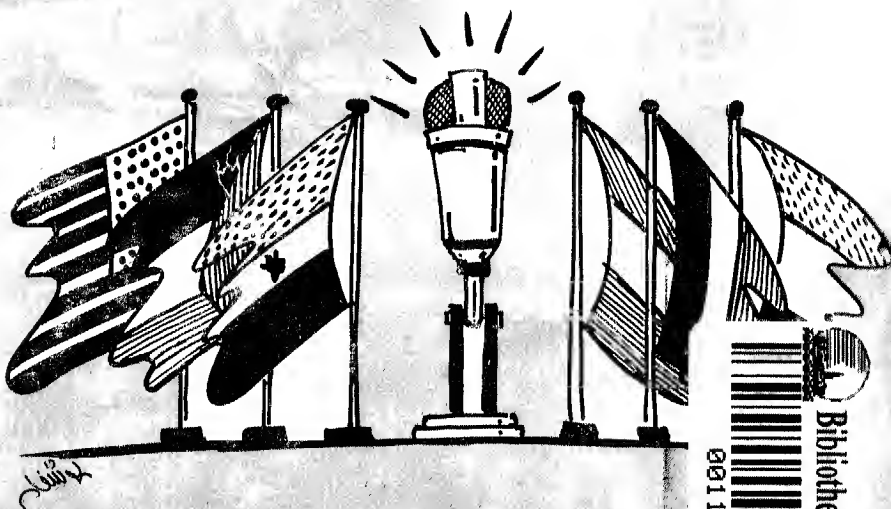


كتاب الأمل

تقديم : د. أسامة الغزالي حرب
تأليف : عمرو هاشم



00117482



Bibliotheca Alexandrina

رئيس الحزب : خالد محيي الدين

رئيس مجلس الإدارة : لطفي واكد

مجلس التحرير . د ابراهيم سعد الدين / اوسيف يوسف / حسين عبد
الرازق / عبد العظيم انيس / عبد العفار شكر / د محمد احمد حلف الله
الإدارة والتحرير ٢٢ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج م
ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
الاعلانات . يتفق بشأنها مع الادارة

الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسلة
ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد
المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار)
امريكي ويضاف جيبه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما
يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحواله
بريدية باسم الاهالى

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى -
حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحى - مصر

اما قد صممت مدافع الامة عن الدفاع وحول المدونين ان مدافعه الى حبهة الوعى والانتماء فقد
كان لاند وان يصدر كتاب الاهالى ليكون مصر جهدا المتواضع في المعركة التى تدور على جبهة العقل
ليساهم في اعادة بناء الجسور المتهالكة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة
وبين هؤلاء جميعا والكون الذى نعيش فيه
ولاننا نعيش في عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش في اليقين فان حاجتنا الى
العودة للتشير بالديهيته واعادة احياء الذاكرة الوطنية لانقل عن حاجتنا الى التعمق السدى يحسى
اليقين لا الذى يشوش عليه
واذا كان منطلق الحركة السياسية اليومية يحتمل المساومة والوسطية فان جسر دور اليسار على
صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء نللك ان الامر هنا امر تكوين وتأسيس يتجاوز ضرورات الحاضر
وقيوده الى افاق المستقبل واحلامه

كتاب الأهلالي

ثقافة الهدم والبناء

رئيس التحرير : أمينة شفيق

◆ الآراء الواردة في كتب السلسلة لا تعبر بالضرورة عن رأي التجمع ◆

يقبل كتاب الأهلالي بشر جميع الكتب المؤلفة والمترجمة التي يرغب أصحابها في نشرها طالما تقدم الهدف من إصداره ويقتل التبرعات والهبات التي يقدمها لههتمون بشتر الثقافة والراعيون في تحمل جزء من نفقات إصداره بهدف تحقيق سعر ميعه للحماهيم ويشير الى ذلك اذا طلب صاحب الشأن

المؤلف



- عمرو هاشم ربيع
- مواليد يناير ١٩٦٤ . القاهرة
- يعمل حالياً باحث بوحدة النظم السياسية
بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
بالأهرام .
- حاصل على بكالوريوس اقتصاد وعلوم
سياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٥ .
- حاصل على درجة الماجستير في العلوم
السياسية عام ١٩٩١ من كلية الاقتصاد
بجامعة القاهرة، عن أطروحة بعنوان «قضايا السياسة الخارجية لدى
احزاب المعارضة المصرية في فترة رئاسة مبارك الأولى (٨١ - ١٩٨٧)» .

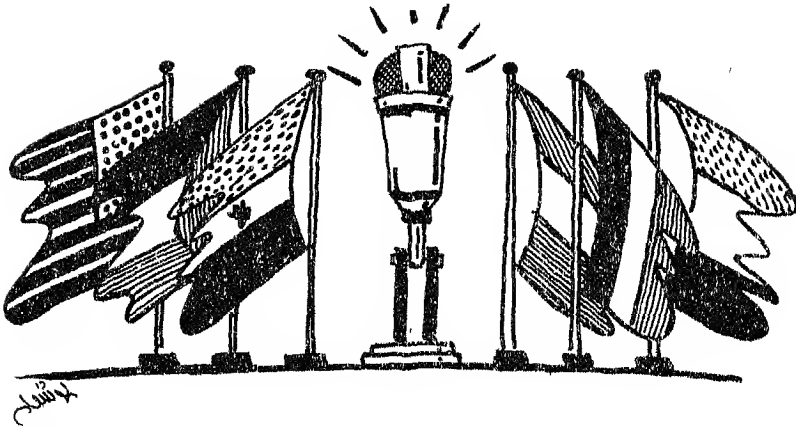
من مؤلفاته :

- أداء مجلس الشعب المصري ، سلسلة كتب مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية رقم ٦٧ ، ١٩٩١ .
- انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ (مشارك) ، مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية ، ١٩٩٢ .
- سياسة التعليم الجامعي في مصر .. الأبعاد السياسية والاقتصادية
(مشارك) ، مركز البحوث والدراسات السياسية .. جامعة القاهرة ،
(١٩٩١) .
- إعداد الحزب الخاص بالسلطة التشريعية في التقرير الاستراتيجي
العربي الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
- له عديد من المقالات المنشورة في صحف : الأهرام - الوفد - الحياة -
الاتحاد - الشرق - الشرق الأوسط . وفي مجلات : السياسة الدولية -
شئون فلسطينية - الدفاع - الوحدة .

الأهالي

تقديم : د. أسامة الغزالي حرب

تأليف : عمرو هاشم



القضايا الخارجية في عهد مبارك

إهداء

**إلى معلمي الأول وأستاذي الجليل..
والذي رحمه الله..**

عمرو هشام ربيع

قديم

لم يكن مصادفة أن ازدهرت في مصر الدراسات التي تتناول النظام المصري منذ السبعينات. فاحدى الحقائق المرتبطة بتطور علم السياسة هي الارتباط بين الانفتاح السياسى ووجود حد أدنى من حريات التعبير فى المجتمع.. وبين امكانية البحث العلمى والموضوعى فى «السياسة» سواء تعلق ذلك بخصائص وأداء النظام السياسى، أو بعلاقاته السياسية الدولية، أو بالأفكار والايديولوجيات السائدة فى المجتمع. ولذلك فان البلاد التى يزدهر فيها علم السياسة انما هى فقط تلك البلاد التى تعرف نوعا من الديمقراطية أو الليبرالية فى حياتها السياسية والثقافية. ينطبق ذلك لدى مقارنة تطور علم السياسة فى غرب أوروبا بتطوره فى شرقها، أو الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتى (سابقا).. كما ينطبق على بلاد العالم الثالث بحفظها المتفاوتة من الديمقراطية.

غير أن ما يلفت النظر فى العالم العربى، هو أن الأزدهار النسبى لعلم السياسة لم يقتصر فقط بتوافر حد أدنى من المناخ الليبرالى أو الديمقراطى، وإنما اقترن فى أحيان أخرى بوجود حالة من «الفوضى» أو تراخى قبضة الدولة، مما قاد- موضوعيا- لمناخ أسهم فى ازدهار علم السياسة والدراسات السياسية، ولذلك، ليس من الغريب ان نلاحظ ازدهار الدراسات السياسية فى

مصر، مثلما نلاحظ ذلك فى بلاد مثل السودان ولبنان، وأن كان هذا لا ينفى وجود حالات «متميزة» فى كثير من البلاد العربية الأخرى.

وبالرغم من أن اقسام العلوم السياسية فى الجامعات المصرية تعود إلى ما قبل السبعينات بكثير، إلا أن مناهجها وادواتها ظلت بالاساس مناهج قانونية وشكلية إلى حد بعيد، وفوق ذلك فإن دراساتها اما اقتصرت على العلاقات الدولية بقضاياها الكلية من ناحية، أو أنها عاجلت تطور نظم سياسية «بعيلة» من ناحية أخرى ولم يكن من الممكن- فى الخمسينات والستينات- أن تخرج التوجيهات العامة للدراسات السياسية عما يمكن أن يسمح به المناخ السياسى الموجه فى ذلك الحين.

غير أن السبعينات ، بما أخذت تشهده من انفتاح مياسى تدريجى، وربما ايضا من «تراخ» لقبضة الدولة، بمعنى محدد، كان لابد وأن توفر مناخا أكثر موثاه لازهار الأبحاث السياسية بشكل عام . ومع ذلك، فإن هذا الشرط وحده لم يكن كافيا لاحداث ذلك التحول فى البحث السياسى، لولا ماواكبه من ظهور جيل جديد من اساتذة وباحثى السياسة الذين استوعبوا التحولات الجديدة فى هذا المناخ، ولعبوا أدوارا رائدة فى فتح مجالات جديدة متوالية للبحث السياسى العلمى والجاد، والملتزم أيضا بالقضايا الحيوية للمجتمع، فى قلب هذه الاهتمامات، وجد الاهتمام بدراسة النظام السياسى المصرى بكافة عناصره (الحكومة والسلطة التنفيذية- الهيئة التشريعية- القضاء- الأحزاب السياسية- النقابات وجماعات المصالح...) وكذلك بقضاياها الحيوية وتطوراتها الايديولوجية والفكرية.

فى هذا السياق العام يأتى هذا الكتاب عن «قضايا السياسة الخارجية لدى أحزاب المعارضة المصرية « ١٩٨١ - ١٩٨٧ » للباحث الشاب المجتهد

عمرو هاشم ربيع، والذي هو فى الأصل رسالته التى نال عليها درجة الماجستير فى العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٩١. وربما يكون مثيرا للدهشة هنا أن نعرف- كما يؤكد الباحث فى المقدمة أن الأدبيات التى عالجت موقف الأحزاب السياسية من السياسة الخارجية لبلادها هى أدبيات قليلة، بل نادرة للغاية. وبعبارة أخرى، فإن التراث النظرى عن الأحزاب والنظم الحزبية فى العالم لا يتضمن الكثير عن تلك الناحية، أى ناحية علاقتها بالسياسة الخارجية، سواء فى صنعها أو تنفيذها أو متابعتها وتقييمها.

ومع ذلك، فقد اجتهد الباحث بشدة فى أن يتلمس لدى الخبراء والاساتذة المبرزين فى هذا الميدان أقصى ما يمكن أن يقدموه لسد تلك الثغرة، وتوفير اطار نظرى ملائم للبحث. اما على المستوى التطبقى فإن قضايا السياسة الخارجية التى اهتم بها الباحث، إنما تمثلت فى القضايا الامنية (أى قضايا الأمن القومى المصرى والعربى)، والقضايا «السياسية» بالمعنى الضيق (وشملت السياسة تجاه القوتين العظميين- من ناحية- والسياسة تجاه الوطن العربى من ناحية ثالثة)، وأخيرا القضايا الاقتصادية الدولية التى ركز فيها بالذات على قضايا التجارة الخارجية والديون الاجنبية، وفى كل من تلك القضايا تابع الباحث مواقف كل من: حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، وحزب العمل الاشتراكى، وحزب الوفد الجديد.

ولاشك أن المؤلف- عمرو هاشم ربيع الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، وعضو وحدة النظم السياسية فيه قد أفلح بدأب ومثابرة متأصلتين فى شخصيته البحثية الواعدة- فى أن يجمع ويحلل ويدقق فى كل ماصدر عن الأحزاب الثلاثة فى القضايا موضع البحث، ولذلك كانت

الاستنتاجات التي توصل اليها باللغة الدقة شديدة الوضوح وعميقة الدلالة.
فإذا كان ازدهار وتطور الأحزاب السياسية مطلباً أساسياً لأزدهار وتطور
الديمقراطية في مصر، فإن دراسة عمرو هاشم تكون بهذا ممتازاً ضمن جهود
أخرى كثيرة تبذل وينبغي أن تبذل لدراسة وتحليل الأحزاب المصرية، ليس فقط
للمزيد من فهمها، وإنما أيضاً للعمل على تطويرها ودفعها إلى الأمام
والإسهام في تجاوز حالة الركود الراهنة التي تعاني منها.

«د. أسامة الغزالي حرب،

« رموز مراجع الكتاب »

مجلس الشعب	م . ش
الفصل التشريعي الخاص بمجلس الشعب	ف
دورة انعقاد مجلس الشعب	د
مضبطة جلسة من جلسات مجلس الشعب	م
جمهورية مصر العربية	ج . م . ع
الهيئة العامة للاستعلامات	هـ . ع . أ
غير منشور	م . غ
عدد رقم ..	ع
بدون تاريخ	د . ت
بدون ناشر	د . ن
رقم طبعة المصدر	ط

الباب الاول

**الاحزاب السياسية والسياسة الخارجية
في العالم الثالث مع التركيز على الوطن العربي**

أولاً: مقدمة «البحث عن إطار نظري»

تشير قضية دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية. مجموعة من الاشكاليات النظرية التي لا يوجد معالجة متكاملة لها في ادبيات النظم المقارنة والعلاقات الدولية^(١). وربما يعود ذلك الى أن ميدان علم العلاقات الدولية قد ظل لفترة طويلة يعترف فقط بدور الدولة في صنع السياسة الخارجية، ولا يقيم وزناً أو اعتباراً للفاعلين تحت مستوى الدولة. وحتى عندما بدأ علم العلاقات الدولية يشهد تجديداً في إدراكه للفاعلين في مجال السياسة الدولية. فقد انفتح على الفاعلين فوق القوميين Super - National أى فوق المستوى الأعلى من مستوى الدولة، ولم يعط اهتماماً كافياً للفاعلين عابري القومية Intransnational أى تحت مستوى الدولة، حيث ترك دراسة النشاط الخارجى لهؤلاء الفاعلين لمجال السياسة الداخلية وساحة التفاعل الدولى.

على هذا الاساس. فإنه لا يوجد اطار مرجعى (نظري)، أو مجموعة من

المفاهيم التي تشكل مدخلا متكاملا، لدراسة دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية^(١٢). وتزداد ندرة الدراسات في حالة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، إذ أننا قد نستطيع أن نتتبع الدور الخارجي للعديد من الأحزاب السياسية الأوروبية والأمريكية. أما بالنسبة للأحزاب في العالم الثالث، فإننا نجد ندرة شديدة في دراستها خاصة فيما يتعلق بدورها في صنع السياسة الخارجية. وقد يكون ذلك لأسباب موضوعية ترجع لعدم وجود أحزاب في كثير من دول العالم الثالث، وهشاشة التجربة الحزبية في البلدان التي توجد فيها نظم حزبية، وظهور واختفاء تجارب الحكم البرلماني التعددي وتعرضها المتكرر للاطاحة عبر الانقلابات العسكرية. كما أن هناك أسبابا تتصل بالمنظور المتميز الذي تمثله دراسة الأحزاب السياسية في العالم الثالث، وبصورة خاصة تركيز الاهتمام على بحث دور هذه الأحزاب في مجال التحديث والتعبئة السياسية والمشاركة وغيرها من قضايا التنمية السياسية. وفي هذا الإطار كان التركيز المكثف على دراسة تجارب الحزب الواحد. سببا كافيا لعدم الاهتمام بدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية، وذلك لسبب واضح وهو أن الحزب الحاكم لا يمكن فصله عن الدولة في معظم التجارب المدروسة.

ومهما يكن من أمر، فإنه بسبب الندرة الشديدة في الدراسات الخاصة لدور الأحزاب السياسية في صنع السياسة الخارجية، وغياب إطار مفهومي (تحليلي) فإننا نجد أنه لا مناص من أن نسعى لبلورة إطار تحليلي يناسب دراستنا الحالية. وربما يكون من الضروري أن تبدأ بتطوير هذا الإطار من خلال استكشاف أهمية الدور والنشاط الخارجي للأحزاب السياسية عبر خمسة مداخل رئيسية وهي مدخل الفاعلين Actors في العلاقات الدولية، ومدخل الحركات عابرة القومية. ومدخل النظم السياسية المقارنة، ومدخل قائمة

الاهتمامات الداخلية والخارجية الجديدة والاعتماد المتبادل كخلفية لهذه القائمة، ومدخل الدبلوماسية الشعبية.

وسوف نتناول الآن، كلا من هذه المداخل بقصد اجلاء صورة معينة عن الادوار المحتملة للحزب السياسية فى مجال السياسة الخارجية. ومحددات هذا الدور، والآفاق المحتملة لتطوره، لكى ندرس بعد خصوصية هذا كله بالنسبة لحالة الوطن العربى.

ثانياً: مداخل دراسة النشاط الخارجى للحزب السياسية:

كما سبقت الاشارة، فإن غياب اطار متكامل منهجيا، ومفهوميا لدراسة الدور والنشاط الخارجى للحزب السياسية، يحتم البحث عن مصادر فكرية وعلمية. لتحديد هذا الدور بصورة غير مباشرة، كوسيلة مناسبة للاقتراب من الموضوع . وفيما يلى نعرض لاهم المداخل المقترحة، وهى تتضمن خمسة مداخل رئيسية، على اننا يجب أن ننوه بداية أن هذه المداخل تتداخل فيما بينها احيانا، كما أنه يجب أن يتم التعامل معها ككل متكامل لفهم ابعاد الاطار المنهجى محل الدراسة.

١ - مدخل الفاعلين Actors فى العلاقات الدولية:

اتسم تطور علم العلاقات الدولية، بسيادة كاملة لما يمكن أن نسميه بنموذج التحليل المتمركز حول الدولة Sate- Centric Model ، وذلك لفترة طويلة حتى مايقرب من منتصف السبعينات، عندما بدأ هذا العلم يتأثر بالثورة التى قامت بها المدرسة السلوكية وبالتحرر من أسر المناهج القانونية التقليدية.

ويقوم نموذج العلاقات الدولية المتمركز حول الدولة على عدد من

الافتراضات التي يجب أن نناقشها بصورة نقدية.

الافتراض الأول: هو أن الدولة هي الفاعل الوحيد في مجال العلاقات الدولية، وأن رسم وتطبيق السياسة الخارجية هو احتكار للدولة، التي تمارس السياسة الخارجية كجزء من سيادتها. وقد ورث علم العلاقات الدولية هذا الافتراض من القانون الدولي التقليدي، وعندما بدأ هذا العلم يولد مناهجه الخاصة، استمرت هذه النظرية المتمركزة حول الدولة بسبب سيادة مدرسة القوى أو السياسة العملية *power politics-real politique*، حيث لم تهتم هذه المدرسة بأى محدّدات أخرى للسياسة الخارجية. غير ما اسمته المصلحة القومية والنزوع الطبيعي للقوة^(٣)، وحيث أن القوة هي احتكار للدولة فإن الفاعلين المحتملين تحت مستوى الدولة لم ينظر اليهم باعتبارهم مؤهلين لممارسة نشاط خارجي مؤثر في ميدان العلاقات الدولية.

الافتراض الثاني: هو أن دور الفاعلين تحت مستوى الدولة في مجال السياسة الدولية، لا يمكن أن يفهم إلا في إطار الارتباط بالدولة، ومن ثم فإنه دور غير مباشر، وبالتالي لا يتمتع بالأهلية، إلا من خلال الدولة التي تحتل مركز العلاقات الدولية بغض النظر عن الضغوط الدولية المتعارضة، التي قد تدفع نحو صياغات مختلفة أو متضاربة للمصلحة القومية^(٤).

الافتراض الثالث: هو أن التفاعل الدولي والسياسات الخارجية، هي ناتج نشاطات تبحث عن تحقيق المصلحة القومية والأمن والقوة والمكانة، أما باقى القضايا الأخرى فهي ليست هامة في فهم التفاعلات الدولية، إلا في حدود تأثيرها على هذه المحدّدات، وقد ارتبط ذلك بتمييز شائع مستتر أكثر مما هو صريح، يقوم على أن علم العلاقات الدولية يدرس ما يسمى بالسياسات

العليا High Politics ، وهى بالتحديد الأمن والاستراتيجية، والصراع، والحروب وما يرتبط بها من تفاعلات مثل التحالفات والمحاور والتكتلات وانظمة الأمن الاقليمى وغيرها من الاشكال. اما السياسات الدنيا low politics التي تعالج اهتمامات يومية عادية (المبادلات التجارية- تنظيم حركة رؤوس الأموال- هجرة العمال- .. ألخ) فقد نظرت لها المدارس التقليدية بإحتقار.

وعلى هذا الاساس. كان من الطبيعى أن يهمل علم العلاقات الدولية دراسة دور الاحزاب السياسية فى اطار هذا التوجه، وقد ضاعف من هذا الالهال أن التطور الحديث فى مجال العلاقات الدولية جاء من الولايات المتحدة، حيث لا تحتل الاحزاب السياسية المكانة الكبيرة فى الحياة السياسية الداخلية والخارجية، مثلما تحتله الاحزاب الاوروبية، ومن اللافت للنظر فى هذا الاطار، ان علم السياسة الأمريكى قد اهتم بدرجة اكبر بأدوار منظمات أو أشكال أخرى من التجمعات السياسية غير الحزبية، مثل جماعات المصالح بالمقارنة بدور الاحزاب السياسية.

وهكذا. لم يكن هناك- على ضوء هذه الافتراضات- اهتمام بدراسة دور الاحزاب السياسية فى التفاعلات الدولية. حيث تركت دراسة هذا الدور المحتمل الى ميدان السياسات الداخلية، والذي تصور الدولة من خلاله، وكأنها هيئة أو وكالة تسعى للتوفيق بين المواقف الداخلية المتعارضة، عند رسم السياسات الخارجية لها.

غير أن تطور العلاقات الدولية خاصة بدءا من النصف الثانى من السبعينات قد تميز بثورة على هذا النموذج المتمركز حول الدولة. إذ لم يعد من الممكن إهمال ظاهرة مشاركة فاعلين اخرين من الهيئات والمنظمات

والجماعات، فى ميدان العلاقات الدولية.. وهكذا اهتم علم العلاقات الدولية بالتحرر من النموذج المتمركز حول الدولة بقصد وضع إطار اشمل للتفاعلات الدولية، يسمح بدراسة مشاركة فاعلين آخرين فى هذه التفاعلات. وكان من المنطقى أن يبدأ هذا العلم بدراسة الفاعلين فوق مستوى الدولة والفاعلين الذين اصبحوا يعبرون هذا المستوى بشكل مقنن، خاصة المنظمات الدولية والاقليمية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات عابرة القومية التى تقوم بأعمال تجارية أو تباشر مهام ووظائف دينية، أو تتولى الاهتمام بحانب معين من جوابب الاهتمام بالعلاقات الدولية أو تنظم المبادلات الدولية فى ميادين الصحة والعالة... الخ. وقد كان السبب وراء هذا الاهتمام هو أن هذه المنظمات الرسمية أو غير الرسمية، اصبحت تعد بالآلاف، كما أصبحت تقوم بنشاط بارز فى المجال الدولى، وتؤثر على نحو واضح فى الحياة السياسية الدولية^(٥). بل أن بروز الدور المميز لها يعد احد المبررات الكبرى للحديث عن نظام دولى جديد، يقوم على الاعتماد المتبادل والاتصالات المكثفة التى اصبحت متاحة بفضل الثورة التكنولوجية، الأمر الذى ادى الى أقول نسبى لمؤسسة الدولة فى ظل وجود مفاهيم جديدة مثل القرية العالمية التى تؤكد على وحدة المصير البشرى اكثر مما تؤكد على الصراع التى كانت الدولة اداته الرئيسية.

والملاحظ فيما يتعلق بالبيئة التى احاطت بهذا التطور، أننا نشهد اهتماما اقل بدراسة دور المنظمات والهياكل والتجمعات تحت مستوى الدولة فى ميدان التفاعلات الدولية. وربما يكون السبب وراء ذلك هو المحدودية النسبية لدور هذه المنظمات بالمقارنة بمثيلتها فوق مستوى الدولة. ومع ذلك فإن هذا السبب لا يبرر استمرار اهمال هذا الجانب الذى تقوم به وتدفع اليه منظمات وجماعات

تحت قومه، خاصة الأحزاب السياسية، لا سيما وأنه بدون دراسة هذا الدور فإننا سنستمر عاجزين عن إيجاد صلة قوية بين ميدان دراسة النظم السياسية والعلاقات الدولية.

وفى اعتقادنا أن دراسة دور الأحزاب السياسية على وجه الخصوص، يجب أن يبدأ بالتمييز بين الدور المباشر والدور غير المباشر لهذه الأحزاب فى مجال التفاعل الدولى.

أ - الدور غير المباشر : وهو موضوع اعتبار الدراسات التقليدية، حيث أن الأحزاب السياسية تقوم بدورها فى مجال التفاعل الدولى ليس بصورة مباشرة وإنما من خلال تأثيرها على عملية وضع ورسم السياسات الخارجية. وهو كما نرى دور غير مباشر يقتصر على مرحلة معينة من مراحل التفاعلات الدولية، وهى مرحلة رسم السياسة ولا يمتد الى سواها إلا بصورة هامشية.

وعند هذا المستوى من التحليل، نبادر بالتأكيد على امكانية الحصول على فهم أفضل لدور الأحزاب فى صنع السياسة الخارجية للدولة، بالتمييز بين الانماط المختلفة من النظم السياسية، وخاصة التمييز بين النظم السياسية فى البلدان المتقدمة، وتلك السائدة فى البلدان المتخلفة، والتى لم تحرز سوى مستوى محدود من التطور السياسى.

ب - الدور المباشر : وهو الدور الذى يستحق اهتماما اكبر، حيث انه شبه مهم فى ادبيات العلاقات الدولية لصالح الاهتمام بالدور غير المباشر. وتقصد بالدور المباشر قيام الأحزاب السياسية بوضع سياسة خارجية خاصة بها وتطبيقها مباشرة، دون المرور على الدولة للحصول على تصديقها أو موافقتها.

والدور المباشر يعنى بجميع مراحل اعداد وتطبيق السياسة الخارجية لهذه الاحزاب، حيث تصبح اهمية هذه الاحزاب غير قاصرة على التأثير على الدولة فى البلد الأم، بل تتجه لتحقيق مصالحها الخارجية بوضع هذه السياسة وتطبيقها من خلال العمل الدبلوماسى وغيره من صور النشاط الدولى، ومراجعة هذه السياسة وتعديلها وتقويمها على نحو دورى مثلما تفعل الدولة تماما.

ويمكننا ايضا أن نوجه الاهتمام الى مجال مشترك تقوم فيه الاحزاب السياسية بدور مباشر وغير مباشر فى ذات الوقت، حيث تقوم الاحزاب بالمبادرة بالاتفاق فيما بينها من اجل تطبيق سياسة خارجية مشتركة، او سياسة خارجية تسمح بتوزيع الادوار والمواقف وتقسيم العمل الخارجى، مما يفضى فى النهاية الى تحقيق مصلحة مشتركة، هى مصلحة قومية وحزبية فى نفس الوقت. ويحدث ذلك غالبا فى حالة الائتلافات الحاكمة (تبنى الحزب الاتحادى الديمقراطى فى السودان صنع سياسة السودان الخارجية تجاه مصر ابان مشاركته فى الائتلاف الحاكم عام ١٩٨٦)، أو فى حالة التنسيق بين الاحزاب الحاكمة واحزاب المعارضة القوية خاصة ابان الازمات حيث تتزايد الحاجة للاجماع الوطنى.

وينبغى ان نعترف منذ البداية، انه من الضرورى ان نضع ثقلا خاصا لكل من هذه الامور فى النظم السياسية المختلفة. حيث تتباين النظم السياسية من حيث اعترافها بأهلية الاحزاب السياسية، للعب دور مباشر فى العلاقات الدولية. مع التأكيد على ان الظاهرة الجديدة فى جميع النظم السياسية المعاصرة، هى الاعتماد على هياكل أو منظمات غير رسمية اعتبارية أو شخصيات عامة غير رسمية فى القيام بدور خارجى لصالح الدولة أو بالتنسيق معها.

٢ - مدخل الحركات عابرة القومية Intransnational

كما اشرنا من قبل فقد برز اهتمام حديث بدراسة دور الفاعلين غير القوميين فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية والانسانية، فالقانون الدولى الحديث قد اصبح ينظر حتى الى الفرد باعتباره موضوعا من موضوعات العلاقات الدولية، وبالتالي فإن الجماعات المنظمة قد اصبحت من باب أولى فاعلا معترفا به فى دراسة التفاعلات الدولية.

غير أن المقصود بدراسة الفواعل عابرة القومية، هو اساسا تلك المنظمات التى تتجاوز الدولة، حيث تبشر مهام ووظائف تتجاوز مستواها، وربما تسعى - كما يحاول بعضها - للاضطلاع بدور فوق قومية Supra- National^(٦). ولم يتطور بعد فى الادبيات السياسية الدولية اطار يسمح بإبراز دور تلك الجماعات والمنظمات تحت مستوى الدولة والتى تقوم مع ذلك بدور مؤثر بشكل مباشر فى السياسة الدولية، ويمكننا فى هذا الاطار ان نصنف هذه الجماعات الى الفئات التالية:

أ - الجماعات والمنظمات تحت مستوى الدولة التى تلقى فى الاتحادات دولية، وتدخل ضمن هذه الفئة على سبيل المثال الاتحادات العمال الدولية والاتحادات المهنية وغيرها من جماعات المصالح والتجمعات السياسية، التى لا تقوم على ايدولوجيات عالمية ولا تعتبر نفسها جزءا مباشرا من نظام دولى جديد أو قرية عالمية، اى تلك الجماعات التى تحتفظ بولائها للدولة القومية لكنها تساهم بالمشاركة مع نظائرها فى البلاد الاخرى لتنظيم جانب معين من جوانب الحياة القومية التى تتأثر تأثيرا قويا بالعلاقات الدولية^(٧).

ب - الجماعات تحت مستوى الدولة التى تمتلك ايدولوجية عالمية، وتتطلع

لتحقيق انماط من التنظيم السياسى فوق مستوى الدولة. وتدخل ضمن هذه الفئة الجماعات الدينية التى تصدر خطابها الى شعوب أمم عديدة، فمثلا نستطيع أن نعتبر حركة الاخوان المسلمين من هذا النوع من الفاعلين تحت مستوى الدولة ذوى الايديولوجيات العالمية الذين يقومون بنشاط سياسى متعدد الاغراض وعابر للقومية، كما أن بعض الاحزاب السياسية تنظم تنظيما قوميا لكنها تلتقى مع غيرها من الاحزاب السياسية من قوميات أخرى وتبنى مع بعضها تحالفات متعددة القومية بالرغم من أن كلا منها يعد تنظيما دوليا بالمعنى الحرفى للكلمة، كحركة الاشتراكية والتنظيم العالمى للاخوان المسلمين.

جـ - الحركات والمنظمات تحت مستوى الدولة والتى تستهدف انشاء مجتمعات سياسية تحت هذا المستوى، وليس لها أى دور أو أيديولوجيات عالمية، ولكنها تقوم بنشاط خارجى مكثف بهدف تعبئة التأييد والدعم لها أو النضال ضد الدولة التى تعيش تحت سيادتها. ونذكر هنا على سبيل المثال الحركات الانفصالية والحركات العرقية، وبعض حركات التحرر الوطنى (٨). ومن ذلك حركات تحرير اقليم اريتريا.

الحركات السياسية الممتدة بين أكثر من دولة، والتى تنطلق من ادراك لوحدة الهوية والمصلحة، سواء كانت هوية قومية أو ثقافية أو طائفية.. الخ، وهذه الحركات ليست حركات عالمية ولا تنطلق من رسالة عالمية، بل تدين بولائها الأعلى لجماعة قومية أو ثقافية محددة تحديدا ضيقا وصارما. واغلب هذه الحركات ذات طابع عرقى أو ثقافى، وغالبا ما تنطلق رغبتها فى انشاء دولة أو تنظيم سياسى قومى يعيد لحم الجماعة المعنية بصورة مستقلة ومتعارضة مع بقاء عدد من الدول (٩). وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، ان حركات تحرير الاكراد والعديد من الجماعات المماثلة هى من هذا

النوع. كما أن بعض الحركات المذهبية والطائفية تملك نفس المنظور ونفس التأثير. كالحركات الشيعية.

ما يهمنا هنا هو أن ما يميز هذه الفئات، هو انها تخضع لتنظيم سياسى تحت مستوى الدولة من الناحية الشكلية، وهى فى نفس الوقت ليست فاعلا عالميا.

وبناء على ذلك نستطيع أن نميز بين عدد من الابعاد عند تصنيف وفهم دور الجماعات والاحزاب السياسية تحت مستوى الدولة.

البعد الاول: هو الايديولوجية أو الرسالة أو الوظيفة، فبعض الاحزاب السياسية تصدر عن رسالة عالمية تتجاوز وتتخطى حدود الدولة، رغم أن تنظيمها ليس تنظيماً عالميا. وبعضها الآخر يوجه ايديولوجيته الى جماعة معينة محددة بالذات. أى أن بعضها له ايديولوجية عالمية universalist ، وبعضها الآخر له ايديولوجية خصوصية particularist .

البعد الثانى: هو الولاء السياسى، فبعض هذه الحركات أو الاحزاب يحتفظ بولائه الاساسى للدولة الام القائمة، ويصوغ هياكله التنظيمية على اسس قومية، بحيث لا يعد فرعا من فروع تنظيم دولى. وبعض الحركات الاخرى أو الاحزاب الأخرى لا تتقيد بولاء للدولة القائمة، ويعطى لنفسه صلاحية ممارسة سياسية خارجية مستقلة تماما عن هذه الدولة.

البعد الثالث: هو ميدان النشاط الخارجى، ونعنى به أن هناك حركات أو احزابا لها ميدان عالمى للنشاط من الناحية الجغرافية أو الوظيفية، أى انها تخاطب وتنظم وتنسق اعمالها على مستوى يشمل العالم كله أو جزءا كبيرا منه. وبعض الاحزاب والحركات الاخرى يقصر نشاطه على عدد محدود من

الدول، بحكم الوظيفة والايديولوجية الخصوصية particularist .

٣ - مدخل النظم السياسية المقارنة:

على حين تناولت المداخل السابقة قضية البحث عن علاقة الاحزاب السياسية بالسياسة الخارجية من منظور العلاقات الدولية ، فإن المدخل الحالي يتناول هذه الظاهرة من منظور النظم السياسية المقارنة.

فمن الواضح أن مشاركة الاحزاب السياسية فى التفاعل الدولى وخاصة التفاعلات المباشرة، يتوقف الى حد بعيد على طبيعة نظام الحكم فى الدولة الأم لهذه الاحزاب. وقد ميز علم الحكومات المقارنة بين نمطين كبيرين لنظم الحكم هما:

- نظم الحكم التقليدية - نظم الحكم الحديثة.

وقد ميز بين ثلاثة أنماط رئيسية لانظمة الحكم الحديثة هي:

- الحكم الشمولى - الحكم الديمقراطي - الحكم السلطوى.

وتتميز هذه الأنماط تبعاً لمتغيرات كثيرة، اهمها درجة الاعتراف القانونى والفعلى بالتعددية السياسية المنظمة، كما تختلف تبعاً لامكانية تدوير السلطة، واهمية الدور العام للايديولوجية فى نظام الحكم^(١٠).

وعلى أية حال، فإنه يمكننا دراسة دور الاحزاب السياسية فى التفاعل الدولى، من خلال توصيف النظم السياسية المختلفة^(١١).

فنظم الحكم التقليدية، لا تشهد تعددية سياسية منظمة، أو احزاباً سياسية بالمعنى الدقيق للكلمة، وغالباً ما تكون هذه النظم فى مجتمعات تقليدية تسود فيها بنىات التضامن التلقائية، حيث يكون مستوى التمايز الاجتماعى

وبالتالى السياسى محدودا للغاية.

اما نظم الحكم الشمولية، فهى تنكر التعددية الرسمية والفعلية، حيث أن الايديولوجية الرسمية تزعم استيعابها لكل المجتمع بكل اقسامه، وبسبب هذا الامتيعاب تصبح امكانية التعددية الفعلية محدودة للغاية، أى انه لا يوجد تعدد حزبي رسمى، ولا توجد فرصة لبزوغ تعددية- احزاب سياسية فعلية أو مخجوبة عن الشرعية (حالة دول الكتلة الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية حتى منتصف عقد الثمانينات)، إلا فى مرحلة اضمحلال- تدمير الطابع الشمولى لنظام الحكم (بروز مؤشرات التعددية الحزبية فى معظم دول الكتلة الشرقية بعد انهيار البناء الشمولى منذ أواخر عقد الثمانينات). وبالتالى فإن هذه الأنظمة لا تقوم بها احزاب سياسية تلعب أى دور فى العمل السياسى الخارجى، إلا الحزب الحاكم فهو الحزب الوحيد الكائن، وهو فى هذه الحالة حزب مندمج مع الدولة اندماجا تاما، ولا يوجد مغزى أو اهمية سياسية كبيرة بين الشخصيات الحزبية والرسمية لان تأثير كليهما يتوقف على القنوات الرسمية، ويمر عبر الهيكل المتدرج لتنظيم الحزب والدولة والذي عادة ما يكون بقمته شخص واحد.

وفى المقابل، فإن أنظمة الحكم الديمقراطية (حالة الدول الغربية المتقدمة) تقوم على التعددية السياسية والحزبية، وعادة مالا ينكر حق أى جماعة سياسية منظمة فى الحصول على ترخيص قانونى بالعمل الحزبى، كما أن هناك امكانية ولو نظرية لتدوير السلطة أى تولى أى حزب أو ائتلاف حزبي للسلطة فى هذه النظم. ومن الناحية النظرية ايضا، فإن للأحزاب السياسية فى النظم الديمقراطية حق اصيل فى القيام بنشاط سياسى خارجى، وفى التفاعل المباشر وغير المباشر مع أطراف خارجية سواء كان هذا التفاعل بالتنسيق مع الدولة أو

بدونه، طالما انه يخضع للقانون العام (١٢) .

ويحتل النظام التسلسلى مكانة وسيطة بين النظامين الشمولى والديمقراطى. فعادة ما ينتهى النظام السلطوى الى الواحدة السياسية، وجود بناء قانونى استبدادى. غير انه سواء كان هذا النظام يقوم على وجود حزب واحد (حالة معظم الدول الافريقية جنوب الصحراء)، أولا يوجد به أى تنظيم سياسى حزبى (حالة بعض أنظمة الحكم العسكرية فى دول العالم الثالث)، فإنه لا يملك ايدىولوجية شمولية قادرة على استيعاب المجمع كله. وهكذا يتبين انه اذا كان هذا النظام يتميز عن نظام الحكم الديمقراطى بالانكار الرسمى والقانونى للتعديدية، وبعدم امكانية تدوير السلطة، فإنه يتميز عن النظام الشمولى بعدم وجود ايدىولوجية شاملة قادرة على استيعاب المجتمع، بل انه عادة ما يشهد تعددية فعلية على المستوى المجتمعى، بل وتعددية فى مراكز السلطة. وبهذا المعنى فإن هناك امكانية كبيرة لوجود احزاب سياسية، وجماعات سياسية منظمة بدرجات متفاوتة من القوة، بالرغم من انها لا تملك ترخيصا قانونيا بذلك (حالة بعض الحركات الاسلامية والماركسية فى دول العالم الثالث). وقد تقوم هذه الاحزاب والمنظمات السياسية بالانغماس فى التفاعلات الدولية بشكل مباشر. وحيانا اقل بشكل غير مباشر، بقدر ما تملك القدرة التنظيمية والمالية والسياسية على ذلك (الاتصالات التى كانت تتم بين بعض الحركات الشيوعية فى دول العالم الثالث وبين الاتحاد السوفيتى فى عقدي الخمسينات والستينات).

وبطبيعة الحال، فإن التمييز بين الانماط الثلاثة لا يمكن أن يكون تمييزا صارما، بسبب تداخل المتغيرات، والحركة المستمرة للتحول، والاضغوط الداخلية التى تستهدف تحويل نظام سياسى قائم لنظام سياسى آخر. فمن

الممكن على سبيل المثال أن يتحول نظام سلطوى لنظام ديمقراطى، وأن يتحول نظام شمولى لنظام ديمقراطى، وأن يتحول نظام ديمقراطى لنظام شمولى... الخ. الامر الذى يتيح مناطق ظل، تقوم فيها جماعات منظمة بأدوار ووظائف مشابهة لوظائف الحزب السياسى على الصعيدين الداخلى والخارجى، بفض النظر عن الترخيص القانونى (حالة نقابة تضامن النى كانت تقوم خلال الثمانينات بدور سياسى فى بولندا أبان تحول نظام الحكم تدريجيا لصيغة اكثر ليبرالية).

وفى مجتمعات العالم الثالث، ثمة اغلبية لأنظمة الحكم السلطوية والتقليدية، التى قد لا تسمح بتقنين التعددية السياسية والحزبية، ومع ذلك فإن هشاشة أنظمة الحكم عموما فى هذه المجتمعات، تؤدى الى قيام أنماط مختلفة من التعددية السياسية والحزبية، ومن هذه الانماط، التعددية الحزبية الايديولوجية، والتعددية الحزبية المهنية والطبقية. غير أن اهم انماط التعددية السياسية والحزبية فى العالم الثالث، هى تلك القائمة على التعددية العرقية والمناطقية والطائفية (حالة معظم الدول الافريقية ولبنان والسودان فى الوطن العربى). حيث تكون الولاءات التقليدية، أشد قوة من الولاء السياسى للدولة القومية، ويصير من الممكن انشاء احزاب سياسية على هياكل وبنيات تقليدية. وفى هذه الحالة قد لا تكون الاحزاب السياسية ذات بنية تنظيمية قوية بحد ذاتها، لكنها تستفيد من البنية الاجتماعية التى تقوم عليها، حيث تقدمها قنوات الاتصال غير الرسمية داخل هذه البنيات (طائفة- عرق- قبيلة..). بوسائل للحركة والاتصال والتعبئة.. الخ من الوسائل التى قد لا تتمتع بها الاحزاب الايديولوجية والمصلحية والطبقية.

ومن الممكن أن نجد انماطا من التنظيم السياسى الحزبى، التى تجمع بين كل

هذه المحاور (الايدولوجية- المصلحة- الولاءات التقليدية..)، وخاصة فى المراحل الاولى للتطور السياسى، وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، الى أن حركات التحرر فى غالبية الدول الافريقية والوطن العربى، كانت تستند الى كل هذه الاعتبارات، مما مكنها من لعب دور نشط فى التفاعلات السياسية الدولية.

٤- الاعتماد المتبادل وقائمة الاهتمامات الداخلية والخارجية

الجديدة:

من الممكن أن ندرس دور الاحزاب السياسية فى التفاعلات الدولية، وكذا فى صنع السياسة الخارجية لبلادها الأم من منظور صعود قائمة اهتمامات دولية جديدة. فقد تميز النظام الدولى التقليدى بسيادة مفهومى «الحرب والسلام»، بإعتبارهما محاور التفاعل الدولى والدبلوماسية الدولية، انحصرت فيهما قائمة الاهتمامات الدولية التقليدية^(١٣).

على أن التطور السريع فى النظام الدولى، قد ابرز قائمة اهتمامات جديدة تحتل بموضوعات وقضايا تعكس مفهوم الارتباط والاعتماد المتبادل. ومن هذه القضايا، قضايا التفاعل الاقتصادى الدولى، والمشكلات القومية والعرقية والطائفية، وقضايا البيئة، والتفاعلات الثقافية، وقضايا التكنولوجيا وقضايا الهجرة واللجوء السياسى.. الخ.

فى ظل هذه القائمة الجديدة من الاهتمامات، ظهر جليا أن الدولة ليست الطرف الوحيد المؤهل لايجاد تنظيمات مقبولة أو ترتيبات ناجحة، لتنظيم انتقال ومعاملة وتأمين الشعوب فى هذه المجالات، بل أن الدولة لا تستطيع أن تستوعب هذه الطائفة الكبيرة من المعاملات عابرة الحدود القومية بين الشعوب

والمجتمعات، وبالتالي ظهرت حتمية قيام فاعلين آخرين تحت وفوق مستوى الدولة للقيام بأدوار جوهرية، في ايجاد ترتيبات وتنظيمات جديدة ناجحة لهذه المعاملات. ولم تكن دول العالم الثالث بعيدة عن هذا التطور، اذ انه بعد عقدين من حصول هذه الدول على استقلالها، ظهر واضحا ان هناك فجوة متعاظمة الاتساع بين الطاقة الاستيعابية للدولة وقائمة الاهتمامات والمطالب الجديدة لمجتمعاتها. واعترفت الدولة بمعجزها المتزايد عن اشباع الحاجات الاجتماعية الجديدة على المستويات التحتية للحياة الاجتماعية من صحة- تعليم- ثقافة- علوم- حركات قوة العمل ورؤوس الاموال.. الخ. وبالتالي بدأ جليا ايضا ان هناك حتمية لقيام اطراف وفاعلين جدد من قلب المجتمع المدني، بالمساهمة في تلبية الحاجة؛ لاشباع مطالب جديدة وتنظيم ظواهر وعمليات جديدة في المجتمع المتخلف المعاصر^(١٤)، والاحزاب السياسية في ذلك ليست هي التنظيمات الوحيدة التي تجبر على القيام بهذه الادوار الجديدة البازغة في النظام الدولي الجديد، فهناك انماط أخرى من التنظيم السياسى والاجتماعى مثل التجمعات الخيرية، وجماعات المصالح وجماعات الضغط، بل والمؤسسات الدينية والثقافية. غير أن الاحزاب السياسية، اصبحت تقوم بدور بارز، اما في تحضير البرامج والمشروعات الحاكمة للاهتمامات الجديدة، أو في تنفيذ هذه البرامج فعليا (حالة احزاب الخضر وجماعات المحافظة على البيئة في اوربا).

على هذا الاساس، تبرز الادوار الجديدة للاحزاب السياسية داخليا وخارجيا، مما يحتم قيامها بتفاعل خارجى مباشر، وكذا بإفراز ضغوط اقوى على حكوماتها بهدف انتهاج سياسة خارجية ما دون أخرى. وعند هذه النقطة من التحليل، يكون من اهم المناظير الجديدة لدراسة الاحزاب السياسية، تتبع ادوارها وانشطتها المرتبطة بقائمة الاهتمامات الجديدة على المستويين الداخلى

والخارجي، كما سترد تفاصيله.

٥ - مدخل الدبلوماسية الشعبية:

ادى جمود المناهج التقليدية فى دراسة العلاقات الدولية الى تجاهل انماط من التفاعلات الدولية التى تتم بين اطراف وفاعلين غير رسميين، وتعتبر الدبلوماسية الشعبية احد الانماط الكبرى للتفاعل الدولى غير الرسمى^(١٦).

وتبرز قيمة هذا النوع من التفاعل بالمقارنة مع الدبلوماسية الرسمية. فالأخيرة، تتم بين ممثلين معتمدين للدول، يتحدثون باسمها وبأهلية سيادتها المعترف بها فى المجال الدولى، وهم لا يتفاوضون باسمهم الشخصى، ولا باسم أى جهة قد ينتمون اليها بعاطفتهم، انما باسم الدولة التى تمنحهم اوراق اعتماد رسمية. اما الدبلوماسية الشعبية، فتشمل طائفة واسعة للغاية من التفاعلات، التى تتم بين اطراف لا يملكون صفة السيادة، وان كانوا قد يملكون حق تمثيل قوى سياسية تحت أو فوق مستوى الدولة. وتبدأ هذه التفاعلات من ادنى مستوى وهو التفاعل الشخصى، الذى يدور بين فئات معينة بحكم ما لها من مصالح أو رؤى مشتركة مع نظرائها من دول اجنبية. وقد قام التجار والمثقفون ورجال الدين بأدوار دبلوماسية شديدة الاهمية بالنسبة لتطور مجتمعاتهم، وشكلوا بهذا المعنى وسائل للتفاعل الثقافى والسياسى، الى جانب التفاعل فى ميادينهم النوعية من تجارة وثقافة ودين. وهناك ايضا الى جانب ذلك تفاعلات بين حركات منظمة حزبية أو غير حزبية، تستهدف التضامن المتبادل أو تعزيز مصالح وايدولوجيات وثقافات معينة. وهذا الميدان يشمل مجموعة كبيرة للغاية من المنظمات والحركات، التى يعد بعضها تحت مستوى الدولة، وبعضها الآخر فوق مستوى الدولة^(١٧)، وفى هذا الشأن يذكر على سبيل

المثال، قيام حركات حقوق الانسان ومنظماتها على المستويات السياسية المختلفة بأدوار غاية فى الاهمية، فى مجال الدبلوماسية الشعبية. كما أن الاحزاب السياسية خاصة فى الدول المتقدمة قد قامت بأدوار مشابهة وربما تكون اكثر اهمية من زاوية مغزاها واهميتها السياسية، وذلك لسبب هام وهو أن بعض هذه الاحزاب السياسية يتولى الحكم أو هو مؤهل لذلك، وبالتالي يمكنه التأثير على سياسة الدولة ودبلوماسيتها الرسمية.

ويبقى هنا أن نميز بين محورين للدبلوماسية الشعبية، هما الدبلوماسية الشعبية المباشرة والدبلوماسية الشعبية غير المباشرة.

ففيما يتعلق بالدبلوماسية الشعبية المباشرة، فإننا نعنى بها قيام المنظمات والاحزاب والحركات السياسية بمتابعة مصالحها وايدولوجياتها وافكارها، لتعبئة التأييد لهذه المصالح أو الايدولوجيات فى الخارج، من خلال العمل السياسى والدبلوماسى الخارجى. وهنا ليس من الضرورى أن تقوم هذه الحركات والمنظمات أو الأحزاب بالتفاوض باسم الدولة، أو بموافقتها أو بالتنسيق معها، بل إن بعض اوجه الدبلوماسية الشعبية فى هذا الشأن قد يتجه نحو خلق تحالفات معادية للدولة الأم (النشاط الدبلوماسى لقادة الاكراد)، أو معادية لنظام الحكم القائم (النشاط الدبلوماسى لزعماء المجاهدين الافغان قبل هيمنتهم على السلطة عام ١٩٩٢).

أما بالنسبة للدبلوماسية الشعبية غير المباشرة، فتعنى بها التنسيق بين شخصيات عامة أو حركات سياسية أو ممثلين لاحزاب ومؤسسات قومية لها اعتبارها أو قيمتها فى الخارج من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. فقد يوفد رئيس الدولة على سبيل المثال شخصية عامة ليس لها أى اهلية رسمية، للتفاوض المبدئى مع الشخصيات الرسمية للدولة الأخرى. وغالبا ما يكون

ذلك بقصد جس النهض، أو توليد افكار جديدة، أو ارسال اشارات معينة للدول الاجنبية بالانفاذة بالقيمة الاعتبارية الخارجية لشخصيات معينة، مثل رجال الدين والمثقفين والمبدعين الكبار ذوى الشهرة العالمية (دور القس البريطاني ترى ويت فى محاولة الافراج عن الرهائن الغربيين فى لبنان فى منتصف عقد الثمانينات)، ورجال الاعمال ذوى التأثير والثقة، بسبب امتداد اعمالهم الاقتصادية والتجارية عبر اكثر من دولة (وساطة رفيق الحريري رجال الاعمال السعودى عام ١٩٨٣ لحل الازمة اللبنانية). بل أن رجال الاعمال الكبار مثل مذيى التليفزيون والصحفيين ذوى الشهرة، قد يقومون بمبادرات دبلوماسية تؤثر تأثيرا كبيرا على السياسة الدولية (دور وولتر كرونكييت مذيى التليفزيون الأمريكى فى ترتيب زيارة الرئيس السادات الى القدس عام ١٩٧٧).

والواقع أن الدبلوماسية الشعبية هى ظاهرة قديمة، غير أن ما يميز عصرنا هو الانفجار الهائل فى عدد ونوعية الفواعل الدبلوماسيين الرسميين، وربما يمكن ان نطلق حكما عاما، وهو أن حجم volume الدبلوماسية الشعبية وتأثيرها فى التفاعلات السياسية الدولية، قد اصبح يناظر الدبلوماسية الرسمية ودلالة هذا الامر تحدده على المستوى السياسى بمرونة وحركية وتعقد المصالح التى تعبر عنها الدبلوماسية الشعبية، ويوزغ شبكة هائلة من التفاعلات الدبلوماسية غير الرسمية على كافة المستويات.

فى هذا الاطار، تقوم الاحزاب السياسية بدور فريد فى الدبلوماسية الشعبية، يميزها عن غيرها من الفواعل الممثلة فى الدبلوماسيين والسياسيين فى الساحة الدولية. فالاحزاب السياسية يحكم التعريف عبارة عن جماعات سياسية منظمة تسعى للسلطة، ومن ثم فهى تقترب كثيرا من الصفة الرسمية.

او انها تعد احيانا حكومات فى الظل.

ومع ذلك، فإنها ليست مستودعا للسيادة، فهي لا تتحدث باسم الدولة حتى لو كانت قائمة على الحكم، وبالتالي فإن العمل الدبلوماسى الذى تقوم به بالخارج هو ا شبه بالقتطرة بين الدبلوماسية التى تقوم بها الدول، والدبلوماسية الشعبية التى تقوم بها الجماعات التى لا تطمح لتولى السلطة العامة فى بلادها. وتتفاوت درجة الرسمية الفعلية أو التأثير الفعلى على الدبلوماسية الرسمية للدول. وفقا لأهمية الحزب السياسى فى بلاده، وخبرته فى شئون الحكم، وتوقعاته لتولى الحكم فى وقت أو آخر. ومع ذلك فإن الدور الدبلوماسى للأحزاب السياسية، يعد فى كل الاحوال اقرب للدبلوماسية الشعبية منه للدبلوماسية الرسمية.

ثالثا: إطار نظرى مقترح:

بما لاشك فيه أنه يتعذر دراسة دور الأحزاب السياسية فى التفاعل الدولى، وفى صنع السياسة الخارجية لدول أم، دون الاشارة الى طبيعة البيئة السياسية الجديدة لهذا الدور. ذلك ان هذه البيئة هى التى تحدد أهمية ومغزى الدور المتزايد للأحزاب السياسية فى التفاعلات الدولية، وفى صنع السياسة الخارجية. وستتناول بالتالى تحديد الادوار المحتملة للأحزاب السياسية فى إطار بيئة سياسية خارجية وداخلية جديدة، ومحددات وأهمية الدور الخارجى للأحزاب، ومعايير العمل الخارجى للأحزاب ووسائله.

١ - نموذج التفاعلات الخارجية والداخلية المركبة الحديثة كخلفية لدور الأحزاب السياسية:

تبرز ادبيات العلاقات الدولية، الفوارق الهامة بين مصطلحين هما

السياسة الخارجية والتفاعل الدولي^(١٨) . فالسياسة الخارجية ، هي التوجهات والعمليات السياسية الخارجية للدولة، والتي يقصد بها تحقيق الاهداف الخارجية والمصالح القومية للدولة. أما التفاعل الدولي. فهو ناتج احتكاك الدولة والفاعلين الاخرين، فى مجالات عديدة سياسية وثقافية...الخ.

وقد تطورت التفاعلات الدولية بصورة مطردة، مما جعل من غير الممكن فهمها واستيعابها من خلال النموذج المتمركز حول الدولة. ومن ثم فقد نشأت الحاجة لنموذج مركب يتابع التطورات الحديثة فى التفاعلات الدولية.

ويمكننا أن نبدأ فى هذا الشأن بالافتراضات التالية لهذا النموذج:

أ - أن التفاعلات الدولية المركبة الحديثة، قد اصبحت تدور حول قائمة طويلة من الاهتمامات والموضوعات من بينها الصراع حول القوة بمفهومها التقليدى، أى أن المفهوم التقليدى للقوة اصبح لا يشمل كل التفاعلات. وهكذا يلاحظ أن القضايا المتصلة بالصراع حول القوة، فى النظام الدولي اصبحت متعددة بتعدد مراحل تطور العلاقات الدولية^(١٩) . على هذا الاساس، برز اتجاه عام نحو تقليص اهمية الصراع لاكتساب القوة بمفهومها العسكرى، والذى شغل الموضوع الرئيسى فى الدبلوماسية التقليدية^(٢٠) . وبالمقابل برزت وتضاعفت موضوعات وقضايا جديدة يتحقق من خلالها القوة من زاوية أخرى غير عسكرية. ومن هذه الموضوعات ميدان التجارة الدولية والاستثمارات المباشرة واعمال المقاولات، وتنظيم استغلال المحيطات واعالى البحار والفضاء، والقضايا الوظيفية الاخرى، هذا الى جانب القضايا البيئية والاتصالية...الخ.

ب - إن الدولة لم تعد غير أحد الفاعلين فى الميدان الدولي، الامر الذى

يترتب عليه بروز تناقض بين فط جديد من التفاعلات الدولية، وبين التنظيم الدولي التقليدي القائم على مركزية سيادة الدولة، خاصة وأن الكثير من التفاعلات الدولية قد أصبحت عابرة للدولة، وبالتالي أصبح دور الفاعلين تحت مستواها، يتصاعد بأطراد.

ج - رغم القيود الجديدة التي تحد من قدرة الدولة، إلا أنها لازالت تشكل محورا هاما في بنية التفاعلات الدولية. وذلك بحكم أنها الموجه الأكبر للموارد على المستوى العالمي، من خلال القنوات التقليدية للصراع والتحالف، الى جانب القنوات المستحدثة. غير أن قدرة الدولة على التأثير المباشر على توزيع الموارد العالمية تنخفض، في مقابل تعاظم تأثيرها غير المباشر، ويرجع احد اسباب ذلك للثورة التكنولوجية الراهنة، خاصة في مجال الاتصالات^(٢١).

د - ان من بين العدد الكبير من الفاعلين غير الدولة على المستوى العالمي، تبرز اهمية المؤسسات الوسيطة بين الدولة والمواطن، وربما يكون اهمها الاحزاب السياسية في المجال السياسي وشركات الاعمال الكبرى في المجال الاقتصادي.

هـ - انه قد أصبح من المتعذر للغاية التمييز بين الفاعلين تحت مستوى الدولة والفاعلين فوق مستوى الدولة، وذلك بسبب الاندماج المتعاظم للجماعات والشركات واتخاذها لهياكل تنظيمية وتطويرها لثقافات نوعية، بل ان الهيئات الدبلوماسية التقليدية التي مثلت تقليديا ذراع الدولة في العمل الخارجي، قد أصبحت رغم اختلاف الدول التي تمثلها على درجة ما من الاندماج عبر الحدود القومية^(٢٢)، دون أن يعنى ذلك التأثير في ولاء الدبلوماسيين تجاه الدولة الأم. وهكذا نستطيع أن نتبين بروز ثقافات نوعية خاصة بجماعات مهنية أو سياسية أو جماعات مصالح عابرة للقومية، تؤثر

وبالتوازي مع هذا النموذج المركب الحديث للتفاعلات الدولية، يبرز نموذج مقارب للتفاعلات السياسية الداخلية، يختلف عن النمط التقليدي للسياسات الداخلية، ويمكن تبين ملامح هذا الاختلاف في العناصر التالية:

أ - افترضت نماذج السياسة الداخلية ان الهدف النهائي للتفاعل السياسى الداخلى، هو الحصول على السلطة السياسية، أو الحصول على مقرب افضل للسلطة السياسية. والواقع ان النمط الباذغ حديثا للسياسة الداخلية، قد اصبح يشمل اهدافا أخرى، منها التعبير عن الهوية الثقافية أو الايديولوجية... الخ.

ب - تزايد أعداد الفاعلين السياسيين وذلك من داخل الهياكل السياسية الحديثة وانواعها والمناطق، تحت تأثير العمليات المطردة للتحديث، وتفتت الادوار وتعارضها احيانا. فجميع الكتل (القوى) الاجتماعية الكبرى قد اصبحت موزعة داخليا على معايير متعددة للولاء والمصلحة، الامر الذي اطاح بالنماذج الاجتماعية المبسطة (الرأسمالية - الطبقة العاملة...). وقد ادى ذلك الى تعقيد هائل فى التفاعلات السياسية، وإلى بروز صعوبات كبيرة فى الحفاظ على تماسك المؤسسات الوسيطة ومنها الاحزاب والنقابات العمالية.

ج - أصبح النمط الباذغ للسياسة انداخلية- نتيجة العوامل السابقة- يتسم بقدر كبير جدا من الحركية والتغيير المستمر وانتقال المواقف، الامر الذي يبعد بهذا النمط عن النمط التقليدي الذي يتسم بقدر من الاستقرار النسبي والتبلور. وربما تكون العلامة الاكبر لهذا الطابع المتغير والمتقلب للسياسة الداخلية، هي سقوط الايديولوجيات الكبرى، أو بقائها مع اكتسابها لمضمون سياسي يختلف كثيرا من فترة الى أخرى. ويمكن ملاحظة ذلك على سبيل

المثال فى أن الحزب الاشتراكى الفرنسى، اصبح يقود عملية تحول للتحديث الرأسمالى لفرنسا، متخليا عن برامج الاشتراكية الداخلية. كما أن الحزب الديمقراطى الأمريكى، اصبح اكثر يمينية من اى فترة سابقة، واثارت داخله منازعات داخلية، بقدر ربما حد من الصراع بينه وبين الحزب الجمهورى... الخ.

وهكذا يتبين ان هناك تغيرات فى النمط التقليدى للسياسات الداخلية، على انه يلاحظ ان هذه التغيرات، رغم انها كانت اكثر وضوحا فى الدول المتقدمة، إلا انها لا يمكن انكار بروزها فى الدول النامية. وهو ما يتضح على سبيل المثال فى تفتت اركان الطبقة العاملة والحركة الاسلامية فى بعض الدول، وتضعف بعض الحركات الماركسية نتيجة التغيرات الايديولوجية فى الكتلة الشرقية منذ نهاية عقد الثمانينات.

٢ - وظيفة الأحزاب السياسية فى النمط المركب الحديث للتفاعلات الدولية والداخلية:

فى إطار التجديدات المركبة فى التفاعل الدولى والداخلى، تأثرت الأحزاب السياسية تأثرا كبيرا من حيث ايديولوجياتها وبرامجها وهياكلها التنظيمية الداخلية، واكتسبت سمات جديدة، بل انها سواء فى الديمقراطيات الناضجة أو البازغة- الحديثة لم تتأقلم بعد، بما يكفى مع جملة التطورات التى اصابت نمط التفاعلات الدولية والسياسات الداخلية، الى الحد الذى يدفع البعض للشك فى مصير الأحزاب السياسية ذاتها، باعتبارها الشكل الرئيسى الذى يعبر عن نموذج الديمقراطية الليبرالية. وما يهمنا هنا هو التركيز على حقيقة ان المحور الرئيسى للتأقلم الحزبى مع التطورات الجديدة فى حقل التفاعل الدولى والداخلى، هو التجديد فى ادوار التكوينات الحزبية ووظائفها.

فعلى المستوى العام والمجرد، حددت الاديبيات التقليدية وظائف الاحزاب فى الاطار الداخلى للبحث^(٢٣) . اما فيما يتعلق بالنمط المستحدث للتفاعلات الداخلية والخارجية، فقد ولد امتدادات عابرة للقومية، وذلك فى ظل نمو قائمة اهتمامات جديدة، لم تستطع الدولة معها أن تكون وسيطا بين القوى الداخلية والعالم الخارجى، ومن ثم تدهورت قدرتها الاستيعابية، بحيث اصبحت اقل من أن تلبى احتياجات التفاعل بين القوى السياسية والاجتماعية التى تعيش فى ظل سيادتها وبين العالم الخارجى^(٢٤) . وفى هذا السياق برزت حتمية قيام مؤسسات أخرى الى جانب الدولة، كى تقوم بدور فى تنظيم هذه التفاعلات المباشرة، بل والاضطلاع ببعض اعباء السياسة الخارجية للدولة، والمؤسسات المؤهلة للقيام بهذا الدور، هى المؤسسات الوسيطة، واهمها بطبيعة الحال الاحزاب السياسية^(٢٥) .

ولايعنى ذلك بالضرورة ان بروز أدوار جديدة للاحزاب السياسية يتضمن حتما قيام الاحزاب السياسية بهذه الادوار، بل من الممكن أن نتحدث عن فجوة تأقلم، حيث لم تستطع كثير من الاحزاب السياسية، ادراك الادوار الجديدة، والاعداد لها من النواحي التنظيمية والحركية والايديولوجية. ومع ذلك فإن وجود هذه الادوار يحد ذاتها، يحدد النطاق السياسى والتاريخى للتكوينات الحزبية فى المجتمعات المعاصرة فى الحقبة الحالية. والواقع انه يمكننا الحديث عن اربعة وظائف جديدة مستحدثة للاحزاب السياسية، الى جانب وظيفتها التقليدية فى التنافس حول السلطة السياسية فى بلادها الأم وهذه الوظائف هى:

أ - تقديم وسيط مؤسس للاتصال السياسى والاجتماعى، بين الجماعات والقوى الاجتماعية والتيارات الفكرية والثقافية والسياسية عبر الحدود

القومية. ويمكننا هنا ان نستشهد ب بروز العديد من الحركات الحزبية عابرة القومية، بغض النظر عن درجة التبلور التنظيمى لهذه الحركات مثل الدولية الاشتراكية والمحافظين الجدد.. الخ فى الدول المتقدمة. وفى العالم العربى، نستطيع أن نشهد حركة متفاوتة القوى، لاستحداث لقاءات واشكال من التنسيق السياسى والاتحادات السياسية عابرة القومية، للعديد من الاحزاب والقوى السياسية. وقد سبق كل من التيار الاسلامى والتيار البعثى غيرهما من التيارات السياسية فى التحول الى التنسيق العابر للقومية، الذى اخذ احيانا شكل الاتحاد كالتنظيم العالمى للاخوان المسلمين وتنظيم الجهاد، اما التيارات الليبرالية فلا تزال حتى الآن عاجزة عن تجاوز دولها، بسبب ضعفها التاريخى وضحالة التطورات الفكرية التى احرزتها.

ب - تعبئة التأييد الدولى او العالمى للمصالح الاجتماعية والسياسية التى تعبر عنها هذه الاحزاب، وبطبيعة الحال، فإن الاحزاب التى خطت خطوات ملموسة فى اتجاه العمل عبر القومى، تملك قنوات مستفزة لتعبئة التأييد الدولى. على أن هناك أحزابا تعبر عن هويات فرعية تحت مستوى الدولة، أو هويات عابرة للقومية تنشط فى المجال الدولى، بتعبئة التأييد لقضايا الجماعات الطائفية أو القومية أو العرقية التى تنتسب اليها. وتكاد تكون جميع الحركات الانفصالية فى العالم المعاصر، تملك مكاتب خارجية للاعلام لقضاياها فى الخارج، خاصة فى العواصم الأوروبية.

ج - التنافس مع الدولة ومع الاحزاب الاخرى على الصعيد الدولى، لاثبات قدرة الحزب على القيام بسياسة خارجية متميزة عن السياسة الرسمية للدولة الأم للحزب، ويعكس النشاط الخارجى للحزب فى هذه الحالة ادراكا حادا لأهمية القبول الدولى، لتمكين الاحزاب فى الحقبة الراهنة فى التأثير أو

الضغط لتحقيق مصالحها أو برامجها وأفكارها الايديولوجية (حالة الاحزاب الشيوعية في اوروبا حتى نهاية عقد الثمانينات)، بل ويصل الأمر احيانا الى ان قدرة الحزب السياسى على كسب الاحترام الخارجى هى رصيده السياسى الاساسى فى الداخل، وبصورة خاصة فى البلدان المتخلفة وفى المراحل الاولى للتطور الديمقراطى.

د - التنسيق مع السياسة الخارجية للدولة، والقيام ببعض الأعمال أو حمل بعض اعباء العمل السياسى الخارجى خدمة لها. وبهنا فى هذا الصدد ان نفصل قليلا فى طبيعة دور الاحزاب السياسية فى صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وفى هذا الشأن، يمكن تحديد دور الأحزاب فى السياسة الخارجية للدولة فى اربعة مجالات رئيسية، وهذه المجالات لا تعتبر بديلا بأى حال عن الدور التقليدى لاحزاب المعارضة، الذى يتركز فى ممارسة الضغط على الحكومة لتنفيذ سياسة ما:

(١) استكشاف فرص نجاح سياسة مستحدثة للدولة، من خلال استخدام الاحزاب السياسية الاكثر ارتباطا بهذه السياسة المستحدثة، فى أنشطة دبلوماسية رسمية وغير رسمية فى الخارج. وقد يصل الأمر احيانا الى استكشاف بدائل للسياسة الخارجية القائمة، وقد يقتصر الأمر على مجرد اشارات signals لاطراف خارجية. وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، قيام بعض الدول بايفاد ممثلى احزاب ليبرالية للولايات المتحدة، أو ممثلى احزاب شيوعية واشتراكية للاتحاد السوفيتى لتحقيق مهام ومآرب محددة.

(٢) ابراز شخصيات يمكن تجنيدها فى العمل السياسى عمومًا والدبلوماسى خصوصا وذلك لتنفيذ سياسة نوعية ما، او سياسة خارجية فى مجال من المجالات، أو نحو اقليم معين أو دولة معينة.

(٣) المناورة السياسية الخارجية. حيث تلجأ الدولة الى استشارة احزاب معينة، بقصد اعطاء انطباع لدى اطراف خارجية، بامكانية تعديل سياستها القائمة، او تبني سياسة أخرى، أو مجرد اظهار الضغوط أو الأعباء السياسية الداخلية، لاختيار معين من اختيارات السياسة الخارجية. ويستخدم هذا الاسلوب خاصة ابان التمهيد للمفاوضات حول مسائل كبرى او جوهرية لمصالح الدولة القومية (ابراز وتضخيم رئيس وزراء اسرائيل مناحم بيجن من حجم الضغوط الداخلية على حكومة الليكود ابان التفاوض مع مصر فى النصف الثانى من السبعينات).

(٤) المساهمة فى صنع وتنفيذ السياسة الخارجية فى حالات الائتلافات الحزبية او الحكومات الائتلافية أو حكومات الادارة او الحكومات الانتقالية.. الخ.

والى جانب المجالات الاربعة السابقة، هناك دور للاحزاب السياسية مباشرة وغير مباشر فى السلطة، فى اعداد السياسة الخارجية، اما الأحزاب خارج السلطة، فيتضح ان الادوار السابقة تتركز فى مرحلة إعداد السياسة الخارجية، ولربما تتوأكب مع المراحل التصاعدية الأخرى اى تنفيذ وتطبيق وتقويم السياسة.

٣ - محددات وأهمية الدور الخارجى للأحزاب:

تفاوتت قيمة النشاط الخارجى للأحزاب السياسية، ومساهمتها فى صنع السياسة الخارجية لدولها تبعا لمجموعة من المحددات. ويمكننا أن نشير فى هذا الشأن لنوعين من المحددات، الاول يرتبط بالبيئة الداخلية، والثانى يرتبط بالأوضاع الاقليمية والدولية.

أ - المحددات البيئية :

تتسم المحددات البيئية بالأهمية مقارنة بالمحددات الاقليمية والدولية، وهى تشتمل على خمسة محددات رئيسية هى طبيعة وشكل النظام السياسى، ومدى اقتراب الحزب من السلطة السياسية، وايدولوجية الحزب، وتنظيمه الداخلى وتحالفاته السياسية، وثقل قيادته.

(١) طبيعة النظام السياسى:

تؤثر طبيعة النظام السياسى على قوة النزعة للعمل الخارجى للحزب السياسية. ف فيما يتعلق بالنظم الاحزمية، يلاحظ انفراد القيادة السياسية بالعمل الخارجى دون بروز أى دور رسمى لأى طرف آخر (حالة ليبيا وال سعودية وعمان... الخ) . اما بالنسبة لتنظيم الحزب الواحد، فهى تحكم من خلال تنظيم سياسى يصنع وينفذ السياسة الخارجية للدولة من الناحية الرسمية، على انه عادة مالا يمارس هذا التنظيم فى البلدان النامية أية سلطة داخلية أو خارجية بحكم الامر الواقع (حالة الاتحاد الاشتراكى فى مصر) (٢٦). اما فيما يتعلق بالنظم التعددية، فتستطيع الاحزاب السياسية ان تمارس نشاطا خارجيا، وفى هذا الشأن يمكن المقارنة بين النظم التعددية المقيدة، التى تفرض قيودا رسمية على النشاط الخارجى للحزب (حالة معظم النظم التعددية فى العالم الثالث)، والنظم التعددية غير المقيدة التى لا تضع قيودا على هذا النشاط مادام يتم فى اطار القانون العام (حالة النظم السياسية فى البلدان الغربية المتقدمة). من ناحية أخرى، يتأثر الدور الخارجى للحزب السياسية فى هذه النظم بالعلاقة بين الاحزاب السياسية. وفى حالة حدوث استقطاب داخلى، تدفع الاحزاب والجماعات السياسية للعمل الخارجى بحثا

عن انصار خارجيين، أو كتهبير عن امتداد الصراع السياسى الداخلى الى الساحة الدولية والعكس صحيح (حالة الخلاف بين تكتل الليكود وحزب العمل فى اسرائيل ابان الائتلاف بينهما عام ١٩٨٤).

(٢) اقتراب الحزب من السلطة السياسية:

تتفاوت فرص الاحزاب فى العمل السياسى الخارجى تبعاً لفرصتها الحقيقية فى الاقتراب من السلطة السياسية، سواء بالحصول على هذه السلطة خلال انتخابات او غيرها من الوسائل، او بسبب التمتع بنفوذ ملموس لدى السلطة السياسية القائمة، سواء كانت هذه السلطة ذات مضمون حزبى أو غير ذلك. ويمكن للسلطة السياسية- وفق هذا المعنى- أن تؤثر على فرص الاحزاب المختلفة فى العمل السياسى الخارجى، وذلك باعطاء انطباع لدى القوى الخارجية بمدى معين لتأثير الاحزاب على صنع القرار السياسى فى بلادها. وقد ترسل السلطة السياسية اشارات قوية بان حزبا معينا قريب منها، رغم انه ليس فى السلطة السياسية. الأمر الذى يدفع القوى السياسية الخارجية لانشاء صلات به، كمدخل غير مباشر للسلطة فى مجتمع ما. وقد تفعل السلطة السياسية عكس ذلك، اى ترسل اشارات قوية بان حزبا ما لا يتمتع بأى نفوذ سياسى على صنع القرار الخارجى، او انه ضار بمصالح القوى الخارجية، فيما لو انشأت معه هذه القوى صلات وطيدة.

وفى كل الاحوال، فإن الاقتراب الحقيقى للحزب من السلطة السياسية يعتبر عاملا محددا اساسيا لمدى النشاط الخارجى للحزب. فالحزب القريب من الفوز بالسلطة السياسية، عادة ما يكون له- ما يمكن أن نسميه- سياسة خارجية قوية، او سياسة خارجية فى الظل، وهذه السياسة هى بديل للسياسة الخارجية للسلطة القائمة فى حالة تولى الحزب لهذه السلطة (حالة احزاب

المعارضة الكبرى في أوروبا الغربية وبعض الديمقراطيات الناضجة في العالم الثالث (كالهند). وعلى العكس من ذلك، فإن الأحزاب الهامشية التي لا أمل لها في الظفر بالسلطة السياسية، يكون نشاطها الخارجى محدودا للغاية وخاصة على المدى الاطول (حالة احزاب المعارضة في معظم النظم التعددية في العالم الثالث).

وعموما، يمكن القول ان الهيبة الخارجية لأي حزب، ترتبط ارتباطا طرديا بمدى اقترابه من الفوز بالسلطة السياسية. او على الاقل بمدى شعبيته في الداخل.

(٣) الايديولوجية:

تحدد الايديولوجية طبيعة الاطار الادراكي والسياسي لحركة الحزب، وبرامجه وتكتيكاته السياسية، ومواقفه من البيئة السياسية المحلية والاقليمية. ويمكننا التمييز في هذا السياق بين ايديولوجيات اندماجية وأخرى تخصصية.

فالايديولوجيات الاندماجية، هي الايديولوجيات التي تضع اطارا للحركة السياسية يتجاوز الدولة، ويتجه لجماعة هوية أو مصلحة اوسع نطاقا من الجماعة الوطنية (كالماركسية).

اما الايديولوجيات التخصصية، فهي تلك التي توجه خطابها لجماعات فرعية داخل الدولة، واقل من الجماعة الوطنية.

واهمية هذا التمييز تكمن في أن الأحزاب التي يمكن تصنيفها وفق النوع الاول من الايديولوجيات، تتفاوض أو تتصارع مع الدولة باسم جماعة هوية (قومية- دينية- طبقية..) اوسع نطاقا من الدولة. ومن ثم فإن هناك امكانية

كى تتجاوز هذه الاحزاب الدولة كلية فى حركتها فى مجال السياسة الخارجية، كما أن هناك امكانية لمساهمة مثل هذه الاحزاب فى صنع سياسة خارجية، وخاصة نحو جماعات الهوية الاكبر (علاقة حزب الله فى لبنان بإيران وبعض الجماعات الشيعية فى الخارج). اما الاحزاب المنتمية للأيديولوجيات الثانية (التخصصية) فهى تميل للتفاوض والصراع مع الدولة باسم جماعات أضيق نطاقا من الجماعة الوطنية (حالة بعض الاحزاب الاشتراكية والليبرالية فى العالم الثالث). وهى بالتالى لا تشهد عادة حالة تنازع الولاء التى اشرنا اليها بالنسبة للأيديولوجيات الاولى، ومن ثم فإن السياسة الخارجية لمثل هذه الاحزاب الاخيرة تقتصر على امكانية تعبئة التأييد الدولى العام فى حالة الصراع ضد الدولة.

(٤) التنظيم الداخلى والتحالفات السياسية:

يحدد التنظيم الداخلى والتحالفات السياسية، قدرة الحزب او طاقته على النشاط الخارجى. فلا يكفى ان يكون الحزب مؤمنا بخطاب يتجاوز الدولة، بل يجب ان يكون قادرا على العمل والنشاط الخارجى. وتشكل القدرات التنظيمية والمالية، ونوع تحالفات وائتلافات الحزب فى الداخل والخارج، العوامل الاساسية المحددة لمدى قدرة الحزب على النشاط الخارجى.

وبشكل عام ، فإن هناك تنظيمات حزبية هشة، تتفق مع غط التنظيم الحزبى الفضفاض. واحزابا أخرى، تتسم ببناء داخلى قوى وفعال ومتربط بقوة (حالة معظم التنظيمات الشمولية الماركسية والاسلامية). ف فيما يتعلق بالنوع الاول من التنظيمات، فيلاحظ انه يتمتع بقدرات محدودة على العمل الخارجى، على حين أن النوع الثانى يخلق لنفسه مجالا واسعا للنشاط الخارجى. وقد لا يتفق ذلك بالضرورة مع حجم ووزن الحزب، سواء كان صغيرا

أو كبيراً، أما الانتلاعات الداخلية والخارجية، فعادة ما توفر للحزب شبكة من الاتصالات المنتظمة، تجعل النشاط الخارجى ميسوراً (حالة حزب العمل الاشتراكى فى مصر بعد تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٧). وعلى النقيض فإن عزلة الحزب فى الداخل والخارج، تقلل بشدة من المدى المتوقع لنشاطه الخارجى (حالة حزب الامة وحزب الحضر والحزب الاتحادى الديمقراطى فى مصر) (٢٧).

(٥) ثقل القيادة الحزبية:

يكتسب هذا العامل اهميته من دور الافراد والشخصيات التاريخية فى الحياة السياسية الداخلية والخارجية، فهناك قيادات حزبية تنشئ لنفسها نفوذاً خارجياً، أو شرعية سياسية خارجية (كمال جنبلاط- نيلسون مانديلا- خالد محيى الدين- راشد القنوش..). وأخرى ذات طبيعة محلية أو تقاليد سياسية محلية، لا تملك نفس النفوذ الخارجى (يوسف بن خله رئيس حزب الامة بالجزائر- على زغدود رئيس حزب التجمع العربى الاسلامى بالجزائر) (٢٨).

وبشكل عام، فإن هناك بعض الاحزاب السياسية، تقوم احياناً على الثقل التاريخى والسياسى لشخصية كبيرة ذات نفوذ مادى أو معنوى فى الخارج، ويمكن لهذه الشخصية ان تحفر القنوات الاولى للاتصالات الخارجية، بحيث تظل لهذه القنوات قيمة حتى بعد اختفاء هذه الشخصية من الحياة السياسية.

على هذا الاساس، تؤثر المحددات الخمسة السابقة على السياسة الخارجية للاحزاب. على اننا يجب علينا أن نضع فى الاعتبار ان هذه المحددات، يجب أن تؤخذ فى مجموعها، بحيث لا يصبح الاقتصار على تفسير النشاط

الخارجى او مدى مساهمة الحزب فى صنع السياسة الخارجية للدولة الأم من خلال عامل واحد. وبطبيعة الحال، فإن وزن هذه العوامل يتفاوت تبعاً للخريطة المتغيرة على الصعيد الداخلى والخارجى للدولة المعنية.

ب - المحددات الاقليمية والدولية :

تختلف قوة النزعة الحزبية نحو العمل الخارجى، تبعاً للاوضاع الاقليمية والدولية اذ تتسم هذه الاوضاع احياناً بوجود زخم سياسى يرتبط غالباً بشدة الصراع حول القضايا الاقليمية والدولية المثارة، كقضايا الامن والسلام، الامر الذى يزيد من النشاط الخارجى للحزب السياسية (حالة الاحزاب السياسية فى بلدان الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا). وعلى العكس. فإن هناك مراحل تقل فيها قوة الدفع نحو المشاركة السياسية للحزب على المستويين الاقليمى والدولى، بسبب الاستقرار النسبى للوضع السياسى القائم (حالة الاحزاب السياسية فى الدول الاسكندنافية).

٤ - محاور العمل الخارجى للحزب ووسائله:

يترتب على العوامل المحددة السابقة تفاوت قدرة الاحزاب على العمل الخارجى، اما محاور هذا العمل فيمكن تصنيفها الى محورين رئيسيين:

أ - محور عابر للقومية بشكل غير محدد، وهو يتعلق بدور كل من الجماعات الفرعية الاضيق نطاقاً من الجماعة الوطنية، والجماعات التى تنطلق من قاعدة الجماعة الوطنية. ففيما يتعلق بالتنوع الاول، يلاحظ تجاوز هذه الجماعات للدولة، بحيث ينصرف الجزء الاكبر من النشاط الخارجى للحزب او الجماعة للعمل المباشر فى الساحة الدولية، ولتشكيل ائتلافات واتحادات حزبية عابرة للقومية. وفى حالات محدودة قد يصل الامر الى تعلق الولاء

الاساسي للجماعة أو الحزب بجماعة مصالح أو هوية أو ايدولوجية فوق قومية بطبيعتها supra - national كالشيوعية، عندئذ قد تستعين الجماعة بالموارد المعنوية والسياسية والمادية التي تتوافر لها عبر تحالفاتها الدولية للصراع مع الدولة أو السلطة السياسية في الدولة الأم، وإن كانت هذه الحالات نادرة، وعادة ما تكون معترة (حالة طلب الاحزاب والحركات الشيوعية في سوريا والعراق، في عقدي الخمسينات والستينات الدعم من الاتحاد السوفيتي).

اما النوع الثاني من الجماعات، فنقصده به تعبير الجماعة التي تنطلق - كما ترى - من قاعدة الجماعة الوطنية عن مصالح عامة. على هذا الاساس، تقوم العديد من الاحزاب السياسية بخلق اتصالات مع العالم الخارجى، سعياً لتكريس موافقتها التي عبرت عنها الايدولوجيات والبرامج التأسيسية والانتخابية فيما يتعلق بالقضايا الاقليمية والدولية، وما يجب أن تكون عليه السياسة الخارجية للدولة الأم (حالة معظم الاحزاب الرسمية، التي لا تحمل أية افكار كفاحية أو انفصالية...).

ب - محور عابر للقومية بشكل محدد، ونقصده به الانطلاق الى النشاط الحزبي تعبيراً عن مصالح جماعة فرعية أصغر وأضيق نطاقاً من الجماعة الوطنية. وهنا يقتصر توجه الحزب الخارجى فى التعامل مع تلك القوى ذات التأثير المباشر على مصالح الجماعة تحت القومية - الفرعية التي يتحدث باسمها، وعادة ما يكون ذلك ممثلاً فى القوى العظمى فى النظام العالمى، والدول المؤثرة فى النظام الاقليمى، بقدر ما يحتمل ان تبديه من تعاطف مع مصالح الجماعة المعنية (حالة العلاقة بين بعض القوى المارونية فى لبنان وكل من فرنسا واسرائيل).

ويرتبط بالقضية السابقة، وسائل العمل الخارجى للاحزاب وهى عادة

تنقسم الى أربع فئات من الوسائل:

أ - الاتصال مع الحكومات الاجنبية: يتم الاتصال مع الحكومات الاجنبية غالبا من خلال الاساليب التفاوضية، حيث يعمل الحزب وكأنه حكومة قائمة، بالرغم من انه غير ذلك. والواقع ان الاتصال المباشر بين الاحزاب السياسية والحكومات قد اتسع كثيرا فى النظام الدولى الراهن بالمقارنة بأى فترة سابقة. فقبل الحرب العالمية الثانية، كان ينظر لهذه الاتصالات بإعتبارها تدخل فى مجال التآمر، اما الان فأصبحت فى معظم الاحوال جزءا من المجال المعترف به للدبلوماسية.

ب - الاتصال بالقوى المنظمة فى الخارج: تقوم الاحزاب بالاتصال بالقوى المنظمة فى الخارج سواء القوى الحزبية او غير الحزبية. ويتيح التكوين التنظيمى المؤقت فى المجتمعات الحديثة امكانية كبيرة للاحزاب فى العمل الخارجى. فحتى لو لم يكن للحزب قدرة أو أهلية أو مصداقية للتعامل مع الحكومات الاجنبية، فإنه يستطيع القيام بنشاط خارجى والتأثير على الحكومات الاجنبية بشكل غير مباشر من خلال استخدام القنوات التى توفرها التنظيمات الحزبية والاتحادات النقابية والمنظمات الثقافية وجماعات المصالح، التى اصبحت تحتل مكانة كبيرة فى الأنظمة السياسية الحديثة (حالة الاتصال بين الاحزاب الدينية والتنظيمات الناصرية بعضها البعض).

ج - الاتصال مع المنظمات الدولية المفتوحة لغير الدول والحكومات: يتم هذا الاتصال على وجه الخصوص، من خلال استخدام ما قيد يكون لدى الحزب من صلات مع التنظيمات المهنية أو الجمعيات الاهلية فى الداخل، وقد اصبح للمنظمات الدولية - بما فى ذلك الامم المتحدة - فى العقود الأخيرة القدرة على الاتصال المباشر مع اطراف غير حكومية، للمساهمة والمشاركة فى أداء بعض

جوانب عملها المستحدثة. ولدى هذا الشأن يشار على سبيل المثال لوجود دور كبير للمنظمات غير الحكومية المسجلة فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، كما أننا نجد نشاطا مناظرا لذلك فى بقية المنظمات الدولية وخاصة اليونسكو. من ناحية أخرى، يلاحظ ان هناك منظمات دولية عديدة غير حكومية كالاتحادات النقابية الدولية، تستطيع الاحزاب من خلالها المساهمة فى العمل الخارجى عبر اساليب مباشرة أو غير مباشرة.

د - الاعلام الحزبى : تستطيع الاحزاب ان تخلق لنفسها منفذا للعمل والنشاط الحزبى من خلال التأثير على الاعلام الدولى، أو على التدفقات الاعلامية العالمية، وبالتالي التأثير على البيئة الثقافية والنفسية للشعوب الاخرى، حتى ولو لم يكن لها روابط تنظيمية أو نشاط دبلوماسى مباشر فى الخارج. وفى هذا الصدد يبرز دور اصدار الصحف وعقد المؤتمرات وشراء الصحف كأمثلة بارزة لاستخدام الاعلام فى العمل الخارجى للاحزاب السياسية.

رابعاً : حالة الاحزاب العربية:

تتسم التشكيلات الحزبية فى الوطن العربى، بعدد من الخصائص التى تنعكس على تناولها للقضايا الخارجية، وصياغة مواقفها نحوها، وتبرز هذه الخصائص فى الامور التالية:

١ - الطابع السلطوى للنظم السياسية فى البلاد العربية

أ - حادثة النشأة المجددة للأحزاب فى الوطن العربى:

هناك عديد من الأقطار العربية شهدت قدرا من التطور الديمقراطى فى فترات سابقة من تاريخها. اذ تعود تجربة التحول الديمقراطى فى مصر على سبيل المثال، الى نهاية ستينات القرن التاسع عشر، عندما أنشئ مجلس شورى النواب، كما أن مصر قد شهدت تجربة ديمقراطية غير مستقرة فى الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢. من ناحية أخرى، كانت هناك تجارب عربية أخرى كما فى حالة العراق وسوريا والمغرب ولبنان فى فترات لاحقة.

على أن العقود الثلاثة التى اعقبت الاستقلال السياسى الفعلى لغالبية الاقطار العربية، قد شهدت انقطاعا عن تجارب الانفتاح فى مجال التعددية السياسية، حيث برز الصراع بين السلطة السياسية التى كانت ترى ضرورة الحد أو التقييد من هذه التعددية، وبين التيارات السياسية المختلفة التى كانت تسعى الى اكتساب الشرعية، وعلى أية حال، فقد شهدت هذه الفترة انباشقا أو استمرارا لنظم سلطوية تنكر التعددية الحزبية، وخاصة فى البلدان العربية الأكثر تطورا من الناحية الثقافية أو الاقتصادية والاجتماعية وهى مصر- العراق- سوريا- الجزائر- تونس، على حين تقيدت بشدة التعددية السياسية والحريات العامة فى بقية الدول العربية، اما بصورة مستديمة (حالة المغرب- حالة لبنان فى ظل التعددية الطائفية)، أو فى اعقاب انقلابات عسكرية (السودان). اما دول شبه الجزيرة العربية، فقد استمرت فيها النظم السياسية التقليدية القائمة على احتكار العائلة المالكة للسلطة السياسية منذ نشأة الدولة المستقلة. ولم تعترف سوى الكويت فقط بقدر ضئيل من الحريات العامة المدنية والسياسية^(٢٩).

وفى السنوات القليلة الماضية، هبت على بعض أقطار الوطن العربى موجة حديثة من الانفتاح السياسى، طرح فى سياقها التحول الى قدر من التعددية السياسية الرسمية وقد بدأت هذه الموجه فى مصر فى نوفمبر ١٩٧٦، عندما تم التحول من المنابر للاحزاب السياسية، ثم اعقبها كل من تونس والجزائر والاردن واليمن.. وقد ترتب على ذلك انبعاث تعددية حزبية أو غير مقننة (٣٠).

على هذا الاساس، فإن السمة الاساسية للتشكيلات الحزبية الرسمية هى حدائتها فى الاقطار العربية، وقد ارتبط هذا الامر بالطابع الديمقراطى المحدود فى بعض هذه الاقطار، وغياب هذا الطابع فى بعضها الآخر، نتيجة استمرار التيار السياسى التسلطى، سواء من الناحية الدستورية والقانونية أو من الناحية الفعلية، الأمر الذى أدى الى اعاقه عمل الاحزاب السياسية، ليس فقط عن ارساء تقاليد فى العمل الخارجى والداخلى، بل وايضا عن خروج بعض هذه الاحزاب من الأطر غير الرسمية للأطر الرسمية. وفى واقع الأمر، فإن الاسباب الحقيقية وراء هذا القمع المنظم تعود الى مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية. ففىما يتعلق بالأسباب الخارجية، فإن التعدد الحزبى والممارسة الديمقراطية بشكل عام تأثرت بالعلاقات الخاصة التى ربطت بين كثير من البلدان العربية وبين القوتين العظميين. وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، أن بزوغ التعددية المقيدة فى مصر عام ١٩٧٦ قد ارتبط برغبة الرئيس السادات فى الاقتراب من الولايات المتحدة. اضافة الى ذلك تأثر التعدد الحزبى باستمرار الصراع العربى- الاسرائيلى- والخلل فى التوازن الاستراتيجى لصالح اسرائيل، ووجود تصورات تضع مفاتيح حل هذا الصراع فى يد الولايات المتحدة، الأمر الذى أثر على طبيعة نظم الحكم، حيث وضعت

سلطات هذه النظم فى موضع التعارض مع الارادة الشعبية فى هذه الدول (اشتراط قانون الاحزاب فى مصر إلا يكون من بين مؤسسى الحزب أو قياداته من يدينون معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية)^(٣١). من ناحية أخرى فإن عملية بناء الدولة القطرية فى العالم العربى، ارتبطت فى بعض الفترات، بخلافات بين القائمين على هذه العملية وبين بعض التيارات القومية التى اعتبرت تكريسا لتجزئة العالم العربى. وقد أدى هذا فى بعض الأحيان الى قيام الدولة بفرض قيود اضافية على حركة هذه التيارات^(٣٢).

اما فيما يتعلق بالاسباب الداخلية التى اعاقت الممارسة الديمقراطية والجنوح نحو التعددية الحزبية فى الوطن العربى، فتتمثل فى سعى الانظمة العربية الحاكمة الى الهيمنة على السلطة وعدم القبول بأية منافسة سياسية، أو اتاحة قدر من المشاركة السياسية للقوى السياسية داخل دولها، ليس فقط من خلال ممارسة هذا الأمر، بل وأيضا من خلال وضع الأطر التنظيمية التى تجرم نشأة الاحزاب السياسية (حالة السعودية وليبيا)^(٣٣). وقد ارتبط هذا الوضع، بقيام بعض الأنظمة بتبرير وتنظير هذه السياسة. وفى هذا الشأن يشار على سبيل المثال، الى تبرير انظمة الحزب الواحد استمرار هيمنة التنظيم السياسى الواحدى على السلطة، بأن هذا التنظيم يعبر عن الوحدة الكاملة للشعب، وأن من شأن التعدد الحزبى ان يمزق الامة ويفتح الباب امام التسلل الأجنبى، اضافة الى أن الشعوب غير مستعدة لتحمل اعباء التعدد^(٣٤).

وهكذا، وضعت معظم النظم العربية القائمة قيودا على ممارسة العمل الحزبى، ومن الالف للنظر، ان بعض القوى السياسية التى اصبحت تسيطر على الحكم فى بلادها، كانت قد نشأت تعبيراً عن مطالب حقيقية للطبقات

الشعبية العربية، لكنه بعد توليها السلطة، أصبحت شعوبها تعاني من تدهور الوضع الديمقراطي ربما بدرجة تفوق ما يحدث في النظم العربية التقليدية^(٣٥).

وقد كانت أهم مؤشرات هذا التدهور انتشار أعمال الملاحقة والتعذيب والسجن (حالة معارضى السلام المصرى- الاسرائيلى)، والاعتقالات والتصفية الجسدية وتلفيق الاتهامات (اتهام بعض الانظمة العربية لبعض التيارات الاسلامية بالتعاون مع ايران، او اتهام التيارات الماركسية بالتعاون مع الاتحاد السوفيتى). وتزييف ارادة الشعوب من خلال تزييف نتائج الانتخابات والاستفتاءات (نتائج الاستفتاء على صدور بعض القرارات الداخلية والموافقة على معاهدة السلام مع اسرائيل فى مصر عام ١٩٧٩ على سبيل المثال).

ب - التمييز النسبى للحزب الايديولوجية العربية فى العمل الخارجى:

أدى الطابع التسلطى لنظم الحكم فى الاقطار العربية، لفترة تزيد عن ثلاثة عقود من الاستقلال بالنسبة للدولة العربية الرئيسية، الى تفكك واختفاء الاحزاب غير الايديولوجية خاصة الاحزاب الليبرالية لفترة طويلة، وذلك فى مقابل استمرار الاحزاب التى اخذت طابعا سريا بسبب ايديولوجياتها وكفاحيتها السياسية، وهى بالتحديد الاحزاب الشيوعية، والاحزاب القومية العربية «غير الحاكمة» والاحزاب الدينية- الاسلامية التى اعتبرت من أكثر الاحزاب العقيدية تطلعا وكفاءة نحو النشاط الخارجى.

ففيما يتعلق بالاحزاب الليبرالية، فقد تميزت بالوهن وضعف الاداء الخارجى، ويعتقد ان ذلك يرجع لاسباب تتعلق بالتاريخ السياسى الحديث

لتنظيم السياسة العربية، وخاصة تلك التي مرت بمراحل تطور راديكالي كمصر والجزائر وسوريا والعراق.. الخ. حيث انهارت التيارات الليبرالية العربية انهيارا شبه تام، لفترة تزيد على العقود الثلاثة اللاحقة للاستقلال. ومع النشأة الحديثة للتجارب الديمقراطية أو شبه الديمقراطية في الوطن العربي. نشأت بعض الأحزاب الليبرالية منقطعة عن تقاليدھا السياسية الداخلية والخارجية. وفي معظم الحالات في البلدان العربية، فشلت التيارات الليبرالية في تكوين احزاب قوية أو كبيرة، تستطيع المنافسة بفاعلية على السلطة السياسية. وقد ترتب على ذلك ضعف اهتماماتها الخارجية عموما، وضعف الصلة بينها وبين الساحة العربية بل والدولية ايضا.

اما بالنسبة للأحزاب الشيوعية، فيلاحظ انه باستثناء السودان- لبنان- سوريا- المغرب- العراق- تونس، لم تنشأ احزاب شيوعية ذات قيمة، وذلك بسبب عدم صمودها امام الحملات البوليسية للنظم السلطوية العربية. وحتى بالنسبة للدول الخمس السابقة، فقد ادت تقاليد العمل السري الطويلة في ظل انظمة تسلطية الى انكماش مطرد لقاعدة هذه الاحزاب، ولغموض خطابها السياسي، بل انه في حالة العراق اضطر الحزب الشيوعي العراقي إلى الانتقال الاحزاب غير الايديولوجية خاصة الاحزاب الليبرالية لفترة طويلة، وذلك في مقابل استمرار الاحزاب التي اخذت طابعا سريا بسبب ايدولوجياتها وكفاحيتها السياسية، وهي بالتحديد الاحزاب الشيوعية، والاحزاب القومية العربية «غير الحاكمة» والاحزاب الدينية- الاسلامية التي اعتبرت من اكثر الاحزاب العقيدية تطلعا وكفاءة نحو النشاط الخارجي.

ففيما يتعلق بالاحزاب الليبرالية، فقد تميزت بالوهن وضعف الاداء الخارجي، ويعتقد ان ذلك يرجع لاسباب تتعلق بالتاريخ السياسي الحديث

لتنظيم السياسة العربية، وخاصة تلك التي نرت بمراحل تطور راديكالي كمصر والجزائر وسوريا والعراق.. الخ. حيث انهارت التيارات الليبرالية العربية انهياراً شبه تام، لفترة تزيد على العقود الثلاثة اللاحقة للاستقلال. ومع النشأة الحديثة للتجارب الديمقراطية أو شبه الديمقراطية في الوطن العربي، نشأت الأحزاب الليبرالية منقطعة عن تقاليدھا السياسية الداخلية والخارجية. وفي معظم الحالات في البلدان العربية، فشلت التيارات الليبرالية في تكوين احزاب قوية أو كبيرة، تستطيع المنافسة بفاعلية على السلطة السياسية. وقد ترتب على ذلك ضعف اهتماماتها الخارجية عموماً، وضعف الصلة بينها وبين الساحة العربية بل والدولية أيضاً.

اما بالنسبة للأحزاب الشيوعية، فيلاحظ انه باستثناء السودان- لبنان- سوريا- المغرب- العراق- تونس، لم تنشأ احزاب شيوعية ذات قيمة، وذلك بسبب عدم صمودها امام الحملات البوليسية لتنظيم السلطوية العربية. وحتى بالنسبة للدول الخمس السابقة، فقد ادت تقاليد العمل السري الطويلة في ظل أنظمة تسلطية الى انكماش مطرد لقاعدة هذه الاحزاب، ولغموض خطابها السياسي، بل انه في حالة العراق اضطر الحزب الشيوعي العراقي الى الانتقال بالكامل، اما للعمل المسلح في الشمال ضد نظام الحكم القائم أو إلى الهجرة لمواصلة الصراع معه من الخارج.

اما الاحزاب القومية وخاصة البعثية، فإن تمكثها من الاستيلاء على السلطة في الدول العربية الرئيسية التي توجد بها، قد أدى الى اندماجها مع جهاز الدولة الذي سلب وظائفها، الأمر الذي أدى بالتالي لسلب حيويتها الداخلية وتحول معظمها الى مستودعات للشرعية السياسية أكثر منها احزاباً سياسية بالمعنى الضيق للكلمة^(٣٦).

اما فيما يتعلق بالاحزاب الدينية وخاصة الاخوان المسلمين، فقد ظلت هياكل حزبية مستقلة لها تقاليد كفاحية، وافكار سياسية على درجات متفاوتة من الوضوح، ورسالة مميزة، بالرغم من التعرض لحملات القمع السلطوى. وقد اجبرتها هذه الحملات على نقل جزء هام من نشاطها الى الميدان الاقليمى او الدولى، خاصة وان ايدىولوجياتها السياسية، كانت تشكل دافعا طبيعيا للعمل عبر القومى، الذى قطعت فيه شوطا طويلا بالمقارنة بأى احزاب عربية أخرى.

٢ - خصوصية النظام الاقليمى العربى:

يتشابه النظام الاقليمى العربى مع بقية النظم الاقليمية، من حيث انشغاله بقضايا الأمن والاستقرار، على انه يختلف عن غيره من النظم الاقليمية فى سمة المركزية. حيث انه انشى تحت تأثير الضغوط القومية العربية المشتركة، كما انه عكس قدرا من التجانس النسبى بين المجتمعات العربية وخاصة فى المجال الثقافى واللغوى، اضافة الى ذلك فقد ولد النظام الاقليمى العربى مأزوما، بسبب تعلق الساحة السياسية العربية بمجملها بقضية مركزية هى قضية فلسطين، ولم تشكل هذه القضية تحريضا دائما للشعوب العربية ضد الغرب فحسب، بل انها شكلت محورا اساسيا لنمو حركة القومية العربية، ولنمو الاستقطابات السياسية بين النظم العربية فى نفس الوقت.

وقد شكلت هذه البيئة المميزة او الأساس المعتقدى للنظام، احد العوامل التكوينية الكبرى، وراء الهيكل الراهن للتشكيلات الحزبية العربية. اذ ان المعتقد العربى أى الاعتقاد بوجود أمة عربية، اصبح يشكل ويمثل ملمحا مشتركا متزايدا الأهمية للغالبية العظمى من الاحزاب السياسية العربية. حتى أن الاحزاب التى لا تنطلق من ايدىولوجية قومية، باتت تجد ذاتها مدفوعة

للمركز على الساحة السياسية العربية، وللإعلان عن اعتقادها بأهمية مبدأ
العروبة في فكرها السياسي.. وعلى أية حال، فقد كان الاهتمام الحزبي
العربي يتسم بسمتين مميزتين:

أ - التركيز الحزبي على الساحة العربية، بمعنى الاهتمام بمعالجة القضايا
العربية المختلفة، إضافة الى الاهتمام بالساحة الدولية بقدر علاقة الأحداث
التي تفرخها هذه الساحة بالوطن العربي. وفي هذا الشأن يشار الى تركيز
الأحزاب العربية على امرين اساسيين متناقضين هما: بذل محاولات المصالحة
والوساطة بين الأنظمة العربية، والتصارع من أجل المشكلات والقضايا
القومية، ف فيما يتعلق باهتمام الأحزاب العربية بدور الوساطة بين الحكومات
العربية، فيلاحظ أن هذه السمة تبرز على وجه الخصوص في الأحزاب العربية
العقائدية، وخاصة الاسلامية والقومية. حيث تهتم بالقيام بدور الوساطة بين
الحكومات العربية، لأسباب عديدة تتعلق بقوة الاعتقاد بضرورة التضامن
العربي الفوري إزاء التحديات الخارجية الضخمة والملاحظة الهامة في هذا
الشأن، أن هذه الأحزاب رغم أنها تناضل أحيانا ضد حكوماتها وأنظمتها
السياسية في بعض الدول العربية انطلاقا من أسلوب العمل الجماهيري، إلا أن
الازمات المتتالية للنظام الاقليمي العربي، تدفع بها الى الاهتمام ايضا بإيجاد
جبهة عربية ضد القوى الخارجية، لتحقيق مطالب فورية معينة. ويدفعها ذلك
بالتالى الى صرف جزء من طاقتها واهتمامها لمحاولة تحقيق التضامن العربي،
في مواجهة أحداث تكشف عن صدام جسيم مع القوى الخارجية خاصة إزاء
الغرب واسرائيل (حالة قيام أحزاب وقوى المعارضة في مصر والجزائر والاردن
بمساعي لتذليل الخلاف بين العراق ودول الخليج العربي بعد الغزو العراقي
للكويت).

اما بالنسبة للتصارع بين الاحزاب والتنظيمات العربية من اجل تسوية المشكلات والقضايا القومية، فيلاحظ قيام بعض التنظيمات والجماعات السياسية المتعارضة سواء كانت فى السلطة او خارج السلطة بطرح قناعاتها ورؤيتها تجاه القضايا العربية بشكل يتواكب مع قمع وجهات النظر التى تمنها التنظيمات والجماعات السياسية الأخرى. وتتعدد اشكال واساليب الصراع فى هذا الشأن، ابتداء من المخاطبة واستخدام اللغة السياسية لاتهام الآخرين بالعمالة والخيانة (حالة الخلاف بين حزبى البعث فى سوريا والعراق والخلاف بين بعض القوى السياسية العربية حول ازمة الخليج ٩٠-١٩٩١)، وانتهاء بالملاحقة والتصفية الجسدية (حالة الخلاف بين بعض القوى والفصائل الفلسطينية داخل وخارج الاراضى المحتلة)^(٣٧).

ب - وجود دوافع قوية للعمل عبر القطرى (الوطنى)، خاصة بالنسبة للاحزاب الايديولوجية. وقد نبع هذا الأمر من الطبيعة الحاكمة لهذه الاحزاب. فالاحزاب القومية، تقوم على فكرة وحدة الأمة العربية وعدم شرعية الحدود السياسية، ومن ثم فهى تعطى لنفسها الأهلية والحق فى العمل فى النطاق العربى، دون التقييد بدولة بعينها، ومع ذلك فإن العمل عبر القطرى (الوطنى) لهذه الاحزاب، كان معظمه امتدادا للعمل فى بلدان تتولى فيها هذه الاحزاب السلطة، اذ انه غالبا ما يكون العمل الحزبى العابر للقطرية فى هذه الحالة مندمجا مع النشاط العربى للدولة واجهزتها الامنية، الأمر الذى جعل النشاط عبر القطرى لهذه الأحزاب مشوبا بالطابع الرسمى، اكثر منه بالطابع الشعبى الحقيقى.

اما بالنسبة للاحزاب الاسلامية، فإن فكرها ينطلق من الايمان المطلق بوحدة المسلمين فى العالم ككل. ومع ذلك فإن العوائق اللغوية والاستقلال الكبير بين

الساحة السياسية العربية، والساحة السياسية التي يعيش في ظلها المسلمون في بقية المجتمعات غير العربية، قد دفعت الى تركيز الاحزاب الاسلامية على العمل عبر القطرى في النطاق العربى، اللهم باستثناء بعض الحالات التى انتعشت فيها أنشطة الاحزاب الاسلامية على الصعيد الخارجى غير العربى. ومن امثلة ذلك النشاط البارز لجماعات الجهاد الاسلامى فى افغانستان وباكستان، ونشاط جماعة الاخوان المسلمين فى اوربوا والولايات المتحدة حيث تشكل جماعات المهاجرين العرب بيئة سياسية مناسبة لهذه الأنشطة.

٣ - هشاشة التكوينات الحزبية من الناحية التنظيمية:

تتسم معظم الاحزاب العربية بما فيها الاحزاب العقائدية بضعف تماسك بنائاتها التنظيمية الداخلية، ونقص تطور بنائها التنظيمى. ويعود ذلك ليس فقط لحداثة نشأة هذه الأحزاب، وتعرضها للملاحقة البوليسية وللضغط المتواصل للدولة، وإنما أيضاً لضعف الاهتمام بقضايا التنظيم الداخلى عموماً فى الثقافة السياسية العربية. وقد ترتب على ذلك عدد من السمات الهامة، التى انعكست على موقفها من العمل الخارجى:

أ - غموض الاختيارات الخارجية واختلاط المواقف الخارجية للاحزاب، وذلك لعدة اسباب لعل ابرزها فى هذا الشأن أثر ضعف التنظيم الداخلى على صعف دورة المعلومات، وندرة الدراسات حول القضايا الدولية، إضافة الى عدم النضوج الديمقراطى بالنسبة لاستراتيجيات تعامل الاحزاب مع القوى والتنظيمات الحزبية الاخرى، وعلى أية حال، فقد انعكست هذه السمات السلبية على كل من علاقات التعامل المتبادل بين الاحزاب العربية، ونتائج هذا التعامل. اذا انه بات من النادر ان يعكس النشاط الخارجى للاحزاب العربية انسجاماً فى مواقفها من القوى الدولية الكبرى، او القضايا المتعلقة

بالسياسة الخارجية والدولية. وغالبا ما يثار الخلط بين المواقف الاستراتيجية والمواقف التكتيكية والعملية، وبين المواقف الايديولوجية والضرورات السياسية الضاغطة.

ب - الطابع المؤقت والمتمركز حول أحداث سياسية للنشاط الخارجى
للأحزاب السياسية، الامر الذى يجعل نشاط الأحزاب السياسية يتسم دائما بالانتقطاع والتذبذب فى الاستجابة لأحداث بعينها. وفى حالات كثيرة تحدث هذه الاستجابة بمبادرات خارجية لا بمبادرات من داخل الأحزاب (تلبية العديد من الأحزاب العربية دعوة العراق لعقد مؤتمرات دولية دعما لموقفه فى حربه مع إيران). اضافة الى ذلك يندر الاهتمام بانشاء روابط تنظيمية مستمرة مع البيئة السياسية الخارجية رسمية كانت أو غير رسمية.

ج - غلبة الطابع الايديولوجى على الخطاب الحزبى للسياسة الخارجية،
حيث ان معظم الأحزاب السياسية العربية لا تتوقع الفوز بالسلطة السياسية من خلال الانتخابات العامة، ومن ثم فانها تفضل اتخاذ مواقف ايديولوجية، بالمقارنة بالمواقف السياسية العملية المستولة، وغالبا ما يرتبط ذلك بالنضال ضد النظم القائمة، بقصد التحريض ضد سياستها الخارجية، أو كشف تهاونها فى حقوق وطنية (موقف بعض الأحزاب والقوى اللبنانية من السلطة اللبنانية بعدم ابرام الاتفاق اللبناني- الاسرائيلى عام ١٩٨٣ - موقف بعض احزاب المعارضة المصرية من الصلح المصرى- الاسرائيلى - موقف بعض الفصائل الفلسطينية من قيادة منظمة التحرير بعد توقيع اتفاق عمان وصدر اعلان القاهرة عام ١٩٨٥ ..) من ناحية اخرى، تتأثر بعض الأحزاب العربية بمواقف مسبقة كائنة - فى اطرها المرجعية، اذ تنطلق الأحزاب القومية على سبيل المثال من رفض متأصل للغرب وخاصة الولايات المتحدة. اما الأحزاب الليبرالية

القليلة والصغيرة في الوطن العربي، فهي تواجه بيئة داخلية ضاغطة ومعاناة بالكراهية والرفض للغرب عموماً، بسبب مواقفه من القضايا القومية العربية، الأمر الذي يجعل مواقفه السياسية وخطابها الدعائي حافلاً بالتوتر.

د - الطابع الرئاسي للنشاط الحزبي الخارجي في الوطن العربي، حيث يلاحظ أن معظم توجهات السلوك الحزبي تميل إلى قيام الكوادر الحزبية العربية في مستوياتها العليا داخل التنظيمات الحزبية المختلفة بتحركات خارجية واسعة النطاق. ليس فقط إبان الأزمات الكبرى حيث يصبح هذا الطابع ملائماً، لأنه يتيح مجالات أفضل للقاءات على مستوى عالٍ لسرعة تذليل الخلافات (التحركات الحزبية إبان الحرب العراقية- الإيرانية- أزمة الخليج...)، بل وإيضاً إبان تقييل الأحزاب السياسية في المؤتمرات والندوات الخارجية كنورات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني.

هـ - الطابع الانشقاقي داخل الأحزاب والتنظيمات السياسية العربية، حيث تبرز سمات عدم استيعاب الخلافات الداخلية إبان طرح الرؤى المتباينة حول بعض المواقف. وقد عرفت العديد من الأحزاب والتنظيمات العربية حالات انشقاكية كثيرة الرؤى المتباينة في مجالات السياسة الخارجية، الأمر الذي أثر على شعبيتها وأحياناً على أهدافها، خاصة وأن هذه الانشقاقات لا تتسم فقط بالطابع السلمي (الانقسامات الجزئية داخل حزب التجمع والوفد في مصر وبعض التيارات الإسلامية في الوطن العربي بسبب الموقف من أزمة الخليج)، بل وأحياناً بطابع تصفوي متبادل (الانشقاقات المتتالية داخل الفصائل الفلسطينية بسبب الموقف من التسوية السلمية مع إسرائيل).

هوامش الباب الأول

(١) انظر على سبيل المثال ما اشار اليه د. مصطفى علوى حيث ذكر ان هناك ندرة شديدة فى الدراسات النظرية التى تعالج علاقة الاحزاب السياسية بعملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية فى: د. مصطفى علوى، الاحزاب السياسية المصرية والسياسة الخارجية (اكتوبر ١٩٨١ - اكتوبر ١٩٨٨)، فى د. احمد يوسف احمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية: فى عالم متغير، مركز البحوث والدراسات السياسية.. جامعة القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٩٦.

(٢) حول هذا النقد انظر الدراسة الشهيرة لروزيناو:

James N. Rosenau, the scientific study of foreign policy, New York, the free press, 1971, pp 301- 307.

(٣) انظر على سبيل المثال كتابات عالم السياسة مورجانثو فى:

Hany J. Morgenthau, politics Among Nations the struggle for power and peace, New York, Alfred. A. Knopf, 1967.

(٤) انظر فى هذا الشأن .

Richard Mansbach et al., the web of world politics nonstate actors in the global system, Englewood Cliffs, N.J., Prentice Hall, 1976

Arnold Wolfers, (the actors in International politics) in (٥)

fred A. sondermann, David s. Mclellan and william c. Olson (eds.), the theory and practice of International relations, N.J., prentice- Hall, Inc., Englewood cliffs, 1979, pp. 9-13.

(٦) لمزيد من التفاصيل انظر:

Richard Merritt and Bruce Russett (eds.), from National Development to global community, london, George Allen & Urwin, 1981

Werner Feld, "Nongovernmental Entities and International system" in Fred A. Sondermann, David s. Mclellan and William C. Olson (eds.), op cit., pp. 38 - 43

Robert Nelson and Howard Wolpe, Modernization and politics of communalism, American political science review, vol. 64, December 1970.

(٩) انظر في هذا الشأن دور المنظمات والجماعات العرقية في:

Charles Lerche and Abd El Aziz Said, concepts of International politics in global perspectives, N.J., Prentice- Hall, Englewood Cliffs, 1979, pp. 383-384, and pp. 294-299

(١٠) حول هذا التصنيف انظر:

J. Linz "Totalitarian and Authoritarian Regimes" in F. Greenstein and N. Polsby (eds), the Handbook of political science, vol, 3 Reading, Mass.: Addison Wesley, 1975

(١١) حول علاقة طبيعة النظام السياسي بالسياسة الخارجية انظر:

Barbara G. Salmore and Stephen A. Salmore, "political Re-

games and Foreign policy", in Maurice A. East, Stephen A. Salmore, and Charles F. Hermann (eds.), *Why Nations Act: Theoretical Perspectives for Comparative Foreign Policy Studies*, California, Beverly Hills, Sage Publications, INC., 1978, pp. 103- 122.

(١٢) ومع ذلك فإن الجيل القديم من الكتاب أكد على ضرورة أن تكون السياسة الخارجية للأحزاب متسقة مع ما قد تطبقه هذه الأحزاب عندما تصل إلى السلطة. وكذلك اهتم هؤلاء الكتاب بالتأكيد على فكرة «التراضى القومى» حول السياسة الخارجية، فى ذلك انظر:

Max Beloff, *Foreign policy and the Democratic process*, Baltimore, the Johns Hopkins press, 1955, p. 77.

(١٣) انطلاقاً من هذا النقد، سعى جيمس روزينو لبناء نموذج جديد للدراسة العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، يقوم على فكرة الارتباط. وتسمى نظريته فى السياسة الخارجية «نظرية الارتباط Linkage theory». وقد وضع جدولاً يتضمن أطواراً عريضاً لمصفوفة ارتباطات، تظهر فيه الأحزاب السياسية كفاعل هام، إلى جانب الدولة والبيروقراطية والسلطتين التنفيذية والتشريعية وحماعات المصالح. وظهرت فيه قائمة اهتمامات كبيرة للعلاقات الدولية.

انظر:

James N. Rosenau, *Op Cit*, pp. 309- 313

Sec. J. P. Nettl and R. Robertson, *International System* (١٤) and the Modernization of Societies, N.Y., Basic Books,

John Spanier, *Games Nations play*, New York, Holt, (١٥) Rinehart and Winston, 1984, pp. 338- 339.

(١٦) د. بطرس غالى ود. محمود خيرى عيسى، المدخل فى علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، ط ٨، ١٩٨٩، ص ٣٦٥.

K M. Panikkar, the Principles and practice of diplomacy,
Bombay, Asia Publishing House, September 1957, P 7.

(١٧) حول التعريف بمفهوم الدبلوماسية الشعبية وتطورها انظر : د. عز الدين فودة، محاضرات فى النظم الدبلوماسية والقنصلية، غ. م، ص ١٦٠.

(١٨) انظر فى هذا الشأن:

Fred Sondermann, The Linkage Between Foreign policy and
International Politics, in James Rosenau (ed.), International politics
and Foreign policy, New York, Free Press, 1961,

(١٩) انظر على سبيل المثال:

Joseph S. Nye and Robert O. Keohane, Power and Interdependence,
Boston, Scott, Foresman and Company, 1989

Mansbach et al., OP. Cit (٢٠)

(٢١) طور كارل دويتش نموذجاً للارتباط بين الداخل والخارج يقوم على افتراض الاتصال
Communication ولكنه اقتصر على دراسة اثر السلوك الخارجى للدولة على مكوناتها
الداخلية بما فيها الاحزاب والايديولوجيات السياسية، انظر فى نقد هذا النموذج:

Ralph Pettman, Human Behavior and world Politics: A
Trans-disciplinary Introduction, London, The Macmillan Press,
Ltd, 1975, pp. 47- 48.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل حول التطور الحديث الذى لحق بالتمثيل الدبلوماسي فى
الخارج انظر:

Charles Maechling, jr., the Future Of Diplomacy and Diplomats, in William C. Olson, David S. McClellan and Fred A. Sondermann (eds.), The Theory and practice Of International Relations, N.J , Prentice-hall, Englewood Cliffs, 1983, pp 140- 149

(٢٣) انظر علي سبيل المثال.

Joseph La Palombara and Myron Weiner, Political Parties and political Development, N J., princeton University press, 1966

(٢٤) انظر اثر هذا التفاعل في نقد النموذج المتمركز حول الدولة في:

Karl Kaiser, A Theory Of Multinational Politics, International Organizations, Vol, 24, 1971, pp 790 - 817

Kenneth N. Waltz, Foreign policy And Democratic politics The American and British Experience, Boston, Little, Brown And Company , 1967, pp. 86- 87.

(٢٥) ينتمي لهذا التصنيف نظام الحرب القاتل (حالة سوريا والعراق)

(٢٦) حول التنظيم الحزبي والانتخابات الحزبية واثر ذلك على العمل الخارجي انظر:

- Paul R. Viotti, Mark V. Kauppi, International Relations Theory, New York, Macmillan publishing Company, 1987, pp 203- 204.

- Steven Posen, The Logic Of International Relations Winthrop publishers, Cambridge, Mass., 1977, P. 408.

(٢٨) انظر في هذا الشأن:

Kenneth N. Waltz, Op Cit , pp 83- 84.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل انظر : د. سعد الدين ابراهيم (محرر)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ، اكتوبر ١٩٨٨، ص ص ١٨٥-١٩٧.

(٣٠) وحيد عبدالمجيد، مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان في العالم العربي، اتحاد المحامين العرب.. ندوة قضايا العمل العربي المشترك ومستقبل الوطن العربي بتغازي- ليبيا ٢٩ ابريل ١٩٩١، غ.م، ص ص ٤-٥.

(٣١) رفقت المحكمة الدستورية العليا في مصر هذا الشرط في ١٩٨٨/٥/٧.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل انظر : د. خالد الناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في د. علي الدين هلال (واخرون)، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ، اكتوبر ١٩٨٣، ص ٤٧ وص ٤٨.

(٣٣) وحيد عبد المجيد، الديمقراطية في الوطن العربي (ورقة خلفية) ، المستقبل العربي، ع ١٣٨، ٩٠/٨، ص ٨٤.

(٣٤) محاضرات في مادة النظم السياسية العربية القاها د. علي الدين هلال على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٥/٨٤، غ م

(٣٥) د. خالد الناصر، م.س. د، ص ٢٦، وص ص ٤٩ - ٥

(٣٦) لمزيد من التفاصيل حول اسباب تردى التيارات والتنظيمات الرئيسية لليسار العربي (الحاكمية والمعارضة) سواء فيما يتعلق بالعلاقات فيما بينها والعلاقات داخلها انظر الورقة المقدمة في هذا الشأن والمناقشات التي دارت حولها في ندوة اليسار العربي الراديكالي: مواقف- أزمته- ورؤيته المستقبلية، في: لطفى الخولي وأبو شيف يوسف، اليسار العربي الراديكالي: مواقف- ازمته- رؤيته المستقبلية (ورقة اولية)، في د. اسماعيل صبرى عبدالله (واخرون)، دراسات في الحركة التقدمية العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ، يونيو ١٩٨٧، ص ص ١٧- ٥٠.

(٣٧) د خالد الناصر، م.س. ذ، ص ٤٩ وص ص ٥٢-٥٣

الباب الثانى

السياسة الخارجية المصرية

إبان فترة رئاسة مبارك الأولى

أكتوبر (١٩٨١ - ١٩٨٧)

يتناول هذا الباب، السياسة الخارجية المصرية ابان فترة رئاسة مبارك الاولى اكتوبر (١٩٧١ - ١٩٨٧). وذلك من خلال التطرق الى ثلاث قضايا رئيسية، نعالج كلا منها فى فصل مستقل. وهذه القضايا هى: القضايا الأمنية، وتشمل القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، والحرب العراقية- الايرانية. والقضايا السياسية، وتشمل السياسة الخارجية تجاه القوتين العظميين، والسياسة الخارجية تجاه الوطن العربى، والقضايا الاقتصادية ذات البعد الخارجى، وتتضمن قضية التجارة الخارجية، وقضية الديون الخارجية والمعونات، اضافة الى بعض القضايا الاخرى المرتبطة بمصادر الحصول على النقد الاجنبى.

الفصل الاول : القضايا الأمنية :

يعالج هذا الفصل القضايا الأمنية فى السياسة الخارجية المصرية، ابان فترة رئاسة مبارك الاولى اكتوبر (١٩٨١ - ١٩٨٧). وتشمل هذه القضايا على قضيتين محوريين، سنعالج كلا منهما على النحو التالى:

أولاً: القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي.

ثانياً: الحرب العراقية- الايرانية.

أولاً: القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي:

كان لمصر دوراً رئيسياً في القضية الفلسطينية والصراع العربي- الاسرائيلي. ومن الطبيعي أن تتغير هذه الرؤية عبر فترات زمنية مختلفة، وقد تبنت مصر منذ انتهاء حرب عام ١٩٧٣ سياسة محددة تجاه تلك القضية وهذا الصراع، تمثلت في حماية التسوية عبر الوسائل السياسية. وقد اسفرت هذه السياسة عن صلح مصري- اسرائيلي، برز في شكلين هما: اتفاقيتي كامب ديفيد (١٩٧٨/٩/١٧)، ومعاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية (١٩٧٩/٣/٢٦). وقد قطن هذان الشكلان الاتفاق على صيغة محددة للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وصيغة للانسحاب الاسرائيلي من سيناء، وأقامة علاقات ثنائية بين مصر واسرائيل.

- وستتم دراسة الموقف المصري من القضية الفلسطينية والصراع العربي- الاسرائيلي في الفترة من اكتوبر (١٩٨١- ١٩٨٧) في ضوء مسألتين اساسيتين هما، موقف مصر من مسألة التسوية السلمية. والسياسة الخارجية المصرية تجاه اسرائيل.

١- موقف مصر من مسألة التسوية السلمية:

اختلفت الوسائل التي طرحتها مصر لتسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي- الاسرائيلي من فترة لأخرى، فتارة يكون اتجاه مصر الأساسي نحو التسوية قائماً على استكمال الشق الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني كما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد. وتارة ثانية تعول مصر على تحريك عملية التسوية

عبر اتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية يطرح صيغة مقبولة للتسوية من قبل الاطراف الاخرى. وتارة ثالثة تركّز مصر على التسوية عبر مؤتمر دولي للسلام.

وعلى أية حال، فانه قبل الخوض فى تفاصيل هذه المراحل يمكن رصد ثلاث ملاحظات:

أ - ان هذه المراحل مرتبطة بالمتغيرات الاقليمية والدولية، وبطبيعة الظروف التى يمر بها الصراع العربى- الاسرائيلى، وبمواقف الاطراف المعنية.

ب - انه من الصعب تحديد فترة محددة تبنت مصر فيها رؤية ما للتسوية وذلك بسبب وجود نوع من التداخلات والترجيحات. على ان المؤلف- وبغرض الدراسة- سيحاول قدر المستطاع تحديد فترات زمنية للمراحل الثلاث، تتشابه ولو بقدر ما مع الواقع الشائك.

ج - ان المراحل الثلاث السابقة، تتخذ من القضية الفلسطينية معياراً لتقسيم فترة الدراسة، بمعنى تحديدها وفق تسوية القضية الفلسطينية على وجه التحديد، على أن المؤلف سيتطرق رغم ذلك لرؤية مصر تجاه كافة الامور المتعلقة بالصراع العربى- الاسرائيلى، سواء تعلق ذلك بالازمة اللبنانية فى هذا الاطار، أو بالمسألة السورية «قضية المرتفعات السورية». وقد اتخذ المؤلف تحديدا هذه المراحل الثلاث، بسبب تميزها الواضح لموقف مصر، الذى يركّز بصفة اساسية على القضية الفلسطينية باعتبارها لب الصراع العربى- الاسرائيلى.

أ - مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية»

تبدأ هذه الرحلة من ١٤/١٠/١٩٨١، عندما تولى الرئيس مبارك

السلطة، وتنتهى مع نهاية شهر اغسطس ١٩٨٢، عندما اعلن الرئيس الامريكى رونالد ريغان مبادرته فى ١٩٨٢/٩/٢، حيث اعاد طرح موضوع الحكم الذاتى، وما تلاها من تطورات اقليمية ادت لتجسيدها.

* * *

بعد تولى الرئيس مبارك السلطة، أكد فى العديد من خطبه وتصريحاته على تمسك مصر باتفاقيتى كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية، والاستمرار فى مباحثات الحكم الذاتى، كى ينال الشعب الفلسطينى كافة حقوقه دون سلب حقه فى التحدث باسمه او فرض اى شىء عليه^(١).

على أن مصر، قد رأت انها بهذا الموقف لا تحتكر حلا للقضية الفلسطينية، فهى ترحب بالحلل الأخرى، شرط ان تهدف للتشيد على ماتم انجازه وفق اتفاقية كامب ديفيد، والى ان تتوفر هذه الصيغة فانها ستستمر فى متابعة المفاوضات وجهود السلام^(٢).

على هذا الاساس، تابعت مصر تحركاتها عبر مفاوضات مع الجانب الاسرائيلى حول الحكم الذاتى، وكانت ترى فيما يتعلق بالجوانب الفنية للمباحثات ان المفاوضات لا تهدف للتوصل لاتفاق حول الوضع النهائى للأراضى المحتلة، وانما الاتفاق على ترتيبات انتقالية سيتم بناء عليها اقامة سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى التى ستكون ذات مهمة مزدوجة بممارستها للصلاحيات المنوطة بسلطات الاحتلال من ناحية، واشراكها فى المفاوضات حول الوضع النهائى للأراضى المحتلة من ناحية أخرى^(٣).

وعامة، فقد طرحت مصر بعض التصورات الهامة حول اعلان مبادئ

الحكم الذاتى والذي أكدت بشأنه على حتمية موافقة الجانب الفلسطينى عليه^(٤). على انه نظرا لتعنت الجانب الاسرائيلى تعمثت المفاوضات، ووصلت الى طريق مسدود، وقد رأت مصر أن ذلك يرجع لاتخاذ اسرائيل اجراءات تتعارض مع بناء الثقة، كقيامها بضم القدس، وبناء المستوطنات، والاستيلاء على أراضى الضفة الغربية وقطاع غزة^(٥). وكذا تعنتها ازاء سلطات مجلس الحكم الذاتى الذى سيتم انتخابه، وقد ادى ذلك الخلاف لتجميد المفاوضات بعد جولة المحادثات التي جرت فى تل ابيب فى ١٢/٣/١٩٨٢^(٦). ثم تحول هذا التجميد لتوقف وانقطاع ، بسبب قيام اسرائيل بغزو لبنان فى يونيو ١٩٨٢. وقد ساهم هذا الغزو فى لفت انتباه مصر لقضية جديدة، هى القضية اللبنانية، الى جوار اهتمامها التقليدى بالقضية الفلسطينية.

وعامة يمكن القول، ان تحرك الدبلوماسية المصرية ابان الغزو الاسرائيلى للبنان، كان بغرض تحقيق أهداف عاجلة وأهداف آجلة^(٧) :

ففيما يتعلق بالأهداف العاجلة، حرصت مصر على استتباب وقف اطلاق النار، وفك الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والفلسطينية، والمساعدة على التفاوض بين السلطات اللبنانية والفلسطينية لتحديد الوضع الجديد للأخيرة فى لبنان بحيث تدور المفاوضات حول فكرة نزع سلاح منظمة التحرير، ووضعها تحت اشراف الحكومة اللبنانية. وأخيرا، سعت مصر للحفاظ على الكيان السياسى للمنظمة، وتقديم المساعدات للاجئين والأسرى.

اما فيما يتعلق بالأهداف الآجلة، فمنها تحقيق الانسحاب الاسرائيلى من لبنان، وتشكيل قوة دولية للحفاظ على الأمن، وحماية الكيان الفلسطينى، والمساهمة فى إعادة بناء لبنان.

اضافة الى ذلك، تحركت مصر على المستوى الثنائى مع منظمة التحرير والولايات المتحدة والحكومة اللبنانية والمجموعة الأوربية والمنظمات الدولية، حيث لعبت دور الوسيط بين منظمة التحرير وكل من الولايات المتحدة واسرائيل. كما ساهمت فى محاولة تبنى مجلس الامن للقرار ٥١٢، لولا الفيتو الأمريكى، وقامت باجراء اتصالات مع الانروا والصليب الاحمر، وقدمت معونات للشعبين اللبنانى والفلسطينى^(٨).

وعلى صعيد التحرك الدبلوماسى لتسوية القضية الفلسطينية، فقد حرصت مصر على اتخاذ عدة خطوات منها:

(١) التنسيق مع فرنسا، بطرح مبادرة مشتركة فى يوليو ١٩٨٢، وقد تضمنت المبادرة شقين: اولهما، ينص على حماية حقوق السيادة والاستقلال السياسى للبنان. وثانيهما، يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى^(٩)

(٢) ترحيب مصر بما جاء بالوثيقة التى اعلنها رئيس منظمة التحرير فى ١٩٨٢/٧/٢٢، والتى تنص على قبول المنظمة لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وقد دعت مصر الإدارة الامريكىة- كرد فعل لهذه الوثيقة- لضرورة بدء حوار مع الشعب الفلسطينى^(١٠)

(٣) استعداد مصر- بناء على دعوة الرئيس مبارك- لاستضافة حكومة فلسطينية مؤقتة بالقاهرة^(١١).

لكن هذه الخطوات الثلاث لاقت على ما يبدو رفضا من قبل الاطراف المعنية. فالمشروع المصرى- الفرنسى اصطدم بتحفظ أمريكى. ورغبة مصر فى

فتح حوار امريكى- فلسطينى لم تلق استجابة امريكية. وأخيرا، لم يعدد الفلسطينيون موقفهم النهائي من مسألة الحكومة الفلسطينية المؤقتة.

لذلك كله، رأت مصر على ما يبدو انه قد يكون من الافضل العودة لمفاوضات الحكم الذاتى باعتباره الصيغة التى تقبلها اسرائيل والولايات المتحدة، ولو من حيث الشكل. ورغبة فى الحصول على بعض التنازلات، طلبت مصر بعض الضمانات التى تتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى^(١٢). لكن اسرائيل لم تستجب لهذه المطالب، بل انها اتاحت الفرصة وحرزت- كما تقول مصر- بعض اللبنانيين على ارتكاب مذابح ضد الفلسطينيين فى بيروت^(١٣)، الامر الذى ادى لقيام مصر بسحب سفيرها لدى تل ابيب. اما بالنسبة للولايات المتحدة، فلم تمض عدة ايام حتى اعلنت على لسان الرئيس ريجان عن مبادرة جديدة طفت على أية مشاريع أخرى للتسوية فى الفترة اللاحقة مباشرة.

* * *

وأخيرا ، وفى اطار مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية»، يشار لموقف مصر من حدث هام وقع خلال هذه الفترة، وهو قيام اسرائيل بضم المرتفعات السورية فى ١٤/١٢/١٩٨١، اى قبل استكمال انسحابها من سيناء. وفى هذا الصدد، يلاحظ ان مصر اصدرت بيانا ادانت فيه القرار الاسرائيلى، لكنها امتنعت عن التصويت بالجمعية العامة للأمم المتحدة، بشأن قرار يدعو لقطع العلاقات مع اسرائيل، وقد جاء ذلك لرؤيتها بأن بعض نصوص القرار لن تؤدى لحل المشكلة. وبالمقابل حرص وفد مصر بالجمعية العامة على تأكيد رفض مصر للقرار الاسرائيلى باعتباره غير قانونى^(١٤).

من ناحية ثانية، طالبت مصر الولايات المتحدة، ان تكون الجولان، ومسألة عودتها للسيادة السورية بندا اساسيا على جدول اعمال التسوية الشاملة فى المنطقة، وهى التسوية التى لا يمكن تحقيقها- كما يقول وزير الخارجية- دون الدور السورى فيها^(١٥).

ب - مرحلة التفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:

تبدأ هذه المرحلة منذ أن طرح الرئيس الأمريكى ريجان موضوع الخيار الاردنى، وذلك من خلال مبادرة لتسوية القضية الفلسطينية فى ١٩٨٢/٩/٢^(١٦).

وقد كان رد الفعل المصرى ازاء المبادرة يتسم بالترحيب مع التأكيد على وجود بعض الملاحظات^(١٧).

وعلى أية حال فقد راهنت مصر لعدة شهور على نجاح المبادرة، وسعت الى دفعها، الا ان الموقف ازداد تعقيدا مع قيام الولايات المتحدة، بتقنين علاقاتها مع اسرائيل فى نهاية عام ١٩٨٣ باتفاق تعاون استراتيجى كان مجمدا منذ عام ١٩٨١.

وعامة، فقد كانت مصر ترى وقتئذ أن نقطة البدء فى عملية التسوية هى التوصل لاتفاق بين الاردن ومنظمة التحرير حول المشاركة فى مفاوضات السلام^(١٨). وقد عزز من هذه الرؤية قيام ياسر عرفات بزيارة مصر فى ديسمبر ١٩٨٣ بعد تفاقم الانشقاق داخل المنظمة، وتزايد حدة الازمة بينه وبين سوريا، وتحسن العلاقات المصرية- الاردنية. وقد كانت مصر ترى على ما يبدو فى ذلك الوقت ان التنسيق بين المنظمة والاردن سيرتبط بوسيلة أو بأخرى بمبادرة ريجان، اكد ذلك مطالبة الرئيس مبارك فى نوفمبر ١٩٨٣

بضرورة احياء هذه المبادرة^(١٩) .

ومع مطلع عام ١٩٨٤ ، بدأت اتصالات بين مصر وكل من الاردن والمنظمة والولايات المتحدة ، لمحاولة التوصل لاتفاق اردنى- فلسطينى . وقد اسفرت هذه المساعى عن التوصل فى ١١/٢/١٩٨٥ لاتفاق عمان بين الاردن ومنظمة التحرير^(٢٠) . وتجدر الاشارة الى أن التوصل لهذا الاتفاق قد ترافق مع تركيز مصر على عامل الوقت^(٢١) ، والاعتدال الواضح الذى تبنته منظمة التحرير بعد اتساع حدة الانتشقاق الفلسطينى ، وعودة العلاقات المصرية- الاردنية فى ٨٤/٩/٢٥ ، وتأييد مصر للمبادرة الاردنية التى طرحها عاهل الاردن ابان اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بعمان (نوفمبر ١٩٨٤)^(٢٢) .

وقد رأت مصر أن اتفاق عمان يعد من اهم التطورات فى تاريخ القضية الفلسطينية ، وان هذه الاهمية تستند الى اطاره القانونى ومضمونه السياسى والاجرائى ، فهو معبر عن الارادة المستقلة لمنظمة التحرير ، وينطلق من روح قرارات عربية ودولية لتحقيق التسوية وانهاء الاحتلال ، وفق مبدأ الأرض مقابل السلام ، وحق تقرير المصير ضمن اتحاد كونفيدرالى مع الاردن ، وحل كافة جوانب القضية الفلسطينية^(٢٣) .

وعامة فقد طرح الرئيس مبارك بعد اتفاق عمان بعض المقترحات لتحريك عملية التسوية ، وتمحورت هذه المقترحات حول ثلاث قضايا هى^(٢٤) .

(١) تعاون منظمة التحرير مع الاردن لاختيار ممثلين معتدلين فى الوفد المشترك

(٢) تفضل مصر حوارا مباشرا بين الوفد المشترك واسرائيل ، يعقبه مؤتمر

دولى يشترك فيه الاتحاد السوفيتى.

(٣) ضرورة اجراء حوار بين الوفد الاردنى - الفلسطينى المشترك والولايات المتحدة كبدية لجولة ثانية يشترك خلالها الجانب الاسرائيلى فى الحوار بمشاركة أو عدم مشاركة مصر.

من ناحية ثانية. قامت مصر بعرض مسألة التسوية، وشرح كافة ابعادها - وفق اتفاق عمان - من خلال الاتصال بالادارة الامريكية وبعض العواصم الاوربية، ورأت انه ليس من حق اسرائيل أن تتدخل لاختيار الممثلين الفلسطينيين فى الوفد المشترك^(٢٥). كما انتقدت الادارة الامريكية لنفس الامر كما سترد تفاصيله. على أن هذه الانتقادات لم تكن تعنى التقليل من اهمية الدور الامريكى، حيث ترافق هذا النقد مع التحرك المصرى لجعل منظمة التحرير طرف مقبولا فى عملية التسوية الى جانب الاردن، باصدار المنظمة اعلان القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٥، والتى تتعهد فيه بالتخلى عن العنف خارج الاراضى المحتلة. إلا ان هذه الخطوة لم تحرك الموقف الامريكى رغم ان منظمة التحرير رأت فيها تنازلا كبيرا. لذا استمر الخلاف بين الاردن ومنظمة التحرير حول التنازلات المطلوبة، من خلال التوصل لصيغة توفيقية ما، تربط بين حق تقرير المصير والاعتراف بالقرار ٢٤٢ للمواطنة بين مطالب الادارة الامريكية وطموحات منظمة التحرير^(٢٦). إلا أن فشل التوصل لهذه الصيغة، كان من الاسباب التى ادت الى اعلان الاردن تجميد اتفاق عمان فى ١٩/٢/١٩٨٦.

وقد حاولت مصر التخفيف من اى اثار لهذا الاعلان، حيث اعتبرت انه لم يؤثر على مبادئ اتفاق عمان، كما رأت انه من الهام العمل على تقريب وجهات النظر الاردنية - الفلسطينية^(٢٧). وقد قامت بالفعل بالتحرك لدى

الأردن ومنظمة التحرير والولايات المتحدة، لسرعة احتواء العلاقات. إلا أن هذه التحركات فشلت في التوصل إلى تفاهم ما لاصرار أطرافها على مواقف دنيا لا تتعدها^(٢٨). مما أدى إلى أنها أصبحت تهتم بشكل عام بوجود تفاهم أردنى- فلسطينى، دون التركيز على مواطن الخلاف السابقة، والتأكيد على ضرورة عقد مؤتمر دولى، خاصة بعد ما أعلنت مصر- على لسان الرئيس مبارك- عن قبول إسرائيل للجنة تحضيرية له أبان قمة الاسكندرية بين الرئيس مبارك ورئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز فى سبتمبر ١٩٨٦ كما سيأتى تفصيله.

* * *

وأخيراً ، وفى إطار مرحلة التفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير.. لابد من توضيح موقف مصر من تداعيات الغزو الاسرائيلى للبنان ولعل أهم حدث وقع خلال هذه الفترة هو الاتفاق اللبناني- الاسرائيلى لانسحاب من لبنان (١٧/٥/١٩٨٣)، حيث رحبت مصر بهذا الاتفاق، ورأت أن لبنان خرج بعده..، وقد نجح فى الدفاع عن حقوقه ووحدته وعرويته وعدم استخدام اراضيه فى تهديد سوريا، وعلى أية حال، فقد كانت مصر تهتم تحديدا بدعم سيادة لبنان وانهاء الاحتلال الاسرائيلى لارضيه، وقد ربطت فى هذا الشأن بين انسحاب إسرائيل منه وعودة سفيرها إلى تل أبيب، كما رفضت أى محاولة لاحتفاظ إسرائيل بمنطقة حزام أمنى بجنوب لبنان^(٢٩) بعد الانسحاب الاسرائيلى منه^(٣٠). وبالفعل عندما انسحبت إسرائيل من لبنان وأبقت منذ يونيو ١٩٨٥، على منطقة حزام أمنى رفضت مصر هذا الاجراء وربطت بين الانسحاب النهائى وبين تحسين العلاقات الثنائية مع إسرائيل^(٣١).

من ناحية ثانية، رفضت مصر قيام اسرائيل ابان انسحابها المرحلى بنقل المعتقلين اللبنايين من معسكر انصار بحنوب لبنان للاراضى الاسرائيلية^(٣٢).

ج - مرحلة المؤتمر الدولي:

نادت مصر منذ نهاية عام ١٩٨٦ بفكرة عقد مؤتمر دولى للسلام. وعلى الرغم من أن هذه الفكرة قديمة إلا أن الجديد فيها هو وجود مناخ دولى موات واقليمي شبه مؤيد لها ومن ذلك تحسن العلاقات المصرية- السوفيتية، وتعثُر اتفاق عمان^(٣٣). وعامة، يمكن ارجاع احياء فكرة المؤتمر الدولي لقمة مبارك- بيريز التى عقدت بالاسكندرية فى ١١-١٢/٩/١٩٨٦، حيث وافق الجانبان على عقد مؤتمر دولى وتشكيل لجنة تحضيرية له^(٣٤). اما فيما يتعلق بالامور الاجرائية المتعلقة بالمؤتمر فلم تكشف القمة المصرية- الاسرائيلية النقاب عن تفاصيلها. لكن الموقف المصرى الخاص بها، قد اتضح فيما بعد، من خلال تصريحات الرئيس مبارك ووزير الخارجية المصرى، عقب المحادثات التى كانا يجرانها مع كل من الولايات المتحدة واسرائيل وبعض الدول الاوربية والعربية، خاصة الاردن ومنظمة التحرير، وقد اتسمت هذه التصريحات بالغموض والتضارب من وقت لآخر لاسيما فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطينى فى المؤتمر الدولى والاطار القانونى له^(٣٥). وقد كان ذلك يرجع على ما يبدو للخلاف بين الاطراف المعنية حول هذه الاجراءات، بل وعلى فكرة المؤتمر ذاتها، ومن ذلك الموقفان الأمريكى والاسرائيلى من المؤتمر الدولى خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السوفيتية والتمثيل الفلسطينى، والموقف الفلسطينى الذى اتسم بالنشدد امام التنازلات المطلوبة منه خاصة بعد الغاء منظمة التحرير اتفاق عمان (ابريل ١٩٨٧)، وتأكيدا من خلال قرارات المجلس

الوطني الفلسطيني (ابريل ١٩٨٧) على المشاركة فى المؤتمر الدولى بوفد مستقل.

وعلى أية حال ، فإنه لمن الصعوبة بمكان رصد موقف مصر الحقيقى من هذه القضايا وقتئذ ، نظرا لمعالجتها خارج اطار البيانات الرسمية لسريتها وسرعة تبدلها بسبب المتغيرات الدولية والاقليمية. عاية القول ان موقف مصر الذى يمكن استخلاصه فى هذه المرحلة، يتمحور اساسا حول مسألة عقد المؤتمر الدولى مع رفض الحلول عبر الوسائل الأخرى.

اما فيما يتعلق بالازمة اللبنانية، خلال هذه المرحلة، فقد استمر موقف مصر الداعى لانسحاب جميع القوات الاجنبية من لبنان واحترام سيادته^(٣٦). مع تأكيد أن اسرائيل لا تقانع فى الانسحاب من بقية الجنوب اللبنانى، شرط انتشار القوات الدولية من الحدود الدولية شمالا حتى نهر الأولى ومنطقة جزين^(٣٧).

* * *

وقبل اختتام تحليل موقف مصر من مسألة التسوية، نشير الى موقفها من مسألة جعل منطقة الشرق الاوسط منزوعة السلاح النووى، اذ ان مصر طالبت بضرورة تنفيذ هذا المطلب منذ عام ١٩٧٤، لان ذلك يعد وسيلة لمنع انتشار الاسلحة النووية، وخطوة فى سبيل نزع السلاح الكامل.

٢ - السياسة الخارجية المصرية تجاه اسرائيل:

عند الحديث عن سياسة مصر الخارجية تجاه اسرائيل، تثور عدة قضايا هامة تتمحور حول:

أ - قضية تطبيع العلاقات المصرية - الاسرائيلية

ب - الموقف من بعض القضايا المثارة فى العلاقات المصرية الاسرائيلية.

أ - قضية تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية.

قننت معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية (١٩٧٩/٣/٢٦)، عملية تطبيع العلاقات بين مصر واسرائيل، وعندما توفى الرئيس السادات (١٩٨١/١ /٦)، كانت هناك خشية اسرائيلية من امكانية تراجع مصر عن عملية التطبيع، لذلك لم يكن غريبا ان توقع مصر واسرائيل وقتئذ على عدد مبالغ فيه من اتفاقيات وبروتوكولات التطبيع^(٣٨)، وما لاشك فيه أن توقيع مصر على هذه الاتفاقيات والبروتوكولات كان يرتبط الى حد كبير، برغبتها فى استكمال انسحاب اسرائيل من سيناء^(٣٩). على أن هذه الاتفاقيات كان بعضها مجرد «حبر على ورق»، إذ ان معظمها لم ينفذ. وقد كان ذلك يرجع للسياسات والممارسات الاسرائيلية.

وبصفة عامة، يمكن القول ان مصر قد حددت منذ البداية موقفها تجاه عملية التطبيع مع اسرائيل. وقد تمحور هذا الموقف- كما يقول د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية- فى التأكيد على أن العلاقات بين البلدين علاقات «طبيعية»، وانها وفقا لمعاهدة السلام لا توحى بأى شكل من الاشكال بوجود علاقات خاصة، فمثل هذه العلاقات يمكن قيامها يوم أن يتحقق السلام الشامل والعادل^(٤٠).

على هذا الاساس، يلاحظ ان رؤية مصر بشأن علاقاتها باسرائيل لاتعنى اجبار طرف على اعطاء مزايا للطرف الآخر، بل ان تكون هناك علاقات مماثلة للعلاقات الثنائية بين دولتين يقوم تعاملها على الاحترام المتبادل^(٤١).

على أن هذا الموقف المصرى، لم يكن يعنى بالمقابل أى محاولة للتجميد الشامل فى علاقات مصر مع اسرائيل، حتى فى أشد الظروف التى مرت بها علاقة الدولتين، خلال فترة الدراسة، وفى هذا الصدد يشار لموقف مصر المتكرر من رفض تجميد علاقاتها باسرائيل ورفضها طلب البعض الغاء معاهدة السلام معها، وإشارة الرئيس مبارك صراحة فى ٣٠/٤/١٩٨٧، الى ان هذا الاجراء يعنى اعلان حالة الحرب مع اسرائيل^(٤٢). لكن هذا الموقف من جانب مصر، كانت تقابله مواقف أخرى تتمثل فى احتياجات وتصريحات تمس سياسة السلام مع اسرائيل، وقد وصلت حدة هذه التصريحات لاقصى مدى فى مطلع عام ١٩٨٧، عندما نسب للمشير ابو غزالة وزير الدفاع والانتاج الحربى تصريحات، ذكر فيها ان اسرائيل هى العدو الرئيسى لمصر، وان من شأن تعاون عسكري بين مصر وسوريا ان يؤدى لهزيمتها^(٤٣).

إضافة لذلك، شهدت فترة الدراسة رفضا مصريا متكررا، وان كان لا يتسم بالشمول والعمومية لمطالب اسرائيلية ترمى لتكثيف عملية التطبيع بين البلدين، وقد كان احد اهم هذه المطالب اللاحاق بعد تولي مبارك السلطة على زيارته لاسرائيل، وان يشمل برنامج الزيارة مدينة القدس، وعقد لقاء بين رئيس وزراء اسرائيل والرئيس المصرى وعودة السفير المصرى لعمله فى تل ابيب، وهما الامران اللذان ربطتهما مصر بالاستجابة لمطالبها بشأن طابا، واحترام حقوق الانسان فى الاراضى المحتلة، والانسحاب الكامل من لبنان^(٤٤). وقد عقد هذا اللقاء بالفعل بعد ساعات من اعلان توصل البلدين لمشاركة التحكيم حول طابا فى سبتمبر ١٩٨٦.

من ناحية ثانية، وعلى صعيد عقد اللقاءات الثنائية الرسمية على المستوى الادنى من مستوى القمة، شهد النصف الاول من فترة الدراسة حالة من التحمول

بالنسبة لزيارات مسئولين مصريين لاسرائيل. وقد كانت زيارة وزير البترول لاسرائيل عام ١٩٨٥، هي اول زيارة لوزير مصرى لاسرائيل منذ ثلاثة سنوات^(٤٥). إلا انه بعد ذلك شهد عاما ١٩٨٦ و١٩٨٧ بعض الزيارات التى قام بها وزراء مصريون لاسرائيل.

اما بالنسبة للامور الاخرى المتعلقة بالتطبيع، فقد شهدت على ما يبدو موقفا مصرى رافضا لتكثيف وتوسيع نطاق التطبيع^(٤٦). وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، لموقف مصر الراض لقبول اسرائيل للتحكيم بشأن طابا من خلال صفقة شاملة طرحتها اسرائيل على مصر فى ١٣/١/١٩٨٦، كان ضمن ما تضمنته اعادة السفير المصرى لتل ابيب، ووضع جدول زمنى لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين فى المجالات المختلفة، ومنع أى طرف من توجيه الدعاية المعادية للطرف الآخر^(٤٧). على انه رغم ذلك، فقد شهدت فترة الدراسة قدرا من التطبيع المتبادل فى مجالات محدودة بعينها كالزراعة^(٤٨). كما ان مصر اعادت سفيرها الى اسرائيل فور توقيع مشاركة التحكيم بشأن طابا، قبل أن تستوفى اسرائيل كل الشروط المصرية بشأن عودته لتل ابيب وهى احترام حقوق الانسان بالاراضى المحتلة، والانسحاب الكامل من لبنان.

ب- الموقف من بعض القضايا المثارة فى العلاقات المصرية- الاسرائيلية:

(١) قضايا العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل:

(أ) قضية طابا:

ترجع قضية طابا الى عام ١٩٨٢، عندما رفضت اسرائيل اعلان الانسحاب النهائي من سيناء الانسحاب منها وخضوعها للسيادة المصرية. وقد حاولت مصر حل هذه المشكلة قبل الانسحاب الاسرائيلي النهائي من سيناء في ١٩٨٢/٤/٢٥، عبر محادثات مصرية- اسرائيلية مكثفة، اضافة الى اتصالات خارجية اخرى، الا انها فشلت في اقناع اسرائيل بالانسحاب من المنطقة في الوقت المحدد. ومن ثم ارجئ البت في القضية إلى ما بعد الانسحاب النهائي من سيناء. كى لا يتم الربط بين الانسحاب وحل القضية، لكنها اصررت على ابرام اتفاق يعالج المشكلة برمتها قبل الانسحاب وقد تم التوصل لهذا الاتفاق في ١٩٨٢/٤/٢٥، وتضمن البنود التالية^(٤٩).

- انسحاب اسرائيل لما وراء خط الحدود الدولية الذي تراه مصر.
- تواجد قوات متعددة الجنسيات، ومراقبين في المنطقة المتنازع عليها حتى يتم الاتفاق بشكل نهائي على الحدود.
- عدم قيام اسرائيل بأقامة أية منشآت جديدة بالمنطقة المتنازع عليها لحين التوصل لحل نهائي بالتوفيق أو التحكيم.
- تبدأ الاجتماعات لبحث اسلوب تطبيق المادة السابعة من معاهدة السلام بين الجانبين^(٥٠)، وتشترك الولايات المتحدة في هذه الاجتماعات.
- اما فيما يتعلق بموقف مصر السياسى، فقد اكدت اصرارها على عدم التنازل عن شبر واحد من المنطقة، لان هذا الامر يتعلق بالسيادة والحقوق الثابتة وفق ما جاء في اتفاقية عام ١٩٠٦^(٥١).

وعامة، فقد اعلنت مصر في مايو ١٩٨٢، على لسان كمال حسن على وزير الخارجية، انها ستتفاوض مع الجانب الاسرائيلي بشأن تشكيل لجنة

التحكيم^(٥٢)، الأمر الذي يؤكد انها كانت تعتبر ان الوقت الذي مضى دون التوصل لحل ما للقضية استفاداً لوسيلة المفاوضة، مما يسمح معه للانتقال لوسيلة أخرى تراها مصر التحكيم وليس التوفيق، وذلك لما لهذه الوسيلة من ايجابيات قانونية^(٥٣)، وقشياً مع ذلك الموقف اجرت مصر مباحثات واتصالات مع الجانب الاسرائيلي بحضور ممثل الولايات المتحدة، لمحاولة التوصل لحل المشكلة، خاصة وان اسرائيل ترفض اسلوب التحكيم الدولي. وقد كان رفض مصر للتسويات المطروحة للحل وقتئذ سبباً مباشراً لاصرارها على اسلوب التحكيم، خاصة وانها تلمست امكانية تحقيق هذه الرغبة مع قدوم بيريز للحكم عام ١٩٨٤، حيث استغلت رغبته في تحسين العلاقات مع مصر في التأكيد على ضرورة هذا الامر، بل انها لجأت ايضا لفرض شروط على الجانب الاسرائيلي تتعلق بربط تسوية هذه القضية- اضافة لقضايا أخرى- بالاستجابة لطلبى اسرائيل بعقد قمة مصرية- اسرائيلية وعودة السفير المصرى الى تل ابيب، وحسنت موقفها بعد جولة مفاوضات ديسمبر ١٩٨٥ حيث اعلنت انها لن تستأنف المحادثات، الا اذا وافقت اسرائيل على مبدأ التحكيم لاستنفاد احتمالات التسوية عبر التوفيق منذ عام ١٩٨٣^(٥٤). وقد سعت اسرائيل للاستجابة للموقف المصرى، حيث تبنى مجلس وزرائها المصغر فى ١٣/١/١٩٨٦ قراراً يتضمن اربع عشرة نقطة تتناول الموقف الاسرائيلي من المشكلة، وكان البند الاول الذى تصدر القرار يؤكد الموافقة على اسلوب التحكيم. اما نقاط القرار الأخرى فكانت نقاط اختلاف بين مصر واسرائيل، اذ انها تحدثت عن حل المشكلة بالتوفيق الى جانب التحكيم، وطالبت مصر باعادة سفيرها لتل ابيب وأتخاذ خطوات جادة نحو التطبيع والاتفاق على بعض الاجراءات التى سيتم تنفيذها فى طابا بعد التحكيم، فيما يتعلق بإدارة

المرافق والأمن والتنقل فيها، ودفع تعويضات لأسر الحادث الذى قام به الجندى سليمان خاطر بمنطقة رأس بركة بسيناء، ومنع تواجد «الارهابيين» وأنشطتهم فى كل دولة ضد الدولة الأخرى، كما نصت على ذلك معاهدة السلام^(٥٥).

وعامة فقد رأت مصر ان قبول اسرائيل بالتحكيم هو اهم ما جاء به القرار الاسرائيلى^(٥٦). كما رأت ان بعض نقاط القرار غير ذات صلة مباشرة بمشكلة طابا، وانها - أى مصر - فى تعاملها مع أي طرف دولى لا تضع شروطا ولا تقبل شروطا، رغم ان ذلك يأتى فى ظل ادراك مصرى لحرص اسرائيل على تفادى صياغة النقاط السابقة كما لو كانت شروطا، وفى ظل استجابتها لمطلب مصر بوضعها تصورا لطبيعة العلاقات المستقبلية بين البلدين من وجه نظرها^(٥٧). وخلاصة القول، أن مصر ابلغت اسرائيل، أن موضوع طابا، يجب أن يكون مستقلا ولا يرتبط بابتزاز للحصول على تنازلات سياسية تحد من قدرة مصر على الصعيدين العربى والدولى^(٥٨).

على هذا الاساس، عدلت اسرائيل موقفها، حيث وافقت فى سبتمبر ١٩٨٦ على مشاركة تحكيم دون شروط. وقد رأت مصر انها قد حققت من خلال المشاركة عدة اهداف يمكن اجمالها فيما يلى^(٥٩).

- التأكيد على ان اختصاص المحكمة كاشف وليس منشئا للحدود.
- أحباط جهود اسرائيل بطرح شكوك حول الحدود المصرية او تحويل المشكلة لنزاع حول جزء من الأراضى المصرية.
- الاحالة المباشرة لمعاهدة السلام مع اسرائيل، التى تشتمل على وثائق تطرح أدلة تلقائية تعزز موقف مصر امام المحكمة.

- خلو المشاركة بما يمكن أن تستند اليه اسرائيل فى تدعيم أية دعاوى على اساس التوارث الدولى، اضافة لتهديد الطريق امام المشاركة لأنبات حق مصر تأسيسا على مبدأ التقادم، والحصول على اقرار من اسرائيل يؤكد عدم تغيير حدود مصر مع فلسطين تحت الانتداب نتيجة للصراعات المسلحة.

- الاتفاق على دعوة القوى متعددة الجنسيات لدخول طابا لممارسة مهامها طبقا لاتفاق ابريل ١٩٨٢، حتى تنفيذ حكم المحكمة.

وعلى أية حال، فقد بدأت احراءات التحكيم، واستمرت بعد نهاية فترة الدراسة، وتواكبت مع محاولات التسوية السياسية للأزمة، والتي رفضت مصر خلالها بعض المقترحات الأمريكية، بوضع منطقة طابا تحت السيادة المصرية- الاسرائيلية المشتركة^(٦).

(ب) احداث العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر:

اتسمت فترة الدراسة بوجود بعض احداث عنف وقعت ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر. ويمكن تقسيم هذه الاحداث الى نوعين: اعمال عشوائية، واعمال منظمة بالنسبة للأعمال العشوائية، فهي تتمثل فيما قام به الجندى سليمان خاطر فى أكتوبر ١٩٨٥، عندما قتل عددا من السياح الاسرائيليين بمنطقة رأس بركة فى سيناء. وقد اعتبرت مصر رسميا ان الحادث يعتبر امرا عاديا قام به جندى مسه شىء من الجنون^(٦١). وبعد عدة اسابيع طرحت اسرائيل ضمن الصفقة الشاملة الخاصة بالموافقة على التحكيم بشأن طابا فى يناير ١٩٨٦ بندا خاصا بحادث رأس بركة، يذكر ان على مصر أن تحيط اسرائيل علما بما يتعلق بالحادث وأن تتم مناقشة تهويض اسر الضحايا. والمعروف أن مصر قد رفضت شروط الصفقة الاسرائيلية كلية، إلا انها فيما

يخص هذا الحادث، يبدو انها وافقت على مناقشة مسألة التعويضات، كما يحددها القضاء العسكري^(٦٢).

اما النوع الثانى من احداث العنف، فهو العنف المنظم ويتمثل فيما نسب رسميا بعد فترة الدراسة الى منظمة «ثورة مصر» من اعتداءات على بعض الدبلوماسيين الاسرائيليين. وقد ادانت مصر هذه الاعتداءات. (ج) مسألة استكمال الانسحاب الاسرائيلى من سيناء.

بعد وفاة الرئيس السادات، سادت لفترة محدودة خشية مصرية من امكانية رفض اسرائيل استكمال الانسحاب من سيناء. وقد صدرت عن مصر بعض المؤشرات الرسمية التى كانت تعزز تلك الخشية، كدعوة اسرائيل للالتزام باحترام تعهداتها، والتأكيد على الحصول على ضمانات لاستكمال الانسحاب فى موعده^(٦٣) على انه رغم ذلك فان الموقف المصرى تجاه هذه القضية، لم يخل من تشدد. وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال رفض الرئيس مبارك الربط بين اتمام الانسحاب الاسرائيلى، وتوقيع اعلان مبادئ الحكم الذاتى، واسلوب معالجة قضية طابا^(٦٤).

(٢) قضايا السياسة الخارجية الاسرائيلية:

(أ) السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينى داخل

الاراضى المحتلة:

تنحصر السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطينى داخل الاراضى المحتلة فى معاملة السلطات الاسرائيلية اليومية للفلسطينيين، واستمرار سياسة الاستيطان من ناحية، وقيام اسرائيل بانتهاك حرمة الأماكن المقدسة من

ناحية أخرى

فبالنسبة لموضوع معاملة السلطات الاسرائيلية للفلسطينيين وسياسة الاستيطان رأت مصر أن على اسرائيل ان تقوم باتخاذ بعض الاجراءات لبناء الثقة والتشجيع علي التفاوض نحو السلام^(٦٥). كما طالبت بعقد مؤتمر دبلوماسي يضم كافة اطراف اتفاقية جينيف الرابعة للنظر في الوضع المتدهور بالاراضى المحتلة^(٦٦). وأخيرا، صدرت عن مصر احتجاجات شديدة ضد اسرائيل بسبب سلوك المستوطنين اليهود وأطماع اسرائيل في المياه العربية، كما صدرت عنها أدانات عديدة لتصريحات المسؤولين الاسرائيليين التي تتعلق بضم الأراضى المحتلة.

اما فيما يتعلق بانتهاك اسرائيل لحرمة الاماكن المقدسة، فإن مصر ترى أن القدس ليست محلا للمساومة أو التنازل، وانها عازمة بالتضامن مع الأمة الاسلامية على تحريرها والحفاظ على طابعها العربى والاسلامى^(٦٧). كما ترى مصر أن أية اثارا للمشاعر الدينية ستؤدى الى آثار ضحلة تؤثر بالسلب على مساعى السلام^(٦٨).

(ب) الغزو الاسرائيلى للبنان:

اثر عزو اسرائيل للبنان فى يونيو ١٩٨٢ على العلاقات المصرية-الاسرائيلية تأثيرا سلبيا . وقد عبرت وزارة الخارجية المصرية فى بيانها فى ١٩٨٢/٧/٢ عن هذا التأثير، اذ اكدت ان علاقه مصر باسرائيل تغيرت بعد عدوانها على الشعبين الفلسطينى واللبنانى ولذلك فقد توقفت العمليه التالية وهى التوصل لحل ياقى المشكلات القائمة^(٦٩)، من ناحية أخرى، جمدت مصر معظم مجالات التطبيع مع اسرائيل، كما لجأت لاستدعاء سفيرها فى اسرائيل

فى ٢٠/٩/١٩٨٢، احتجاجا على وقوع مذابح صبرا وشاتيلا (٧).

وعلى أية حال، فقد ظلت مسألة غزو لبنان، وموضوع انهاء تداعياته، خاصة انسحاب اسرائيل الشامل من جنوب لبنان، مطلباً مصرياً ملحا وشرطا لتحسين العلاقات المصرية- الاسرائيلية (٧١).

(ج) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس:

قامت اسرائيل بغارة جوية على مقر منظمة التحرير بمنطقة حمام الشط فى تونس فى أول اكتوبر ١٩٨٥. وقد كان توقيت الغارة منسجما مع ما تجرته الاطراف المعنية بأزمة الشرق الاوسط، من مفاوضات بعد توقيع اتفاق عمان، فى فبراير من نفس العام

وقد رأت مصر ان التفسير الوحيد لهذا العدوان، هو ضرب جهود السلام، وانه من الخطأ ان تتعامل اسرائيل مع مصر كقضية مسلم بها. اما على صعيد الاجراءات العملية لمواجهة هذا العدوان. فإن مصر رفضت استقبال الوفد الاسرائيلى المقرر حضوره للقاهرة لبحث ازمة طاها، كما اجرت اتصالات على أعلى المستويات مع كل من الولايات المتحدة ومنظمة التحرير وتونس ودول اوربا. وأخيرا، اصدرت تعليمات لوفدها الدائم بالأمم المتحدة لمساندة طلب تونس بعقد اجتماع لمجلس الأمن، خاصة وان مصر عضو بالمجلس (٧٢)، اضافة لذلك رفضت وزارة الثقافة المصرية اشتراك اسرائيل بمعرض القاهرة الدولى للكتاب فى يناير ١٩٨٦ (٧٣).

(د) هجرة يهود الفلاشا لاسرائيل:

كان موقف مصر بصدد مسألة هجرة اليهود الاثيوبيين (العلاشا) لاسرائيل

يتمثل في نفيها لأي علم مسبق أو إجراء مشاورات مع السودان في هذا الشأن، إضافة للحرص على ألا يؤثر هذا الأمر على القضية الفلسطينية^(٧٤)

من ناحية ثانية، اثير موضوع هجرة الفلاشا بمجلس الشعب في مرتين أخريين. وكانت المرة الأولى في فبراير ١٩٨٥، عندما نفى وزير الدولة للشئون الخارجية ما نسب له من تصريحات تشير ان هجرة الفلاشا لاسرائيل تعد عملا انسانيا بسبب ظروف المجاعة في أفريقيا، حيث قال ان مصر تستنكر هذه الهجرة لان المساعدات التي تمنحها للاجئين تقدم دون النظر للدين أو اللون، على عكس ما قامت به اسرائيل من مساعدة فئة معينة، وان القضية الاساسية هي قضية اللاجئين العرب، سواء داخل اسرائيل او على الحدود الاسرائيلية^(٧٥). اما المرة الثانية، التي اثار فيها نواب مجلس الشعب موضوع هجرة الفلاشا، فكانت في مايو ١٩٨٦. وقد نفى وزير الخارجية وقتئذ ما أشيع عن مرور الفلاشا عبر الاجواء المصرية، وقال ان الحقيقة هي مرور بعض الاقباط الأحباش بالقاهرة عند سفرهم للقدس بمناسبة عيد الفصح ثم عودتهم لبلادهم^(٧٦).

ثانيا : الحرب العراقية - الايرانية:

بعد اندلاع الحرب العراقية- الايرانية في سبتمبر ١٩٨٠، كان موقف مصر الذي عبر عنه الرئيس السادات، يتمثل في الاقرار بأن العراق هو الذي بدأ الحرب، الأمر الذي دفع بدولتين اسلاميتين لصراع مسلح، من ناحية أخرى، اقرت مصر بعد عدة اشهر من اندلاع الحرب ببيع السلاح للعراق. وقد برر الرئيس السادات ذلك بحاجة العراق للسلاح وان مصر لا تستطيع ان تنسى وقفته لجانبها في حرب اكتوبر ١٩٧٣^(٧٧).

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، شهد الموقف المصرى من حرب الخليج تحولات جذرية، وقد ارتبط ذلك بالعديد من المتغيرات الخارجية والداخلية.

وعلى أية حال، فإن موقف مصر من حرب الخليج، يمكن معالجته من خلال دراسة رؤية مصر لأثر الحرب على أمنها القومى، وموقف مصر من الدور الاجنبى فى الحرب، وموقفها من تسوية النزاع العراقى-اليرانى.

١- اثر الحرب العراقية- اليرانية على الأمن القومى

المصرى:

كان لمصر رؤية خاصة فيما يتعلق بتأثيرات حرب الخليج على الأمن القومى المصرى. وقد تبلورت هذه الرؤية خلال فترة الدراسة، حيث ارتبطت بتداعيات الحرب ومستقبلها والعلاقات المصرية- العربية عامة والخليجية خاصة، ومع اتساع نطاق وامتداد الحرب تزايد الشعور بفداحة تأثيراتها على الأمن القومى، بسبب تداعياتها على الأمة العربية، وخاصة دول الخليج التى اعتبرت مصر أن أمنها جزء من أمن مصر^(٧٨).

وبصفة عامة، فانه يمكن رصد ثلاثة تأثيرات اساسية لحرب الخليج على الأمن القومى المصرى، وهى تأثيرات سياسية واستراتيجية واقتصادية.

فبالنسبة للتأثيرات السياسية فهى تتصل بالمد الاسلامى اليرانى، خاصة فى حالة حدوث انتصار عسكرى ما على العراق، لان هذا المد قد يدعم حركات الاسلام السياسى النشطة فى العالم العربى^(٧٩). وفى هذا الصدد يشار لما ذكره وزير الخارجية بأن تهديدات ايران تهدف للنيل من أمن الشعوب العربية بمنطقة الخليج^(٨٠)، كما يشار الى قيام مصر فى ١١/٥/١٩٨٧ باغلاق

مكتب رعاية المصالح الايرانية، وذلك نتيجة لما بدر من العاملين بالمكتب من تصرفات ذكر انها لا تتفق مع مهامهم^(٨١). وقد رددت مصادر صحفية وقتئذ ان القرار يقف وراءه تمويل ايراني لتنظيم سرى اسلامى مسلح.

أما فيما يتعلق بالتأثيرات الاستراتيجية، فهي تنبع من احتمال تهديد البحر الاحمر نتيجة تداعيات الاتهيار الأمنى فى منطقة الخليج. اد ان أى تهديد لحركة الملاحة بالخليج سيؤثر على حركة ناقلات النفط التى تمر بقناة السويس عبر البحر الاحمر، مما يؤدى لآثار غير محمودة على الاقتصاد القومى، الامر الذى يجعل مصر تنظر دائما لأمن البحر الاحمر بعين الاهتمام، بل وتؤكد صراحة ان سياستها العسكرية تهدف- ضمن ما تهدف- لتأمين الملاحة به، باعتباره شرياناً حيوياً للاقتصاد القومى^(٨٢).

أما بالنسبة للتأثيرات الاقتصادية، فهي ترجع الى عدة امور فمن ناحية تؤدى حرب ناقلات النفط بين العراق وايران، لتهديد تدفق النفط عبر الخليج، ومن ثم تقليل عائدات دوله مما يؤثر على برامج التنمية فيها، وهو ما يؤثر على مصر سلباً من زاويتين هما: حجم العماله المصريه وتحويلاتهم من هذه البلدان، وامكانيات اقراض بلدان الخليج للدول الاخرى بما فيها مصر، خاصة بعد تحسين العلاقات بين الطرفين، من ناحية ثانية، تؤثر حرب الخليج على تماسك دول الاوبك، ومن ثم على التزام بلدانها بحصص الانتاج، وهو ما يؤدى لانخفاض اسعار النفط، الأمر الذى يؤثر على مصر، بسبب انخفاض عائداتها من صادرات النفط، وانخفاض حجم وتحويلات العماله المصريه من ناحية ثالثه، ان اى انتصار ايراني محتمل فى الحرب مع العراق، قد يؤدى لهيمنة ايران على الخليج، ومن ثم التأثير على وحود العماله المصريه، نظرا للفائض البشرى الايرانى.

٢- موقف مصر من الدور الاجنبى فى الحرب العراقية-الايرائية:

كان لمصر موقف من مسألة الدور الاجنبى فى الحرب العراقية-الايرائية. وقد كان ذلك الموقف يتعلق بمنح تسهيلات عسكرية، وتنسيق واتصالات، واعلان مواقف حول قضايا التدخل الاجنبى فى منطقة الخليج.

ففيما يتعلق بمسألة التسهيلات العسكرية، يلاحظ ان الرئيس مبارك كان له نفس رؤية الرئيس السادات فيما يتعلق بإمكان منح تسهيلات للولايات المتحدة. لكن هذه الرؤية ورد عليها بعض التحفظات، منها أن أمن الخليج- وهو من أهم اسباب منح التسهيلات وقتئذ- مسئولية دولة، مما يعنى تقليص فرص استخدام التسهيلات^(٨٣). على انه مع استطالة أمد الحرب اتخذت مصر عام ١٩٨٣ موقفا أكثر وضوحا، حيث عرضت تسهيلات محدودة للولايات المتحدة، وبعض الدول الصديقة فى منطقة رأس بيناس على البحر الاحمر^(٨٤).

اضافة الى ذلك، طلبت مصر الاستعانة بالولايات المتحدة، وبعض الدول الاطلسية الأخرى، لانتشال الالغام التى بثت فى البحر الاحمر عام ١٩٨٤. وقد دافعت عن هذا المطلب فى مواجهة المعارضة الداخلية له- كما سترد تفاصيله- بقصور الامكانيات الذاتية^(٨٥).

اما بالنسبة للوجود الاجنبى فى منطقة الخليج، فيلاحظ ان الموقف المصرى يؤكد بشكل عام على مخاطر هذا الوجود. اذ يرى أن أمن الخليج مسئولية دولة، وان الوجود الاجنبى، يستهدف تحقيق اطماع ذات مضاعفات وانعكاسات سلبية من شأنها ان تتلاشى اذا اوقفت الحرب. وقد اعتبرت مصر

أن هذه المصاعفات تتمثل فى تصعيد نطاق الصراع والدمار^(٨٦).

من ناحية ثانية، حضعت حرب الخليج لعدة اتصالات ومواقف اتخذتها مصر تجاه القوتين العظميين، وبعض الدول الاوربية، وقد ارتبط بعض هذه المواقف بالنواحد الاجنبى فى المنطقة. وفى هذا الصدد يشار للمباحثات المصرية- الامريكية فى سبتمبر ١٩٨٧، حول احتمال تلقيم ايران للبحر الاحمر لتعطيل حركة السفن الحربية المتجهة للخليج، ومواقفه مصر فى مارس ١٩٨٧ على مبادرة سوفيتية تدعو لانهاء الوجود العسكرى الاجنبى بالخليج^(٨٧).

٣ - موقف مصر من تسوية النزاع العراقى - الايرانى:

كان لمصر دور محدد من تسوية النزاع العراقى- الايرانى. وقد ارتبط هذا الموقف بالعلاقات المصرية- العربية والعلاقات المصرية- الايرانية، اضافة للتوجه المصرى الخاص بـحتمية تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

فما شهد مطلع عقد الثمانينات تحسنا ملحوظا فى العلاقات المصرية- العراقية، وتوترا فى العلاقات المصرية- الايرانية. وقد ارتبط ذلك الامر بالدعم والتنسيق العسكرى المصرى- العراقى، وانضمام «ايران- الثورة» لتأييد موقف الدول العربية الاكثر عداءا للتسوية المصرية- الاسرائيلية، وارتياح مصر من عواقب المد الاسلامى الايرانى المحتمل، وبالرغم من العداء المصرى- الايرانى خلال فترة الدراسة، الا ان مصر كانت تحاول قدر المستطاع عدم تصعيد هذا الخلاف، وهو ما اتضح على سبيل المثال فى رفضها حق اللجوء السياسى لبعض المنشقين الايرانيين^(٨٨). الخ. على ان سياسة عدم التصعيد مع ايران، كانت لا تتسم دائما بالثبات، خاصة عندما تكون هناك

قضية ما يجب أن يتخذ بشأنها رد حاسم. وفي هذا الصدد يشار لاتهام وزير الدفاع والانتاج الحربى لایران وليبيا بتلغيم مياه البحر الاحمر^(٨٩). واغلاق مكتب رعاية المصالح الايرانية بسبب بعض تصرفات العاملين به، وادانة احداث مكة التى قامت بها ايران فى اغسطس ١٩٨٧، وتأیید الاجرامات السعودية للحفاظ على الاماكن المقدسة ولعقد قمة اسلامية لبحث الأمر^(٩٠).

وعلى أية حال ، فقد تأثر موقف مصر من طرفى حرب الخليج برؤيتها لتسوية النزاع العراقى- الايرانى. وقد كانت تلك الرؤية مرتبطة بموقفين اساسيين متزامنين.

الموقف الاول، هو التأكيد على التضامن العربى فى مواجهة المخاطر الايرانية. وفى هذا الشأن، يلاحظ دعوة مصر للوقوف الى جانب العراق، ليس فقط باعتبارها الطرف العربى فى النزاع ، بل باعتباره الطرف الذى يقبل مبادرات التسوية المطروحة، على عكس ايران التى تفرض شروطا تعجيزية، ورفضها للموقف الليبى والسورى المؤيد لايران، ومحاولاتها على ما يبدو عزل ايران دوليا، لاصرارها على مواصلة الحرب، وهو ما برز فى موقفها الرافض لامدادها بالعتاد العسكرى على النحو الذى اتضح بعد الكشف عن تزويد الولايات المتحدة لها سرا بالاسلحة.

اما الموقف الثانى، فهو سعى مصر لتسوية سلمية للنزاع، وفى هذا الصدد، يلاحظ قيامها بابرار خطاب سياسى يؤكد على المصالحة من خلال التركيز على القيم المشتركة بين العراق وايران كدولتين مسلمتين، تلتزمان بمبادئ عدم الانحياز، ولهما علاقات تاريخية، كما طرحت بعض مشاريع ومقترحات التسوية، والتى لوحظت من خلال الرغبة قدر المستطاع فى الحياد بين طرفى الحرب^(٩١)، اضافة لذلك، اجرت مصر اتصالات دولية مكثفة

لمحاولة وقف الحرب، وقد تمت هذه الاتصالات مع أوروبا، والولايات المتحدة، وبعض الدول الأفريقية والعربية، كما شملت هذه الاتصالات بعض المشاورات المحدودة مع إيران^(٩٢). من ناحية أخرى، أيدت مصر جهود حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة لوقف الحرب، وكانت إحدى أهم مراحل هذا التأييد الموافقة على قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الصادر في يوليو ١٩٨٧، الذي يدعو لوقف الحرب وفق خطة سلام، والترحيب بموافقة العراق عليه.

الفصل الثانى : القضايا السياسية

يعالج هذا الفصل القضايا السياسية فى السياسة الخارجية المصرية، ابان فترة رئاسة مبارك الأولى (اكتوبر ١٩٨١ - ١٩٨٧). وستتم تلك المعالجة فى ضوء دواسة قضيتين اساسيتين، سنعالج كلا منهما على النحو التالى:

أولاً: السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين.

ثانياً: السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى.

أولاً: السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين:

بدا توجه السياسة الخارجية المصرية لفترة طويلة تجاه القوتين العظميين، كما لو كان يعنى ان تحسن العلاقات مع أى منهما، يعنى انكماشاً فى العلاقات مع القوة الأخرى. فخلال الحقبة الناصرية، كانت هناك - عامة - علاقات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى، وتوتر فى العلاقات مع الولايات المتحدة، و ابان حكم الرئيس السادات، شهدت العلاقات المصرية - الامريكية نمواً مطرداً على حساب العلاقات المصرية - السوفيتية.

ومهما يكن من أمر، فان هذه التغيرات قد ارتبطت الى حد كبير بالظروف الخارجية والداخلية.

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، حدث نوع من اعادة التقييم لعلاقة

مصر مع القوتين العظميين، حيث ورث نظام مبارك علاقات مصرية- سوفيتية قاربت حد القطيعة الكاملة، وبالمقابل كانت هناك علاقات مصرية- امريكية قوية، اثرت بشكل غير مسبوق على الوضع الداخلى والاقليمى والدولى لمصر، من خلال اتباع نموذج تنموى اقتصادى وسياسى محدود داخليا، يقوم على الانفتاح الاقتصادى وتعدد الاحزاب، وانتهاج سياسة متميزة تجاه اسرائيل اقليميا، من خلال اجراء تسوية سلمية معها، فى ظل توافر المعونات والمساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية للتعويض عما كانت تقدمه دول النفط العربية من مساعدات ولعاجلة تداعيات السياسة الاقتصادية الجديدة. والتأثير على وضع مصر كنزلة غير منحازة دوليا، عبر الارتباط بالسياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط، التى اتخذت مظاهر عديدة اهمها معاداة النفوذ السوفيتى فى المنطقة، والسعى لتسهيل تلك المهمة من خلال منح تسهيلات بحرية وجوية للولايات المتحدة^(٩٣).

* * *

بعد تولي الرئيس مبارك السلطة مباشرة، تتلمس من التصريحات والاحاديث التى كان يدلى بها هو وغيره من المسئولين المصريين، ان هناك نوعا من الاتجاه نحو سياسة اكثر استقلالا تجاه التعامل مع القوتين العظميين. وقد اعتمدت هذه السياسة على الأهمية الكبيرة التى كانت توليها مصر لدعم حركة عدم الانحياز^(٩٤). اضافة لذلك، سعت مصر لاعادة مد الجسور مع الاتحاد السوفيتى، كما انها رغم تركيزها على الدور الامريكى لحل الصراع العربى- الاسرائيلى، إلا انها اصبحت تؤكد على لسان الرئيس حسنى مبارك ان ١٠٪ من اوراق القضية فى يد العرب، بعد ان كانت تردد- على لسانه ايضا- ان ٩٩٪ منها فى يد الولايات المتحدة^(٩٥). من ناحية أخرى، وضعت

مصر تحفظات على منح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية بمصر، كما سيرد تفصيله.

على أنه مع جنوح توجد مصر نحو مزيد من الاستقلالية، إلا أنها استمرت في ترديد مقولة وجود علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، وقد برزت ذلك على لسان وزير الدولة للشئون الخارجية، بأن الولايات المتحدة تضطلع بدور الشريك في عملية السلام في الشرق الأوسط. كما أنها تقدم المساعدات الاقتصادية والدفاعية لمصر^(٩٦). أما بالنسبة لحدود هذه العلاقة، فقد أكد الرئيس مبارك أنها لا ترقى لتعاون استراتيجي لتطبيق النفوذ السوفيتي بالمنطقة^(٩٧)، كما أن وجودها لا يعنى استبعاد القوى العظمى الأخرى^(٩٨)، وبشكل عام، فإن هناك حرصا كما يقول الرئيس مبارك على التعامل مع الدول الكبرى طبقا لنواياها ودون التدخل في شئون مصر، فهي على استعداد لتجاوز رواسب الماضي، كما أنها لن تدور في فلك أي دولة^(٩٩).

وعلى أية حال، فإن سياسة المهادنة تجاه الاتحاد السوفيتي قد أدت لنتائج طيبة، حيث فتحت مصر قنوات اتصال معه، وقد أسفرت تلك الاتصالات عن تقليص حدة الحملات الإعلامية بين الجانبين، وإعادة شحن قطع غيار الآلات، ثم عودة سفيرى البلدين لعملهما في يوليو ١٩٨٤.

على أن هذا التحسن لم يكن بمعنى بشكل عام اهتزاز السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة- رغم أن فترة الدراسة قد شهدت بعض الخلافات- إذ استمرت مصر تعلق أهمية كبيرة على الدور الأمريكي في عملية التسوية، كما استمرت في تلقي المساعدات الاقتصادية، وأجراء تنسيق عسكري مشترك مع الولايات المتحدة.

وخلاصة القول، ان مصر سعت لاستقلال سياستها عن الولايات المتحدة ابان فترة الدراسة ، الا انها ظلت تحافظ على علاقتها القوية بها ، فهي كما يقال تحولت من صيغة تشبه التحالف الذى يوظف لمواجهة الشيوعية والرايكاية ابان حكم السادات، لصيغة العلاقات الخاصة دون الوصول لمسنوى هذا التوظيف ابان حكم مبارك^(١٠٠). وقد اتضح ذلك فى وجود مجالات خلاف كثيرة بين الدولتين كان ابرزها القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، وحوار الشمال والجنوب، وقضية لبنان، والارهاب، اضافة لبعض الأمور المتعلقة بالعلاقات الثنائية خاصة فى المجال الاقتصادى.

* * *

وبالحال هذا الجزء السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين فى الفترة من اكتوبر (١٩٨١-١٩٨٧) ، وذلك من حلال ثلاثة امور رئيسية.

١ - التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى.

٢ - الجانب العسكرى فى المياسة الخارجية المصرية.

٣ - قضايا ومواقف أخرى.

١ - التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى:

اتبعت مصر سياسة خارجية محددة تجاه القوتين العظميين، فيما يتعلق بعملية التسوية، وستحاول توضيح ملامح تلك السياسة من خلال مراحل التسوية الثلاث السابقة. على انه يلاحظ ان السياسة الخارجية المصرية تجاه الاتحاد السوفيتى فى هذا الاطار ستعالج ضمن المرحلة الثالثة، وهى مرحلة

المؤتمر الدولي فقط، نظرا لعدم وجود دور سوفيتي بارز خلال المرحلتين السابقتين، ويرجع ذلك لرفض الاتحاد السوفيتي لكل من الحكم الذاتي طبقا لما ورد في اتفاقيتي كامب ديفيد، ومبادرة ريجان، واتفاق عمان.

ففيما يتعلق بمرحلة استكمال اتفاقيتي كامب ديفيد «شق التسوية»، يلاحظ انه بعد تولي الرئيس مبارك السلطة، اهتمت مصر باستكمال الشق المتعلق بالتسوية السلمية باتفاقيتي كامب ديفيد، وهو الحكم الذاتي الفلسطيني. وقد عولت على الولايات المتحدة لتنفيذ هذا الشق بصفتها شريكة في عملية التسوية، حيث اجرت اتصالات مكثفة معها، من اجل فتح حوار امريكي- فلسطيني، والتأكيد على ان تحقيق الاستقرار في المنطقة يقتضى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره طبقا لما جاء في اتفاقيتي كامب ديفيد^(١١).

وعلى أية حال، فان التشدد الاسرائيلي ادى لتجميد المفاوضات، ثم توقفها بعد اقدام اسرائيل على غزو لبنان، الأمر الذي ادى لتركيز مصر على هذه المسألة في اطار اهتمامها بالقضية الفلسطينية، حيث اجرت اتصالات عديدة مع الولايات المتحدة، الا انه تولد لديها شعور بالاحباط من الموقف الامريكي خاصة مع استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو بمجلس الأمن لمنع ادانة اسرائيل. وقد عبر الرئيس مبارك عن موقف مصر في ٨٢/٦/٢٢ بالتأكيد على ان الموقف الامريكي لن يؤثر فقط على العلاقات المصرية- الامريكية، ولكن ايضا على العلاقات العربية- الامريكية، وان الولايات المتحدة ستفقد مزيدا من الأرضية لحساب الاتحاد السوفيتي. وقد تداركت الادارة الامريكية الأمر، خشية تأثيره على العلاقات مع مصر، وسارعت باصدار تصريحات تؤكد على اهمية الاتصالات المصرية- الامريكية، لايجاد

تفاهم حول الوضع فى لبنان. وقد ساهمت هذه التصريحات بالفعل فى تفادى حدوث فتور فى العلاقات الثنائية. ومع اشتداد حدة الازمة، واضطرار رئيس منظمة التحرير للتوقيع على وثيقة يقبل فيها جميع قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، سارعت مصر بمطالبة الولايات المتحدة ببدء حوار مع الشعب الفلسطينى، إلا ان الأخيرة رفضت الاستجابة لهذا المطلب، وكرست كل جهودها- عبر مبعوثها فيليب حبيب- لتحقيق مطلب اسرائيل بطرد المقاومة الفلسطينية من لبنان. وقد وضع المبعوث الأمريكى خطة لهذا الغرض، الا ان مصر تحفظت على ترحيل الفلسطينيين دون ايجاد تسوية نهائية. لكن مع اضطرار المنظمة لقبول الترحيل، طرحت مصر فكرة العودة لمسألة الحكم الذاتى، بعد توفر بعض الشروط منها اعتراف الولايات المتحدة بحق تقرير المصير ووضع تفسير أمريكى لآطار كامب ديفيد، ينطوى على تحديد المقصود بالحقوق المشروعة للفلسطينيين^(١٢)

اما بالنسبة للمرحلة الثانية، فهى مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير، وتبدأ منذ طرح مبادرة ريجان عام ١٩٨٢، التى اعادت طرح الخيار الاردنى بشأن التسوية وقد تمثل رد الفعل المصرى بشأن هذه المبادرة فيما يلى:

أ - ترحيب مصر بما جاء فى المبادرة، على اعتبار انها تضمنت إيجابيات أهمها الاقرار بأن القضية الفلسطينية قضية شعب وليست قضية لاجئين، وربطها العضوى بين الشعب وارضه، والدعوة لانسحاب اسرائيل من الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧، ووقف بناء المستوطنات، وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢^(١٣)، وتقريب الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره، واثاحة الفرصة امام جميع الاطراف المعنية فى المشاركة فى جهود التسوية على قدم المساواة، وهو مطلب عربى تبنته مصر فى جميع المراحل^(١٤).

ب - قيام مصر بارجاء أية تحركات لحل القضية الفلسطينية باستثناء مبادرة ريجان لاقتناعها ان مصدر المبادرة يشكل قوة دفعها. وقد أرتبط ذلك بالاتفاق مع فرنسا على ارجاء المشروع المصري- الفرنسي، وتأكيد مصر عقب اعلان المبادرة على ان مشروع فاس للسلام (١٩٨٢/٩/٨) فاقد القدرة على التنفيذ، وذلك رغم ترحيبها به باعتباره نتيجة توافق الزعماء العرب على خطة للتفاوض لحل سلمى يقوم على الاعتراف المتبادل^(١٠٥)

ج - اعلان مصر ان لها ملاحظات على بعض جوانب المبادرة، وان كانت العبرة فى النهاية فى تنفيذها قبل أن تؤثر على فعاليتها أية مناورات^(١٠٦).

د - مطالبة اسرائيل بأن تعيد النظر فى موقفها الرافض للمبادرة، وان تلتزم بالشرعية الدولية بالتوقف عن بناء المستوطنات وسياسة الضم، وان تتعامل مع سكان الاراضى المحتلة طبقا لاحكام اتفاقيات جنيف^(١٠٧).

هـ - مطالبة مصر للاطراف المعنية بالأزمة- فى اشارة واضحة لمبادرة ريجان- باستغلال الفرصة لبدء عملية التسوية الشاملة على اساس الافكار المطروحة التى تستبدل واقع الاحتلال الاسرائيلى بسلطة فلسطينية تمارس صلاحياتها بالتنسيق مع الدول العربية المعنية وفى مقدمتها الأردن^(١٠٨).

على هذا الأساس، راهنت مصر منذ سبتمبر ١٩٨٢، ولعدة شهور على نجاح مبادرة ريجان، وقد سعى الرئيس مبارك ابان زيارته لواشنطن ١٩٨٣/١/٢٦ لاعطاء دفعة للتحرك الدبلوماسى لحل القضية الفلسطينية من خلالها، مع التركيز على عامل الوقت، وحث الادارة الامريكية على الضغط على اسرائيل فيما يتعلق بمسألة المستوطنات والانسحاب من لبنان^(١٠٩). الا ان هذه القضايا لم تحسم، بل على العكس قامت الولايات المتحدة فى نهاية

١٩٨٣ باحياء اتفاق التعاون الاستراتيجى مع اسرائيل. وقد وجدت مصر ان هذه الخطوة تشكل عقبة أمام التسوية، لان الدعم المادى والعسكرى لاسرائيل سدفعاها لمزيد من التشدد^(١١).

وعلى أية حال، فقد لاقت مبادرة ريجان منذ الاعلان عنها عدة عشرات، وقد حدا ذلك بمصر لتنشيط جهودها تجاه مسألة التسوية. وبصفة عامة، اسفرت التحركات المصرية منذ نهاية عام ١٩٨٣، عن توقيع اتفاق عمان بين الاردن ومنظمة التحرير وبعد توقيع هذا الاتفاق، تركز التحرك المصرى على دعوة الادارة الامريكىة للحوار مع وفد اردنى- فلسطينى مشترك، وتراجع الولايات المتحدة عن تحفظاتها تجاه منظمة التحرير، والتركيز على عامل الوقت، وعدم الخشية من عقد مؤتمر دولى يمكن فى اطاره تقسيم العمل داخل لجان فرعية^(١١١). إلا ان الموقف الامريكى لم يشهد أية مرونة، الأمر الذى حدا ببعض المسئولين المصريين لانتقاده باعتباره يميل لتسكين الامور وتجميد التحرك، ومن ذلك جعله اختيار اسماء الممثلين الفلسطينيين عقبة أمام السلام^(١١٢)، لكن رغم ذلك استمرت مصر فى جهودها، حيث سعت لمحاولة ايجاد صيغة توفيقية تقبل بها منظمة التحرير القرار ٢٤٢، مقابل الاعتراف الامريكى بحق تقرير المصير^(١١٣). إلا ان فشل المساعى المصرية، اضافة لاسباب أخرى ادى للاعلان عن تجميد اتفاق عمان فى فبراير ١٩٨٦، وقد حاولت مصر سرعة تلاقى تداعيات هذا الاعلان، باحراء اتصالات مع الجانب الامريكى والأطراف الأخرى المعنية بالصراع، للابقاء على قوة الدفع لعملية التسوية، الا أن هذه الاتصالات فشلت، بسبب جمود الموقف الامريكى الذى اتضح فى الرد السلبي الذى تلقته مصر على صيغ فلسطينية تربط الاعتراف بقرارى مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ بالاعتراف بحق تقرير المصير^(١١٤).

ومحاولة دعم ايجاد قيادة بديلة عن منظمة التحرير من خلال مشروع لتنمية الضفة الغربية. وقد كان رأى مصر بشأن ذلك قد اعلنه د. أسامة الباز الوكيل الاول لوزارة الخارجية ومدير مكتب الرئيس مبارك للشئون السياسية، حيث اعتبر ان هذا المشروع لن يغير من الأمر شيئاً، وان تحسين الأحوال المعيشية بالاراضى المحتلة لن يخلق قيادة بديلة عن منظمة التحرير كما تتوقع الولايات المتحدة (١١٥)

اما فيما يتعلق بمرحلة المؤتمر الدولى، فيلاحظ ان فكرة عقد هذا المؤتمر فكرة قديمة، ساهم فيها الاتحاد السوفييتى عندما طرح مبادرة فبراير ١٩٨١، وقد تم احياء هذه الفكرة فى فبراير ١٩٨٥ فى اتفاق عمان، لكن بصورة مختلفة عن ما كان يطرحه الاتحاد السوفييتى. وفى النصف الثانى من عام ١٩٨٦، طرحت الفكرة مرة أخرى بشكل يبدو مختلفا عن الشكل المطروح باتفاق عمان، الذى كان يرفضه الاتحاد السوفييتى. وقد كانت مصر تؤيد فكرة عقد المؤتمر بالصورة المطروحة عام ١٩٨٦. والتى تشمل على وجود مشاركين واطار قانونى وسلطات وصلاحيات للمؤتمر. وقد تحمست مصر للفكرة، خاصة بعد موافقة رئيس وزراء اسرائيل فى سبتمبر ١٩٨٦ على تشكيل لجنة تحضيرية له، كما حاولت ايجاد نوع من التقارب فى وجهات النظر بينها وبين القوتين العظميين حول هذا الموضوع، فقامت باجراء اتصالات مع الاتحاد السوفييتى (١١٦)، الا انها اهتمت بالانصال بالولايات المتحدة بسبب تباين المواقف، حيث عقد اكثر من لقاء فى النصف الثانى من عام ١٩٨٦، مع مسئولين امريكيين، الا ان هذه الاتصالات فشلت. اذ بينما كانت مصر تؤكد على التسوية عبر مؤتمر دولى تشارك فيه القوتان العظميان، كانت الولايات المتحدة تتحدث عن مفاوضات مباشرة تشمل اطار عمل لمؤتمر دولى غير

محددة اطرافه او وظيفته^(١١٧). من ناحية ثانية. كانت الولايات المتحدة تحتفظ على مشاركة الاتحاد السوفييتى بعملية السلام . الأمر الذى حدا بموقف مصر- كما يعبر د. اسامة الباز- ان يشير الى أن الرؤية الامريكية للمؤتمر تتسم بالتردد والرغبة فى افراغ المؤتمر من مضمونه، وان مصر ترى عدم استبعاد الاتحاد السوفييتى لان غيابيه بسبب كثيرا من المعوقات، فضلا عن ان السوفييت يتناصرون الموقف العربى، ويؤيدون المطالب العربى، ولذلك فمن المصلحة ان يشاركوا، وان كل هذا لا يعطيهم- هم وغيرهم- حق القيتو على الموقف العربى^(١١٨).

وفى عام ١٩٨٧، استمرت الاتصالات بين مصر والقوتين العظميين، وقد ساهم ذلك- الى جانب بعض التطورات الأخرى- فى حدوث تفارب فى وجهات النظر من خلال قبول الولايات المتحدة لعقد مؤتمر دولى بمشاركة الاتحاد السوفييتى بشروط محددة، وموافقة سوريا على عقد المؤتمر الدولى^(١١٩) اضافة لذلك، لم يعترض الاتحاد السوفييتى على اجراء مفاوضات ثنائية داخل المؤتمر، وان اكد ان هناك قضايا لا بد ان تحل بشكل جماعى^(١٢٠). وفيما يتعلق بالاتصالات المصرية مع الولايات المتحدة، فانه رغم تقدمها النسبى، الا انها توقفت امام حدود الدور السوفييتى، والتمثيل الفلسطينى بالمؤتمر، وموقف اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل الرافض لفكرة المؤتمر^(١٢١).

أما بالنسبة للموقف المصرى من تطورات الأزمة اللبنانية فى هذا السياق خلال فترة الدراسة، فيلاحظ ان هذه الأزمة قد تعرضت عدة مرات لاتصالات ومواقف اجرتها مصر مع الولايات المتحدة. وكانت محور هذه الاتصالات تتعلق بمطالبة الجانب الأمريكى بموقف «حاسم كى تنسحب اسرائيل من

لبنان^(١٢٢). من ناحية أخرى، طرحت مصر فى يوليو ١٩٨٧ مشروعاً لحل الازمة اللبنانية، كانت ضمن الخيارات المطروحة به خضوع لبنان لنوع من الوصاية الدولية، التى تتضمن حماية امريكية وسوفييتية مشتركة لوضعه الداخلى^(١٢٣).

٢ - الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية لمصر:

يتصل الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين بثلاث قضايا هى التسهيلات والقواعد العسكرية، والتدريبات والمناورات العسكرية المشتركة، ومصادر استيراد السلاح المصرى.

فما يتعلق بالتسهيلات والقواعد العسكرية، يلاحظ ان الرئيس حسنى مبارك قد وضع منذ توليه السلطة قيوداً على مسألة منح التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة، التى كانت تمنح بدعوى الدفاع عن أمة دولة عربية أو اسلامية. وقد ارتبطت هذه القيود بمنح التسهيلات لفترة محدودة، ولسبب معين تقبله مصر، وبالتأكيد على ان امن الخليج- وهو من اهم اسباب منح التسهيلات- مسئولية دولة^(١٢٤). وفى مايو ١٩٨٣، عرضت مصر على الولايات المتحدة، وبعض الدول الصديقة منح تسهيلات محدودة فى رأس بيناس، وذلك لمساعدة امة دولة عربية أو اسلامية تطلب المساعدة لرد اى عدوان مباشر مسلح يؤثر على سيادتها، على ألا يخل ذلك بمسألة سيادة مصر على اراضيها أو عدم انحيازها^(١٢٥). والملاحظ ان مصر قد وضعت ثلاثة شروط على مسألة منح التسهيلات، وهى عندما تطلب دولة عربية أو اسلامية المساعدة، ووقوع عدوان مباشر مسلح، وعدم الاخلال بسيادة مصر أو عدم انحيازها. كما يلاحظ انها لم تخص الولايات المتحدة بمنح التسهيلات

من ناحية أخرى، وافقت مصر عام ١٩٨٧- وكرد فعل على تحسين العلاقات المصرية- السوفيتية- على تزويد السفن الحربية السوفيتية بالوقود في الموانئ المصرية (١٢٦).

اما بالنسبة لمسألة منح قواعد امريكية في مصر، فقد اثارَت مسألة رأس بيناس والحديث عن وجود قاعدة امريكية بها كثيرا من الجدل، خلال فترة الدراسة. وقد نفت مصر مرارا على لسان الرئيس مبارك وجود أية قواعد عسكرية اجنبية بمصر (١٢٧). وعلى أية حال، فان قضية رأس بيناس، سواء في اطار تأجيرها، او انشاء قاعدة عسكرية امريكية بها، لم تحسم حتى نهاية فترة الدراسة كقضية خلافية بين مصر والولايات المتحدة (١٢٨).

اما بالنسبة للتدريبات والمناورات العسكرية، فيلاحظ ان مصر كانت تجرى تدريبات ومناورات عسكرية مع بعض الدول الاجنبية، وتتمثل اهم مجالات التدريب في ارسال بعض افراد القوات المسلحة للتدريب لدى الولايات المتحدة، وبعض الدول الأخرى، اما فيما يتعلق بالمناورات العسكرية، فيلاحظ ان مصر اجرت مناورات عسكرية مع دول اجنبية خلال فترة الدراسة، وقد شاركت الولايات المتحدة في القسط الاكبر من هذه المناورات (١٢٩). وهذه المناورات هي «النجم الساطع» Bright Star، و«رياح البحر» Sea wind، و«القبضة الحديدية» Iron Fist، و«الأفعى الفولاذية» Iron Cobra.

من ناحية أخرى، رفضت مصر خلال فترة الدراسة، التوقيع على وثيقة تفاهم مع الولايات المتحدة بشأن تنظيم الترتيبات الخاصة بمناورات «النجم الساطع»، التي يتم اجراؤها بشكل دائم بين القوات المصرية وقوات القيادة المركزية الامريكية. وقد اهلقت مصر الجانب الامريكى بان يتم الاتفاق على

ترتيبات هذه المناورات وفق الظروف السياسية والعسكرية خلال الاتصالات المشتركة بين الجانبين^(١٢).

وفيما يتعلق بمصادر استيراد السلاح المصري، فقد اعتمدت مصر بصفة اساسية خلال فترة الدراسة على الامدادات العسكرية الغربية عامة والأمريكية خاصة، إلا انه برز خلال هذه الفترة مؤشر هام، على الجنوح نحو مزيد من الاستقلال فيما يتعلق بالحصول على السلاح، وقد قتل ذلك في خطاب سياسى يدعو لتنويع مصادر السلاح كسرا لاحتكاره وضمانا لتجدد موارده، وتنمية القدرات الذاتية في مجال الصناعات الحربية^(١٣).

وبصفة عامة، فانه خلال فترة الدراسة، حصلت مصر على اسلحة من الولايات المتحدة وفرنسا والصين وبريطانيا واسبانيا وكندا.. ولعل التطور الهام الذى حدث على صعيد امداد مصر بالأسلحة، هو موافقة الاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٨٧، على تقديم بعض قطع الغيار للأسلحة السوفيتية لدى مصر. على أن هذا التطور، وغيره فى مجال تنويع مصادر السلاح لا ينبغى المبالغة فيه، إذ ان مصر ظلت خلال فترة الدراسة تعتمد فى امدادات الاسلحة من الخارج على قدر كبير من الاسلحة الأمريكية.

٣ - قضايا ومواقف أخرى:

اثيرت خلال فترة الدراسة بعض القضايا المتعلقة بسياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين، ونورد فيما يلى بعضا من هذه القضايا.

أ - الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية

فى تونس (اكتوبر ١٩٨٥):

نددت مصر بالعدوان الاسرائيلي على مقر منظمة التحرير فى تونس. وقد سعت عقب وقوع هذا العدوان للتعبير عن هذا الموقف، من خلال بعض الاتصالات مع الولايات المتحدة، على انها نفت- على لسان الرئيس مبارك- ان تكون الولايات المتحدة قد اعطت ضوئا اخضر لاسرائيل للقيام بالعدوان، وعندما اكدت الولايات المتحدة ان هذا العدوان يعد عملا من اعمال الشر المشروع، رفضت مصر هذا التبرير. من ناحية أخرى، رحبت مصر بموقف الولايات المتحدة عندما امتنعت عن التصويت بمجلس الأمن عند صدور قرار يدين العدوان الاسرائيلي على تونس (١٣٧).

ب - القرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية (اكتوبر ١٩٨٥):

اثارت مسألة قيام معاتلاب عسكريه امريكية باختطاف طائرة مدنية مصرية فى اكتوبر ١٩٨٥، حلقا وقتيا بين مصر والولايات المتحدة. وكانت الطائرة المصرية تحمل فلسطينيين متهمين باختطاف سفينة ركاب ايطالية. وقد وصف الرئيس مبارك هذا الحادث بأنه امر محزن أصاب كل مصرى بهرح عميق، وانه لم يكن يتوقع هذا المسلك من دولة صديقة، وطالب الولايات المتحدة باعتذار كاف. اما وزارة الخارجية المصرية، فقد ادانت الحادث، واكدت ان الارهاب لن يؤدي الا لمزيد من الارهاب. وعلى أية حال، فقد قامت الولايات المتحدة باتخاذ عدة احراءات لمحاولة تلافى اى تداعيات لهذا الحادث، ومن ذلك ارسال رسالة من الرئيس الامريكى للرئيس مبارك، والتأكيد على ان الحادث لم يكن عملا موجها ضد مصر (١٣٣). وعامة فقد استجابت مصر تدريجيا لتلك الاجراءات.

ج - العدوان الامريكى على ليبيا (مارس- ابريل ١٩٨٦).

اتخذت مصر موقفا رافضا للعدوان الأمريكى على ليبيا عام ١٩٨٦، حيث اعلنت انها ضد أى عمل يوجه ضد ليبيا، وانها ترفض المشاركة فى أى هجوم عليها، وعندما وقع الهجوم الأمريكى شبه المحدود على ليبيا فى مارس ١٩٨٦، اصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانا تعرب فيه عن القلق، وتدعو لضبط النفس، ووقف اعمال العنف والتوتر. اما بالنسبة للهجوم الأمريكى الشامل على ليبيا فى ابريل ١٩٨٦، فقد كان رد فعل مصر تجاهه يتمثل فى رفض اسلوب استخدام القوة فى تسوية المنازعات الدولية، ومطالبتها بعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب، ودعوتها لوحدة الصف العربى^(١٣٤)، اضافة الى تنديدها «بالاعمال الارهابية» التى تقوم بها ليبيا، وان اكدت مساندتها لها كشعب^(١٣٥)

د - الوجود السوفييتى فى افغانستان:

رفضت مصر منذ البداية الوجود السوفييتى فى افغانستان. ووصفته بالاحتلال العسكرى. وقد قام بمساندة المجاهدين الافغان، وايدت حق الشعب الافغانى فى تقرير مصيره بعيدا عن تدخل القوى العظمى، كما ايدت جهود الامم المتحدة لتسوية المشكلة الافغانية^(١٣٦). اضافة الى ذلك ناددت مصر بسرعة تسوية المشكلة الافغانية، على اساس احترام استقلال افغانستان، واسحاب كافة القوات الأجنبية من اراضيها، ووقف التدخل فى شئونه الداخلية وتأكيد عدم انحيازه^(١٣٧).

ثانيا : السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى:

منذ ان تولى الرئيس مبارك السلطة، شهدت سياسة مصر الخارجية تجاه الوطن العربى مرحلة تحول لانتهاء القطعية مع الدول العربية، التى حدثت نتيجة الصلح المصرى- الاسرائيلى. ولم تكن هذه المهمة سهلة، اذ ان نظام مبارك ورث عدااء دفيئا ومتبادلا، خاصة مع تصعيد الهجوم المصرى تجاه العرب من خلال الخطاب السياسى الرئاسى^(١٣٨). اضافة للهجوم الاعلامى الشامل الذى حمل دعاوى انعزالية^(١٣٩).

وعلى أية حال، فقد اتبعت مصر خلال فترة الدراسة سياسة مهادنة تجاه الوطن العربى، وقد اسفر ذلك عن تحقيق نجاح ملحوظ فى العلاقات المصرية- العربية. ويمكن توضيح تلك السياسة من خلال دراسة.

١- الاطار الفلسفى (العام) للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى.

٢- المبررات الرئيسية الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى.

٣- الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى.

٤- الاطار الفلسفى (العام) للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى

اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى ابان فترة رئاسة مبارك الاولى بالتباين، مقارنة بسياسة سلفه، وقد لوحظ ذلك منذ توليه السلطة. ولم يأخذ هذا التباين صورة دراماتيكية فى البداية، اذ استمرت لفترة قليلة بعض الشعارات التى كانت ترفعها القيادة السياسية المنصرمة، لكن بصورة اقل حدة بكثير. من ناحية ثانية، تركز توجه القيادة السياسية

الجديدة منذ البداية على تأكيد هوية مصر العربية، وروابط التاريخ والمصير الواحد، وحثية عودة مصر الى الصف العربى^(١٤١). على أن الرئيس مبارك حافظ على سياسة سلفه فيما يتعلق بمن يبدأ بالعودة اذ رأى انها يجب ان تكون بمبادرة عربية، وقد رأى البعض ان تصريحاته فى هذا الشأن اتسمت بالمرونة على عكس سلفه^(١٤١)

وعلى أية حال، فقد انعكست رؤية الرئيس مبارك لمسألة الهوية والعلاقات مع العرب على تعامل مصر مع الدولة العربية، سواء فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية أو فيما يتعلق بعملية التسوية.

ففيما يتعلق بالعلاقات الثنائية ، يلاحظ بداية رفض مصر الهجوم أو الرد على الهجوم الاعلامى الموجه لمصر^(١٤٢). وتأكيد الرئيس مبارك امكانية الدفاع عن أمن الدول العربية عسكريا^(١٤٣)، مع التركيز على أهمية أمن السودان ومنطقة الخليج.

اما فيما يتعلق بمسألة التسوية السلمية، فقد اعلنت مصر ترحيبها بمشروع الأمير فهد للتسوية، وان ركزت على أهمية موافقة الاطراف الاخرى المعنية بالنزاع عليه. أما بالنسبة لمباحثات الحكم الذاتى، فقد ذكر الرئيس مبارك انها لن تتناول التفاصيل التى هى من اختصاص الفلسطينيين كما ان مصر لن تفرض عليهم أية تسوية^(١٤٤). على انه فى مقابل هذه السياسة المهادنة مع الوطن العربى، اعلنت مصر تمسكها باتفاقيات كامب ديفيد، واكدت على لسان الرئيس مبارك ان أى تقارب مصرى- عربى لن يكون على حساب الاختيار المصرى للسلام^(١٤٥).

وهكذا، استمر التوجه الانفتاحى على العالم العربى بخطى تدريجية، وقد

ارتبط ذلك بموقف مصر من القضايا العربية المطروحة، والتي شكلت في واقع الامر مرتكزات لهذا الانفتاح، كما سيرد تفصيله. اضافة لذلك، واكب سعى مصر نحو تهدئة الاجواء مع العالم العربي خلال فترة الدراسة، نظره دقيقه في مواجهة مصالحها مع كل من اسرائيل والقوتين العظميين، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي.

أ - ايقاف مصر مفاوضات الحكم الذاتي، كما سبقت الاشارة- وهو احدى العقبات الرئيسية للانفتاح على العرب- بعد غزو اسرائيل للبنان، واتخاذ اجراءات عديدة تنال من التطبيع معها خلال فترة الدراسة، بسبب ممارستها تجاه الفلسطينيين.

ب - وجود بعض الفترات الحرجة التي مرت بها العلاقات المصرية- الامريكية، ولا نبالغ اذا قلنا ان ذلك كان يرجع غالبا لخلاف وجهات نظر البلدين حول القضايا العربية. وفي هذا الصدد، يشار على سبيل المثال- كما اسلفنا- الى توتر العلاقات المصرية- الامريكية، بسبب الفرصة الامريكية على طائرة مصرية تقل بعض الفلسطينيين ورفض مصر بشدة العدوان الأمريكى على ليبيا، وتقديم الولايات المتحدة الاسلحة لايران.

ج - تحسن العلاقات المصرية- السوفيتية تدريجيا، خلال فترة الدراسة. وبدون الخوص في التفاصيل أو التكرار، فقد اصبح هناك اتفاق في وجهات النظر بين البلدين في القضايا التي تتعلق بمسألة التسوية عبر مؤتمر دولي للسلام، بل ان مصر رأت انه من الهام مشاركة الاتحاد السوفيتي في عملية التسوية. من ناحية أخرى، كان هناك ترحيب مصرى بسعى الاتحاد السوفيتي في مطلع عام ١٩٨٧ لانهاء الوجود الاجنبي بمنطقة الخليج، وايقاف الحرب بين العراق وايران.

٢ - المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى:

اعتمدت السياسة الخارجية المصرية على مرتكزات محددة تجاه التعامل مع العالم العربى، فى ظل القطيعة بين مصر ومعظم الدول العربية. وقد اتسمت بعض المرتكزات بالعمومية من خلال التعامل مع دول العالم العربى كوحدة واحدة، كما اتسم البعض الآخر منها بالخصوصية من خلال التعامل مع منطقة أو مشكلة ما. ويمكن الاشارة لهذه المرتكزات، والملاحظات الواردة بشأنها فيما يلى:

- اهتمام مصر بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للقطار العربية دون استثناء، وهو امر هام بالنسبة للقطار العربية. وقد اهتمت مصر بهذا السلوك، خاصة فى تعاملها مع اقطار الخليج كما سيرد تفصيله.

- اتباع مصر سياسة تؤكد على تماشى المصالح العربية وليس تطابقها، وفى هذا الصدد يتضح دعوتها المتكررة للدول العربية لاستعادة التضامن، وحتمية نبذ الخلافات.. على انها فى هذا الشأن لم تكن تطمح فى استعادة علاقاتها مع العالم العربى على الصعيد الدبلوماسى. اذ انها كثيرا ما نفت ذلك مؤكدة ان هناك بالفعل علاقات وطيدة بشكل عام. كما انها نتيجة المخاطر المحيطة بالعالم العربى، اصبحت لا تتمسك بسياساتها السابقة الداعية لمبادرة العرب بالعودة لمصر، لأن القضية اصبحت- كما يقول د. بطرس غالى- «الخيار بين ان تكون الأمة العربية أو لا تكون» (١٤٦).

- لم تكن عودة مصر للجامعة العربية مرتكزا، من مرتكزات سياستها العربية. اذ انه رغم رؤيتها على لسان الرئيس مبارك ان عضويتها غير معلقة

بالجامعة لعدم توافر شرط الاجماع طبقا للميثاق^(١٤٧)، إلا انها اكدت انها لا تطمح ولا تريد دخول الجامعة، اذ ان هناك قصورا وعجزا فى نشاطها، الأمر الذى يستدعى تعديل ميثاقها واجهزتها^(١٤٨).

- تبدل سياسة مصر الخارجية خلال فترة الدراسة بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، نحو سياسة اكثر ملائمة مع المصالح العربية، وفى هذا الشأن يشار لمساعيها المكثفة نحو التسوية المقبولة عربيا ودفاعها عن القيادة الشرعية لمنظمة التحرير فى مواجهة كل من الانشقاقات الداخلية ومحاولة بعض النظم العربية الهيمنة عليها.

- اهتمام مصر الواضح بمنطقة الخليج العربى، اذ شهدت العلاقات بين مصر وهذه الدول تطورات هامة تمثلت فى اتصالات بينية، ساهمت فى توطيد أواصر التعاون والتنسيق فى المجالات الاقتصادية والعسكرية والأمنية. وقد رأت بعض الدراسات الأكاديمية ان هذه الاتصالات كانت تدور بصفة اساسية حول حاجة مصر لدعم اقتصادها، وحاجة دول الخليج للأمن فى ظل الخشية من تداعيات الثورة الإيرانية، والحرب العراقية- الإيرانية على هذه الدول^(١٤٩).

ومهما يكن من أمر، فقد ساهم موقف مصر واستجابتها للوضع المتدهور بمنطقة الخليج فى تطور العلاقات المصرية مع الدول الخليجية، اذ قامت بدعم العراق عسكريا، بإمداده بالسلاح والخبرات العسكرية من دون ارسال قوات نظامية للمشاركة فى الحرب، وامتدت بعض دول الخليج بالسلاح المصرى، وكانت لها رؤية واضحة تجاه امن الخليج والتهديدات المحدقة به من جراء التصرفات الإيرانية. وقد كان موقفها فى هذا الشأن ينبع من عمق رؤيتها لاثار الحرب على امن الخليج، واثار عدم الاستقرار المحتمل فى منطقه الخليج على

امنھا القومي. وقد وجدت في هذا الشأن استجابة مقابلة، بل ودعوة خليجية للافتتاح عليها بغض النظر عن التزاماتها تجاه اسرائيل، والتي كانت تطرح لدى هذه الدول مقارنة بين وضع مصر التي تخشى المساس بأمن الخليج، ووضع بعض الدول العربية الاكثر عداء لاسرائيل والتي تؤيد ايران.

- كانت مصر تهتم بشئون السودان خلال النصف الاول من فترة الدراسة، اذ رغم انها كانت توليه بالاهتمام تاريخيا، نظرا للارتباط بين الأمن القومي المصري والأمن القومي السوداني، بسبب تشابك المصالح والعلاقات بين البلدين إلا أن اهتمامها به قد ازداد. فقد كان السودان احد ثلاث دول لم تقطع علاقتها الدبلوماسية مع مصر بعد قرارات بغداد عام ١٩٧٩. وقد هدفت مصر منذ ذلك الوقت، الى توثيق العلاقات معه اكثر من أى وقت مضى، عوضا عن القطيعة الدبلوماسية مع اغلب البلدان العربية، وسعيا على مايببدو ليكون- اذ لزم الأمر- حلقة وصل بين مصر وبعض البلدان العربية، خاصة ان السودان كان يرعى مصالح مصر لدى السعودية وقطر^(١٥).

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، استمرت العلاقات المصرية- السودانية فى التحسن، وعلى الرغم من أن الرئيس مبارك اكد ان الرئيس ميمرى لا يقوم بدور وساطة محدد بين مصر والعرب، إلا انه اعتبره سباقا لتقنية الاجواء العربية^(١٥١)، كما اكد استعداد مصر للموافقة على أية خطوة يخطوها سعيا لتحقيق التضامن العربى^(١٥٢). وعلى أية حال، فان سياسة مصر تجاه السودان استمرت فى التحسن المستمر حتى عام ١٩٨٥، الى أن شابها بعض الخلافات بعد انتفاضة ابريل ١٩٨٥، وقد تعلقت هذه الخلافات ببعض القضايا (كما سيرد تفصيله). وعلى الرغم من أن مصر لم تثر بصفة عامة اى نوع من الجمود ازاء هذه القضايا، الا انه لا يمكن نفي ان تدهور العلاقات المصرية-

السودانية، قد توافق مع تحسين العلاقات بين مصر ومعظم البلدان العربية، خاصة بعد تطور انغماس مصر، ولفت انتباهها لمشكلات وقضايا العالم العربى.

٣ - الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى:

يدرس الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية، قضايا الاهتمام- التى اثبتت خلال فترة الدراسة- فى سياسة مصر الخارجية. وتتضمن هذه القضايا القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، والسياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج والسودان وليبيا، اضافة لبعض القضايا العربية الأخرى.

أ - القضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى:

حاولت مصر منذ بداية فترة الدراسة، التوصل لتسوية ما للقضية الفلسطينية عبر مفاوضات الحكم الذاتى، وقد رأينا كيف انها كانت تؤكد انها لن تتحدث باسم الفلسطينيين أو تجبرهم على القيام بعمل لا يرغبون فيه. وكانت ابان مرحلة انتقال السلطة فى اكتوبر ١٩٨١ ، فى قطعية رسمية مع كل من منظمة التحرير وسوريا التى كانت تتهمها مصر بأنها تسيطر على المنظمة، وتضع شروطا غير مقبولة لتحسين العلاقات معها، تتعلق باتفاقيتى كامب ديفيد والسلام مع اسرائيل. لكن على الرغم من ذلك، فقد طالبت مصر باعتراف متبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير، ونددت بقرار اسرائيل بضم المرتفعات السورية، الأمر الذى يشير الى رغبتها فى فصل عملية التسوية عن علاقاتها مع الدول العربية.

وعلى أية حال، فبعد ان تعثرت مفاوضات الحكم الذاتى، وقامت اسرائيل بغزو لبنان، قامت مصر باجراء اتصالات مباشرة مع منظمة التحرير لأول مرة

منذ نوفمبر ١٩٧٧، ورجعت على لسان الرئيس مبارك باقامة حكومة فلسطينية مؤقتة فى المنفى بالقاهرة يقتصر نشاطها على العمل السياسى، كما رفضت على لسان الرئيس مبارك خروج الفلسطينيين من لبنان إلا فى ظل تسوية شاملة^(١٥٣). إلا ان الظروف الاقليمية والدولية حالت دون ذلك. وعندما خرج الفلسطينيون من لبنان، واعلنت مبادرة ريجان، بدأت مرحلة جديدة من مراحل التسوية، والعلاقات المصرية مع الانظمة العربية المعنية بالصراع العربى- الاسرائيلى مباشرة. خاصة مع ترحيب مصر والاردن بالمبادرة، وحاجة منظمة التحرير لاجراء تسوية سلمية بعد الخروج من لبنان.

على هذا الاساس، نشطت الدبلوماسية المصرية، تجاه ايجاد تنسيق اردنى- فلسطينى مشترك، فسعت بداية لدعوة منظمة التحرير- على لسان الرئيس مبارك- للاعتراف باسرائيل من جانب واحد، لأن ورقة الاعتراف الراجعة قد تخسر مع مرور الوقت، وقامت رغم الخلاف مع منظمة التحرير حول قرارات المجلس الوطنى السادس عشر بشأن العلاقات الفلسطينية المصرية^(١٥٤)، بمساندة المنظمة فى مواجهة الانشقاق الذى كاد يعصف بقيادتها فى مايو ١٩٨٣، والذى ادانته وادانت الدور السورى واللبى فيه^(١٥٥). وأمنت خروج المقاتلين الفلسطينيين الموالين لرئيس منظمة التحرير من طرابلس، واستقبلت ناسر عرفات بعد ذلك، اضافة لذلك، رفعت مصر شعار استقلالية القرار الفلسطينى والوحدة الفلسطينية، وعدم التدخل فى شئون المنظمة خاصة ابان الخلاف حول اتفاق عمان، اما بالنسبة لسوريا، فقد اجرت مصر بعض الاتصالات الدولية لادخال المرتفعات السورية ضمن عملية التسوية. على انها رأّت- على لسان الرئيس مبارك- فى يناير ١٩٨٣، ان سوريا لا تريد التسوية لانها تستفد من اوضاع المنطقة، وان هناك تطابقا فى المصالح بينهما وبين

اسرائيل، فكلتاهما لا ترغب في تنفيذ خطة ريجان، والبقاء بלבنا وتقسيم هذا البلد^(١٥٦).

على هذا الاساس، اقتصر التحرك المصرى نحو مسألة التسوية على الاتصال بكل من منظمة التحرير والاردن، التى تحسنت علاقات مصر بهما. فقيما يتعلق بمنظمة التحرير ايدت مصر على لسان الرئيس مبارك انعقاد دورة المجلس الوطنى الفلسطينى السابعة عشرة فى نوفمبر ١٩٨٤ بعمان، والقرارات التى اتخذها^(١٥٧). اما الاردن، فقد تحسنت العلاقات معه فى مختلف المجالات، الأمر الذى ادى لاستئناف العلاقات الدبلوماسية معه فى سبتمبر ١٩٨٤، وقد رأت مصر ان تلك الخطوة تفتح الباب امام الدول العربية المترددة كى تتخلص من قرارات مؤتمر بغداد، ونعمل فى اطار العمل الدبلوماسى المشترك^(١٥٨). وان هذا الامر، سيتيح درجة اكبر من التشاور والحوار والتنسيق الهادف لتأمين مشاركة الفلسطينيين فى التسوية السلمية^(١٥٩).

وعلى أية حال، فقد ادى تدخل مصر لدى كل من الاردن ومنظمة التحرير الى ابرام اتفاق عمان فى فبراير ١٩٨٥. وقد تحركت مصر بعد ابرام هذا الاتفاق على عدة اصعدة عربية ودولية، وعمامة، فقد كانت هذه التحركات تهدف لامكانية الحصول على تنازلات متبادلة، خاصة حول مسألة تحديد اسماء الشخصيات الفلسطينية المرشحة للتفاوض ضمن الوفد الاردنى الفلسطينى المشترك، وامكانية التوفيق بين مطالب منظمة التحرير والولايات المتحدة، لبدء حوار امريكى فلسطينى. على ان الدور المصرى لاقى صعوبات كبيرة، لكنه استمر فى بذل مساعى الوساطة بعد تجميد اتفاق عمان، من خلال

التحرك لاعادة الثقة بين الاردنيين والفلسطينيين، خاصة بعد ان افصح الاردن عن رغبته فى ايجاد قيادة بديلة لمنظمة التحرير. وقد تركّز تحرك مصر خلال هذه الفترة على تأكيد استمرار مبادئ اتفاق عمان، وعقد لقاءات مع مسئولين فلسطينيين واردنيين، ومحورية دور منظمة التحرير فى محادثات السلام مع تأييد أية تحركات لدفع عملية التسوية كما حدث فى ترحيبها بلقاء افران بين الملك الحسن عاهل المغرب وشمعون بيريز رئيس وزراء اسرائيل فى يوليو ١٩٨٦، وحث الجانب الأمريكى على التعامل بشكل ايجابى مع الصيغ الثلاث التى طرحتها المنظمة، لربط الاعتراف بقرارى مجلس الامن بالاقراراف بحق الشعب الفلسطينى، إلا ان مواقف الاطراف المعنية باتت على حالها مما أدى لفشل التحرك المصرى.

على أن هذا الفشل، لم يؤثر على العلاقات مع الاردن التى استمرت فى التحسن بخطى سريعة، او مع منظمة التحرير حيث ادانت مصر المعارك التى خاضتها حركة امل الشيوعية ضد المخيّمات الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٨٦ وعام ١٩٨٧، والتى قمت بتواطؤ سورى.

بعد ذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل التسوية، بعدما اعلن عن موافقة رئيس وزراء اسرائيل فى سبتمبر ١٩٨٦. على عقد مؤتمر دولى تسبقه لجنة تحضيرية، وقد سعت مصر خلال تلك الفترة التى امتدت حتى بعد انتهاء فترة الدراسة، لعدم قطع الاتصالات بين الاردن ومنظمة التحرير، ورأت انه من الاهمية بمكان ايجاد صيغة مقبولة للتعاون بينهما على اساس اتفاق عمان^(١٦)، على ان مصر لم تحسم امرها حتى نهاية عام ١٩٨٦، فيما يتعلق بمسألة التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر الدولى، اضافة لقضايا اخرى متعلقة بالمؤتمر^(١٧).. كل ما هو معروف انما سعت مع نهاية عام ١٩٨٦ لاهياء تفاهم

اردنى- فلسطينى عبر لقاءات عديدة مع مسئولين فلسطينيين و اردنيين بمصر والاردن . ويبدو ان التدخل المصرى قد اسفر عن بعض النتائج الايجابية، وقد برز ذلك فى تأكيد عاهل الاردن فى نوفمبر ١٩٨٦ ان الاردن ليست وكيلة عن منظمة التحرير، وانها لن تدخل فى مفاوضات بدونها، وكذلك اعلان وزير الخارجية المصرى عقب مباحثات الرئيس مبارك والملك حسين بالعقبة فى ديسمبر ١٩٨٦، والتي سبقتها مباحثات قمة اخرى بالقاهرة فى شهر نوفمبر، ان مصر وجدت استعدادا طيبا لدى الاردن فيما يتعلق بالحوار مع منظمة التحرير(١٦٢). على انه رغم كل هذه التطورات الايجابية، فانه لم يبرز شىء يدل على احياء التنسيق المشترك بين الاردن والمنظمة. فكل ما نتج عن التحركات المصرية لا يتعدى ترطيبا للاجواء بين الطرفين.

ومع مطلع ١٩٨٧، شهدت العلاقات المصرية- السورية درجة من السيولة، اذ التقى الرئيس مبارك بالرئيس الاسد بالكويت فى يناير ١٩٨٧، وقد ذكر ان الرئيس مبارك عرض على الرئيس السورى امكانية اللقاء للتفاهم على ما يجب فعله لاسترداد المرتفعات السورية، او تبادل الرأى بين مسئولى البلدين لاتخاذ موقف مشترك، إلا ان الرئيس السورى رفض تلك العروض، واشترط قبلها الغاء اتفاقية كامب ديفيد(١٦٣)، وعلى الرغم من ان اللقاء لم يسفر عن أى نتيجة فيما يتعلق بعملية التسوية، الا انه احيى نوعا من الدفء فى العلاقات المصرية- السورية، خاصة بعدما نسب لوزير الدفاع المصرى تصريحات حول العلاقات المصرية- السورية(١٦٤).

وعلى أية حال، فان سوريا ظلت بعيدة عن عملية التسوية على الاقل حتى شهر ابريل ١٩٨٧، عندما وافقت على عقد مؤتمر دولى للسلام فى ذات الشهر. اما مصر فقد استمرت جهودها لاستمرار الاتصال بين الاردن ومنظمة

التحرير، حيث حاولت اقناع المنظمة بالاعتراف بقرارى مجلس الامن كى تجلس الى مائدة المفاوضات^(١٦٥)، وعندما لاحت فى الافق بواد قيام مصالحة فلسطينية- فلسطينية على مذهب اتفاق عمان، طالبت مصر فى ابريل ١٩٨٧، بأهمية استئناف التنسيق بين الاردن ومنظمة التحرير^(١٦٦). إلا أن المشاورات داخل الساحة الفلسطينية التى سبقت عقد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطنى بالجزائر فى ذات الشهر، تقرر على ضوءها الغاء اتفاق عمان، كما قرر المجلس الوطنى مشاركة منظمة التحرير فى المؤتمر الدولى بوفد مستقل فى هذه الاثناء، وقع خلاف مصرى- فلسطينى بسبب تبنى المجلس الوطنى قرارا يؤكد فيه التزام منظمة التحرير بقراراتها المتعلقة بالعلاقات المصرية- الفلسطينية خلال الدورة السادسة عشرة للمجلس، والتى تربط فيه العلاقات بين الطرفين باهتداد مصر عن الالتزام باتفاقيتى كامب ديفيد. وقد قامت مصر إثر ذلك بإغلاق جميع مكاتب منظمة التحرير والمؤسسات التابعة لها بمصر، على اعتبار ان قرارات المجلس الوطنى- كما يقول وزير الخارجية المصرى- تجاهلت من حاول اذلال الشعب الفلسطينى، وانها عبرت عن افتراءات موجهة لمصر من جماعات مشبوهة، كما انها أتت رغم تحذير مصر المسبق ضد أى قرار فلسطينى ماس بها. كذلك رأت مصر أن ردها كان وضع حد للأسفاف، وهو ما تفرضه كرامة مصر والوفاء لشهادتها^(١٦٧).

ومهما يكن من أمر، فإن مصر رغم خلافها مع منظمة التحرير، إلا انها استمرت فى مساعيها نحو التسوية، مع الاستجابة ببطء للوساطات العديدة لتهديئة الخلاف الناشب مع المنظمة، ويبدو انها حاولت فصل تحركاتها على هذا الصعيد عن علاقتها بها. على انه لم يحدث أى جديد حتى نهاية فترة الدراسة، فيما يتعلق بهذا التحرك.

ب - السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج العربى:

اهتمت مصر دائما بمنطقة الخليج، وقد تزايد هذا الاهتمام خلال الفترات التى تعرضت لها تلك المنطقة للتهديد. ومنذ فترة طويلة، لم تتعرض منطقة الخليج لتهديد كما تعرضت اثر قيام الثورة الاسلامية فى ايران عام ١٩٧٩، واندلاع الحرب بين العراق وايران عام ١٩٨٠، وقد استشعرت مصر نتيجة ذلك نوعا من القلق المتزايد على أمن واستقرار دول الخليج، الذى يؤثر على امنها القومى^(١٦٨)، كما كانت هذه الدول فى حاجة لن يدعم الاستقرار بهذه المنطقة، بسبب المد الايرانى، وتداعيات حرب الخليج على انظمة الحكم بها، لذلك قامت مصر بدعم العراق سياسيا واقتصاديا وعسكريا، كما جددت اتصالاتها مع الدول الخليجية الاخرى على كافة الاصعدة.

من ناحية ثانية، ادانت مصر محاولات المساس باستقرار دول الخليج، كما حدث ابان محاولة الاطاحة بنظام الحكم فى البحرين مع بداية فترة الدراسة عام ١٩٨١، ومحاولة اغتيال أمير الكويت فى مايو ١٩٨٥، واحداث امارة الشارقة فى يونيو ١٩٨٧. كما رفضت التدخل فى الخلافات بين دول الخليج، كما لوحظ فى احداث «فشت الدبل» بين قطر والبحرين فى ابريل ١٩٨٦. بل ان مصر كانت تقوم باجراء اتصالات بدول الخليج، اذا ما حدث اى تدهور امنى، كما حدث خلال احداث الكويت والشارقة، وفشت الدبل، ومكة، وكانت تبدي انزعاجها الشديد من تهديد ايران المباشر لتلك الدول سواء فى حالة قصف الموانئ، او تلغيمها أو قصف السفن أو تهديد الملاحة بمضيق هرمز بصفة عامة.

وأخيرا، كانت هناك اتصالات بين مصر ودول الخليج العربية، خلال فترة

الدراسة وكانت اهم مؤشرات تلك الاتصالات، اللقاءات على المستويات المختلفة ومنها مستوى القمة وتبادل الرسائل والاتصالات الهاتفية بين القادة والمسؤولين، وقد كانت محصلة تلك الاتصالات وجود تطابق فى وجهات النظر فى بعض القضايا والاحداث، خاصة فيما يتعلق بتسوية المسألة الفلسطينية (بعد تجميد مباحثات الحكم الذاتى)، ودعم منظمة التحرير وقيادتها الشرعية، كما كانت هناك مناقشات كثيرة حول حرب الخليج، اضافة للتعاون المشترك فى مجالات مختلفة مع تلك الدول (١٦٩).

ج - السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان.

اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان خلال فترة الدراسة، بدرجة عالية من الاهتمام. وقد شهدت تلك السياسة مرحلتين متميزتين خلال تلك الفترة، مرحلة حكم الرئيس نميرى، ومرحلة ما بعد حكم الرئيس نميرى.

(١) مرحلة حكم الرئيس نميرى:

بدأت هذه المرحلة خلال فترة الدراسة، ببروز خطاب سياسى يؤكد الالتزام بأمن السودان. وقد كان الرئيس مبارك يبرر ذلك بالعلاقات العضوية بين البلدين عبر نهر النيل، ولوجود معاهدة دفاع مشترك تترجم تلك العلاقات فى صورة قانونية (١٧٠).

ومهما يكن من امر، فانه لم يمض وقت طويل على تولى الرئيس مبارك السلطة حتى بدأت كل من مصر والسودان تعملان على تقنين الخطوط العريضة لتعاونهما، عبر تكامل مشترك بينهما فى مختلف المجالات. اما عن محصلة هذا التكامل، فقد كانت محدودة العائد رغم كثرة القرارات، وذلك قياسا على ما كان متوقعا. وقد عزا البعض ذلك- ضمن اسباب أخرى- فى

مطلع الثمانينات لمحاولة مصر فقط تجنب عزلها العربية^(١٧١). ويبدو ان تلك الرؤية كانت صحيحة اذ انه مع الاعلان المصرى المتكرر عن الوقوف بجانب السودان فى حالة تعرضه لعدوان خارجى، كان رد الفعل المصرى بعد اتهام ليبيا رسميا بقصف مدينة او درمان فى مارس، ١٩٨٤، فى ارضين الحدود خشية على ما يبدو من اثاره حفيظة الدول العربية، اذا قامت مصر بضرب ليبيا، حيث اقتصر الرد على ارسال بعض الوحدات العسكرية المصرية للسودان^(١٧٢).

من ناحية أخرى، انخفضت درجة الاهتمام المصرى بشئون السودان، بعد استشعار مصر بالضييق منذ عام ١٩٨٤، نتيجة الابعاء التى يشكلها الالتزام بأمن نظام نميرى على مصر، والثى عرضتها للخرج بسبب انتعادات القوى السباسة والشعبية به، وبعد ان اتضح عام ١٩٨٥ مشاركة نظام نميرى فى عملية نقل اليهود الاحباش (الفلاشا) لاسرائيل مما اساء لمصر على الصعيد العربى^(١٧٣)، فى وقت كانت تسعى فيه لتحسين اوضاعها على الساحة العربية.

(٢) مرحلة ما بعد حكم نميرى:

تبدأ هذه المرحلة منذ سقوط نظام نميرى فى ابريل ١٩٨٥، وتستمر حتى ما بعد نهاية فترة الدراسة، وهى تتسم بسياسة خارجية مصرية، اقرب ما تكون للترقب والحذر، وصدر ردود افعال، ويمكن ارجاع ذلك لترقب تطور الاحداث بعد سقوط حكم نميرى، ثم سيطرة حزب الامة على السلطة عام ١٩٨٦، وهو المعروف تاريخيا بعقلاء علاقته مع مصر.

وعامة، فخلال هذه المرحلة، اثيرت بعض القضايا فى العلاقات المصرية-

السودانية، وقد ارتبطت هذه القضايا بالعلاقات الثنائية، إضافة لبعض القضايا الإقليمية.

ففيما يتعلق بالعلاقات الثنائية أثارت قضية الموائيق الموقعة بين البلدين، فبالنسبة لميثاق التكامل، فقد أعلن الحكم العسكري الانتقالي، حل مؤسسات التكامل وعرض اتفاق التكامل على الجمعية التأسيسية التي سيتم انتخابها عام ١٩٨٦. وقد ردت مصر على هذا القرار بالكثير من رحابة الصدر (١٧٤)، والقبول الضمى... وعلى أية حال، فقد اتفقت مصر والسودان في اغسطس ١٩٨٦ على ايجاد صيغة بديلة للتكامل، وبالفعل تم التوصل لهذه الصيغة في فبراير ١٩٨٧، وقد عرفت باسم «ميثاق الاخاء»، على انه بعد توقيع هذا الميثاق صدرت تحفظات غير رسمية انتقدت جدوى هذا الميثاق، الأمر الذي أدى لعودة الفتور الى العلاقات بين البلدين (١٧٥).

اما فيما يتعلق بميثاق الدفاع المشترك، فيلاحظ ان هذه الاعاقية التي وقعت بين مصر والسودان عام ١٩٧٦، تعرضت لانتقادات من قبل بعض القوى السودانية، أبان الحكم الانتقالي وعندما بدأ الحكم المدني، أعلن رئيس وزراء السودان ان بلاده تفكر في إعادة النظر في هذه الاتفاقية، وقد كان رد مصر انها لم تكن الطرف الذي طلب عقدها وانها لا تعترض على الغائها (١٧٦).

من ناحية أخرى، اثير ضمن العلاقات الثنائية بين البلدين، قضية تسليم الرئيس غمري الى السلطات السودانية، وقد كان موقف مصر يتمثل في رفضها التخلي عن مبدأ عدم تسليم اللاجئين طبقا للدستور، لكنها طمأنّت الجانب السوداني، برفضها ان تكون اراضيها مسرحا لأي عمل ضد

السودان (١٧٧).

اضافة الى ذلك، اثبتت خلال فترة الدراسة قضايا ثنائية اخرى كقضية مياه النيل وقضية التعليم، لكن ذلك كان بشكل محدود وغير رسمى.

أما فيما يتعلق بالقضايا الاقليمية، فقد اهتمت مصر خلال فترة الدراسة بعلاقة السودان بجيرانه. ففيما يتعلق بأثيوبيا، سعت مصر لتحسين العلاقات بينها وبين السودان، عبر جهود وساطة ارتبطت بمشكلة الحرب الأهلية، التي كانت مصر ترى ضرورة انهاءها سلماً والعودة لاتفاقية اديس ابابا عام ١٩٧٢ (١٧٨). أما ليبيا، فقد خشت مصر من استثناء النفوذ الليبي فى السودان، ومن ثم امكان تهديد الامن القومى المصرى خاصة بعد توقيع بروتوكول التعاون العسكرى بينه وبين ليبيا، وبشكل عام، فقد تحفظت مصر خلال عام ١٩٨٦ على التحسن الذى طرأ على العلاقات السودانية- الليبية، كما انها انتهزت على ما يبدو فرصة حدوث خلاف ليبيا- سودانى عام ١٩٨٧ حول وجود قوات ليبية فى أراضى السودان بتأييد طلبه لسحب هذه القوات (١٧٩).

وهكذا، يتبين ان مصر كانت لاتهدف الى الدخول فى أية مواجهة مع نظام الحكم فى السودان بعد نميرى، بل على العكس من ذلك تعاملت معه بمرونة، مع محاولة الاستجابة لمطالبه كلما امكن، وهو ما يتضح من امداده بالمعونات الطبية والغذائية لمكافحة المجاعة به، وامداد جيشه بالعتاد العسكرى حتى خلال فترة متوتر العلاقات معه، غاية ما هنالك انها تحفظت فقط على كل ما يمكن ان يهدد التزامها بمبادئها وأمنها، كما حدث فى حالة المطالبة بتسليم الرئيس نميرى والعلاقات الليبية- السودانية.

د - السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا:

اتسمت السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا، بالتوتر خلال فترة الدراسة، فقد كانت ليبيا تعارض التوجه المصرى الخاص بالصلح مع اسرائيل، كما انها تزعمت مع دول عربية اخرى الدعوة لاسقاط اتفاقيتى كامب ديفيد، وعدم عودة مصر للجامعة العربية، إلا فى حالة الغائها، وقد كانت سياسة مصر، مع بداية فترة الدراسة تتسم بنوع من محاولة المهادنة مع النظام الليبى، وقد لوحظ ذلك من خلال تصريحات الرئيس مبارك، اذ كان يرى ان ليبيا لا تشكل تهديدا لمصر (١٨).

وعلى أية حال، فانه بعد فترة من تولي الرئيس مبارك السلطة، برزت هناك بعض القضايا الخلافية فى العلاقات المصرية- الليبية، والتي كان لمصر رد فعل مميز تجاهها، ويمكن تقسيم هذه القضايا لقضايا ثنائية وقضايا اقليمية ودولية، من ناحية أخرى شهدت فترة الدراسة محاولات للاتصال والمصالحة مع ليبيا.

(١) قضايا الخلاف المصرى- الليبى:

(أ) القضايا الثنائية:

اثّرت خلال فترة الدراسة عدة قضايا كانت محل خلاف بين مصر وليبيا، وتتعلق هذه القضايا بالارهاب، والعمالة المصرية فى ليبيا. ومشروع النهر الصناعى العظيم.

ففيما يتعلق بالارهاب، فقد كان احدى المشكلات الهامة فى العلاقات المصرية- الليبية، حيث نسبت مصر لليبيا خلال فترة الدراسة، بعض الأنشطة

الأرهابية، الأمر الذى تسبب فى تفاقم توتر العلاقات بين البلدين، واستمرار القطيعة بينهما، وقد كان من أبرز قضايا الارهاب التى نسبت لليبيا، محاولة اغتيال معارضين ليبيين فى مصر عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥، ومسئوليتها هى وايران عن حدوث التفجيرات التى وقعت بالبحر الاحمر عام ١٩٨٤، وتورطها فى عملية اختطاف طائرة مصرية الى مالطا فى نوفمبر ١٩٨٥^(١٨١).

اما بالنسبة لمشكلة العمالة المصرية فى ليبيا، فقد اثرت عندما قامت ليبيا عام ١٩٨٥ بطرد العمالة المصرية بها، فى محاولة لتوظيفها فى الخلاف بينها وبين مصر، وفى مواجهة تلك المشكلة، قامت مصر بإبلاغ بعض الهيئات الدولية بما اقدمت عليه ليبيا، من انتهاكات فى هذا الشأن، كما صرح الرئيس مبارك ان الذين اقدموا على هذا العمل لن يفلتوا من الجزاء^(١٨٢). لكن الدلائل لا تشير فى واقع الأمر لقيام مصر بأى اجراء تردع العمل الليبى عمليا.

اما فيما يتعلق بمشروع النهر الصناعى، فقد اثير نتيجة محاولة ليبيا اثناء مشروع سمي «مشروع النهر الصناعى العظيم»، وهو يهدف لضخ المياه الجوفية من آبار تحت الأرض قرب الحدود مع ليبيا ومصر والسودان، للمناطق الساحلية بها. وقد اكد وزير الرى المصرى فى مارس ١٩٨٧، ان هذا المشروع لن يضر مصر اقتصاديا^(١٨٣).

(ب) القضايا الاقليمية والدولية:

اثيرت خلال فترة الدراسة، بعض القضايا الخلافية الاقليمية والدولية بين مصر وليبيا، وقد ارتبطت هذه القضايا بالعلاقات الليبية- السودانية، والنزاع الليبى- التشادى. والخلاف الأمريكى- الليبى، والموقف الليبى من الحرب

العراقية - الايرانية.

ففيما يتعلق بالعلاقات الليبية- السودانية، فقد اتسمت هذه العلاقات بنوع من التباين النسبي من فترة لأخرى نتيجة تغيير نظام الحكم بالسودان في ابريل ١٩٨٥. فمنذ نهاية السبعينات وحتى سقوط حكم غميري، كانت العلاقات الليبية- السودانية تتسم بالتوتر، بسبب تحسن العلاقات بين السودان ومصر، وروابط السودان الدولية. وقد كانت مصر تخشى من النشاط الليبي بالسودان لارتباط أمنها بأمنه، وقد صرحت علانية على لسان الرئيس مبارك أنها في دفاعها عن السودان قد تصل لحد الحرب^(١٨٤)، على ان هذا الامر قد تعرض لاختبار عندما اتهمت مصر ليبيا بقصف اذاعة ام درمان عام ١٩٨٤. وقد كان رد الفعل المصرى إزاء ذلك محدود النطاق. وبعد تغيير نظام الحكم في السودان، شهدت العلاقات الليبية- السودانية نوع من التحسن على الصعيد السياسى والعسكرى، وقد كان ذلك عامل قلق لدى مصر، بسبب علاقتها المتوترة بليبيا. وفي عام ١٩٨٧، اثيرت مسألة التواجد العسكرى الليبي في السودان، وقد ايدت مصر وقتئذ الجانب السودانى الداعى لسحب هذه القوات.

اما بالنسبة للعلاقات الليبية- التشادية، فقد كان موقف مصر فيما يتعلق بالتدخل الليبي في شئون تشاد خلال فترة الدراسة، يتمثل في اعتبار هذا العمل منافيا لاستقلال هذا البلد، وان هدف التدخل مجرد الرغبة في التوسع والعدوان، وقد قامت مصر بدعم تشاد سياسيا وعسكريا بامدادها بالسلاح الذى يمكنه فقط من الدفاع عن اراضيها.

اما فيما يتعلق بالعلاقات الليبية- الامريكية، فقد اتسمت هذه العلاقات بالتوتر منذ ثورة سبتمبر ١٩٦٩، وكان ذلك راجعا لخلافات ايديولوجية

وسياسية، وقد اتخذ هذا الخلاف بعدا عسكريا عدة مرات كان أشده عدوان عام ١٩٨٦، الذى بدأ بمواجهة محدودة فى شهر مارس، تبعها مباشرة تهديد ليبي لمصر يحملها نتائج المواجهة. وقد رفضت مصر تلك التهديدات والاتهامات^(١٨٥). وبعد عدة ايام، وقعت المواجهة الشاملة بين ليبيا والولايات المتحدة فى شهر ابريل، وقد نددت مصر بها، لكنها اعلنت على لسان وزير الدولة للشئون الخارجية ان ذلك لا يعنى المساندة او التضامن مع حكومة ليبيا، او الموافقة على اعمال الارهاب والتدخلات التى تقوم بها فى كثير من الدول، وهو ما أدى لذلك العدوان^(١٨٦).. وعلى أية حال، فان الموقف المصرى السابق رغم تصعيد حدثه الا انه كشف عن حدود العناء المصرى تجاه ليبيا، وهو ما اتضح فى التنديد بالعدوان الأمريكى، والاعلان فى وسائل الاعلام عن رفض مصر المشاركة مع الولايات المتحدة فى الهجوم على ليبيا^(١٨٧)، وعرض مصر ارسال معونات طبية، والدعوة للتضامن العربى وحماية المصالح الاستراتيجية للامة العربية^(١٨٨).

أما بالنسبة للموقف الليبى من حرب الخليج، فالمعروف ان ليبيا وقفت الى جانب ايران فى حربها ضد العراق، باستثناء تبينها بعض المواقف، ساندت من خلالها العراق عام ١٩٨٧^(١٨٩)، وقد كانت مصر ترفض هذه السياسة، خاصة ان ليبيا ترفع شعارات قومية ووحدية.

(٢) محاولات الاتصال والمصالحة بين مصر وليبيا:

جرت خلال فترة الدراسة، عدة اتصالات مصرية- ليبية استهدفت بصفة اساسية تحسين العلاقات بين البلدين. وقد تمت هذه الاتصالات اما بطريقة مباشرة، او عبر وسطاء.

ففيما يتعلق بالمحاولات التي تمت بطريقة مباشرة، يلاحظ تكرار المبادرات الليبية للاتصال بمصر، ورد مصر على هذه الاتصالات بضرورة وقف التدخل الليبي في شئون مصر والسودان وتشاد، وعلان النظام الليبي تنديده بالارهاب، ورفض اسلوب الزيارات والمباحثات السرية باعتبارها ليست اسلوبا لتحقيق التضامن العربي (١٩٠).

اما بالنسبة لمحاولات المصالحة بين مصر وليبيا، فيلاحظ انه قد تردد عام ١٩٨٧ الحديث عن محاولات وساطة عربية ودولية، من قبل السودان ومنظمة التحرير والمغرب واثيوبيا والاتحاد السوفيتي، وقد كانت مصر تطرح بعض المطالب المحددة خلال هذه الوساطات (١٩١)، ويشكل عام، فقد كانت هذه المساعي محدودة التأثير على العلاقات المصرية- الليبية.

هـ - قضايا عربية أخرى:

اهتمت السياسة الخارجية المصرية ببعض القضايا العربية الأخرى، وقد كان ضمن هذه القضايا على سبيل المثال مشكلة الصحراء الغربية، والارمة اللبنانية، ومشكلة اريتريا.

ففيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية، فقد أبدت مصر موقف المغرب من هذه المشكلة خلال القمة الافريقية بالخرطوم عام ١٩٧٨. الا ان موقفها قد تغير نحو سياسة اكثر حيادا. ويبدو ان ذلك كان يرجع لموقف المغرب الذي قطع علاقته الدبلوماسية مع مصر، اثر الصلح المصري- الاسرائيلي، على ان مصر قد برزت حيادها على اساس تطور المشكلة، ولجأح البوليساريو في كسب تعاطف كثير من الدول الافريقية، مع تباطؤ المغرب في وضع حد لها، اضافة لايام مصر بحق تقرير المصير للشعوب، واعطاء الأولوية لوحدة الدول

الافريقية، والحفاظ على منظمة الوحدة الافريقية. وفى هذا الشأن، ايدت مصر قرار القمة الافريقية الثامنة عشر فى يوليو ١٩٨١، والذي ينص على اجراء استفتاء على حق تقرير المصير لشعب الصحراء^(١٩٢). وعامة، فقد شهدت العلاقات المصرية- المغربية بعض التوتر نتيجة قيام مصر بالتصويت بالأمم المتحدة لصالح مشروع جزائرى يدعو لحق تقرير المصير لشعب الصحراء. على انه رغم هذا الموقف، فقد ظلت مصر ترفض الاعتراف بحكومة البوليساريو، وتؤكد على وحدة التراب المغربى^(١٩٣)، ويعتقد ان ذلك يناقض مع موقفها الداعى لحق تقرير المصير لشعب الصحراء.

اما بالنسبة للالزمة اللبنانية، فقد كانت مصر تركز خلال طرح موقفها تجاهها على امرين اساسيين، هما انسحاب القوات الاحنية من لبنان. واجراء مصالحه وطنية بين كافة الاطراف المتنازعة داخله. وقد تباين الموقف المصرى فى هذا الشأن مع تباين الأوضاع الاقليمية والدولة. فقبل الغزو الاسرائيلى للبنان، كانت مصر تطالب بانسحاب القوات السورية منه، وترك المشكلة للبنانيين^(١٩٤)، وبعد ان غزت اسرائيل لبنان، باتت مصر تركز على ضرورة سحب قواتها منه، دون ربط ذلك بانسحاب القوات السورية، وقد طلبت فى هذا الصدد باحترام سيادة لبنان وعرويته ووحدة اراضيه^(١٩٥).

وعندما وقع لبنان اتفاقا مع اسرائيل فى مايو ١٩٨٣، رحبت مصر به، وصعدت من دعائها ضد السياسة السورية فى لبنان، والوجود السورى المسلح فيه، وقد ارتبط ذلك على ما يبدو بالموقف السورى من التحرك المصرى نحو التسوية. اضافة الى ذلك حذرت مصر من ان احتمال تداعيات الموقف فى لبنان، قد يؤدى الى تصاعد الاستقطاب الدولى، وما يمكن أن يؤدى اليه من

تصميم لبنان لمناطق نفوذ اقليمية، ودعت الشرعية اللبنانية للحفاظ على مصالح جميع الاطراف اللبنانية، وطالبت اللبنانيين بالحفاظ على الوجود الفلسطيني المدينى^(١٩٦)، من ناحية أخرى، ربطت مصر عام ١٩٨٦- ضمن ماربطة- تحسين العلاقات المصرية- السورية بسياسة سوريا تجاه لبنان^(١٩٧)، وطرحت فى يوليو ١٩٨٧، مشرونا لحل الازمة اللبنانية يقوم على اعلان حياد لبنان بضمانه عربية، واذا فشل هذا الحل، فانه يدعو لخضوع لبنان لنوع من الوصاية الدولية كما سبق ذكره.

وهكذا يتبين ان الموقف المصرى يركز على البعد الخارجى للأزمة اقليمية ودوليا، اكثر من تركيزه على البعد المحلى لها.

اما فيما يتعلق بمشكلة اريتريا، فقد كان لمصر موقف محدد تجاهها، ويرتبط هذا الموقف بالعلاقات المصرية- الاثيوبية.

وعامة، فقد اتخذت مصر جانب الحياد تجاه هذه المشكلة خلال فترة الدراسة، وربما كان سبب ذلك يعود للبراجماتية التى يتسم بها نظام مبارك، وعدم الرغبة فى خرق ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بتعديل الحدود الافريقية، والانغماس فى مشكلات هذه المنطقة وتداعياتها المحتملة، على حساب القضايا العربية الأكثر اهمية بالنسبة لمصر.

وبشكل عام، فان مصر تؤيد وحدة دولة اثيوبيا، باعتباره عامل استقرار فى منطعة القرن الافريقى^(١٩٨)، مع تفضيل اسلوب توفير قدر من الحكم الذاتى لاقليم اريتريا فى اطار الدولة الاثيوبية، ويعتبر الاثيوبيون هذا الموقف تحولاً هاماً فى رؤية مصر تجاه هذه المشكلة^(١٩٩).

الفصل الثالث: القضايا الاقتصادية

يتضمن هذا الفصل، القضايا الاقتصادية في السياسة الخارجية لمصر، وتتميز هذه القضايا ببروز سمات ومحددات وملامح خاصة.

ففيما يتعلق بالسمات، هناك سمتان أساسيتان، الأولى، عامة تتعلق بتزايد أهمية تلك القضايا مقابل تدنى الاهتمام بالقضايا السياسية والعسكرية في العلاقات الدولية، وفي مصر بدا هناك تدنى في الاهتمام بالقضايا السياسية والعسكرية عقب حرب أكتوبر، والتسوية مع إسرائيل، وذلك مقابل تصاعد الاهتمام بالقضايا الاقتصادية بعد تركيز سياسة الانفتاح الاقتصادي وقطع المعونات العربية عن مصر... إلخ أما السمة الثانية، فهي سمة خاصة تتعلق بتعدد مجالات القضايا الاقتصادية في السياسة الخارجية المصرية وقد نتج ذلك لكون مصر دولة من دول العالم الثالث، محدودة الموارد والهيكل الصناعية، كثيفة السكان، تتدنى فيها مستويات المعيشة لغالبية المواطنين، ومن ثم تبرز قضايا اقتصادية عديدة تشغل حيزا كبيرا من اهتماماتها كالتجارة الخارجية والديون والمعونات الخارجية.. إلخ.

أما بالنسبة للمحددات الأساسية في علاقات مصر الاقتصادية الخارجية، فيلاحظ أن هناك خمس محدّدات يمكن إجمالها فيما يلي:

- اعتماد مصر على سياسة حفز الصادرات، لتقليل حجم الفجوة بين الصادرات والواردات، مما يجعلها تهتم دائما بصياغة علاقات تجارية أفضل مع بعض الدول، التي تعتبر تقليديا أسواقا لصادرات مصر، خاصة دول شرق أوروبا وبعض دول العالم الثالث.

- ان مصر دولة «مصدرة للعملة» نتيجة تفاقم ازمة البطالة، وتعتبر الدول العربية النفطية من أهم الدول «المستوردة للعمالة» المصرية.

- حاجة مصر للتعاون مع دول العالم الثالث، لمعالجة الأزمات التى يفرخها النظام الاقتصادى الدولى الراهن، كأزمة المديونية وقضية التجارة الخارجية.

- ان مصر دولة مستقبلية للاستثمار الاجنبى، ومن ثم فهى فى حاجة دائمة لعلاقات خارجية متميزة مع المصادر المحتملة لهذا الاستثمار، خاصة مع العالم العربى والولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبعض دول شرق آسيا.

- حاجة مصر للمعونات الخارجية، بسبب وجود فجوة بين الانتاج والاستهلاك.

وفيما يتعلق بلامح القضايا المصرية على الصعيد الخارجى خلال فترة الدراسة، فيلاحظ تمسك مصر منذ البداية بسياسة الانفتاح انتاجيا من حيث الوفرة وجودة الانتاج وزيادة كل من فرص العمل، والقدرة على استيعاب التكنولوجيا، مما يقتضى معه فتح المجال امام مزيد من الاستثمارات واجتذاب رأس المال العربى والأجنبى للاسهام فى التنمية حسب اولويات الخطة^(٢٠١)، كما انه من المهام فى هذا الشأن، دعم عملية انتاج السلع التصديرية^(٢٠١). من ناحية أخرى، كانت الحكومة تركز على الالتزام بالتخطيط لتحقيق التنمية الاقتصادية، اضافة للتأكيد على المدخل الاجتماعى للتنمية^(٢٠٢).

اما بالنسبة لتوجه مصر ازاء التعامل مع الخارج على الصعيد الاقتصادى باعتبارها احدى دول العالم الثالث، فيلاحظ اهتمامها خلال فترة الدراسة بمسألة تعديل أوضاع الاقتصاد العالمى لصالح دول الجنوب^(٢٠٣)، وقد قامت فى سبيل ذلك بتوضيح طبيعة الازمة الاقتصادية فى العالم الثالث،

والمقترحات المختلفة لحلها، فبالنسبة لطبيعة الأزمة، رأت مصر انها ترجع لسياسات الدول المتقدمة والقطاعات الحادة في اسعار الصرف وارتفاع اسعار الفائدة، وانخفاض اسعار السلع الاولى وتدهور شروط التجارة وارتفاع اعباء خدمة الدين^(٢٤)، وما يدعو لاستمرار الأزمة عدم دفع عجلة الحوار بين الشمال والجنوب^(٢٥).

اما فيما يتعلق بمقترحات حل الأزمة، فقد كان اكثرها يتجه لضرورة تكاتف الدول النامية لمواجهة^(٢٦). اضافة لذلك اقترحت مصر على لسان الرئيس مبارك عقد لقاءات قمة دورية يشارك فيها رؤساء دول الشمال والجنوب، للاتفاق على سياسات تضمن عدم تكرار الازمات الحادة^(٢٧). من ناحية أخرى، دعت مصر لضرورة التعجيل ببدء مفاوضات شاملة في اطار الامم المتحدة، بهدف بناء اقتصادى دولى جديد، كما دعت لتنفيذ برنامج عمل كراكاس للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية وبرنامج العمل الاقتصادى الذى اقتره قمة عدم الانحياز السابعة وخطة عمل لاجوس الاقتصادية^(٢٨).

وهكذا، يتبين ان سياسة مصر وتحركاتها تحت مظلة دول العالم الثالث، كان يقابلها سياسة مصرية أخرى، تتعلق بالاهتمام بالحاجة لتسوية مسألة الديون والاستعانة بمزيد من المعونات من الدول والمؤسسات الغربية، الأمر الذى كان يشير الى عدم رغبة مصر فى قطع روابطها مع دول العالم الثالث، فى حل الازمة الاقتصادية فى ذات الوقت الذى لا ترغب فيه فى تبني حلول راديكالية فى تسوية مشاكلها الاقتصادية مع الدول والمؤسسات الغربية:

أولاً: قضية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التعامل الاقتصادي المصري مع العالم الخارجي، وتهدف سياسة مصر الخارجية في هذا الصدد لتحقيق هدفين أساسيين، هما الاكتفاء الذاتي عبر سياسة الاعتماد على الذات، لتوفير الموارد المالية، التي تنفق على الاستيراد من الخارج، والسعى لتعظيم الصادرات والمداخيل من الواردات، لتخفيض العجز الكبير في الميزان التجاري الذي يتسبب في عجز ميزان المدفوعات، ومن ثم اللجوء للاسئدانة.

وفيما يتعلق بأسئعراض سياسة مصر الخارجية في هذا المجال، فإن هذا الأمر يستوجب تحديد حجم تجارة مصر الخارجية، والميزان التجاري، والهيكل السلمي، واسلوب ائمام التجارة مع الجهات المختلفة، والعجزة الغذائية.

١ - حجم تجارة مصر مع العالم:

استنادا لجندول (١) (٢٩)، بلغ حجم تجارة مصر الاجمالي خلال فترة الدراسة ١٩٦٧١٩ مليون جنيه، وقد بلغت قسمة الصادرات ١٦٤٦٦٨ مليون جنيه بنسبة نحو قدرها ٢٨٩٪ بين عامي ١٩٨١-١٩٨٧، مع حدوث نسبة انخفاض طفيف عام ١٩٨٢ و١٩٨٤، وكبير نسبيا عام ١٩٨٦ بسبب انخفاض اسعار النفط في السوق العالمية مما ائثر على صادرات مصر منه خلال هذا العام.

اما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها الاجمالية خلال فترة الدراسة ٥٣٢ ٨٠٠ مليون جنيه بنسبة نحو قدرها ٧٦٣٪ بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٧، مع حدوث انخفاض كبير عام ١٩٨٥، في اطار معاولة مصر لترشيد وارداتها في ذلك العام.

جدول رقم (١)
الصادرات والواردات حسب المجموعات الاقتصادية

السنة		دول التخطيط المركزي		الدول الرأسمالية المتقدمة (١)		الدول النامية (٢)		المجموع (٣)	
		واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات
١٩٨١	٣٩٩٢	٨١٣ر٤	١١٨٠ر٥	٨١٣ر٤	٣٣٦ر٥	٢٠٠ر٩	٢٢٦٢ر٩	٦١٨٧ر٤	
١٩٨٢	٣٨٦ر٨	٨٤٢ر٣	١١٦ر٣	٨٤٣ر٣	٤٦١ر٨	٨٩٣ر٢	٢١٨٤ر١	٦٣٥٤ر٥	
١٩٨٣	٤١٧ر٣	٩٩٩ر١	١٠٠ر١	٩٩٩ر١	٨٢ر٢	١١١١ر٤	٢٢٥ر٣	٧١٩٢ر٧	
١٩٨٤	٤٧٧ر٣	١٠٢٩ر٨	١١٢٩ر٠	١٠٢٩ر٨	٥٢٤٤ر٦	١٢٦١ر٧	٢١٩٧ر٩	٧٥٣٦ر١	
١٩٨٥	٦٤٣ر٣	١٠٧٨ر٣	١٢٢٤ر٧	١٠٧٨ر٣	٤٨٩٤ر٦	٩٩٨ر٤	٢٥٩٩ر٩	٦٩٧٣ر٣	
١٩٨٦	٥٧٧ر٥	١٣٩٣ر٣	٨٣٦ر٥	١٣٩٣ر٣	١٣٩٣ر٣	١١٢٤ر٤	٥٣٣ر٩	٨٥١ر٥	
١٩٨٧	٧٦٤ر٦	١٨٥٤ر٧	١٥٣١ر٤	١٨٥٤ر٧	٧٨١٦ر٧	١٢٣٨ر٢	٢٩١٧ر٨	١٠٩٠ر١	

(١) تشمل دول غرب أوروبا بالإضافة الى دول أمريكا الشمالية وأستراليا واليابان

(٢) تشمل الدول الأفرو آسيوية باستثناء اليابان وتشمل دول أمريكا اللاتينية.

(٣) تشمل دول أخرى.

المصدر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد
والاربعون، ١٩٨٨، ص ٢٥٩.

اما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية خلال فترة الدراسة، فقد توزعت بين ثلاث مجموعات هى دول التخطيط المركزى، الدول الرأسمالية المتقدمة، الدول النامية (بما فيها الدول العربية). وبالنظر لجدول (١١) يلاحظ:

أ - تزايد حجم الواردات المصرية مقارنة بحجم الصادرات، وذلك بالنسبة للمجموعات الثلاث، لكل سنة على حدة.

ب - تزايد النصيب النسبى لتجارة مصر مع مجموعة دول التخطيط المركزى خلال فترة الدراسة من ١٤٣٪ من اجمالى تجارة مصر عام ١٩٨١ الى نحو ١٨٩٪ من تلك التجارة عام ١٩٨٧. وقد بلغ حجم التبادل التجارى الكلى بين مصر وتلك المجموعة خلال فترة الدراسة نحو ١١٦٧٧٩ مليون جنيه، بنسبة ١٦٨٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى المصرى فى تلك الفترة. اما بالنسبة لمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة، فقد تزايد النصيب النسبى لتلك المجموعة - من اجمالى تجارة مصر - من ٥٣٪ عام ١٩٨١ الى نحو ٦٧٪ عام ١٩٨٧. وقد بلغ حجم التبادل التجارى الكلى بين مصر وتلك المجموعة خلال فترة الدراسة نحو ٤٤٦١٧٤ مليون جنيه، بنسبة ٦٤٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى المصرى فى تلك الفترة. اما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فقد تعرض النصيب النسبى لتلك المجموعة - من اجمالى تجارة مصر - لانخفاض شديد خلال فترة الدراسة، حيث انخفض من ٣١٩٪ عام ١٩٨١ الى نحو ١٣٥٪ عام ١٩٨٧. وقد بلغ حجم التبادل التجارى الكلى بين مصر وتلك المجموعة خلال فترة الدراسة نحو ١٣٣٦٦ مليون جنيه، بنسبة ١٩٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى المصرى فى تلك الفترة.

بج - اختلاف معدلات تنامي التجارة المصرية بين المجموعات الثلاث، من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٧ بشكل عام. وفي هذا الصدد نشار لتنامى الصادرات لمجموعة دول التخطيط المركزى بنسبة ٩١.٥٪، مع حدوث تذبذب طفيف بالانخفاض عام ١٩٨٢، وآخر كبيراً نسبياً عام ١٩٨٦، بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية، مما اثر على صادرات مصر لكافة المجموعات. كما تنامت صادرات مصر لمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة بنسبة ٢٩.٧٪ مع وجود تذبذب طفيف بالانخفاض عام ١٩٨٢ ومتوسط سلباً عام ١٩٨٣، وكبير نسبياً عام ١٩٨٦. اما بالنسبة لمجموعة الدول النامية، فكان معدل النمو سالباً، اذ بلغ -٩٪ مع وجود تذبذب كبير بالزيادة فى عام ١٩٨٣ ومتوسط عام ١٩٨٥.

اما بالنسبة للواردات، من مجموعة دول التخطيط المركزى فقد تنامت بنسبة ١٢.٨٪، كما تنامت من مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة بنسبة ١٣.٢٪ باستثناء حدوث تذبذب بالانخفاض عام ١٩٨٥، وفيما يتعلق بواردات مصر من مجموعة الدول النامية، فالملاحظ انها انخفضت بنسبة -٢٨.٤٪ بين عام ١٩٨١ وعام ١٩٨٧، ولعل ذلك يرجع بشكل خاص لانخفاض قيمة الواردات المصرية من هذه المجموعة من عام ٨١-١٩٨٢ بمقدار ١١٥.٨ مليون جنيه، وفيما عدا ذلك. كان هناك تذبذب معتاد بين الارتفاع والانخفاض بين عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٧.

د - فيما يتعلق بتجارة مصر الخارجية مع أهم الدول الرأسمالية المتقدمة، يلاحظ انتشار الولايات المتحدة باكثر نسبة من الواردات المصرية، يليها بفارق كبير ألمانيا الاتحادية وفرنسا وإيطاليا^(٢١). ويتمشى ذلك مع العلاقات السياسية المميزة بين مصر والولايات المتحدة، والزام الأخيرة مصر للاستيراد من خلال التسهيلات الائتمانية المقدمة فى اطار المعونة الأمريكية.

اما بالنسبة للمصادر المصرية لأهم دول هذه المجموعة، فيتجه اعظمها لايطاليا بسبب وارداتها من النفط المصرى يليها بفارق كبير فرنسا، ف هولندا، فالولايات المتحدة..

وبالنسبة لأهم دول التخطيط المركزى فيلاحظ، ان رومانيا تعتبر اهم شريك تجارى لمصر، ويتمشى ذلك مع العلاقات المصرية الرومانية المميزة خاصة منذ النصف الثانى من السبعينات، حيث لعبت رومانيا دورا محوريا فى الاعداد للسلام المصرى- الاسرائيلى وفى مقابل ذلك جاء الاتحاد السوفيتى فى المرتبة اللاحقة لرومانيا، الأمر الذى يعكس توتر العلاقات السياسية بين البلدين منذ نهاية السبعينات، ويؤكد ذلك التفسير، ان الاتحاد السوفيتى كان الشريك الاول لتجارة مصر من هذه المجموعة حتى عام ١٩٧٩^(٢١١). على أن النصيب النسبى لتجارة مصر مع الاتحاد السوفيتى، قد بدأ فى الارتفاع بشكل مطرد، خاصة مع نهاية فترة الدراسة، وهو ما يمكن تفسيره بتحسّن العلاقات الثنائية بين البلدين اضافة لما شهده عام ١٩٨٧ على وجه الخصوص من تحسّن ملحوظ فى العلاقات على المستوى التجارى.

اما فيما يتعلق باهم الدول النامية، فيلاحظ- مع استبعاد الدول العربية- تركّز واردات مصر خلال فترة الدراسة مع كل من البرازيل وتركيا والهند، اما بشأن الصادرات المصرية لهذه الدول، فيلاحظ اتجاهاها بشكل اساسى خلال هذه الفترة الى كوريا الجنوبية وسنغافورة^(٢١٢).

اما بالنسبة للمجموعة العربية، فقد هدفت مصر لدعم تجارتها الخارجية معها بالاعتماد على الاسواق والمنتجات العربية، التى رأت فيها مجالا حيويا لدعم نشاطها التجارى، وذلك لايجاد اسواق عربية لصادراتها، والاستعانة

كلما امكن بالمنتجات العربية من خلال الاستيراد^(٢١٣)، وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال الى قيام مصر بتوقيع اتفاقات تبادل سلمى، وصفقات متكافئة، واتفاقات وبرتوكولات تجارية مع كل من الأردن ولبنان والعراق والمغرب والامارات والسعودية والسودان، وعلى آية حال، فانه رغم تحقيق بعض النجاحات فى مجال دعم التجارة بين مصر والعالم العربى، خاصة فيما يتعلق بصادرات مصر لتلك البلدان، إلا ان هذا النجاح ظل محدودا، بسبب طبيعة الهياكل الاقتصادية فى البلدان النامية عموما ومدى ارتباط اغلبها بنظيرتها فى البلدان المتقدمة. وبشكل عام، فقد استأثرت سبع دول عربية بنحو ٨٧٣٪ من حجم صادرات مصر تجاه هذه المجموعة خلال فترة الدراسة. وفى هذا الصدد يشار لحجم صادرات مصر لكل من السعودية والسودان ولبنان والعراق والكويت والامارات والاردن، والننى بلغت ٤١٨٨ و ٢٢١٥ و ٧٨٣ و ٧٧٤ و ٥٥٦ و ٤٥٢ و ٤٤١ مليون جنيه وذلك بنسبة ٢٥٪ / ٣٠٪ و ١٣٪ و ٥٪ و ٣٪ و ٣٪ من اجمالى صادرات مصر لدول العالم على الترتيب.

اما بالنسبة للواردات، فقد حصلت مصر من الدول العربية السبع المذكورة آنفا على نحو ٩٣٧٪ من اجمالى وارداتها من الوطن العربى خلال فترة الدراسة، وفى هذا الصدد يشار لحجم واردات مصر من كل من السعودية والسودان والكويت ولبنان والاردن والعراق والامارات والننى بلغت ٦٢٥٥ و ٤١٤٨ و ٢١٤٧ و ١٢٣ و ١ و ٦٦٥ و ٣٩٢ مليون جنيه، وذلك بنسبة ١٢٪ / ٨٪ و ٤٪ و ٢٪ و ٢٪ و ١٪ و ١٪ و ١٪ من اجمالى واردات مصر من دول العالم الثالث خلال فترة الدراسة^(٢١٤).

٢ - الميزان التجارى:

اتسمت سياسة مصر التجارية، خلال فترة الدراسة، بوجود اختلال دائم فى الميزان التجارى. وقد سعت الحكومات المتعاقبة، لاتخاذ عدد من الاجراءات للمساهمة فى معالجة هذا الاختلال، والتي كان من اهمها ترشيد نظام مايسمى «الاستيراد بدون تحويل عملة»^(٢١٥)، ومنح حوافز للمصدرين، واقامة العديد من المؤسسات الكفيلة بتيسير الصادرات كبنك تنمية الصادرات ومركز تنمية الصادرات..^(٢١٦) وكذلك العمل على توفير الانتاج الوطنى ليحل محل الواردات، ومنع المنافسة غير المشروعة للمنتجات الوطنية^(٢١٧). اضافة لذلك اتخذت وزارة الاقتصاد عددا من القرارات فى يناير ١٩٨٥^(٢١٨)، استهدفت الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، وزيادة دور الجهاز المصرفى فى تدبير النقد الاجنبى اللازم لتغطية المدفوعات على الواردات التى تتم خارج نطاق النقد الاجنبى لدى البنك المركزى، من ناحية أخرى، أعلنت حكومة د. عاطف صدقى العمل على اتخاذ بعض السياسات لزيادة الصادرات منها تخصيص خطوط انتاج فى المشروعات الكبيرة سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص أو المشترك، لانتاج سلع ذات مواصفات مرغوبة من الأسواق الخارجية، واقامة معارض للمنتجات المصرية التى يمكن تصديرها لدول يعانى الميزان التجارى معها عجزا كبيرا، ودعم انتاجية الاقتصاد القومى، من خلال دعم الصناعات التى يزيد الطلب المحلى فى القطاعين العام والخاص، لتوفير كل ما يمكن انتاجه من احتياجات الاستثمار، والسعى لخفض نسبة المكون الاجنبى فى تمويل الخطة الخمسية الثانية ٨٧-٨٨/٩١-٩٢، وتطوير نظامى السماح المؤقت والدورباك مع تنشيط اجراءات هذين النظامين^(٢١٩). من ناحية أخرى قامت حكومة د. عاطف صدقى فى مايو ١٩٨٧ بانشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الاجنبى، وفيها يتم تحديد اسعار صرف الجنيه المصرى على اساس واقعى ووفقا لمؤشرات السوق المتعلقة بحجم الطلب والعرض. وقد ترتب على ذلك

تنظيم كيفية التعامل مع السوق. سواء تمثل الأمر في حصيلة صادرات القطاع الخاص المسموح بتجنيها، أو المبالغ المتنازل عنها من هذه الصادرات، وحصيلة صادرات القطاع العام. بالإضافة الى تحديد متحصلات القطاع العام التي تعامل بأسعار السوق المصرفية، وايضا صادرات القطاع الخاص التي يتم التنازل عن نسبة من قيمتها وخلافه، فضلا عن ذلك تم تنظيم تعامل مستوردي القطاع الخاص لتمويل اعتماداتهم المطلوبة لتسهيل التبادل التجاري

على انه رغم هذه الاجراءات، فقد استمر العجز التجاري خلال فترة الدراسة حيث بلغ حجمه (٣٦٧٣٨ر٣) مليون جنيه، اما فيما يتعلق بالمجموعات الثلاثة، فكان اكبر عجز قد ظهر من خلال التعامل مع مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة حيث بلغ (٢٨٤٩٢ر٤) مليون جنيه، يليه بفارق كبير مجموعة دول التخطيط المركزي (٤٣٤٥ر٩) مليون جنيه، فمجموعة الدول النامية (٢٩٠٩ر٦) مليون جنيه، اما بالنسبة لأكبر الدول التي حققت مصر عجزا معها. فقد كانت الولايات المتحدة، حيث بلغ العجز الاجمالي معها نحو (٢٣٦٥ر٩) مليون جنيه، اما الاتحاد السوفيتي، فقد بلغ العجز الاجمالي معه نحو (٢٤٥ر٦) مليون جنيه، وقد كان هذا العجز الاخير اقل بكثير من العجز مع دول أخرى^(٢٢) اما الدول النامية، فقد برز العجز مع كل من الرايل وتركيا والهند^(٢٢١)

اما فيما يتعلق بالميزان التجاري مع المجموعة العربية، فقد شهد خلال فترة الدراسة عجزا قدره نحو ٦١٣ مليون جنيه، وقد كان ذلك يرجع بشكل خاص لعجز تجارة مصر مع كل من السعودية والسودان والكويت خلال فترة الدراسة.

٣ - الهيكل السلعي لتجارة مصر الخارجية:

اتسمت سياسة الحكومات المصرية المتعاقبة خلال فترة الدراسة بنمط عام يدعو للاهتمام بالهيكل السلعي لتجارة مصر الخارجية من خلال تركيز الاستيراد فى السلع الاساسية والضرورية للجماهير، والسلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية بفرض الانتاج دون السلع الترفيهية أو التى يوجد لها بديل محلى، وذلك بعرض قوائم السلع على لجان الترشيح وقصرها على ما هو ضرورى^(٢٢٢)، أو استخدام التعريفات الجمركية لصالح مستلزمات الانتاج بعيدا عن المنافسة للانتاج الوطنى^(٢٢٣)، أما فيما يتعلق بأهم السلع التى كانت تؤكد الحكومات المصرية ضرورة اخذها فى الاعتبار بهيكل تجارة الصادرات فهى السلع التى يوجد بها ميزة نسبية فى انتاجها كالكالومنيوم والمنسوجات والمواد الغذائية المصنعة والخدمات التعدينية^(٢٢٤)، فضلا عن العديد من السلع والخدمات الأخرى، التى توفر النقد الاجنبى، بدلا من الاعتماد فقط على تصدير النفط وعائد قناة السويس وتحويلات العمالة المصرية بالخارج^(٢٢٥)، وقد ركزت مصر فى منتصف الثمانينات بشكل رئيسى على هذه المصادر، خاصة مع موجة الكساد فى السوق العالمى التى أدت لتقليص حجم التجارة وبالتالي لانخفاض اسعار المواد الاولية خاصة النفط والحاصلات الزراعية التصديرية^(٢٢٦). كل هذه الظروف اثرت بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية بشكل عام. فعلى سبيل المثال، أدى الانخفاض فى اسعار النفط - كما يقول بيان حكومة د. على لطفى - الى عزوف عدد من الشركات العالمية عن البحث والتنقيب فى بعض الاماكن بالدول المنتجة، وانخفاض حصيلة النقد الاجنبى، وعدم كفاية الاستثمارات لتنفيذ توسيعات فى بعض المعامل

ومستودعات التخزين وانخفاض معدل عائد الاستثمار الذى تحققه معظم شركات التكرير لارتفاع تكاليف الانتاج بهذه الشركات، وأخيرا مواجهة بعض شركات البترول لمشكلة اختلال الهيكل التمويل لقيامها بتمويل مشروعات استثمارية بمصادر تمويل قصيرة الأجل^(٢٢٧).

أما فيما يتعلق بحجم الهيكل السلى للصادرات المصرية خلال فترة الدراسة، فيلاحظ استئثار المواد الخام وعلى رأسها الوقود والنقطن الخام بـ ٧٦٪ من اجمالى صادرات مصر. اما بالنسبة للواردات فيلاحظ استئثار السلع الوسيطة والاستثمارية بنحو ٦١٪ والسلع الاستهلاكية بنحو ٦١٪ والسلع الاستهلاكية بنحو ٢٣٪ والمواد الخام بنحو ١١٪ من اجمالى واردات مصر خلال فترة الدراسة^(٢٢٨).

وبالنسبة لتجارة مصر مع المجموعة العربية، فان اهم الصادرات التى يمكن الاشارة اليها تتمثل فى بعض السلع المصنعة ونصف المصنعة، وبعض المواد الخام. اما بشأن الواردات، فهى تتركز فى السلع الاستهلاكية خاصة المستوردة من دول الخليج العربى، تليها بعض المواد الخام كالتبغ الخام والكبريت وبعض انواع الوقود والمنتجات البترولية^(٢٢٩).

٤ - اسلوب اتمام التجارة مع الجهات المختلفة:

أ - التجارة الحرة:

يتم التبادل التجارى طبقا لهذا النمط من التجارة الدولية، عبر تبادل السلع بالعملة الحرة، ولا يتضمن هذا الاسلوب تكافؤ التجارة بين طرفيها جدير بالذكر ان الاستيراد من الموارد الخاصة، أو ما يسمى فى مصر

بالاستيراد دون تحويل عملة، هو احد اشكال التجارة الحرة. وفيه يقوم العميل بتدبير العملات الاجنبية اللازمة لتحقيق متطلباته الاستيرادية، لكنه فى النهاية يتبادل السلع مع العالم الخارجى بالعملات الحرة. وفيما يتعلق بمصر، يتم هذا الاسلوب بشكل خاص مع الدول الرأسمالية المتقدمة، وبشكل محدود مع بعض الدول النامية. الأمر الذى يؤدى لزيادة العبء على الاقتصاد المصرى من زاويتين، تزايد الطلب على العملات الحرة مما يزيد من قيمتها مقابل انخفاض قيمة الجنيه المصرى. وزيادة العبء المصرى، وهو ما يتضح فى تعامل مصر التجارى مع الدول الرأسمالية المتقدمة المتعاملة بهذا الاسلوب

ب - الاتفاقات الثنائية:

يعرف هذا الاسلوب باتفاقات التجارة والدفع، وكان يتبع بالاساس مع بلدان الكتلة الشرقية وبعض الدول الاخرى من اعضاء صندوق النقد الدولى كالسودان، وتتم التجارة عبر هذا الاسلوب عن طريق تحديد الاسترلينى أو الدولار الحسابى، وهى قيمة تؤخذ بعين الاعتبار عند التبادل التجارى بين الطرفين

وقد اخذت مصر بهذا الاسلوب خلال حقبة الستينات وحتى منتصف السبعينات، وبدأ من هذا التاريخ بدأت فى التقليل من هذه الاتفاقات الى حد كبير، مقابل زيادة التعامل عبر التجارة الحرة، ويعتقد ان ذلك كان يرجع للاستجابة لشروط صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، على انه رغم ذلكبقى هناك عدد كبير من الصفقات المتكافئة مع الدول العربية والنامية، وقد كانت مصر تسعى لاجراء المزيد من هذه الصفقات^(٢٣). حدير بالذكر ان الصفقات المتكافئة هى اقرب ما تكون الى اتفاقات التجارة والدفع، ويتم

التبادل التجاري من خلالها عبر تبادل السلع مقابل سلع وخدمات والعكس، ولهذا الاسلوب عدة انواع^(٢٣١).

٥ - الفجوة الغذائية :

تعتبر الفجوة الغذائية هي مصر احدى المشكلات الاساسية لاعتماد مصر اقتصاديا على الخارج. وترجع تلك الفجوة الى ضعف انتاج مصر من الحبوب والسلع الاساسية لاسباب عديدة. كما ترجع لتركيز هيكل الانتاج الزراعى فى انتاج سلع ذات اهمية محدودة مقارنة بسلع استراتيجية كالقمح والذرة. وقد جاء ذلك رغم تأكيد البيانات الرسمية الصادره عن الحكومات المتعاقبة لمبدأ الاعتماد على الذات. فى مجال انتاج القدر الاكبر من السلع الغذائية الاساسية^(٢٣٢)، وبصفة عامة، فان مصر تعتمد بشكل رئيسى على الواردات والمعونات الغذائية - مدفوعة الثمن فى اغلب الاحيان لكن بشروط ميسرة - التى تقدم الولايات المتحدة معظمها، يلبيها السوق الاوروبية المشتركة. ووفقا لبيانات البنك الدولى، يلاحظ ان حجم واردات مصر من الحبوب خلال فترة الدراسة قد بلغ ٥٧٨٣٦ مليون طن متري، بمعدل نمو قدره ٢٨ / بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٧، مع حدوث انخفاض كبير عام ١٩٨٢، ومحدود عام ١٩٨٦، اما بالنسبة لمعونات الغذاء من الحبوب، فقد بلغت ١٣١٤٣ مليون طن متري، بمعدل نمو قدره ٦ / بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٧، مع حدوث انخفاض كبير عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٦ ومحدود عام ١٩٨٤^(٢٣٣).

ثانيا : الديون الخارجية والمعونات :

تعتبر مشكلة الديون احدى ابرز المشكلات الاساسية للسياسة الخارجية المصرية وترجع هذه المشكلة لتزايد تلتقى المعونات من الخارج بسبب وجود فجوة

بين الموارد المحلية وما يقابلها من فجوة فى موارد النئد الاجنبى، ويتضح ذلك فى الفجوة بين الاستثمار المنفذ ومعدل الادخار المحلى المتحقق. وتتفاوت هذه الفجوة من دولة لأخرى طبقا لمدى القدرة على تشغيل الموارد المحلية وفق عملية التنمية (٢٣٤).

وبشكل عام، يمكن استعراض موقف مصر من هذه المشكلة من خلال التطرف الى الموضوعات التالية.

- ١ - تطور حجم الدين واعبائه.
- ٢ - التوزيع الجغرافى للدين ودلالته السياسية.
- ٣ - مصدر المعونات الخارجية.
- ٤ - الشروط الاقتصادية والسياسية للمعونة.
- ١ - تطور حجم الدين واعبائه :

تضخم حجم الدين الخارجى خلال فترة الدراسة بمعدلات مطردة، وقد ادى ذلك الى تفاقم التزامات مصر الخارجية قبل الدول المدينة، نتيجة اعباء خدمة الدين.

ففيما يتعلق بحجم الدين الخارجى (٢٣٥)، يلاحظ انه كان مع بداية فترة الدراسة ٢٢٥٧٢ مليون دولارو وقد اصبح هذا الحجم من انتهاء تلك الفترة ٢٦٤ر ٤ بليون دولار، اى ان معدل نمو الدين كان ٧٨ر٤ / (٢٣٦)

اما بالنسبة لاعباء خدمة الدين (اقساط الدين رفوائده)، فلاحظ وفقا لجدول (٢) تضخم هذه الاعباء والآثار السلبية التى تحدثها على صادرات مصر والنتائج القومى الاجمالى (٢٣٧).

جدول رقم (٢)
اعباء خدمة الدين

(بالمليون دولار)

السنة	اقساط الدين	مدفوعات الفائدة على الدين	احمال خدمة الدين	احمال خدمة الدين كنسبة مئوية من	
				صادرات السلع والخدمات	البائع القومي الاحمال
١٩٨١	١٣٦١	٦٥٧	١٩ ر ٢	١٨٥	٨١
١٩٨٢	١٤٩٢	٦١٨	٢١١٠ ر	١٦٦	٧٦
١٩٨٣	١٥٤٨	٦٦٥	٢٢١٢ ر	١٥٢	٧٢
١٩٨٤	١٥٠٤	٧٤٦	٢٢٥٠ ر	١٥٨	٦٧
١٩٨٥	١٥٣٧	٧٤٤	٢٢٨١ ر	١٧٧	٦٥
١٩٨٦	١١٧٩	٧٦٨	١٩٤٧ ر	١٥٩	٥٣
١٩٨٧	٩٢٨	٨٠٦	١٧٣٥ ر	١٢٧	٤٤

اما فيما يتعلق بموقف مصر الرسمي ازاء تزايد حجم الدين واعبائه، فالملاحظ انها اتخذت عدة خطوات منها الالتزام بعدم عقد اتفاقيات قروض او تسهيلات جديدة إلا للمشروعات المنتجة أو للخدمات الاساسية، ورفض الاستعانة بالقروض لتمويل مشروعات يمكن تنفيذها بأموال محلية، وقصر

الاعمال الاستشارية فى اضييق الحدود، وتمهد الجهات التى تتعاقد على أى قرض أو تسهيل بالمشاركة فى سداد الأقساط وفوائدها من حصلة انتاجها^(٢٣٨). من ناحية أخرى سعت حكومة د. على لطفى- كما اعلن فى نوفمبر ١٩٨٥- لانشاء بنك معلومات عن الدين ومتابعة استخدام كل قرض، والجهة المسئولة عن سداده، والنأكد من الاستخدام الأمثل له^(٢٣٩).

وعلى أية حال، فقد ارجعت مصر مصاعب السداد فى احدى مراحلها- عام ١٩٨٦- على لسان الرئيس مبارك- الى انخفاض موارد النقد الاجنبى كنتيجة لانتهاء اسعار النفط، وتأثير ذلك على تحويلات العمالة المصرية بالخارج، ودعت لاتخاذ خطوات لتتلاقى هذه المشكلة، بالتأكد على زيادة الانتاج والاعتماد على الذات، وتطوير الخدمات، ومواجهة مشكلة الاسعار والاجور، وتقييد استعانة المشروعات بالقروض إلا اذا التزم المشروع بسداد القرض، وذلك بإستثناء القروض الموجهة لمشروعات البنية الاساسية، وعقد اتفاقيات قروض بواسطة المكاتب الاستشارية فى حالة الضرورة القصوى فقط^(٢٤٠)، اضافة لذلك سعت حكومة د. عاطف صدقى- كما اعلن فى يونيو ١٩٨٧- للنظر فى استخدام المنح وارصدة القروض غير المستخدمة لصالح المشروعات المنتجة، القدرة على الوفاء بسداد اعباء هذه القروض^(٢٤١). من ناحية أخرى، أكدت مصر عدم محللها من التزاماتها تجاه الدول الأخرى فى هذا الشأن، وانها لا تقبل ان تتدخل أية جهة اجنبية فى توجيه السياسة الاقتصادية^(٢٤٢).

وعلى أية حال، فقد تعاملت الحكومة المصرية مع مشكلة المديونية بوسيلتين اولاهما التنسيق مع دول العالم الثالث المدينة، وثانيهما، محاولة

حدولة المستحق عليها من ديون.

فبالنسبة للوسيلة الاولى، فقد انطلقت الرؤية المصرية من حقيقة كون ان ديون الدول النامية، والتي تراكت عدة سنوات قد ساعدت الدول الصناعية المتقدمة على اعادة الانتعاش في اقتصاداتها، ورغم ذلك فانه نتيجة غياب المنهج الشامل لمعالجة القضايا الاقتصادية الدولية، اسبح تضخم حجم هذه المديونية لدى الدول النامية مهددا لاستقرار النظام النقدي الدولي والانتعاش المحدود الذي بدا في عدد محدود من الدول المتقدمة، وممما لكل من الاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي، والجهود الدولية لتعديل هذا النظام واقامته على اسس العدالة والانصاف والمساواة.

على هذا الاساس، طالبت مصر الدول المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية بإدراك ابعاد مشكلة المديونية، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية، وضروره اجراء حوار دولي لمناقشة هذه المشكلة بغية التوصل لوضع قواعد ارشادية تحكم المعالجة العامة لها، على اعتبار ان منهاجا يقوم على النواقي والنسبي الثنائي والجماعي مع الدائنين ومؤسسات التمويل الدولية يأتي في اطار الدعوة للحوار مع الشمال في مناخ يسوده التفاهم، وهو ما يتطابق مع التمسك بضرورة اقامة النظام النقدي والمالي الدولي الجديد^(٢٤٣)، وقد كان ذلك هو الاعتبار وراء دعوة القمة السابعة لدول عدم الانحياز لعقد مؤتمر دولي للنقد والتمويل من اجل التنمية، من ناحية أخرى وافقت مصر على ما اكدهت قمة دول عدم الانحياز الثامنة في هراي عام ١٩٨٦، من ايجاد حلول لمشكلة الديون وفق بعض الاسس التي تقوم على تعاون الدائن والمدين لحل هذه المشكلة، وتوفير موارد مالية اضافية لايجاد تسهيلات ائتمانية لدي صندوق النقد، وتوسيع

التسهيلات المالية التوعيفية للحد من اعباء الديون، والحد من اعباء خدمة الدين، واعطاء معاملة خاصة للدول المدينة الاكثر فقرا، وفتح اسواق الدول الدائنة امام صادرات الدول المدنية^(٢٤٤).

اما بالنسبة لمحاولات جدولة الديون، فقد سعت مصر لاعادة جدولة ديونها. وقد تزايدت تلك المحاولات منذ عام ١٩٨٦، نتيجة تدهور اسعار النفط، وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج، الامر الذي ادى لصعوبة السداد. ولذلك دخلت مصر فى مفاوضات مع صندوق النقد الدولى، للاتفاق على قرض جديد لاعادة الجدولة مع كبار الدائنين خاصة الولايات المتحدة، اضافة لذلك سعت مصر للحصول على معونة امريكية فى شكل نقدي^(٢٤٥)، وبشكل عام، تعددت المباحثات مع الصندوق للوصول لاتفاق حول برنامج التثبيت، وترجع اهمية هذا الاتفاق باعتباره جواز مرور تقبله الدول الغربية الدائنة، لبحث اعادة الجدولة. ويطالب هذا البرنامج ببعض سياسات الاصلاح أهمها، الغاء تعدد اسعار الصرف، ورفع اسعار الفائدة المصرفية، ورفع الدعم السلعى، واطلاق اسعار السلع والخدمات التى يقدمها القطاع العام مع تقليص نشاطه الانتاجى، ورفع اسعار المحاصيل الزراعية.. الخ. وقد اثير نقاش على المستوى الرسمى وغير الرسمى، حول قضايا خلافية بين مفاوض مصر ومثللى الصندوق.. وعامة، فانه حتى نهاية عام ١٩٨٦ لم يتم التوصل لاتفاق مع الصندوق، رغم مساندة عدد من بلدان اوربا الغربية الدائنة لمصر، لادراكها لأهمية الاستقرار بها من منظور المصالح الغربية^(٢٤٦)، الأمر الذى اتضح ابان زيارة الرئيس مبارك لبعض دول اوربا الغربية فى يوليو وديسمبر ١٩٨٦. وكانت الزيارة الاولى قد اسفرت عن استجابة وزراء خارجية دول السوق الاوروبية جزئيا لمطالب مبارك باعادة جدولة ١٥٠٠ مليون دولار من اصل ٥

بلايين دولار طلب جدولتها^(٢٤٧)، وعلى أية حال، فانه يبدو ان تشدد الولايات المتحدة بشأن سداد فوائد الديون العسكرية، كان السبب في عدم التوصل للاتفاق، ومن ثم عدم النجاح في اعادة الجدولة^(٢٤٨).

وخلال عام ١٩٨٧، استمرت محاولات مصر لاعادة جدولة ديونها. وقد نجحت بالفعل في التوقيع على اتفاق مبدئي مع صندوق النقد الدولي في منتصف مايو ١٩٨٧، لاعادة جدولة جانب من الديون^(٢٤٩)، وقد قبلت مصر بالمقابل برنامجا للتكيف تضمن خفض عجز موازنة الدولة، ورفع اسعار الفائدة، وتوحيد اسعار الصرف، ورفع اسعار الطاقة.. الخ^(٢٥٠). ولم تقض بضعة ايام على ذلك، حتى وقعت مصر على محضر اتفاق مع الدول الدائنة في نادي باريس (٨٧/٥/٢٢) بشأن جدولة الديون^(٢٥١). وبشكل عام، فانه لم تأت نهاية عام ١٩٨٧، إلا وقد اتفقت مصر على جدولة ديونها المدنية مع كل من المانيا الاتحادية وفرنسا واسبانيا والولايات المتحدة^(٢٥٢).

اما بشأن ديون مصر العسكرية، المستحقة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فيلاحظ انه بالنسبة للديون المستحقة للولايات المتحدة، والتي تراكمت فوائدها اضافة لأصل الدين. كانت مصر قد اتجهت للتباحث بشأنها، وقدمت عدة مقترحات في هذا الصدد، إلا ان رد الولايات المتحدة الذي ابلغ في يناير ١٩٨٧، بشأن هذه المقترحات كان سلبيا، وقد اشير وقتئذ الى انها وضعت بدائل وشروطا سياسية واقتصادية، رفضت مصر بعضها أو كلها. وعامة، فان حدة النقد المصري للموقف الامريكي تصاعدت بعد التوصل لاتفاق مصري- سوفيتي في مارس ١٩٨٧، لاعادة جدولة الديون العسكرية المستحقة للاتحاد السوفيتي، خاصة وان هذا الاتفاق كان مثاليا للغاية^(٢٥٣).

٢ - التوزيع الجغرافى للدين ودلالته السياسية:

على الرغم من تنوع مصادر الاقتراض الخارجى المصرى، إلا انه يلاحظ من تتبع التوزيع الجغرافى للدين خلال فترة الدراسة، استحواذ البلدان الصناعية المتقدمة على النسبة الاكبر من القروض الموجهة لمصر. وطبقا للبيانات المتاحة، يلاحظ انه خلال الفترة من ٨٣- ١٩٨٧ تعدى متوسط مديونية مصر من الدول الصناعية المتقدمة، نصف حجم المديونية من المصادر المختلفة. ففى عام ١٩٨٣ بلغت نسبة المديونية من تلك الدول ٥١٫٨٪ وهى ذات النسبة عام ١٩٨٤، وخلال عام ١٩٨٥ بلغت تلك النسبة ٤٩٫٤٪، ثم ارتفعت بعد ذلك خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ الى ٥٥٫١٪ و ٥٩٫٧٪ على الترتيب (٢٥٤).

وبشكل عام، استأثرت الولايات المتحدة بنحو ربع المديونية المقدمة لمصر خلال الفترة من ٨٣- ١٩٨٧، وهو ما يتمشى مع العلاقات الخاصة بين البلدين، اما دول الكتلة الشرقية بما فيها الصين، فقد اتسم حجم مديونيتها لمصر خلال تلك الفترة بالانخفاض الشديد بالنسبة لمصادر المديونية الاخرى، الأمر الذى يتمشى مع توجهات مصر الاقتصادية والسياسية. جدير بالذكر، ان التوزيع الجغرافى للديون يؤثر على وسائل سداد الدين. اذ ان سداد الديون المصرية المستحقة للدول الصناعية ومؤسسات التمويل الدولية والاقليمية يتم عادة بالعملات الحرة، وذلك مهما كان شكل القرض. اما بالنسبة لسداد الديون المصرية المستحقة للاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية، فقد كان يتم قبل التغيرات الاقتصادية والسياسية فى هذه البلدان وفقا لاتفاقات الدفع أو الحسابات الخاصة، وغالبا ما يتم السداد بتوريدات سلعية تنتجها المشروعات التى مولتها القروض (٢٥٥).

٣ - مصدر وشكل المعونات الخارجية :

لعبت التغيرات الخاصة بالسياسة الخارجية المصرية، دورا هاما فى حصول مصر على المزيد من الدعم والمعونات لتعويض مثل هذه التغيرات، ولذلك لم يكن مستغربا، ان يتم تدفق هائل فى المعونات القريية الممنوحة لمصر تزامنا مع هذه التغيرات، وقد كان مصدر معظم هذه المعونات هو الولايات المتحدة، وتشير الاحصاءات فى هذا الصدد، الى ان حجم المعونات من هذا المصدر ينقسم الى ثلاثة منابع هى المساعدات العسكرية وبلغت جملتها خلال فترة الدراسة ١٠٠ ٢٩٤ ٧ بليون دولار، والمساعدات الاقتصادية وبلغت جملتها خلال ذات الفترة ٥٢ ٩٩٢ ٦ بليون دولار، والمساعدات الممنوحة طبقا للقانون الامريكى PL 480 بشأن فائض الحاصلات الزراعية وتبلغ جملتها فى نفس الفترة ٣٩٩ ٧٣٨ ١ بليون دولار (٢٥٦).

وبشكل عام ، فان هذه المعونات تخضع لشروط، بعضها معلن وبعضها غير معلن، فعلى سبيل المثال، بالنسبة لبرنامج القانون الامريكى PL 480، يتم تقديم القروض بفائدة منخفضة لشراء السلع الزراعية خاصة القمح ودقيقه، وبدا من عام ١٩٧٨ عدلت شروط الاقتراض طبقا لهذا البرنامج بحيث مدت فترة سداد القرض الى ٤٠ عاما، ويتضمن ذلك ١٠ سنوات كفترة سماح، لكن مع استمرار سعر الفائدة، وهو ٢٪ خلال فترة السماح و٣٪ خلال المدة المتبقية، وعامة. تتطلب اتفاقية القرض من الحكومة المصرية، اتخاذ اجراءات لتعزيز الاقتصاد، ومن ذلك على سبيل المثال زيادة اسعار المحاصيل الزراعية المنتجة، وتخفيض حجم المعونات الحكومية (٢٥٧).

اما بالنسبة للمعونات التى تقدمها الدول الرأسمالية المتقدمة الاخرى،

فهى تتركز خاصة فى المعونات المقدمة من اليابان وكندا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا، اضافة للسوق الاوروبية المشتركة، ويدخل ضمن هذه المعونات المساعدات الغذائية والسلعية والمساهمة فى بعض المشروعات بالقروض والمنح والتسهيلات الائتمانية التصديرية طويلة الاجل.

اما فيما يتعلق بالقروض المقدمة من الاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية، فهى توجه بمقتضى اتفاقيات ثنائية طويلة الأجل، وتتراوح مدة القرض بين ١٠ - ١٥ عاما، اما سعر الفائدة فهو يتراوح بين ٢٥-٣٥٪/٢٥٨).

وأخيرا، بالنسبة للمعونات العربية، يلاحظ قصورها خلال فترة الدراسة، وهو ما ارتبط بمنأخ القطيعة بين مصر والعالم العربى، على انه لوحظ مع انتهاء تلك الفترة حدوث انتعاش لهذا المصدر، الأمر الذى تمثّل - كما تشير بعض المصادر - فى المساعدات التى قدمتها بعض هيئات التمويل العربية لمصر عام ١٩٨٦، والتى تبلغ ٧٧٢٧٧ مليون دولار^(٢٥٩)، وكذلك القروض والهبات التى قدمتها بعض الدول العربية كالكويت والمملكة العربية السعودية عام ١٩٨٧^(٢٦٠). وهو ما توافق وقتئذ مع محاولات السعى المشترك بين مصر وبعض البلدان العربية لتحسين العلاقات بينهما.

٤ - الشروط الاقتصادية والسياسية للمعونة :

تتقيد المعونات الخارجية بشروط كثيرة، خاصة وان مصدر اغلبها هو دول ومؤسسات تمويل غربية، وبشكل عام، فان شروط اقراض مصر من هذا المصدر وما يماثلها، تتعلق بالزامها باستيراد سلع وخدمات من البلدان المقرضة، وقصر تقديم العطاءات على شركات هذه البلدان، مما يتسبب فى رفع التكلفة

والاسعار. من ناحية أخرى، هناك الزام باتمام دراسات الجدوى باستخدام المكاتب الاستشارية، وخبراء الدول المقرضة، كما يحدث مع الولايات المتحدة^(٢٦١)، التى تطرقت بشأن المعونات التى تقدمها لمصر بعض ردود الافعال الرسمية، ففى مطلع فترة الدراسة، كان موقف الرئيس مبارك، يؤكد على أن الولايات المتحدة، يجب ان تكون اكثر مرونة فيما يتعلق بالمعونة الاقتصادية، مشيرا الى الاختلاف الواضح بين مصر واسرائيل، على اعتبار ان الاخيرة، تتمتع قدرا كبيرا من المرونة فى استخدام المعونة وهو مالا يتوفر فى الحالة المصرية^(٢٦٢).

وبشكل عام، فقد اقر وزير الدولة المصرى لشئون مجلسى الشعب والشورى فى ديسمبر ١٩٨٤، ببطل من هذه القيود، التى تفرضها الولايات المتحدة، وحاول تبريرها بانها حق للمانح، للتأكد من قدرة الاقتصاد المصرى على تسديد احتياجاته فى المستقبل بحيث لا يعتمد على المنح دائما، وهو شرط وحيد فى المنح الامريكية، وما عداه فهو يخضع لشروط المنح العادية^(٢٦٣). اما فيما يتعلق بطبيعة هذه الشروط تحديدا، فقد اوضحها ضمنا وزير الدولة للشئون الخارجية، عندما ذكر ان مصر اتجهت عام ١٩٨٧ لاجراء اصلاحات فى سياستها الاقتصادية، للرد على الانتقادات الامريكية لسياستها الاقتصادية مثل الاتجاه لتوحيد سعر الصرف وتحريك اسعار السلع لتكون قريبة من اسعارها الاقتصادية والشروع فى تحرير اسعار الحاصلات الزراعية، ومواصلة ترشيد القطاع العام، والبدء فى اخراج بعض اوجه النشاط من دائرته^(٢٦٤). اضافة لذلك ذكرت بعض المعلومات ان اللجنة العامة للاعتمادات بمجلس النواب الامريكى قد ربطت ابان دراستها للمعونة الامريكية لمصر عام ١٩٨٧ بين قرارها الخاص بالمعونة النقدية فى المنحة بمدى

تحسن ميزان المدفوعات، وتنفيذ مصر لبرنامج اصلاح اقتصادى. ولم يكن هذا الشرط موجودا فى الاعوام السابقة^(٢٦٥).

وعلى اية حال، فانه رغم وجود الشروط المصاحبة لتقديم المعونات كان الخطاب الرسمى المصرى يؤكد دائما على أن المعونات، التى تقدم الولايات المتحدة معظمها، لا تمس السيادة المصرية^(٢٦٦)، وأن الولايات المتحدة- طبقا لما ذكره ببيان لوزير الخارجية فى فبراير ١٩٨٢- اعطت بعض المرونة، فيما يتعلق بإمكان استخدام المعونات على اساس التوزيع القطاعى بدلا من سياسة المشروع الواحد^(٢٦٧)، وعلى عكس هذا الخطاب، ذكر الخطاب الرسمى أبان الزخم الذى احاط بمسألة خطف الولايات المتحدة للطائرة المدنية المصرية عام ١٩٨٥، ان اليقين الثابت هو انه لا اعتماد على المعونات الخارجية وانه لن يبنى مصر إلا سواعد ايديها^(٢٦٨).

اضافة للشروط الاقتصادية، هناك شروط سياسية للمعونات الامريكية، وهذه الشروط ترمى لتحقيق مصالح الطرف المقرض. ففي التقرير الذى قدم للكونجرس عام ١٩٨٥، بمناسبة مرور عقد على تجدد التعاون الاقتصادى مع مصر، اكدت وكالة التنمية الدولية أن المساعدات الامريكية لمصر خدمت المصالح الامريكية، سواء باستمرار مصر فى عملية السلام أو توسيع نطاق السلام الراهن أو مساندتها لمصالح العالم الحر فى الشرق الاوسط والقرن الافريقى^(٢٦٩). من ناحية أخرى، ترددت بعض المعلومات عن محاولة الولايات المتحدة استغلال جانب المعونات فى النصف الثانى من الثمانينات فى الحصول على تسهيلات عسكرية امريكية فى مصر بسبب تداعيات حرب الخليج، ومحاولة استخدام مصر للمشاركة فى ضرب ليبيا^(٢٧٠).

أما بالنسبة للمعونات المقدمة من البنك الدولي، الذي يلعب دور المنسق بين مصر والمقرضين الغربيين، فلم تكن شروطه أيسر حالا من شروط الدول المقرضة أو شروط صندوق النقد سالف الذكر، إذ كانت سياسة الاقتراض منه امتدادا لسياسة هذه الجهات، واتساع قروضه ارتهن بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، وعميق العلاقات مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، كما أن التوزيع القطاعي لقروضه كرس الخلل الهيكلي للاقتصاد، بتركيزه على تمويل مشاريع البنية الأساسية دون القطاعات السلعية. وعندما كان يلجأ لهذه الأخيرة اتجه لها دعما للقطاع الخاص والصناعات التقليدية، وشجع إعطاء قوى السوق سطوة أكبر في توزيع الموارد بدلا من التخطيط المركزي (٢٧١).

ثالثا : قضايا اقتصادية أخرى:

هناك بعض القضايا الأساسية الأخرى التي ترتبط بالوضع الاقتصادي الخارجية لمصر. وتتعلق تلك القضايا بمصادر الحصول على النقد الأجنبي، وهي تتمحور حول تحويلات العمالة المصرية في الخارج، والسياحة، والاستثمارات الأجنبية، وقناة السويس.

١ - تحويلات العمالة المصرية في الخارج :

تعتبر تحويلات العمالة المصرية في الخارج، من أهم مصادر النقد الأجنبي، وترجع أغلب هذه التحويلات لتحويلات العمالة المصرية بالبلدان العربية خاصة بلدان الخليج، والملاحظة الهامة هنا هي أن هذا المصدر لم يتأثر بالقطعية بين مصر والبلدان العربية، ويوضح جدول (٣) تقديرات تحويلات العمالة المصرية في الخارج خلال الفترة من ٨٠/٨١ - ٨٦/٨٧^(٢٧٢). وتعكس هذه التقديرات الأهمية الكبيرة لتلك التحويلات كمصدر للنقد الأجنبي، وتزايد هذه الأهمية إذا تبين أن حجم التحويلات السنوية مقدرا بالعملة المصرية، فاق حجم إيرادات السياحة وقناة السويس (طبقا لبيانات مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك المعتمدة)، وصادات النفط كلا على حدة سنويا، وهي المصادر الثلاثة الرئيسية الأخرى للنقد الأجنبي. بل إن جملة التحويلات الثلاثة خلال الفترة من ٨٠/٨١ - ٨٦/٨٧ بلغت ١٨٢٢٨ مليون جنيه^(٢٧٣)، وهي أقل كثيرا من إجمالي تحويلات العمالة المصرية بالخارج وحدها خلال فترة الدراسة (٢٦٦٨٢.٠ مليون جنيه)^(٢٧٤).

وبشكل عام فقد عولت مصر على تحويلات العمالة من الخارج خلال فترة الدراسة، وسعت إلى تشجيع هذا المصدر بوسائل شتى، ومن ذلك، تأكيدها في

جدول رقم (٣)
تحويلات العمالة المصرية فى الخارج

(مليون جنيه)

السنة	مجموع النقد الاجنبى ادى البنوك المعتمدة		المجموع	التحصيل فى ودائع القطاع المائلى بالعملة الاجنبية لدى البنوك ***	تقدير جملة التحويلات
	تحويلات نقدية وصحية *	استيراد بدون تحويل عملة **			
٨١/٨	٨٥٤ر٤	١٢٥ ر	٢١ ٥ر٢	٤ ١	٢٥ ٦ر٢
٨٢/٨١	٩٣١ر١	٨٧٥ر٦	١٨ ٦ر٧	٨	٢٦ ٦ر٧
٨٣/٨٢	٩٣١ر	١٣٩٦ر٥	١٣٢٧ر٥	٥٧٥	٢٩٠٢ر٥
٨٤/٨٣	١ ٥٧ر	١٨٩٩ر٢	٢٩٥٦ر٢	٢٢٣ر١	٣٢٨٩ر٣
٨٥/٨٤	٧٢٣ر٢	١٨٩٨ر٤	٣٦٢١ر٦	٣ر ٣	٢٩٨١ر٩
٨٦/٨٥	٩٤٨ر١	١٨٢٥ر٢	٢٣٢٣ر٣	٢٥٩٤ر٢	٤٩١٧ر٥
٨٧/٨٦	١ ٣٥ر٦	٥٦٧٧ر٨	٦٧١٣ر٤	٧٦٤ر٥	٧٤٧٧ر٩

المصدر المركب من.

* البيانات لجميع الاعوام من البنك الاهلى المصرى، الشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد
والاخير ١٩٨٨، ص ٢٥٢

** البيانات للاعوام ٨١/٨ - ٨٦/٨٥ من البنك الاهلى المصرى، الشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والثلاثون ١٩٨٦، ص ٢٨١ ولعام ٨٧/٨٦ من البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٨/٨٧، ص ٤٢

*** البيانات للأعوام ٨١/٨ - ٨٣/٨٢ من الدكتور مادل فرحان، سعياء وواء الرزق دراسة ميدانية عن
هجرة المصريين للعمل فى الأنظار العربية بيهوت مركز دراسات الوحدة العربية ط١، مارس ٨٨، ص ٢١٥
البيانات للاعوام ٨٤/٨٣ - ٨٥/٨٤ من البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٤/٨٥، ص ٣٢
البيانات للأعوام ٨٦/٨٥ - ٨٧/٨٦ من البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ٨٦/٨٧، ص ٣٦

بيان حكومة د. عاطف صدقي في ديسمبر ١٩٨٦، على استحداث اوعية خارجية ذات سعر فائدة مميز تخصص لاستيعاب هذا التحويلات^(٢٧٥).

٢ - السياحة :

تمثل السياحة احد المصادر الاساسية للدخل القومى المصرى، وقد بلغ عائدها خلال فترة الدراسة طبقا لبيانات مجمع النقد الاجنبى لدى البنوك المعتمدة ٢٧٤١٦ مليون جنيه. وطبقا للبيانات الواردة عن البنك الاهلى^(٢٧٦)، فإن عدد السائحين العرب انخفض خلال الاعوام ٨٣/٨٢ - ٨٦/٨٥. وقد كان الانخفاض الكبير عام ٨٥/٨٤ وعام ٨٦/٨٥. ويرجع ان يكون سبب ذلك انخفاض اسعار النفط، الأمر الذى ادى للاحجام عن السياحة نتيجة انخفاض السيولة النقدية، مما اثر بشكل سلبي على عدد السائحين العرب، على ان عام ١٩٨٧/٨٦، شهد ارتفاعا ملحوظا فى عدد السائحين العرب، ويرجع ان يكون سبب ذلك تحسن العلاقات المصرية- العربية، التى أثر تدهورها على السياحة العربية عام ٨٧-١٩٧٩^(٢٧٧)، اضافة الى انخفاض حجم السياحة العربية فى الدول الاوربية بسبب ما يشعر به السائحون من بعض المضايقات. اما بالنسبة لعدد السائحين من الدول الاشتراكية، فرغم انخفاضه مقارنة باعداد السائحين الآخرين، ألا انه استمر فى التزايد خلال فترة الدراسة، وفيما يتعلق بسائحي الدول الصناعية المتقدمة، فقد شهد عام ٨٦/٨٥ انخفاضا كبيرا فى عدد السائحين، ويرجع ان تكون احداث قرد الامن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ عاملا رئيسيا وراء هذا الانخفاض، اما بالنسبة للسياحة الاخرى، فهى تشمل على جنسيات مختلفة اسيوية ولايتينية وافريقية، كما تتضمن عددا غير قليل من السائحين الاسرائيليين.

وبشكل عام. فان عام ٨٦/٨٥ كان عام انخفاض كثيف فى عدد السائحين، ويبدو ان ذلك كان السبب المباشر وراء رد الفعل المصرى الرسمى الذى اكد على العمل على تنشيط السياحة من خلال توفير وتحسين الخدمات السياحية، بأسعار مناسبة وتنوع البرامج السياحية والثقافية والدينية والصحية والترفيهية، مع استحداث سياحة الحوافز والمؤتمرات، وكذلك تشجيع الاستثمار فى المشروعات السياحية^(٢٧٨).

٣ - الاستثمارات الاجنبية:

تعتبر الاستثمارات الاجنبية احد مصادر النقد الاجنبى لمصر، ويرجع جزء هام من هذه الاستثمارات للاستثمارات العربية التى تدفقت على مصر بعد تحسين العلاقات المصرية- العربية، ويوضح جدول (٤) حجم الاستثمار الاجنبى المباشر فى مصر، مقدرا بالدولار خلال الفترة من ٨٢/٨١ - ٨٧/٨٦^(٢٧٩). وتؤول معظم هذه المبالغ الى مصريين يعملون بالخارج آثروا الانتفاع بمزايا قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى، كما ان هذه المبالغ تعكس الأهمية الكبيرة للاستثمارات الاجنبية كمصدر للنقد الاجنبى، وتتزايد هذه الأهمية اذا تبين ان حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنويا، فاق عائدات السياحة، كما ان تلك الايرادات زادت احيانا عن رسوم المرور فى قناة السويس^(٢٨٠).

جدول رقم (٤)

الاستثمار الاجنبى المباشر *

(بالمليون دولار)

٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١
١١ ٨٢٦	١٢٣٣,٣	٩٢٢,٢	٥٩٤,٩	٥٨٣,٢	٥٧٥,٥

* على أساس السعر المصرفى السائد.

المصدر : د. فائقة الرفاعى، آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر، بحث مقدم إلى ندوة «آليات التضخم فى مصر» الذى ينظمه مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية جامعة القاهرة (٣ - ٥ / ٣ / ٩٠)، ص ٣٦.

وبشكل عام، فقد أهتمت مصر خلال الدراسة بالإستثمارات الأجنبية، ودعت لتشجيعها بإعتبارها أحد أسس الإنفتاح الاقتصادى^(٢٨١)، وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال، تأكيد خطة السنة الثانية من الخطة الخمسية ٨٢/٨٣ - ٨٧/٨٦ فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبى (بما فيه العربى)، على استمرار دراسة وجهات نظر المستثمرين والمعوقات التى تقف أمامه لإزالتها، وقيام وزارة الاستثمار بعقد لقاءات وندوات مع رجال الأعمال من المستثمرين، وتوجيه السياسة المالية والأئتمانية بما يشجع هذه الاستثمارات، وتشجيع توجيه الاستثمارات بما يخدم اهداف الحكومة فى نقل التكنولوجيا المتطورة،

هوامش الباب الثاني

(١) انظر على سبيل المثال بيان الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب بعد تنصيبه رئيسا (١٤ / ١ / ٨١)، فى "مجموعة خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك اكتوبر- ديسمبر ٨١" ج.م.ع. ه.ع. أ.د.ت.، صص ٥٥-٥٦

(٢) انظر ما تناوله د. بطرس عالى فى معرض حديثه عن مبادرة الأمير فهد فى: د بطرس بطرس عالى، سياسة مصر الخارجية فى مرحلة ما بعد السادات، فى ملف السياسة الدولية «السياسة الخارجية المصرية.. الاستمرار والتغور»، السياسة الدولية، ع ٦٩، ٨٢/٧، ص ٨٢.

(٣) المرجع السابق، ص ص ٨٠ - ٨١

(٤) لمزيد من التفاصيل انظر بيان وزير الخارجية، م ٣٠، ٨٢/٢/٢٢، فى م.ش. ف ٣، د ٣، ص ص ٧١ - ٧٢.

(٥) كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها ٣٧ عام ٨٢، التى القاها د بطرس عالى وزير الدولة للشئون الخارجية (٨٢/٩/٢٨)، فى «دور مصر فى الأمم المتحدة»، ه.ع. أ. سبتمبر ٨٣، ص ص ٦ - ٦١.

(٦) هالة مصطفى، العلاقات الاسرائيلية بعد احداث لبنان، السياسة الدولية، ع ٧١، ٨٣/١، ص ٩٤

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر : بيان وزير الدولة للشئون الخارجية، م ٦٤، ٨٢/٦/٢٧، فى م.ش. ف ٣، د ٣، ص ص ٤٧٤٤ - ٤٧٤٥.

هوامش الباب الثاني

- (٦) انظر على سبيل المثال بيان الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب بعد تعيينه رئيساً (١٤ / ١ / ٨١)، فى "مجموعة خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك اكتوبر- ديسمبر ٨١" ج.م.ع، د.ع. أد ت، صص ٥٥-٥٦
- (٧) انظر ما تناوله د. بطرس غالى فى معرض حديثه عن مبادرة الأمير فهد فى: د بطرس يعطرس غالى، سياسة مصر الخارجية فى مرحلة ما بعد السادات، فى ملف السياسة الدولية «السياسة الخارجية المصرية.. الاستمرار والتغير»، السياسة الدولية، ج ٦٩، ٨٢/٧ - ص ٨٢
- (٨) المرجع السابق، ص ص ٨٠ - ٨١
- (٩) لمزيد من التفاصيل انظر. بيان وزير الخارجية، م ٣٠، ٨٢/٢/٢٢، فى م.ش، ف. ٣، د. ٣، ص ص ٧١ - ٧٢.
- (١٠) كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها ٣٧ عام ٨٢، التى القاها د. بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية (٢٨/٩/٨٢)، فى «دور مصر فى الأمم المتحدة»، د.ع. أ، سبتمبر ٨٣، ص ص ٦ - ٦١.
- (١١) حالة مصطفى، العلاقات الاسرائيلية بعد احداث لبنان، السياسة الدولية، ج ٧١، ٨٣/١ - ص ٩٤.
- (١٢) لمزيد من التفاصيل انظر: بيان وزير الدولة للشئون الخارجية، م ٦٤، ٨٢/٦/٢٧، فى م.ش، ف. ٣، د. ٣، ص ص ٤٧٤٤ - ٤٧٤٥

- (٨) لمزيد من التفاصيل انظر : المرجع السابق ، ص ٤٧٤٥ - ٤٧٤٧ .
- (٩) حول بنود المبادرة انظر : كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٣٧ عام ٨٢ ، التي ألقاها د. بطرس غالي (٨٢/٩/٢٨) ، في م . س . ذ . ص ٦١ .
- (١) وحيد عبدالمجيد ، الموقف المصري من الغزو الاسرائيلي للبنان ، في ملف السياسة الدولية «لبنان وفلسطين والحرب السادسة» ، السياسة الدولية ، ع ٧ . ٨٢/١ ، ص ١٦١ .
- (١١) بيان وزير الدولة للشئون الخارجية . م ٦٤ ، ٨٢/٦/٢٧ ، في م . ش . ف ٣ ، د ٣ ، ص ٤٧٤٧ .
- (١٢) لمزيد من التفاصيل انظر : وحيد عبدالمجيد ، م . س . ذ . ص ١٦٢
- (١٣) كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ٣٧ عام ٨٢ ، التي ألقاها د. بطرس غالي (٨٢/٩/٢٨) ، في م . س . ذ . ص ٦٢ .
- (١٤) لمزيد من التفاصيل انظر : بيان وزير الخارجية . م ٣ ، ٨٢/٢/٢٢ ، في م . ش . ف ٣ ، د ٣ ، ص ٢٠٧٣ .
- (١٥) بيان كمال حسن على وزير الخارجية أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٣/٦/٤) ، وزارة الخارجية ، غ م ، ص ٩ .
- (١٦) نصت مبادرة ريجان على احراء انتخابات بالصفة الغربية وقطاع غزة ، تعقبها فترة انتقالية لمدة ٥ سنوات ، يمولى فيها فلسطينو هذه المناطق بحكم انفسهم ، وعقب تلك الفترة يتم الاتفاق على الوضع النهائي عبر التفاوض الذي ترى الولايات المتحدة انه من الاقلل ان ينتهى بحكم ذاتى للصفة الغربية وقطاع غزة مرتبط بالاردن ، اضافة لذلك نصت المبادرة على تجميد بناء المستوطنات ومبادلة الارض بالسلام طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، مع الأخذ في الاعتبار أن المفاوضات التي ستجرى بين الأردن واسرائيل حول الحدود ، وحجم الأرض التي ستتحلى عنها اسرائيل ستتأثر بحجم ما يتحقق من سلام ، اما بالنسبة لوضع القدس ، فانها ستكون غير محررة ، لكن وضعها النهائي سيتقرر بالتفاوض ، وأخيرا ،

فانه خلال المفاوضات ستعقد الولايات المتحدة حلولا وسطا، ومواقف منصفة، وستلتزم كاملا بأمن اسرائيل.. لتزيد من التفصيل حول نص مبادرة ريجان انظر: وخطاب الرئيس ريجان بشأن المبادرة الامريكية.. ٢ سبتمبر ١٩٨٢، السياسة الدولية، ع ٧١، ٨٣/١، ص ص ١١٠-١١٣.

(١٧) انظر: ص ص ١٠٨ - ١٠٩

(١٨) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٣/٥/١٤)، ح.م.ع. هـ.ع.أ. د. ت، ص ٩

(١٩) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٣/١١/٦)، ج.م.ع. هـ.ع.أ. د. ت، ص ٣.

(٢٠) حول بنود الاتفاق انظر: التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، القاهرة، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦، ص ٧٤.

(٢١) انظر على سبيل المثال: كلمة الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب فى «حديثا الرئيس حسنى مبارك والملك حسين بمجلس الشعب (٨٤/١٢/٢)»، ج.م.ع. هـ.ع.أ. د. ت، ص ص ٢٠ - ٢١

(٢٢) حول المبادرة الاردنية انظر: كلمة الملك حسين بمجلس الشعب (٨٤/١٢/٢)، فى المرجع السابق، ص ص ٩ - ١٠.

(٢٣) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٥/٤/٧)، وزارة الخارجية، غ.م. ص ص ٤ - ٥.

(٢٤) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م.س.ذ، ص ٣٧٥.

(٢٥) المرجع السابق، ص ٣٦٨

(٢٦) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، القاهرة، مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٧، ص ٤٥١.

(٢٧) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/٢/٢٣)، وزارة الخارجية، غ.م، ص ص ١٤ - ١٥.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ م. س. ذ ص ٤٤٩
وص ص ٤٥١ - ٤٥٢ وص ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل انظر بيان كمال حسن على امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٣/٦/٤) م. س. ذ، ص ص ٣ - ١١.

(٣٠) اضافة الى ذلك، اكد بيان وزير الخارجية - سابق الذكر - تعليقاً على اتفاق مايو ١٩٨٣ في جزء منه تم حلقه عن قصد، ان الضغوط التي تعرض لها لبنان كانت في وجه مطالبات اسرائيلية، تتصور ان كل شيء حق لها. لكن المفاوض اللبناني نجح في افشال اهداف اسرائيل في استمرار وجودها العسكري بجنوب لبنان، وكذلك ربط الانسحاب الاسرائيلي بالتطبيع معه

(٣١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ م. س. ذ، ص ٣٧٦.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٣٧٨.

(٣٣) حسن ابو طالب، السياسة المصرية في البيئة العربية (١٩٧ - ١٩٨٧)، في د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، م. س. ذ، ص ٦٢٦.

(٣٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦ م. س. ذ، ص ٤٦١.

(٣٥) لمزيد من الملاحظة انظر على سبيل المثال .

- خطاب الرئيس حسني مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٦/١١/١٢)، ج. م. ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٦، ص ص ٢٩ - ٣١.

- بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام الدورة الحادية والأربعين للجمعية

العربية التي احتلها عام ١٩٦٧، وأعتبر ضمنا أن تخطى ذلك يعتبر من قبيل المزايدات والشعارات النهرجية، وذلك رغم تأكيد على أن إسرائيل استولت على أرض عربية عام ١٩٦٧، إضافة لما كانت تحتله من قبل من أرض فلسطين. من ناحية ثانية، طالب حزب الوفد بإنشاء وطن للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، دون أن يربط ذلك بإنشاء دولة مستقلة.

أما بالنسبة لوسيلة التسوية، فإن حزب الوفد يمتسك بالتسوية السلمية لكنه يؤكد أن استعمار يهدى إسرائيل للقرارات الدولية، أمر لا مفر من إنهائه سحلا أو حريا، وفيما يتعلق بوسيلة التسوية السلمية، فلم يشر لها برنامج حزب الوفد. إلا أنه نوه لتأييده لعقد مؤتمر دولي للسلام. عندما يحدث عن أن إسرائيل هي التي عرقلت التسوية عبر مؤتمر جنيف الدولي عام ١٩٧٤ (١٦٩).

وهكذا يتبين، أن برنامج حزب الوفد قد تجاهل بعض القضايا المحورية فأنشأ دولة فلسطينية، رحق تقرير المصير الذي لم يذكره إلا من زاوية أنه حق طالبت به الأمم المتحدة، إضافة لذلك تجاهل البرنامج منظمة التحرير الفلسطينية. وبذلك ينضج أن برنامج الوفد التأسيسي، لم يكمل برنامجا شاملا، بل أنه كما تقول مقررة لجنة الشؤون الخارجية والعربية بحزب الوفد. لا يستند لرؤية استراتيجية متكاملة، فهو أقرب لمواقف بيانية وقيسية (١٧).

أما فيما يتعلق بموقف حزب الوفد من قضية التسوية عقب عودته للحياة السياسية في مصر عام ١٩٨٣، فيلاحظ تأكيد على قبول أي تسوية يقبلها الجانب الفلسطيني، وهو ذات الموقف الذي أشار إليه ببرنامجه التأسيسي. إضافة لذلك، اعتبر الحزب أن اتفاقيتي كامب ديفيد أصبحت منعدمة، وهي صيغة تدل كما لو أن الحزب كان يؤيدها من قبل. وقد برر الحزب موقفه بإنتهاكات إسرائيل للاتفاقية.

* * *

وسقتصر تناولنا حول موقف حزب الوفد من التسوية السلمية خلال فترة الدراسة على المرحلة الثانية، وهي مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير، والمرحلة الثالثة وهي مرحلة المؤتمر الدولي، وذلك لأن الحزب ام يكن قد عاد للساحة السياسية ابان المرحلة الاولى، على اننا سنتطرق لمواقفه خلال بعض احداث تلك المرحلة، مع الأخذ في الاعتبار عامل الزمن الذي طرأ عليه، فيه تلك المواقف:

٢ - الموقف من التسوية السلمية :

أ - مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية :

طرح حزب الوفد بعد عودته للحياة السياسية، برنامجه لانتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤ (١٧١). وكان البرنامج قد اتفق اقتضاه دعمه لم يحلها البرنامج التأسيسي نتيجة نجاحها، أو نتيجة لانصافها بالاحداث الجارية، كما انه اغفل بعض القضايا.

فمن ناحية، يلاحظ ان البرنامج الانتخابي اقر بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، واعتبر منظمة التحرير ممثلاً شرعياً وحيداً له، وطالب بتحرير القدس، وهو ما اغفله البرنامج التأسيسي. ويبدو ان ذلك الموقف كان يرجع لرغبة الحزب في تحسين العلاقات المصرية- العربية وكذلك رؤية الحزب للوضع الفلسطيني بعد عزو لبنان، الذي وان كان قد تأثر تأثراً سلبياً إلا انه لم يستمر عن تدمير منظمة التحرير، كما دعت اسرائيل اضافته لذلك، لم يشر البرنامج لانشاء دولة أو وطن فلسطيني، كما كان الوضع بالبرنامج التأسيسي. ويصفد البعض في هذا الشأن، أن الحزب رأى ان اتفاقية كامب ديفيد قد خلفت وصفاً اصبح معه من المنعذر اقامة وطن قومي فلسطيني بالضرورة التي كان يرتئها

- العامّة للأمم المتّحدة (٨٦/٩/٢٩)، وزارة الخارجية، غ. م، ص ١١ - ١٥.
- حسن ابر طالب ، مواقف الدول العربيّة المشاركة (مصر- الاردن- سوريا- لبنان)،
فى ملف السياسة الدوليّة والمؤتمر الدوليّ للسلام فى الشرق الاوسط، السياسة الدوليّة، ع
٩، ٨٧/١٠، ص ٧٩.
- (٣٦) بيان د. عصمت عبدالمجيد امام الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم
المتّحدة (٨٦/٩/٢٩)، م. س. ذ، ص ١٦.
- (٣٧) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية امام بعض لجان مجلس الشعب
(٨٦/١٢/٣)، وزارة الخارجية، غ م، ص ٥.
- (٣٨) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقيات انظر: تطبيع العلاقات بين جمهورية
مصر العربيّة ودولة اسرائيل، ج. م. ع، وزارة الخارجية، ١٩٨٣.
- (٣٩) يمكن استنباط ذلك بسهولة فى خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب
والشورى (٨١/١١/٨)، فى «مجموعة خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك اكتوبر -
ديسمبر ٨١»، م. س. ذ، ص ١٧٤.
- (٤٠) د. بطرس غالى، م. س. ذ، ص ٨٢-٨٣.
- (٤١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٤٦٢.
- (٤٢) خطاب الرئيس حسنى مبارك (٨٧/٤/٣٠). فى «نشرة الوثائق يناير/ يونيو
٨٧، ج. م. ع، ه. ع. أ، ١٩٨٨، ص ٥٧.
- (٤٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، القاهرة، مركز الدراسات السياسيّة
والاستراتيجيّة بالأهرام، ١٩٨٨، ص ٣٩٨.
- (٤٤) د. بطرس غالى، الدبلوماسية المصريّة بين عام بطويه وعام نستعشرقه، السياسة
الدوليّة، ع ٧٩، ٨٥/١، ص ٩ - ١٠.

- (٤٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ٣٧٨.
- (٤٦) انظر على سبيل المثال المطالب الاسرائيلية عام ١٩٨٧ وموقف مصر منها في التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٣٩٨.
- (٤٧) حول بنود الصيغة الاسرائيلية انظر : بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية امام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/١/١٩)، وزارة الخارجية، غ. م.
- (٤٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٦٢.
- (٤٩) المرجع السابق، ص ١١٩.
- (٥٠) تنص هذه المادة على ان تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسر المعاهدة عن طريق المفاوضة، وإذا لم يتيسر ذلك تحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم.
- (٥١) بيان حكومة د. فؤاد محيي الدين، م ٧، ٦/١١/٨٢، في م. ش. ف ٣، د ٤، ص ٢٩٨.
- (٥٢) الاهرام ٨٢/٥/١٢.
- (٥٣) حول مبررات مصر للجوء للتحكيم انظر: كلمة د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/٩/١٥)، وزارة الخارجية، غ. م. ص ص ١-٢.
- (٥٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٥٩.
- (٥٥) انظر - بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/١/١٩).
- م. س. د. ص ص ٥-٨
- (٥٦) المرجع السابق، ص ٥
- (٥٧) المرجع السابق، ص ٩

(٥٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٦٠.

(٥٩) كلمة د. عصمت عبدالمجيد أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/٩/١٥)، م. س. ذ. ص ص ٢-٣.

(٦٠) انظر على سبيل المثال : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص

٣٩٦

(٦١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ٣٧٧.

(٦٢) انظر : التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٣٩٩.

(٦٣) انظر على سبيل المثال. بيان الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب بعد تنصيبه رئيسا (٨١/١ / ١٤)، فى م. س. ذ. ص ٥٥، وص ٥٦

(٦٤) د أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغيير فى السياسة الخارجية للرئيس مبارك، فى ملف السياسة الدولية «السياسة الخارجية المصرية.. الاستمرارية والتغيير»، م. س. ذ. ص ١١٧.

(٦٥) د بطرس غالى، سياسة مصر الخارجية فى مرحلة مابعد السادات، فى م. س. ذ. ص ٨١.

(٦٦) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٨٤/٩/٢٨)، وزارة الخارجية، غ م، ص ص ١١-١٣.

(٦٧) بيان د. عصمت عبد المجيد وزير الخارجية أمام الدورة الزاوية السادسة عشر لمنظمة المؤتمر الاسلامى لقاس (يناير ١٩٨٦)، وزارة الخارجية، غ م، ص ٤

(٦٨) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٦/١/١٩)، م. س. ذ. ص ١١.

(٦٩) حسن ابر طالب، السياسة المصرية فى البيئة العربية، (١٩٧-١٩٨٧)، فى م

س. ذ. ص ص ٦٢٣ - ٢٦٤.

(٧٠) أنظر حالة مصطفى، م. س. ذ. ص ص ٩٣ و ص ٩٤.

(٧١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٧٢) لمزيد من التفاصيل انظر: بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٥/١٠/٣)، وزارة الخارجية، غ. م.

(٧٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ص ٣٧٧.

(٧٤) المرجع السابق، ص ٣٧١.

(٧٥) ٥١م ٨٥/٢/١١، في م. ش. ق، د، ١، ص ٣٤٩٥.

(٧٦) ٥٨م ٨٦/٥/٢٠، في م. ش. ق، د، ٢، ص ٢٨٦٦.

(٧٧) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس مبارك، في م. س. ذ. ص، ١١٩.

(٧٨) أنظر على سبيل المثال:

- خطاب الرئيس حسنى مبارك لمجلس الشعب والشورى (٨٢/٤/٢٦)، في «خطب وأحداث الرئيس حسنى مبارك من يناير ٨٢ - يونيو ٨٢»، ج. م. ع. هـ. ع. أ. د. ت، ص ص ٩٠ - ٩١.

- بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٨٦/٩/٢٩)، م. س. ذ. ص ١٨.

(٧٩) حسن أبو طالب، السياسة المصرية في البيئة العربية (١٩٧٠ - ١٩٨٧)، في م. س. ذ. ص ٦٢٨.

(٨) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم

المتحدة (٨٦/٩/٢٩)، م. س. ذ. ص ١٨.

(٨١) الأهرام ٨٧/٥/١٥.

(٨٢) انظر ما ذكره وزير الدفاع والانتاج الحربي في التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٤٢٧.

(٨٣) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس

مبارك، في م. س. ذ. ص ١٢٦.

(٨٤) أنظر تصريح وزير الخارجية في الأهرام ٨٣/٥/٢٢.

(٨٥) أنظر ما ذكره وزير الدفاع والانتاج الحربي : م. ٩، ٨٤/٩/١٧، في م. س. ذ. ص ٤،

١، ص ٩٩٤-٩٩٥.

(٨٦) أنظر على سبيل المثال :

- خطاب الرئيس حسني مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٤/٦/٢٤)، ج. م. ع. هـ.

ع. أ. د. ت، ص ٢٣.

- كلمة الرئيس حسني مبارك أمام مؤتمر القمة الاسلامي الخامس. الكويت

(٨٧/١/٢٧)، ج. م. ع. هـ. ع. أ. ١٩٨٧، ص ١١.

(٨٧) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٤٠٣ و ص ٨ ٤.

(٨٨) انظر على سبيل المثال رد فعل مصر ازاء حوادث اختطاف الطائرات الايرانية

وهبوطها في مصر عام ١٩٨٤

(٨٩) م. ٩، ٨٤/٩/١٧، في م. س. ذ. ص ١، ص ٩٩٦-٩٩٧

(٩٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٣٩١.

(٩١) حول هذه المقترحات انظر:

- جمال على زهران، ابعاد الدور المصرى تجاه الحرب العراقية اليرانية، السياسة الدولية، ع ٧٩ ، ٨٥/١ ، ص ١٦٨.

- الاهرام ٨٤/٨/١٦.

- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦ ، م. س. ذ. ص ص ٤٥٧ - ٤٥٨.

(٩٢) حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة الشرق الأوسط (٨٥/١٢/٩)، فى مجموعة خطاب الرئيس حسنى مبارك يوليو- ديسمبر ١٩٨٥، ج م. ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٧، ص ١٣٤

(٩٣) لمزيد من التفاصيل أنظر.

Ali E Hillal Dessouki, "The Primacy Of Economics: the foreign policy of Egypt" , in Bahgat korany and Ali E Hillal Dessouki (et al.), The Foreign Policies Of Arab States, Westview Press, Boulder and London, the American University in Cairo press, Egypt, 1984, pp, 119-146

(٩٤) انظر على سبيل المثال : خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨١/١١/٨)، فى م س. ذ، ص ١٧٥.

(٩٥) وقائع المؤتمر الصحفى للرئيسين مبارك ومبىرى (٨٣/١ /١٨)، الاهرام ٨٣/١ /١٩، ص ٣.

(٩٦) د. بطرس بطرس غالى، مسيرة الدبلوماسية المصرية خلال عام ١٩٨٦، السياسة الدولية، ع ٨٨، ٨٧/٤، ص ١٣.

(٩٧) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغيير فى السياسة الخارجية للرئيس مبارك، فى م. س. ذ، ص ١٢٩.

- (٩٨) حديث الرئيس مبارك لوكالة الاسوشيتدبرس، الأهرام ٨٣/١/١٠، ص ١.
- (٩٩) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨١/١١/٨)، فى م. س. ذ. ص ص ١٧٥ - ١٧٦.
- (١٠٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ١٦٠.
- (١٠١) بيان وزير الخارجية، م ٣٠. ٨٢/٢/٢٢، فى م. ش. ف. ٣، د. ٣، ص ٢٠٧٠ و ٢٠٧١.
- (١٠٢) انظر: وحيد عبدالمجيد، م. س. ذ. ص ص ١٦١ - ١٦٢.
- (١٠٣) بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين، م ٧. ٨٢/١١/٦، فى م. ش. ف. ٣، د. ٤، ص ٢٩٨.
- (١٠٤) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٢/١/٣)، فى «خطب وأحداث الرئيس حسنى مبارك من يوليو ٨٢ - ديسمبر ٨٢»، ج. م. ع. هـ. ع. أ. د. ت. ص ٨٦.
- (١٠٥) كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ ٣٧ عام ٨٢، التى ألقاها د. بطرس غالى (٨٢/٩/٢٨)، فى م. س. ذ. ص ٦١.
- (١٠٦) المرجع السابق، ص ٦١.
- (١٠٧) المرجع السابق، ص ٦١.
- (١٠٨) خطاب الرئيس حسنى مبارك أمام مؤتمر علم الانحياز بنيودلهى (٨٣/٣/٨)، ج. م. ع. هـ. ع. أ. د. ت. ص ١٥.
- (١٠٩) هالة مصطفى، رحلة الرئيس مبارك الى واشنطن.. الاهداف والتحديات، السياسة الدولية، ع ٧٢، ٨٣/٤، ص ١١٧.
- (١١٠) انظر ما نسب لكمال حسن على وزير الخارجية فى الأهرام ٨٣/١٢/١٩.

(١١١) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ص ٣٨٠-٣٨٣.

(١١٢) - المرجع السابق، ص ٣٨٣.

- د. بطرس غالي، الدبلوماسية المصرية عام ١٩٨٥، السياسة الدولية، ع ٨٣، ٨٦/١، ص ١٠.

(١١٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ٤٥١.

(١١٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٥٢.

(١١٥) حوار مع د. اسامة الباز، المصور، ع ٣٢٢٨، ٨٦/٨/٢٢، ص ٢.

(١١٦) انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ص ٤٧٤-٤٧٥.

(١١٧) المرجع السابق، ص ٤٦٥.

(١١٨) حوار مع د. اسامة الباز، م. س. ذ. ص ٢١.

(١١٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٤٠٤.

(١٢٠) المرجع السابق، ص ٨٠٤.

(١٢١) المرجع السابق، ص ٤٠٤.

(١٢٢) انظر على سبيل المثال: حالة مصطفى، رحلة الرئيس مبارك الى واشنطن...

الاهداف والنتائج، م. س. ذ. ص ١١٧.

(١٢٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٣٩٣.

(١٢٤) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس

مبارك، في م. س. ذ. ص ١٢٦.

(١٢٥) انظر ما نسب لوزير الخارجية في الأهرام ٨٣/٥/٢٢.

- (١٢٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٤٠٨.
- (١٢٧) أنظر على سبيل المثال: خطاب الرئيس حسنى مبارك (٨٥/١١/١٣)، فى «مجموعة خطاب الرئيس حسنى مبارك يوليو - ديسمبر ٨٥»، م. س. ذ. ص ٩١.
- (١٢٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٤٠٣.
- (١٢٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ٤١٩.
- (١٣٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٤٠٣.
- (١٣١) بيان د. فؤاد محيى الدين «النائب الاول لرئيس الوزراء» عن برنامج الحكومة م. ٤، ٨١/١١/٢٢، فى م. ش. ٣، د. ٣، ص ١١٧.
- (١٣٢) - الاخبار ٢ / ٨٥/١.
- الاخبار ٦ / ٨٥/١.
- (١٣٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ٣٨٣ - ٣٨٥.
- (١٣٤) بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية فى الاجتماع الوزاى للدول عدم الانحياز بنهودلى (٨٦/٤/١٧)، وزارة الخارجية، غ. م. ص ١١ - ١٢.
- (١٣٥) بيان وزير الدولة للشئون الخارجية: م. ٤٧، ٨٦/٤/١٩، فى م. ش. ٤، د. ٢، ص ٢١١٤ - ٢١١٦.
- (١٣٦) د. بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية بين عام نظريه وعام نستشفرة، م. س. ذ. ص ١٧.
- (١٣٧) انظر بيان د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٨٧/٩/٢٩)، وزارة الخارجية، غ. م. ص ٨٣.
- (١٣٨) أنظر: د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية

للرئيس مبارك، في م. س. ذ. ص ص ١١٨ - ١٢١

(١٣٩) أنظر. د. سعد الدين إبراهيم (إشراف)، عروبة مصر حوار السبعينات، مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٨

(١٤٠) أنظر على سبيل المثال : حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة السياسة

الكويتية (١٤/٣/٨٢)، في «خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك من يناير ٨٢ - يونيو

٨٢» م. س. ذ. ص ص ٧١ - ٧٢

(١٤١) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس

مبارك، في م. س. ذ. ص ص ١٢٢.

(١٤٢) المرجع السابق ، ص ١٢٢.

(١٤٣) حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة واشنطن بوست، الأهرام ٨١/١١/٢، ص

٦.

(١٤٤) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس

مبارك، في م. س. ذ. ص ص ١١٦.

(١٤٥) المرجع السابق ، ص ١٢٣.

(١٤٦) د. بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية في عهد الرئيس مبارك (١٩٨١ -

١٩٨٤)، السياسة الدولية ، ع ٧٨. ٨٤/١، ص ٥.

(١٤٧) حديث الرئيس حسنى مبارك لمجلة الصياد اللبنانية (٨٤/٤/١)، في

«مجموعة خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك يناير/ يونيو ٨٤» ، ج. م. ع. هـ. ع

أ. ١٩٨٤، ص ١٨٢.

(١٤٨) أنظر على سبيل المثال : د. بطرس بطرس غالى، سياسة مصر الخارجية في

مرحلة ما بعد السادات، في م. س. ذ. ص ص ٨٥.

(١٤٩) د. عبدالمعظم سعيد، العودة الى الصف، مصر الوطن العربى (١٩٧٨-١٩٨٨)، فى د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية: فى عالم متغير م. س. ذ. ص ص ٦٤-٦٤٢.

(١٥٠) عبدالعاطى محمد احمد عبدالحليم، السياسة المصرية تجاه منطقة الخليج، فى المرجع السابق، ص ٧٨٢

(١٥١) حديث مشترك للرئيسين مبارك وميمرى لجريدة الاخبار (٨٢/٥/٦)، فى «خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك من يناير ٨٢-يونيه ٨٢»، م. س. ذ. ص ٧ ١ (١٥٢) وقائع المؤتمر الصحفى للرئيسين مبارك وميمرى (٨٢/٥/٦)، فى المرجع السابق، ص ١٠٥

(١٥٣) وحيد عبدالمجيد، م. س. ذ. ص ١٦١ وص ١٦٢

(١٥٤) نشب الخلاف بين مصر ومنظمة التحرير عقب قرار المجلس الوطنى بربط تحسين العلاقات المصرية- الفلسطينية باهتمام مصر عن الالتزامات الواردة باتفاقيتى كامب ديفيد. (١٥٥) الأهرام ٨٣/١١/٢٤.

(١٥٦) حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة الجارديان، الأخبار ٨٣/١/١٩، ص ٨. (١٥٧) كلمة الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب فى «حديثا الرئيس حسنى مبارك والملك حسين بمجلس الشعب (٨٤/١٢/٢)»، م. س. ذ. ص ١٨ (١٥٨) بيان د بطرس غالى بمجلس الشعب : م ٢٢. ٨٤/٩/٢٩، فى م ش، ص ٤، د، ص ص ١٠٦٧-١٠٦٨.

(١٥٩) د. بطرس بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية بين عام بطويه وعام نستشرفه، م. س. ذ. ص ٧.

(١٦) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الحادية والاربعين للجمعية العام للأمم

المتحدة (٨٦/٩/٢٩)، م. س. ذ. ص ١٥.

(١٦١) انظر ص ٨٤.

(١٦٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٤٩ وص ٤٥.

(١٦٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٣٩٥.

(١٦٤) انظر ص ٨٧.

(١٦٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٣٨٦.

(١٦٦) المرجع السابق، ص ٣٨٥.

(١٦٧) المرجع السابق، ص ٣٨٧.

(١٦٨) انظر ص ٩٧-٩٨.

(١٦٩) أنظر على سبيل المثال مجالات التعاون عام ١٩٨٧ في: التقرير الاستراتيجي

العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٣٩-٣٩٢.

(١٧٠) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس

مبارك، في م. س. ذ. ص ١٢٣.

(١٧١) د. أسامة الغزالي حرب، السياسة المصرية تجاه السودان (ملاحظات أولية)،

في د. أحمد يوسف أحمد (محرر)، سياسة مصر الخارجية: في عالم متغير، في م. س. ذ.

ص ٧٦٦-٧٦٧.

(١٧٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ٤-٢.

(١٧٣) المرجع السابق، ص ٢٠٥-٢٠٦.

(١٧٤) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٥٤.

(١٧٥) لمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص

ص ٣٨٨ - ٣٨٩.

(١٧٦) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٥٥.

(١٧٧) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ٣٧٢.

(١٧٨) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٢٠.

(١٧٩) المرجع السابق، ص ٣٨٩.

(١٨٠) حديث الرئيس حسني مبارك لصحيفة واشنطن بوست، الأهرام ٨١/١١/٢.

ص ٦.

(١٨١) مزيد من التفاصيل انظر: م ٥، ٨٥/١١/٣، في م. ش. ف ٤، د ٢، ص

ص ١٤٢ - ١٤٨.

(١٨٢) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ٣٢٥.

(١٨٣) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٣٩٤.

(١٨٤) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية للرئيس

مبارك، في م. س. ذ. ص ١٢٣.

(١٨٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(١٨٦) بيان وزير الدولة للشئون الخارجية: م ٤٧، ٨٦/٤/١٩، في م. ش. ف ٤.

د ٢، ص ٢١١٥.

(١٨٧) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٥٦ - ٤٥٧.

(١٨٨) بيان د. عصمت عبدالمجيد في الاجتماع الوزاري لدول علم الانحياز ببوردهي

(٨٦/٤/١٧)، م. س. ذ. ص ١٢.

(١٨٩) انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

- (١٩٠) انظر على سبيل المثال حديث الرئيس حسنى مبارك لصحيفة السياسة الكويتية (٨٥/١٢/١٥)، في «مجموعة خطاب الرئيس حسنى مبارك يوليو- ديسمبر ٨٥»، م. س. د، ص ١٤٩-١٥٠.
- (١٩١) انظر: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. د، ص ٣٩٣-٣٩٤.
- (١٩٢) د. بطرس بطرس غالى، استراتيجية الدبلوماسية المصرية فى القارة الأفريقية، السياسة الدولية، ع ٧٦، ٤/ ٨٤، ص ٧-٨.
- (١٩٣) الأهرام ٨٦/١/٩.
- (١٩٤) حديث الرئيس حسنى مبارك الى وفد اعلامى (٨٢/٥/٨)، فى «خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك من يناير ٨٢- يونيو ٨٢»، م. س. د، ص ١١٣.
- (١٩٥) انظر: كلمة مصر امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها ٣٧ عام ٨٢، التى ألقاها د. بطرس غالى (٨٢/٩/٢٨)، فى م. س. د، ص ٦٢.
- (١٩٦) بيان كمال حسن على أمام بعض لجان مجلس الشعب (٨٣/٦/٤)، م. س. د، ص ٤-٥.
- (١٩٧) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. د، ص ٤٥٦.
- (١٩٨) أحمد أبو الحسن زرد، العلاقات المصرية الأثيوبية، السياسة الدولية، ع ٨٢، ٨٥/١٠، ص ١٣٨-١٣٩.
- (١٩٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. د، ص ٣٨٧-٣٨٨.
- (٢٠٠) بيان الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب بعد تعيينه رئيساً (٨١/١/١٤)، فى م. س. د، ص ٥٥.
- (٢٠١) خطاب الرئيس حسنى مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨١/١١/٨)، فى م. س. د، ص ١٧.

(٢٠٢) بيان حكومة د. فؤاد محيي الدين: م ٢٨، ٨٢/٢/٢٠، في م. ش، ف ٣، د ٣، ص ١٩٧٤.

(٢٠٣) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة (٨٤/٩/٢٨)، م س. ذ، ص ٢٦

(٢٠٤) بيان د. عصمت عبدالمجيد أمام الدورة الوزارية السادسة عشر لمنظمة المؤتمر الاسلامي بقاس (يناير ١٩٨٦)، م. س. ذ، ص ١١

(٢٠٥) انظر على سبيل المثال: بيان د. عصمت عبدالمجيد في الاجتماع الوزاري لدول علم الاحياز بنينودلهي (٨٦/٤/١٧)، م س ذ، ص ١٩.

(٢٠٦) انظر على سبيل المثال: د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية أمام مؤتمر وزراء خارجية دول علم الاحياز (٨٥/٩/٥)، الاحياز ٨٥/٩/٦، ص ٤.

(٢٠٧) كلمة الرئيس حسنى مبارك أمام مؤتمر الانكسار ببلهراد (٨٣/٦/٩)، الأهرام ٨٣/٦/٩.

(٢٠٨) كلمة د. عصمت عبدالمجيد وزير الخارجية في مؤتمر وزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الاسلامي (٨٤/١٢/١٩)، ارشيف الأهرام ملف رقم ٧٩٧٠

(٢٠٩) البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد والأربعون، ١٩٨٨، ص ٢٥٩.

(٢١٠) : انظر المرجع السابق، ص ٢٦١.

(٢١١) انظر في هذا الشأن المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(٢١٢) IMF, Driection Of Trade Statistics year Book, Wash- ington D C , 1988, pp. 167- 168

(٢١٣) تأثرت حركة التجارة المصرية- ضمن ما تأثرت- بالظروف السياسية، ويمكن

ملاحظة ذلك بالنظر لحجم التبادل التجارى بين مصر ودول المقاطعة العربية المركزية، ابان وقبل فترة الدراسة.. انظر البنك الأهلى المصرى، م. س. د، ص ٢٦٢.

(٢١٤) البيانات مستخلصة من: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الملخص الشهرى لبيانات التجارة الخارجية، ديسمبر ٨٢، مرجع رقم ٦٤ - ١٢٢١١ / ٨٢، فبراير ٨٣، ص ١١ وديسمبر ٨٤، مرجع رقم ٦٤ - ١٢٢١١ / ٨٥، فبراير ٨٥، ص ١١. وديسمبر ٨٦، مرجع رقم ٦٤ - ١٢٢١١ / ٨٧، فبراير ٨٧، ص ١٢ وديسمبر ٨٨، مرجع رقم ٥٤ - ١٢٢١١ / ٨٨، ابريل ٨٩، ص ١٣

(٢١٥) بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين م ٢٨، ٨٢/٢/٢، فى م. ش، ف. ٣، د. ٣، ص ١٩٧٦.

(٢١٦) بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين (٨٣/١٢/٣)، ج. م ع، هـ. ع أ، د. ت، ص ١٨

(٢١٧) بيان حكومة كمال حسن على (٨٤/٩/١٥)، ج. م. ع، هـ. ع أ، د. ت، ص ١٧.

(٢١٨) الغيت هذه القرارات فى ابريل ١٩٨٥

(٢١٩) بيان حكومة د. عاطف صدقى (٨٦/١٢/٢٩)، ج. م ع، هـ. ع. أ، ١٩٨٦، ص ٤٢ - ٤٣

(٢٢) البنك الأهلى المصرى، م. س. ذ، ص ٢٥٩.

IMF, Direction Of Trade Statistics year Book, op cit, (٢٢١) pp. 167- 168

(٢٢٢) انظر على سبيل المثال بيان حكومة د. فؤاد محيى الدين، م ٧، ٨٢/١١/٩، فى م. ش، ف. ٣، د. ٤، ص ٣ ٣.

- (٢٢٣) بيان كمال حسن على (٨٤/٩/١٥). م. س. ذ. ص ٣٠.
- (٢٢٤) المرجع السابق، ص ٢٩.
- (٢٢٥) بيان حكومة د. على لطفى (٨٥/١١/٣٠). ج. م. ع. هـ. ع. أ. د. ت. ص ٢٧
- (٢٢٦) المرجع السابق، ص ص ١٥ - ١٦.
- (٢٢٧) المرجع السابق، ص ٦٢.
- (٢٢٨) الاحصاءات مستسطة من. البنك الأهلي المصري، م. س. ذ. ص ٢٦٣
- (٢٢٩) تقرير حول التبادل التجاري بين جمهورية مصر العربية والدول العربية ٨٢-٨٦، جامعة الدول العربية. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، القاهرة، ٨٧/٢/٢٣، غ. م. ص ص ١١ - ١٢.
- (٢٣٠) انظر على سبيل المثال : بيان حكومة د. عاطف صدقي (٨٧/٦/٦)، ج. م. ع. هـ. ع. أ. ١٩٨٧، ص ٢.
- (٢٣١) لمزيد من التفاصيل انظر. بنك الاسكندرية، الشرة الاقتصادية، المجلد التاسع عشر، القام. ١٩٨٧، ص ص ٤٠ - ٤١.
- (٢٣٢) أنظر على سبل المثال. بيان حكومة د. قنّاد محيي الدين (٨٣/١٢/٣)، م. س. ذ. ص ١٩.
- (٢٣٣) حسنت هذه البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن البنك الدولي الاعداد من عام (٨٣ - ٨٩).
- (٢٣٤) د. رمزي زكي، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري في المرحلة القادمة، مطبوعات مكتبة مدهولي، ط١، يونيو ١٩٨٣، ص ١٢٠.

(٢٣٥) يشتمل على اجمالي الدين طويل الأجل والدين قصير الأجل وائتمانات صندوق
التقدي الدولي، وبالتالي لا يتضمن الدين العسكري.

The world Bank, World Debt Tables External Debt (٢٣٦)
Of Developing Countries, Volume II Country Tables, Wash-
ington D C , 1989, p 118.

Ibid, p 118, 121. (٢٣٧)

(٢٣٨) خطاب الرئيس حسني مبارك (٨٥/١١/١٣)، م. س. د. ص. ص ٨ -١

٩ ١.

(٢٣٩) بيان حكومة د علي لطفى (٨٥/١١/٣)، م. س. د. ص. ص ١١٠.

(٢٤٠) خطاب الرئيس حسني مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٦/١١/١٢)، م.

س. د. ص. ص ١١ -١٢.

(٢٤١) بيان حكومة د عاطف صدقي (٨٧/٦/٦)، م. س. د. ص. ص ١١

(٢٤٢) خطاب الرئيس حسني مبارك بمجلس الشعب والشورى (٨٦/١١/١٢)، م

س. د. ص. ص ٢٧.

(٢٤٣) خطاب د. بطرس غالي في مؤتمر القمة الخامس لرؤساء دول وحكومات دول عدم

الاتحياز.. هرهرى اغسطس / ستمبر ٨٦، وزارة الخارجية، د. ت. ص. ص ٨ -٩

(٢٤٤) لمزيد من التفاصيل انظر: د. بطرس غالي، ازمة الديون الخارجية، السياسة

الدولية، ع ٨٦، ١٠ / ٨٦، ص. ص ٧ -٨.

(٢٤٥) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. د. ص. ص ١٠٨.

(٢٤٦) لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص. ص ٤٤٠ -٤٤١.

(٢٤٧) المرجع السابق، ص ٣٦٣.

(٢٤٨) المرجع السابق، ص ٤٤١.

(٢٤٩) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ص ٤٥١ - ٤٥٢.

(٢٥٠) بيان حكومة د. عاطف صدقي (٨٧/٦/٦)، م. س. ذ، ص ٢٢.

(٢٥١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ٤٠١.

(٢٥٢) المرجع السابق، ص ١٤٠، و ص ص ٤١٠ - ٤٤١.

(٢٥٣) لمزيد من التفاصيل انظر: المرجع السابق، ص ص ٤٠٠ - ٤١٠ و ص ص ٤٠٦.

- ٤٧.

(٢٥٤) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- البنك المركزي المصري، تقرير مقدم الى مجلس الشعب عن الأوضاع النقدية والأئتمانية خلال السنة المالية ١٩٨٤/٨٣، سبتمبر ١٩٨٤، ص ٩٢.

- البنك المركزي المصري، تقرير مقدم الى مجلس الشعب عن الأوضاع النقدية والأئتمانية خلال السنة المالية ١٩٨٧/٨٦، سبتمبر ١٩٨٧، ص ٨٩.

(٢٥٥) نحو عمل اقتصادي عربي مشترك، العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج، وثيقة مقدمة الى الاجتماع المشترك لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب التحضيرى لمؤتمر القمة العربي الحادى عشر، عمان، يوليو ١٩٨٨، غ. م، ص ٢٦٢.

(٢٥٦) لمزيد من التفاصيل أنظر.

Abd Elmonem Said Aly (ph. D.), Nation State & Transnational Society: The Case Of Egypt, paper presented at the conference on "Dynamics Of States and Societies in Middle East",
Cairo, June 17- 19, 1989, p. 12

Status Report, united states Economic Assistance to (٢٥٧)

Egypt, September, 1988, p 2

(٢٥٨) نعر عمل اقتصادى مشترك، العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج، م. س. ذ، ص ٢٦٢

Abd Elmonem Sard Aly (ph D.), op cit , P. 14. (٢٥٩)

(٢٦١) أنظر فى هذا الشأن . التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، م س ذ، ص ٣٩٢.

(٢٦١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م س. ذ، ص ٣٦١.
(٢٦٢) د. أحمد يوسف أحمد، الاستمرارية والتغير فى السياسة الخارجية للرئيس مبارك، فى م. س. ذ، ص ١٢٦.

(٢٦٣) م ٣٢، ٨٤/١٢/١٦، فى م ش، ف ٤، د، ص ٢٤٨٧
(٢٦٤) د. بطرس بطرس غالى، منجزات الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٧، السياسة الدولية، ع ٩١، ٨٨/١، ص ١٦.

(٢٦٥) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٦، م. س ذ، ص ٤٦٧.
(٢٦٦) انظر على سبيل المثال: خطاب الرئيس حسنى مبارك (٨٥/١١١٣)، م س. ذ، ص ٩١.

(٢٦٧) بيان وزير الخارجية: م ٣٠، ٨٢/٢/٢٢، فى م. ش، ف ٣، د ٣، ص ٧١.
(٢٦٨) خطاب الرئيس حسنى مبارك (٨٥/١١/١٣)، م. س. ذ، ص ٩٣
(٢٦٩) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥، م. س ذ، ص ٣٦٤.
(٢٧٠) أنظر فى هذا الشأن

- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٧، م س ذ، ص ٤٠٢

- التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٦، م. س. ذ. ص ٤٨٢.
- (٢٧١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥، م. س. ذ. ص ٣٦٤.
- (٢٧٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٨٤ / ١٩٨٥، ص ٣٢.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٨٦ / ١٩٨٧، ص ٣٦.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ٨٧ / ١٩٨٨، ص ٤٢.
- البنك الاهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد والاربعون، م. س. ذ. ص ٢٥٢.
- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد التاسع والثلاثون، ١٩٨٦، ص ٣٨١.
- د. نادر فرحاني، سعيًا وراء الرزق، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأنظار العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، مارس ١٩٨٨، ص ٢١٥.
- (٢٧٣) حسب اجمالي إيرادات النفط للسنوات الرمنية ٨٠ - ١٩٨٧
- (٢٧٤) حول هذا الأمر انظر: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد والاربعون، م. س. ذ. ص ٢٥٢ وص ٢٦٤، وص ٢٧٤.
- (٢٧٥) بيان حكومة د. عاطف صدقي (٨٦/١٢/٢٩)، م. س. ذ. ص ٤٤.
- (٢٧٦) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الثالث، المجلد الواحد والاربعون، م. س. ذ. ص ٢٧٤، وص ٢٧٦.
- (٢٧٧) أنظر: المرجع السابق، ص ٢٧٦.
- (٢٧٨) - بيان حكومة د. عاطف صدقي (٨٦/١٢/٢٩)، م. س. ذ. ص ٤٣.
- ٤٤.

- بيان حكومة د عاطف صدقي (٨٧/٦/٦)، م س د، ص ٢٩.
- (٢٧٩) د. فائقة الرفاعي، آليات التضخم وسياسة سعر الصرف في مصر، بحث مقدم الى ندوة «آليات التضخم في مصر» الذي ينظمه مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية جامعة القاهرة (٣-٢/٥ / ٩)، ص ٣٦
- (٢٨٠) أنظر . المرجع السابق، ص ص ٣٥-٣٦ وص ٤٨
- (٢٨١) انظر على سبيل المثال: بيان حكومة د فؤاد محيي الدين، م ٧، ٨٢/١١/٦، في م. ش، ف ٣، د ٤، ص ٣٠
- (٢٨٢) بيان حكومة د. فؤاد محيي الدين (٨٣/١٢/٣)، م. س. ذ، ص ٢٤-٢٥
- (٢٨٣) انظر على سبيل المثال . بيان حكومة عاطف صدقي (٨٦/١٢/٢٩)، م. س. د، ص ٥٧ وص ص ٦٢-٦٣ وص ٧٢
- (٤٨٤) حسب من البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، الملد الثالث، المجلد الواحد والأربعين، م س. د، ص ٢٧٤.

الباب الثالث

القضايا الأمنية لدى أحزاب

المعارضة المصرية

يتناول هذا الباب ، معالجة مواقف واحزاب المعارضة المصرية، من القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، والحرب العراقية- الايرانية، خلال فترة رئاسه مبارك الأولى اكتوبر (١٩٨١ - ١٩٨٧). وسيتم ذلك فى فصلين، الاول عن مواقف احزاب المعارضة من القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، والثانى عن مواقف المعارضة من الحرب العراقية- الايرانية.

الفصل الرابع : مواقف احزاب المعارضة من القضية

الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي

يعالج هذا الفصل مواقف واحزاب المعارضة من القضية الفلسطينية والصراع العربي - الاسرائيلي، وذلك من خلال التطرق لقضيتين اساسيتين، الأولى، مواقف احزاب المعارضة من مسألة التسوية السلمية، وفيها يتم دراسة مواقف الاحزاب خلال مراحل التسوية الثلاث (مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية» - مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية - مرحلة المؤتمر الدولى)، اما القضية الثانية، فهي مواقف احزاب المعارضة من العلاقات المصرية - الاسرائيلية، وفيها يتم دراسة المواقف المبدئية للاحزاب بشأن هذه العلاقات، والموقف من مسألة التطبيع، وآخرها الموقف من بعض القضايا المثارة فى العلاقات المصرية - الاسرائيلية سواء على الصعيد الثنائى (قضية طابا - الزيارات الرسمية على مستوى القمة والعلاقات الدبلوماسية وعودة السفير المصرى الى تل ابيب - العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر - الترتيبات الامنية فى سبنا) أو على صعيد القضايا التى اثارها السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (العدوان الاسرائيلى على الشعب الفلسطينى فى لبنان والغزو الاسرائيلى للبنان وتدابيرته - الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس - هجرة اليهود الفلاشا لاسرائيل).

أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى:

١ - المبادئ العامة :

يعتبر حزب التجمع حزبا يساريا قوميا، له رؤية محدده وثابتة تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، ويمكن تحديد تلك الرؤية، فى ارجاعه للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، لزرع اسرائيل فى الوطن العربى كمشروع استعمارى استيطانى، هدفه خدمة المصالح الاستعمارية فى منطقة غنية بالثروات ذات موقع استراتيجى، والحيلولة دون تطور شعوب المنطقة او توحدها لما يشكله ذلك من خطورة على المصالح الاستعمارية^(١). على هذا الاساس، فان الصراع العربى- الاسرائيلى لدى حزب التجمع، هو فى جوهره نضال موجه من حركة التحرر الوطنى العربى ضد الاستعمار العالمى والحركة الصهيونية العالمية وتجسيدها العدوانى فى دولة اسرائيل^(٢)، وان التناقض بين الاستعمار العالمى والشعوب العربية تناقض رئيسى لا يقبل المصالحة، ولا ينتهى إلا بتصفية السيطرة الاستعمارية، والوحد الصهيونى فى المنطقة^(٣).

على انه رغم ذلك، فان كافة وثائق حزب التجمع، تؤكد ان الحزب يؤمن بفكرة المرحلية، وهو ما يمكن استنتاجه من خلال قراءة البرنامج السياسى العام، الذى طالب بعقد مؤتمر دولى لتسوية الصراع العربى- الاسرائيلى، واكد على ان السلام لا يعنى التوقف عن الصراع ضد الاستعمار والصهيونية، وان الحزب يرغب فى تحرير كافة الاراضى العربية المحتلة بما فيها القدس العربية، واقامة دولة فلسطين المستقلة^(٤)، ورغم انه لم يحدد ماهية تلك الاراضى، إلا انه يستنتج مما ذكر انها ليست كل ارجاء فلسطين، وعلى آية حال، فقد اشار

الحزب في منتصف الثمانينات الى فكرة المرحلة بشكل واضح لا لبس فيه، حينما اكد انه على اتفاق مع منظمة التحرير في كل من الهدف الاستراتيجي البعيد المدى، وهو دولة فلسطينية في كل ارجاء فلسطين، والهدف المرحلي الذي اقرته فصائلها دون استثناء، وهو اقامة هذه الدولة على ارض تتحرر من فلسطين^(٥).

وهكذا ، يتبين مدى تكييف حزب التجمع لرؤيته تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي- الاسرائيلي. وقد ارتبط ذلك باهتمام كبير منه انعكس في عدة امور هي: اولاً، ربط الحزب اعلان برنامجه السياسي العام بتلك القضية وهذا الصراع وذلك ضمن عدة قضايا ربط بينها وبين اعلان هذا البرنامج، ثانياً، ربط الحزب بين التحول الديمقراطي المنشود في مصر وبين بعض الاهداف، ذكر ان على رأسها تحرير الاراضي المحتلة^(٦).

ثالثاً:، اعلان الحزب على لسان امينه العام، ان موقفه من اى حكومة مصرية مرتبط بموقفها من القضية الفلسطينية وقضية الاستقلال الاقتصادي، وان هاتين القضيتين مترابطتان ايضاً^(٧).

٢ - الموقف من التسوية السلمية :

أ- مرحلة استكمال اتفاقيتي كامب ديفيد «شق التسوية»:

عارض حزب التجمع اتفاقية كامب ديفيد كأطار لتسوية القضية الفلسطينية، على اعتبار انها لم تنفض فقط لتسوية منفردة مع اسرائيل، بل والى تصفية عروبة مصر، وتقرير انحيازها للاستراتيجية الامريكية بالمنطقة^(٨)، فهي تخل عن القضية الفلسطينية مقابل عودة سيناء منقوصة

السيادة، وقد طالب الحزب بالسعى لافشال نهج كامب ديفيد ومقاومة السياسة الناتجة عن الصلح المنفرد، والحيلولة دون امتداد هذا الصلح لباقي اجزاء الوطن العربى، والكشف عن التأثيرات السلبية له على الاوضاع الاقتصادية والديمقراطية بمصر^(٩).

وبعد تولى الرئيس مبارك السلطة، تجدد الحديث عن استكمال الشق الثانى من اتفاقيتى كامب ديفيد، وهو الحكم الذاتى الفلسطينى، الذى برفضه حزب التجمع باعتباره حزبا ينادى بحق تقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية مستقلة، وعدم الرضاية على القرار الفلسطينى المستقل^(١٠)، وقد قيم الحزب ابان اجتماع الدورة الثالثة للجنة المركزية عام ١٩٨١ تصريحات الرئيس مبارك التى اشار فيها لضرورة التريث فى مسألة الحكم الذاتى بالايجابية، ورأى ان الظروف مواتية لمواجهة اعلان مبادئ الحكم الذاتى الذى يدعم احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة^(١١).

وعلى آية حال، فانه بعد تعثر المحادثات المصرية- الاسرائيلية حول سلطة مجلس الحكم الذاتى فى مارس ١٩٨٢، كرر التجمع ثوابته فى اجتماعات الدورة السياسية الثانية لمؤتمره العام ٦-٧/٥/١٩٨٢، وهى حق تقرير المصير واقامة دولة فلسطينية مستقلة، واعتبار منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى^(١٢).

وبعد غزو اسرائيل للبنان، بدأ الحزب يركز انتباهه على جهود التسوية من زاوية الواقع الجديبد الذى خلفه الغزو، وكانت رؤيته لاهداف الغزو تعسم بالشمول، اذ اعتبر انه يهدف الى تصفية المقاومة وانهاء القضية الفلسطينية، وابادة اكبر عدد من الفلسطينيين، والعضاء على عروبة لبنان، والسيطرة عليه

او تقسيمه، وتصفية قدرات سوريا العسكرية، واخضاع الامة العربية لاسرائيل والولايات المتحدة^(١٣)، وعلى آية حال، فقد قام حزب التجمع بتكثيف ردود افعاله تجاه الغزو الاسرائيلي وتداعياته، وكان ذلك ينصب في اتجاهين اساسيين هما دعم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ورؤيته لتسوية القضية الفلسطينية بعد احداث الغزو.

ففيما يتعلق بدعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، اتخذ حزب التجمع عدة خطوات اساسية، كان ابرزها ما يلي:

(١) صدور بيان من امانة اللجنة المركزية للحزب يوم ٧ يونيو، يتضمن دعوة كافة التنظيمات الجماهيرية لتكوين لجنة قومية لتنظيم واستمرار مساندة الثورة الفلسطينية، بالمتطوعين والاحتياجات المادية والطبية، لرد العدوان الاسرائيلي، وحتى تتحقق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومطالبة حكومة مصر والحكومات والقوى التقدمية العربية، بمساندة المقاومة الفلسطينية واللبنانية بالمتطوعين والاسلحة والمعدات الفنية والطبية^(١٤).

(٢) فتح مقر الحزب بالمحافظات لتسجيل اسماء المتطوعين المصريين^(١٥).

(٣) مساهمة الحزب مساهمة فعالة في تأسيس لجنة قومية لتنظيم مساندة الشعب المصري للمقاتلين في لبنان، وقد سميت تلك اللجنة «اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني»، جدير بالذكر ان هذه اللجنة اصدرت عدة قرارات بانشاء لجان منبهة، كما اصدرت بيانا تحت شعار «انقلوا لبنان» وطرحته للتوقيع العام، وهو يدعو لمواجهة الغزو وفك الحصار عن بيروت. وعندما عقدت اللجنة مؤتمرها الثاني، اصدرت عدة قرارات كان ابرزها السعى

لتكوين لجنة من احزاب العمل والتجمع والاحرار، للاعداد لمؤتمر شعبى يعقد بالقاهرة، تشارك فيه التنظيمات العربية لمناصرة المقاومين بلبنان، ودعوة الامم المتحدة والمنظمات الدولية والعربية للتصدي للغزو ورفع الحصار عن بيروت، وتكثيف الجهود الشعبية والحكومية لتقديم الدعم للمقاتلين، ومقاطعة اسرائيل^(١٦).

وعامة، فقد قام حزب التجمع من خلال اللجنة القومية بعدة اعمال، واتخذ عدة مواقف هي:

(أ) المساهمة فى اعداد «مسيرة الجامع الازهر» - مسيرة ١٨ يونيو- التى بدأت باقامة صلاة الغائب على أرواح الشهداء، والقاء كل من امين عام حزب التجمع ورئيس حزب العمل، خطبتين من فوق منبر الجامع، وقد انتهت المسيرة عند قصر عابدين، حيث قدم رؤساء احزاب المعارضة بياناً حول مؤثر جماهيرى سبق ان عقدوه لرئيس الجمهورية^(١٧).

(ب) المساهمة فى تشكيل لجان للاتصال والتنظيم والاعلام والدعم العالمى والتبرعات والمقاطعة تحت مظلة اللجنة القومية^(١٨)، اضافة لتشكيل لجان فرعية للجنة القومية بالمحافظات، لتسهيل تلقى الدعم من المواطنين.

(ج) اقتراح الامين العام للحزب، ارسال سفينة لنقل الاطباء ومواد الدعم للقات المحاصرة ببيروت الغربية، وقد وافقت اللجنة على تلك الخطوة. ولتسهيل تنفيذ هذا الاقتراح، جرت اتصالات بين كل من حزبي التجمع والعمل من جهة والحكومة من جهة أخرى، كما قدمت تبرعات كثيرة لمقار الحزبين^(١٩)، وقد سافر على ظهر السفينة التى حملت المساعدات^(٢٠)، ممثلو احزاب التجمع والعمل والاحرار^(٢١).

اما بالنسبة لموقف واهداف حزب التجمع من التسوية السلمية، فيلاحظ قيام امين عام حزب التجمع الوطنى بالمشاركة مع وفد اللجنة القومية باجراء لقاء مع كل من سفيرى فرنسا والولايات المتحدة بالقاهرة فى ٢٦ يونيو، وقد ابلغ الثانى- باسم اللجنة- الاحتجاج على السلوك الأمريكى من الغزو^(٢٢)، اضافة لذلك اجتمع اعضاء حزب التجمع مع وفد فلسطينى^(٢٣) من ناحية أخرى، امتدح حزب التجمع تصريحات الرئيس مبارك، التى اشار فيها الى أن الغزو الاسرائيلى للبنان جعل من الصعب بدء مفاوضات الحكم الذاتى^(٢٤)، على ان الحزب ادان تصريحاته، التى أشار فيها الى ان الولايات المتحدة تملك ١/ من أوراق التسوية^(٢٥)، وطالب باتخاذ اجراءات دبلوماسية بحق اسرائيل، ووضع الالتزامات القومية المصرية فوق الالتزامات التعاهدية.

وعلى أية حال ، فانه خلال الأزمة التى نجمت عن الغزو الاسرائيلى للبنان، كان حزب التجمع يرجع التدهور الحادث بنشوبها للسياسة المصرية تجاه عملية التسوية، وذلك من خلال التأكيد على ان اتفاقات كامب ديفيد هى التى اتاحت لاسرائيل الضرب دون خوف، وان المراهنين على الرخاء والسلام تبخرت اعلامهم^(٢٦).

وفى محاولة لتلاقى تداعيات الازمة العربية، طالب الحزب بتصدى الشعوب والحكومات العربية لمظاهر الهيمنة الامريكية والاسرائيلية بالمنطقة ومساعدة الشعبين الفلسطينى واللبنانى بالسلاح، واسقاط كل الاكاذيب التى تدعى ان الخطر السوفيتى هو الخطر الرئيسى، وبناء القوة المصرية الذاتية اقتصاديا وعسكريا لتستعيد مصر حرية ارادتها^(٢٧). كما طالب من خلال موافقته على بيان اللجنة القومية للمناصرة فى ١٥ يونيو بعقد مؤتمر شعبى

عربى وعقد مؤتمر قمة عربى لبحث الوضع فى لبنان^(٢٨)، ورفض قبول أية تسوية لاتقبل بها منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، ومن ذلك اعلان قبول قسام حكومة فلسطينية بالقاهرة قمارس عملا سياسيا فقط، ونزع سلاح الثورة الفلسطينية، لما فى ذلك من تصفية للقضية الفلسطينية^(٢٩).

على هذا الاساس، يلاحظ ان موافق حزب التجمع قد جمعت من حيث الشكل بين الديناميكية والاستاتيكية. كما انها من حيث الموضوع، انسجت بالثبات، مقارنة بالموقف قبل الغزو، حيث لم تتأثر بالامكاسات السابيه التى خلفها الغزو على الواقع العربى عامة والفلسطينى خاصة، وهو ما ينماشى مع موقف حزب النجم بشكل عام تجاه القضايا القومية.



وأخيرا، وفى اطار مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية» يشار لرفض وادانة حزب التجمع لقيام اسرائيل بضم المرتفعات السورية فى ديسمبر ١٩٨١.

ب- مرحلة التفاهم بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:

نبدأ هذه المرحلة، باعلان مبادرة ريجمان فى ٢ سبتمبر ١٩٨٢، حيث اصدرت الامانة العامة لحزب التجمع بيانا اوضحت فيه الهدف من المبادرة وسليباتها وايجابياتها، لكنها رفضت اعطاء رأى قاطع بشأنها قبل اعلان موقف منظمة التحرير، وقد اعلن الحزب رفضه للمبادرة بعد الرفض

الفلسطينى الضمنى لها، بينما ايد مشروع فاس الذى ايدته المنظمة، والذى يدعو لقيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وبشكل عام، فقد استمر حزب التجمع منذ شهر سبتمبر ولعدة شهور فى تصعيده لرفض «منهج التسوية الامريكية» القائم على الصلح المنفرد والمفاوضات المباشرة، ويعتقد ان هذا التصعيد رغم انه تصعيد معتاد كلما سنحت بوادر مثل هذه التسويات، إلا ان الجديد فيه توافقه مع حديثين بارزين: الأول، المجازر التى وقعت فى المخيمات الفلسطينية فى بيروت (سبتمبر ١٩٨٢)، والثى حمل الحزب مسئوليتها ليس فقط على عاتق قادة اسرائيل، بل وايضا الرئيس الأمريكى ومبعوثه للمنطقة فيليب حبيب^(٣)، اما الحدث الثانى، فهو انعقاد الدورة السادسة عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر (فبراير ١٩٨٣)، والذى اكدت عدم اعطاء تفويضات للتحدث باسم الشعب الفلسطينى، ورفض مشاريع الحكم الذاتى، من ناحية أخرى، انتقدت افتتاحية «الاهالى» نتائج زيارة الرئيس مبارك للولايات المتحدة (يناير ١٩٨٣)، لفشل مصر فى الحصول على تعهد أمريكى بالضغط على اسرائيل لتجميد بناء المستوطنات، والانسحاب من لبنان، فى وقت تقوم فيه مصر بالضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات بالاتفاق مع الاردن، بما يتوافق والمبادرة الامريكية^(٣١).

وعلى أية حال، فقد شهدت الفترة اللاحقة خمولا على صعيد التسوية، بسبب الاهتمام بالازمة اللبنانية والحلاف الفلسطينى- الفلسطينى، لكن «التجمع» اعاد مرة أخرى فى شهر اكتوبر ١٩٨٣، الحديث عن التسوية عندما طالب الرئيس مبارك، بضرورة التسوية وفق اتفاقية كامب ديفيد، واعلان الولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٨٣، احياء اتفاق التعاون الاستراتيجى مع اسرائيل، وقد رأى «التجمع» فى موقف الرئيس مبارك استمرارا فى سياسة

الارتباط الكامل بالولايات المتحدة^(٣٢)، لكنه ايد على لسان الامين العام للحزب موقفه من احياء اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل^(٣٣). وطالب بمواجهته باتخاذ بعض الاجراءات بحق معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية^(٣٤). وعامة، فانه لم قمض عدة ايام على موقف «التجمع» السابق، حتى اعلن ترحيبه بخرق مصر لمعاهدة السلام، واتفاقية كامب ديفيد، باستقبالها رئيس منظمة التحرير^(٣٥)، ويبدو ان الحزب قد اتخذ هذا الموقف ليس فقط لتأكيد خرق التزام مع اسرائيل، بل لتهدئة معارضة الفصائل الفلسطينية للزيارة.

ومع بداية عام ١٩٨٤، بدأت تلوح في الافق بوادر اتصالات فلسطينية- اردنية للتنسيق المشترك، وقد حدد «التجمع»، وقتئذ ثوابته تجاه حل المسألة الفلسطينية، وذلك على ما يبدو لاعلان التضامن مع المنظمة في مواجهة انه ضغوط اردنية محتملة، حيث كرز في برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٤، ما نادى به من حقوق مشروعة للشعب الفلسطيني، كما ايد نضال الشعب السوري في تحرير ارضه المحتلة، وطالب بما نادى به في برنامجه السياسي العام من «الحيلولة دون امتداد سياسة الصلح المنفرد الى باقى اجزاء الوطن العربى»^(٣٦)، لكنه فى ذات الوقت، أشار الى اسقاط «نهج كامب ديفيد بخطوات متصاعدة»^(٣٧)، وهى صيغة تتسم بالمرونة، من ناحية اخرى، ركز «التجمع» قبل وحلال انعقاد دورة المجلس الوطنى الفلسطينى السابعة عشرة بعمان (نوفمبر ١٩٨٤)، على ضرورة عدم تخطى منظمة التحرير فى أية تسوية، كما وجه اللوم للاردن بشكل ضمنى بسبب سياستها تجاه التسوية، اذ اشار قبل انعقاد الدورة الى ان غياب انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى لـ

يفيد سوى المتربصين، والراغبين فى اتخاذ القرار نيابة عن المنظمة، وأنه يتيح الفرصة لغير الفلسطينيين للقبول بأقل من حق تقرير المصير واقامة دولة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية^(٣٨)، وأن الحزب يرفض الخيار الاردنى وكافة الحلول الامريكية^(٣٩)، ويعتبر ان عامل الوقت- على عكس مايرى الاردن ومصر- فى صالح الحق العربى، وأن اى اتجاه للتضحية بالقضية الفلسطينية فى سبيل تسوية ما، افضل من لاشئ. سصل فى النهاية للحلول الامريكية^(٤٠)، اضافة لذلك ايد امين عام حزب التجمع خلال المء كلمة الحزب امام اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى، ضرورة عقد مؤتمر دولى فى اطار الامم المتحدة، تشارك فيه اطراف النزاع، بما فى ذلك منظمة التحرير والدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، وطالب بصمل جبهوى قومى فى مواجهة صياغات التحالف الامريكى- الاسرائيلى^(٤١).

وعندما طرح الملك حسين عاهل الاردن مبادرته حول التسوية السلمية خلال خطابه بمجلس الشعب المصرى (ديسمبر ١٩٨٤)، انتقدت افتتاحية «الاهالى» استناد المبادرة لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، بسبب عدم قبول تفسيراته الامريكية والاسرائيلية، ومعاملته للمشكلة الفلسطينية كمشكلة لاجئين^(٤٢).

وعلى اية حال، فقد شهد مطلع عام ١٩٨٥، تراجعاً فى موقف حزب التجمع، وذلك عندما اعلنت الامانة العامة للحزب، قبول الاتفاق الاردنى- الفلسطينى كإطار للتسوية، حيث اشارت الى انه يهدف لانهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى المحتلة بما فى ذلك المرتفعات السورية، وأنه يركز على حق تقرير المصير، واقامة دولة فلسطينية، وعقد مؤتمر دولى قتل فيه منظمة التحرير^(٤٣)، والواقع ان الاتفاق يختلف عن مشروع فاس الذى وضعه الحزب

كحد ادنى للتسوية، خاصة فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني فى المفاوضات والكونفيدرالية الاردنية- الفلسطينية، الامر الذى يقضى عملها الى حمل بعض ملامح مبادرة ريجان^(٤٤)، ونشيا مع هذه الرؤية الجديدة، سعى «التجمع» الى تعزيز موقف المنظمة فى مواجهة ما كان يعتبره ضغوطا مصرية واردنية وسعودية، لدفعها لقبول حل امريكى- اسرائيلى، بينما لا تقارس هذه الدول ضغوطا على الولايات المتحدة واسرائيل، وكان ذلك قد بدأ برفض الحزب لمقترحات الرئيس مبارك التى طرحها فى نهاية فبراير ١٩٨٥^(٤٥)، لانها تستبعد منظمة التحرير من المفاوضات، كما انها تقوم على اساس الفرار ٢٤٢، وتراجع عن اطار المؤتمر الدولى للمفاوضات المباشرة^(٤٦).

وعامة، فانه يعتقد ان التغير الذى طرأ على موقف «التجمع» بقبوله اتفاق عمان، وكذلك الخشية فيما بعد من تأثر الضغوط العربية على منظمة التحرير، قد أدى الى تباين الآراء بشأن الاتفاق، خلال المؤتمر العام الثانى للحزب (يونيو ١٩٨٥)، فالنقير السياسى التكميلى الذى عرض على المؤتمر دافع بشدة عن الاتفاق^(٤٧)، إلا ان المؤتمر شهد خلافا شديدا فى رأى حوله. وكان رأى الرفض للاتفاق، يرى ان منظمة التحرير تسمى لاقامه تحالفات مع اكثر القوى العربية رجعية، وان الاتفاق وسيلة للمحور الاردنى- المصرى للمراهنة على حل امريكى^(٤٨)، وقد حاول الطرف المقابل، حصر الخلاف بالأكيد على أن الحزب لم يقدم للمنظمة «صكا على بياض»، وانه لو افترض نبول المنظمة بتسوية مع العدو وهو افتراض نظرى، فانها سنلقى معارضة من الحزب، الذى يقبل بالحل المرحلى للقضية الفلسطينية^(٤٩).. وعلى أية حال، فقد حسم الخلاف داخل المؤتمر لصالح الموافقة على الاتفاق، ويبدو ان امين عام

الحزب هدد بالاستقالة اذا لم يوافق على الاتفاق، اذ يقول بشأنه «وقفت ضد الحزب كله، وقلت لهم اذا رفضنا هذا الاتفاق، فان معنى ذلك اننا نعتبر انفسنا - ضمنا - ضد منظمة التحرير (التي نرى الحل السياسى بهذا الطريق)، وقال البعض فى الحزب ان هذا خيانة فقلت: من الذى يقرر ما اذا كان هذا خيانة؟ الفلسطينيون فقط - هم اصحاب الحق فى تقرير ذلك. وقلت لهم ايضا: لابد ان نحدد دورنا، وقد قلنا فى البرنامج. (نحن نقبل ما تقبله منظمة التحرير) فلما ان نغير البرنامج ونتحول الى حزب رفض وحزب كفاح مسلح، ولما (حيث اننا لم نفعل) نتمسك بالخيار الذى طرحته أنا»^(٥٠).

والملاحظ انه رغم اعلان موافقة المؤتمر على الاتفاق إلا ان البيان الختامى له لم يشر لذلك بل انه طالب بجمبهة عربية تكون احدى مهامها التضامن مع منظمة التحرير وحققها فى الاشتراك بصفة «مستقلة» فى كل الجهود لتصفية العدوان الاسرائيلى^(٥١)، وهو ما يخالف اتفاق عمان الذى اشار لتشكيل وفد اردنى - فلسطينى مشترك فى مفاوضات السلام.

وبشكل عام، يمكن القول ان موقف حزب التجمع خلال النصف الثانى من عام ١٩٨٥ ومطلع عام ١٩٨٦، كان يتميز بالاصرار على ضرورة عقد المؤتمر الدولى، والادانة المتكررة للولايات المتحدة، ودورها فى التسوية، خاصة بعد الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير بتونس (اكتوبر ١٩٨٥)، والحرص على كشف الضغوط المصرية والاردنية على المنظمة نتيجة الضغوط الامريكية عليهما، وكذا الضغوط الاردنية لاجبار المنظمة على التنازل عن ثوابتها، خاصة بالاعتراف بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى لا يحقق كل مطالبها، رغم ان التفاوض يجب ان يتم على اساس جمع قرارات الامم المتحدة كصفقة شاملة^(٥٢)، اضافة لذلك انتقدت افتتاحية «الاهالى» بشكل غير حاد،

موافقة منظمة التحرير الفلسطينية في نوفمبر ١٩٨٥، أي بعد حادث قرصنة فلسطيني على إحدى السفن الإيطالية، على إعلان القاهرة الذي يقصر العمل الفدائي على الأراضي المحتلة، على اعتبار أن ذلك لم يكن فقط اسقاطاً لما قيل عن مواقف ملتبسة للقادة الفلسطينيين بحال قضية الإرهاب، ومن ثم فإنها غير مؤهلة للاشتراك في المفاوضات، بل ولرفع الحرج عن مصر في مداومة علاقتها بالمنظمة^(٥٣).

وعندما أعلن الأردن وقف التنسيق مع منظمة التحرير في فبراير ١٩٨٦، كان من المتوقع أن يؤيد الحزب الموقف الفلسطيني، وهو ما حدث بالفعل، حيث رأى الحزب أن خطاب عامل الأردن بوقف التنسيق، دل على الفصل التعسفي بين قضية الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحريرها، وحاول إثارة التفرقة بين الشعب الفلسطيني بالداخل والخارج، كما دل على سعي الأردن لخلق تقييد فلسطيني بديل، وإجباره المنظمة على الاعتراف بالقرار ٢٤٢، ورفضه عملياً مبدأ حق تقرير المصير، وأنه استخدم سياسة التنازلات التي اتبعها الرئيس السادات، والتي تؤدي لاستسلام المنظمة للشروط الأمريكية والإسرائيلية وخالف اتفاق عمان الذي يقبل بالتفاوض وفق جميع قرارات الأمم المتحدة، وافرغ المؤتمر الدولي من مضمونه^(٥٤)، من ناحية أخرى زاد حزب التجمع من حملته تجاه بعض الانظمة العربية، خاصة ضد المغرب لاستقباله رئيس وزراء إسرائيل.

* * *

وفيما يتعلق بموقف « التجمع » من تطورات الأزمة اللبنانية خلال هذه المرحلة من منظور التسوية العربية- الإسرائيلية، يلاحظ تركيز رؤية الحزب على قضية الانسحاب الإسرائيلي من لبنان بكافة أبعادها، وفي هذا الشأن،

يشار لرفض الحزب مبدأ التفاوض المباشر والمنفرد بين لبنان واسرائيل، وانتقاده الشديد للاتفاق الذي اسفرت عنه تلك المفاوضات فى ١٧ مايو ١٩٨٣ حيث اعتبره «كامب ديثيد جديدة تضع لبنان تحت السيطرة الامريكية الاسرائيلية» التى فرضت اجراءات متعددة لتحقيق امن اسرائيل، وانتزاع لبنان من هويته^(٥٥)، وانه يهدد استقلال وسيادة لبنان، ويقدم قواعد متقدمة للعُدوان على امن سوريا والمنطقة المحيطة بها والوجود الفلسطينى المدنى، كما يحول لبنان لقاعدة تجسس وتخريب وغزو اقتصادى للعالم العربى، وهو غطاء لاستمرار مضاعفة الدعم العسكرى والاقتصادى والسياسى الامريكى لاسرائيل، وذريعة للقوى العربية الانعزالية لبيع اوهام الدور الامريكى. على انه اكد على ثقته بامكان مواجهة الخطر الامريكى والاسرائيلى واتفاقيات بتكثيف المقاومة ضد الاحتلال فى لبنان وفلسطين المحتلة والمصالح الامريكية بالوطن العربى^(٥٦).

وعندما اعلنت حكومة لبنان فى مطلع مارس ١٩٨٤ الغاء اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣، اعتبر الحزب تلك الخطوة ثمرة لعمل القوى الوطنية اللبنانية والتأييد السورى، وانتصارا لحركة التحرر الوطنى العربى على مخطط الهيمنة الامريكية^(٥٧).

اضافة لذلك، دعا «التجمع» - بشكل مستمر- لانسحاب اسرائيل الكامر من لبنان، ودعم المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلى، باعتبارها احدى القوى التى تسعى لاعادة التوازن المختل فى المنطقة، والعمل مع اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى، لدعم الصمود الفلسطينى بالاراضى المحتلة، والمقاومة اللبنانية، كما دعا لبناء عمل جبهوى قومى، يكون احد اهدافه دعم المقاومة اللبنانية، واسقاط أية محاولة لتقييد لبنان بصلح منفرد^(٥٨).

عنه «مؤتمر دولي تفاوضي» من نتائج، والملاحظ ان تلك الرؤية لم ترد بالبرنامج السياسي العام، على هذا النحو، الا اذا اعتبرنا حديث البرنامج عن تمسك الحزب بخط السياسة الخارجية الذي وضعه الرئيس جمال عبدالناصر، والقائم على الاستقلال الاقتصادي، والانجاز الديمقراطي، والتكامل الاقتصادي العربي، وخلق قوة عربية ذاتية، تعبيراً غير مباشر عن هذه الرؤية^(٦١).

وعندما طرح الحزب برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٧، لم يرد بالبرنامج اي حديث عن المؤتمر الدولي، ويبدو ان ذلك التجاهل كان راجعاً لصعوبة انعقاد هذا المؤتمر بمفهومه النضالي. وقد كرر الحزب بالبرنامج بعض مطالبه الخاصة باسقاط نهج كامب ديفيد وتأييد الشعب السوري لتحرير ارضه، اضافة لذلك رفض الحزب مشروع وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيريز، الذي يدعو للاستحباب من بعض المناطق كثيفة السكان في الاراضي المحتلة، حيث اعتبر ان هذا المشروع اساساً لنحرك مشترك مصري أردني اسرائيلي، يهدف لالغاء وجود المنظمة واي كيان فلسطيني، وان ما يعطل تنفيذه هو مدى الثقة ببريز، وامساك منظمة التحرير باوراق تمكثها من افساده^(٦٢)، ويبدو ان هذا الموقف السلبي تجاه القيادة السياسية المصرية، كان على صلة بربط حزب التجمع موافقته على اعادة ترشيح الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية بثلاثة شروط، كان احدها التزامه بحقوق الشعب الفلسطيني خاصة حق تقرير المصير واقامة دولة مستقلة، وحق المنظمة في تمثيله في أي مفاوضات تجرى في إطار المؤتمر الدولي^(٦٣).

* * *

اما فيما يتعلق بالازمة اللبنانية خلال هذه المرحلة، فلم يطرأ جديد على موقف الحزب، اذ استمر في المطالبة بدعم حركة المقاومة الوطنية اللبنانية، وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضى اللبنانية، وادانة القصف الاسرائيلى للمخيمات الفلسطينية وتأكيد خرق مصر لشروط ثلاثة كان ضمنها الانسحاب من لبنان، نظير لقاء مبارك- بيريز وعودة السفير المصرى لاسرائيل^(٦٤).

* * *

وقبل اختتام موقف «التجمع» من مسألة التسوية، نشير لموقفه من مسألة انتشار الاسلحة النووية فى منطقة الشرق الاوسط، حيث يلاحظ تأكيده بالبرنامج التأسيسى على جعل مناطق البحر الأبيض المتوسط والبحر الاحمر والشرق الاوسط، مناطق خالية من السلاح النووى^(٦٥). وقد طالب الحزب فى مناسبات عديدة بتنفيذ هذا المطلب خاصة فى معرض الحديث عن الخلل الحادث فى ميزان القوى النووى بالشرق الاوسط لصالح اسرائيل.

٣ - الموقف من العلاقات المصرية الاسرائيلية :

أ - الموقف المبدئى :

لا يرى حزب التجمع أى مجال، لاقامة علاقات مصرية- اسرائيلية. فهو من الناحية الاستراتيجية، لا يرى أى بادرة مصالحة معها، ومن الناحية التكتيكية يرى امكان تحقيق سلام بين اسرائيل من جهة والعرب كافة من جهة أخرى، لكنه لم يحدد الشكل الذى نكون عليه العلاقات الثنائية بين الطرفين وقتئذ، ويبدو ان ذلك لا يرجع فقط لصعوبة تحقيق تسوية وفق هذه الشروط، بل وايضا صعوبة وضع الحزب لهيكل محدد لتلك العلاقات بعد التسوية

السلمية، لان ذلك يتوقف على نتائج التسوية، كما ان- وهذا هو الأهم- وضع هذا الهيكل يخلط بين الاهداف التكتيكية والاستراتيجية للحزب، فالسلام كما يقول البرنامج السياسى العام للحزب لا يغنى عن التوقف عن الصراع ضد الاستعمار والصهيونية^(٦٦).

على هذا الاساس، فانه من غير المتصور لدى «التجمع» وجود علاقات مصرية اسرائيلية، فاسرائيل هى العدو الاول، وهى تهدف لعزل مصر عن العالم العربى، والتسلل للاقتصاد الوطنى، واثارة الفتن الطائفية فى المجتمع المصرى^(٦٧). لذلك لا بد من مواجهتها. وانهاء كافة اشكال التطبيع معها. وتبين اوراق الحزب كيف انه وضع اساليب تلك المواجهة ضمن اولى اهتماماته فى مجال السياسة الخارجية^(٦٨)، وهو ما يلاحظ بالعودة للبرنامج السياسى العام، وبرامجه الانتخابية، ومؤتمره العام الثانى، واجتماعات وبيانات اللجنة المركزية والامانة العامة للحزب.

وعامة، فقد تمحورت اساليب الحزب فى مواجهة اسرائيل والصلح المنفرد بينها وبين مصر، فى دعوته الى كافة الشعوب والتنظيمات المصرية والعربية لمقاومة السياسة الناقحة عن هذا الصلح، وتكريس حق الكفاح الفلسطينى المسلح، وبناء قوة ذاتية مصرية من خلال قوة عربية لاسقاط كامب ديفيد، وعدم امتدادها اقليميا، والنضال ضد التحالف الامريكى- الاسرائيلى وقواه المحلية، واقامة وسع جبهة وطنية وديمقراطية عربية تكون احدى مهامها مقاومة الاستعمار والصهيونية فى الوطن العربى^(٦٩). من ناحية أخرى، قيم الحزب مواقف القيادة السياسية المصرية فى بداية ونهاية فترة الدراسة بشأن العلاقات مع اسرائيل، فوجدها سلبية بشكل عام، حيث لاحظ فى بداية تلك الفترة ان

هناك سعيًا نحو سياسة أقل خضوعًا لإسرائيل، ولاحظ في نهاية تلك الفترة أن سياسات الرئيس مبارك بشأن اتفاقيات كامب ديفيد، مازالت هي سياسة الرئيس السادات^(٧).

ب - التطبيع :

يرفض حزب التجمع التطبيع مع إسرائيل كمبدأ، وهو يؤكد على ضرورة مقاومته لمخاطره الجسيمة على الشعب المصري. وخلال فترة الدراسة ركز الحزب على التطبيع الثقافي والاقتصادي. فبما يتعلق بالتطبيع الثقافي، طالب بمقاومة كافة أشكال التسلل الثقافي لفكر ووجدان المواطنين. وقد خص «التجمع» وركز اهتمامه سواء من خلال الحركة، أو من خلال برنامجيه الانتخابي عام ١٩٨٤، على مقاومة اشتراك إسرائيل بالمعارض الدولية بمصر، وإزالة النصب التذكاري لقتلى إسرائيل بسينا، والغاء المركز الأكاديمي الإسرائيلي بالقاهرة، ويبدو أن تخصيصه لتلك المجالات، يرجع لعق نأثرها على مسيرة التطبيع. فمعرض الكتاب هو الأكثر تأثيرا لدى قطاع غير محدود من الشباب، والنصب التذكاري بسينا، مركز جذب للساحة الإسرائيلية، والمركز الأكاديمي تعتبره معظم قوى المعارضة المصرية مركزا لنشاط جهاز المخابرات الإسرائيلية بمصر.

أما بالنسبة للتطبيع الاقتصادي، فقد ركز حزب التجمع على التطبيع التجاري، والتطبيع في مجال الطاقة، خاصة بالنسبة لتصدير النفط المصري لإسرائيل، كما كشف عن بعض مظاهر التعاون الثنائي المصري الإسرائيلي في مجال السياحة والطاقة.

ج - موقف حزب التجمع من بعض القضايا المثارة في العلاقات المصرية الاسرائيلية :

(١) قضايا العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل :

(أ) قضية طابا :

اتسم موقف حزب التجمع المبدئى فيما يتعلق بقضية طابا، بهتمية تسك مصر بحقوقها التاريخية فى هذه المنطقة دون أى تنازل. وكان رد الحزب على محاولات اسرائيل للمساومة تجاه تلك الحقوق، ابان الخلاف المصرى- الاسرائيلى على الوسيلة المثلى لمعالجتها، هو «ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستعادة طابا وقطع الطريق على المحاولات الاسرائيلية لاطالة أو تسويق المفاوضات حولها»^(٧١)، كما اكد خلال تحديد موقفه من تلك القضية، ابان الدعاية الانتخابية عام ١٩٨٤ عبر البرنامج الانتخابى- جريدة الاهالى- المؤتمرات الانتخابية، على ضرورة ان تتعامل الحكومة المصرية مع تلك القضية باعتبارها قضية أرض محتلة، وليس باعتبارها نزاع حدود^(٧٢)، وقد كان هذا الاتجاه متوافقا مع وجهة نظر الحكومة المصرية، التى تعتبر ان حل الازمة يكمن فى الكشف عن الحدود وليس انشاء حدود، وان كانت لم تعلن رسميا، عن ان القضية تتعلق بمسألة احتلال اراض مصرية.

على أن «التجمع» رغم تشدده، لم يطرح مطلقا مسألة الحوار المصرى- الاسرائيلى بشأن تلك القضية محلا للنقاش، بل أنه تخطاها، ويبدو ان ذلك كان راجعا لقناعته ان الظروف الراهنة لا تسمح بغير ذلك، وقد أكتفى عوضا عن هذا، بنقد اجراءات وموضوعات النقاش، فخلال مرحلة التفاوض المصرى-

الاسرائيلى قبل الاتفاق على التحكيم حول طابا، انتقد الحزب موافقة مصر على نقل المحادثات مع اسرائيل من دولة ثالثة، إلى الدولتين بالتبادل، كما إنقذ عام ١٩٨٥ ما أسماه بتراجع مصر تحت الضغط الأمريكى عن موقفها بقبولها مبدأ دخول قوات متعددة الجنسية المنطقة المنازع عليها^(٧٣). وقد جاء ذلك النقد متأخراً إذ أن هذا القبول يحتمه اتفاق الاجراء المبدئى الموقع بين البلدين فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢^(٧٤).

وعندما بدأ النقاش المصرى- الاسرائيلى حول التحكيم فى قضية طابا عام ١٩٨٦، كان لحزب التجمع موقف متميز تجاه ثلاث قضايا فرعية، اعتبر ان الضغوط الامريكية والاسرائيلية على مصر تقف خلفها، وهذه المواقف هى .

- الشروط التى عرضتها اسرائيل فى يناير ١٩٨٦ على الحكومة المصرية، مقابل الموافقة على التحكيم فى قضية طابا، وقد رفض «التجمع» على لسان امينه العام هذه الشروط ووصفها بأنها «شروط مهينة»^(٧٥)، ويبدو ان ذلك يرجع الى ان معظمها بحث على تعميق مسار التطبيع. والملاحظة الهامة فى هذا الصدد، ان «التجمع» لم ينتقد التحكيم كوسيلة لتسوية ازمة طابا.

- الموافقة على عقد قمة بين الرئيس المصرى ورئيس وزراء اسرائيل، وعودة السفير المصرى لاسرائيل، مقابل موافقة اسرائيل على التحكيم بشأن طابا. وقد اعتبر «التجمع» تلك الخطوة تنازلاً مصرياً عن شرطين آخرين، مقابل عقد لقاء القمة وعودة السفير المصرى^(٧٦).

- موافقة مصر واسرائيل على اتباع اسلوب التحكيم الدولى، لحل مشكلة طابا. وقد رأى «التجمع» ان هذه الخطوة غير مقبولة، وانها مقامرة على السيادة الوطنية، لانه لا يجوز التحكيم على أرض مصرية، كما ان هذا

التحكيم من حيث الشكل لا يتم فى إطار الامم المتحدة (٧٧).

والملاحظ فى موقف حزب التجمع بشأن التحكيم، انه موقف جاء متأخرا، اذ انه لم يشر اليه رسميا، إلا بعد الموافقة على مشاركة التحكيم رغم ان هذا الموضوع كان من الموضوعات المطروحة، منذ بدايه المشكلة عام ١٩٨٢. ويبدو ان ذلك كان يرجع للشعور بالقلق الحقيقى، من أن نأى نتيجة التحكيم- بعد توقيع المشاركة- لغير صالح مصر.

(ب) الزيارات والعلاقات الدبلوماسية :

يرفض حزب التجمع كمبدأ تام وجود أية اتصالات رسمية بين مصر واسرائيل.

ففيما يتعلق بالزيارات الرسمية ونخص منها مستوى القمة، لم يحدث خلال فترة الدراسة سوى زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلى شمعون بيريز لمصر، فى سبتمبر ١٩٨٦. وقد رفض الحزب هذه الزيارة. كما انتقدت امانة اللجنة المركزية بشدة كلا من الجانب الاسرائيلى والمصرى بشأنها. وكان النقد الموجه لاسرائيل، بسبب سياستها فى المنطقة، والماضى الارهابى لرئيس وزراء اسرائيل، والحشية من احياء التطبيع. اما النقد الموجه لمصر، فكان بسبب خضوعها للضغط الأمريكى، بالتراجع عن الشروط الثلاثة لعقد القمة ولعودة السفير المصرى لاسرائيل، وهى «حل قضية طابا- الانسحاب من لبنان- تحسين وضع حقوق الانسان بالاراضى المحتلة» (٧٨).

اما بالنسبة لعودة السفير المصرى الاسرائيلى عام ١٩٨٦، فقد رفض حزب التجمع هذا الاجراء، وارجعه للضغوط الامريكية والاسرائيلية على مصر، خاصة انه تم قبل استكمال الشروط الثلاثة التى وضعها الرئيس مبارك فى

هذا الشأن. من ناحية أخرى انتقد الحزب بشدة- على لسان امبته العام- استقبال المسؤولين الاسرائيليين للسفير المصرى بالقدس المحتلة عقب عودته لعمله بقتل اييب (٧٩).

على هذا الأساس، يتبين ان حزب النجم، عارض احراء لفاءات مصرية- اسرائيلية على مستوى القمة، كما انه عارض عودة السفير المصرى لاسرائيل. ويبدو ان ذلك الموقف لا يتعلق فقط بمواقف مبدئية، بل ايضا بإمكان استخدام مصر تلك الاوراق للحصول على بعض التنازلات من اسرائيل فى امور مختلفة

(ج) قسنية العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر :

لم يبرز حزب التجمع رسمياً، أى موقف يتعلق بأعمال العنف المنظمة، التى ارتكبت ضد الوجود الاسرائيلى بمصر خلال فترة الدراسة، وهى الاعمال التى تبنتها منظمة «ثورة مصر»، ويبدو ان ذلك كان المقصود منه محاولة ابعاد الحزب عن أى اتهام بتحريض أو غمره على ارتكاب مثل هذه الأعمال وعلى العكس من ذلك، اهتم الحزب بأحداث العنف غير المنظمة ضد هذا الوجود، والتى تتمثل فى قضية الجندي سليمان خاطر، حيث رأى بعض قادة الحزب فى هذا الجندي، يقظة الضمير الوطنى بعد عاره اسرائيل على مفر منظمه التحرير، وان القضية بأكملها دفاع عن كرامة الوطن، بعد تعدي الاسرائيليين على مكان حراسة الجندي، وانه من الواجب محاكمة الجندي أمام قاصيه الطبيعى اضافة لذلك، رأى بعض قادة الحزب ان ما أثار الرأى العام هو تنازل الحكومة أمام اسرائيل، عندما وصفت الجندي بالجنون، وقدمته للقضاء العسكرى لا القضاء المدنى^(٨)، وقد جاء هذا النقد الاخر على الرغم

من ان وصف الجندي بهذه الصفة، كان من الممكن ان يعفيه نسبيا من المسؤولية، ومن ثم تخفيف العقوبة الواقعة عليه.

(د) الترتيبات الامنية فى سيناء :

يرفض حزب التجمع الترتيبات الامنية الحالية فى سيناء، كما نظمتهها اتفاقية كامب ديفيد. على ان ذلك الموقف لم يتضح إلا بعد انسحاب اسرائيل من سناء، فى ابريل ١٩٨٢. ويسدو ان ذلك يرجع للخشية من أن تؤدي اثارته لنتائج غير مرغوة، فيما يتعلق بإستكمال الانسحاب الاسرائيلى.

أما بالنسبة لطبيعة هذا الموقف، فهو ما عبر عنه برنامجا «التجمع» الانتخابيان عان ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧، حيث طالب برنامج عام ١٩٨٤، برفض انتقاص سادة مصر التامة على كامل سيناء، واشترك سكان سيناء فى حمايتها طبق نظام دفاعى^(٨١)، اما برنامج عام ١٩٨٧، فقد تشابه مع البرنامج السابق، فيما يتعلق بالمطالبة بعدم انتقاص السادة الكاملة على سيناء، لكنه بالنسبة لقضية الدفاع عن سيناء، فإلى جانب اشارك سكان سيناء فى حمايتها، وضع «التجمع» على عاتق القوات المسلحة، مهمة الدفاع عنها وعن حدود مصر الدولية^(٨٢).

(٢) السياسة الاسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية :

يرفض حزب التجمع السياسة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين داخل وخارج الاراضى المحتلة، وكان الحزب يعلن احد اهم اسباب رفض اقامة علاقات ثنائية مع اسرائيل- رغم الاعتراض المبدئى عليها- على تلك السياسة.

وخلال فترة الدراسة، وقعت بعض الأحداث، كان لها ردود افعال مميزة من

حزب التجمع، وهي أحداث تنصب لصالح تحجيم العلاقات بين مصر واسرائيل بشكل عام.

(أ) العدوان الاسرائيلي على الشعب الفلسطينى، فى لبنان والفزو الاسرائيلي للبنان وتداعيته :

استهدف الفزو الاسرائيلي للبنان كما هو معروف الوجود الفلسطينى المملع بد، وكان رد فعل حزب التجمع، فيما يتعلق بالعلاقات مع اسرائيل، «طالبية الحكومة المصرية على لسان الانسان العام للحزب، بسحب السفير المصرى من تل ابيب وطرد السفير الاسرائيلى من القاهرة، ووقف كافة أشكال المظلم، ووقف نصاير الفذل الى اسرائيل^(٨٣). وعندنا وقعت، مذابح صبرا وشاتيلا، جددت الامانة العامة مطالب الحرب، واضافت اليها ضرورة هام الحكومة بتقديم الملب للجمعية العامة للأمم المتحدة بالتضامن مع الحكومات العربية ودول عدم الانحياز، لطرد اسرائيل من المنظمة الدولية^(٨٤)، وقد رحبت افتتاحية صحيفة الحزب، بقرار مصر بسحب السفير المصرى من تل ابيب، ودا على المسارسات الاسرائيلية فى لبنان، وأن اعتبر ذلك اجراء ينسم بالمحدودية والناخير^(٨٥).

(ب) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية

فى تونس :

اصدرت الامانة العامة لحزب التجمع بعد الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس فى اكتوبر ١٩٨٥، بياناً طالب فيه ببناء عمل جبهوى يهدف لاتخاذ اجراءات عملية ضد اسرائيل. كما طالبت الحكومة بقطع العلاقات مع اسرائيل، ووقف بيع النفط لها، وتجميد

اتفاقيات كامب ديفيد، واحياء اتفاقات الدفاع العربى المشترك^(٨٦). اضافة لذلك طالب حزب التجمع بوقف التطبيع، وبناء قدرة مصرية مستقلة^(٨٧).

(ج) هجرة يهود الفلاشا لاسرائيل :

استنكرت الامانة العامة لحزب التجمع مسألة نقل يهود الفلاشا لاسرائيل وتورط حكومة الرئيس السودانى جعفر نميرى فى العسبية الاسرائيلية لتهريبهم من السودان^(٨٨)، وبطبيعة الحال، فإن تلك الادانة ترجع للخشية من توطين هؤلاء اليهود بالاراضى العربية المحتلة، وما تشكله اليمينة اليهودية كمصدر قوه لاسرائيل، على ان موقف «المجمع» فى هذا الشأن، اتسم بالايجاز الذى لا يتناسب مع اهتمام الحزب بالصراع العربى- الاسرائيلى ويشنون السودان

ثانيا : موقف العمل الاشتراكى :

١ - المبادئ العامة :

أرتبطت نشأة حزب العمل الاشتراكى بالقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، اذ ان تشجيع القيادة السياسية لتأسيسه كان راجعا لضيقها من معارضة حزب التجمع لتصرفاتها، خاصة تجاه مسألة التسوية السلمية للصراع العربى- الاسرائيلى. لذلك لم يكن غريبا، ان يوافق حزب العمل عند نشأته على اتفاقيتى كامب ديفيد ومعااهدة السلام مع اسرائيل كما سترد تفاصيله، من ناحية أخرى، ربط «العمل» تأسيسه- ضمن ما ربط- بتحرير الأراضى العربية المحتلة^(٨٩).

وقد وضع الحزب ببرنامج العام بعض الخطوط العامة لسياسته تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، حيث أكد تأييده لاجراء

تسوية سلمية، لكن مع الإشارة لضرورة الاستعداد اللازم لتحرير الاراضى المحتلة بالقوة اذا فشلت الوسائل السلمية، وللمحاذير العسكرية والاقتصادية للسلام مع اسرائيل، والتي تتطلب السقطة لحماية الأمن العومى، أى أن الحزب فرق بين التسوية والسلام مع اسرائيل، فقبل الارلى وحذر من الثانى، وفيما يتعلق بمضمون التسوية السلمية، فقد أيد الحزب حى تقرير المصير للشعب الفلسطينى، وحقه فى إنشاء دولة^(٩)، دون أى اشارة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أو شكل الدولة الناشئة سواء فما يتعلق بعلاقاتها بالدول المجاورة او عاصمتها أو حدودها، وأن كانت اشارته «لتحرير اراضينا المحتلة» ربما تعنى ضمنا الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧.

أما فيما يتعلق بمواقف الحزب المبدئية الاخرى خارج نطاق برنامج العام، فلم يلاحظ وجود أنة مواقف محددة، وربما يرجع ذلك لنذب رؤية الحزب تجاه بعض القضايا الفرعية، ومعالجته لبعض القضايا بشكل سطحي كمطالبة- فيما بعد- من وقت لآخر بتجميد اتفاقيتى كامب ديفيد والعلاقات المصرية- الاسرائيلية

وهكذا، يتبين ان طرح رؤية الحزب القضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، لا يرتبط بإطار فكرى محدد، كما انه فى تحديد موقفه تجاه بعض القضايا الفرعية- كما يرى من برنامج العام- يتعامل بمض الأمور، ويترك بعضها الآخر دون حسم.

٦ - الموقف من التسوية السلمية :

أ- مرحلة استكمال اتفاقيتى كامب ديفيد «شق التسوية» :

مر موقف حزب العمل من اتفاقيتى كامب ديفيد ومعااهدة السلام

المصرية- الاسرائيلية بتطورين اساسيين : التطور الأول، هو التأييد المتحفظ والذي اتضح من خلال بيان الحزب فى ٢ أبريل ١٩٧٩ وما اعقبه، حيث وافق الحزب على معاهدة السلام مع اسرائيل مع ابداء تحفظات ينعلق بعضها بمطالبة اسرائيل بالجلء عن الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس العربية والمرتفعات السورية واقامة دولة فلسطينية مستقلة، كما ايد الحزب اتفاقيتى كامب ديفيد، اما التطور الثانى، فهو يبدأ مع مطلع عام ١٩٨٠، حيث بدأ الحزب فى فضح الممارسات الاسرائيلية تجاه الحقوق العربية، وهو ما انتهى بإعلانه فى مارس ١٩٨١ عن سحب موافقته على اتفاقيتى كامب ديفيد ومناودة السلام^(٩١).

على هذا الأساس، يلاحظ ان موقف حزب العمل تجاه التسوية منذ تأسيسه حتى بداية فترة الدراسة، قد اتسم بالتبدل الواضح، حيث انتقل الحزب لمصاف المعارضة السريعة لسياسة الرئيس السادات تجاه التسوية. ولعل ذلك التبدل قد ارتبط بعلاقة حزب العمل بكل من القيادة السياسية عند مرحلة النشأة، والتنظيمات الحزبية والنقابية والشعبية بعد تلك المرحلة، اضافة لتاريخه كإمتداد لحركة مصر الفتاة المعروفة بتمسكها بكرامة مصر وعروبتها^(٩٢).

وبعد تولي الرئيس مبارك السلطة، كان موقف حزب العمل تجاه مسألة التسوية يتسم بالمهادنة، وقد ربط الحزب ضمنا بين تلك المهادنة وبين استكمال الانسحاب الاسرائيلى من سيناء، وذلك عندما اشار رئيسه فى ديسمبر ١٩٨١، الى انه وان كان من الممكن الخلاف فى رأى بين المعارضه والحكومة، إلا انه يجب ان يكون اليوم الذى يستكمل فيه تحرير سيناء نصب الأعين^(٩٣)، على أن ذلك الموقف لم يمنع حزب العمل من مطالبه الحكومة

المصرية على لسان رئيسه، تنشيط دور الفلسطينيين فى عملية التسوية^(٩٤)

وعامة، فانه ما أن انتهت اسرائيل من الانسحاب من سيناء حتى بدأ الحزب فى تقييم جهود التسوية، وكان هذا التقييم- رغم رفض الحزب لاتفاقيتى كامب ديفيد- قد تناول قضية الحكم الذاتى ليس من زاوية معارضة الحزب له، بل من زاوية الخلاف المصرى- الاسرائيلى حول مفهومه. وكانت الرؤية العامة بشأن هذا الموضوع، تؤكد انه لانسبة لاسرائيل لانهاء مباحثات الحكم الذاتى بشكل ايجابى، اذ انها تسعى لفرض الامر الواقع بنكشيف المستوطنات، وتثبيت السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تركز عليها اسما لاستمرار التوتر بين مصر والعرب وهى لاتراها اكثر من اشراف الفلسطينيين على المرافق العامة دون السيادة على الأرض، ولا تقر بأن الانسحابات التى ستجرى بعد الفترة الانتقالية (٥ سنوات) ستكون انتخابات لتقرير المصير، وانها امعانا فى تعطيل هذه المباحثات تصر على ان تكون القدس احد الأمكنذ التى تجرى فيها المفاوضات، لذلك فإنه ما من داع للاستمرار فى هذه المفاوضات من جانب مصر طالما ان ما تصر عليه اسرائيل مرفوض مصرى، ومرفوض بداية فلسطينيا، فضلا عن ان مدة الحكم الذاتى المنصوص عليها بالمعاهدة قد انقضت^(٩٥). لكن الحزب يرى من زاوية أخرى، ان على مصر واجبا مقدسا نحو تحرير بقية الأراضى العربية، واعادة الشعب الفلسطينى لارضه ووطنه^(٩٦).

وعندما وقع الغزو الاسرائيلى للبنان، كان للحزب موقف محدد تجاه اهداف، حيث رأت كواد الحزب انه يهدف لايادة الشعب الفلسطينى فى لبنان، ومحاولة القضاء على استقلال لبنان، باحتلال اراضه ومحاصرة

عاصمته واملاء شروطه^(٩٧).. وهكذا، اتسمت رؤية «العمل» بشأن اهداف الغزو بالشمول، وان كانت كافة الدلائل تؤكد ان هدف اسرائيل الحقيقى كان تجميدا للقضاء على الهنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى أية حال، فقد قام حزب العمل بتكثيف ردود افعاله تجاه الغزو الاسرائيلى وتدابيعاته، وكان ذلك ينصب فى اتجاهين اساسيين هما : دعم المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، ورؤيته لتسوية القضية الفلسطينية بعد احداث الغزو.

ففيما يتعلق بدعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، اتخذ «العمل» عدة خطوات اساسيه كان أبرزها ما يلى :

(١) توجيه نداء، يدعو الشعب المصرى والشعب العربى لدعم الثورة الفلسطينية بالتطوع فى صفوف القوات الفلسطينية واللبنانية، وتنظيم التبرع بالدم والمال والادوية، وايقاد بعثة طبية لانتقاذ ضحايا العدوان^(٩٨).

(٢) مساهمة الحزب مع الأحزاب والقوى السياسية الاخرى فى تأسيس المجتة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى، والمشاركة فى كافة اعمالها، جنباً الى جنب حزب التجمع كما سبق ذكره.

أما بالنسبة لموقف حزب العمل واهدافه من التسوية السلمية، فيلاحظ قيام رئيس الحزب بإجراء مقابلة مع سفيرى فرنسا والولايات المتحدة، ضمن وفد اللجنة القومية للمناصرة، وانتقاده اسلوب مصر فى تسوية الأزمة، على اعتبار انه اكتفى بمجرد الشجب والادانة وارسال الرسائل لاسرائيل والولايات المتحدة، وقد كان من الاولى اتخاذ قرارات عملية كسحب السفير المصرى من تل ابيب^(٩٩). من ناحية أخرى، طالب حزب العمل فى توصيات مؤتمره العام

الاول (١٠ - ١٩٨٢/٦/١١) بتوحيد الصف العربي، ورأى ان سبيل ذلك عقد مؤتمر شعبي تدعى له التظاهرات السياسية والشعبية العربية، ودعوة مصر لعقد مؤتمر قمة عربي. انضاف الى ذلك دعا امين عام حزب العمل دول المواجهة العربية لفتح حدودها مع اسرائيل عسكريا، على انه قصر دور مصر في هذه العملية على تقديم الدعم العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية^(١)، وهو ما قد يفسر بالرغبة في عدم اتخاذ مصر مواقف راديكالية بشكل كامل تجاه اسرائيل.

اما بالنسبة لرؤية «العمل» لمعالجة المشكلة الفلسطينية، فيلاحظ من متابعة مواقفه ما يلي :

(١) عدم وجود جدوى من استئناف مباحثات الحكم الذاتي، بسبب سياسة اسرائيل القائمة على تكثيف المستوطنات، وقسامها بضم القدس العربية، وعلان القدس الموحدة عاصمة لها، وتضييقها من مفهوم الحكم الذاتي كما سبق ذكره، وقيامها كما بقول رئيس حزب العمل بغزو لبنان وضم الجولان^(١ ١).

(٢) تبني فكره عقد مؤتمر دولي في اطار الامم المتحدة، نشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني^(١٠٢). ويعتبر هذا الموقف رفضا ضمنيا لاية تسوية امريكية للقضية الفلسطينية، وقد نوه الى ذلك الرفض الامين العام المساعد لحزب العمل، عندما رفض ما قاله الرئيس مبارك من أن ١٠ ٪ من اوراق التسوية في يد الولايات المتحدة^(١ ٣).

(٣) الموافقة على اقامة حكومة فلسطينية في المنفى شرط الا يقتصر

العمل الفلسطيني على العمل السياسي (١٤).

على هذا الأساس، يلاحظ أن مواقف حزب العمل، جمعت من حيث الشكل بين الديناميكية والاستاتيكية، كما أنها من حيث الموضوع اتسمت بعدم المرونة بشكل عام، حيث جمعت بين المطالبة بإنهاء فكرة الحكم الذاتي وعقد مؤتمر دولي للسلام، وفي نفس الوقت الموافقة على إقامة حكومة فلسطينية في المنفى، لكن بشرط استمرار الكفاح المسلح، ويبدو أن الجمود في مواقف «العمل» يرجع لعدم الوضوح السريع لتأثير الغزو على الواقع المصري والفلسطيني لديه.

* * *

وأخيراً، وفي إطار مرحلة استكمال اتفاقيتي كامب ديفيد «شق التسوية» بشار لموقف حزب العمل من ضم إسرائيل للمرتفعات السورية في ديسمبر ١٩٨١، والذي اتسم بالرفض والادانة، وقد قام أحد نواب الحزب بمجلس الشعب- النائب سيد جلال- بتقديم طلب إحاطة حول موقف مصر من الاجراء الاسرائيلي، حيث أكد أن إسرائيل تستهين منذ عام ١٩٤٨ بقرارات الأمم المتحدة (١٠٥)، وهي إشارة لرفض إسرائيل قرار مجلس الأمن بإدانة ضمها للمرتفعات السورية، ومطالبتها بإعادة النظر في هذا القرار. من ناحية أخرى، طالب حزب العمل بعدم السير في محادثات الحكم الذاتي وسحب السفير المصري من تل أبيب كرد على انتهاكات إسرائيل للحقوق العربية، والتي شمل الحزب منها ضم إسرائيل للمرتفعات السورية (١٦).

ب- مرحلة التفاهم بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية:

بعد رحيل القوات الفلسطينية من لبنان، أعلنت الولايات المتحدة مبادره

لتسوية ازمة الشرق الأوسط. وقد اصدر حزب العمل بياناً حول هذه المبادرة، اوضح فيه مغزى توقيتها وسلباتها، كما قلل من أهمية عناصرها الايجابية. لكنه لم يعط رأياً قاطعاً بشأنها، بل استخدم صيغة مرية فى تقييمه لها، بإشارته للحاجة لتفسير بعض بنودها، واعادة النظر فى بعضها الآخر^(١٧). ويبدو ان ذلك كان يرجع لبدء رؤية حقيقية لنتائج غزو لبنان على الواقع العربى والفلسطينى، لدرجة انه عاد فى نوفمبر ١٩٨٣، وحمل اسرائيل - على لسان رئيسه - مسئولية تمطيل الشئ المتعلق بالحكم الذاتى فى اتفاقيه كامب ديفيد^(١٨)، الامر الذى قد يستدل منه على تراجع محدود فى الموقف الاخير للحزب بشأن الحكم الذاتى. وما يقال لاثبات عكس هذا، من ان رئيس الحزب قد انتقد ضمناً اتفاقيتى كامب ديفيد امام اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر فى فبراير ١٩٨٣^(١٩)، فمرده الى طبيعة المحفل ذاته الذى تحدث امامه رئيس حزب العمل، وفيما يتعلق بمشروع فاس للسلام، فقد ايده الحزب، وذلك من خلال افتتاحية صحيفته^(٢٠)، لكن ذلك الموقف لم يكن يتعلق بشكل مباشر بتشدد هذا المشروع مفارئة بالمشروع الأمريكى للنسوية، بل كان يتعلق بإمكان استغلاله للاعتراف المتبادل والمتزامن بين اسرائيل ومنظمة التحرير، على اعتبار انه - كما يقول رئيس حزب العمل - اعترف ضمناً بإسرائيل، كما اعترف بها ضمناً رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ابان حصار بيروت، عندما اعلن موافقته على قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨^(٢١)، من ناحيه أخرى، طالب حزب العمل بعدم فرض اى شروط لاجبار منظمة التحرير على ابداء أية تنازلات كإجبارها على الاعتراف المسبق بإسرائيل^(٢٢)، وادان بشدة الولايات المتحدة واسرائيل لمشاركتها فى مذابح صبرا وشاتيلا سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.. ومهما يكن من أمر، فقد

تركزت جهود الحزب في الفترة اللاحقة على اعلان مبادرة ريجان بعيدا عن عملية التسوية، لاهتمامه بالوضع الداخلي على الساحة الفلسطينية، إلا ان قيام الولايات المتحدة بإحياء اتفاق التعاون الاستراتيجي مع اسرائيل في نهاية عام ١٩٨٣، أدى لتزايد اهتمام الحزب مرة أخرى بعملية التسوية، وكان رد فعله بشأن هذا الاتفاق يتمثل في انه يحتم انتقال دور الوسيط في عملية التسوية من الولايات المتحدة للأمم المتحدة (١١٣)، اضافة الى ذلك رتب الحزب على لسان رئيسه بموقف الرئيس مبارك من الاتفاق (١١٤).

وعندما عقد الحزب مؤتمره العام الثاني (٢٢ - ٢٣/١٢/١٩٨٣)، صدرت من قرارات المؤتمر مطالبة بتجميد اتفاقية كامب ديفيد لانتهاكات اسرائيل المتكررة لها، والتي ذكر القرار ضمنها بناء المستوطنات وضم الجولان، وايصال اسرائيل لمباحثات الحكم الذاتي لطريق مسدود (١١٥)، وهو ما يؤكد مرة أخرى ان حزب العمل كان يعلو اهمية على الحكم الذاتي، لولا التعتن الاسرائيلي

وخلال عام ١٩٨٤، بدأت كما هو معروف اتصالات اردنية مصرية امريكية، وأخرى فلسطينية اردنية مصرية مكثفة، للتوصل لصيغة لتسوية المشكلة الفلسطينية، لكن الحزب لم يصدر عنه رد فعل مبكر تجاه هذه الاتصالات، باستثناء ما ذكر في برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٤، الذي أكد على موقفه السابق بشأن كامب ديفيد، وتأييده قيام دولة فلسطينية «مستقلة» على أرض «الشعب الفلسطيني» (١١٦)، لكن دون تحديد ماهية هذه الأرض، ودون اى اشارة لحق تقرير المصير او لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعامة، فقد كان موقف حزب العمل من المفاوضات التي كانت تجري بين الأطراف المعنية للوصول لصيغة تسوية- كما اتضح في افتتاحيه عبيده-

هو رفض اتفاقيتي كامب ديفيد ومبادرة ريجان والترحيب بمشروع فاس، والمبادرة السوفيتية لعقد المؤتمر الدولي^(١١٧)، والتأكيد على أن أي سلام حقيقي في المنطقة يقوم على اقامه دوله فلسطينيه مستقله والانسحاب من الحولان وحوب لبنان^(١١٨)، اضافة لذلك رفض الحزب ما يقال عن ان التلاقي الاردني- المصري، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية (سبتمبر ١٩٨٤) محاولة للتزواج بين كامب ديفيد ومشروع ريجان^(١١٩)، واتهم موقف اسرائيل الرفض لمقترحات الملك حسين بشأن التسوية، التي اعلنها في نوفمبر ١٩٨٤ بالتعجل، لكنه اشار في ذات الوقت لضرورة اجماع الدول العربية على موقف موحد، كما حدث في اجتماعات قمة الرباط وفاس^(١٢٠)، وهكذا تبين، انه لم يصدر عن حزب العمل اي نقد للتحرك الاردني والمصري نحو التسوية. وعندما اعلن اتفاق عمان، رحب حزب العمل به لالتزامه بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما في ذلك حقه في انشاء دولة مستقلة على ارضه، كما رحب بالاتحاد الكونفيدرالي بين دولتي الاردن وفلسطين، ونوه ضمنا لموافقته على مقترحات الرئيس مبارك للتسوية^(١٢١). حيث اعتبرها لا تختلف عن اتفاق عمان، وانه اسيء فهمها عمدا من جانب اسرائيل ولصالحها، وانتقد الموقف الامريكي من الاتفاق، والاصرار على الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وحده، على اعتبار ان هذا القرار ينظر للقضية الفلسطينية كقضية لاجئين^(١٢٢). من ناحية أخرى، طالب رئيس العمل الفلسطينيين بعدم اسقاط الحل العسكري^(١٢٣)، ويبدو ان ذلك المطلب جاء ردا على رفض اسرائيل للاتفاق وتحفظ الولايات المتحدة عليه

وعلى أية حال، فإنه خلال مرحلة الاتصالات المشتركة بين الاطراف المعنية،

بعد توقيع اتفاق عمان، وحتى شهر فبراير ١٩٨٦، لم يصدر عن حزب العمل بشكل مباشر ما يشير لتبني أي موقف معارض لأي طرف عربي من الأطراف المعنية بالتسوية، بل على العكس من ذلك، كان هناك تأييد لمساعي هذه الأطراف من أجل نقد موجه لكل من إسرائيل والولايات المتحدة. وقد ازدادت حدة هذا النقد بعد الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير بتونس والقرصنة الأمريكية على الطائرة المدنية المصرية، حيث اعتبر رئيس حزب العمل ذلك التطور ردا مباشرا لاصرار الرئيس مبارك على قبول المنظمة للقرار ٢٤٢، وإشراكها في المفاوضات مع الأردن عبر مؤتمر دولي^(١٢٤)، أما فيما يتعلق بالأطراف العربية، فقد حملت كوادر الحزب إسرائيل مسئولية إيصال رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لقناعه، بعدم جدوى مباحثاته مع الملك حسين^(١٢٥)، وأيدوا إعلان القاهرة كمحاولة للخروج من الدعاية التي ربطت المنظمة بالإرهاب بعد حادث اختطاف إحدى السفن الإيطالية، واعتبروا الإعلان مطاطا وغير مقوض للعمل العسكري الفلسطيني^(١٢٦).

وعندما قرر الأردن وقف التنسيق مع منظمة التحرير، لم يصدر حزب العمل بيانا خاصا يحدد موقفه من هذا التصور، وكان جل ماضيه عنه يشير لتحميل كل من الولايات المتحدة وإسرائيل مسئولية الفشل الذي وصلت إليه مساعي السلام، ومحاولتهما عزل دور مصر في عملية التسوية^(١٢٧)، إضافة لاتهام إسرائيل بالسعي لتحقيق السطره الاقتصادية على الشرق الأوسط من خلال مشروع على غرار مشروع مارشال، لتعزيز خططها التوسعية^(١٢٨)، ولم يبرز الحزب ما يشير لأي نقد تجاه أي طرف عربي فيما يتعلق بقضية التسوية خلال هذه الفترة، باستثناء المغرب الذي استقبل عاهله الملك الحسن رئيس

وزراء اسرائيل شمعون بيريز^(١٢٩)، وكان الحزب قد فسر ترحيب مبارك بذلك الخطوة، بأنه بمثابة اعداد اللقاء بيريز في شهر سبتمبر ١٩٨٦.

وهكذا ينبغي ان موقف حزب العمل، بتجه بشكل عام لتعطين مسئولية فشل التسوية خلال هذه الفترة، على عاتق الولايات المتحدة واسرائيل، ولا يحاول الانخراط في العلاقات العربية- العربية حول هذه المسألة، وببدو ان ذلك يرجع لاهتمامه بوحدة الصف العربي، وعودة العلاقات المصرية- الاسرية، ومن ثم حشيته من الدق على أي اوتار تحول درن ذلك، واذا كان هذا هو السبب الحقيقي، فخلاصة القول ان الحزب لا يضع خطوطا فاصلة بين نفسه بوحدة الصف وعودة العلاقات المصرية- العربية من ناحية، وتقييم المسألة العربية نحو التسوية السلمية من ناحية أخرى.

✽ ✽ ✽

اما فيما يتعلق بموقف حزب العمل من تطورات الازمة اللبنانية، من منظور التسوية السلمية خلال هذه المرحلة، فيلاحظ تركيز اهتمام الحزب على قضية الانسحاب الاسرائيلي من لبنان بكافة ابعادها، وفي هذا الصدد اشار الى اعتبار الحزب ان الاتفاق الاسرائيلي- اللبناني، اتفاقا لا ينظم انسحاب اسرائيليا بقدر ما يهدف لواقع تفرضه اسرائيل بدعم امريكي. كما انه يربط بين انسحاب اسرائيل وانسحاب سوريا، وبناي من سيادة لبنان، ويخالف مواثيق الجامعة العربية التي ترفض توقيع اتفاقيات منفردة مع اسرائيل، وانهاء المقاطعة معها. وقد رأى «العمل» ان الصمت العربي إزاء هذه الاوضاع، من شأنه تكريس ومكافأة عدوان اسرائيل على الدول العربية، وانه يؤيد موقف الحركة الوطنية اللبنانية الراضة للاتفاق، ويدعوها للحفاظ على سيادة لبنان ودعم المقاومة الفلسطينية^(١٣)، وعندما انقضى الاتفاق

الاسرائيلي- اللبناني، رهب الحزب بتلك الخطوة، وحمل مسئوليتها على عاتق المقاومة اللبنانية خاصة الشيعية والدروزية.

اما فيما يتعلق بالممارسات الاسرائيلية في لبنان فقد ادان الحزب تلك الممارسات، وسعى من خلال مشاركته في اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني لدعم المقاومة الوطنية اللبنانية في لبنان^(١٣١).

جـ - مرحلة المؤتمر الدولي :

تبدأ هذه المرحلة بالزخم الاعلامي حول المؤتمر الدولي، بحقب زيارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر، وقد كان رد فعل حزب العمل حول هذا التطور من منظور التسوية السلمية، قد انقسم الى شقين : الشق الأول، هو الموقف من الزيارة. اما الشق الثاني، فهو الموقف مما اسفرت عنه. ففيمما يتعلق بموقف الحزب من هذه الزيارة، فقد اشار بيان «العمل» الصادر خلالها الى التأكيد على أن حكومة مصر أو غيرها لا تملك فرض أية حلول منفردة، وأنه لا يمكن اتامة علاقات مع اسرائيل على حساب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في اقامة دولة مستقلة^(١٣٢)، ويفهم من هذا الموقف، خشية حزب العمل من قيام الحكومة بالالتفاف حول منظمة التحرير، خاصة بعد محاولات الاردن القيام بذلك عقب وقف التنسيق بينه وبين المنظمة، اما فيما يتعلق بموقف حزب العمل مما اسفرت عنه الزيارة على صعيد التقدم نحو التسوية، فيلاحظ رفضه لاعتبار ماتم التوصل اليه يشكل تقدما حقيقيا، ويتضح ذلك من افتتاحية صحيفة الحزب التي اشارت الى أن تلك الزيارة كان من الممكن ألا تثير ما اثارته، لو أن الذين استقبلوا بيريز اشترطوا الا يستقبلوه، اذا جاء حاملا لآياته الثلاثة المتعلقة بالانسحاب والتفاوض مع

المنظمة والمؤتمر الدولي، إلا انه جاء «ليؤكد هذه اللامات، ويزيد عليها.. ثم يجد من يحاول ابهام الناس بأنه تخلى عنها» (١٩٣)، وهكذا يرى الحزب أن بيريز، لم يتخذ أى موقف «ديد يتصلق بالمؤتمر الدولي.

ومع بداية عام ١٩٨٧. بدأ حزب العمل مركز علنا على الدفاع عن منظمة التحرير فى مواجهة أى ضغوط عربية عامة ومصرية خاصة. حيث اعتبر ان جهود التسوية التى تنمونها مصر وتشارك فيها الاردن لطايلة المنظمة عرونة، لا تجد لها مقابلا لدى الولايات المتحدة واسرائيل (١٩٤). كما اصبر عقه، الخلاف المصرى الفلسطينى حول قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى (ابريل ١٩٨٧)، ان هذا الخلاف هو اضعاف لدور مصر فى عملية التسوية، لانها لا يمكن ان تقوم بدور الا من خلال وجود ممثل فلسطينى (١٩٥).

وهكذا، بتخضع ان حرب العمل كان يرفض الضغوط على مناعة التحرير أو النحدث باسمها، إلا انه لا يسكر وجود دور مصرى فى عملية التسوية.

وعلى أية حال، فقد شهد عام ١٩٨٧ تطورا هاما فى موقف «العمل» من قضية التسوية. والد رجع هذا التطور للتحالف الذى نشأ بينه وبين جماعة الإخوان المسلمين، خاصة ان «الاخوان المسلمين» يرفضون من الناحية الاستراتيجية أى صورة من صور الصلح مع اسرائيل تهترف بحقهم فى اهلاك جزء أو بعض من فلسطين (١٩٦).

وعامة، فقد انعكس موقف جماعة الإخوان المسلمين على موقف «العمل»، وهو ما يلاحظ من خلال قراءة البرنامج الانتخابى للتحالف عام ١٩٨٧، مقارنة ببرنامج العمل عام ١٩٨٤، اذ انه على الرغم من تشابه برنامج عام ١٩٨٧ مع برنامج عام ١٩٨٤، فيما يتعلق بالمطالبة بتجميد اتفاقية كامب

ديشيد لانتهاكات اسرائيل لها- وليس من أجل طبيعة الاتفاقية- ومع التأكيد على نصرته الفلسطينيين ضد الاعداء لاسترجاع حقهم فى اقامة دولة مستقلة، إلا أن برنامج تحالف العمل عام ١٩٨٧، اضاف ان الصراع مع العدو الصهيونى هو الميدان الأخطر وسط الصراعات الدولية، كما ربط نصره الفلسطينيين ضد اعتداءات «الجهاد الباسل» ضد هؤلاء الاعداء (١٣٧).

من ناحية أخرى، اعتبرت- على لسان المرشد العام للأخوان المسلمين- مرقف «العمل»، حيث اعتبرت- على لسان المرشد العام للأخوان المسلمين- ان اسرائيل لا تريد السلام. وطالب بضرورة اعترافها بحق تقرير المصير، وانشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وقد اكدت أهمية هذا المطلب بالطابع الدنى لمدينة القدس، وأمن مصر القومى ودعم الفلسطينيين، ثم عودة اشراف مصر على الاماكن المقدسة للاحتياط، على انه فى تأكيده على الدور المصرى طالب المرشد العام للأخوان، بعدم توريث مصر فى أبه عرب اقلية عربية أو غير عربية (١٣٨). وفى مجلس الشعب، كان نواب الاخوان المسلمين هم وحدهم الذين ركزوا على قضية التسوية، دون باقى نواب تحالف العمل. اد طالب هؤلاء بضرورة التمسك بتحرير القدس، وربطوا ذلك بهدف دينى، خالص، كما انتقدوا بيان الحكومة الملقى فى يونيو ١٩٨٧، وتقرير لجنة الرد عليه، لخلوه من أية اشارة لمنظمة التحرير الفلسطينية، فى وقت تدعو فيه مصر لعقد مؤتمر دولى، وطالبوا بتأكيد مصر على أن المنظمة هى الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى (١٣٩).

وفىما يتعلق بموقف حزب العمل من الأزمة اللبنانية، خلال تلك الفترة، يلاحظ محدودية معالجة الحزب لتلك القضية ويبدو ان ذلك كان يرجع لانسحاب اسرائيل من معظم الأراضى اللبنانية. وعامة، فقد انحصرت معالجة

الحزب لتلك القضية على البرنامج الانتخابي لتحالف العمل الذي أكد على مساندة اللبنانيين ضد مخططات أعدائهم التي تهدف إلى تشتيتهم فرقا وشيعا. أما فيما يتعلق بموقف الجماعة للأخوان المسلمين المضافة مع حزب العمل، فقد طلب المرشد العام للجماعة، بضرورة الحرص على خروج إسرائيل من لبنان خاسرة، حتى يكون ذلك درسا لها لا تحاول تكراره مرة أخرى (١٤١).

* * *

أما بالنسبة لموقف حزب العمل من مسألة انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط، فيتلخص في ضرورة التزام مصر بما نلتزم به إسرائيل في هذا الشأن. لذلك يلاحظ رفض الحزب توقيع مصر على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية إبان عهد الرئيس السادات مادامت إسرائيل لم ترفع عليها، وبما انته بعد الكشف عام ١٩٨٦ عن امتلاك إسرائيل لهذه رؤوس نووية بضرورة العمل على تحقيق الموازن النووي مع إسرائيل، وأكد حق مصر في الانسحاب من الانشاقية التي وقعت (١٤١).

٣ - الموقف من العلاقات المصرية الإسرائيلية :

أ - الموقف المبدئي :

لا يرفض حزب العمل من حيث المبدأ، قيام علاقات مصرية - إسرائيلية. على أنه يربط بين هذه العلاقات والممارسات الإسرائيلية تجاه الحقوق العربية. وقد كانت تلك الممارسات أحد الأسباب الرئيسية التي أعلنت في تفسير تحول الحزب لمصاف المعارضة بإصداره بياناً في مارس ١٩٨١، يعلن فيه رفضه لمعاهدة السلام مع إسرائيل بعد أن كان قد وافق عليها (١٤٢).

والملاحظة العامة بالنسبة لموقف حزب العمل، انه رغم مطالبته عدة مرات بتجميد اتفاقتى كاسب ديفيد لانتهاكات اسرائيل لالتزاماتها، بل واحيانا مطالبته بإنهاء العلاقات مع اسرائيل، إلا انه لم يطالب صراحة بإلغاء معاهدة السلام معه. ويبدو ان ذلك يرجع للخشية من القطيعة الكاملة مع النظام، اضافة لأثر اتخاذ هذا الاجراء على الأمن القومى المصرى.

ب - التطبيع :

تحفظ حزب العمل على مسألة التطبيع المصرى- الاسرائيلى، عندما وافق على معاهدة السلام مع اسرائيل ابان حكم الرئيس السادات، اذ رهنه باستكمال الانسحاب الكامل من سيناء. اى ان الحزب وافق على التطبيع من حيث المبدأ، واعترض على تلبسه من حيث التوقيت. على أن الممارسات الاسرائيلية تجاه الحقوق الحرة، ادت لرفض الحزب لمعاهدة السلام فى مارس ١٩٨١، ومن ثم تبدل رأيه بشأن التطبيع بحيث اصبح يطالب بتجديده والسعى لمعاصرته وتوضيح أثاره الاقتصادية والثقافية، وذلك فى بعض المناسبات الحزمية أو التى تبرز فيها بعض الممارسات الاسرائيلية الرعنا، كغزو لبنان، وزبارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر... الخ كما سيرد تفصيله.

ففى المجال الاقتصادى يذكر «مى كوادى الحزب للكشف عن بعض جوانب التطبيع فى مجال الزراعة والطاقة واثارها السلبية اقتصاديا وأمنيا على مصر» (١٤٣).

وفى المجال الثقافى، يذكر دعوة بعض كوادر الحزب لمقاطعة المعارض الدولية التى تشترك فيها اسرائيل بالقاهرة، ودفاعهم عن مظاهرات الشباب امام الجناح الاسرائيلى بهذه المعارض، وامام المعبد اليهودى ابان الاحتفال

الصاحب بنشأة اسرائيل، الذي جرى في مايو ١٩٨٥، وقد وصل الامر بالهمض الى حد الدعوة لمقاومة هذه الأنشطة وقتل الاسرائيليين المشتركين فيها^(١٤٤).

ج - مواقف حزب العمل من بعض القضايا المثارة في العلاقات المصرية الاسرائيلية :

(١) قضايا العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل :

(أ) قضية طابا :

كانت رؤية حزب العمل بالنسبة لقضية طابا تتمثل في ضرورة سرعة الانتهاء من هذه القضية، بالتفاوض دون شروط مسبقة. وذلك على اعتبار أن أي وقت يمر دون حل يعتبر في صالح ترسيخ الوضع القائم لصالح اسرائيل^(١٤٥). اما فيما يتعلق بطبيعة تلك القضية، فقد اعبر الحزب على لسان الأمين العام، انها ذات طابع فني يتعلق بكيفية رسم دول الحدود^(١٤٦)، ومن ثم فهو لا يختلف مع رأي الحكومة المصرية التي تعتبر انها تتعلل بالكشف عن الحدود وليست انشاء حدود.

وبالنسبة لموقف الحزب بشأن التفاوض حول القضية، وتطور ابعادها خلال فترة الدراسة، فيلاحظ رفض كوادر الحزب لدور الحكم الذي تمارسه الولايات المتحدة حليفة اسرائيل^(١٤٧). وانتقادهم لاسلوب تعامل مصر مع اغتصاب اسرائيل ارضا جديدة - وهو ما كان تنفذه الحكومة المصرية - وهي المشكلة التي عرفت اعلاميا باسم مشكلة «سلك العقيد ريدان»، الذي سحب قواته من المنطقة المواجهة للمنطقة المتنازع عليها الى الخلف خوفا على حنوده من بعض مناظر الفتنة، حيث اعتبروا ان معالجة الصحف القومية للمشكلة ليست فقط

۲۴۷

حيث المبدأ التفاوض أو التحكيم حول أرض مصرية» (١٥٥).

وهكذا يتبين، وجود تذبذب استمر فترة طويلة في موقف الحزب من وسيلة حل القضية، ويرجع ان يكون ذلك راجعا لاختلاف آراء بعض كواد الحزب. أما رفض بيان الحزب لوسيلة التحكيم، فيبدو انه جاء ترجيحاً لوجهة نظر أمين عام الحزب، المعروف بخلفية أرائه القانونية، كما انه جاء متمشياً مع زيارة بيريز التي رفضها الحزب والتي دشنها اتفاق المشاركة.

(ب) الزيارات والعلاقات الدبلوماسية :

رفض حزب العمل خلال فترة الدراسة، أى اتصالات رسمية بين مصر وإسرائيل بسبب الممارسات الإسرائيلية تجاه الحقوق العربية.

ففيما يتعلق بالزيارات الرسمية ونحس منها مستوى القسمة، يبرز موقف حزب العمل من زيارة رئيس وزراء إسرائيل لمصر في سبتمبر ١٩٨٦، حيث عارض الحزب تلك الزيارة، وأعتبرها تراجعاً عما إعلنه الرئيس مبارك من شروط ثلاثة مقابل عقدها (١٥٦).

أما بالنسبة لعودة السفير المصري لإسرائيل عام ١٩٨٦، فقد رفض حزب العمل هذا الأجراء مؤكداً انه تنازل من الرئيس مبارك عن الشروط الثلاثة التي وضعها (١٥٧)، والتي اخذت لحد اشتراط موافقة إسرائيل على التعكيم حول طابا مقابل عودة السفير (١٥٨)، إضافة إلى ذلك، رفض الحزب الشكل الذي تمت به عودة السفير، حيث اعتبر ان أسوأ ما فى الأمر هو عودته على نفس الطائرة التي اقلت رئيس وزراء إسرائيل، بعد انتهاء زيارته لمصر فى سبتمبر ١٩٨٦ (١٥٩).

(ج) قضية العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر :

تركز موقف حزب العمل من قضية العنف الإسرائيلى فى مصر على قضية الجندى سليمان خاطر. وقد كان الموقف من هذه القضية، أن هذا الجندى يستحق التقدير، وقد تمحورت جهود «العمل» فى الدفاع عن موقف الجندى المصرى فى تأكيد حقه فى المشول أمام قاض مدنى، وقد عبر الحزب عن ذلك من خلال صحيفته، وجمع توقيعات بهذا الشأن لإرسالها لرئيس الجمهورية، وتنظيم المؤتمرات والدعوة للأعتصام بالجامع الأزهر.

(د) الترتيبات الأمنية فى سيناء :

لم يناول حزب العمل قضية الترتيبات الأمنية فى سيناء، إلا بشكل محدود، حيث أعتبر مع بداية فترة الدراسة أن تلك الترتيبات التى تنتقص من السيادة المصرية ليست هى الطريق الوحيد لأمن إسرائيل، لأن الأمن يكمن فى حسن الجوار والثقة المتبادلة بين الشعبين^(١٦). ويعتبر هذا الموقف الذى أعلى بعد الانسحاب من سيناء، وقبل غزو لبنان إشارة لضرورة استكمال مساعى السلام. من ناحية أخرى اثار احد نواب الأخوان المسلمين المؤتلفين مع حزب العمل فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧، قضية الترتيبات الأمنية فى سيناء حيث طالب بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى كى يستطيع الفلسطينيون إقامة دولتهم بالضفة الغربية وقطاع غزة، ومن ثم انشاء حاجز حول مصر يمكنها من سيطرة إسرائيل برفع قيود اتفاقية كامب ديفيد عن سيناء^(١٦١).

(٢) السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية :

كانت معظم المواقف التي بنى حزب العمل رؤيته عليها تجاه إسرائيل خلال فترة الدراسة، تتعلق بالسياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية، سواء داخل الأراضي المحتلة، خاصة فيما يتعلق ببناء المستوطنات ووضع القدس (١٩٢)، أو خارج الأراضي المحتلة.

رغم أن فترة الدراسة، وقعت بعض الأحداث، التي كانت لها ردود أفعال ممتدة من جانب حزب العمل، فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية

(أ) العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في لبنان والغزو الإسرائيلي للبنان وتداعياته:

عندما وقع النزو الإسرائيلي للبنان، طالب حزب العمل الحكومة المصرية باتخاذ إجراءات بحق إسرائيل، وقد تدرجت هذه الإجراءات مع تداعيات الأزمة، من مجرد المطالبة بسحب السفير المصري من تل أبيب، إلى طرد السفير الإسرائيلي من مصر، وقطع جميع العلاقات مع إسرائيل (١٩٦٣)، إضافة لذلك طالب «العمل» بالمؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد بروما (١٩٦٢ - ١٩٨٢/٩/١٣) بتنفيذ الاقتراح بشأن تكوين لجنة للتحقيق في جرائم إسرائيل ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني، وإدانة إسرائيل وتجميد عضويتها بالمؤتمر (١٩٦٤)، ومع استمرار الوجود الإسرائيلي للبنان، «طالب الحزب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، ما لم تنسحب من لبنان وتكف عن بناء المستوطنات، على اعتبار أن الممارسات الإسرائيلية لم تعد تتناسب مع الاكتفاء بسحب السفير المصري من إسرائيل» (١٩٦٥).

(ب) الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس :

عندما وقعت الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير فى تونس، استنفر حزب العمل جهوده للتنديد بهذا العدوان. حيث قاد رئيس الحزب مظاهرة بالقاهرة للتنديد بالعمل الإسرائيلى، وأنتقد بعض تصريحات وزير الخارجية التى تدعو لعدم المغالاة فى رد فعل الشارع المصرى، وطالب بطرد السفير الإسرائيلى كبداية لعمل قوى^(١٦٦).

وعلى الرغم من أن حزب العمل لم يصدر بيانا خاصا بهذا الموقف، إلا أنه شارك مع احزاب المعارضة الأخرى فى إصدار بيان، يطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ووقف التلبيع وبناء القدرة المصرية الذاتية^(١٦٧).

(جـ) هجرة اليهود الفلاشا لإسرائيل :

أثار حزب العمل قضية هجرة اليهود الفلاشا لإسرائيل سواء من خلال نوابه بمجلس الشعب، أو من خلال صحيفة الحزب. على أن هذا الأمر قد تناوله الحزب من زاوية العلاقات المصرية- السودانية، وليس من زاوية أثر هذا العمل على التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الإسرائيلى

من ناحية أخرى، وجه أحد نواب العمل بمجلس الشعب- النائب مدوح قناوى- مطالب إحاطة لوزير الدولة للشئون الخارجية للاستفسار عما نسب إليه من أن نقل الفلاشا لإسرائيل يعد عملا إنسانيا^(١٦٨).

ثالثا : موقف حزب الوفد الجديد :

١ - المبادئ العامة :

من الصعب تحديد المبادئ العامة لرؤية حزب الوفد الجديد تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى، إذ على الرغم من أن الحزب كان له مواقف وسلوكيات مميزة فى مواجهة الفكر الصهيونى إبان نشأة إسرائيل فى الأربعينات، إلا أن مواقفه المبدئية تظل مرتبطة بكونه حزبا برجماتيا، يربط بين مواقفه من عملية التسوية وبين التطورات السياسية والعسكرية للصراع العربى - الإسرائيلى. من ناحية أخرى، فإن المواقف المبدئية التى حددها حزب الوفد الجديد بشأن قضية التسوية مرتبطة بفسرة تاريخية محددة، فبرنامج الحزب التأسيسى وضع فى نوفمبر ١٩٧٧، وهى ذات الفترة التى بدأت تتضح فيها ملامح الرؤية المصرية للتسوية بزيارة الرئيس السادات إلى القدس، إضافة لذلك، فإن نشأة حزب الوفد الجديد لم تستمر وقتئذ سوى بضعة أشهر، حيث جمد الحزب نشاطه فى النصف الأول من عام ١٩٧٨، أى قبل توقيع اتفاقية كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨.

على هذا الأساس، سيقصر فى تحديد المبادئ العامة لحزب الوفد على برنامج التأسيسى، إضافة لبعض المواقف التى اتضحت بعد عودته للساحة السياسية رسميا فى عام ١٩٨٣، وسيكون النحفظ الرئيسى بشأن هذه المواقف هو وجوب الأخذ فى الحسبان إرتباطها بالفترة التى أعلنت فيها.

وعامة، فقد أشار البرنامج التأسيسى لحزب الوفد خلال تطرقه لقضية التسوية السلمية، لكل من الحقوق العربية ووسيلة التسوية. ففيما يتعلق بالحقوق العربية، أكد البرنامج على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي

وفى عام ١٩٨٥، برز فى موقف حزب الوفد من قضية التسوية تطوران هامان. الأول، تجديد موقف الحزب من اتفاقيتى كامب ديفيد. والثانى، رؤية الحزب للتسوية عبر الاتفاق الأردنى - الفلسطينى.

ففيما يتعلق بموقف الحزب من اتفاقيتى كامب ديفيد، يلاحظ انه جرت خلال شهر مايو ١٩٨٥ مناقشة داخل لجنة الشئون الخارجية والبرية، بهدف تقسيم اتفاقيتى كامب ديفيد ومعااهدة السلام، وما يجب ان يكون عليه موقف الحزب، للتعرفين بين الآراء المتعارضة التى عبرت عنها كوادر الحزب فى مناسبات مختلفة. وقد خلصت اللجنة بعد خلاف كبير فى الرأى، الى ان من ينادون بإلغاء كامب ديفيد، ينادون بإلغائها كنهج، وليس كوثيقة. وانه من الضرورى عدم الأسترسال فى الحديث، عن إلغاء هذه الاتفاقية، لانها لم بعد لها وجود قانونى، والمطالبة بإلغائها مطالبة بإلغاء شئ منعدم، فأطارها للسلام اخلت مكانه لمعااهدة السلام، وأطارها للتسوية سقطت تحت حكمة اسرائيل، كما حلت محلها مبادرات أخرى كمبادرتي ريجان وفاس، اضافة لذلك فان منظمة التحرير لم تعد تطالب بإلغائها، ومن ثم فليس من المطلوب ان يكون حزب الوفد أكثر تطرقا منها (١٧٦).

وهكذا، يتبين مما خلصت اليه اللجنة ان هناك اتجاها داخل حزب الوفد معارضا لاتفاقيتى كامب ديفيد، وهناك اتجاه آخر يرفض المطالبة بإلغائها. ويمكن ايضا ذلك الخلاف بمقارنة رؤية نائب الوفد محمد اسماعيل عيد ورؤية د. وحيد رأفت نائب رئيس الحزب ورئيس لجنة الشئون الخارجية والعربية به. فالأول، يعتبر ان الاتفاقية باطلة لانها اغفلت قرارات الأمم المتحدة، وأن سلى مصر اعلان سقوط أطارها الثانى، لانها ليست طرفا فيه (١٧٧). أما د. وحيد رأفت فيرى انه رغم سقوط كامب ديفيد كأطار للسلام المشترك بين مصر

واسرائيل، إلا انه فيما بينهما بسياسة التفاهة، فيسبب التركيز على النخبة منها، والتعارج التي يمكن ان تخصص عنها، وليس الشكل (١٧٨)، وهكذا، فإن هذا الرأي يرفض الاتفاقية كنموذج وليس كهدف، كان من المراد تحقيقه (١٧٩).

أما بالنسبة لروية حزب البعث، لسمعة السيئة، عن الاتفاق الأردني - الفلسطيني، فيلاحظ انه رغم هذا الاتفاق من مبادئ التوصل بها لتحقيق القبلتين (١٨٠)، اما موقفه من الأسماء المسمية، المؤقتين مع حزب البعث من الاتفاقية عام ١٩٨٠، وإن كان بين المرحلي العام للامتحان، بأن ليس فلسطينية أن يتم إلا بالضرورة، يدل على رفضه للنسبة للاتفاق (١٨١)، الاصل الذي يوافق مع موقف «الأتزان» المؤقت، لما في الإشارة اليه (١٨٢)، وعلى آراء جمال، عند اعتبار حزب البعث الاتفاقية فرصة أخيرة للسلام الدائم امام جميع الأطراف خاصة اسرائيل، لا سيما من مسألة التلويح بفتحها، من المزايا (١٨٣)، انما في ذلك، وحسب الحزب، بموجبات الرئيس مبارك (١٨٤)، واعتبرها مبادرة يحددها الولايات المتحدة ان توليها عناية، والدافعا لنهاية فوس السلام (١٨٥).

ومن ثم، الفوسل يعني شعار الاتفاق الأردني - الفلسطيني، لم يتخذ الحزب موقفا معينا يدل على ادراكه لوجود مشكلات، بل انه اعتبر في سبيل مؤقرا دولي، ويحق تفير المصير للسمعة الفلسطينية، واستمرار جهود مصر لدعم عملية السلام من ناحية أخرى، وحسب الحزب باعلان القاهرة، على اعتبار انه جاء في وقت تسعى فيه اسرائيل لتضييق حصة منظمة التحرير. إضافة لذلك، طالب «الوفد» باقامة دولة فلسطينية مستقلة (١٨٦)، وهو المطلب الذي تجاهله بالبرنامج التأسيسي والانتخابي عام ١٩٨٤، والذي

يعتقد انه يرتبط بالتطورات الجديدة التي تتمثل في اتفاق عمان. وفي مطلع عام ١٩٨٦ برزت الخلافات الاردنية- الفلسطينية بشكل ظاهر، نتيجة رفض المنظمة الموافقة على الشروط الامريكية بالاعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ بالتحديد، وقد استنكر بعض اعضاء لجنة الشؤون الخارجية والجمعية بحزب الرشد، هذا المطلب، على اعتبار ان المنظمة اعلنت اعترافها بجميع قرارات الأمم المتحدة، وهو ما يمكن تفسيره لو حسنت النية على انه اعتراف بالقرارين المذكورين دون حاجة لتفصيل^(١٨٧)، والملاحظ على هذا الرد، انه تجنب اى نقد للاردن ومصر، رغم ما قيل داخل اللجنة من ان مصر طلبت من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الموافقة على الشرط الامريكى... وعلى اية حال، فانه بعد اعلان الاردن وقف التمسك مع منظمة التحرير في فبراير ١٩٨٦، بدأ خلاف في الرأي داخل «الوفد» حول تقديم القرار الأردنى. ورئيس حزب الوفد اتى على جهود المنظمة لدفع جهود التسوية، حيث ذكر انها طرحت ثلاث صيغ لربط اعترافها بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ باعتراف الولايات المتحدة بحق تقرير المصير، الا ان الأخيرة رفضت الصيغ الثلاث وبدلا من مساندة الملك حسين للمنظمة في مطلبها العادل اتخذ قرار احزن كل عربى^(١٨٨)، اما نائب رئيس حزب الوفد، فقد القى بمسئولية وقف التمسك الاردنى- الفلسطينى على تشدد قيادة منظمة التحرير، بربط الاعتراف بقرارى مجلس الامن بالاعتراف بحق تقرير المصير، وان يكون المؤتمر الدولى سائلا لمحكيم وليس مجرد توفيق، وان تشارك المنظمة في المؤتمر الدولى على قدم المساواة مع باقى الاطراف^(١٨٩).

وعامة، فقد اعتبر «الوفد»- على لسان نائب رئيس الحزب- ان مهمة الملك حسين اصبحت مهمة صعبة، خاصة انه لا يستطيع دخول المفاوضات

بمفرده، كما ان محاولته للبحث عن بديل لمنظمة التحرير، ستقابل بصعوبة ايجاد بديل يمثل الشعب الفلسطيني قيمياً صادقاً. اضافة لذلك، اشار نائب رئيس حزب الوفد، لضرورة دعم جهود مصر للتقريب بين وجهات النظر الاردنية والفلسطينية^(١٩).

وهكذا، يتبين وجود تأكيد على صعوبة ايجاد بديل عن منظمة التحرير، ومن ثم ضرورة قيام مصر بمساعي نشطة بين الأردن والمنظمة. وبالمقابل يبرر وجود تباين بين رئيس حزب الوفد ونائبه، حول تحديد مسئولية وقف التسميق الاردنى - الفلسطينى. وبشكل عام، فإن هذا التباين يرتبط بتعنية اعقد من مجرد الخلاف حول موقف ما، اذ يبدو انه على علاقة بالاطار المرجعى لنائب رئيس الحزب، الذى ينعكس عادة رؤيته الشخصى فى تفسير وتلميل بعض القضايا التى لا تتفق بالضرورة مع رؤية الحزب، خاصة وان رؤية نائب رئيس الحزب تنعكس عادة ببروز نزعات اكثر ليبرالية مقاربة برؤى معظم كوادر الحزب.

اما فيما يتعلق بموقف «الوفد» من تداعيات الأزمة اللبنانية من زاوية التسوية السلمية، فيشار إلى أن الحزب لم يكن قد عاد بعد للساحة السياسية ابان غزو لبنان، ومن ثم فإن رؤيته بشأن هذه الأزمة وتداعياتها اتسمت بالمحدودية، حيث اقتصر على استنكار الممارسات الاسرائيلية فى لبنان والسياسة الامريكية المؤازرة لتلك الممارسات، اضافة لطرح بعض المطالب على الحكومة المصرية للرد على الممارسات الاسرائيلية كما سترد تفاسيله. من ناحية أخرى، لم يتخذ الحزب أى موقف بشأن الغاء اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٢. ويبدو ان ذلك كان يرجع إلى أن هذا الاتفاق قد وقع قبل عودة «الوفد» للديانة السياسية.

وعامة، فإنه مع اختصار النسق العام المطروح لتفصيل فكرة عقد المؤتمر الدولي، صدر عن حزب الوفد ما يشير إلى أن تلك الفكرة تسيّر بخطى محدوسة، وأنه من واجب «الوفد» كحزب مصري شعبى مواجهة المقولة الأسريولية، بأن العرب غير ستفيين على هذه الفكرة، باتخاذ المبادرة المناسبة لتعبئة الرأي العام المصرى والعربى لحشد التأييد للفكرة، إضافة لضرورة التدخل على الحكومة لتعمل مسؤولياتها فوريا ودولا، خاصة ان دول المحاورين الامريية قد اذنت لذكره عند المؤتمر (١٩٤٤)

٢٤

وقدما يتمثلون بوفد حزب اوسود الجديد، من مسائله انفساء الاسلحة النارية فى منطقة الشرق الأوسط. إلا ان العنصرين الأساسيين اشار إلى ان نجاح اسرائيل فى تحقيق ما تريد فى الشرق، يدور حصره فى الامتصاص بالبحر المتوسط، إلى جانب الاستمرار فى تنمية الاسلحة التقليدية (١٩٤٥) اما البرنامج الاتمنى، لم يحتل، عندما بدأ طرحه البرنامج الأساسى، إذ رأى ان حراج الشرق الأوسط قائم بسبب اعتماد اسرائيل على القوة لتحقيق مآستها القومية، وأنه لابد من تمرير الحلول المبررة مواضعها من تلك قرعة رادة (١٩٤٦)

على هذا الأساس، يتبين ان حزب الرفاه لا يمانع بشكل كبير مباشر فى احتلاله، كما انه ضرورة على حرار اسرائيل، بل على أنه، زيد كذلك جعل منطقة الشرق الأوسط والمحيط الهندي منطقتان متروعتى السلاح الدولى (١٩٤٧) وهذا يتبين ان موقف «الوفد» من التسليح الموزون بوزن بالموافق الاسرائيلى سواء فى مجال الانتشار وحفظ الانتشار

٣ - الموقف من العلاقات المصرية- الاسرائيلية:

أ - الموقف المبدئي :

لم يعدل حزب الوفد موقفا مبدئيا تجاه العلاقات المصرية- الاسرائيلية، وذلك منذ بداية نشأته عام ١٩٧٧، وعودته للحياة السياسية عام ١٩٨٣ إذ انه لم يستمر على الساحة السياسية في المرة الأولى سوى بضعة اشهر، الأمر الذي لم يتيح له الوجود اiban مراحل التسوية المصرية- الاسرائيلية ويهد ظهير الوفد عام ١٩٨٣، تباينت مواقف كرادره بشأن هذا الموضوع وكان ابرز هذه المواقف ما ذكره رئيس الحزب من ان معاهدة السلام حامت مكتوبة بكثير من الالتزامات، وانها لن تضيف جديدا لصالح القضية الاسيه (١٩٨)، ومع تعدد المواقف التي صدرت بسند ذلك، والتي وصلت لحد المطالبة بالافاء معاهدة السلام واعلان الحرب على اسرائيل لتحرير فلسطين من البحر الى النهر (١٩٩)، عقدت لجنة الشئون الخارجية والعربية بالحزب اجتماعا خاصا لتعدد الموقف من اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام، وكانت اراء اعضاء اللجنة تنمحو في رأى يعتبر المعاهدة صلحا منفردا ادى لتحييد مصر، وهو يؤيد الفاء والعودة للصف العربى الذى انشق بسببها ورأى ثان، يرى ان الفاء المعاهدة سيعطى ذريعة لاسرائيل لاحتلال سيناء أو الدش بحالة اللاسلم واللاحرب، وان اقصى ما يمكن عمله، وقف التطبيع وتجميد اتفاقية. ورأى ثالث، يرى الاكتفاء بالتراخى فى التطبيع وفاشى سلوك مصر تجاه اسرائيل مع سلوك اسرائيل تجاه القضية العربية وقد خلص رأى اللجنة إلى أن معاهدة السلام هى الالتزام الباقي بين مصر واسرائيل، والاسترسال فى إغائنها يعرض مصر للمخاطر السامة، وانه من الهام التركيز على كشف مخالقات اسرائيل لها، بما يخل مصر حجة التراخى فى التطبيع أو تجميده عند اللزوم، وقطع العلاقات الدبلوماسية عند الاقتضاء (٢)

وهكذا يرى ان الحزب يعتبر معاهدة السلام قائمة، وان الوفاء بالالتزامات الواردة بها يجب ان يتماشى مع الالتزامات الاسرائيلية

ب - التطبيع :

لم يتخذ، حزب الوفاء خلال فترة الدواسة اى موقف، رسمى محدد بشأن التطبيع مع اسرائيل، وذلك باستثناء مطالبته بعض نواب «الوفد» بمجلس الشعب بوقف التطبيع بشكل غير مباشر ، من خلال ابداء رغبتهم بتبني صيد النزعات مصر تجاه اسرائيل المترتبة على معاهدة السلام أما البرنامج الانتخابى للحزب عام ١٩٨٤ ، فقد تجاهل اى تناول للملك القضية ويشكل عام ، فان الحزب لم يشر لهذه القضية، الا من خلال بضعة اسطر فى افتتاحيتين لصحيفة الوفد ، وخلال مهرجان اسبوع فلسطين الذى نظمه «الوفد» بالاسكندرية فى يناير ١٩٨٥ ، وذلك بالاعلان عن رفض كافة اشكال التطبيع .

وهكذا يتبين ان «الوفد» رغم ما يبديه من اهتمام ببعض القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائلى ، الا انه لا يهتم بقضية التطبيع ، حتى انه عندما طرحت اتفاقيتا كامب ديفيد ومعاهدة السلام للمناقشة امام لجنة الشئون الخارجية والعربية بالحزب فى مايو ١٩٨٥ ، اوصت اللجنة - ضمن ما اوصت - بالتراخى فى التطبيع . وهى كلمة سطاظة تحمل اكثر من مدلول ، خاصة وانها وضعت فى سياق لا يشير لكيفية التراخى فى التطبيع أو مخاطره

ج - مواقف حزب الوفد من بعض التغطايا المثارة في العلاقات المصرية الاسرائيلية:

(١) قضايا العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل:

(أ) قضية طابا:

يعتبر حزب الوفد اكثر الاحزاب السياسية المصرية اهتماما بقضية طابا ، رغم ان القضية نشبت قبل ماهره على الساحة السياسية عام ١٩٨٢ . ورغم ذلك الاسهام الأهمي الكبيره التي أولتها لها نائب وتولى الحزب وغير القانون الدولي و وحدت إزدت ، الأمر اقتصر فعليا على تسير أعضاء هيئة الدفاع والمراقبه أمام المحكمة بشأن المواقف حول طابا

وتقتصر معاطلة حزب الوفد لبعض القضايا على الأمر امور ، هي قضية القضية ، ووسائلها ، والمسكلات المثارة .

فقدما يتولى الطبيعة القومية ، السوفياتية «الوفد» ان القضية ليست كما يرى البعض مجرد عملية فسيده لوضع الامارات حدود بل أن الأمر يتجاوز ذلك لوجوه نزاع حقيقي يحل مسالة من الأرض ، يمد أن اكتشاف مصر ان اسرائيل ازالته العلامة رقم ٩١ برأس طابا للمع ادعائها بالهبة على المنطقة ، ومن ثم فإن القضية تتعلق بالكشف عن الحدود وللمع رسم الحدود (٢٠١) وهكذا ينبغي وجود اتفاق بين هذا الموقف والموقف الرسمي

أما بالدرجة لوسائل حل القضية فملاحظ برز التباين داخل حزب الوفد . اتجاها متبناه رسم الهيئة البرلمانية للحزب المستشار ممتاز نصار ونائب الوفد محمد اسماعيل عيد ، وبعض أعضاء لجنة الشؤون الخارجية والاسامة ، ويتراوح تأيلا الاقبياه بين أمرين الأول ، رفض التحكيم بشأن طابا ، وهو ما منفتح رفض المستشار ممتاز نصار في نوفمبر ١٩٨٢ محاولات الحكومة النشط على

اسرائيل لقبول التحكيم^(٢٢). وكذلك رفضه قبل قرار اسرائيل للتحكيم في يناير ١٩٨٦، خاصة انه جاء مرتبطا ببعض الشروط، ونقده لموقف وزير الخارجية المصري بشأنه^(٢٣). اما الأمر الثاني، ويتبناه النائب محمد اسماعيل عبيد فهو رفض كافة سبل التسوية القضائية كالتحكيم او التوفيق أو عرض النزاع على محكمة العدل الدولية، بسبب رفض المساومة على ارض مصر^(٢٤) اما الاتجاه الثالث، والاكثر قوة وتمثيلا لرأى «الرفد» فيتبناه نائب رئيس الحزب «وحد» رافض، ويرى مطالب ويدافع عن اسلوب التحكيم، باعتباره أمرا غير مأساوية، وان مصر تطالب به لتأكيدا من حقوقها على عكس التوفيق، الذي تطالب به اسرائيل، والذي يستلزم عنه حلول وسط ورفض شبهة ويعتقد هذا الاتجاه، رافضا اسلوب التحكيم، كما يعتقد طريق الولايات المتحدة منذ، ويرفض ان يفصل امريكي في لجنة التحكيم بطلابا، لان هناك سميات، يقول ان خيار الولايات المتحدة لاسرائيل^(٢٥)

وعلى أية حال، فإن الرأي النهائي الذي استقر عليه الحزب، وهو رفض اسلوب التوفيق كونه سبلة لتسلي على اعتبار انه يتضمن تنازلات متبادلة. ويرفض ترك النزاع دلا حل، ويمرر ان التحكيم مأساوية، أو الاحتمال اصداره نكما ضد مصر، بالتأكيد على ان اسرائيل هي المستفيد من وضع الجسور، اما أيضا يتعلق بانقراض الاسرائيلي الصادر في يناير ١٩٨٦، بالقبول بالتحكيم مع وضع بعض الشروط، فبالنظر لبيان لجنة المشرق الخارجية والعريضة بشأنه، انه اعتبر خفيفة مشبعة، إلا انه قد يعوق إفتراق القبول بينه وأخرى لم يهرق بالاضيق ان كانت روسيا أم مقترحات بسبب صياغة القرار الاسرائيلي بشكل صيهم، وإن كان هناك ما يدل على أنها بنود تفضيع

للمفاوضات، ومن ثم فهم مقترحات اسرائيلية للبحث، إضافة لذلك، أكدت اللجنة اتفاقها مع رد وزير اسئارجية المصرى على القرار الاسرائيلى (٧٠٦) وطالبت حكومة مصر بالقبول بقرار التحكيم واستبعاد الجنود الأخرى، وفي حالة رفض الجانب الاسرائيلى تقوم مصر بتضمين مشاركة التحكيم بعض المطالب، كوقف بناء المستوطنات والانسحاب من الجولان والقدس والاعتراف بحق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية ووقف الانتهاكات ضد المقدسات الاسلامية والمسيحية (٧٧) وهكذا يتبين ان موقف حزب الوفد ينطبق اجمالاً مع موقف مصر الرسمي. وان كانت المطالب المأابلة التي طرحها تشير دعوة المقارنة- من وجهة نظر إسرائيل- بين أهمية منطقة طابا وأهمية الأراضي الأخرى التي تحتلها إسرائيل.

ومهما يكن من أمر، فقد وافق «الرغد» على لسان نائب رئيس الحزب، على مشاركة التحكيم الموقعة في «سبتمبر ١٩٨٦»، ورد على المعارضين عليها، بأن الحرب، أو ترك النزاع للزمن هما البدلان الوحيدان للتحكيم (٢٨)

اما فيما يتعلق بالمشكلات المثارة حول القضية طابا، فيلاحظ إثارة حزب الوفد في اغسطس ١٩٨٤ - ولاول مرة- من خلال صحيفته مشكلة «سالك العقيد زيدان» التي بدأت في النصف الاول من عام ١٩٨٣، باستيلاء اسرائيل على مساحة من الاراضى خلف المنطقة المتنازع عليها بطابا، وقد طالبت الصحيفة بسحب السفير الاسرائيلى من مصر، وأشارت إلى ان الحكومة المصرية كادت أن تمكن بتكذيب صحيفة الوفد اسرائيل من سلاح تشهره في وجهها في آنة مفاوضات^(٢٠٩). إضافة لذلك، قام رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد بتوجيه طلب احاطة لرئيس الوزراء بمجلس الشعب لمعرفة حقيقة تلك

الواقعة (٢١٠).

(ب) الزيارات والعلاقات الدبلوماسية :

اختلفت رؤية من حزب الوفد خلال فترة الدراسة، فيما يتعلق بموقفه من الزيارات الرسمية، التي يقوم بها المسؤولون الاسرائيليون عن موقفه من العلاقات الدبلوماسية وذلك من حيث درجة الوضوح

فبالنسبة للزيارات الرسمية، ونخص منها مستوى القمة، نلاحظ ان «الوفد» لم يبد أى رأى نحل، سلبي أو ايجابا، على زيارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر فى سبتمبر ١٩٨٦، على انه كان له رد فعل يميز بشأن العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وهو ما يتضح من موقفه من عودة السفير المصرى لتل أبيب، حيث يلاحظ انه ايد ببرنامجه الانتخابى الشروط التي طرحها الرئيس مبارك لعودة السفير المصرى. من ناحية أخرى، كان نواب الحزب بمجلس الشعب يطالبون من وقت لآخر بإتخاذ اجراء اكثر ردها، بحق المدارس الاسرائيلية تجاه شهود المذبحة، وعدم الاكتفاء بسحب السفير المصرى، ومن ذلك وجوب طرد السفير الاسرائيلى من مصر (٢١١) إضافة إلى ذلك، وجه رئيس الهمدة البرلمانية لحزب الوفد لوما للولايات المتحدة لضغطها على مصر لاعادة السفير المصرى لاسرائيل، ووصف ذلك بالتدخل فى شئون مصر الداخلية (٢١٢). وبعد عودة السفير المصرى لتل أبيب، لم يوجه «الوفد» لوما للحكومة لتفعلها عن شروطها الثلاثة لعودته، لكنه استمر من خلال نوابه بمجلس الشعب، بالمطالبة بتجميد العلاقات مع اسرائيل (٢١٣).

وامتكامالا لتوضيح موقف حزب الوفد من العلاقات الدبلوماسية، يشير لاقتراح نائب الوفد أحمد طه إبان نظر أحد مشروعات القوانين بمجلس الشعب،

بتعديل احد مواد مشروعات القوانين لمجلس الشعب، بتعديل احد مواد مشروع القانون التى تجرم من اسقط أو أعدم أو أهان اعلام الدول الاجنبية، وذلك بالنص بتلك المادة على، إستثناء علم اسرائيل (٢١٤)

أما فيما يتعلق بموقف جماعة الأخوان المسلمون المؤلفة مع حزب الوفد ابان انتخابات ١٩٨٤، من اللقاءات بين المسئولين المصريين والاسرائيليين والعلاقات المصرية- الاسرائيلية، فيلاحظ وعود اعتراذين من حيث المبدأ على اللقاءات المصرية- الاسرائيلية طالما لا تزال اسرائيل تحتل «أرضي المسلمين» إضافة إلى ذلك انتهت جماعة الإخوان المسلمين، تخطى سطر سطر، طرحتها الثلاثة لسودة السفير المصري لاسرائيل وعند لقاء مبارك- بيريز

وهكذا، يلاحظ ان موقف «الوفد» متمايز حتى يرقى، «الأخوان المسلمين» خاصة يرفض الأخوان أى لقاء معه - اسرائيلى من حيث المبدأ

(ج) قضية العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر

لم يشر حزب الوفد سوى قضية فلسطين داخل، وقد اكتفى فى هذا الشأن بمطالبة الرئيس مبارك، فى بيان أصدرته لجنة النشر الخارجية والى رية وتلبية للمعاكسة امام القضاء المدنى، واستندام منه فى تخفيف التبعات عليه، مراعاة للمعاصر المصريين (٢١٥)

(د) الترتيبات الامنية فى سيناء :

من البرنامج الانتخابى لحزب الوفد، وجوب دعمه بجميع الأطراف المختصة للدخول فى مفاوضات فى اقرب فرصة لاستعادة السيادة الكاملة على سيناء، بتخليصها من الترتيبات الخاصة بالمنطقة من زرع السلاح أو ذات التسليح

المستورد ويدل هذا الموقف على عدم رضا الحزب عن ميزان القوى المفروض بينهما وفق الصلح المصري- الإسرائيلي.

(٧) السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية :

يمرّس حزب الرشد عادةً في السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية على العلاقات المصرية- الإسرائيلية، وذلك سواء تعلق الأمر بالنسبة المسلحة أو بالممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة، كإستخدام العنف وبناء المستوطنات وإنتهاكات حرمة الأماكن المقدسة، أو المدارس الإسرائيلية خارج الأراضي المحتلة.

وتنقل فترة الدراسة، ونشرت بعض الأبحاث، كان لها رد فعل مميز من جهة الموقف من العلاقات المصرية- الإسرائيلية.

(أ) الدور الإسرائيلي على المشهد الفلسطيني في لبنان :

الدور الإسرائيلي في لبنان وتدابيره :

عاقب البرنامج الاستخباري لحزب الرشد، جهزات اعتبارات كاديه فيفيد متعمدة على انتهاكات إسرائيل ضد شعوب المنطقة، وذكر ضمن ذلك قيام إسرائيل بغزو لبنان، كما رحب بالشروط التي وضعتها رئيس الجمهورية لعودة السفير المصري لبلد أبى، والتي كان احدها انسحاب إسرائيل من لبنان. من ناحية أخرى، طالب رئيس الهيئة البرلمانية للحزب بمجلس الشعب، بتجديد العلاقات مع إسرائيل، وطرد سفيرها، وعدم الاكتفاء بسحب السفير المصري من تل أبيب، وذلك رد على اعتداءات إسرائيل على البول العربية وفيماها بإحتلال أراضي لبنان (٢١٦)

(ب) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية

فى تونس:

عندما وقعت الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس فى اكتوبر ١٩٨٥، استنكر حزب الوفد على لسان رئيسه هذا العمل بشدة (٢١٧) من ناحية ثالثة اصدر حزب الوفد بياناً مشتركاً مع احزاب المعارضة، طالب وب بقطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل، ووقف التطبيع، وبناء قدرة مصرية مستقلة

(ج) هجرة يهود الفلاشا لاسرائيل :

رفض حزب الوفد قيام اسرائيل بنقل يهود الفلاشا اليها، واعتبر على لسان نائب رئيس الحزب ان هذه الهجرة، جزء من السياسة الاستيطانية التوسعية ورأى أن الوضع الديمغرافى الحاقق لاسرائيل هو مشكلتها الدائمة، وان انخفاض معدلات هجرة اليهود الغربيين جعلها تسعى لاستغلال المجاعة بأثيوبيا لنهجير الفلاشا لنهويد المناطق المحتلة، والحاقهم بالمجيش الاسرائيلى (٢١٨)

من ناحية أخرى، وجه احد نواب الوفد عام ١٩٨٥ - النائب محمد اسماعيل عيد- طلب إحاطة لوزير الدوله للشئون الخارجية عما نسب اليه من ان نقل الفلاشا لاسرائيل يعد عملاً انسانياً إضافة إلى ذلك تطرق نائب الوفد فى طلب إحاطة وجهه عام ١٩٨٦ لوزير الخارجية، لما تردد عن مرور الفلاشا باجواء مصر ومطار القاهرة ابان نقلهم لاسرائيل (٢١٩)

رابعاً : الخلاصة :

يتبين مما سبق وجود بعض جوانب اتفاق، وبعض جوانب خلاف في رؤية احزاب المعارضة للتسوية الفلسطينية، والصراع العربي- الاسرائيلي. كما يلاحظ وجود خلافات بين مواقف هذه الاحزاب وموقف مصر الرسمي.

فحزب التجمع، يطرح رؤيته بشأن هذا الأمر، من منظور فكري يرفض التسوية المنفردة كمبدأ، ويقبل بالتسوية الشاملة كهدف تكتيكي، لا يتنافض مع الهدف الاستراتيجي وهو القضاء على اسرائيل اما حزب العمل والوفد، وهما «حزبان برجماتيان اجمالاً» فرغم رفضهما- بشكل عام- مبدأ التسوية المنفردة، إلا انهما يعتبران التسوية الشاملة مع اسرائيل، بمثابة هدف استراتيجي.

وعامة، فقد اثرت تلك القاعدة- كما اتضح- على مواقف الاحزاب من القضايا الفرعية للتسوية فالحكم الذاتي وفق اتفاقية كامب ديفيد، يرفضه حزب التجمع، باعتباره جزءاً من التسوية المنفردة. اما حزب العمل، فقد وافق عليه بداية، كما كان «الوفد» يوافق عليه، حسب ما اتضح من برنامجه الانتخابي. على ان الحزبين تراجعاً ورفضاً هذه الوسيلة، بسبب المنظور الاسرائيلي للحكم الذاتي، ولانتهاكات اسرائيل لحقوق العربية.

وهكذا، يتبين وجود اختلاف حول الحكم الذاتي بين حزب التجمع من ناحية، وحزبي الوفد والعمل من ناحية أخرى.

اما بالنسبة لمقارنة موقف مصر الرسمي، بموقف الاحزاب الثلاثة. فلاحظ وجود اختلاف هيكلي مع حزب التجمع، واختلاف مرحلي مع حزب العمل بمعنى وجود اختلاف بينهما بشأن النوقيت الذي رفض فيه الحكم الذاتي

وعندما وقع الغزو الاسرائيلي للبنان، لوحظ بوضوح وثيق بين «التجمع» و«العمل» في مجال إعادة المقاومة الفلسطينية والمبنية، واحتراماته مع الولايات المتحدة وفرنسا كما كان للذين بين رؤيتهم متشابهة وقتها، فيما يتعلق باستقبال منظمة التحرير، حيث رفضا تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى يعتمد عليها على الجانب السياسي، وهو ما اختلف مع موقفه من الرسمى وقتئذ وبعد إعلان مبادرتي فاس وريمان في ١٩٨٢، رتب «التجمع» و«العمل» مبادرتي فاس وقاسا صادرة ريجان، رغم بارنا رأيا قاطعا بشأنها، حيث انتظر الاول وأى منظمة التحرير، والثاني الثاني بعدد، بمعنى بنودها، ترميها على ماحدو للمراجعة على المسمى الذاتي ودنى المادرة الامريكية هذه المرة وقد اتفهم ذلك خلال رد الابل على إسماء انباي التعاون الاسرائيلجي بين الولايات المتحدة واسرائيل في ١٩٨٢، يسأله انه هو الذي انتهى دور الربيط الامريكي وركنا ونفذت موقفة «العمل» نسيما من موقفا معبر الوحي، بشأن مبادرة ريجان (ثاني) في وقت «التجمع»

وعقب خروج المقاومة الفلسطينية من طرابلس، رد، التي الامت الابنية- الفلسطينية عام ١٩٨٢، لم يكن هناك أى رد فعل هجاء من قبل حزب الوفد على هذه الاتصالات. اما «العمل» فقد اعجزها بشكل كبير مباشرة من مبادرة ريجان وكامب ديشيد، بل انه رتب مقترحات المالك حبيب بشأن التسوية في نهاية عام ١٩٨٤. أما «التجمع»، فرفض تلك المقترحات، لتكريزها على قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، ويعتقد ان هذا الموقف الذي يختلف عن الموقف الرسمى وسوق «العمل»، كان على صلة برؤية «التجمع» لاستمرار المنظمة كفاعل مؤثر، خاصة بعد الخروج من سعنتي بسروت وطرابلس، اضافة لانتعاش حركة التحرير الوطني في لبنان بسقوط اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣، وهو الاتفاق الذي رفضه «العمل» و«التجمع».

التحالف عام ١٩٨٧ .

من ناحية ثانية، تتسم مواقف «العسل» بالتذبذب، مقارنة بمواقف «التجمع» و«الوفد»، وبشكل عام، فإن التذبذب هو سمة أساسية في موقف «العسل»، الأمر الذي لا يتضح فقط من خلال دراسة القضايا الفرعية التي أثارها المشكلة الفلسطينية والصراع العربي-الاسرائيلي، خلال فترة الدراسة كالحكم الذاتي والتحكيم حول طابا، بل وايضا من خلال تطور موقف الحزب من طبيعة هذه المشكلة برمتها الأمر الذي يشير إلى أن التذبذب هو سمة بنائية وهيكلية

أما فيما يتعلق بالتحالفات الحزبية، فيلاحظ انه قد برزت عدة خلاقات داخل احزاب المعارضة ولدتا للمعلومات المتوفرة، فقد كانت موضوعات التحالف داخل «التجمع» و«العسل»، أقل من نظيرتها داخل «الوفد» كما كانت موضوعات التحالف داخل «التجمع» و«العسل» و«الوفد» تطرح للمناقشة، على عكس حزب «العسل»، حيث كانت الخلافات تترك ليس فقط دون مناقشة، بل وربما دون التفات لوجودها (حالة «سبل تسرية النزاع حول طابا» اما بالنسبة للنسبة مناقشة القضايا الخلافية داخل الاحزاب، فكان يغلب عليها طابع السلط وقرض الرأي، وهو ما أتضح في حالة «التجمع» بالنسبة لموقف أمين، عام الحزب من اتفاق عمان، وحالة «الوفد» بالنسبة لموقف نائب رئيس الحزب من اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاودة السلام مع اسرائيل وعلى أية حال، فإن تلك النتائج تعكس بشكل عام توجه الاحزاب الثلاثة تجاه السياسات العامة.

الفصل الخامس : مواقف احزاب المعارضة من الحرب العراقية - الايرانية

يتناول هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من الحرب العراقية - الايرانية، وذلك من خلال التطرق لثلاث قضايا أساسية، هي قضية الأمن القومى، والموقف من الدور الاجنبى فى استمرار الحرب بين العراق وايران، وأخيرا جهود التسوية والتي تتضمن مواقف احزاب المعارضة من طرفى النزاع والتسوية المقترحة وتقييم مبادرات السلام المختلفة.

أولاً : موقف حزب التجمع الوطني التقدمى الوحدوى :

أيد حزب التجمع الموقف العراقى فى الحرب العراقية- الإيرانية، لكنه سعى فى ذلك الوقت لايثاق هذه الحرب بسبب تأثيرها على الأوضاع العربية، وباعتبارها ليست الوسيلة الوحيدة لحل الخلافات، كما سعى لكشف الدور الاجنبى الذى يساهم فى استمرارها، ووضع الأسس التى يجب أن تكون عليها التسوية السلمية.

وعامد، فإنه يمكن توضيح رؤية حزب التجمع تجاه الحرب العراقية- الإيرانية، من خلال دراسة الموضوعات الثلاثة التالية :

١ - قضية الأمن القومى :

لم يتناول حزب التجمع بشكل عام، إثر الحرب العراقية الإيرانية سببى الأمن القومى. فقد كان كل ما تطرق اليه فى هذا الصدد، يتعلق بعراق بلده، الحرب على القضية الفلسطينية باعتبارها لب النزاع فى الشرق الأوسط. وأن إسرائيل تنتهز فرصة الاحتلال العربى بها، فى ابتلاع ما تبقى من ارض فلسطين المحتلة^(٢٢١). على هذا الأساس، اعتبر التجمع ان استمرار الحرب حد من قدرة الأمة العربية على مواجهة إسرائيل^(٢٢٢)، وذلك على ما يبدو بسبب التفات الانظار بعيدا عن الممارسات الاسرائيلية داخل وخارج الأراضى المحتلة.

من ناحية أخرى، رأى حزب التجمع ان تداعيات الحرب تؤثر على أمن مصر والأمن القومى العربى، لما محمله تلك التداعيات من تكثف التواجد الاجنبى بالمنطقة، وهو ما حدث عام ١٩٨٤ مع نشوب قضية تلغيم البحر الاحمر، المقرر الرئيسى لنقل النفط إلى الغرب، حيث تجمعت الاساطيل الاجنبية بدعوى تطهيره من الالغام. وقد اعتبر حزب التجمع آنذاك، ان هذا

وعندما تم التوصل لاتفاق عمان، رحبت به الاحزاب الثلاثة دون أية تعفظات مع تركيز «التجمع» و«الوفد» على الموافقة على كل ماتوافق عليه منظمة التحرير. وفيما يتعلق بمقترحات الرئيس مبارك بشأن التسوية (٢٢)، فقد رحب بها «العمل» و«الوفد»، اما «التجمع» فرفضها لارتكازها على قرار ٢٤٧ رحده، والمفاوضات المباشرة، وعدم تشكيل المنظمة بمفاوضات السلام ومخالل السعي الاردني - الفلسطيني المشترك لتنفيذ ما اتفق عليه من تعاون في مجال التسوية، ركزت الاحزاب الثلاثة بشكل متفاوت على وجود ضغوطا على منظمة التحرير لبدء مزيد من التنازلات وقد رأى حزب التجمع، ان مصدر هذه الضغوط الاردن ومصر والسعودية، وانها ناجمة عن ضغط امريكي على قادة الدول اما بالنسبة «للعمل» فرأى ان الولايات المتحدة واسرائيل هما مصدر الضغط. أما «الوفد» فأشار رئيسه وبعض أعضائه لجنة الشئون الخارجية والعربية لضغوط امريكية، خاصة بشأن اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ دون سواه جدير بالذكر، أن مسمى «التجمع» و«العمل» رؤسا ايضا اعتراف المنظمة بهذا القرار دون غيره، وعندما اصدرت منظمة التحرير اعلان القاهرة، ايده حزبا «العمل» و«الوفد» لازالت الدعاية الموجهة ضد المنظمة بالارهاب. اما «التجمع» فأبدي رفضا ضميا له، وهي المرة الاولى التي يتبنى فيها الحزب موقفا مخالفا لموقف منظمة التحرير، وقد جاء ذلك على ما يبدو - بالإضافة لما ذكره الحزب من مبررات - قسما مع ايدولوجية الحزب، القائمة على الكفاح المسلح ضد الوجود الاسرائيلي في المنظمة العربية بشكل عام. وفي شهر فبراير ١٩٨٦، قرر الاردن وقف التنسيق مع المنظمة، وقد أيد «التجمع» موقف المنظمة، ووجه انتقادات لاذعة للأردن والمغرب الذي استقبل رئيس وزراء اسرائيل. اما بالنسبة «للعمل» فلم يناصر طرفا على

طرف بشأن قرار الاردن، وان كان قد وجه نقدا للولايات المتحدة واسرائيل، وكذلك للمغرب لاستقبال الملك حسين شمعون بيريز. اما «الوفد» فقد تباينت مواقفه، فترى الحزب انتقد الموقف الاردني، بينما حمل نائبه المنظمة مسؤولية الفشل، ولم ينتقد الحزب بشكل عام موقف المغرب، رغم ان جماعته «الاخوان المسلمين» المؤتلفة معه وقتئذ قد انتقدته بشدة .. على هذا الأساس، يتشابه موقف «العمل» مع الموقف الرسمي من حيث عدم متاصرة طرف، على طرف بشأن وقف التنسيق بين الأردن- والمنظمة، ويتشابه موقفنا «العمل» و «التجمع» في نقد المغرب، وهو ما يختلف مع الموقف الرسمي، وعندما بدأ الزخم الاعلامي حول المؤتمر الدولي خلال عام ٨٦ - ١٩٨٧، ايدت الاحزاب الثلاثة هذه الفكرة، لكن «التجمع» ربط نجاحها بنسب موازين القوى الراهنة بالمنطقة، وقد اتفق كل من «التجمع» و«الوفد»، و«العمل» و«الاخوان المسلمون» المتحالون مع «العمل» وفتتذ، على ضرورة قيام مصر بدور قوى في عملية التسوية، خلال تلك المرحلة، وذلك دون ان يعنى ذلك أى مساس من جانبهم بحقوق منظمة التحرير.

وفيما يتعلق باقتراح جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الاسلحة النووية لاحظ أن «التجمع» يوافق على هذا الاقتراح، اما حزبا «العمل» و«الوفد»، فيشابهان إلى حد كبير اذ يصران على امتلاك مصر لقدرات نووية كاسرائيل- وان كان الاخير يدعو اننا انزع السلاح النووي في المنطقة - وهم ما يختلف مع الموقف الرسمي الذي يتوافق مع موقف «التجمع»

وبشكل عام، فإن مواقف احزاب المعارضة من هذه القضية، تشير سفارقة جوهرية اذ ان الموقف المتشدد في هذا الشأن يعباه كل من حزبي العمل والوفد، ويمكن ارجاع ذلك لحرص الأول- كإسداد لحركة مصر الفتاة- على

الدفاع عن القوة المصرية، ورغبة الثأني التقليدية فى حماية الامن القومى المصرى اما الموقف الاقل تشددا، فقد تبناه «التجمع»، ذو الايديولوجية الراديكالية، ويبدو ان ذلك كان يرجع لرؤيته لصعوبة تحقيق نوازن عربى مع اسرائيل فى هذا المجال

اما بالنسبة للعلاقات المصرية- الاسرائيلية، فيلاحظ ان حزب التجمع يرفضهما من حيث المبدأ، بينما يرفضها «العمل» لانتهاكات اسرائيل لالتزاماتها اما «الوفد» فيرفض الفاء، الالتزامات التى اسفرت عن هذه العلاقات خشية انتقام اسرائيل، لكنه يطالب بتماشى تلك الالتزامات مع التزامات اسرائيل الفعلية وعامة، فقد اثرت تلك المواقف على رؤية الاحزاب لمسار عملية التطبيع، فحزب التجمع يرفض التطبيع كمبدأ لمخاطره على فكر ووجدان الشعب المصرى، بينما يرفضه «العمل» لانتهاكات اسرائيل لالتزاماتها ولمخاطره اما «الوفد»، فموقفه من التراخى دون الالفاء، لكن مع وبوب احداث توازن بين مساره وسياسة اسرائيل بحاه الحفوق العربية، ومن ثم فإن موقفه اقرب للموقف الرسمى.

وفيما يتعلق بالقضايا المثارة فى العلاقات المصرية- الاسرائيلية، فيلاحظ بالنسبة لقضية طابا، اتفاق كل من حزبى «التجمع» و«العمل» فى رفض اسلوب التحكيم الذى تتمسك به مصر رسميا، وذلك بعد تذبذب فى موقف الأخير، واختلاف كل من «العمل» و«الوفد»، فى موافقة الأول على اسلوب التوفيق والثانى على اسلوب التحكيم، واتفاقهما فى المعارضة الضمنية لسياسة الحكومة إزاء مشكلة «سلك العقيد زيدان»، وفيما يتصل بالزيارات والعلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، فقد رفض «العمل» و«التجمع» زيارة رئيس وزراء اسرائيل لمصر، وعودة السفير المصرى لتل أبيب، واعتبر الحظوتين تراجعاً مصرى عن شروط ثلاثة، وضعت مقابل الموافقة على الزيارة وعودة

السفير، اما «الوفد» فلم يشتر للزيارة أو لتراجع مصر عن تعدياتها بقبول عودة السفير، لكنه طالب مرارا بطرد السفير الاسرائيلى من القاهرة بسبب الممارسات الاسرائيلية وبالنسبة لمسألة العنف ضد الوجود الاسرائيلى فى مصر، والترتيبات الامنية فى سيناء، فقد اتفقت الاحزاب الثلاثة بشكل عام فى تعاديلها مع الجندي سليمان خاطر، وكانت مظالم التصالح فى قصورها لدى «العمل» «التجمع»، «فالوفد» من ناحية أخرى اتفق «الوفد» و«التجمع» على ضرورة تعديل الترتيبات الامنية التى اتفق عليها فى سيناء اما بالنسبة للمعاملة الاسرائيلية فيها بعض القضاة المنادى بشأن القضية الفلسطينية، فقد ادانت الاحزاب الثلاثة الغزو الاسرائيلى للبنان وتدابيره، وطالبت باتخاذ اجراءات فاسية بحق اسرائيل وعزلها وفتح الهجوم الاسرائيلى على مقر منظمة التحرير بتونس، اصدرت الاحزاب الثلاثة بياناً مشتركاً طرحته فيه فرض اجراءات عسكرية عتاقية بحق اسرائيل.

وهكذا يبين ان مواقف حزب، التجمع عادة ما يكون على بعض من مواقف حزب الرشد، وان الاتجاه الاساسى لمواقف «العمل» يكون وسطاً بين موقفى «التجمع» و«الوفد» على أن ذلك لا يمنع من اتخاذ الاحزاب الثلاثة بعض المواقف المتشابهة، بل والمشاركة احياناً. إضافة لذلك، يلاحظ ان الموقف الرسمى يتوافق احياناً مع موقف «الوفد» ثم موقف «العمل»، ونادراً مع موقف «التجمع»

اما بالنسبة لعلاقة موقفى «الوفد» و«العمل» عرفت، جماعة الاخوان المسلمين، فلاحظ عدم وجود تأثير على موقف «الوفد» نتيجة إئتلافه مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٤٨، اما بالنسبة لموقف «العمل» فقد تأثر احياناً وتوافق كثيراً مع موقف «الاخوان المسلمين» بعد تحالفه معهم عام ١٩٨٧، وقد اتضح هذا التأثير بشكل ظاهر فى معالجة قضية النسوية فى برنامج

«التجمع» في سبيل ذلك لرفع شعار الاخاء بين العروبة والاسلام، وشعار مواجهة الصهيونية والولايات المتحدة بالدعوة لحشد الجهد العربي والايراني المستنزف في مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة^(٢٢٥)، باعتبارهما العدو المشترك، وقد استمر الحزب في رفع هذا الشعار الأخير حتى بعدما كشفت فضيحة «ايران - حيت» في نهاية ١٩٨٦^(٢٢٦)، التي تأكد من خلالها تعاون ايران مع الولايات المتحدة، وربما اسرائيل. كما بدأ منذئذ وقبل ذلك، بعدة أشهر، في تصعيد لهجة العداء تجاه السياسة الايرانية المعادية للعرب، خاصة مع التأكد ان الحرب لن تنتهي بهزيمة طرف وانتصار طرف ثان^(٢٢٧)، إضافة لذلك، بدأ الحزب بتذكير علنا الموقفين السورى واللبيى المؤيدين لايران، بعدما كان ذلك النقد، مجرد نقد ضمني. اذ دعا كلا من سوريا ولبنيا لتعديل مواقفهما وتذكيرهما بـ«ميتاق الدفاع العربى المشترك والالتزامات القومية» وقد ارتبط هذا الموقف بهديثه عن قماش مصالح سوريا ولبنيا مع مصالح اسرائيل والولايات المتحدة اللتين قدام ايران بالاسلمة صرا^(٢٢٨). كما ارتبط على ما يبدو باستنصار الحزب للوضع الخارج الذى أصبح فيه الموقف بالحلج لا يتعدى كونه استنزافا غير مسبوق لقوة الطرفين دون طائل. على أن هذا الموقف التصهيدى تجاه ايران من جانب «التجمع» لم يحل دون استمرار الحزب في الدعوة لحل النزاع سلميا، لكن دون تبني مبادرة محددة اذالم. وقد كان بل مادعا اليه وقتئذ هو الحاجة لعمل حزبى مصرى قومى، لدعم العراق وايقاف حرب الخليج^(٢٢٩). وقد كان ذلك الهدف هذا أكثر نراضعا عما طرحه الحزب في السابق من تشكيل جبهة عربية لوقف الحرب. وعندما صدر قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (يوليو ١٩٨٧)، الذى وافق عليه العراق، أيد الحزب هذا القرار، وسطر من تدويل الحرب. وقد كان هذا الموقف الأخير مرتبطا على

ما يبدو بأحداث مكة في مطلع اغسطس ١٩٨٧، التي حمل فيها الحزب ايراز، نصيبا كبيرا من المسئولية، ودعا نتيجة رفضها للقرار ٥٩٨، لحشد قوة ضغط دولية وعربية واسلامية لتنفيذه، لكنه لم يستدل من رؤيته على ما يشير لتنفيذ القرار بعمل عسكري جماعي ضد ايران، وهو ما قد صنع من نقده للوجود العسكري الغربى بالخليج، باعتباره عادلا مؤديا لاستنفاز ونشده ايران وليس لتطبيق القرار ٥٩٨^(٢٤). كما انه لم يستدل بالمقابل على توجيه حزب التجمع أى نقد للموقف السوفيتى، الرافض لفرض عقوبات على ايران لحملها على تنفيذ القرار الدولى.

هكذا يتبين ان رؤية حزب التجمع من جهود تسوية النزاع العراقى-الايرانى، تنصب اساسا على البعد القومى لتسوية هذا النزاع، وهو ما يتماشى لحذ كبير مع توجه الحزب فى مجال السياسة الخارجية. وقد اتضح ذلك الرؤية من تأييد «التجمع» الكامل لموقف العراق، وربط اثر هذا النزاع على الصراع العربى الاسرائيلى

ثانيا : موقف حزب العمل الاشتراكى :

لم يكن لحزب العمل الاشتراكى رؤية مبدئية محددة، تجاه تأييد موقف طرف على حساب طرف آخر، فى الحرب العراقية-الايرانية. وقد كانت كل اهتمامات الحزب، تتركز فى محاولة ايجاد وسيلة لانهاء هذه الحرب، وكشف دور الأطراف الخارجية فى استمرارها.

١ - قضية الأمن القومى :

لم يتناول حزب العمل اثر الحرب العراقية - الايرانية على الأمن القومى. اذ انه رغم تأكيده على الآثار السلبية لهذه الحرب على أمن دول الخليج، وأمن دول الشرق الأوسط، والأمن والسلم الدوليين من خلال التأثير فى إمدادات

النفط، إلا انه لم يوضح مجالات تأثيرها على الأمن القومى سياسيا واقتصاديا وعسكريا، بل انه انتقد موقف دول الخليج لمطالبتها مصر بالالتزام بمعاهدة الدفاع العربى المشترك، وبالتالي مسئولية حماية أمنها، وذلك بسبب طلب الدول العربية العودة لتلك المعاهدة فقط عندما تتعرض ذاتها للأزمات^(١٢٤١). على انه يعتقد أن موقف حزب العمل فى هذا الشأن، لم يكن يعنى نفى ارتباط أمن مصر بأمن الخليج والأمن القومى العربى، وهو ما كان يؤكد عليه دائما، بل انه كان محاولة لعدم تورط مصر بشكل مباشر فى النزاع العراقى-اليرانى.

وهكذا يتبين، وجود قصور فى موقف حزب العمل من اثر الحرب العراقية-اليرانية على الأمن القومى العربى. ويرتبط هذا القصور بسطحية معالجة مفهوم الأمن القومى بشكل عام فى وثائق الحزب، وهو ما يتضح على سبيل المثال فى برنامج العام الذى ربط ذلك المفهوم بتحرير الأراضى المحتلة، والوحدة العربية وعدم الانحياز.

٢ - الدور الأجنبى فى استمرار الحرب العراقية-اليرانية :

تتمحور رؤية حزب العمل من الدور الأجنبى فى استمرار الحرب العراقية-اليرانية، فى تحديد المستفيد من الحرب، ومجالات تلك الاستفادة، ودور القوى الاجنبية فى إنهاؤها.

فيما يتعلق بالجهة التى تستفيد من استمرار الحرب، ومجال استفادتها، يلاحظ انه باستثناء الولايات المتحدة لم يحدد حزب العمل طرفا دوليا معين يستفيد من استمرار الحرب العراقية اليرانية. كما انه لم يقصر تلك الاستفادة على جهة دولية واحدة. حيث رأى أن «الاستعمار العالمى والصهيونية والجهات المعادية للعرب والمسلمين»، و«الغرب والشرق»، هى الأطراف

المستفيدة من الصراع العراقي- الايراني. أما مجالات الاستفادة فهي بالنسبة للصهيونية، ضعف الأمتين اللتين يمكن أن تكونا بالمستقبل قوتين نوويتين^(٧٤٢). أما بالنسبة للامبريالية الامريكية والصهيونية العالمية وتجار السلاح عموما، فإن الهدف اضعاف العرب والمسلمين، ومزيد من تجارة السلاح، وشغل الرأي العام العالمى عن قضايا ملحة كالقضية الفلسطينية وتحرير القدس، والمساهمة فى إعادة الاعمار بعد نهاية الحرب^(٧٤٣).. جدير بالذكر أن حزب العمال اتهم الولايات المتحدة بإثارة الفتنة بين الشيعة والسنة^(٧٤٤)، كما اتهمها بزرع الاثغام فى مياه البحر الاحمر^(٧٤٥).

أما بالنسبة لوثائق «الاخوان المسلمين» المتحالقين مع حزب العمل عام ١٩٨٧، فيلاحظ انه على الرغم من عدم اشارة البرنامج الانتخابى لحزب العمل لدور أى قوى خارجية فى الحرب العراقية- الايرانية، إلا أن «الاخوان» يدينون بشكل مستتيل مواقف القوتين العظميين من الحرب، حيث تقوم الولايات المتحدة ببيع السلاح سرا لايران، ويقوم الاتحاد السوفيتى بنفس العمل عبر سوريا وليبيا رغم تودده للمراق^(٧٤٦).

وفيما يتعلق بالدور الأجنبى فى إنهاء الحرب بين العراق وايران، يرى حزب العمل ضرورة قيام القوتين العظميين والدول التى قد تكون مستفيدة من الحرب، بالامتناع عن تقديم أى مساعدة للطرف الذى لا يستجيب لارادة المجتمع الدولى بوقف الحرب^(٧٤٧)، وسحب القوات الاجنبية من منطقة الخليج، كهداية لوقف اطلاق النار^(٧٤٨)، وهو ما بنم ضمنا عن اعتبار ذلك الوجود عاملا مقوضا لانتهاء الحرب.

من ناحية أخرى، انتقدت جماعة الأخوان المسلمين الوجود العسكرى الاجنبى فى منطقة الخليج ووصفته بالمؤامرة^(٧٤٩).

الوضع ينذر بتواجد اجنبي مكثف لحماية امن البحر الاحمر بمشاركة اسرائيل، وهو ما ينقل اثر الحرب لمنطقة قناة السويس، بكل ما يحمله ذلك من اضرار بالقضية الفلسطينية^(٢٢٣). وكان الحزب يرى ان تحقيق مصالح الأمن القومي العربى، تحتتم معالجة قضية اللغام فى إطار موقف عربى موحد لا يسمح بأى تواجد أجنبى فى البحر الاحمر، من شأنه ان يحول المنطقة لساحة مواجهة بين أساطيل الدول الكبرى^(٢٢٤).

هكذا يتبين وجود قصور فى معالجة حزب التجمع لاثر الحرب العراقية-الايرائية، على الأمن القومى المصرى. وقد نبع هذا القصور من أمرين: الأمر الأول، عدم وضوح رؤية الحزب لاثر الحرب على أمن مصر القومى خاصة من زاوية القضية الفلسطينية، حيث اقتضت تلك الرؤية على وجود نلميحيات عامة وغير مباشرة احبانا عن وجود أثار تنال من الأمن القومى المصرى. أما الأمر الثانى، فهو تجاهل الحزب لاثر حرب الخليج على الأمن القومى من زاوية الاقتصاد المصرى، وتدابعات الحرب المحتملة على الوضع السياسى الداخلى، خاصة مع رفع ايران شعار تصدير الثورة الاسلامية للدول المجاورة.... إلخ. وعلى أية حال، فإن قصور رؤية «التجمع» بشأن طرح قضية اثر الحرب العراقية الايرانية على الأمن القومى، هو قصور مرتبط بتواضع رؤية الحزب تجاه قضية الأمن القومى المصرى بشكل عام، وهو ما يتضح من قراءة وثائق الحزب وبرامجه التى تقتصر على دراسة قضية الاستقلال الوطنى والتعبية والوحدة^(٢٢٥).

٢ - الدور الأجنبى فى استمرار الحرب العراقية- الايرانية :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بالدور الاجنبى فى استمرار الحرب العراقية- الايرانية، هى ضرورة عدم تدخل القوى الاجنبية فى الصدام الدائر

بين العراق وايران^(٢٢٦)، واحباط محاولات «الدول الاستعمارية» لتوريث البلدان العربية في نزاعات مسلحة مع الدول المجاورة للوطن العربي^(٢٢٧). إضافة لذلك، رأى الحزب ان الصراع بمنطقة الخليج لا يستفيد منه سوى «اسرائيل والامبريالية الامريكية والصهيونية».

على أنه رغم نقد الحزب للدور الأجنبي عامة، والتواجد العسكري الغربى بمنطقة الخليج خاصة- وكان معظمه تواجدا امريكيا- إلا أن هذا النقد لم يكن نقدا حادا، ويعتقد ان ذلك كان راجعا لان هذا الوجود كان يميل دعائياً لصالح الموقف العراقى، المؤيد لمبادرات النزاع.

ويمكن القول ان حدة نقد حزب التجمع لمخاطر التواجد العسكرى الغربى، قد ارتبطت بموقعين. الاول، تزايد الحشد العسكرى الامريكى والاوربى بالبحر الأحمر لتطهيره من الالفام عام ١٩٨٤. اما الموقف الثانى- والاكثر أهمية- فهو الكشف فى نهاية عام ١٩٨٦ عن بيع الولايات المتحدة اسلحة لايران، وهى العملية التى عرفت اعلاميا بفضيحة «ايران- چيت»، حيث اتخذ «التجمع» من نشر معلومات صفقات السلاح الامريكية، مادة لفرض الدور الامريكى خاصة، والاسرائيلى عامة فى استمرار وتأجيج الحرب بين العراق وايران، واضعاف الوضع العربى بانهاك العراق، مما يسهل التوصل لتسوية امريكية لنزاع الشرق الأوسط، رغم أن السياسة الامريكية المعلنة معادية لايران ومحايدة بين طرفى الحرب^(٢٢٨). وعامة فقد ارتبط موقف الحزب من الاعلان عن فضيحة «ايران- چيت»، بدعوته لتعبئة رأى العام العربى عامة، والخليجى خاصة، ضد التحالف الامريكى والاسرائيلى الهادف لاستمرار هذه الحرب^(٢٢٩).

وهكذا يتبين ان معالجة حزب التجمع للدور الاجنبى فى استمرار الحرب

العراقية- الإيرانية اتسمت بالبرجماتية، إذ اتخذ موقفا محددا منه فقط عندما وجد أن له أثارا سلبية ملموسة على الوضع العربى، بينما اهمله كلية عندما وجده غير مؤثر، وهو ما يتضح من خلال قراءة اوراق الحزب خلال الفترة الواقعة بين تطهير البحر الأحمر من الالغام عام ١٩٨٤، والكشف عن تزويد الولايات المتحدة لايران بالاسلحة سرا فى نهاية عام ١٩٨٦.

٣ - جهود التسوية :

كان لحزب التجمع رؤية محددة تجاه جهود تسوية النزاع العراقى- الايرانى. وكانت تلك الجهود قد تأثرت بانتماء العراق العربى، وموقف التجمع من ايران بعد الثورة الاسلامية، ورفض ايران الاستجابة لمساعى التسوية مقابل قبول العراق لتلك المساعى.

وبداية، كان موقف حزب التجمع من نشوب النزاع، هو ادانة اللجوء للحرب كوسيلة لحل الخلافات بين البلدين، وتأييد تحرير أى اراض عربية تم الاستيلاء عليها بمعاهدات عقدت فى ظروف خاصة. وقد ربط التجمع ذلك بالتفاوض الذى يفرض لاتفاق يحقق السيادة العربية على الأراضى العربية، والسيادة الإيرانية على الأراضى الإيرانية^(٢٣)، وهكذا يتضح، أن موقف «التجمع» كان مؤيدا لموقف العراق فى استعادة منطقة شط العرب، واسقاط اتفاقية الجزائر. ويعتقد أن ذلك كان يرجع لما شهده الحزب وقتئذ، من تحقيق العراق لانتصارات عسكرية ملموسة فى منطقة شط العرب.

ومع استمرار الحرب، خاصة بعد استعادة ايران المبادرة على الجبهة مع العراق فى صيف عام ١٩٨٢، بدأ حزب التجمع يشدد فى مناسبات كثيرة على ضرورة التسوية السلمية، مع ادانة استمرار عدوان ايران، وحفز القوى العربية للوقوف إلى جانب العراق بعد احتلال بعض اراضيه، ورفض ايران

الاستجابة لمساعي السلام التي استجاب لها العراق. كما بدأ الحزب يتشكك نسبياً - أمام القوة الإيرانية - عما يمكن أن يحققه العراق، حيث أشار منذ عام ١٩٨٤، لضرورة عودة الطرفين للحدود الدولية عند بداية الحرب، وتسوية المشكلات المتعلقة بالوسائل السلمية^(٢٣١)، وذلك دون الإشارة لحقوق العراق في منطقة شط العرب. كما سعى بشكل مستمر لنقد إيران لأصرارها على مبدأ تصدير الثورة وعزل رئيس العراق كشرط لانتهاء الحرب، وتوجيه الدعوى للقوة العربية والإسلامية للتدخل لوقف الحرب^(٢٣٢)، ولتحقيق هذا الهدف الأخير، دعا حزب التجمع، لاقامة بناء جبهة عربية يضم كافة التنظيمات السياسية والشعبية للنضال لانتهاء الحرب^(٢٣٣)، ويعتبر هذا الأسلوب أسلوباً متوافقاً مع أساليب الحزب في مواجهة الازمات خاصة تلك التي تتصل بالوطن العربي. من ناحية ثانية، أنتقد «التجمع» عام ١٩٨٤ الحكومة المصرية لاتهام بعض المستوطنين الرسميين لإيران دون أدلة بتفليغ البحر الأحمر، في وقت تطرح فيه مبادرة مصرية لتسوية الأزمة بين العراق وإيران^(٢٣٤). وقد جاء هذا الانتقاد على الرغم من أن الحكومة المصرية لم تكن منذ بدء النزاع طرفاً مثيراً للوساطة من قبل إيران. وعامة، لم يكن استبعاد «التجمع» لتواجد إيران في بث الاتهام، بمثابة تحول في موقفه تجاهها بقدر ما كان رغبة على ما يبدو في لفت الانتباه لاحتمال أن تكون قوى أخرى اقليمية ودولية لها مصلحة في ذلك للتواجد في المنطقة.

غاية القول، أن حزب التجمع كان يرغب بشتى الطرق في انتهاء الحرب بين العراق وإيران بالوسائل السلمية، خاصة أن الموقف على جبهة القتال لم يعد في صالح العراق بشكل عام، كما كان عند بداية الحرب، كما أن الفجوة في التوازن العسكري العربي مع إسرائيل أصبحت أكثر اتساعاً. وقد سعى

وهكذا يتبين عدم وجود موقف واضح ومحدد لحزب العمل تجاه الدور الاجنبى فى حرب الخليج، فالجهات المستفيدة من الحرب لديه عديدة، وتتغير صفة الاشارة اليها من وقت لآخر، ويختلف ذلك الموقف عن موقف «الاخوان المسلمين» الذى يتسم بالوضوح أيا كان مدى صحته. إضافة لذلك، يميز موقف حزب العمل اشارته الدور «الشرق» فى الحرب بين العراق وايران، دون تحديد لطبيعة هذا الدور ووجه استفادته ومصدره تحديدا. كما يلاحظ سطحية معالجته لقضية الوجود الاجنبى فى منطقة الخليج، وتجاهله تماما لقضية «ايران-بيت».

٣ - جهود التسوية :

تأثر موقف حزب العمل من جهود تسوية النزاع العراقى - الايرانى خلال فترة الدراسة، بتوجيهات الحزب العروبية والاسلامية، وهى نفس التوجيهات التى كانت محل اهتمام حركة مصر الفتاة التى يعتبر الحزب نفسه امتدادا لها. كما تأثر موقفه بالتغيرات الايديولوجية داخله، نتيجة تزايد النفوذ الاسلامى منذ عام ١٩٨٦.

وعامة، فقد كان موقف «العمل» مع بداية فترة الدراسة، ينطوى على ضرورة ايقاف الحرب بين العراق وايران، والعودة إلى القرآن الكريم، الذى أوجب التدخل بين المعاهدين المسلمين بغرض المصالحة أو قتال الطائفة التى تبغى على الأخرى (٢٥٠)، وقد كان ذلك يشير ضمنا لتأييد موقف العراق، الذى اعلن استعداده لوقف الحرب مع ايران.

على أن تلك الرؤية لم تكن حسم موقف الحزب بشكل واضح تجاه طرفى حرب الخليج، اذ استمر لفترة طويلة يدعو لتأكيد أثر الحرب على العروبة والاسلام (٢٥١)، وضرورة حشد الجهود المشتركة والمستنزفة للجانبين فى مواجهة

اسرائيل ولتحرير القدس والأراضي العربية المحتلة^(٢٥١). والملاحظ ان تلك الدعوة تواكبت مع الغزو الاسرائيلي للبنان وتدابيراته، لكنها لم تطرح فى شكل مبادرة محددة لوقف النزاع، حيث اقتضت على مطالبات المنظمات الدولية كحركة عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى والأمم المتحدة بالتدخل للوساطة أو التوفيق أو التحكيم الذى تشارك فيه- اذا اقتضى الامر- دول الخليج، بالدعم المالى من خلال تعويض خسائر الحرب^(٢٥٢).

وعلى أية حال، فقد تبدل موقف الحزب نسبيا بعد ذلك تجاه التأييد الصريح لموقف العراق من الأزمة. ويمكن القول. ان احد اسباب ذلك يرجع على ما يبدو للموقف العراقى الرسمى المؤيد لعودة مصر للصف العربى ، وهو ما كان «العمل» يريها اهمية خاصة ، وقد تلمس الحزب هذا الموقف من جانب العراق ليس فقط عبر تصريحات المسئولين الرسميين العراقيين ، بل ومن خلال الاتصالات المباشرة التى كان يجريها قادته فى بغداد والقاهرة من حين لآخر مع هؤلاء المسئولين منذ بداية عام ١٩٨٣^(٢٥٤). من ناحية أخرى، توافق التغيير فى موقف «العمل»، بتأكيد على ان غياب مصر عن الصف العربى، هو الذى يحول دون قيامها بدور محورى لإنهاء الحرب^(٢٥٥)، صحيح ان دعوة الحزب لقيام مصر بلعب دور لوقف الحرب سابق على هذا التغيير، إلا أن تلك الدعوة كانت ترتبط ببذل جهود التسوية بشكل جماعى وذلك من خلال جهود المنظمات الدولية والاقليمية الأخرى^(٢٥٦).

ومهما يكن من أمر، فقد ركز حزب العمل خلال تلك الفترة على الاعلان عن أن ايران هى التى تعتدى على العراق، وتطلب تنفيذ شروط مستحيلة لوقف الحرب، وان العراق قبل وقف الحرب والبدء بالتفاوض. كما قام بطرح

مقترحات لانتهاء الحرب أمام مؤتمر حول آثار حرب الخليج عقد ببغداد (٨-١٠/٧/١٩٨٤)، وقد أراد الحزب أن تُضمن هذه المقترحات فى توصيات المؤتمر. وتتركز هذه المقترحات فيما يلى: (٢٥٧)

أ - توجيه نداء من الأمم المتحدة بوقف الحرب، وفرض عقوبات بحق من لم يلتزم بذلك، ودعوة الدول الأعضاء بالامتناع عن تقديم الاسلحة للطرف الذى لا يستجيب لهذا النداء.

ب - دعوة المؤتمر للمنظمات الدولية والاقليمية لادراج موضوع حرب الخليج فى اوليات اهتماماتها وجهودها من أجل اقرار السلام العالمى.

ج - تشكيل لجنة من ممثلى القوى المشاركة بالمؤتمر لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر، وبذل المساعى السلمية لدى ايران لانتهاء الحرب.

وهكذا، يتبين لأول وهلة ان مقترحات حزب العمل تعزز الموقف العراقى فى مواجهة ايران.

من ناحية أخرى، دعا رئيس حزب العمل ومثله بمجلس الشعب، إلى قيام المجلس بلعب دور ما فى انتهاء الحرب بالتنسيق بين برلمانيات العالم (٢٥٨).

ومنذ عام ١٩٨٦، بدأ حزب العمل يتجه حثيثا نحو صيغة اكثر توازنا تجاه طرفى حرب الخليج، ويعتقد ان ذلك كان يرجع لتزايد نفوذ القوى الاسلاميه داخل الحزب، ويمكن تلمس هذا التغيير من الخطاب السياسى للحزب، الذى بدأ يشير إلى أن العراق هو الذى بدأ الحرب مع ايران، وانه من الخطأ اعتبار ايران اخطر من اسرائيل، وانه يجب الضغط «على طرفى الحرب» لإيقاف اطلاق النار (٢٥٩).

وعندما تحالف حزب العمل مع جماعة الاخوان المسلمين اهان انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٧، تزايدت درجة التغيير فى موقف «العمل» من

أزمة الخليج، إذ انه على الرغم من ان برنامج التحالف الانتخابي لم يخلف عن برنامج حزب العمل عام ١٩٨٤ فى معالجة الأزمة، إلا أن أسلوب التعامل معها خارج اطار البرنامج يدا مختلفاً، وهو ما يتبين من دراسة الخطاب السياسى للحزب الذى لم يكن ينم فقط عن تعاطف مع الموقف الايرانى، بل عن شبه اقتناع بسلامته، يتضح ذلك مما يلى:

أ - أقترح رئيس حزب العمل امام المؤتمر الشعبى لبحث وقف حرب الخليج، المتعد بالخرطوم فى مطلع اكتوبر ١٩٨٧، بسحب الأساطيل الاجنبية من منطقة الخليج، ووقف الحرب وإقرار السلام، والموافقة على مطالب ايران^(٢٦٠). إضافة لذلك، رحب رئيس حزب العمل بمقترحات رئيس وزراء السودان الداعية لمعرفة اسباب الحرب واستمرارها، وتقرير الحل السلمى انطلاقاً مما كان عليه الحال «قبل الحرب»، وحق كل شعب فى إختيار نظامه السياسى^(٢٦١).

ب - رفض توجيه إدانة لايران بسبب احداث مكة (أغسطس ١٩٨٧)، ونقد موقف مصر الذى أيد الموقف السعودى فى مواجهة الموقف الايرانى، لكن مع توجيه لوم لايران بشكل ضمنى، بالتأكيد على أن موسم الحج لا يجب أن يستغل للدعاية السياسية^(٢٦٢)، وقد تشابه هذا الموقف إلى حد كبير مع موقف جماعة الاخوان المسلمين^(٢٦٣).

وهكذا، يتبين وجود تذبذب واضح فى موقف حزب العمل من جهود التسوية السامية للصراع العراقى- الايرانى، وان ذلك كان يرجع لحد كبير لتوجهات التخبطة السياسية للحزب وأولوياتها القومية والدينية.

ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد :

كان حزب الوفد يؤيد الموقف العراقى من أزمة الخليج، وكان هذا التأييد

ناهما من الالتزام القومى وموقف العراق المؤيد لمبادرات التسوية المطروحة لحل النزاع مع ايران. على أن ذلك الموقف لم يحل دون رغبة حزب الوفد فى إيقاف الحرب، وتوضيح آثارها على الأمن القومى، والأطراف المستفيدة من استمرارها.

١ - قضية الأمن القومى :

تناول حزب الوفد اثر الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى، من عدة زوايا سياسية واقتصادية.. وكان الاطار العام لرؤية الحزب لهذه الاثار، قد اتضح من خلال افتتاحية صحيفة «الوفد». وتعتمد تلك الرؤية على أن أمن مصر يقع عند قمة مثلث تمتد اضلاعه لمياه الخليج العربى فى أقصى الشرق، والسودان والبحر الأحمر فى الجنوب، وإن أمن واستقرار الاوضاع بالمنطقتين يرتبط بأمن واستقرار مصر، إضافة لذلك يرتبط أمن مصر بأمن بلاد الشام شرقا والمغرب غربا^(٢٦٤).

عكذا، أدت الحرب العراقية- الايرانية لوضوح رؤية الحزب ازاء قضية الأمن القومى، والتى اتسم تناول البرنامج التأسيسى لها بهمض العموميات والعبارات التقليدية، التى تربط أمن مصر بأمن السودان والبحر المتوسط. اما فيما يتعلق بتأثير الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى، فقد تناول حزب الوفد موضوعين هما: مناطق التأثير ومصدره، ورد فعل مصر تجاه التأثير.

ففيما يتعلق بمناطق التأثير ومصدره، ركز حزب الوفد على جوانب التأثير على مصر، من خلال التطورات العسكرية فى منطقة الخليج ومنطقة البحر الأحمر. فبالنسبة لمنطقة الخليج، رأى الحزب ان المشكلة الكبرى، يمكن أن تحدث بنفاذ ايران لدول الخليج العربية، حيث اطماعها فى الهيمنة على منابع النفط

العربية والمقدسات الاسلامية^(٢٦٥).. وعلى أية حال، فقد رصد «الوفد» فى هذا الشأن بعض التداعيات المحتملة للحرب العراقية- الايرانية على الاقتصاد المصرى، حيث اعتبر الحرب عاملا يهدد كلا من سوق العمالة المصرية بدول الخليج والجزيرة العربية، وحركة نقل البترول عبر قناة السويس^(٢٦٦).

من ناحية أخرى، ربط الوفد بين الحرب وما يمكن ان تؤدى اليه من تأثير على الأمن الداخلى فى مصر. وفى هذا الشأن رأى أن هناك علاقه بينها وبين محاولات الاغتيال التى تعرضت لها بعض الشخصيات المصرية والدبلوماسيين الامريكيين فى مصر عام ١٩٨٧، على اعتبار أنها محاولات دبرت خارج مصر ممن يدركون ان كسر العراق يبدأ بهز الاستقرار فى مصر^(٢٦٧).

وبطبيعة الحال، فإن كان هذا التصور لاثار حرب الخليج يحمل نوعا من التعمق، إلا انه فى هذه الحالة ينطوى على مبالغاة كثيرة، خاصة انه قد ثبت ان محاولات الاغتيال السابقة، قامت بها عناصر يسارية واسلامية فى الداخل، ليس لها علاقة بأى جهة خارجية.

إضافة لذلك، اعتبر حزب الوفد أن هناك خطرا على الأمن القومى العربى من جراء محاولات الولايات المتحدة تعزيز وجودها العسكرى فى المنطقة لحماية مصالحها النفطية^(٢٦٨).

أما بالنسبة لمنطقة البحر الأحمر، فقد انصب اهتمام الحزب على قضية تلغيمه لكنه لم يوجه اتهامات صريحة لايران بشأن زرع الألغام فيه، وان اعتبر ذلك مؤامرة تستهدف استقرار مصر وأمنها.

وفيما يتعلق برؤية ما يجب أن يكون عليه الرد المصرى تجاه محاولات التأثير على الأمن القومى، رفض حزب الوفد- تأثيرا على ما يبدو بقضية

اليمن- أى محاولة لتوريط الجيش المصرى فى الحرب العراقية- الايرانية، كما رفض المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع حزب الوفد فى انتخابات ١٩٨٤، هذا الاتجاه على إعتبار انه هدف اسرائيلى (٢٦٩). أما بالنسبة لرؤية الحزب لوسيلة الرد فقد تباينت من مجرد الدعوة لجهد عربى مشترك لحماية أمن البحر الأحمر، إلى الحديث عن مساندة دول الخليج فى مواجهة ايران، ودعم العراق بالعتاد.

وهكذا، يتبين ان رؤية حزب الوفد تجاه اثر الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى تتسم بالوضوح والمبالغة احيانا، ويعتقد ان ذلك يرجع لاهتمام الحزب التقليدى قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ بأمن مصر القومى، خاصة مع وجود محتل فى الداخل وعدو فى الخارج، وبالتالي انعكس ذلك التفكير على الاهتمام بالحرب العرفانية- الايرانية، واثرها على الأمن القومى.

٢ - الدور الاجنبى فى استمرار الحرب العراقية- الايرانية :

رأى حزب الوفد، أن الحرب بين العراق وايران مخطط تأمرى خارجى، لكنه لم يحدد مصدر هذا التأمر. على ان اشارته إلى أن التأمر يستهدف لفت الأنظار عن القضية الفلسطينية^(٢٧٠)، قد يستدل منه ضمنا على توجيه الاتهام بالتآمر لكل من اسرائيل والولايات المتحدة.

أما بالنسبة لموقف جماعة الاخوان المسلمين فى هذا الشأن، فهو يتشابه مع موقف «الوفد» فى اعتبار ان اسرائيل هى المستفيد من استمرار الحرب بين العراق وايران، لرغبتها فى جعل المنطقة تحت سيطرتها بإبتزاز أموالها، والقضاء على قوة المتحاربين، وفتح الاسواق أمام منتجاتها^(٢٧١).

من ناحية أخرى، رأى حزب الوفد عام ١٩٨٧، ان استمرار الحرب بين العراق وايران فتح المنطقة امام القوى التى تريد الهيمنة على مقدراتها، ووضع

المنطقة كلها في اتون الصراع بين القوى الكبرى، وطالب مع تزايد الوجود العسكري الأمريكي بمنطقة الخليج، التعاون بين مصر والسعودية لدفع خطر هذا الوجود، الذي يستهدف حماية المصالح النفطية للولايات المتحدة. كما انتقد الوفد امداد الولايات المتحدة لايران بالاسلحة سرا، لكن هذا النقد جاء مخففاً (٢٧٢).

وهكذا، يتبين وجود اهتمام محدود من قبل «الوفد» بالدور الاجنبى في الحرب العراقية- الايرانية، حيث اقتصر الاهتمام على ابراز وجه استفادة اسرائيل من استمرار الحرب. اما معالجة الوجود الاجنبى، فقد اتسمت بالتجاهل، اللهم باستثناء عام ١٩٨٧، حيث ارتبط ذلك بقيام العراق بضرب الفرقاطة الامريكية «ستارك»، والحشية من تزايد الوجود الاجنبى بعد هذا الحادث. ويعتقد ان سبب تلك المعالجة، ترجع لرؤية الحزب إلى أن الوجود الاجنبى في المنطقة وجود غير سعاد لموقف العراق، الذى يقبل مبادرات السلام المطروحة، وهى الرؤية التى اسقطها الوفد جزئيا بعد الكشف عن فضيحة «ايران- چيت» فى نهاية عام ١٩٨٦.

٣ - جهود التسوية :

تأثر موقف حزب الوفد من جهود تسوية النزاع العراقى- الايرانى بمخاطر استمرار هذا النزاع على الأمن القومى المصرى والعربى، خاصة من زاوية تنامي القوة الايرانية. على هذا الأساس، اهتم الحزب منذ عودته للساحة السياسية بالنسوية السلمية للنزاع وأيد موقف العراق من قبول المبادرات المطروحة لانهاء الحرب، واستنكر المحاولات الايرانية المتكررة لغزو اراضى العراق. وقد كان هذا الموقف يخالف الموقف الذى أتخذته جماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة معه، الذى يؤكد على ضرورة العودة للشرعية الاسلامية،

وينتقد الانحياز والهجوم الاعلامى لطرف لصالح طرف، كما ينتقد ضمنا المساعدات الخليجية للعراق على اعتبار انه كان من الممكن استغلالها فى الصلح بين الطرفين، ويعتبر ان اسرائيل هى اخطر من أى من الطرفين المتحاربين. إضافة لذلك، يرفض «الاخوان» اسلوب الدول التى تحاول انهاء الحرب، وفى ذات الوقت تهاجم اعلاميا احد اطرافها، الامر الذى يفسد جهودها^(٢٧٣). وهكذا، يتبين ان جماعة الاخوان المسلمين، تؤيد التسوية السلمية كمبدأ، لكنها تنطلق من عدم الانحياز بين الطرفين، كما أنها تلمح لانتقاد موقف مصر الرسمى الذى يدعو ويحاول ان يصلح بين المتحاربين فى وقت يهاجم فيه ايران، وهو ذات موقف حزب الوفد، الذى يدعو لوقف الحرب وينتقد ابران، ويصف صراعها مع العراق بالصراع العربى الفارسى^(٢٧٤)، بل ويشير إلى أن خطرها على العرب اكبر من الخطر الاسرائيلى^(٢٧٥). فهى لديه دولة ترغب فى الهيمنة على منابع النفط العربية والمقدسات الاسلامية والخليج العربى بأكمله، كى تصبح أكبر قوى بالمنطقة تسمى القوى العظمى لخطب ودها، ولكى يستقطح حلم العرب فى استرداد منطقة عربستان^(٢٧٦).

على أن هذا الموقف لم يحل دون اهتمام حزب الوفد بجهود التسوية كما اشرنا، اذ انه طرح بمجلس الشعب- عبر احد نوابه- اقتراحا يدعو لتأييد جهود الرئيس مبارك لانهاء الحرب، ويطالب بوقف تزويد البلدين بالسلاح، وقطع العلاقات الدبلوماسية والثقافية والتجارية مع الطرف الذى لا يقبل وقف اطلاق النار^(٢٧٧). كما طالب الحزب بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ودعوة الطرفين المتحاربين لوقف اطلاق النار، وسحب القوات للمحدود الدولية، وحل النزاع بالطرق السلمية عبر ميثاق الامم المتحدة الذى يدعو لعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة^(٢٧٨). وهكذا يتبين ان المقترحات التى

طرحها «الوفد» لا ترقى من حيث الشكل، لدرجة المبادرات السلمية. كما أنها من حيث الموضوع تدين إيران بشكل ضمني، بإعتبارها الطرف الذي يرفض تلك المبادرات.. وعلى أية حال، فإن موقف حزب الوفد بدأ منذ عام ١٩٨٦، كما لو كان باتسا من امكان حل النزاع العراقي- الإيراني سلميا، وهو ما اتضح من دعوته للأطراف العربية، منذ محاولة إيران اسقاط البصرة فى فبراير ١٩٨٦، بالوقوف لجانب العراق وحماية المقدسات الاسلامية، وتنديده الشديد بالموقفين السورى والليبيى المتأزبين لايران، وعدم ابداء أى تعليق على رفض ايران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨. وقد بلغ موقف الوفد اقصاه بعد احداث مكة (اغسطس ١٩٨٧) حيث أيد الموقف المصرى والسعودى من الأزمة، والمخ للموافقة على إرسال جنود مصريين لحماية المقدسات الاسلامية، والاستعانة بجهد عربى واسلامى مشترك لانهاء الحوب بين العراق وإيران^(٢٧٩). وتشكل تلك الرؤية، موقفا مختلفا عن موقف «الوفد» الذى سبق وأكد فيه اهان احداث البصرة، رفضه القاطع لارسال قوات مصرية لخارج الحدود.

وهكذا يتضح ان موقف حزب الوفد من جهود التسوية قد تأثر بقضية الأمن القومى، كما يلاحظ انه خلال فترة الائتلاف بين الحزب وجماعة الأخوان المسلمين (١٩٨٤-١٩٨٧) ظل موقف كلا من الطرفين متمائزا.

رأبعا : الخلاصة :

يتبين مما سبق وجود بعض أوجه تشابه وبعض أوجه اختلاف فى رؤية احزاب المعارضة بشأن الحرب العراقية- الإيرانية، كما يتضح وجود اتفاق وتباين بين رؤية هذا الاحزاب، وبين موقف مصر الرسمى من هذا النزاع .
ففيما يتعلق بأثر الحرب على الأمن القومى، يلاحظ وجود تباين بين رؤى

أحزاب المعارضة الثلاثة. فرؤية حزب الوفد تتسم بالوضوح مقارنة برؤية حزبي التجمع والعمل، وهي بذلك تتشابه مع موقف مصر الرسمي، الذي يتسم بالشمول والوضوح. وعلى الرغم من أن تلك النتيجة قد تثير نوعها من المفارقة، بسبب ما عرف عن حزب التجمع من امتلاكه رؤية فكرية شاملة مقارنة بحزب الوفد وهو حزب برجماتي، إلا أنه يعتقد أن البرجماتية ذاتها هي التي اكتسبت موقف «الوفد» مزيداً من الحيوية خاصة مع التداعيات اليومية للحرب العراقية- الإيرانية.

أما بالنسبة لموقف أحزاب المعارضة من الدور الأجنبي في استمرار الحرب العراقية- الإيرانية، فيلاحظ أن الأحزاب الثلاثة وجماعة الإخوان المسلمين اهتمت اهتماماً محدوداً بتلك القضية، حيث ركزت جميعها على تحديد المستفيد من هذا الحرب واتفقت في هذا الشأن، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على اعتبار أن إسرائيل والولايات المتحدة هما الطرفان المستفيدان من النزاع. وقد كان حزب العمل هو الحزب الوحيد الذي اعتبر أن الكتلة الشرقية تستفيد من الحرب، وقد تشابه ضمناً في ذلك مع جماعة الإخوان المسلمين التي اعتبرت أيضاً أن القوتين العظميين هما الطرفان المستفيدان.

وبالنسبة للوجود الأجنبي بمنطقة الخليج، فيلاحظ أن الأحزاب الثلاثة تطرقت لهذه القضية، وقد تركز اهتمام حزبي التجمع والوفد بها بعد فضيحة «إيران- حيث». ويرجع أن ذلك كان يرجع لاعتقاد الحزبين قبل ذلك الوقت أن الوجود الأمريكي في المنطقة يميل لصالح العراق، الذي يؤيد جهود التسوية السلمية. وعلى أية حال، فإن هذا الموقف وإن كان مفهوماً من جانب حزب الوفد كحزب ليبرالي، إلا أنه دليلاً بالنسبة لحزب التجمع كحزب يساري على وجود نزعة نفعية، لا تتفق مع أيديولوجية الحزب وشعاراته، وإن كان هذا الموقف يمكن تبريره أيديولوجياً من زاوية أخرى بالدفاع عن المصالح العربية

بمختلف الوسائل الممكنة.

ومهما يكن من أمر، فإن مواقف الأحزاب الثلاثة وجماعة الإخوان المسلمين تجاه وجود القوات الاجنبية في منطقة الخليج، قد انتهت عام ١٩٨٧ لعدم الارتياح لهذا الوجود، وهو ما يتفق مع موقف مصر الرسمي. على أن أما من الأحزاب الثلاثة لم يطلب سحب هذه القوات صراحة سوى حزب العمل، ويعتقد أن ذلك قد ارتبط بتبديل موقف الحزب، تجاه التعاطف مع وجهه النظر الإيرانية بشأن الحرب، في النصف الثاني من فترة الدراسة، خاصة مع رؤيته لمخاطر بدء تحرش القوات الأمريكية بالقوات الإيرانية.

وفيما يتعلق بجهود التسوية، يلاحظ وجود تشابه بين موقف حزب الوفد والتجمع من حيث تأييد الجانب العراقي كمبدأ، وهو ما يتشابه مع موقف مصر الرسمي. أما موقف «العمل»، فقد استمر بالتذبذب خاصة بنسجة مزاييد النفوذ الاسلامي داخله، ثم تحالفه مع الإخوان المسلمين.

من ناحية أخرى، أيدت كافة الأحزاب انتهاء الحرب بين العراق وإيران، ووضع كل من «الوفد» و«العمل» بعض المقترحات، التي لا ترقى لدرجة المبادرات وقد رفض حزب «التجمع» و«الوفد» - من منطلق تأييد العراق - الموقف السوري والليبي المؤيد لإيران، كما رفض «التجمع» إثارة قضية البادئ بالحرب. أما «العمل» فلم ينتقد الموقف السوري والليبي المؤيد لإيران، كما أنه بعد استشارة النفوذ الاسلامي داخله، اعتبر أن العراق هو البادئ بالعقدان على إيران، ورفض مقوله الصراع العربي - الفارسي الذي كان يعصف بها «الوفد» العراقي - الإيراني.

على هذا الأساس، يتبين أن موقف حزب التجمع والوفد أقرب للتشابه، مقارنة بموقف كلا الحزبين مع حزب العمل. وعلى الرغم من أن التشابه في المواقف بين هذين الحزبين بشكل عام يتسم بالندرة، إلا أن هذا الأمر جاء

كنتيجة منطقية لمعالجة الحزبين للحرب المراقية- الايرانية من منظور قومي، على عكس حزب العمل التي تأثرت معالجته بمؤثرات أخرى.

اضافة لذلك، يلاحظ انه بالنسبة لاثار ائتلاف حزب الوفد مع جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٨٤، واثار ائتلاف هذه الجماعة مع حزب العمل عام ١٩٨٧ على رؤية «الوفد» و«العمل» من الحرب المراقية- الايرانية، انه لم يحدث أى تأثير على مواقف حزب الوفد. أما «العمل» فقد ساهم هذا الائتلاف فى تغيير رؤية الحزب فى هذا الشأن. وبشكل عام، فقد ارتبطت درجة التأثير بطبيعة وشكل الائتلاف الذى اتخذ شكل ائتلاف محدود النطاق بين «الوفد» و«الاخوان»، بينما تجاوز ذلك لدرجة التحالف بين «العمل» و«الاخوان»، الذى سبقه نزاييد النفوذ الاسلامى داخل الاول منذ عام ١٩٨٦.

من ناحية أخرى، تطورت مواقف احزاب المعارضة الثلاثة تجاه الصراع العراقى- الايرانى، خلال فترة الدراسة. فحزب التجمع، بدأ منذ عام ١٩٨٤ فى الجنوح النسبى نحو تخفيف العداء تجاه ايران، وهو ما اتضح فى تخليه عن مطالب العراق فى منطقة شط العرب. وان كان قد استمر حتى نهاية فترة الدراسة فى تأييد الموقف العراقى الذى يقبل وقف اطلاق النار. أما حزب الوفد، فقد تطور موقفه تجاه المزيد من العداء لايران، وهو مابرز على سبيل المثال فى دعوته عام ١٩٨٦ لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لانتهاء الحرب بين العراق وايران، وتلميحه عام ١٩٨٧ للموافقة على إرسال جنود مصريين لحماية المقدسات من مخاطر الزحف الايرانى على دول الخليج.

اما بالنسبة لموقف حزب العمل، فقد تطور بشكل دراماتيكى، تجاه تأييد الجانب الايرانى فى الحرب بعدما كان يؤيد الجانب العراقى.

هوامش الباب الثالث

- (١) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى، البرنامج التأسيسى العام، د ت، ص ٩١.
- (٢) المرجع السابق، ص ٩٢.
- (٣) المرجع السابق، ص ٩٣.
- (٤) المرجع السابق، ص ٨ ١ وص ٢٥٩ وص ٢٦.
- (٥) مطبوعات التقدم (٤)، الطريق لانتفاذ مصر من السداد والطبقيلية والتعبية.. وثائق وقرارات المؤتمر العام الثانى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى ٢٧-٢٨/٦/٨٥، ت، ص ٢٩٠.
- (٦) انظر . حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م.س.د، ص ص ٧-٩ وص ص ١٨١-١٨٢
- (٧) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى الاحتفال بذكرى ميلاد جمال عبدالناصر (٢٣/١/٨٥)، الأهالى ٣٠/١/٨٥، ص ٧
- (٨) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م.س.ذ، ص ٥ ١.
- (٩) المرجع السابق، ص ٦ وص ١٠٣ وص ١٠٩ وص ١١١ وص ٢٣٨.
- (١٠) المرجع السابق، ص ١١١
- (١١) مطبوعات التقدم (٤)، م س ذ، ص ٦٦
- (١٢) الأهالى ١٩/٥/٨٢، ص ٨
- (١٣) أنظر فى هذا الشأن :
- بيان الامانة العامة لحزب التجمع، الأهالى ١٦/٦/٨٢، ص
- تصريحات الأمين العام لحزب التجمع . الأهالى ٢٣/٦/٨٢، ص ١٠.

- (١٤) الأهالي ٨٢/٦/٩، ص ١.
- (١٥) المربع السابق، ص ١.
- (١٦) حول نص البيان وبص القرارات أنظر . الشعب ٨٢/٨/٣، ص ٧ وص ٩.
- (١٧) الأهالي ٨٢/٦/٢٣، ص ١.
- (١٨) المرحم السابق، ص ١.
- (١٩) الأهالي ٨٢/٨/٤، ص ١.
- (٢٠) لم تنشر الصحف الحربية معلومات عن عدد المقاتلين، كما لم تنشر بيانات مفصلة عن حجم التضرعات التي جمعت حيث اكتفت بالإشارة إلى أن السفينة التي أرسلت للمقاتلين في بيروت حملت - كدفعة أولى - مساعدات تقدر بحوالي ٣ ألف جنيه. أنظر الشعب ٨٢/٨/٢٤، ص ١-١١.
- (٢١) الشعب ٨٢/٨/٢٤، ص ١٠.
- (٢٢) الأهالي ٨٢/٦/٣٠، ص ١.
- (٢٣) الأهالي ٨٢/٧/٧، ص ٥.
- (٢٤) الأهالي ٨٢/٦/٢٣، ص ١.
- (٢٥) أنظر في هذا الشأن .
- الأهالي، أمريكا.. أم أصحاب القضية؟، الأهالي ٨٢/٨/١٨، ص ١.
- تصريحات الأمين العام لحزب التجمع... الأهالي ٨٢/٨/١٨، ص ٨.
- (٢٦) أنظر على سبيل المثال، الأهالي، الخطر على مصر، الأهالي ٨٢/٦/٣٠، ص ١.
- (٢٧) أنظر في هذا الشأن :
- الأهالي، حصاد الهيمنة الأمريكية، الأهالي ٨٢/٦/٩، ص ١.
- كلمة الأمين العام لحزب التجمع في مؤتمر اللجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللباني، الأهالي ٨٢/٦/٢٣، ص ١٠.
- الأهالي، نتائج العدوان الإسرائيلي الأمريكي والحاجة إلى سياسة جديدة.
- الأهالي ٨٢/٧/١٤، ص ١.

- (٢٨) الشعب ٨٢/٦/١٨، ص ٩.
- (٢٩) الأهالي، أهداف إسرائيل وموقف الحزب الحاكم، الأهالي ٨٢/٦/٢٣، ص ١.
- (٣٠) الأهالي، طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، الأهالي ٨٢/٩/٢٢، ص ١.
- (٣١) الأهالي، من يملك مفاتيح الموقف، الأهالي ٨٢/٢/٩، ص ١.
- (٣٢) الأهالي، بيد من ١٠٠٪ من الأوراق الأهالي ٨٣/١٠/٢٦، ص ١.
- (٣٣) الأهالي ٨٣/١٢/٧، ص ١.
- (٣٤) انظر في هذا الشأن. كلمة الأمين العام لحزب التجمع في مؤتمر الحزب بالاسكندرية (٨٣/١٢/١٧)، الأهالي ٨٣/١٢/٢١، ص ١٠.
- (٣٥) أنظر : بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول زيارة عرفات للقاهرة، الأهالي ٨٤/١/١٨، ص ٢٠.
- (٣٦) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.. برنامجنا لانتاخذ مصر.. البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، د. ت، ص ٨٥.
- (٣٧) المرجع السابق، ص ٨٣.
- (٣٨) انظر في هذا الشأن تصريحات الأمين العام لحزب التجمع.. الأهالي ٨٤/١١/١٤، ص ٢.
- (٣٩) الأهالي ٨٤/١١/٢١، ص ٧.
- (٤٠) كلمة الأمين العام لحزب التجمع في ندوة الحزب (٨٤/١١/١٤)، الأهالي ٨٤/١١/٢١، ص ٧.
- (٤١) مطبوعات التليم (٤)، م.س.ذ، ص ٧٣.
- (٤٢) الأهالي، مسائل بحاجة إلى إيضاح، الأهالي ٨٤/٢٢/٥، ص ١.
- (٤٣) موقف الأمانة العامة لحزب التجمع من الاتفاق الاردني الفلسطيني ومبادرة الرئيس مبارك بشأن التسوية، الأهالي ٨٥/٣/٢، ص ٧.
- (٤٤) حالة مصطفى، الفلسطينيون.. أمام الحل الأردني، السياسة الدولية، ع ٨٢، ٨٥/١٠، ص ٣٤.

(٤٥) انظر ص ٨١ - ٨٢.

(٤٦) كرز الحزب خلال نقده للمقترحات المصرية ما قد يستدل منه على ان مبررات رفضه ترجع لرفض منظمة التحرير لها . انظر . موقف الأمانة العامة لحزب التجمع من الاتفاق الاردنى الفلسطينى ومبادرة الرئيس مبارك بشأن التسوية، م. س. ذ، ص ٧.

(٤٧) مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ص ٢٧٤ - ٢٧٩.

(٤٨) المرجع السابق، ص ١ ٣

(٤٩) المرجع السابق، ص ٢٨٩، وص ٢٩ وص ٢٩٣.

(٥٠) حوار مع خالد محيى الدين، الاهرام الاقتصادى، ع ٤١، ١، ٨٨/١٢/٢٦، ص

٤١

(٥١) البيان الختامى للمؤتمر العام الثانى لحزب التجمع ٢٧ - ٨٥/٦/٢٨، الأهالى

٨٥/٧/٣، ص ٧.

(٥٢) انظر على سبيل المثال

- حوار مع خالد محيى الدين، الأهالى ٨٦/١/٢٩، ص ٦.

- كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى لقاء جماهيرى بمقر الحزب (٨٦/١/١).

الأهالى ٨٦/١/٨، ص ١

(٥٣) الأهالى، رأى الآخر فى اعلان القاهرة، الأهالى ٨٥/١١/١٣، ص ١

(٥٤) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول قرار الملك حسين بوقف التنسيق مع منظمة

التحرير الفلسطينية، الأهالى ٨٦/٢/٢٦، ص ١ وص ١.

(٥٥) بيان الامانه العامة لحزب التجمع (٨٣/٥/٢١)، الأهالى ٨٣/٥/٢٥، ص ٨.

(٥٦) بيان الأمانة العامة المركزية لحزب التجمع حول «الاضاح الخطيرة فى المنطقة بعد

رفض الاتفاقية اللبنانية الاسرائيلية»، الأهالى ٨٣/٦/١، ص ١.

(٥٧) بيان حزب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧ مايو بين لبنان واسرائيل (٨٤/٣/١١)،

الأهالى ٨٤/٣/١٤، ص ٢.

(٥٨) مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ص ٧٣ - ٧٤

- (٥٩) لمزيد من التفاصيل انظر: ملامح التقرير السياسي المطروح امام الدورة الثالثة عشرة للجنة المركزية لحزب التجمع ٣٠-٢٩/١-٨٦، الأهالي ٢٢/١٠/٨٦، ص ٧.
- (٦٠) انظر في هذا الشأن .
- حوار مع خالد محيي الدين، الأهالي ٢٩/١٠/٨٦، ص ٧.
- تصريحات الامين العام لحزب التجمع.. الأهالي ٨/١٠/٨٦، ص ١.
- (٦١) انظر : حزب التجمع، البرنامج السياسي العام، م س. ذ، ص ٢٥٩.
- (٦٢) الأهالي، التواطؤ على الغاء القضية الفلسطينية، الأهالي ١٧/٦/٨٧، ص ١
- (٦٣) بيان الأمانة العامة للتجمع (٨٧/٧/١٨) حول ترشح مبارك لفترة رئاسية ثانية، الأهالي ٢٢/٧/٨٧، ص ٧.
- (٦٤) حوار مع خالد محيي الدين، الأهالي ٢٩/١/٨٦، ص ٧
- (٦٥) حزب التجمع، البرنامج السياسي العام، م س ذ، ص ٢٣٩ و ص ص ٢٦٢-٢٦٣
- (٦٦) المرجع السابق، ص ٨ ١.
- (٦٧) المرجع السابق، ص ص ٨٢-٨٣ و ص ص ١٢-١٢١.
- (٦٨) أنظر على سبيل المثال البرنامج السياسي العام لحزب التجمع، ص ص ٥٨-٥٩، حيث حدد الحرب أهداف ما أسماه بالمرحلة الثورية الراهنة بأربع مهام كانت اولها «مهام وطنية. معادية للاستعمار القديم والجديد والصهيونية وأداتها اسرائيل».
- (٦٩) انظر في هذا الشأن :
- المرجع السابق، ص ص ١١٠-١١١.
- مطبوعات التقدم (٤)، م س. ذ، ص ص ٦١-٦٢.
- البيان الختامي للمؤتمر العام الثاني لحزب التجمع، م. س ذ، ص ٧.
- (٧) انظر في هذا الشأن :
- مطبوعات التقدم (٤)، م. س ذ، ص ٨٨.
- بيان الأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسية ثانية، م. س. ذ، ص ٧

- (٧١) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع (٨٣/٥/٢١)، م. س. ذ. ص ٨.
- (٧٢) انظر في هذا الشأن .
- حزب التجمع ، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س. ذ. ص ٦٦.
- د. علي الدين هلال (اشراف) ، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ دراسة وتحليل، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٨٦، ص ١٠٥.
- (٧٣) الأهالي، أمريكا التنافلات المصرية، الأهالي ٨٥/١/٩، ص ١.
- (٧٤) انظر نص الاتفاق ص ٨٩.
- (٧٥) كلمة الأمين العام لحزب التجمع في لقاء جماهيري بمقر الحزب (٨٦/٢/٥)، الأهالي ٨٦/٢/١٢، ص ٧.
- (٧٦) انظر في هذا الشأن :
- بيان امانة اللجنة المركزية لحزب التجمع في الأهالي ٨٦/٩/١٧، ص ٧
- حوار مع خالد محيي الدين، الأهالي ٨٦/١ / ٢٩، ص ٧
- (٧٧) انظر في هذا الشأن .
- ملامح التقرير السياسي المطروح امام الدورة الثالثة عشرة للجنة المركزية لحزب التجمع، م. س. ذ. ص ٧.
- حوار مع خالد محيي الدين، الأهالي ٨٦/١٠/ ٢٩، ص ٧.
- (٧٨) الأهالي ٨٦/٩/١٧، ص ٧.
- (٧٩) كلمة الأمين العام لحزب التجمع في مؤتمر شعبي بالقيوم (٨٦/٩/٢٥) احتفالاً بعيد الفلاح، الأهالي ٨٦/١ / ١، ص ٥
- (٨) انظر في هذا الشأن :
- كلمة الأمين العام لحزب التجمع في مؤتمر اللجنة القومية للدفاع عن سليمان حاطر.
- الأهالي ٨٥/١٢/٢٥، ص ٧
- حسين عبد الرازق، الرئيس مبارك والمعارضة والأخطار التي تهدد الديمقراطية ولقمة

- العيش، الأهالي ٨٦/١/٢٢، ص ١.
- (٨١) حزب التجمع، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م س ذ، ص ٨٣.
- (٨٢) حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، البرنامج الانتخابي لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧، د. ت، ص ٣٤.
- (٨٣) الأهالي ٨٢/٨/١٨، ص ٨
- (٨٤) انظر في هذا الشأن - الأهالي ٨٢/٩/٢٢، ص ١
- (٨٥) الأهالي، طرد اسرائيل من الامم المتحدة، م. س ذ، ص ٢١.
- (٨٦) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع (٨٥/١٠/٥) حول الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير في تونس، الأهالي ٨٥/١٠/٩، ص ٧.
- (٨٧) بيان رؤساء احزاب المعارضة حول الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير في تونس، الشعب ٨٥/١٠/٨، ص ١١.
- (٨٨) الأهالي ٨٥/١/٩، ص ١.
- (٨٩) برنامج حزب العمال الاشتراكي، د. ت، ص ٦.
- (٩٠) المرجع السابق، ص ٦ وص ٣٥
- (٩١) حول هذا التطور انظر
- تقرير رئيس حزب العمل أمام المؤتمر العام الاول للحزب ٨٢/٦/١١-١، الشعب، ٨٢/٦/١٥، ص ٤
- د. حسن نافعة، مصر والصراع العربي - الاسرائيلي من الصراع المحتوم.. إلى التسوية المستحيلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، ابريل ١٩٨٤، ص ١٤-١٠٨.
- (٩٢) د حسن نافعة، م. س ذ، ص ١٠٣.
- (٩٣) م ١٧، ٨١/١٢/٢٣، في م. ش، ف ٣، د ٣، ص ٩١٥.
- (٩٤) م ٣٤، ٨٢/٣/٨، في م. ش، ف ٣، د ٣، ص ٢٣٦٩.

- (٩٥) د. محمد حلمى مراد، تصريحات وزير الخارجية الامريكية.. وألاعيب اسرائيل
لاخضاع الوفء، الشعب ٨٢/٦/١، ص ٧.
- (٩٦) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول تحرير سيناء، الشعب ٨٢/٥/٤،
ص ١٠.
- (٩٧) انظر مذكره رئيس حزب العمل ابراهيم شكرى فى م ٦٨، ٨٢/٦/٣٠، فى م
ش، ف ٣، د ٣، ص ٥٨٦٤
- (٩٨) - توصيات المؤتمر العام الأول لحزب العمل الاشتراكى ١-٨٢/٦/١١، الشعب،
٨٢/٦/١٥، ص ١
- الشعب ٨٢/٧/٢، ص ٨.
- (٩٩) م ٦٨، ٨٢/٦/٣، فى م. ش، ف ٣، د ٣، ص ٥٨٦٥.
- (١٠) انظر فى هذا الشأن : كلمة الأمين العام لحزب العمل فى ندوة الحزب حول الغزو
الاسرائيلى للبان (٨٢/٦/٨)، الشعب ٨٢/٦/١٥، ص ١٢-١٣.
- (١١) انظر .
- توصيات المؤتمر العام الأول لحزب العمل، م س، ذ، ص ١٠.
- م ٦٨، ٣٠، ٨٢/٦/٣٠، فى م ش، ف ٣، د ٣، ص ٥٨٦٥.
- (١٠٢) توصيات المؤتمر العام الأول لحزب العمل، م. س، ذ، ص ١٠.
- (١٣) الأهالى ٨٢/٨/١٨.
- (١٠٤) انظر . تصريحات رئيس حزب العمل فى مؤتمر صحفى.. الشعب ٨٢/٧/٦،
ص ٨.
- (١٥) م ١، ٨١/١٢/١٩، فى م. ش، ف ٣، د ٣، ص ٥٤٨.
- (١٦) انظر فى هذا الشأن : م ٦٨، ٨٢/٦/٣٠، فى م ش، ف ٣، د ٣، ص ٥٨٦٥
- (١٧) انظر . بان حزب العمل حول مبادرة ريجان، الشعب ٨٢/٩/١٤، ص ٣.
- (١٨) م ٥، ٨٣/١١/٢٠، فى م. ش، ف ٣، د ٥، ص ١٧٣
- (١٠٩) الشعب ٨٣/٢/٢٢، ص ١٣.

- (١١٠) حامد زيدان ، قدر مصر وقدرها ... الشعب ١٤ / ٩ / ٨٢ ، ص ٣ .
- (١١١) م ١٢ . ٨٢ / ١١ / ٢٨ ، في م ش ، ف ٣ ، د ٤ ، ص ٥٦٤ .
- (١١٢) المرجع السابق ، ص ٥٦٤٤ .
- (١١٣) بيان حزب العمل حول اتفاق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة ، الشعب ٨٣ / ١٢ / ٦ ، ص ٢١ .
- (١١٤) كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحرب حول حقوق الإنسان ، الشعب ٨٣ / ١٢ / ١٣ ، ص ٢ .
- (١١٥) انظر . توصيات المؤتمر العام الثاني لحزب العمل الاشتراكي ٢٢-٢٣ / ١٢ / ٨٣ ، الشعب ٨٣ / ١٢ / ٢٧ ، ص ٤ .
- (١١٦) برنامج حزب العمل الاشتراكي لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، ملحق جريدة الشعب ، الشعب ٨٤ / ٤ / ٢٤ ، ص ٨ .
- (١١٧) حامد زيدان ، الحوار العربي .. ضرورة مهما كانت التضحيات ، الشعب ٨٤ / ١ / ٢ ، ص ١ .
- (١١٨) حامد زيدان ، السير في الاتجاه الصحيح رغم كل الأتواء ، الشعب ٨٤ / ١ / ٩ ، ص ١ .
- (١١٩) حامد زيدان ، كامب ديفيد . ليست وجه مصر ، الشعب ٨٤ / ١٠ / ١٦ ، ص ١ .
- (١٢٠) حامد زيدان ، مبادرة الملك حسين ومخاطر الأرض مقابل السلام ، الشعب ٨٤ / ١٢ / ٤ ، ص ١ .
- (١٢١) انظر ص ٨١ - ٨٢
- (١٢٢) انظر في هذا الشأن :
- بيان حزب العمل الاشتراكي بشأن الاحداث العربية والاتفاق الأردني الفلسطيني ، الشعب ٨٥ / ٣ / ٥ ، ص ٣ .
- د . محمد حلمي مراد ، مفارقات ومتناقضات مصرية وأمريكية ، الشعب

٨٥/٣/١٢ ، ص ٥

(١٢٣) الشعب ٨٥/٣/٢٦ ، ص ٣ .

(١٢٤) انظر فى هذا الشأن :

- كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب (٨٥/١٠/١) حول الغارة الإسرائيلية على

مقر منظمة التحرير ، الشعب ٨٥/١٠/٢٢ ، ص ٢

- كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر القوى الوطنية (٨٥/١٠/١٥) حول القرصة

الأمريكية على الطائرة المصرية ، الشعب ٨٥/١٠/٢٢ ، ص ٢

(١٢٥) كلمة الأمين العام لحزب العمل فى ندوة الحزب (٨٥/١٠/٨) حول الدروس

المستفادة من الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير ، الشعب ٨٥/١٠/١٥ ، ص ٢ .

(١٢٦) انظر فى هذا الشأن : كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب (٨٥/١١/١٢)

حول نتائج زيارة عرفات للقاهرة ، الشعب ٨٥/١١/١٩ ، ص ٢.

(١٢٧) عادل حسين ، طريقنا للعود إلى العالم العربى ، الشعب ٨٦/٢/٢٥ ، ص ١

(١٢٨) د محمد حلمى مراد ، تصرفان خطيران ، الشعب ٨٦/٧/٨ ، ص ٥

(١٢٩) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بمرس اللبان (٨٦/٧/٢٨) ،

الشعب ٨٦/٨/٥ ، ص ٢ .

(١٣٠) الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص ١ .

(١٣١) الشعب ٨٥/٣/٢٦ ، ص ١١

(١٣٢) بهان حزب العمل الاشتراكى (٨٦/٩/١١) حول زيارة رئيس وزراء إسرائيل

لمصر ، الشعب ٨٦/٩/١٦ ، ص ١١ .

(١٣٣) الشعب ، ولا تهنوا ولا تحزنوا ، الشعب ٨٦/٩/١٦ ، ص ١

(١٣٤) التقرير السياسى لرئيس حزب العمل أمام المؤتمر العام الرابع للحزب ٢٢-

٢٣ ، الشعب ٨٧/١/٢٧ ، ص ٣ .

(١٣٥) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بكفر الشيخ (٨٧/٥/٥) ، الشعب

٨٧/٥/١٢ ، ص ٢ .

- (١٣٦) انظر : « بيان من الأخوان المسلمين حول معاهدة الصلح مع اليهود » ، مجلة المجتمع ، ج ٤٢٠ ، ٧٨/١١/٢١ ، ص ٦
- (١٣٧) انظر في هذا الشأن .
- البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، د . ت . ص ١٥ .
- برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م . س . ذ . ص ٨ .
- (١٣٨) انظر في هذا الشأن : حامد أبو النصر ، رسالة من « الأخوان المسلمين » للرئيس مبارك ، الشعب ٨٧/٢/٢٧ ، ص ٦ .
- (١٣٩) انظر في هذا الشأن كلمات كل من احمد سيف الاسلام حسن الهنا ومحمد محفوظ حلمي وعصام العريان في .
- م . ش . ف . د ، ١٥ ، ١٧ ، ١٧/٦/٢٣ ، ٨٧/٦/٢٣ ، ص ١٩
- م . ش . ف . د ، ١٥ ، ١٨ ، ١٨/٦/٢٤ ، ٨٧/٦/٢٤ ، ص ٨ و ص ٢٤ .
- (١٤) حامد أبو النصر ، م . س . ذ . ص ٦ .
- (١٤١) الشعب ، واعدوا لهم ما استظعنتم من قوة ، الشعب ١٤/١٠/٨٦ ، ص ١
- (١٤٢) تقرير رئيس حزب العمل أمام المؤتمر العام الأول للحزب ، م . س . ذ . ص ٤
- (١٤٣) انظر على سبيل المثال :
- كلمة رئيس تحرير جريدة الشعب في مؤتمر انتخابي بروض الفرج (٨٧/٣/٢٦) ، الشعب ٨٧/٣/٣١ ، ص ٨ .
- د . محمد حلمي مراد ، سماح بالتغلغل الإسرائيلي وحكم بالطوارئ لعام ١٩٨٦ وزيادة في الأسمار قبل المشاورات ، الشعب ٢ / ١ / ٨٤ ، ص ٥ .
- (١٤٤) انظر في هذا الشأن : كلمة نائب رئيس العمل الدمرداش العقالي في ندوة حول دور الشباب في مواجهة التغلغل الثقافي الصهيوني ، الشعب ٢٩/١/٨٥ ، ص ١٠ .
- (١٤٥) انظر : كلمة رئيس حزب العمل في : ١٢ ، ٢٨/١١/٨٢ ، م . ش . ف ، ص ٤ ، ص ٥٦٤ .
- (١٤٦) د . محمد حلمي مراد ، قرار التحكيم في مشروع خضبة الاهرام يستوجب

- مسألة المتسبين .. ويقدم العبرة لمشكلة طابا ، الشعب ٨٣/٤/١٩ ، ص ٧.
- (١٤٧) د محمد حلمى مراد ، مصريتنا حماها الله فى الأفعال قبل الأغاني طابا ليست محلا للتحكيم وأمريكا غير صالحة كحكم ، الشعب ٨٥/١/١٥ ، ص ٥.
- (١٤٨) ابراهيم الزبادى ، باسم الشعب (٢) ، الشعب ٨٤/٩/٤ ، ص ٤.
- (١٤٩) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل ، م . س . ذ ، ص ٤.
- (١٥٠) م ١٢ ، ٨٢/١١/٢٨٨ ، فى م . ش ، ف ٣ ، د ، ص ٥٦٤
- (١٥١) د محمد حلمى مراد ، قرار التحكيم فى مشروع هضبة الأهرام يستوجب مسألة المتسبين ... ويقدم العبرة لمشكلة طابا ، م . س . ذ ، ص ٧.
- (١٥٢) ابراهيم الزبادى ، م.س. ذ ، ص ٤.
- (١٥٣) بيان حرب العمل الاشتراكى حول الاوضاع المصرية الراهنة (٨٥/٩/٢٢) ، الشعب ٨٥/٩/٢٤ ، ص ٦.
- (١٥٤) د. محمد حلمى مراد ، الحكومة هى المسئولة عن اثاره الرأى العام ، الشعب ٨٦/١/٢١ ، ص ٥.
- (١٥٥) بيان حزب العمل حول زيادة رئيس وزراء إسرائيل لمصر ، م س ذ ، ص ١١.
- (١٥٦) المرجع السابق ، ص ١.
- (١٥٧) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بالقل الكبير (٨٦/٩/١٠) ، الشعب ٨٦/٩/١٦ ، ص ٢.
- (١٥٨) عادل حسين ، نؤيد الرئيس مبارك فى تحذيره لأمريكا ، الشعب ٨٦/٨/٥ ، ص ١١.
- (١٥٩) الشعب ، ولا تهنوا ولا تحزنوا ، م . س . ذ ، ص ١.
- (١٦٠) ابراهيم شكرى قبل أن نستأنف المسرية ، الشعب ٨٢/٥/٤ ، ص ٣.
- (١٦١) م . ش ، ف ٥ ، د ، م ١٨ ، ٨٧/٦/٢٤ ، ص ٨.
- (١٦٢) سبقت الاشارة لاهتمام جماعة الاخوان المسلمين بهذه القضية من الزاوية الدينية ابان اتلافهم الانتخابى مع حزب العمل عام ١٩٨٧ (انظر ص ٢٤٣)

- (١٦٣) انظر على سبيل المثال لغرض المقارنة كلمة ابراهيم شكرى فى مجلس الشعب
فى : ٦٨م ، ٨٢/٦/٣٠ ، فى م. ش. ف. ٣ ، د. ٣ ، ص ٥٨٦٥ وبيان حزب العمل عقب
مذابيح المخيمات الفلسطينية بليثان فى : الشعب ٨٢/٩/٢١ ، ص ٥.
(١٦٤) الشعب ٨٢/٩/٢٨ ، ص ٣.
(١٦٥) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل ، م. س. ذ. ص ٤.
(١٦٦) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة بالقاهرة (٣ / ٨٥ / ١) ، الشعب
٨ / ٨٥ / ١ ، ص ٤..
(١٦٧) بيان رؤساء احزاب المعارضة حول الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير
فى تونس ، م. س. ذ. ص ١١.
(١٦٨) ٥١م ، ٨٥/٢/١١ ، فى م. س. ف. ٤ ، د. ١ ، ص ٣٤٩٠.
(١٦٩) لمزيد من التفاصيل انظر : حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، نوفمبر ١٩٧٧ ،
صص ١٥-١٨.
(١٧٠) منى مكرم عبيد ، السياسة العربية لحزب الوفد . الثابت والمتغير ، فى د.
أحمد يوسف أحمد (محرر) ، سياسة مصر الخارجية : فى عالم متغير ، م. س. ذ.
ص ٣٤٨.
(١٧١) هو ذاته برنامج حزب الوفد الانتخابى لعام ١٩٨٧.
(١٧٢) د هالة سعوى ، قضايا السياسة الخارجية فى الانتخابات ، فى د. على
الدين هلال (إشراف) ، انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ دراسة وتحليل ، مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية بالأهرام - مركز البحوث والدراسات السياسية .. جامعة القاهرة ،
١٩٨٨ ، ص ٧٦.
(١٧٣) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، ملحق جريدة الوفد ٨٤/٤/١٢ ، ص ٣
(١٧٣) المربع السابق ، ص ٣.
(١٧٥) ٣٢م ، ٨٤/١٢/١٦ ، فى م. ش. ف. ٤ ، د. ١ ، ص ٢٤٨٦.

- (١٧٦) حزب الوفد الجديد ، محضر اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والعربية
(٨٥/٥/١٩٩) ، غ.م.
- (١٧٧) م ٣٥ ، ٨٤/١٢/١١٨ ، م.ش ، ف.د ، د ، ص ٢٥٨٦.
- (١٧٨) كلمة د وحيد رافت في جلسة حوار بين ياسر عرفات وبعض كوادر حزب الوفد
(٨٥/١١/١٩) ، الوفد ٨٥/١١/١٤ ، ص ٧.
- (١٧٩) يتشابه هذا الرأي مع رأي رئيس حزب الوفد عندما ذكر ان (إسرائيل احرقت
«ببؤ» كامب ديفيد في كل مناسبة ، وبذلك اصبحت هذه الاتفاقية منعقدة) ، الوفد
٨٧/٢/١٩ ، ص ٦
- (١٨) خطاب رئيس حزب الوفد في مؤتمر شعبي بالقازيق (٨٥/٣/٢٤) ، الوفد
٨٥/٣/٢٨٨ ، ص ٥.
- (١٨١) انظر . عمر التلمساني ، لماذا لا نصحح تاريخنا ، الوفد ٨٥/١٢/٢٦ ،
ص ٤.
- (١٨٢) انظر ص ٢٤٢.
- (١٨٣) مصطفى شردى ، الأرض .. أو السلام أو الاختيار الثالث ، الوفد ٨٥/٢/٢٨ ،
ص ١
- (١٨٤) انظر ص ٨١ - ٨٢.
- (١٨٥) خطاب رئيس حزب الوفد في مؤتمر شعبي بالقازيق ، م.س. ذ ، ص ٥.
- (١٨٦) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة (٨٥/١١/١٣) بمناسبة الاحتفال بعيد
الجهاد ، الوفد ٨٥/١١/١٥ ، ص ٥.
- (١٨٧) حزب الوفد الجديد ، محضر اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والعربية
(٨٦/١/١٢) ، غ م
- (١٨٨) الوفد ٨٦/٢/٢٧.
- (١٨٩) د. وحيد رافت ، أزمة الثقة بين الأردن ومنظمة التحرير ! نظرة إلى الحاضر
والمستقبل !! ، الوفد ٨٦/٢/٢٧٧ ، ص ٧.

(١٩٠) المرجع السابق ، ص ٧.

(١٩١) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م. س. ذ. ، ص ١٧.

(١٩٢) كلمة حزب الوفد في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر ، الوفد

٨٧/٤/٢٨ ، ص ٦.

(١٩٣) م ٥ ، ٨٦/١١/٣ ، في م. ش. ، ف ٤ ، د ٣ ، ص ١٩٢.

(١٩٤) حزب الوفد ، اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية (٨٧/٦/٢١) ، بيان

الحكومة ، غ م.

(١٩٥) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م. س. ذ. ، ص ٦٤.

(١٩٦) برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤ ، م. س. ذ. ، ص ٣.

(١٩٧) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م. س. ذ. ، ص ١٣.

(١٩٨) كلمة رئيس حزب الوفد في مهرجان الوفد « اسبوع فلسطين » ، الوفد

٨٥/١/٢٤ ، ص ٤.

(١٩٩) انظر ما ذكره النائب محمد إسماعيل عيد في : م ٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، في م.

ش. ، ف ٤ ، د ١ ، ص ٢٥٨٦.

(٢٠٠) حزب الوفد الجديد ، محضر اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية

(٨٥٥/١٩) ، م. س. ذ.

(٢٠١) انظر في هذا الشأن :

- د. وحيد رأفت ، طابها والتحكيم الدولي ، الوفد ٨٥/١/٢٤ ، ص ٧.

- حزب الوفد الجديد ، « بيان الوفد حول الشروط الاربعة عشر التي وضعتها إسرائيل

لتقبل التحكيم » ، غ م.

(٢٠٢) يمكن تجاوزا اتخاذ هذا الرأي كمؤشر لموقف المستشار ممتاز نصار رغم ان حزب

الوفد لم يكن قد ساد بعد للساحة السياسية .

(٢٠٣) م ٢١ ، ٨٦/١/٢٥ ، في م. ش. ، ف ٤ ، د ٢ ، ص ٧٦٦

- (٢٤) م ٣٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، في م.ش. ف.٤ ، د.١ ، ص ٢٥٨٦ .
- (٢٥) انظر في هذا الشأن :
- د. وحيد رأفت ، ٢-طابا والتحكيم الدولي الالتجاء إلى تحكيم . لا يمس السياسة القومية ، الوفد ٨٥/١/٣١ ، ص ٧ .
- د وحيد رأفت ، طابا مرة أخرى (٣) . التحكيم الدولي ام التسوية القضائية ؟ ، الوفد ٨٥/٢/٧ ، ص ٧ .
- حوار مع د. وحيد رأفت ، الوفد ٨٥/٥/١٦ ، ص ٦
- (٢٦) انظر ص ٨٩ - ٩٠
- (٢٧) «بيان الوفد حول الشروط الاربعة عشر التي وضعتها إسرائيل لقبول التحكيم» ، م.س ذ .
- (٢٨) د. وحيد رأفت ، حول مشاركة التحكيم ! ، الوفد ٨٦/٩/٢٥ ، ص ٧ .
- (٢٩) انظر في هذا الشأن .
- مصطفى شردي ، ننتظر نفسيرا . من الحكومة ، الوفد ٨٤/٨/١٦ ، ص ١ .
- مصطفى شردي ، تعالوا جميعا نذهب إلى طابا ، الوفد ٨٤/٨/٢٣ ، ص ١
- مصطفى شردي ، احكموا بمننا أيها الناس ! ، الوفد ٨٤/٩/٢٧ ص ١
- (٢١٠) م ٩ ، ٨٤/٩/١٧ ، في م.ش. ف.٤ ، د.١ ، ص ٩٨٢ .
- (٢١١) انظر على سبيل المثال رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار في :
- م ٣٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، في م.ش. ف.٤ ، د.١ ، ص ٢٥٧٢ .
- (٢١٢) م ٥٧ ، ٨٥/٣/١٠ ، في م.ش. ف.٤ ، د.١ ، ص ٣٨٠١ .
- (٢١٣) انظر على سبيل المثال رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار في :
- م ٥٠ ، ٨٦/١١/٣٠ ، في م.ش. ف.٤ ، د.٣ ، ص ١٩ .
- (٢١٤) م ١٥ ، ٨٤/١-/١ ، في م.ش. ف.٤ ، د.١ ، ص ١٢٧٥ .
- (٢١٥) الوفد ٨٦/١/٢
- (٢١٦) انظر على سبيل المثال : م ٢٢ ، ٨٤/١١/١٨ ، في م.ش. ف.٤ ، د.١ ،

ص ١٨٨٨.

(٢١٧) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، م س.ذ.

ص ٣.

(٢١٨) د. وحيد رأفت ، حول تهجير يهود اثيوبيا إلى إسرائيل ، الوفد ١٧/١/٨٥ ،

ص ٧.

(٢١٩) انظر في هذا الشأن ما ذكره النائب محمد إسماعيل عيد في:

- ٥١م ، ٨٥/٢/١١ ، في م.ش. ، ٤ ، د ، ص ٣٤٩١ - ٣٤٩٢.

- ٥٨م ، ٨٦/٥/٢٠ ، في م.ش. ، ٤ ، د ، ص ٢٨٦٥.

(٢٢) انظر ص ٨١ - ٨٢.

(٢٢١) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص ٧.

(٢٢٢) خطاب الأمين العام لحزب التجمع في افتتاح الدورة السابعة للجنة المركزية

للعزب ١٨-١٩/١٠/٨٤ ، الأهالي ٢٤/١/٨٤ ، ص ٦

(٢٢٣) الأهالي ٢٩/٨/٨٤ ، ص ٩.

(٢٢٤) الأهالي ٢٢/٨/٨٤ ، ص ١.

(٢٢٥) حول هذا القصور انظر على سبيل المثال ما ذكر عن وسائل دعم الامن القومى

العربى في مناقشات الامانة العامة لحزب التجمع حول الموقف العربى ونتائج زيارة مبارك

لأمريكا ، الأهالي ٢٠/٣/٨٥. ص ٧

(٢٢٦) بيان الامانة العامة لحزب التجمع (٣٠/٩/٨) ، الأهالي ٢٩/٨/٨٤ .

ص ٩

(٢٢٧) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م س

د ، ص ٨٥

(٢٢٨) انظر على سبيل المثال · حوار مع خالد محي الدين ، الأهالي ١٢/١/٨٦ ،

ص ٣

(٢٢٩) الأهالي ٢٨/١/٨٧ ، ص ٧.

- (٢٢) بيان الامانة العامة لحزب التجمع (٨٠/٩/٣٠) ، م.س.ذ. ، ص.٩ .
- (٢٣١) الأهالي ٨٤/٢/٢٩ ، ص.١ .
- (٢٣٢) انظر على سبيل المثال : الأهالي ٨٤/٨/٢٩ ، ص.٩ .
- (٢٣٣) البيان الختامي للمؤتمر العام الثاني لحزب التجمع ، م.س.ذ. ، ص.٧ .
- (٢٣٤) الأهالي ، الاتهام . وأمر مصر وعدم الاتحياس ، الأهالي ٨٤/٨/١٥ .
- ص.١ .
- (٢٣٥) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ .
- م س ذ ، ص.٨٦-٦٧ .
- (٢٣٦) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع ، البرنامج الانتخابي لمجلس الشعب
- ابريل ١٩٨٧ ، م س ذ ، ص.٣٦-٣٧ .
- (٢٣٧) انظر على سبيل المثال :
- الأهالي ٨٦/٢/١٩ ، ص.١ .
- كلمة الامين العام لحزب التجمع في المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية بهتيف ،
- الأهالي ٨٦/٥/٧ ، ص.١ .
- (٢٣٨) انظر في هذا الشأن .
- حوار مع خالد محي الدين ، الأهالي ٨٦/١٢/١٠ ، ص.٣
- الأهالي ٨٦/٨/١٣ ، ص.١ و ص.٧
- (٢٣٩) حوار مع خالد محي الدين ، الأهالي ٨٦/١٢/١٠ ، ص.٣
- (٢٤٠) انظر : الأهالي ، من المستول عن الجريمة النكراء في مكة المكرمة ، الأهالي
- ٨٧/٨/٥ ، ص.١ .
- (٢٤١) كلمة رئيس بعزب العمل في ندوة الحزب حول الاسراء والمعراج (٨٢/٥/١٨) ،
- الشعب ٨٢/٥/٢٥ ، ص.٢ .
- (٢٤٢) كلمة رئيس بعزب العمل في مؤقر الحزب بدر او (٨٥/١/٢٤) ، الشعب
- ٨٥/١/٢٩ ، ص.١

(٢٤٣) كلمة امين عام حزب العمل أمام مؤتمر « آثار حرب الخليج » المتعقد ببغداد

(٨-٨٤/٧/١٧) ، الشعب ٨٤/٧/١٧ ، ص ٧.

(٢٤٤) كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب (٨٧/٨/١٨) ، الشعب

٨٧/٨/٢٥ ، ص ٢.

(٢٤٥) الشعب ٨٤/٨/٢١ ، ص ١.

(٢٤٦) د. هالة سعودي ، عضاها السياسة الخارجية في الانتخابات ، في م.س.ذ. ،

ص ٧٩.

(٢٤٧) كلمة امين عام حزب العمل أمام مؤتمر « آثار حرب الخليج » ، م.س.ذ. ، ص ٧.

(٢٤٨) الشعب ٨٧/١٠/١٣ ، ص ١.

(٢٤٩) جابر رزق ، حرب الخليج .. المؤامرة والمأساة ، لواء الاسلام ، ع ٦ ، ٨٨٧/٩ ،

ص ٥.

(٢٥٠) كلمة نائب رئيس تحرير حزب العمل محمد حسن دره ف يندوة الحزب حول

الاستعراض والمعراج (٨٢/٥/١٨) ، الشعب ٨٢/٥/٢٥ ، ص ٢.

(٢٥١) كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب حول الامراء والمعراج ، م.س.ذ. ،

ص ٢.

(٢٥٢) انظر في هذا الشأن :

- توصيات المؤتمر العام الأول لحزب العمل ، م.س.ذ. ، ص ١٠.

- ابراهيم شكرى ، موقع مصر الصحيح في الجهة العربية ، الشعب ٨٣/٢/١٥ ،

ص ٣.

(٢٥٣) محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر العام الأول للحزب

١٠-٨٢/٦/١١ ، الشعب ٨٢/٦/١٥ ، ص ١١.

(٢٥٤) حول هذه الاتصالات على سبيل المثال :

- حامد زيدان ، دعوة إلى الحوار فهل من مجيب ١٢ ، الشعب ٨٣/١/١١ ، ص ١

وص ١٩.

- الشعب ٨٤/٧/١٧ ، ص ١.

(٢٥٥) كلمة رئيس حزب العمل في مؤتمر الحرب في صهرحت الصغرى ، الشعب

٨٣/١٠/٢٥ ، ص ٣.

(٢٥٦) محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر لعام الأول للحزب ، م.س.ذ.

ص ١١

(٢٥٧) انظر كلمة الامين العام لحزب العمل أمام المؤتمر في م.س.د ، ص ٧.

(٢٥٨) م ٢٢ ، ٨٤/١١/١٨ ، في م ش ، ف ، د ، ص ١٨٩٩

(٢٥٩) انظر في هذا الشأن :

- الدمرداش العقالي ، الحرب العراقية الايرانية أسبابها - احتمالاتها - واجب المسلمين

حيالها ، الشعب ٨٦/٢/٢٥ ، ص ٦ وص ٩.

- الشعب ٨٦/٢/١٨ ، ص ١

(٢٦٠) اشترطت ايران تشكيل لجنة دولية لتحديد الطرف المسئول عن بدء الحرب

وإدانتها ، مقابل الموافقة على قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨

(٢٦١) الشعب ٨٧/١ / ١٣ ، ص ١

(٢٦٢) انظر في هذا الشأن :

- الشعب ١٩٨٧/٨/١٨ ، ص ١.

- الشعب ، الشعب ١٩٨٧/٨/٤ ، ص ١.

(٢٦٣) انظر في هذا الشأن : الشعب ٨٧/٨/١٨ ، ص ١ وص ٢.

(٢٦٤) انظر في هذا الشأن :

- مصطفى شردى ، السعودية اليوم .. وبقية العرب غداً ، الوفد ٨٧/٦/١٦ ،

ص ١.

- مصطفى شردى ، من يهدد أمن الجنوب ؟ ، الوفد ٨٤/٨/٩ ، ص ١.

(٢٦٥) مصطفى شردى ، ماذا يعنى. سقوط البصرة ؟ ، الوفد ٨٦/٢/٢ ، ص ١٣.

- (٢٦٦) مصطفى شردى ، الحرب البعيدة .. تلقى أبونا بشدة ا ، الوفد
٨٧٧/١/٢٢ ، ص١٣.
- (٢٦٧) مصطفى شردى ، السعودية اليوم .. وبقية العرب غداً ا ، م.س.ذ. ، ص١.
- (٢٦٨) مصطفى شردى ، الذى يفرضه الاسلام .. والذى تلزمنا به العروبة ، الوفد
٨٧/٥/٢٤ ، ص١.
- (٢٦٩) عمر التلمسانى ، قبل ان يجرئنا طوفان حرب الخليج ، الوفد ٨٤/٨/٢٣ ،
ص١٠.
- (٢٧٠) انظر .
- الوفد ٨٤/٧/١٢
- كلمة حزب الوفد فى مؤتمر بالسودان حول حرب الخليج ، الوفد ٨٧/١ /١٤ ، ص٢.
- (٢٧١) عمر التلمسانى ، قبل ان يجرئنا طوفان حرب الخليج ، م.س.ذ. ، ص١٠.
- (٢٧٢) انظر : د. وحيد رأفت ، وقفة مع « الصديق » الأمريكى ، الوفد
٨٦/١١/٢٧ ، ص٧.
- (٢٧٣) عمر التلمسانى ، قبل ان يجرئنا طوفان حرب الخليج ، م.س.د. ، ص١٠.
- (٢٧٤) مصطفى شردى ، السعودية اليوم .. وبقية العرب غداً ا ، م.س.ذ. ، ص١.
- (٢٧٥) مصطفى شردى ، نار هذا الصيف وأعاصير الشتاء القادم ، الوفد ٨٥/٧/١٨ ،
ص١.
- (٢٧٦) مصطفى شردى ، ماذا يعنى ... سقوط البصرة ، م.س.ذ. ، ص١٣.
- (٢٧٧) م٦١ ، ٨٥/٣/٢٤ ، فى م.ش. ف٤ ، د١ ، ص٤٢٢٥ - ٤٢٢٦.
- (٢٧٨) الوفد ٨٦/٢/٢ ، ص٥.
- (٢٧٩) مصطفى شردى ، على طهران أن تستمع إلى كلمات مصر جيداً .. ، الوفد
٨٧/٨/٥ ، ص٥.

الباب الرابع
القضايا السياسية لدى
أحزاب المعارضة المصرية

يتناول هذا الباب مواقف احزاب المعارضة المصرية، إزاء كل من القوتين
العظميين والوطن العربى. وذلك خلال فترة رئاسة مبارك الأولى أكتوبر
(١٩٨١ - ١٩٨٧). وسيتم ذلك فى فصلين منفصلين. الأول، عن مواقف
احزاب المعارضة تجاه القوتين العظميين. والثانى، عن مواقف احزاب المعارضة
تجاه الوطن العربى.

الفصل السادس:

مواقف احزاب المعارضة تجاه

القوتين العظميين

يعالج هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة ازاء القوتين العظميين، وذلك من خلال التطرق، لعدة أمور هي، المبادئ العامة التي تحكم تلك المواقف، والتي اثرت على رؤية هذا الحزب او ذاك في توصيف سياسة مصر، وتوضيح مظاهر عدم التوازن فيها، ووضع التوازن الامثل وكيفية تحقيقه. إضافة إلى ذلك، يتناول هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة المصرية من عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي- الامرائيلي من هذا المنظور، وكذلك الجانب العسكري في السياسة الخارجية، خاصة فيما يتعلق بالقواعد والتسهيلات والمناورات العسكرية ومصادر الحصول على السلاح من الخارج، وأخيرا يدرس هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من بعض القضايا والمواقف المرتبطة بالسياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين خلال فترة الدراسة، وهذه القضايا هي الموقف من عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتي، والوجود السوفيتي في افغانستان، والموقف من قضايا العنف

والارهاب، مع التطبيق على ثلاث قضايا بارزة وقعت خلال فترة الدراسة وهي
الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، والقرصنة
الامريكية على الطائرة المدنية المصرية، والعدوان الامريكى على ليبيا.

أولا : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحى :

المبادئ العامة :

تأثر الأنحاء العام لسياسة حزب التجمع إزاء القوتين العظميين، بالاطار الفكرى للأطراف التى ساهمت فى بناء صيغة التجمع، والتى اتفقت حول العداء للاستعمار والامبريالية والصهيونية وحماية الاستقلال الوطنى، وبناء المجتمع الاشتراكى، واعنبار الاشتراكية العلمية كما جاءت فى الميثاق الوطنى الصيغه الملائمة للتقدم^(١). إضافة إلى ذلك، يعتبر حزب التجمع- متخذاً التحليل الماركسى- اللينينى نموذجاً لدراسة المجتمع وعلاقاته الخارجة- أن هناك تناقضاً رئيسياً بين الطبقات والفئات الوطنية من العمال والفلاحين وبين الرأسمالية الطفيلية، وان الامبريالية الامريكية والصهيونية التى تؤازرها الرجعية المحلية تقف موقف العداء فى مواجهة العالم الثالث والكتلة الاشتراكية.. على هذا الأساس، كان التجمع يتناصب العداء لاحدى القوتين العظميين، ويشدد على التحالف مع القوة العظمى الاخرى، وهو ما اشار اليه صراحة فى خاتمة برنامجه العام^(٢). وقد ارتبط هذا الموقف اضافة لايدىولوجية الحزب والأطر المرجعية لقياداته، بالسياسة الامريكية والسوفيتية تجاه مصر والدول العربية خاصة ودول العالم الثالث عامة، خاصة فيما يتعلق بقضايا الاستقلال الوطنى والتحرر الاقتصادى والصراعات الاقليمية.

وطبقاً لهذه المؤثرات، كان لحزب التجمع رؤية واضحة تجاه السياسة الخارجية المصرية إزاء القوتين العظميين، خلال فترة رئاسة مبارك الأولى، وهى الفترة التى بدأت بأثر علاقات من نوع خاص مع الولايات المتحدة، مقابل تدهور شديد فى العلاقات المصرية- السوفيتية. وقد عبر الحزب عن تلك

الرؤية فى وثائقه، قبل وبعد وخلال فترة الدراسة. وكان ما اتضح قبل تلك الفترة لا يختلف، فى هذا الشأن اختلافا جوهريا عما طرح خلالها^(٣).

ففيما يتعلق بتصنيف تلك السياسة، فقد اعتبر الحزب ان هناك عدم توازن فى سياسة مصر الخارجية تجاه القوميين العظميين. وان هذا الخلل يصب فى مصلحة الانحياز للولايات المتحدة، الأمر الذى يتوافق مع مخططاتها التى جمعت بين مصر واسرائيل فى تحالف استراتيجى، دفاعا عن المصالح الامريكية بالوطن العربى، بدخول منصر فى عداد الدول التابعة للهيمنة الامريكية، وهو ما افضى لتحول مصر لجزء من المخطط الامبريالى، تنفذ من خلاله دور الشريك فى التحالف الثلاثى مع اسرائيل والولايات المتحدة^(٤).

وبالنسبة لمظاهر عدم التوازن، فقد ركز حزب التجمع على التدخل الامريكى فى شئون مصر الداخلية، وفرض السيطرة الامريكية عليها بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣^(٥)، بتبنى سياسة الخطوة خطوة، وما تبعها من اتفاقات قامت من خلالها بدور الشريك الكامل، فكان لها وجود عسكري فى مصر من خلال قواعد وتسهيلات وتدريبات عسكرية مشتركة ومحطات انذار مبكر^(٦)، واحتكار توريد السلاح وتخزينه فى مصر^(٧). إضافة إلى ذلك كان هناك اعتماد اقتصادى مصرى على الولايات المتحدة^(٨)، وعدم وجود علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفيتى^(٩).

وفىما يتعلق بأثار عدم التوازن، فهى خروج «مصر الرسمية» من حلبة الصراع مع اسرائيل، وعزلها عن الدول العربية، وتراجع علاقتها بالعالم الثالث والمعسكر الاشتراكى^(١٠)، والدخول فى المخطط الامريكى فى مواجهة حركات

التحرر الوطنى^(١١)، وتصفية الثورة الفلسطينية، وخلق بؤر توتر عربية-عربية^(١٢).

أما بالنسبة لوضع التوازن الأمثل وكيفية الوصول إليه، فقد أشار الحزب سواء بشكل مباشر أو غير مباشر لضرورة التمسك بمبادئ عدم الانحياز، وإقامة علاقات تعاون مع حركة 'نضال شعوب العالم الثالث والدول الاشتراكية'^(١٣)، والوقوف فى وجه المخططات الرامية لاستقطاب مصر لتتكامل مع الاستراتيجية الأمريكية، وتنويع علاقات مصر الاقتصادية الخارجية^(١٤)، وإنهاء كافة ظواهر عدم التوازن فى سياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين التى سبق ذكرها، وإعادة النظر فى كافة السياسات التى أدت للأعتماد الاقتصادى على الخارج^(١٥). إضافة لذلك دعا حزب التجمع التقدم الساسية للاطلاع على كافة دراساته وأفكاره للخلاص من حالة التهيبة^(١٦). كما دعا لعمل جبهوى لتصفية تلك الحالة^(١٧).

هكذا يتبين أن رؤية «التجمع» لسياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين، تؤكد وجود اختلال فى هذه السياسة، كما أنها تعكس ايدىولوجية الحزب ورؤيته لواقع الاحداث التى تمخضت عن وضع اقتصادى داخلى مشوه، وسياسة خارجية اعتمدت على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة. على أن تلك الرؤية التى نادى بضرورة التمسك بمبادئ عدم الانحياز، وقعت نسبيا فى المحذور الذى طالما استمرت تنبه اليه، وهو عدم الانحياز لأية قوة كبرى، حيث نادى بدعم العلاقات مع الاتحاد السوفيتى بإعتباره حليفا، فى وقت أكتفت فيه بالمطالبة بإقامة علاقات متكافئة مع الولايات المتحدة، «رأس الأفعى»^(١٨).

٢ - التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى-

الاسرائيلى :

اتسمت رؤية حزب التجمع تجاه التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، خلال فترة الدراسة، بالاشارة إلى وجود دور أمريكى مقبول ومميز من قبل القيادة السياسية المصرية، فى مقابل رفض واستبعاد الدور السوفيتى. وقد ارتبطت تلك الرؤية بتقييم الحزب لعملية التسوية، وطرح البدائل الممكنة بشأنها، ابان المراحل الثلاثة المميزة لها، خلال فترة الدراسة.

فبعد ابرام الصلح المصرى- الاسرائيلى، رأى «التجمع» ان الدور الامريكى البارز الذى لعبته الولايات المتحدة، نصب الخصم حكما فى تسوية الصراع وحجب الدور السوفيتى المؤيد للأمة العربية^(١٩). وان الولايات المتحدة استهدفت من وراء ذلك، تشكيل نقطة وثوب لمواجهة تصاعد حركات التحرر فى افريقيا والوطن العربى^(٢٠).

وقد وضع حزب التجمع استراتيجية بديلة للاستراتيجية الامريكية، بهدف تحقيق السلام فى الشرق الأوسط، كما طالب بوحدة القوى العربية والتقدمية المعادية للاستعمار والصهيونية، بإعتبار هذه الوحدة شرطا لأحباط الحلول التصفية الامريكية للقضية الفلسطينية^(٢١).

على هذا الأساس ، يلاحظ ان حزب التجمع يعتبر ان الدور الامريكى فى التسوية دورا تأمرىا، يهدف للهيمنة على شعوب المنطقة العربية. ولا يخلو هذا التفسير من دلالة، إذ أنه يأتى على ما يبدو فى ظل رؤية الحزب لاهمال الدور السوفيتى فى عملية التسوية، منذ فشل عقد مؤتمر جينيف عام ١٩٧٧،

ورفض الاتحاد السوفيتى للصلح المصرى- الاسرائيلى.

وبعد تولي الرئيس مبارك السلطة، استكملت محادثات الحكم الذاتى بمشاركة الولايات المتحدة، وكان «التجمع» يعارض هذا الأمر من منطلق مبدئى.. وعامة، فقد جمعت تلك المحادثات، ثم توقفت بعد الغزو الاسرائيلى للبنان، حيث أصبح الأهتمام ينصب على التسوية السلمية من منطلق مستجدات اخرى. ومهما يكن من أمر، فقد كان موقف «التجمع» بشأن الغزو الاسرائيلى بمحور فى تحميل الولايات المتحدة مسئولية الغزو، ومساندته العسكرية، والاقتصادية، والسياسة بمجلس الامن باستخدام حق التستولمع ادانته^(٢٢). ولذلك فقد دعا الحزب لوجوب التصدى للهيمنة الامريكية، بتصفية كافة اشكال وجودها العسكرى بمنطقة الشرق الاوسط^(٢٣)، ورأى أن سبب العجز العربى عن التصدى للغزو الاسرائيلى يرجع للسياسة الامريكية واستراتيجيه السلام الامريكى فى هذه المنطقة لان الولايات المتحدة قامت باخراج مصر والعراق من ساحة الصراع مع اسرائيل، وساهمت فى تفجير الوضع فى لبنان، وتدهور الموقف السياسى داخل سوريا وجعلها كمتفرج امام انتهاكات اسرائيل، كما ان سياستها ادت لتقسيم العرب إلى محاور بعد التسوية المصرية- الاسرائيلية^(٢٤). إضافة لذلك، انتقد «التجمع» الموقف المصرى الذى يعول على وجود خطر سوفيتى على منطقة الشرق الأوسط^(٢٥). من ناحية أخرى، التقى أمين عام الحزب بالسفير الامريكى بالقاهرة- اهان احداث الغزو- ورفض اقتراحه بانسحاب كل القوات الاجنبية من لبنان، على إعتبار ان ذلك يعنى ترك الساحة اللبنانية لاسرائيل^(٢٦).

وفيما يتعلق بمسألة التسوية، فقد رفض حزب التجمع تدخل الولايات

المتحدة في لبنان، والاصرار الأمريكي على خروج المقاتلين الفلسطينيين منه قبل تصفية الوجود الاسرائيلي وحل القضية الفلسطينية^(٢٧). كما رفض مقولة الرئيس مبارك بأن الولايات المتحدة تملك ١٠٠٪ من أوراق التسوية. على اعتبار ان ذلك يعنى تجاهلا لقدرة العرب على حل المشكلة، واستغناء عن التحرك الدولي المساند للحق العربى، وقبولا مسبقا بالشروط الامريكية^(٢٨).

وهكذا، يتبين ان رؤية «التجمع» تجاه الفوز الاسرائيلي للبنان تتسم بالانتقاد الشديد للولايات المتحدة، واستمرار المراهنة على الدور العربى فى مواجهتها، رغم ما أظهرته الأزمة من عدم فاعلية هذا الدور. إضافة لذلك، لوحظ تجاهل «التجمع» للموقف السوفيتى من الأزمة، ورفض توجيه اى نقد للسياسة السوفيتية فى منطقة الشرق الأوسط، رغم الدور السوفيتى السلبي، الذى وقف خلال الازمة عند حد الادانة اللفظية، وذلك مقابل نقد «التجمع» الشديد للولايات المتحدة ليس فقط لمساندتها اسرائيل، بل ولتكريس العجز العربى بسبب بعض الأحداث، التى ربما تتحمل الدول العربية المسؤولية الاكبر بشأنها قبل الولايات المتحدة.

وعلى أية حال، فإن موقف حزب التجمع من السياسة الامريكية فى منطقة الشرق الاوسط لم يتبدل، رغم طرح الولايات المتحدة مبادرة سلام فى سبتمبر ١٩٨٢، اذ رأى «التجمع» ان هذه المبادرة تهدف للحد من اثار التخاذل والتواطؤ العربى، سعيا لاستقرار الانظمة العربية القائمة، كما تهدف لشق الصف العربى ابان انعقاد قمة فاس العربية، وانها رغم ما تتضمنه من رفض لسياسة الضم، واعتراف بان القضية الفلسطينية قضية شعب وليست قضية لاجئين، إلا انها تجاهلت كلا من حق تقرير المصير ومنظمة التحرير الفلسطينية وحقوق الفلسطينيين المقيمين خارج الأراضى المحتلة، ومشاركة الامم المتحدة أو

أية قوى بما فيها الاتحاد السوفيتى فى التسوية، ونصت على تعديل الحدود لصالح أمن اسرائيل، دون نظر للأمن العربى، كما نصت على مبادلة الارض بالسلام وفق المفهوم الاسرائيلى للسلام^(٢٩).

وبذلك يلاحظ أن «التجمع» لم يرفض المبادرة بداية، لكنه كان يركز على سلبياتها، ويتشكك فى مصدرها، الذى يوحى بانفراد امريكى له سوابقه فى عملية التسوية، فى ظل غيبة الدور السوفيتى المؤيد للحقوق العربية.. وعامة، فقد رفض الحزب المبادرة الأمريكية بعد رفض منظمة التحرير الضمنى لها فيما بعد.

ومهما يكن من أمر، فإن «التجمع» بدأ منذ ذلك الوقت ولعدة شهور، فى التشديد على رفض التسوية الامريكية، ومحاولة تحريك الموقف السوفيتى، وكانت تحركاته ومواقفه فى هذا الشأن تتمحور حول ما يأتى:

أ - الاتصال المباشر بالاتحاد السوفيتى، والتباحث مع قادته حول القضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى^(٣٠)

ب - التأكيد على إمكانية التحلل المصرى والعربى من اتفاقات كامب ديفيد وكافة قيود «الهيمنة الامريكية» على عملية التسوية، بالاستعانة بالدعم السوفيتى، والأرصدة العربية، والبترول، والقوة العسكرية، وضرب المصالح الامريكية^(٣١).

ج - التشديد على أن استراتيجىة الولايات المتحدة معادية للسلام الحقيقى، وان مفهومها للسلام لا يتعدى ان يكون الرغبة فى تزايد نفوذها فى البلاد العربية^(٣٢).

على هذا الأساس، يتبين ان «التجمع» كان يسعى لدعم الدور السوفيتي والعربي في عملية التسوية، في مواجهة الدور الامريكى المؤيد لاسرائيل. وقد اتضح ذلك على وجه الخصوص، بعد الاعلان في نهاية عام ١٩٨٣ عن احياء اتفاق التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل، وهو الاتفاق الذى انتقد الحزب موقف الحكومة المصرية منه^(٣٣)، بسبب سلبية هذا الموقف^(٣٤) حيث كان رد فعل حزب التجمع يتمثل فى توضيح مخاطر هذا الاتفاق على الصعيد الكونى «الأمن السوفيتى»، والاقليمى «الأمن القومى المصرى والعربى»، والمطالبة بإنهاء مظاهر التبعية المصرية والعربية للولايات المتحدة، ودعوة الاحزاب والتنظيمات السياسية العربية لعمل جبهوى لمواجهة التحالف الامريكى- الاسرائيلى، وتوسيع قاعدة الديمقراطية فى مصر والوطن العربى، وتحسين العلاقات بين مصر ودول العالم الثالث والكتلة الاشتراكية^(٣٥).

وعامة، فإن رؤية «التجمع» خلال هذه الفترة كانت تستهدف تحقيق تسوية دولية للأزمة، وحماية منظمة التحرير الفلسطينية من الضغوط الامريكية والعربية خلال اعدادها لاتفاق عمان. وقد كان ذلك بالتأكيد على ضرورة عقد المؤتمر الدولى وفق المفهوم السوفيتى^(٣٦)، والحرص على رفض وفشل التسويات الامريكية، والدعوة لعمل جبهوى لمواجهة^(٣٧)، واعتبار التقارب العربى- السوفيتى وقتئذ وسيلة لتعزيد شروط التسوية الناجحة^(٣٨)، ونقد موقف مصر الذى يستجيب للضغوط الامريكية لجعل محاولات التنسيق الأردنى- الفلسطينى المشترك هادفة لخلق كامب ديفيد جديدة^(٣٩).

وفى فبراير ١٩٨٥، اتفق على إطار التنسيق الاردنى- الفلسطينى المشترك «اتفاق عمان»، وقد وافق «التجمع» على هذا الأطار الذى اختارته

منظمة التحرير، لكنه لوحظ تجاوزه عن الرفض السوفيتي له، الأمر الذي عبر بوضوح عن حدود تأييده للمواقف السوفيتية. من ناحية أخرى، انتقد «التجمع» الولايات المتحدة لتحفظها على الاتفاق، وتقسكها ببعض الشروط مقابل فتح حوار امريكى- فلسطينى (الاعتراف بالقرار ٢٤٢- التنديد بالأرهاب)، كما انتقد مصر لعجزها عن الضغط على الولايات المتحدة للقبول بالاتفاق بسبب أوضاعها الاقتصادية المتدهورة^(٤٠)، وقيامها بابناء تنازلات بشأن الاتفاق كى تقبله الولايات المتحدة، وذلك من خلال طرح الرئيس مبارك بعض المقترحات حوله^(٤١)، فى فبراير ١٩٨٥^(٤٢).

ومهما يكن من امر، فقد كان «التجمع» يشدد خلال تلك الفترة على أمرين اساسيين يتصلان بموقف القوتين العظميين من مسألة التسوية وهما:

أ - ضرورة عقد مؤتمر السلام الدولى دون شروط مسبقة، مع التمسك بالدور السوفيتى فى التسوية، ورفض أى محاولات مصرية لاستبعاده^(٤٣) واعتبار البيان السوفيتى- الامريكى المشترك الصادر عام ١٩٧٧، والذي يتضمن الاعتراف بكافة قرارات الامم المتحدة وحق تقرير المصير حدا أدنى للتسوية^(٤٤).

ب- شرح اسباب السلوك الامريكى تجاه عملية التسوية، بالتأكيد على ان الولايات المتحدة تستغل ازمة مصر الاقتصادية باستمرار تبعيتها لها، لضمان عجزها على المطالبة بالحقوق الفلسطينية. وان هدف الولايات المتحدة فى المنطقة هو القضاء على منظمة التحرير والحركة الوطنية المصرية، بإعتبارهما عثرة امام التسوية الامريكية^(٤٥).

وعلى أية حال، فقد جمد الأردن اتفاق عمان، واعتبر «التجمع» فى بيان

ردا على هذه الخطوة ان الأردن افرغ المؤتمر الدولي من مضمونه، وحوله لمؤتمر امريكى بالاصرار على قبول الشروط الامريكية وتجاهل الموقف السوفيتى^(٤٦).

وهكذا، يلاحظ ان «التجمع» قد حاول ان يدخل الحركة الوطنية المصرية كطرف فى عملية التسوية، بشكل غير مباشر. ويبدو انه سعى فى هذا الشأن، للإشارة الضمنية لمواقفه من عملية التسوية. من ناحية أخرى، يلاحظ أن «التجمع» قد قبل بالموقف السوفيتى فى مواجهة الموقف الاردنى. ولا يعتقد ان هذا القبول يعنى تراجعاً عن موقف اتخذه «التجمع» بتأييد اتفاق عمان، الذى يرفضه الاتحاد السوفيتى، بل انه يرجع على ما يبدو لتوافق التحفظات الفلسطينية والسوفيتية فى مواجهة السياسة الاردنية ازاء التسوية وقتئذ.

وعامة، فقد بدأت مرحلة جديدة من مراحل التسوية، وهى مرحلة المؤتمر الدولى، لكن ذلك لم يغير من رؤية حزب التجمع من التأكيد على وجود محاولة لفرض حل امريكى، وتصفية منظمة التحرير والحركة الوطنية المصرية لتحقيق ذلك^(٤٧)، ويعتقد ان هذا الموقف كان يرتبط بالعقبات التى كانت تضعها الادارة الامريكية على عقد المؤتمر الدولى.

وفيما يتعلق برؤية حزب التجمع تجاه مسألة التسوية، بالنسبة لتداعيات الغزو الاسرائيلى للبنان، فقد كانت تنصب على أمرين هما، الموقف ازاء الاتفاق اللبناني- الاسرائيلى (مايو ١٩٨٣)، والتدخل العسكرى الامريكى فى لبنان، حيث كان موقف «التجمع» ازاء هذين الأمرين، يتمثل فى اعتبار الاتفاق بين لبنان واسرائيل غطاءاً للدعم الامريكى لاسرائيل، ووسيلة لاصدقاء الولايات المتحدة لترويج «اوهام الدور الأمريكى»^(٤٨). وان التدخل العسكرى

الأمريكي في ثشون لبنان خروج عن مهمة القوات المشتركة فيه، وأنه معحق للطائفية ويجب دواجهته^(٤٩).. وعامة، فقد كانت حركة الاحداث على الساحة اللبنانية تفسر تدريجيا وفق ما ينلام برغبة حزب التجمع. اذ نشطت الحركة الوطنية اللبنانية منذ الوجود الأمريكي بلبنان، وكان ذلك النشاط متزادنا مع مشاركة مشاه البحرية الأمريكية «المارينز» في القتال، ضد القوات السورية والاطراف المتقاتلة داخل لبنان، وهى المشاركة التى اذانها حزب التجمع. راعبر على أثرها انه لا حل لازمة لبنان إلا بعمل القضية الفلسطينية، وان حل الازمة الاولى يعتمد اساسا على وحدة اراضى لبنان، وجلاء اسرائيل والقوات الأمريكية عنها وترك الحكيم اللبنانيى للبنانيين، وليس لمساندة الولايات المتحدة واسرائيل^(٥٠). إضافة لذلك، حيا الحزب نشاط حركة المقاومة اللبنانية والفلسطينية لهمودها فى مواجهة التدخل الأمريكى والاسرائيلى فى لبنان^(٥١)، وقد تزامن ذلك الموقف، مع تفجير مقر «المارينز» ببيروت.

وعندما أعلنت حكومة لبنان الغاء الاتفاق اللبنانيى - الاسرائيلى (مارس ١٩٨٤)، اعتبر «التجمع» ان ذلك انتصار لحركة التحرر العربى على التسوية الجزئية ومخطط الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية^(٥٢).

وهكذا، يتبين ان موقف حزب التجمع من تداعيات الغزو الاسرائيلى للبنان يتمحور حول اهتماماته الاساسية برفض التسويات الأمريكية المنفردة بين العرب واسرائيل، ورفض امتداد النفوذ الأمريكى فى المنطقة العربية، وذلك لاسباب سبق ذكرها، وقد كان هذان الاهتمامان هما محور رؤية الحزب بشأن هذه القضية.

٣ - الجانب العسكري فى السياسة الخارجية المصرية :

تتناول رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بالجانب العسكري فى السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين، ثلاث قضايا هى القواعد والتسويلات العسكرية، والمناورات والتدريبات المشتركة، ومصادر استيراد السلاح المصرى.

ففيما يتعلق بالقواعد والتسهيلات العسكرية، يلاحظ ان «التجمع» يدعمر لتصفية أى وجود عسكري أجنبى فى البلدان العربية عامة ومصر خاصة. وقد تطرق الحزب لذلك الأمر ببرنامجه العام، وإبان الأحداث التى شهدتها المنطقة خلال فترة الدراسة. واعتبر ان القواعد والتسويلات ونخزين السلاح الأمريكى فى مصر، هى أحد أهم مظاهر الانعجاز والارناط بسياسة الاجماع الاستراتيجى الأمريكى، ورأى انها تعرض أمن مصر للخطر فى أى مواجهة بين القوتين العظميين، ونتيح للقوات الأمريكية التدخل فى الشؤون الداخلة لمصر لضمان بقاء نظام مؤيد لاستمرار هذه الأوضاع^(٥٣).

أما بالنسبة لرؤية الحزب لمظاهر وجود القواعد والتسهيلات، فتشتمل على الإشارة لوجود قوات أمريكية ضمن القوة متعددة الجنسيات ومعدات الانذار المبكر فى سيناء^(٥٤)، ومحاولة الولايات المتحدة بناء قاعدة أو المحصول على تسهيلات مشروطة فى هذه المنطقة^(٥٥)، والوجود الأمريكى بإبنتان ومنطقة الخليج وشرق أفريقيا والسودان^(٥٦).

على هذا الأساس، يتبين ان حزب التجمع يمارس الوجود العسكرى الاجنبى فى الوطن العربى. لكنه يركز فى هذا الشأن على الوجود العسكرى الأمريكى، ويتجاهل مظاهر الوجود العسكرى السوفيتى خلال فترة الدراسة

فى بعض الدول العربية كالبسن الديمقراطي وسوريا. والملاحظ ان هذا التجاهل ارتبط بالدفاع عن منح مصر تسهيلات عسكرية للاتحاد السوفيتى فى نهاية عقد الستينات، بدعوى الظروف الاقليمية^(٥٧).

اما بالنسبة للمناورات العسكرية، فقد رفض الحزب وعارض معارضة شديدة قيام مصر بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية، مع الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة. وقد برر رفضه بذات اسباب رفض منح القواعد والتسهيلات العسكرية للولايات المتحدة، إضافة لطبيعة العلاقات الامريكية- الاسرائيلية خاصة بعد اتفاق التعاون الاستراتيجى فى نهاية عام ١٩٨٣.

وفيما يتعلق بتنوع مصادر السلاح، يلاحظ اهتمام حزب التجمع بكسر الاحتكار الغربى عامة والامريكى خاصة فى مجال تصدير السلاح لمصر. وقد طرح خلال فترة الدراسة ثلاثة اساليب لتنوع مصادر السلاح هى تنمية الصناعات الحربية لوقف الاعتماد على السلاح الامريكى، وتطوير العلاقات مع دول العالم الثالث والدول الاشتراكية، بذات قدر الاهتمام بالعالم الرأسمالى بهدف كسر الاحتكار الامريكى لتصدير السلاح لمصر^(٥٨)، وإنهاء الاعتماد على المنح الامريكية لتمويل التسليح مقابل الاعتماد العربى الجماعى على الذات، للتخلص من القيود التى تحد من استقلال ارادة مصر^(٥٩).

وهكذا، يلاحظ ان «التجمع» يركز على تنوع مصادر السلاح. ويبدو انه من خلال مقترحاته السابقة قد حاول استثمار عودة العلاقات المصرية- السوفيتية إلى طبيعتها، بتعاون مصرى سوفيتى يستهدف تنوع مصادر السلاح، أو أنه رأى صعوبة فى قيام الغرب بتصدير سلاح ذى فاعلية لمصر

والدول العربية الأخرى، بسبب الحرص على بقاء ميزان القوى فى صالح إسرائيل، وهو ما أشار اليه صراحة أمين عام الحزب^(٦٠) كما انه تلمس على ما يبدو نجاح سياسة المورد الإبل مع كل من الأردن والكويت حيث امدهما الاتحاد السوفيتى خلال فترة الدراسة بالسلاح بعد رفض الولايات المتحدة امدادهما بأنواع محددة من العتاد العسكرى.

٤ - قضايا ومواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين :

أ - عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى :

كان حزب التجمع من أول الأحزاب التى كانت تنادى بعودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى. وكان يعتبر ان تلك الخطوة تعد تمسكا بمبادئ عدم الانحياز، ودعما لعملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى. وقد تركزت رؤيته فى هذا الشأن، على تقريب وجهات النظر بين مصر والاتحاد السوفيتى، وذلك سواء من خلال الاتصال المباشر بين قادة الحزب والمسؤولين السوفيت، أو من خلال اعلان المواقف الرسمية. وفى هذا الصدد، كان الحزب دائم التذكير بأن عودة العلاقات الطبيعية بين البلدين تدعم توازن القوى فى مواجهة إسرائيل، خاصة بعد احياء اتفاق التعاون الاستراتيجى الأمريكى- الاسرائيلى^(٦١)، وان السلاح السوفيتى كان له الفضل فى احراز النصر على إسرائيل^(٦٢). من ناحية أخرى، كان «التجمع» ينتقد الموقف المصرى الذى يصر على تبنى المقولة الأمريكية فى وجود خطر سوفيتى على منطقة الشرق الأوسط^(٦٣)، وتدخل سوفيتى فى

شئون مصر الداخلية^(٦٤)، ويدعى التمسك بمبادئ عدم الانحياز فى ظل وجود علاقات خاصة مع الولايات المتحدة وتدهور فى العلاقات المصرية-السوفيتية^(٦٥).

وهكذا، يتبين وجود رغبة من قبل حزب التجمع، فى تصحيح الخلل فى العلاقات المصرية مع القوتين العظميين. على انه رغم ان بعض وثائق الحزب كانت تؤكد على أن الاتحاد السوفيتى غليظ، وان تحسين العلاقات معه يقضى انهاء التبعية للولايات المتحدة، وتغيير بنية المجتمع المصرى^(٦٦)، وهى اجراءات بنم بعضها عن تفهيرات هيكلية، قد تنال من استقلال مصر فى اتجاه عاكس، كان الأمن العام للحزب يشدد من وقت لآخر على رفض الانحياز للاتحاد السوفيتى، ومقولة ان «التجمع» يدور فى فلكه^(٦٧).

ب - الوجود السوفيتى، فى افغانستان :

كانت رؤية حزب التجمع بشأن الموقف السوفيتى من قضية افغانستان، تعتمد على ثلاثة مبادئ. المبدأ الأول، هو وجوب تعبير القائمين بالثورة عن مصالح الجماهير، والفك الاغلبية حول الثورة. اما المبدأ الثانى، فهو اعتبار كل من الامبريالية والرجعية، اعداء للثورات الشعبية، والمبدأ الثالث، هو حق الثورات فى طلب تأييد القوى الثورية فى العالم، بشرط الا يكون هذا التأييد بديلا عن التأييد الشعبى الداخلى، ويتطابق تلك المبادئ على قضية افغانستان، يلاحظ ان «التجمع» هاجم بشدة الموقف الامريكى من هذه القضية، واعتبر ان تدخل الاتحاد السوفيتى جاء استجابة لطلب الحكومة الشرعية الافغانية، إلا انه دفع بقوات تنجاوز حدود المبادئ السابقة، الأمر الذى يستغل للأساء له. لذلك فإنه يرفض كلا من استمرار الوجود السوفيتى،

و«التدخل العسكري المدونى الذى بادرت به الامبريالية وباكستان» فى شتون افغانستان، والزج بالاسلام فى هذه القضية، ومحاولات التصبئة والتدخل العسكرى التى تنظمها الولايات المتحدة والغرب والصين ودول أخرى. ويطالب بإنسحاب القوات السوفيتية، ووقف الهجوم الامبريالى على الثورة الافغانية، واحلال قوات من دول عدم الانحياز فى افغانستان محل القوات السوفيتية، وفى مواجهة التدخل الاجنبى (٦٨).

وهكذا، يلاحظ ان حزب التجمع لم يرفض الوجود العسكرى السوفيتى فى افغانستان من حيث المبدأ، بل رفضه من حيث الحجم والكثافة. وقد استمرت رؤيته حتى نهاية فترة الدراسة دون أى تغيير، اللهم باستثناء مطالته بإنهاء «التدخل من جانب كل الأطراف الاجنبية فى شتون افغانستان» (٦٩)، وهو مايشير لوصف الوجود السوفيتى بالتدخل، وهو ماكان التجمع يستثنى منه الاتحاد السوفيتى منذ بداية الأزمة.

ج - قضايا العنف والارهاب :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بقضايا العنف والارهاب فى منطقة الشرق الأوسط، تتمحور فى اعتبار الممارسات التى تؤجج النزاعات الطائفية، وتوجه ضد حركات التحرر من أعمال الارهاب. اما نشاط حركات التحرر الوطنى، فتدخل ضمن أنشطة تصفية مخططات اسرائيل والولايات المتحدة، ومن ثم لا تدخل فى اعداد اعمال العنف والارهاب. وقد اعتبر «التجمع» ان سياسة الولايات المتحدة واسرائيل مشحولة عن اعمال العنف والارهاب، التى تفشت فى منطقة الشرق الأوسط، وان المواجهة الامنية للارهاب تكمن فى

إزالة أسلحته وعلى رأسها الإرهاب الاستعماري الذي قارسه الولايات المتحدة وإسرائيل والأنظمة السبيلة (٧٠).

وخلال فترة الدراسة، وقعت ثلاثة أعمال عنف وإرهاب كان للولايات المتحدة دور فيها، وهذه الأعمال هي :

(١) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (أكتوبر ١٩٨٥) :

اعتبر حزب التجمع ان الولايات المتحدة متواطئة مع إسرائيل في هذا العمل، من خلال تقديم كافة التسهيلات لها. ورأى في بيان مشترك أصدرته احزاب المعارضة، ان الغارة الاسرائيلية تكشف عن طبيعة السلام الذي تريده الولايات المتحدة، واستغلالها للعلامات الخاصة مع بعض الدول العربية والتحالفات العربية- العربية لشل أي رد فعل عربي محتمل. وقد ادان الحزب السياسة الامريكية، وطالب ببناء القدرة المصرية الذاتية في اطار سياسة عدم الانحياز، وإعادة تهيم علاقات مصر الدولية ومساءلة التسوية الملمية، إضافة الى ذلك رفض «التجمع» ان تكون المعونة الامريكية قيما على الارادة الوطنية (٧١).

وهكذا يتبين ان «التجمع»- إضافة الى عزى العمل والوفد- حمل الولايات المتحدة مسؤولية الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير، وذلك بنفس القدر الذي حمل فيه الحزب اسرايل مسؤولية القيام بهذا العمل.

(٢) القرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية (أكتوبر ١٩٨٥) :

كانت رؤية حزب التجمع بشأن هذا الحادث تتمحور في توصيفه، والرد المطلوب إزاءه، وتقييم رد الفعل المصرى تجاهه. ففيما يتعلق بتوصيف هذا العمل، فقد اعتبر الحزب انه يكشف عن ان الولايات المتحدة لا تدعم فقط اسرائيل في ضرب استقلال الدول العربية، بل انها تشارك في ذلك، وقد طالب «التجمع» بتقديم شكوى لمجلس الامن. وإعادة النظر في العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ودورها في عملية التسوية، والاعتماد الاقتصادى على الذات^(٧٢). من ناحية أخرى، انتقد «التجمع» الموقف المصرى الذى عبر عنه الرئيس مبارك والحكومة، لانه دل- كما يقول- على ان مصر مكبلة اقتصاديا^(٧٣). وقد جاء هذا الانتقاد ليؤكد على ما يبدو رفض الحزب لاسلوب القيادة السياسية في ادارة الازمة، خاصة وانها اكتفت بما قاست به الولايات المتحدة لثربط الاجواء مع مصر، متخلفة بذلك عن مطالبتها في تقديم اعتذار مناسب.

(٣) العدوان الأمريكى على ليبيا (مارس- ابريل ١٩٨٦):

ادان حزب النجم خلال فترة الدراسة، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا. وخلال عام ١٩٨٦ رفض الحزب التحرشات الأمريكية بليبيا التى وقعت في شهر مارس، وكذلك الهجوم الأمريكى عليها في شهر ابريل. وقد دعا الحزب لاتخاذ اجراءات عقابية تنال من العلاقات العربية- الأمريكية عامة، والمصرية- الأمريكية خاصة كقطع العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية العربية معها، ومقاطعة الشعوب العربية لبضائعها... إلخ، وطالب بنزع السلاح النووى من دول حوض البحر المتوسط، وجلاء الاسطول الأمريكى والسوفيتى عنه، خاصة بعد دعوة الاتحاد السوفيتى للقيام بذلك^(٧٤). من ناحية أخرى،

قام الحزب بالتعاون مع حزب العمل الاشتراكي وبعض التنظيمات الاخرى بتشكيل «اللجنة القومية لمقاومة العدوان الامريكى والصهيونى»^(٧٥) وأدان بشدة الموقف المصرى خاصة بعدما تردد عن تواطؤ مصرى أمريكى لاسقاط رئيس ليبيا، وفسر ذلك الموقف بالتبعية المصرية للولايات المتحدة، والتي طالب بإنهائها^(٧٦). وقد جاءت تلك الأدانة، على الرغم من اعلان وسائل الاعلام القومية عن رفض مصر التورط فى ضرب ليبيا، كما سبق ذكره.

وهكذا، يتبين ان حزب التجمع وضع مسئولية اعمال العنف والارهاب بمنطقة الشرق الأوسط على عاتق الولايات المتحدة، بما فى ذلك الاعمال التى لم تقم بها بشكل مباشر. كما انه ارجع - بشكل أو بآخر- هذه الأعمال، ورد فعل مصر بشأنها لتبعية مصر للولايات المتحدة، وهو ما يتماشى مع اهتمام الحزب بقضية التبعية، التى تتطرق لها ادبياته بشكل دائم، خاصة كلما وقعت مجازات امريكىة تنال من الحقوق المصرية والعربية.

ثانياً - موقف حزب العمل الاشتراكي :

١ - المبادئ العامة :

تأثرت سياسة حزب العمل الاشتراكي ازاء القوتين العظميين بطروف نشأة الحزب، والتطورات التى لحقت بينائه التنظيمى خلال فترة الدراسة. فعندما نشأ الحزب، كان برنامجهم العام يدعو للتمسك بمبادئ عدم الانحياز، لكنه كان فى ذات الوقت، يفض الطرف عن أى تجاوز مصرى رسمى بشأن هذه المبادئ بسبب ارتباطه بالقيادة السياسية وقتئذ، وعندما تدهورت العلاقات بين الطرفين، بدأ حزب العمل يوجه النقد للعلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة.

ومع بداية فترة الدراسة، استعد موقف الحزب «وون» (اليمين، تيمور جونغ)، وقد كانت رؤيته التي عبرت عنها وثائقه، تتمحور في توصية «مساعدة مصر تجاه القوتين العظميين بعدم التوازن، والتجعية لصالح الطرف الأمريكي، بعدما كانت تسم في وقت سابق بالاختلال لصالح الطرف السوفيتي» (٧٧).

أما بالنسبة لمظاهر عدم التوازن، فقد أشار «العمل» ضمنًا للقواعد العسكرية، ومنع التسهيلات، وأجراء المناورات العسكرية مع الولايات المتحدة، والاستعانة بالمعونات الأجنبية المشروطة، وحصول الولايات المتحدة على معلومات أو بيانات تحت أي شعار، ووجود قوات أمريكية ضمن القوة متعددة الجنسية في سيناء (٧٨)، وعدم وجود علاقات طبيعية مع الاتحاد السوفيتي. وفيما يتعلق بموقف «الأخوان المسلمين» المؤلفين مع حزب العمل عام ١٩٨٧، فلم يختلف عن موقف «العمل» وهو ما اتضح في أسد بياناتهم المشتركة (٧٩).

أما بالنسبة لأثار عدم التوازن، فهي النيل من كل من الأمن القومي المصري ووحدة الصف العربي (٨٠)، واستقلال مصر الاقتصادي، وتأثر علاقة مصر بدول العالم الثالث (٨١)، وعقد اتفاق ومهادنة سلام مع إسرائيل (٨٢). أما التحالف الإسلامي، فقد عبر عن موقفه بشكل عام وغير مباشر في رده على بيان الحكومة بمجلس الشعب، حيث اعتبر أن آثار عدم التوازن هي العنصر بمصالح الأمة (٨٣).

وفيما يتعلق بوضع التوازن الأمثل وكيفية الحصول إليه، فقد أشار التحالف الإسلامي الذي يضم كلا من «العمل»، و«الأخوان المسلمين»، لضربة التمسك بمبادئ عدم الانحياز (٨٤). من ناحية أخرى، طالب «العمل» بإقامة علاقات متوازنة مع القوتين العظميين بتحسين العلاقات مع الاتحاد

السوفييتي ودول الكتلة الشرقية^(٨٥)، والتحذير من إطالة العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة^(٨٦)، وإنهاء كافة مظاهر عدم التوازن في سياسة مصر الخارجية لدى القوتين العظميين.

وهكذا يتبين ان رؤية حزب العمل والتحالف الاسلامي للسياسة الخارجية تجاه القوتين العظميين، تؤكد عدم وجود توازن في هذه السياسة. وتدعو لضرورة التمسك بمبادئ عدم الانحياز لاصلاح هذا الخلل. على انه يستنتج من قراءة وثائق الحزب، ان موقف «العمل» من اصلاح الخلل، كان رغبة في استعادة العلاقات الطبيعية بين مصر ودول الكتلة الشرقية، وتدعيما لسياسة عدم الانحياز. إلا أن هذه الرغبة قد تبدلت، بعد التحالف الانتخابي بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٧، حيث اصبح الحزب يصف من خلال هذا التحالف كافة القوى العظمى بالقوى المستكبرة والمهيمنة على النظام الدولي، ويرفع شعار الارتباط بالاسلام لا بالشرق ولا بالغرب^(٨٧)، وهو ما يعنى ان الهدف الجوهري من اصلاح الخلل هو التمسك بمبادئ عدم الانحياز.

٧ - التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربي-

الاسرائيلي:

كانت رؤية حزب العمل المبدئية، تنطوي على أهمية دور الولايات المتحدة في عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والصراع العربي-الاسرائيلي. فقد ايد الحزب ابان موافقته على معاهدة السلام المصرية-الاسرائيلية عام ١٩٧٩ هذا الدور. وعلى الرغم من سحب موافقته على اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام منذ مارس ١٩٨١ لتعتن اسرائيل، إلا انه لم يسقط الدور الأمريكي من معادلة التسوية السلمية، بل انه طالب-

على لسان رئيسه- الولايات المتحدة مع بدء فترة الدراسة بإجراء حوار مع الفلسطينيين بهدف المشاركة في تقرير مصيرهم^(٨٨).

وعندما غزت اسرائيل لبنان احتج الحزب على سلوك الولايات المتحدة، من خلال تصريحاته ومقابلة رئيسه للسفير الأمريكي بالقاهرة، حيث اعتبر ان الولايات المتحدة متواطئة في العدوان لجانب اسرائيل، بمساندتها عسكريا ودبلوماسيا في مجلس الأمن. إضافة لذلك، اذان حزب العمل استعداد الولايات المتحدة لنقل الفلسطينيين من لبنان لدول عربية أخرى^(٨٩)، وانتقد الموقف المصري من الإدارة الأمريكية، لكنه فسره بالحاجة للمعونات الاقتصادية^(٩٠)، وطالب بالاعتماد على الذات لمواجهة العجز امامها^(٩١)، كما طالب بالمقاطعة العربية لها لا شعارها بالخطر على مصالحها بالمنطقة^(٩٢).

وفيما يتعلق بعملية التسوية، فقد رأى حزب العمل استحالة السير في مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني، التي كانت تشارك فيها الولايات المتحدة، وانتقد ما قاله الرئيس مبارك من أن ١٠٠٪ من أوراق التسوية بيد الولايات المتحدة، واعتبر ان هذه النسبة تسرى على الخديعة الأمريكية للعرب.

على هذا الأساس، يلاحظ ان موقف حزب العمل من الغزو الاسرائيلي للبنان اتسم بسمتين اساسيتين. الأولى، عدم اتخاذ رد فعل حاسم تجاه الولايات المتحدة، حيث اكتفى الحزب بالدعوة للمقاطعة العربية لها دون تحديد المقصود بتلك المقاطعة. اما السمة الثانية، فهي تجاهل رد الفعل السوفيتي الذي اتسم بالفتور تجاه الأزمة، بل ودعوة المؤتمر الاول للحزب (يونيو ١٩٨٢) لاعادة التوازن في سياسة مصر الخارجية بتبادل السفراء بين مصر والاتحاد السوفيتي، ولم يكن ذلك يعنى على ما يبدو منح مكافأة للاتحاد السوفيتي

يتمدر ما كان يعنى النظم من السياسة الامريكية التى كانت معنية بالأمر، وكان ذلك هو ذات الموقف الذى اتخذه الحزب بعد اعلان مبادرة ريجان (سبتمبر ١٩٨٢)، حيث لم ينتقد غياب الدور السوفىنى فى المبادرة، بل انه اعتبرها قابلة للمفاوض بعد تفسير بعض الغموض بها لصالح الطرف العربى والفلسطينى

وبشكل عام، فقد كانت رؤية حزب العمل تجاه مبادره ريجان، تشير إلى ان الهدف من المبادرة هو تحسين صوره الولايات المتحده، وتقاضى النقد الغربى لها، وانها تأتى نتيجه الادراك الامريكى باستمرار تطلعات الشعب الفلسطينى رغم تداعيات غزو لبنان. وقد انتقد الحزب بجاهل المبادرة لمنظمة التحرير الفلسطينية وحق تقرير المصير والمرفعات السوريه ورفض اقامة دولة فلسطينية، وعدم الاقرار بالانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، أو حسم مصير القدس الشرقية لصالح الطرف العربى، كما اشار إلى انها ربطت الانسحاب الاسرائيلى بنطبيع العلاقات العربيه- الاسرائيلية، وانها لم توضح الرأى بشأن شرعية المستوطنات القائمة بالأراضى المحتلة^(٩٣).. وهكذا كان الحزب- رغم نقده الشديد للولايات المتحدة- يراهن على الدور الأمريكى فى عملية التسوية، لما يشكله من ضغط على اسرائيل، لكنه كان لا يغفل كلية عن المطالبة بدور سوفيتى ما، خاصة كلما وقعت احداث اتضح من خلالها انحياز امريكى سافر لصالح اسرائيل، كما حدث نسبيا ابان غزو لبنان، و ابان الاعلان عن احياء اتفاق التعاون الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة فى نهاية عام ١٩٨٣، حيث رأى الحزب بشأنه ضرورة ان تتخلى الولايات المتحدة عن دور الوسيط فى عملية التسوية للأمم المتحدة، وانتقد تبرير الاتفاق بالثورط السوفيتى فى الشرق الأوسط، وطالب بعودة

العلاقات المصرية- السوفيتية، وانهاء كافة مظاهر العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة، وإعادة النظر في السلام المصري- الاسرائيلي، والاعتماد العربي على الذات، إضافة لذلك انتقد الحزب موقف الحكومة المصرية من الاتفاق (٩٤).

وبعد خروج المقاومة الفلسطينية من طرابلس (ديسمبر ١٩٨٢)، بدأت الاتصالات للتوصل لصيغة اردنية- فلسطينية مشتركة للتسوية، وكان موقف «العمل» ابان تلك الاتصالات، يتماشى مع الموقف الفلسطيني الذي يدعو لعقد مؤتمر دولي للسلام، يشارك فيه الاتحاد السوفيتي كى لا تنفرد الولايات المتحدة واسرائيل بالحل (٩٥)، ولم يكن هذا الموقف يعنى رفضا للدور الأمريكي بل مجرد تغيير فى حدود هذا الدور، إذ أن الحزب دعا الرئيس الأمريكى ريماند ريجان للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وعقد مؤتمر دولي للسلام يشارك فيه الاتحاد السوفيتي ومنظمة التحرير الفلسطينية بحيث يمكن أن تطرح عليه مبادرة ريجان، واعتبر ان إعادة انتخاب الرئيس الأمريكى ريجان لفترة رئاسية ثانية، عامل مشجع لحل قضية الشرق الأوسط، لانه لم يحد بحاجة لاصوات اليهود (٩٦).

ومهما يكن من أمر فقد توصل الاردن ومنظمة التحرير فى فبراير ١٩٨٥ لاتفاق للتحرك المشترك، لكن هذا الاتفاق تحفظت عليه الولايات المتحدة، وقد ادان حزب العمل هذا الموقف، لانه انكر دور المنظمة وحق تقرير المصير الفلسطيني واقامة دولة فلسطينية فى إطار كونثيدراالى، وأصر على الاعتراف بالقرار ٢٤٢ وحده، ورأى «العمل» ان الانحياز الأمريكى لاسرائيل يؤكد انها ليست شريكا وحيدا فى عملية السلام، ويبرز الحاجة لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن ومنظمة التحرير الفلسطينية (٩٧).

وهكذا نأخذ، رؤية حزب العمل، تتركز على نقد الموقف الأمريكي من عملية التسوية وفق اتفاق عمان، دون إثارة المرونة السوفيتية المعارضة أيضاً له، وكان ذلك يرجع للعراقيل الكبرى التي كانت تمنعها الإدارة الأمريكية أمام عملية التسوية خاصة، حول مشاركة منظمة التحرير في الوفد الفلسطيني-الأردني المشترك (٩٨)

وعلى أية حال، فقد نصاعد نقد حزب العمل للولايات المتحدة منذ فرار الآدن يوقف النسيب مع المنظمة، وحتى نهاية فترة الدراسة، حيث اعتبر الحزب، ان الاداره الأمريكية مسؤولة عن تجميد عملية التسوية، وعن معارضة ابعاد مصر عنها. وطالب ازا، ذلك بد الحضور بأسلوب حذر مع الاتحاد السوفيتي، ومقاومة الوجود الاسرائيلي المستند على القوة الأمريكية (٩٩). وقد قامت تلك الرؤية مع نهج حزب العمل في نقد الادارة الأمريكية ابان الأزمات، من دون التضحية كلية بالدور الأمريكي.. وبعد التحالف الانتخابي بين حزب العمل وجبهة الأحرار المسلمين، ثم يقرأ أى تعديل جوهرى على موقف الحزب من سياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين فيما يتعلق بعملية التسوية، فانه ان موقف «الاعوان المسلمين» المستقل كان يتنقل في التشديد على الانسحاب الأمريكي لاسرائيل (١٠٠)، وبطالبة نوابهم بمجلس الشعب بعقد المؤتمر الدوائى، وهو ما لا يختلف عن موقف حزب العمل.

وفيما يتعلق برؤية حزب العمل تجاه مسألة التسوية، بالنسبة لتداعيات الغزو الاسرائيلى للبنان. فقد كانت تنصب على ثلاثة أمور هى الاتفاق اللبناني- الاسرائيلى، والوجود التسكرى الأمريكى، والممارسات الاسرائيلية فى لبنان. وكان موقف حزب العمل يتمثل فى رفض الاتفاق اللبناني- الاسرائيلى، الذى اشرفه الولايات المتحدة على أعداده، والتأكيد على أنها

كان يجب ان تلعب دورا فى إجلاء اسرائيل عن الأراضى المحتلة وحل القضية الفلسطينية، بدلا من ان تلعب دورا فى اعداد اتفاق يربط الانسحاب الاسرائيلى من لبنان بهجلاء القوات السورية وقوات المقاومة الفلسطينية^(١٠١) من ناحية أخرى، رفض حزب العمل استمرار التواجد العسكرى الأمريكى فى لبنان. ويعتبر هذا الموقف موقفا مغايرا لموقف الحزب، الذى ايد وجود القوات متعددة الجنسية فى لبنان منذ تدخلها^(١٠٢). ويعتقد ان ذلك يرجع لقيام هذه القوات بتوجيه ضربات عسكرية لسوريا وبعض الأطراف اللبنانية، التى كانت تعارض الاتفاق اللبناني- الاسرائيلى، وهو ما كان ايضا محل معارضة الحزب^(١٠٣)، إضافة لادراك ارتباط وجود هذه القوات بالاستراتيجية الأمريكية خاصة بعد توقيع الاتفاق اللبناني- الاسرائيلى، وربط الرئيس الأمريكى ريجان وجود هذه القوات بالوجود السوفيتى فى سوريا^(١٠٤)، واهياء اتفاق التعاون الاستراتيجى بين اسرائيل والولايات المتحدة... وعلى أية حال، فقد رحب «العمل» بنشاط المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الوجود الأمريكى، وامتدح عملية تفجير مقر «المارينز» ببيروت، وعمل الولايات المتحدة بعد جلاء القوات الأمريكية عن لبنان مستولبة الممارسات الاسرائيلية فيه.

٣ - الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية :

تناول حزب العمل فى رؤيته للجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين ثلاث قضايا هى القواعد والتسهيلات العسكرية، والمناورات والتدريبات المشتركة، ومصادر استيراد السلاح المصرى. ففىما يتعلق بالقواعد والتسهيلات العسكرية الاجنبية، فقد رفض حزب

العمل اى وجود عسكري اجنبى فى مصر والبلدان العربية. لكن ذلك لم يكن موثقاً مبدئياً، وهو ما يتضح من موقف الحزب من الوجود الأمريكى ضمن القوة متحدة الجنسة فى سماء بيروت، حيث ارجع عام ١٩٨٢ رفضه للوجود الأمريكى، فى سيناء لرفض دول مجموعة عدم الانحياز لوجود هذه القوات، دون ان يشير لموقفه من هذا الرفض، كما انه برر وقفه وغبته فى بدائل هذه القوات بقوات من الأمم المتحدة، بإسلاح ذات البين مع مجموعة دول عدم الانحياز^(١٠٩). كما وافق ضمنا عام ١٩٨٢. على نشر قوات دول غربية منها قوات أمريكية فى بيروت... على هذا الأساس، يستدل ان رفض حزب العمل لانشاء قواعد ومنح تسهيلات عسكرية اجنبية خلال فترة الدراسة، قد ارتبط بالسياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط التى انتضحت من خلال حركة الأحداث فى تلك الفترة، بدليل انه لم يواز به رفض مباشر للوجود السوفيتى فى سوريا والسفن الدفراطية، والوجود الأوربى فى سماء بيروت... وعلى أية حال، فقد كان موقف حزب العمل خلال فترة الدراسة، متشكك فى رفض قيام مصر بمنح قواعد أو تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة فى منطقة رأس عيناس، ورفض الرموز العسكرية الأمريكى فى سيناء ولبنان، والقواعد العسكرية الأمريكية فى السودان وكافة البلدان العربية^(١٠٩).

وبعد التحالف الانتخابى بين حزب العمل و«الاخوان المسلمين»، لم يصدر سوفف تعدد بجهاد قضية القواعد والتسهيلات العسكرية، لكن «الاخوان المسلمين» رفضوا بشكل حاسم وشامل اى تحالف عسكري تحت أى مسمى، أو منح تسهيلات عسكرية مصيرية لأية دولة^(١٠٧).

اما بالنسبة المناورات العسكرية، فقد رفض الحزب اجراء مشاورات

وتدريبات عسكرية مشتركة بين مصر والقوى الكبرى، حيث رأى ان المناورات المشتركة تجرى فقط بين الدول المشاركة فى احواف عسكرية، اما اجراؤها بين دول غير منحازة، ودول تتزعم احد الاحلاف، فإنه يعتبر امرا غير مقبول^(٨ ١). ومهما يكن من أمر، فقد كرر الحزب خلال فترة الدراسة، رفضه لاجراء مناورات وتدريبات عسكرية مع الولايات المتحدة، خاصة بعد احياء اتفاقها الاستراتيجى مع اسرائيل، واعتبر ان تلك المشاركة تنم عن وجود نفوذ امريكى على مصر^(٩ ١).

وفيما يتعلق بتنوع مصادر السلاح، طالب حزب العمل بشكل عام بالاعتماد على الذات فى بناء قوة عربية ذاتية من زاوية التسليح، والجمع بين المستويات التكنولوجية المختلفة من المعدات العسكرية حتى لا تقع مصر تحت رحمة طرف واحد يدها بالتكنولوجيا^(١٠ ١)، وبعد التحالف بين «العمل» و«الاخوان المسلمين»، اصدر التحالف برنامجا انتخابيا عام ١٩٨٧، طالب فيه بالاستقلال العسكرى عن سياسة القوتين العظميين، وذلك بهدف تحقيق النهضة الاسلامية.

وهكذا يتضح من رؤية حزب العمل تجاه قضية تنوع مصادر السلاح امران اساسيان. أولهما، محدودية اهتمام الحزب بتلك القضية، ويعتقد ان ذلك كان يرجع لتركيز اهتمامه بقضية الاتفاق العسكرى، فما يتعلق بمسألة الحصول على السلاح. وثانيهما، انه رغم ما يبدو من علم حملوث تغيير فى مطالب حزب العدل، بشأن تنوع مصادر السلاح، بعد التحالف مع «الاخوان

المسلمين»، إلا انه يلاحظ تغير فى الهدف من الاستقلال العسكرى.

٤ - قضايا ومواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين:

أ - عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى:

أهتم حزب العمل خلال فترة الدراسة بقضية توازن علاقات مصر الخارجية بين الشرق والغرب. ومن ثم طالب بعودة العلاقات الطبيعية بين مصر من ناحية والاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية من ناحية أخرى. ورفض سياسة مصر الخارجية، التى بنيت لفترة طويلة على أساس ان تدعيم العلاقات مع احدى القوتين العظميين يعنى تدهور العلاقات بالقوة العظمى الاخرى. واعتبر ان توازن العلاقات بين القوتين العظميين، يجب ان يبنى على تحقيق المصالح الحيوية لمصر^(١١١)، لأن ذلك يقلل من التبعية لاحد الاطراف^(١١٢)، ويحد من الصراعات التى قد تنجم عن مناخ الاستقطاب^(١١٣).

وهكذا يتبين ان تمسك الحزب بسياسة عدم الانحياز، كان سببا اساسيا فى مطالبته بعودة العلاقات الطبيعية مع الاتحاد السوفيتى. كما كان اهتمامه بمعادلة الدور الأمريكى المؤيد لاسرائيل بالدور السوفيتى المؤيد للحقوق العربية، سببا آخر ابرزته وثائق الحزب فى هذا الشأن.

ب - الوجود السوفيتى فى افغانستان :

كانت رؤية حزب العمل الاشتراكى فيما يتعلق بالموقف السوفيتى من قضية افغانستان من خلال متابعة وثائقه، تتمثل فى دعوة الاتحاد السوفيتى للتسحاب من افغانستان على اعتبار ان وجوده يشكل عدوانا على الشعب

الافغانى (١١٤)، وان ذلك من شأنه ان يؤثر على علاقات الصداقة بين الاتحاد السوفيتى من جهة والدول العربية وشعوب العالم الثالث من جهة أخرى. كما أنه يشوه صورة الايدبولوجية السوفيتية المساندة تاريخيا لحركات التحرر الوطنى (١١٥). إضافة لذلك، كان حزب العمل يرى ضرورة تمكين الشعب الافغانى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره (١١٦).

والملاحظة العامة على هذا الموقف، هى أن الحزب لم ينتقد التدخل الغربى فى شئون افغانستان. كما انه من خلال نقده للموقف السوفيتى خلال النصف الاول من فتره الدراسة، كان يشدد على ضرورة عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى، الأمر الذى دل على انه كان يفتعل بين ممارسته للسياسة السوفيتية تجاه افغانستان، ورغبته فى تحسين العلاقات المصرية- السوفيتية.

وعلى أية حال، فإن موقف حزب العمل من الوجود السوفيتى فى افغانستان قد تصاعد مع بدء نهاية فترة الدراسة، ويعتقد ان ذلك كان يرتبط بتزايد النفوذ الاسلامى داخل الحزب، وهو ما يتبين فى الحديث عن ان الوجود السوفيتى فى افغانستان يشكل تهديدا للهوية الاسلامية. وانه يعد نقطة وئيب لايوان وباكستان والمحيط الهندى ومنطقة الخليج وباب المندب (١١٧). وبعد التحالف بين حزب «العمل» و«الاخوان المسلمين»، لم يلاحظ أى تغيير جوهري على موقف الحزب الأخير. لكن موقف جماعة «الاخوان المسلمين» المستقل تجاه الازمة، انسم بالنشدد النسبى معارنة بموقف التحالف وهو ما يتبين من تنديد «الاخوان» الشديد - كما يرى المرشد العام - بالموقف السوفيتى القائم على اضهاد المسلمين فى الدول التى تلجأ فى ذلك، والتدخل فى الشئون الداخلية فى افغانستان، واعتبار الحكومة الافغانية القائمة حكومة

عملية (١١٨)

بج - قضايا العنف والارهاب :

كانت رؤية حزب العمل فيما يتعلق بقضايا العنف والارهاب في منطقة الشرق الأوسط، تتمثل في اعتبار اسرائيل مسئولة عن اعمال الارهاب التي تقع في هذه المنطقة، وان الولايات المتحدة من خلال وقوفها لجانب اسرائيل تشجع الارهاب، كما نشجع كافة الحركات التي يمكن ان يقال انها ضد حريات الشعب (١١٩).

على هذا الأساس، يلاحظ ان حزب العمل لم يعتبر الولايات المتحدة طرفا مباشرا في أعمال الارهاب، وان كان قد اعتبر ان سياستها تشجع على الارهاب.

وقد وقعت خلال فترة الدراسة ثلاثة من اعمال العنف والارهاب كان للولايات المتحدة دور فيها، وهذه الأعمال هي :

(١) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (اكتوبر ١٩٨٥):

كانت رؤية حزب العمل من هذا الحدث، تتمحور فيما تضمنه البيان المشترك لرؤساء احزاب المعارضة (١٢). إضافة لذلك، قام الحزب بتنظيم مظاهرة معادية للولايات المتحدة واسرائيل ردا على الغارة الاسرائيلية، واعتبر ان الهدف الامريكى - الاسرائيلي من الغارة الاسرائيلية هو القضاء على

منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى.

(٢) القرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية (أكتوبر ١٩٨٥):

اعتبر حزب العمل هذا الحدث عملا من اعمال القرصنة والارهاب، وانه حدث نتيجة مساندة مصر لمنظمة التحرير الفلسطينية فى عملية التسوية. وقد طالب الحزب الولايات المتحدة بتقديم اعتذار رسمى لمصر، وتراوحت مواقفه بشأن مستقبل العلاقات المصرية- الامريكية، بين مطالبة رئيسه بإعادة النظر فى هذه العلاقات، وقطعها^(١٢١). كما طالب بإنتهاج طريق الاعتماد على الذات، ووضع برنامج للاتقاذ الوطنى كى تتمكن مصر من تحقيق ذلك^(١٢٢).

اما بالنسبة لتقييم موقف مصر، فقد امتدح الحزب موقف الرئيس مبارك، وانتقد موقف الحكومة المصرية، ورأى انه كان من اللازم رفع شكوى لمجلس الأمن.

وعلى أية حال، فإن موقف «العمل» تجاه القرصنة الامريكية يلاحظ عليه امران اساسيان. الأول، يتعلق بربط الحزب بين عملية القرصنة الامريكية وكل من عملية التسوية وقضية التبعية، ويأتى ذلك الربط فى ظل الموقف الامريكى من اتفاق عمان، وكذلك الرد المصرى المحدود على القرصنة الامريكية. أما الأمر الثانى، فهو انتقاد «العمل» موقف الحكومة المصرية مقابل استحسان موقف الرئيس مبارك فى إدارة الأزمة، على الرغم من ان هذين الموقفين كانا متكاملين^(١٢٣).

(٣) العدوان الامريكى على ليبيا (مارس- ابريل ١٩٨٦):

رفض حزب العمل خلال فترة الدراسة السياسة الامريكية تجاه ليبيا. وقد

بلغ هذا الرفض مداه عندما استخدمت الولايات المتحدة القوة تجاه ليبيا بالتحرش بها في مارس ١٩٨٦، وشن هجوم عليها في ابريل ١٩٨٦. وقد وصف حزب العمل الهجوم الأمريكي بالارهاب. وعلى الرغم من موافقته على الموقف المصري الرافض للتورط بنزاع مع ليبيا^(١٢٤)، إلا انه انتقد على لسان رئيسه هذا الموقف لانه لم يشجب صراحة العدوان الأمريكي، واعتبر ان العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة ليست حائلا دون توضيح الحقوق^(١٢٥).

ومهما يكن من امر، فإن رد فعل «العمل» ازاء العدوان الأمريكي على ليبيا قد ارتبط بعاملين اساسيين: الأول، سياسة الحزب ازاء ليبيا ومساعيه نحو اجراء مصالحة مصرية- ليبية، وتقريب وجهات النظر بين البلدين. أما العامل الثاني، فقد ارتبط بالموقف الأمريكي المتشدد من القضية الفلسطينية، والذي احوال اليه حزب العمل انهيار اتفاق عمان في فبراير ١٩٨٦، وهو ما يتضح من اتهام الحزب للولايات المتحدة بالقيام بالهجوم على ليبيا لابعاد الاهتمام عن القضية الفلسطينية.

وهكذا، يتبين ان موقف حزب العمل من قضايا العنف والارهاب خلال فترة الدراسة يركز على الممارسات الأمريكية- إلى جانب الممارسات الاسرائيلية- وانه يربط عادة بين هذه الأعمال والقضية الفلسطينية، ويعلق الموقف المصري الرسمي منها على العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة.

ثالثا : موقف حزب الوفد الجديد :

١ - المبادئ العامة :

يتأثر الاتجاه العام لسياسة حزب الوفد الجديد ازاء القوتين العظميين

بأيديولوجية الحزب، ومواقفه التاريخية قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. فحزب الوفد حزب يمينى ينادى بتطبيق الاقتصاد الرأسمالى، وهو بحكم خضوع كثير من قياداته ابان الحقبة الناصرية لقوانين الاصلاح الزراعى والقرارات الاشتراكية، والابعاد من ساحة التأثير السياسى من خلال الغاء الاحزاب وصدر قرارات العزل السياسى، اصبح من أكثر الأحزاب والتنظيمات السياسية رفضا لمنظم ما اشتملت عليه هذه الحقبة من سياسات داخلية وخارجية، من ناحية أخرى، كان حزب الوفد يتردد ابان توليه الحكم قبل ثورة يوليو سياسة عدم الانحياز بين القوتين العظميين.

وبشكل عام، فقد كانت رؤية «الوفد» ازاء القوتين العظميين بعد عودته للساحة السياسية، والتي عبرت عنها وثائقه، تتمحور فى توصيف سياسة مصر تجاه هاتين القوتين خلال فترة الدراسة بعدم الانحياز، وتأبير سياسة الرئيس مبارك^(١٢٦).. وعلى أية حال، فإن وثائق «الوفد» لم تستغرق فى هذه المسألة، حيث استعاضت عنها بتوصيف سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى قبل ثورة يوليو وابان الحقبة الناصرية. اذ اعتبرت ان «الوفد» اعلن سياسة الحياد الايجابى منذ عام ١٩٤٢ ابان الحرب العالمية الثانية، وكذلك خلال الحرب الكورية عام ١٩٥٠^(١٢٧). وان سياسة مصر خلال الحقبة الناصرية اتسمت بالانحياز السافر للاتحاد السوفيتى^(١٢٨).

اما بالنسبة لمظاهر عدم التوازن، فقد اعتبر «الوفد» ان الدخول فى احلاف واتشاء القواعد العسكرية، هى من أهم مظاهر عدم التوازن، لكنه لم يلمصق هذه الظاهرة بسياسة مصر خلال فترة الدراسة^(١٢٩). على أنه نوه بشكل ضمنى إلى أن الوجود الاجنبى فى سيناء مظهر من مظاهر عدم التوازن^(١٣٠).

لكنه لم يذكر تجاه من تحديدا. كما اعتبر ان المناورات المشتركة بين مصر والولايات المتحدة اخلاقا بسياسة عدم الانحياز، وقد كان ذلك من الاسباب التى رفض من اجلها رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد برنامج حكومة د. على لطفى بمجلس الشعب فى نوفمبر ١٩٨٥ (١٣١).

وفيما يتعلق بأثار عدم التوازن، فيلاحظ ان «الوفد» لم يتطرق لهذه القضية، حيث استعاض عنها بتوضيح اثار عدم التوازن فى سياسة مصر الخارجية ابان الحقبة الناصرية، والتى تتمثل - كما يرى - فى فتح اراضى مصر ومياهها وسماحتها امام الاتحاد السوفيتى... وعامة، فقد قماشى موقف «الوفد» بشأن مسألة عدم توازن سياسة مصر الخارجية ازاء القوتين العظميين مع موقفه السابق من توصيف تلك السياسة.

اما بالنسبة لوضع التوازن الامثل، فقد اشار حزب الوفد للالتزام بالحياد الايجابى وعدم الانحياز بين القوتين العظميين، ورفض المشاركة فى الاحلاف العسكرية او الموافقة على انشاء قواعد عسكرية. على أنه ذكر ببرنامج الانتخابى عام ١٩٨٤ - نفس برنامج عام ١٩٨٧ - ان السياسة المتوازنة لا تتعارض مع مصادقة من ينشد صداقة مصر ويساعدها على حل مشاكلها، دون شروط. تدخل فى الشئون الداخلية، وهو ما قد يشير للموافقة على اقامة علاقات خاصة بين مصر والولايات المتحدة، وفق اسس محددة.

على هذا الأساس، يلاحظ ان مواقف «الوفد» ازاء القوتين العظميين تتمحور بشكل عام فى النظرة التاريخية للقضية، ورفع المبادئ والشعارات، وعدم نقد الموقف المصرى بشكل عام خلال فترة الدراسة. وقد يفسر ذلك لسبب فقط على انه رفض سياسة ارتباطت بفترة حكم معينة، بل وايضا الموافقة الضمنية على السياسة الخارجية المصرية ازاء القوتين العظميين من زاوية

العلاقات الثنائية، ابان فترة الدراسة.

٢ - التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى-

الاسرائيلى:

اتسمت رؤية «الوفد» ازاء القوتين العظميين، فما يتعلق بقضية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، خلال فترة الدراسة بسمتين اساسيتين هما: رفض الموقف الأمريكى المؤيد لاسرائيل، وتأييد سياسة الرئيس حسنى مبارك ازاء مسألة التسوية فى مواجهة موقف الولايات المتحدة. وقد عبر حزب الوفد عن هذه الرؤية ابان مراحل عملية التسوية، حيث اعتبر على لسان رئيس الحزب ورئيس هيئته البرلمانية بمجلس الشعب ان الولايات المتحدة تنحاز لاسرائيل، وتؤيد العدوان الصهيونى على الدول العربية، وانه من المفيد ان يكون لمصر وقفة مع «الصديق الأمريكى» لابلأغه ان مواقفه تضر بمصالحه فى المنطقة^(١٣٢)، وتشجع اسرائيل على التعادى فى سياستها العدوانية^(١٣٣). إضافة لذلك، كانت هناك بعض المواقف الراديكالية من قبل بعض نواب «الوفد» بمجلس الشعب، حيث اعتبر بعضهم ان الولايات المتحدة هى العدو الأول لقضية تحرير الأراضى العربية^(١٣٤).. وعلى أية حال، فقد ارتبطت رؤية «الوفد» من الموقف الأمريكى بعدة أمور اساسية :

أ - موقف الحزب الرافض للسياسة الامريكية ازاء عملية التسوية، وهى السياسة التى اعتبرها الحزب تتسم بالانحياز لاسرائيل، والتشدد ازاء المقترحات المرنة للتسوية خلال فترة الدراسة، بما فيها اتفاق عمان والمؤتمر الدولى.

ب - اعلان حزب الوفد عن الخشية من تزايد النفوذ السوفيتى فى منطقة

الشرق الأوسط، إذا ما فشلت الجهود الرامية لاحتراز نجاح في عملية التسوية. ويعتقد ان تلك الخشية تكشف عن تحذير ضمنى من عواقب التشدد الأمريكى، كما انها قد تبين فى ذات الوقت موقف «الوفد» من الاتحاد السوفيتى.. دل على ذلك ما أشار اليه «الوفد» بشأن هذه القضية، من ان خطأ التقديرات الامريكىة سيؤدى لاتعطاف فى العلاقات بين مصر والولايات المتحدة، والتحول لسيناريو قد يشبه ما حدث عام ١٩٥٦ عندما قامت الادارة الامريكىة بسحب قرض تمويل بناء السد العالى، حيث اندفع الرئيس جمال عبدالناصر تجاه الاتحاد السوفيتى^(١٣٥). كما كان يشير إلى أن السوفييت يعتقدون «أن الموقف كله ينضج لصالحهم، وانهم سوف يقطعون الثمرة وحدهم فى النهاية، ويعتمدون فى ذلك اساسا على بخلف العرب، وعلى أطماع اسرائيل، وعلى غباء الامريكيين»^(١٣٦).

جـ - رفض الحزب أى معتقدات امريكىة تعول على ضعف قدرة الدول العربية على شن حرب على اسرائيل، نتيجة خروج مصر من الصف العربى^(١٣٧).

ومهما يكن من أمر، فقد أيد حزب الوفد خلال فترة الدراسة موقف الرئيس حسنى مبارك ابان مرحلة التشاور مع الولايات المتحدة، للبحث عن تسوية سلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى. وقد تعاطف هذا التأييد، منذ الخلاف فى وجهات النظر بين مصر والولايات المتحدة، بعد التوصل لاتفاق عمان^(١٣٨). وتعنت الأخيرة إزاء مقترحات الرئيس مبارك التى صدرت عقب هذا الاتفاق^(١٣٩)، خاصة فيما يتعلق بالحوار بين الولايات المتحدة ووفد اردنى- فلسطينى مشترك.

على أن نقد «الوفد» للسياسة الأمريكية تجاه عملية التسوية لم يكن يعنى رغبة فى استبعاد الدور الأمريكى، رغم أن هذا الدور كان احد الأسباب الرئيسية لقرار الأردن تجسيد اتفاق عمان فى فبراير ١٩٨٦. وقد دل على ذلك مطالبة حزب الوفد بعد انهيار اتفاق عمان، بعقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى. صحيح ان تلك المشاركة المزدوجة بين القوتين العظميين تعنى تقليلا من حجم الدور الأمريكى، إلا انها لم تكن تعنى ايضا منح مكافأة للاتحاد السوفيتى، إذ ان المقصود كان على ما يبدو موازنة الانحياز الأمريكى لاسرائيل بالتأييد السوفيتى للعرب.

اما فيما يتعلق بموقف جماعة «الاخوان المسلمين»، التى أتلفت مع «الوفد» ابان انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤، فقد كان يتمثل فى إعتبار ان كلا من المعسكر الشرقى والغربى وما يدور بفلكيهما، يعملان على سيادة اسرائيل على المنطقة^(١٤)، ويعتبر هذا الموقف الذى يتسم بالايجاز الشديد موقفا ايديولوجيا، لا يناظر موقف «الوفد» الذى يعتبر حزبا يراجماتيا.

٣ - الجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية :

تتركز رؤية حزب الوفد فيما يتعلق بالجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين، حول قضية القواعد والمناورات العسكرية.

ففيما يتعلق بالقواعد العسكرية، يلاحظ ان «الوفد» يرفض بشكل عام، انشاء قواعد عسكرية اجنبية على أرض مصر، وانه يلحق هذا الرفض بسياسة الحياد التى رفعها قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. أما بالنسبة لرؤية الحزب للسياسة

المصرية بشأن هذه القضية خلال فترة الدراسة، فلاحظ رفضه لإنشاء قواعد عسكرية فى منطقة رأس بيناس^(١٤١)، أو مرابطة قوات أجنبية فى سيناء على إغذبار أن وجودها يخل بسيادة مصر. على أنه لم يشر بشكل مباشر وصريح للجهة التى يمكن أن تمنح لها القواعد والتسهيلات العسكرية، وأن كان المقصود هو الولايات المتحدة الأمريكية.

أما بالنسبة للمناورات العسكرية، فلاحظ رفض حزب الوفد خلال فترة الدراسة إجراء مناورات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ويبدو أن ذلك الموقف يرجع لتأكيد تمسك الحزب بسياسة عدم الانحياز. وعمامة، فقد أشار رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد فى هذا الشأن إلى أن تحسين أداء القوات المسلحة بالتدريبات العسكرية لا يبرر المشاركة مع إحدى القوتين العظميين فى مناورات عسكرية^(١٤٢).

وهكذا، يتبين أن «الوفد» يتخذ بشكل عام موقفا متشددا تجاه المساس بسياسة عدم الانحياز، بالنسبة للجانب العسكرى فى سياسة مصر الخارجية تجاه القوتين العظميين، ويعتقد أن ذلك يرجع لميراث التاريخ الذى كان ينوء إليه باستمرار، إضافة لرؤيته لنتيجة خرق تلك السياسة خلال الحقبة الناصرية، وعدم الأطمئنان الكامل للنوايا الأمريكية التى تنحاز لإسرائيل.

٤ - قضايا ومواقف السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين :

أ - عودة العلاقات الطبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتى :

ارتبط موقف حزب الوفد من قضية عودة العلاقات المصرية- السوفيتية

الى طبيعتها، بموقف الحزب من هذه العلاقات منذ منتصف الخمسينات حتى منتصف السبعينات حيث انتهت- كما يقول ببرنامج التأسيس عام ١٩٧٧- مهمة الخبراء السوفيت في يوليو ١٩٧٢، وألغيت معاهدة الصداقة المصرية- السوفيتية في ابريل ١٩٧٦، بعد أن ألغاه الطرف السوفيتي عمليا باتخاذ موقف غير ودي من مصر برفضه تعويض ما خسرت من سلاح إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، ورفض إعادة جدول الديون العسكرية^(١٤٣)، وبعد عودة الوفد للساحة السياسية في مصر عام ١٩٨٣، طالب بعودة العلاقات المصرية- السوفيتية لطبيعتها، بعد ان تدهورت هذه العلاقات لأقصى درجة في مطلع حقبة الثمانينات، عندما كان الحزب خارج الخريطة الحزبية في مصر. ولم يكن ذلك يعني تراجعاً في رؤية الحزب للموقف من الاتحاد السوفيتي، إذ انه كان يربط تلك العودة بشكل غير مباشر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية^(١٤٤). بل كان يعنى على ما يبدو الرغبة في عدم إظهار موقف مصر بشكل يوحى بوجود شرخ في العلاقات مع إحدى القوتين العظميين، مقابل وجود علاقات طيبة مع القوة الاخرى، على الأقل من حيث الشكل.

وعندما اتخذت مصر قرارا بتبادل السفراء مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٤، أيد حزب الوفد القرار، لكنه حذر من انتهاز الاتحاد السوفيتي فرصة جمود مساعي التسوية، أو تفاهمه مع بعض حكومات المنطقة، أو زيادة نشاطه في مجال دعم الثورات والحركات السياسية، بما يفضي لتزايد نفوذه في المنطقة^(١٤٥) كما حذر من زاوية أخرى- في افتتاحية صحيفته- من آراء بعض المثقفين المصريين، الداعية كما يرى للارتقاء بين «مخالب الاتحاد السوفيتي»، والعودة إلى مايسمونه «بالحركة التحررية العربية المناهضة للأمبريالية والصهيونية»^(١٤٦).

وهكذا، يلاحظ ان «الوفد» يقبل بوجود علاقات طبيعية بين مصر والاتحاد السوفيتي قائمة على الاحترام المتبادل، لكن مع استمرار توخي الحذر من التوايا السوفيتية، نتيجة على ما يبدو للفترة التاريخية السابقة التي كان دائم التركيز بها.

ب - الوجود السوفيتي في افغانستان :

اهتم «الوفد» بقضية افغانستان خلال فترة الدراسة اهتماما محدودا، ويبدو ان ذلك كان يرجع لتزايد درجة اهتمامه بالقضايا العربية والاقليمية المحيطة بشكل مباشر.

وعامة، فقد كانت رؤية «الوفد» ازاء الوجود السوفيتي في افغانستان تتمثل في اعتبار هذا الوجود احتلالا عسكريا، ناتجا عن اطماع سوفيتية في هذه الدولة، بهدف الوصول للمياه الدفينة، واحتواء تأثير المد الاسلامي الايراني على الجمهوريات ذات الاغلبية الاسلامية بجنوب الاتحاد السوفيتي، بخلق حزام يحول بين اراضيه وبين ايران^(١٤٧).

اما فيما يتعلق برد فعل الحزب ازاء الوجود السوفيتي، فقد شدد على «جوب مقاومته، بما يشمل ذلك مد يد العون والتأييد المادي والمعنوي للشوار الافغان^(١٤٨). اما نواب «الوفد» المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع حزب الوفد عام ١٩٨٤، فقد طالب بعضهم بقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي بسبب احتلاله لافغانستان^(١٤٩).

على هذا الأساس، يلاحظ ان موقف حزب الوفد كان يتسم بالتشدد ازاء الوجود السوفيتي في افغانستان. ويعتقد ان ذلك كان جزءا من سياسته، لكشف ما يدعيه من ممارسات سوفيتية تجاه الدول العربية عامة ومصر خاصة. إضافة إلى ذلك، يلاحظ ان موقف «الوفد» يتشابه بشكل عام مع موقف «الاخوان المسلمين»، وان كان موقف الأخيرة ازاء الوجود السوفيتي، قد اتسم

بالمقالة مقارنة بموقف «الوفد»، الذي كان يفصل على ما يبدو بين الموقف من الوجود السوفيتي في أفغانستان والعلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد السوفيتي.

ج - قضايا العنف والارهاب :

(١) الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس (أكتوبر ١٩٨٥) :

كانت رؤية حزب الوفد ازاء هذا العمل، تتمحور فيما تضمنه البيان المشترك لرؤساء احزاب المعارضة^(١٥٠). وتدل تلك الرؤية على موقف قوى حاسم، تجاوز أى رد فعل وفدى سابق تجاه السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط. وربما يرجع ذلك إلى أن هذا قد ذكر من خلال بيان كان يحمل توقيع كل من حزبي التجمع والعمل، وهما الحزبان الاكثر رفضا للسياسة الامريكية في الشرق الأوسط.

(٢) القرصنة الأمريكية على الطائرة المدنية المصرية (أكتوبر ١٩٨٥) :

اتسم موقف حزب الوفد من هذا الحادث، بتوصيفه بأنه عمل من اعمال القرصنة، والاعتداء على سيادة مصر. ولم يشر الحزب لموقف مصرى محدد في مواجهة هذا العمل، إلا أن تأكيده ان هذا الحادث يكشف عن صورة الولايات المتحدة الحقيقية، ويعطى درساً لاصدقائها بالاعتماد على النفس بدلا من الاعتماد على «الصدقات الزائفة»^(١٥١)، ينم عن اتهام ضمني بتمعية مصر للولايات المتحدة، ورغبة في انكسار من قيود هذه التبعية.

أما بالنسبة لتقييم موقف مصر، فقد امتدح الحزب موقف الرئيس مبارك في معالجة هذا الموقف^(١٥٢).

(٣) العدوان الأمريكى على ليبيا (مارس- أبريل ١٩٨٦):

استنكر حزب الوفد العدوان الأمريكى على ليبيا، وقد اصدرت هيئته العليا بيانا عقب التحرش الأمريكى بليبيا فى مارس ١٩٨٦، ادانت فيه السياسة الأمريكية، التى بدأت باستفزاز ليبيا بمناورات عسكرية فى خليج سرت، وانتهت بعدوان أمريكى انتهكت الولايات المتحدة بموجبه ميثاق الأمم المتحدة^(١٥٣). وعندما وقع الهجوم الأمريكى على ليبيا فى منتصف أبريل ١٩٨٦، تزايدت درجة الاستنكار خاصة فى مجلس الشعب، حيث وصف رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد الهجوم بالارهاب، والكيل بمكيالين فى اتهام الولايات المتحدة لليبيا بالارهاب، وذلك بغض الطرف عن الممارسات الاسرائيلية^(١٥٤). كما انتقد حزب «الوفد» بيان مجلس الشعب الذى استنكر العدوان الأمريكى، اذ اعتبره بيانا ضعيفا، كما وصفه احد نواب الحزب المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين، بأنه بيان غير كاف وهزيل، من ناحية أخرى انسحب احد نواب الحزب الوفديين من جلسة المجلس، احتجاجا على ضعف صياغة البيان، ونادى نائب وفدى آخر بسقوط الولايات المتحدة^(١٥٥).

وهكذا، يلاحظ ان موقف «الوفد» من الهجوم الأمريكى على ليبيا، كان من حيث الشكل يتجاوز موقف مصر الرسمى. ويبدو ان ذلك كان تأثرا بالموقف الأمريكى من أعمال العنف السابقة، والموقف من القضية الفلسطينية، خاصة بعد تجميد مساعى التسوية السلمية اثر وقف التنسيق بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

على هذا الأساس، يلاحظ ان أعمال العنف والارهاب افرزت موقفا وفديا واضحا بالنسبة للموقف من السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وهو موقف ينم عن رفض الممارسات العدوانية ضد مصر والدول العربية.

رابعاً : الخلاصة :

يتضح مما سبق ان هناك اتفاقاً كاملاً فى رؤية احزاب المعارضة المصرية، حول التوجهات العامة تجاه القوتين العظميين. وهذه التوجهات هى ضرورة التمسك بمبادئ عدم الانحياز، ووجود دور أمريكى ما فى عملية التسوية، ورفض الانغماس فى علاقات عسكرية بين مصر وأية قوى عظمى، والمطالبة بعودة العلاقات المصرية- السوفيتية الى طبيعتها، وسحب القوات السوفيتية من افغانستان، ورفض اعمال العنف التى تقف الولايات المتحدة ورائها فى منطقة الشرق الأوسط.

على أن تفاصيل المواقف الحزبية بشأن هذه السياسات يؤكد وجود بعض الخلافات فيما بينها.

فمن الناحية المبدئية، تستند رؤية «التجمع» ازاء القوتين العظميين للاطار الفكرى للحزب. بينما تستند رؤية «العمل»- ضمن ما تستند- لظروف نشأته وبنائه التنظيمى. أما «الوفد» فتستند رؤيته بشكل اساسى لخبرته التاريخية.

وعامة، فقد لوحظ من رؤى احزاب المعارضة للعلاقات الثنائية بين مصر والقوتين العظميين بكافة ابعادها، وجود تشابه نسبى بين رؤية كل من حزبى التجمع والعمل مقارنة برؤية حزب الوفد. لكن حزب التجمع كان يصيغ رؤيته بصيغة ايديولوجية متعمقة... ففيما يتعلق بتصنيف سياسة مصر الخارجية ازاء القوتين العظميين، اعتبر «التجمع» و«العمل» ان هناك عدم توازن فى تلك السياسة لصالح الولايات المتحدة، وقد جاء ذلك الموقف مخالفا لموقف «الوفد»، الذى لم يتشابه سوى مع «العمل» فى أن السياسة المصرية كانت

تتسم فى وقت من الاوقات بالانحياز للاتحاد السوفيتى، أما بالنسبة لمظاهر عدم التوازن، فقد تشابه «التجمع» و«العمل» فى تعدادها مقارنة «بالوفد». وفيما يتعلق بآثار عدم التوازن، فقد اشار «التجمع» و«العمل» لها، بينما لم يشر اليها حزب الوفد، الذى كان يرى ان سياسة مصر الخارجية خلال فترة الدراسة غير منحازة. اما بالنسبة لوضع التوازن الامثل، فيلاحظ تشابه الأحزاب الثلاثة بدرجات متفاوتة فى توضيحه.

اما فمما يتعلق بموقف احزاب المعارضة من قضية التسوية، فيلاحظ وجود تشابه فى مواقف الاحزاب الثلاثة بالنسبة للموافقة على عقد مؤتمر دولى. وبإستثناء ذلك كان هناك خلاف، لكن موقف «العمل» كان اقرب لموقف «التجمع» مقارنة «بالوفد»، الذى كان اقرب لموقف مصر الرسمى.

اما بالنسبة للجانب العسكرى فى السياسة الخارجية المصرية، فيلاحظ تشابه رؤية الاحزاب الثلاثة فى هذا الشأن، بإستثناء وجود خلاف بين رؤية «التجمع» وكل من «العمل» و«الوفد»، لاسيما بين كل من حزبي «التجمع» و«العمل» حول مصادر السلاح، خاصة الموقف من التسليح السوفيتى^(١٥٦).. وعلى أبة حال، فإن التشابه بين رؤى الاحزاب الثلاثة بشكل عام، يرجع الى أن مظاهر التعاون العسكرى بين مصر وايا من الدولتين العظميين يشكل خرقا واضحا لمبادئ عدم الانحياز، التى كانت تعطيها الاحزاب الثلاثة مزيدا من الاهتمام.

وفبما يتعلق بالقضايا والمواقف المرتبطة بالسياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين، فيلاحظ تحمس «التجمع» ثم «العمل» ثم «الوفد» لعودة العلاقات المصرية- السوفيتية لطبيعتها، وقد تباينت اهداف الاحزاب الثلاثة من هذه العودة فحزب التجمع كان يرى الاتحاد السوفيتى حليفا باعتباره قوة

تدعم الاستقلال وحركات التحرر الوطنى. أما حزب العمل، فكان يرى أن الرغبة فى تلك العودة ترجع إلى أن الاتحاد السوفيتى يؤيد الحقوق العربية، وأن العودة ستدعم قسك مصر بسياسة عدم الانحياز، أما حزب الوفد، فكان يرى أن عودة العلاقات المصرية- السوفيتية إلى طبيعتها توظف فقط بإعتبارها دعما لسياسة عدم الانحياز، وقد كانت رؤيته تتشابه أو قد تتجاوز رؤية مصر الرسمية، التى كانت تشكك فى النوايا السوفيتية تجاه الدول العربية.

أما بالنسبة للوجود السوفيتى فى افغانستان، فيلاحظ ان «التجمع» لم يرفضه من حيث المبدأ، وقد فسر ذلك بالدعم السوفيتى لثورات الشعوب التقدمية. أما «العمل» و«الوفد» واللذان كان اقرب لوجهة النظر المصرية الرسمية، فقد رفضا هذا الوجود من حيث المبدأ، لكنهما فصلا بين هذا الموقف ورغبتها فى عودة العلاقات المصرية- السوفيتية الى طبيعتها، كما انهما لم يتطرقا- على عكس «التجمع»- لمسألة تدخل الدول الغربية أو باكستان فى شئون افغانستان، وقد فسر «الوفد» الوجود السوفيتى فى افغانستان بوجود اطماع سوفيتية خارجية، واتفق فى ذلك مع رؤية «العمل» خاصة بعد تزايد النفوذ الاسلامى بالحزب، وهو ما ساهم فى اعلان الاخير عن وجود خلاف جوهرى بينه وبين «التجمع» حول هذه القضية^(١٥٧).

أما فيما يتعلق بقضايا العنف والارهاب، فلم يشر سوى حزب التجمع للولايات المتحدة بإعتبارها سببا فى شيوع هذه الظاهرة بشكل عام فى منطقة الشرق الأوسط. أما حزب العمل، فكان يرى ان الولايات المتحدة تشجع الارهاب. أما بالنسبة «للفد» فكان يحمل الولايات المتحدة مسؤولية القيام بأعمال عنف محددة... وعامة فقد اتخلت الاحزاب الثلاثة مواقف شبه

متشابهة وأحيانا مشتركة، فيما يتعلق بالدور الأمريكى فى العدوان الاسرائيلى على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس، والقرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية، والعدوان الأمريكى على ليبيا. وقد كانت ابرز المشاهد على ذلك اصدار بيانات مشتركة، كما حدث بين الاحزاب الثلاثة عندما وقعت الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير، وكذلك عندما وقعت القرصنة الامريكية على الطائرة المصرية حيث طالبت الاحزاب بعقد جلسة طارئة لمجلس الشعب. من ناحية أخرى، اشتركت الاحزاب الثلاثة فى مؤتمر حول حادث القرصنة على الطائرة المصرية^(١٥٨)، كما شارك حزبا العمل والتجمع فى مؤتمر للجنة القومية لمناصرة الشعبين الفلسطينى واللبنانى، ردا على الغارة الاسرائيلية والقرصنة الامريكية^(١٥٩). على أن التشابه فى مواقف الأحزاب الثلاثة لم يكن عاما، كما حدث على سبيل المثال فى الخلاف فى رؤية كل من «التجمع» و«العمل»، حول تقييم ما اعلن عن رفض مصر خلال اتصالات مصرية- امريكية مسبقة المشاركة فى الهجوم على ليبيا، وكذلك رفض «الوفد» التوقيع على بيان مشترك وقعه «التجمع» و«العمل» يدين تخرش القوات الامريكية بليبيا فى مارس ١٩٨٦^(١٦).

وهكذا، يتبين من خلال دراسة رؤية الاحزاب السياسية ازاء السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين مايلى :

١ - وجود تشابه فى وجهات النظر بين الأحزاب الثلاثة، فى التوجهات العامة دون التفاصيل.

٢ - ان هناك خلافا جوهريا بين حزب الوفد من جهة وحزبى التجمع والعمل من جهة أخرى، وتشابها نسبيا بين رؤية «التجمع» و«العمل»، وقد

ساهم في محدودية هذا التشابه، إضافة لعدم اعتماد حزب العمل على اطار فكري محدد لتوجهاته، تزايد النفوذ الاسلامى داخل الحزب خاصة بعد تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٨٧.

٣ - عدم وجود أى تأثير يذكر للأكتلاف الانتخابى بين «الوفد» و«الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٤، على توجهات حزب الوفد فيما يتعلق برؤيته ازاء السياسة الخارجية المصرية ازاء القوتين العظميين.

٤ - حدوث تطور فى رؤى احزب المعارضة ازاء القوتين العظميين، وقد تمثل هذا التطور فى تبنى حزب التجمع بعض السياسات، الاكثر حياداً تجاه الاتحاد السوفيتى فى افغانستان، والتسوية السلمية للصراع مع اسرائيل، خاصة بشأن الموقف من اتفاق عمان كمركز لعملية التسوية. اما بالنسبة لحزب العمل، فقد تبنى موقف مناوئ للاتحاد السوفيتى، وقد كان هذا يرجع لتزايد نفوذ التيار الاسلامى داخله، وتحالفه مع «الاخوان المسلمين». وقد اتضح ذلك فى تطور موقف «العمل» من قضية الوجود السوفيتى فى افغانستان، ووصف القوى العظمى بالقوى المستكبرة. اما بالنسبة لموقف حزب الوفد، فلم يلاحظ عليه اى تطور ملموس. إذ انه يستنتج من مواقفه، استمرار عداوة للاتحاد السوفيتى رغم تأكيدده على ضرورة عودة العلاقات معه لطبيعتها، وموافقتة على وجود علاقات خاصة بين مصر والولايات المتحدة شرط ان تقوم هذه العلاقات على مبدأ الاحترام المتبادل.

* * *

الفصل السابع :

مواقف احزاب المعارضة

تجاه الوطن العربى :

يعالج هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة تجاه الوطن العربى، ابان فترة الدراسة. وذلك من خلال توضيح المرتكزات الرئيسية لهذه السياسة، كما تراها احزاب المعارضة الثلاثة، والتي تختلف من حزب إلى آخر، إضافة الى الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى من منظور هذه الأحزاب، والذي يتضمن بعض القضايا التى روى انها القضايا العربية المحورية خلال هذه الفترة، كما انها محل اهتمام عام بين احزاب المعارضة فيما يتعلق بمعالجتها. وهذه القضايا هى التسوية السلمية للقضية الفلسطينية والصراع العربى- الاسرائيلى، وتشمل معالجة تسوية الصراع العربى- الاسرائيلى، والعلاقات الفلسطينية- الفلسطينية^(١٦١)، من حيث الموقف المبدئى بشأنها والموقف من اطراف الخلاف الفلسطينى- الفلسطينى وسبل حله، والعلاقات الفلسطينية- العربية. إضافة إلى ذلك يتناول الهيكل العام للسياسة الخارجية من منظور احزاب المعارضة، السياسة الخارجية المصرية ازاء منطقة الخليج، والسودان، وليبيا، والأزمة اللبنانية... إلخ.

أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

١ - المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية :

اشتملت رؤية حزب التجمع للسياسة الخارجية المصرية ازاء الوطن العربى خلال فترة الدراسة، على بعض المرتكزات الرئيسية لتلك السياسة. وقد تبين من خلال قراءة وثائق الحزب ان هناك ثلاثة مرتكزات اساسية تطرق لها فى هذا الشأن، كانت تتماشى لحد كبير مع الاطار الفكرى للحزب تجاه الوطن العربى، والذي كان يتمثل فى الدعوة للوحدة والاستقلال السياسى والاقتصادى العربى وتحرير الاراضى العربية المحتلة. وهذه المرتكزات هى الوحدة العربية، ودعم القضية الفلسطينية، وقضية انتماء مصر.

أ - الوحدة العربية :

تناولت معظم وثائق «التجمع» قضية الوحدة العربية، وقد افردت صفحات عديدة لشرح ابعاد تلك القضية. ويتبين من تلك الوثائق أن «التجمع» وضع قضية الوحدة فى ثلاثة قوالب مختلفة هى : التضامن العربى والعمل العربى المشترك، التنظيم الجبهوى، الوحدة الاندماجية.

فيما يتعلق بالتضامن العربى والعمل العربى المشترك، ركزت وثائق الحزب على تلك الفكرة، لتحقيق اهداف تتصف بالعمومية كتحرير الاراضى المحتلة وضرب المخططات الامبريالية والصهيونية، وافشال محاولات الولايات المتحدة لخلق العلاقات العربية- العربية، والسعى لتصفية الوجود الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط^(١٦٢)، ومواجهة سياسة مد الجسور بين اسرائيل، وباقى دول الوطن العربى^(١٦٣)، وردع اسرائيل عسكرياً^(١٦٤)، أما بالنسبة لوسائل العمل

العربى المشترك، فقد رأى «التجمع» ان احدى هذه الوسائل الجهد الشعبى، من خلال الاتحادات المهنية والتنظيمات النقابية والجمعيات العلمية والادبية والفنية ومراكز البحوث والدراسات^(١٦٥).

أما بالنسبة للتنظيم الجبهوى، فقد طالب حزب التجمع - عدة مرات - خلال فترة الدراسة بتكوين تنظيمات جبهوية. ويبدو أن ايدىولوجية الحزب اليسارية التى تعتمد على الجبهة كأسلوب للعمل التضامنى، إضافة الى وضع حزب التجمع ذاته كحزب جبهة يضم معظم فصائل اليسار، كانت سببا فى قسمه بهذا الإطار الوحوى. من ناحية أخرى، كانت علاقات الحزب العديد من الاحزاب الاشتراكية العربية الحاكمة والمعارضة عاملا مشجعا له لتحقيق هذه الفكرة... وعامة، فقد كانت دعاوى حزب التجمع بتكوين التنظيمات الجبهوية ترتبط بتحقيق أهداف محددة. دعا لها الحزب فى وثائقه كدعم وحدة منظمة التحرير الفلسطينية، وتصفية الحلول الجزئية، والهيمنة الأمريكية، ودعم المقاومة اللبنانية، وانهاء الحرب العراقية- الإيرانية، وإيقاف الصراعات العربية- العربية، واحترام حقوق الانسان العربى^(١٦٦). وكانت تلك الدعاوى يطلقها الحزب من وقت لآخر، خاصة امام المحافل الحزبية والقومية بشكل عام، إبان الأزمات الخارجية، كما حدث خلال زيارة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لمصر بعد الخروج من طرابلس عام ١٩٨٣، واجتماع دورة المجلس الوطنى الفلسطينى السابعة عشرة بعمان عام ١٩٨٤، وخلال المؤتمر العام الثانى للحزب عام ١٩٨٥، وضرب مقر منظمة التحرير فى تونس عام ١٩٨٥... وعلى أية حال، فقد حققت مساعى حزب التجمع بعض النجاح فى تطبيق هذا الاسلوب، وكانت ابرز الامثلة الدالة على ذلك، نجاحه عقب اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٤، فى تكوين جبهة تضم بعض الاحزاب

العربية اضافة لمنظمة التحرير الفلسطينية^(١٦٧). صحيح انه لم يلاحظ أى مردود ايجابى لاستمرار عمل تلك الجبهة، إلا انه لا يعتقد ان ذلك كان يرجع بالضرورة لتقصير حزب التجمع، وهو أحد فصائل هذه الجبهة.

اما فيما يتعلق بالوحدة الاندماجية، فقد كان حزب «التجمع» يعتبرها أملا من آمال الشعوب العربية. ولم ترفض وثائق الحزب فى هذا الشأن امكان حدوث وحدة بين بلدين عريين أو أكثر، كما كانت تحت على التكامل الاقتصادى العربى... ومهما يكن من أمر، فقد كانت فكرة الوحدة الاندماجية من الافكار الاساسية التى كانت تشغل ذهن «التجمع»، وكان الحزب يربط تلك الفكرة ببعدى الأمن القومى والتنمية الاقتصادية^(١٦٨).

ب - دعم القضية الفلسطينية :

كان دعم القضية الفلسطينية، أحد المرتكزات الاساسية التى اعتمد عليها حزب التجمع فى السياسة الخارجية ازاء الوطن العربى. ولم تغل تقريبا اى من وثائق الحزب المتعلقة بالسياسة الخارجية من مظاهر الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية، سواء على الصعيد الدولى أو العربى أو الفلسطينى، فدوليا، أيد «التجمع» مقترحات التسوية التى وافقت عليها منظمة التحرير «المؤتمر الدولى»، ورفض بعض المقترحات الاخرى التى رفضتها كمبادرة ريجان، وعربيا، رفض الحزب امتداد التسوية الجزئية لاقطار عربية أخرى، وأيد مبادرات التسوية العربية «مشروع فاس- اتفاق عمان»، وطالب باستقلالية القرار الفلسطينى فى مواجهة أية قوى عربية تحاول سلبه. وفلسطينيا، دعا حزب التجمع لاسترداد كافة حقوق الشعب الفلسطينى كحقه فى تقرير مصيره وحق العودة والكفاح المسلح. وانشاء دولة فلسطينية مستقلة، كما ادان بشدة

وتدخل لمحاولة إيقاف الاقتتال الفلسطيني- الفلسطيني، الذى نشب عام ١٩٨٣ فى لبنان، مؤيدا الشرعية الفلسطينية.

ج - قضية انتماء مصر :

حسم موقف التجمع قضية انتماء مصر، بالتأكيد فى وثائقه على انتمائها العربى. وقد كانت تلك القضية احد القضايا المحورية التى حظت بأهتمام الحزب عربيا، خاصة منذ تدهور العلاقات المصرية- العربية فى نهاية حقبة السبعينات. حيث تصدى الحزب للحملة التى كانت تسعى لعزل مصر عن الوطن العربى، وطالب بتعميق شعور الانتماء القومى العربى لدى المصريين^(١٦٩)، وكان يعتبر ان عروية مصر قضية قومية نص عليها الدستور^(١٧٠)، وان مصر مسئولة تجاه النضال التحررى العربى وتجاه مساندة الثورة الفلسطينية^(١٧١)، وان التزاماتها القومية فوق أى التزام^(١٧٢)

هكذا، كان خطاب حزب التجمع، خطابا موجها لأكثر من طرف. طرف داخلى وهو القيادة السياسية قبل وابان فترة الدراسة، وايضا طرف خارجى، وهو الوطن العربى (شعوبا وقيادات) وذلك من خلال التأكيد الضمنى على مسئوليات مصر القومية التى تجب أى تعاهدات مع اسرائيل.

على هذا الأساس، كانت المرتكزات الاساسية لرؤية حزب التجمع، ازاء السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى. والملاحظ ان هذه المرتكزات لم تشمل على ثلاثة امور سياسية هى : السودان، ومنطقة الخليج، والجامعة العربية كمرتكزات اضافية. ويمكن تبرير ذلك بأن «التجمع» كان لا يقيم الأوضاع فى السودان، ابان حكم الرئيس نميرى بشكل ايجابى، بسبب رفضه لسياسات هذا النظام، كما انه كان ينتقد السياسات النفطية لدول الخليج،

خاصة فيما يتعلق بقضية تسعير النفط وعوائده. اما بالنسبة للجامعة العربية، فقد كان «التجمع» يرى أنها تحتاج لتطوير لخدمة الأهداف القومية، ومن ثم لم يعتبرها مرتكزا بالنسبة لرؤيته للسياسة الخارجية المصرية ازاء الوطن العربى.

على هذا الأساس اقتضت رؤية «التجمع» على وجود ثلاثة مرتكزات ارتبطت بشكل أو بآخر برغبة الحزب فى عودة مصر للصف العربى. جدير بالذكر ان «التجمع» لم يتناول خلال تطرقه لهذه القضية، مسألة من يبدأ بتلك العودة، حيث اعتبر ان الخيار الأهم هو هل تكون الامة العربية ام لا تكون^(١٧٣). على أنه اشار فى هذا الشأن إلى أمرين اساسيين هما، ان على العرب مسئولية تسهيل عودة مصر^(١٧٤)، وان على مصر الخروج من اطار الهيمنة الامريكية والاسرائيلية^(١٧٥)، واتباع نموذج التنمية المستقلة عوضا عن الاعتماد على الولايات المتحدة، كى تعود لممارسة دورها القيادى فى الوطن العربى^(١٧٦). ويبدو ان تلك المواقف كانت انعكاسا لتوجيهات الحزب السياسية والاقتصادية، اكثر من كونها انعكاسا لرؤية الحزب لحقيقة المطالب العربية من مصر مقابل العودة للصف العربى، حيث ان بعض الدول العربية كانت على علاقة وثيقة بالولايات المتحدة وتتبع نمادج تنمية غربية.

٢ - الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية :

أ - التسوية والقضية الفلسطينية :

(١) تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى :

تتمحور الثوابت الرئيسية لحزب التجمع فيما يتعلق بتسوية الصراع

العربي- الاسرائيلي فى تأييد الرفض العربى للحلول الجزئية، ورفض أى محاولة لرفض نزع سلاح الدول العربية، وتأييد الكفاح العربى المسلح ضد اسرائيل، بغرض تحرير الأراضى المحتلة. وقد ربط الحزب تلك المواقف بالنضال العربى المشترك لارغام اسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية^(١٧٧)، والوقوف ليس فقط فى وجه اتفاقات الصلح المنفرد كإتفاقات كامب ديفيد، بل وايضا فى وجه استراتيجية النظم العربية المحافظة، التى وإن رفضت تلك الاتفاقات، إلا انها تقبل بالحلول الامريكية^(١٧٨).

وكانت رؤية الحزب لدعم تلك المواقف تتمثل فى تعزيز التضامن العربى^(١٧٩)، والنضال العربى المشترك لوحدة القوى العربية والتقدمية المعادية للصهيونية، كنواة من أجل التحرر والوحدة، واحباط المشاريع التصفية الامريكية^(١٨٠).

وهكذا، يتبين ان رؤية «التجمع» ارتبطت بإطار فكرى محدد، تجاوز مجرد تحديد الموقف الى محاولة تعبئة الجماهير العربية خلف تلك الرؤية. حيث ربط الحزب هذا التحديد بتحركه على الصعيد العربى، سواء لعقد المؤتمرات والندوات على مستوى الوطن العربى، أو من خلال اجراء اتصالات مع الاحزاب والتنظيمات العربية ذات العلاقة الوثيقة به، كحزب جبهة التحرير فى الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية وحزبى البعث السورى والعراقى، والقوى اليسارية فى المغرب والكويت ولبنان وتونس^(١٨١).

ومع بداية فترة الدراسة، اتسم موقف حزب التجمع بنوع من المهادنة تجاه القيادة السياسة المصرية. وقد ارتبط ذلك بإعلان الرئيس مبارك عن ضرورة التريث فى مسألة الحكم الذاتى الفلسطينى، الذى كانت ترفضه المنظمة ومعظم

الدول العربية، ورفض الرد على أى حملة تشهير عربية تشن على القيادة المصرية^(١٨٢)، بسبب سياسة السلام مع اسرائيل. على أن تلك المهادنة لم تستمر فترة طويلة، خاصة بعد الغزو الاسرائيلى للبنان، حيث انتقد الحزب الموقف المصرى الرسمى منه، كما انتقد العجز العربى امام المواجهة الاسرائيلية- الفلسطينية اللبنانية. وكان الانتقاد موجها لكل من الانظمة العربية، وحركة التحرر الوطنى العربى بكافة فصائلها^(١٨٣). حيث كان الحزب يعتبر ان الاوضاع العربية سببا مباشرا للغزو، وذلك لتردى هذه الاوضاع على الصعيد الداخلى لغياب الديمقراطية، وعلى الصعيد الخارجى بسبب السلام المصرى- الاسرائيلى، والانشغال بالصراعات البينية، والبحث عن الحلول الامريكية، والتخلى عن المقاومة الفلسطينية واللبنانية للاجهاز عليهما^(١٨٤). وقد طالب الحزب بسرعة أعمال معاهدة الدفاع العربى المشترك، واتخاذ اجراءات عربية اقتصادية وسياسية قاسية بحق الولايات المتحدة^(١٨٥)، والاستجابة لنداء الرئيس مبارك بعقد قمة عربية^(١٨٦).

على هذا الأساس، كان «التجمع» يدعم موقف المقاومة الفلسطينية واللبنانية. وقد ارتبط هذا الدعم بمحاولة المساعدة المادية لها- كما سبق ذكره- وكذلك المساعدة السياسية لا سيما من خلال رفع شعار «نقبل ما تقبله به منظمة التحرير ونرفض ما ترفضه»^(١٨٧)، وقد نفذ الحزب هذا الشعار عمليا بعد خروج المقاومة الفلسطينية من لبنان، حيث رأى بعد نقده لمبادرة ريجان أن الرأى النهائى بشأنها متروك للفلسطينيين «دون ضغوط من الحكومات العربية أو مزايده»^(١٨٨)، وعندما صدرت تصريحات غر قاطعة من كوادر منظمة التحرير برفض المبادرة، حاول «التجمع» استخدام نفس التصريحات

لرفضها، حتى انه وصفها على لسان امينه العام بأنها امتداد لكامب ديتيد^(١٨٩)، وهو ذات الوصف الذى نعت به رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبل ذلك^(١٩٠).

وهكذا، يتبين ان موقف الحزب من مسألة التسوية يتحدد وفق الموقف الفلسطينى وهو ما يتضح ايضا فى قبوله مشروع فاس الذى ايدته منظمة التحرير، ونقده للدور المصرى والاردنى فى عملية التسوية، وذلك من خلال ماكان يرتنيه من وجود ضغوط اردنية-مصرية على المنظمة للقبول بمبادرة ريجان. إضافة الى تذكيره بشكل مستمر لاثار السلام المصرى - الاسرائيلى على دور مصر العربى^(١٩١)، وتأكيد على وجود ضغوط اردنية على المنظمة ابان اعداد اتفاق عمان. وقد كان كل ذلك يتزامن مع اتخاذه موقفا شبيها بموقف مصر الرسمى تجاه كل من احداث الانشقاق الفلسطينى فى لبنان، الأمر الذى دل على انه كان يفصل بين موقف مصر من السلام مع اسرائيل وموقفها من القيادة الفلسطينية، وعودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن فى سبتمبر ١٩٨٤ فى ظل تأكيد الاردن على رفض سياسة الصلح المنفرد مع اسرائيل^(١٩٢)، مما دل ليس فقط على ان الحزب علق اهمية كبيرة على تلك العودة باعتبارها فاتحة لمصالحة مصرية-عربية، بل انه كان لا يرى ان الضغوط الاردنية ستنتهى لعقد صلح منفرد. وقد كان الحزب يشدد بشكل ضمنى قبل اتفاق عمان على هذا الأمر، وذلك من خلال الاشارة للتسوية المرغوبة والتذكير بالتسوية المرفوضة، وكان يرى ان الصمود السورى فى لبنان وعدم القضاء على منظمة التحرير سيجعلان تحرك الانظمة العربية نحو التسوية مشروطا بخواتم تحفظ ماء الوجه فى مواجهة شعوبها^(١٩٣)، وان ادنى ما يمكن قبوله فى هذا الشأن هو مشروع فاس والمؤتمر الدولى بمشاركة منظمة

التحرير الفلسطينية^(١٩٤)... وما لاشك فيه ان هذه الرؤية كانت على علاقة بما كان يعتبره دورا فاعلا للقوى التقدمية العربية فى محاصرة اتفاقيات كامب ديفيد^(١٩٥)، خاصة بعد انهيار الاتفاق اللبناني- الاسرائيلى الموقع عام ١٩٨٣.

وفى فبراير ١٩٨٥ اعلن اتفاق عمان بين الأردن ومنظمة التحرير، وقد أيد الحزب هذا الاتفاق.. واستند فى تأييده الى الشرعية العربية والفلسطينية، والظروف التى تمر بها الثورة الفلسطينية، وموقف القيادات الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة من منظمة التحرير، والرد الفلسطينى على استفسارات «التجمع» حول الموقف الفلسطينى من بعض قضايا التسوية^(١٩٦).... وفى حقيقة الأمر، لم يكن موقف «التجمع» من الاتفاق مجرد اعلان تأييد له بقدر ما كان اعلان تأييد لموقف المنظمة، لأن «التجمع»، كان يعتبر ان اضعافها امر مؤثر على دورها فى التسوية^(١٩٧). من ناحية أخرى، كان موقف «التجمع» بعد توقيع الاتفاق، يتمثل فى الكشف عن الضغوط التى تفرضها بعض الدول العربية لاقتناع منظمة التحرير بابدء مزيد من التنازلات التى تنال من تمثيلها للشعب الفلسطينى، وقد تطور ذلك الأمر بعد كل من الغارة الاسرائيلية على مقر المنظمة فى تونس، والتى أدت لوقوف الحزب موقفا مساندا لها، وكذلك بعد وقف التنسيق بين الأردن والمنظمة، حيث اتخذ الحزب موقفا مؤيدا لها أيضا ومعارضاً للأردن، اذ اتهمه بمحاولة التنسيق مع اسرائيل لخلق قيادة فلسطينية بديلة، ومن ثم اتباع سياسة «التطبيع قبل التوقيع»^(١٩٨)، كما شجب قراره باغلاق مكاتب المنظمة وطرد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية من الأردن. وقد طال النقد السعودية والمغرب وسوريا على اعتبار ان الاولى تدعم بالمال تحركات الاردن، وان الثانية تسعى باستقبالها رئيس

وزراء اسرائيل للاعداد لكاسب ديقيد جديدة، اما الثالثة فتعد لخلق قيادة فلسطينية بديلة. وقد طالب الحزب بوقف كافة هذه التحركات، وذلك من خلال الرسائل التي وجهها الامين العام للحزب لملك الأردن ورئيس منظمة التحرير، ودعوته للقيادة المصرية بالوقوف بجانب المنظمة وللشعب المغربي لوقف تنازلات القيادة المغربية^(١٩٩).

(٢) العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية :

كان لحزب التجمع رؤية محددة تجاه العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية، وقد اتضح ذلك خلال فترة الدراسة، ابان الانشقاق الفلسطيني المسلح الذي وقع في النصف الاول من عام ١٩٨٣ داخل حركة فتح، وما تبعه من مواقف ادت لتزايد درجة الخلاف بين فصائل منظمة التحرير، خاصة بعد زيارة رئيس المنظمة ياسر عرفات لمصر عام ١٩٨٣، وتوقيع كل من اتفاق عمان واعلان القاهرة عام ١٩٨٥.

ففيما يتعلق بالموقف المبدئي من الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية، فقد كان «التجمع» يرى أن الخلاف داخل حركات التحرر الوطني امر طبيعي، إلا انه ليس من المقبول الا تحلل الخلافات بوسائل غير ديمقراطية. وقد اعتبر «التجمع» منظمة التحرير الحجاز الشعب الفلسطيني، وان الاخلال بوحدتها أو شرعيتها هو تصفية لهذا الانجاز^(٢٠٠)، ورأى ان وحدة حركة فتح- كبرى الفصائل الفلسطينية- ليست ضمانا لوحدة منظمة التحرير فقط، بل ولوحدة حركة التحرر العربي أيضا^(٢٠١).

اما بالنسبة للموقف من اطراف الخلاف الفلسطيني الذي نشب منذ عام ١٩٨٣، فقد أيد حزب التجمع الشرعية الفلسطينية التي يمثلها رئيس منظمة

التحرير الفلسطينية. واعتبر ان ذلك الموقف لا يعنى اثار قيادة على قيادة أخرى، لكنه تعامل موضوعي وديمقراطي مع منظمة ثورية تنتخب ما تشاء من قياداتها^(٢٢).. وبناء على هذا التصور فقد اوفد حزب التجمع، وفد مشتركاً مع حزب العمل الاشتراكي وبعض القوى السياسية الاخرى الى مدينة طرابلس في نوفمبر ١٩٨٣، لتأييد القيادة الشرعية الفلسطينية. وقد قبل ابان هذه الزيارة، اقترح تقدم به الوفد الحزبي، يقضى بالدعوة لانشاء مكتب عربي في طرابلس، يمثل القوى الشعبية العربية للتضامن مع الثورة الفلسطينية وقيادتها الشرعية والشعب اللبناني، والعمل على ايقاف الصدام العسكري^(٢٣)، من ناحية أخرى شارك حزب التجمع في اجتماع دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة بعمان في نوفمبر ١٩٨٤، رغم مقاطعة بعض الفصائل الفلسطينية، ورحب ببعض الاجراءات التي اتخذتها قيادة المنظمة، ولم تحظ بموافقة بعض الفصائل المنشقة كاتفاق عمان، وكانت كل مواقفهم تفسر على انها استجابة لدعم الشرعية الفلسطينية.

وفيما يتعلق بسبل حل الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني، فقد كان موقف «التجمع» يتراوح في هذا الشأن بين المناشدة وطرح الأفكار والمساهمة في حل الخلاف، ولم يذكر الحزب أية تفاصيل عن هذه الجهود^(٢٤). إضافة إلى ذلك دعا «التجمع» لتغليب التناقضات مع الاعداء مهما كانت ثانوية، والحد من التناقضات العربية مهما كانت كبيرة. وأشار في هذا الصدد، لوجود ثوابت بين فصائل الحركة الفلسطينية حول العلاقات الفلسطينية- المصرية، والعلاقات الفلسطينية- الاردنية^(٢٥)، وقد كان هذا الموقف من قبل «التجمع»، يشكل رداً غير مباشر على تزايد حدة الانقسام داخل الصف الفلسطيني خاصة بعد تحسن العلاقات المصرية- الفلسطينية عقب زيارة ياسر

عرفات لمصر، وعقد اتفاق عمان. من ناحية أخرى، دعا حزب التجمع لتكوين تنظيم جبهوى يساهم فى وحدة المنظمة، ورحب بالجهود العربية لاستعادة وحدتها، كما دعا للتمسك بقواعد الديمقراطية وجماعية القيادة^(٢٠٦)، واعتبر أن حرب المخيمات وقرار الملك حسين بوقف التنسيق مع المنظمة مجالا رحبا لاستعادة الوحدة الفلسطينية.

وهكذا، يتبين أن موقف حزب التجمع الرافض لاستمرار الخلاف الفلسطينى- الفلسطينى، قد تراقق مع تحرك الحزب لاحتواء هذا الخلاف. كما أن مواقفه تدل على توجيهه الدائم للشرعية الفلسطينية، فى مواجهة المعارضة الفلسطينية. ويبدو أن ذلك لم يكن مرتبطا فقط بأطر قانونية، بل وأيضا برؤيته للحركة الفلسطينية كتتنظيم جبهوى لا يمكن فرط عقده قبل تحقيق أهدافه، وبفهم طبيعة المرحلة التى تمر بها الثورة الفلسطينية بعد الغزو الاسرائيلى للبنان، والسعى لتسوية القضية الفلسطينية خاصة مع تركيز مصر والاردن على عامل الوقت للاسراع بهذه التسوية.

(٣) العلاقات الفلسطينية- العربية :

كان لحزب التجمع رؤية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- العربية. وقد تمحورت تلك الرؤية فى تأكيد استقلالية القرار الفلسطينى، ووضع فواصل بين خصوصية القضية الفلسطينية وعموميتها على المستوى القومى، والدفاع عن وجهة النظر الفلسطينية فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية مع دول الطوق. وقد تعرضت تلك الرؤية لاختبارين اساسيين خلال فترة الدراسة، فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- السورية، والفلسطينية- المصرية.

فبالنسبة للعلاقات الفلسطينية- السورية، كانت رؤية حزب التجمع تتصل في معارضة وادانة الموقف السوري- وكذلك الليبي- المؤيد والمساعد على التمرد الفلسطيني داخل حركة فتح عام ١٩٨٣ (٢٠٧)، والدور السوري في تدعيم انشقاق بعض الفصائل الفلسطينية، وحصار وضرب المخيمات الفلسطينية في لبنان من قبل حركة أمل الشيعية منذ عام ١٩٨٥ (٢٠٨). وكان الحزب يعتبر ان تلك المواقف تصب في مصلحة اسرائيل والولايات المتحدة.

وعلى أية حال، فقد بذل الحزب جهودا مضنية في محاولة لوقف التدخل السوري في شئون منظمة التحرير. فبالنسبة للموقف من التمرد الفلسطيني، وجه الحزب نداءات للجزائر واليمن الديمقراطي ومصر للتدخل لوقف التمرد، الذي اعتبر ان السعودية مشاركة فيه بسبب صحتها رغم علاقاتها الوثيقة بسوريا والمنظمة (٢٠٩). إضافة لذلك، طالب الحزب بعمل جبهى لوقف العدوان السوري، وقام بالتدخل لمحاولة رأب الصدع السوري- الفلسطيني. اما بالنسبة لحرب المخيمات، فقد وجه الحزب عدة نداءات ورسائل، واجرى مقابلات في دمشق- ضمن وفد حزبي مصري- مع كافة اطراف النزاع (٢١٠)، وانتقد بشدة موقف حركة أمل، ورفض نزع السلاح من المخيمات الفلسطينية.

وهكذا، يتبين أن «التجمع» تصدى للموقف السوري المتناوئ لمنظمة التحرير الفلسطينية، سواء من خلال اعلان المواقف، أو من خلال بذل التحركات، وهو ما يتماشى مع مواقفه المبدئية تجاه المنظمة. على أن هذا الموقف المعارض لسوريا لم يكن يعنى رفضا للسياسة السورية تجاه الصراع العربي- الاسرائيلي، وهو ما كان الحزب يحرص على توضيحه دائما. صحيح ان بعض قادته شكك في نوايا سوريا من رفض التسوية الامريكية، لاصرارها

منطقة الخليج، من خلال ثلاثة أمور فرعية هي: موقف حزب التجمع من قضية توزيع الموارد، وشبكة العلاقات مع منطقة الخليج، ورؤية «التجمع» لآثار الحرب العراقية الإيرانية على هذه الدول.

ففيما يتعلق بقضية توزيع الموارد، انتقد حزب التجمع - في برنامجه العام - الدول الخليجية بشكل ضمنى، وذلك من خلال التأكيد على أن الثروات العربية حق للشعوب العربية ولعضاياها المصيرية، في إطار الأعداد للتكامل الاقتصادي العربي الذي يحقق التنمية المستقلة، ويفتح الطريق أمام وحدتها القومية. وانطلاقاً من ذلك، أشار «التجمع» لوجوب تحرير الثروات العربية خاصة النفط من الاحتكارات، وضمان توزيعها العادل على الجماهير الكادحة، وذلك بدلاً من تركها في بنوك الغرب وشركاته أو وضعها في خزائن بعض الدول الغربية^(٢١٧).

على هذا الأساس، يلاحظ أن حزب التجمع، قد تطرق بشكل واضح لأخطر القضايا التي تسبب توتراً في العلاقات بين دول الخليج العربية والأطراف الأخرى. وعلى الرغم من أن هذه الرؤية لم ترد إلا في برنامج «التجمع» العام، خشية على ما يبدو من تصعيد موقفه في وقت تسعى فيه مصر لعلاقات أفضل مع الدول العربية، وفي وقت تدعم فيه دول الخليج العربية العراق في حربه ضد إيران، إلا أنه لا يمكن إنكار أن العدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة والوحدة هي من المفاهيم الأساسية التي تركز عليها أيديولوجية الحزب.

أما بالنسبة لشبكة العلاقات بين «التجمع» ومنطقة الخليج، فيلاحظ أن الحزب كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع كل من العراق وبعض التنظيمات السياسية بدولة الكويت، ففي العراق. كان حزب التجمع يجري بشكل شبه دائم اتصالات مع القيادة العراقية، والكوادر الرئيسية في حزب البعث،

وكانت تلك الاتصالات تتم من قاعدة السعى لتوثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين مصر والعراق. أما الكويت، فكان لحزب التجمع علاقات وثيقة مع كل من التجمع الوطني الديمقراطي، والاتحاد العام للعمال. وهكذا يتبين ان شبكة العلاقات بين «التجمع» ودول الخليج العربية شبكة محدودة . وكان ذلك يرجع على ما يبدو لعدم وجود تنظيمات سياسية بدول الخليج الاخرى، كان من الممكن ان تنسجم مع الحزب فكريا وسياسيا .

وفيما يتعلق بأثر الحرب العراقية- الايرانية على دول الخليج، فقد اعتبر حزب التجمع ان دول الخليج اضطرت للاعتماد على الولايات المتحدة خوفا من ايران. وقد اشار الحزب ضمنا عند نهاية فترة الدراسة، إلى ان المملكة العربية السعودية أصبحت فى حالة «تبعية مزرية» لمخططات الامبريالية ولتحركاتها العسكرية فى المنطقة^(٢١٨)، واعتبر ان الاعتماد على الولايات المتحدة قد تزايد، للدرجة ان دول الخليج لم تستطع ان تتخذ رد فعل يدين صفقات الاسلحة الامريكية لايران^(٢١٩). من ناحية أخرى، دعا حزب التجمع الرأى العام الخليجى للوقوف ضد التحالف الأمريكى- الصهيونى الهادف لاستمرار الحرب العراقية- الايرانية^(٢٢٠).... وهكذا، يلاحظ ان رؤية حزب التجمع تعكس بشكل واضح توجهاته الفكرية الخاصة بالموقف من التعامل مع الولايات المتحدة، على انه فى تعويله على الرأى العام الخليجى لم يكن مصيبا، بسبب الاوضاع الاجتماعية والسياسية فى منطقة الخليج.

ج - السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان :

تناولت رؤية حزب التجمع للسياسة الخارجية تجاه السودان بعدين اساسيين هما موقفه من النظام السياسى السودانى خلال فترة الدراسة، ورؤيته للسياسة

الخارجية المصرية تجاه السودان.

ففيما يتعلق بموقف حزب التجمع من النظام السياسى السودانى، يلاحظ بداية رفض الحزب لسياسة الرئيس السودانى جعفر نميرى. وتبين وثائق الحزب، ان ذلك الرفض ارتبط بسياسة الرئيس السودانى الداخلية تجاه قضية الديمقراطية وحقوق الانسان، وسياسته الخارجية تجاه الغرب واسرائيل.

فبالنسبة لقضية الديمقراطية وحقوق الانسان، عارض «التجمع» سياسة الارهاب والقمع الداخلى والتنكر لارادة ومصالح الشعب، حتى ولو بالتستر تحت عباءة الدين^(٢٢١). كما عارض سياسة السودان الرسمية تجاه مشكلة الجنوب، واعتبرها سببا رئيسيا فى اشعال الحرب الأهلية بالسودان^(٢٢٢)، اما بالنسبة للعلاقات مع الغرب واسرائيل، فقد اعتبر «التجمع» ان نظام حكم الرئيس نميرى نظام تابع للاستعمار سياسيا واقتصاديا^(٢٢٣)، وانه متورط فى تهريب اليهود الاثريين «الفلاشا» لاسرائيل^(٢٢٤).

وطبقا لتلك الرؤية، فقد رحب حزب التجمع بتغيير القيادة السودانية فى ابريل ١٩٨٥، وانتقال السلطة من العسكريين للمدنيين عام ١٩٨٦، وطالب فى توصيات مؤتمره العام الثانى بمساندة الحكم الجديد اقتصاديا وسياسيا^(٢٢٥).

أما فيما يتعلق بموقف حزب التجمع من السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان، فقد اعتبر الحزب ان هذه السياسة كانت تتسم بمساندة حكم الرئيس نميرى فى مواجهة الشعب السودانى^(٢٢٦)، ورأى ان ذلك الامر قد برز على وجه الخصوص، خلال الدعم العسكرى المصرى الكبير للسودان، بعد الغارة العسكرية على مدينة ام درمان فى مارس ١٩٨٤، والتى المح الحزب بشأنها

لتورط عناصر داخلية معادية لنظام الحكم فى تدبيرها، وليست ليبيا كما كانت تفترض الحكومة المصرية^(٢٢٧). من ناحية ثانية، اعتبر حزب التجمع ان ميثاق التكامل بين مصر والسودان ينقصه البعد الشعبى^(٢٢٨)، وانه يشكل محورا عربيا^(٢٢٩)، ويعد سقوط نظام الحكم العسكرى فى السودان عام ١٩٨٥، طالب الحزب بتسليم الرئيس نميرى للقيادة السودانية الجديدة، وقد برز ذلك دستوريا وسياسيا^(٢٣٠)، إلا انه اتخذ فيما بعد موقفا اقل حدة عندما طالب بترجيله من مصر^(٢٣١)، وقد جاء ذلك على ما يبدو نتيجة الرفض المصرى الرسمى القاطع لتسليمه. إضافة الى ذلك، شارك «التجمع» فى اجراء عدة اتصالات مع مسئولين سودانيين من الاحزاب السياسية، قبل وبعد تولي المدنيين السلطة، حيث تباحث- خاصة ابان الحكم العسكرى الانتقالى- فى امور تتعلق بالعلاقات المصرية- السودانية^(٢٣٢).

وهكذا يتبين ان حزب التجمع يركز على البعد الشعبى فيما يتعلق برؤيته تجاه السودان، سواء بالنسبة للموقف من نظام الحكم فيه، أو بالنسبة للعلاقات المصرية- السودانية. وهو ما يتلأم مع اطاره الفكرى الذى يراهن دائما على التعمئة الجماهيرية لتنفيذ السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد ابرز حزب التجمع هذا الأمر بشكل خاص فى توصيفه لحكم الرئيس نميرى، وكيفية خروجه من الحياة السياسية، وأوضاع السودان الداخلى بعده، وسلبيات ميثاق التكامل بين مصر والسودان.

د - السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا :

ايد حزب التجمع خلال فترة الدراسة اقامة علاقات طبيعية بين مصر وليبيا، وكان يرى أن هناك ضرورة لتكثيف التعاون بين البلدين، وتوفير

الفرصة على الولايات المتحدة واسرائيل فى استمرار بقاء هذه العلاقات على وضعها السلبى. إضافة الى ذلك كان حزب التجمع يقوم بالدفاع عن موقف ليبيا، إزاء بعض التصرفات المصرية والعربية تجاهها خلال فترة الدراسة. وهو ما اتضح عندما اتهمت مصر ليبيا بزرع الألغام فى البحر الأحمر فى النصف الثانى من عام ١٩٨٤، وبخطف طائرة مدنية مصرية لمالطا فى نوفمبر ١٩٨٥^(٢٣٣)، وكذلك عندما اتخذت مصر - كما يرى «التجمع» - موقفا شبه سلبى تجاه ليبيا بعد خطف اسرائيل لاحدى طائراتها المدنية فى فبراير ١٩٨٦^(٢٣٤)، وتعرض ليبيا لعدوان امريكى عام ١٩٨٦، حيث اعتبر حزب التجمع فيما يتعلق بهذا العدوان ان الصمت العربى بشكل عام دل على الخيانة للقيم والمثل العربية والتواطؤ والعمالة للمخطط الامريكى^(٢٣٥).... على ان موقف حزب التجمع، لم يكن مؤيدا لليبيا فيما يتعلق ببعض التصرفات التى كانت تتخذها. ومن ذلك الموقف من ملاحقة الخصوم السياسيين فى الخارج^(٢٣٦)، وتأييد ليبيا لايران فى الحرب العراقية-الiranية.

على هذا الأساس، يلاحظ ان حزب التجمع كان يرغب فى تحسين العلاقات المصرية- الليبية، خاصة ان الحلاف المصرى- الليبى كان مرشحا خلال فترة الدراسة لان يتخذ ابعادا تصعيدية أخرى. إضافة إلى ذلك، كان الحزب يحاول تهدئة غضب القيادين المصرية والليبية، تجاه ما كان يراه من تصرفات غير مبررة لكل منهما إزاء الأخرى. كما كان يسعى احيانا لمحاولة امتصاص الحلاف بين البلدين، مثلما حدث ابان طرد العمالة المصرية من ليبيا.

هـ - الأزمة اللبنانية :

كانت رؤية حزب التجمع ازاء الأزمة اللبنانية، تتمثل في اعتبار ان هذه الأزمة لها ابعاد دولية واقليمية ومعلية. وكان يرى ان هناك ضرورة لتسويتها بشكل عادل.

ففيما يتعلق بأبعاد الأزمة، اعتبر حزب التجمع فيما يتصل بالبعد الدولي لها، ان الولايات المتحدة مسئولة عنها فهي - وفقا له- سعت لتفجير الوضع في لبنان لخلق توتر عربي-عربي، وتصفية الثورة الفلسطينية^(٢٣٧). وحاولت بغزو اسرائيل للبنان تصفية عربيتها، وفرض رئيس موال لها ولاسرائيل^(٢٣٨). وأعادت تشكيل الجيش اللبناني كي يحقق المخطط الاسرائيلي- الكتائبى تحت راية الحفاظ على الشرعية^(٢٣٩)، ودعمت الطائفية من خلال ضرباتها العسكرية ضد القوى الاسلامية^(٢٤٠).

وعلى الصعيد الاقليمي رأى «التجمع» ان اسرائيل مسئولة عن الأزمة اللبنانية، بسبب انغماسها في أحداث لبنان الداخلية بالغزو، ومحاولة فرض رئيس دولة عليه، وتوقيع اتفاق سلام معه يجعل الجيش تحت سيطرة الكتائب^(٢٤١). اما الفلسطينيون. فلم يعتبر الحزب ان لهم دورا في الأزمة اللبنانية، بل انه أكد على استمرار وجودهم بلبنان^(٢٤٢)، وعدم نزع سلاحهم^(٢٤٣)، كما رفض عام ١٩٨٧ إلغاء اتفاق القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية الموقع عام ١٩٦٩^(٢٤٤). اما الموقف من سوريا، فقد رفض الحزب ربط الانسحاب الاسرائيلي من لبنان بالانسحاب السوري، واعتبر ان قضية الوجود السوري تحل في اطار عربي، وان سوريا والدعم

السوفيتي لها، يقف خلف سقوط اتفاق ١٧ مايو ١٩٨٣ (٢٤٥).

اما بالنسبة للبعد الداخلى للأزمة اللبنانية، فقد اعتبر حزب التجمع ان «الرجعية اللبنانية» التى تتمسك بحكم الطائفة، ادت لتفجير الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى لبنان (٢٤٦)، ورأى خلال النصف الأول من فترة الدراسة ان السلطة اللبنانية موالية للولايات المتحدة وغير شرعية، وانها لا تستند لتأييد شعبى بل لتأييد قوات «الكتائب الفاشية» (٢٤٧)، التى تسعى لتقسيم لبنان والانفراد بحكمه (٢٤٨) والقضاء على عرويته.

اما فيما يتعلق بحل الأزمة اللبنانية، فقد رأى حزب التجمع انه يقوم على اساس وحدة اراضى لبنان وجلاء القوات الامريكية والاسرائيلية عنه، والاعتراف بالحقوق الوطنية للبنانيين على قدم المساواه، والعمل على اكتساب مشروعية الحكم من كافة اللبنانيين (٢٤٩).

وهكذا، يتبين ان رؤية «التجمع» تشير لتأكيد وجود دور خارجى بارز (امريكى - اسرائيلى) فى الأزمة اللبنانية، كما انها تشير إلى المسألة الطائفية وقضية العروية والانعرالية كاسباب داخلية للأزمة. والملاحظ ان حزب التجمع لم يتطرق لاسباب الاجتماعية للأزمة اللبنانية، وهو ما يتباين مع ما يعكسه اطاره الفكرى الذى يرجع العديد من القضايا الفوارق الطبقية.

و - قضايا عربية أخرى :

اهتم حزب التجمع ببعض القضايا العربية الأخرى. كقضية التسهيلات العسكرية الامريكية، وقضية الديمقراطية فى الوطن العربى، وقضية اريتريا. ففيما يتعلق بقضية التسهيلات العسكرية الامريكية، طالب «التجمع»

بعدم خضوع المنطقة بشكل عام للأسنراتيحية الكونية للولايات المتحدة^(٢٥٠)، ورفض منح الدول العربية أية تسهيلات عسكرية لها، لكنه أكد في الوقت ذاته ان الغالبية العظمى من النظم العربية تسعى لاقامة علاقات مميزة مع الولايات المتحدة^(٢٥١).... وعلى أية حال، فإن موقف حزب التجمع من قضية التسهيلات العسكرية للولايات المتحدة في الوطن العربي، يتماشى مع مواقفه المعروفة تجاهها بشأن هذا الموضوع كما سبق ذكره.

اما بالنسبة لقضية الديمقراطية، فقد دافع حزب التجمع عن حقوق الانسان العربي^(٢٥٢)، وأيد دعم الممارسات الديمقراطية، وادان الممارسات التي تنال من الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، وقد اشار تحديدا خلال فترة الدراسة، لانتهاكات حقوق الانسان في تونس بحق عناصر التيار الاسلامي^(٢٥٣)، وانتهاكات حقوق الانسان في السودان ابان حكم الرئيس نوري.

وفيما يتعلق بقضية اريتريا، فقد تناول حزب التجمع تلك القضية من منظور قومي، حيث اعتبر ان الحركة الاريتريه حركة تحرر وطني لا تعادى دولة اثيوبيا. وقد طالب «التجمع» بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على شعب اريتريا، وكانت مطالبه في هذا الشأن تحمل طابع التمني، اكثر من كونها تحمل طابع المطالبة بحق عري مفتصب^(٢٥٤)، ويرجع ذلك على ما يبدو لموقفه من النظام الاثيوبي كنظام تقدمي ثوري، ورغبته في ذات الوقت في تعضيد الامن القومي العربي.

ثانيا : موقف حزب العمل الاشتراكى :

١ - المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية :

اشتملت رؤية حزب العمل الاشتراكى على بعض المرتكزات الرئيسية فى السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى، وقد اتضحت تلك المرتكزات من خلال وثائق الحزب، التى تضمنت ثلاثة أمور اساسية، هى الدعوة والتحريك لتكثيف المساعى الدبلوماسية والشعبية تجاه الوطن العربى لتخفيف حدة التوتر بين دوله عامة ودعوة مصر للصف العربى خاصة، والوحدة العربية، ودعم القضية الفلسطينية.

أ - التحريك الدبلوماسى والشعبى :

اهتمت وثائق حزب العمل اهتماما ملحوظا بالتحريك الدبلوماسى والشعبى، تجاه الوطن العربى. وقد انصب هذا التحريك بشكل مباشر على قضية عودة مصر للصف العربى، ورفع الشعارات التى تشير الى انتمائها العربى وعلاقات المصير المشترك، وربط الأمن القومى المصرى بالأمن القومى العربى، ودرء المخاطر المحدقة بالوطن العربى التى قد تتجهم عن حالة الاستقطاب الدولى، واسترجاع الدور القيادى لمصر.. وبشكل عام، فقد تركزت اطروحات الحزب فى هذا الشأن، على قضية من يبدأ بالمبادرة بعودة مصر، وكيفية تحقيق ذلك، وتقييم موقف مصر الرسمى من هذا الأمر.

ففيما يتعلق بالطرف المبادر بالعودة، يلاحظ وجود تذبذب فى موقف حزب العمل، حيث تراوحت اطروحاته فى هذا الشأن بين قيام مصر بتلك المهمة، وبين قيام الدول العربية بذلك، أو وصف ذلك الموضوع برمته باللجاج (٢٥٥).

أما بالنسبة لكيفية تحقيق تلك السودة، فقد تراوحت مواقف «العمل» من مطالبة مصر بإزالة أسباب القطعية كما يقول رئيس الحزب (٢٥٦)، إلى تحريك الدول العربية لتحقيق ذلك دون شرط (٢٥٧). أما عن أطراف ذلك التحرك، فقد تراوحت أيضا بين تحركات مصر «الرسمية»، إلى عقد قمة عربية (٢٥٨)، مروراً بـ «القوى الوطنية» المصرية لتحقيق ذلك (٢٥٩)، وعقد لقاءات شعبية عربية تبادلية (٢٦٠).... وعلى أية حال، فقد ارتبطت الوسائل التي طرحها حزب العمل بالأوضاع السياسية خلال فترة الدراسة، إضافة لسياسة الحزب، فالمطالبة بمصر بإزالة أسباب القطعية تزامن مع غزو إسرائيل للبنان، والحديث عن نجاح إسرائيل في تهديد دور مصر بعقد صلح معها. والتأكيد على البعد الشعبي، ارتبط بتنفيذ حزب العمل ذاته لتلك السياسة، من خلال زياراته ولقاءاته مع المسؤولين العرب في كثير من الدول العربية. والمطالبة بالعودة عبر قمة عربية، ارتبط بنجاح سياسة مصر في الاتصال ببعض الأنظمة العربية في المشرق والمغرب العربيين.

وفيما يتعلق بتقييم الموقف الرسمي، فقد كان موقف حزب العمل يتسم بالموافقة على سياسة مصر تجاه الوطن العربي، سواء فيما يتعلق باتجاه سياسة عدم الرد على الهجوم الإعلامي العربي تجاه مصر، أو بالانفتاح على الدول العربية.

وهكذا، يتبين أن التحرك الدبلوماسي والشعبي كان يشكل سياسة ثابتة لدى حزب العمل الاشتراكي تجاه العالم العربي، وقد استمرت تلك السياسة دون تأثر جوهري بعد تحالف، حزب العمل مع «الأخوان المسلمون»، حيث بدأ التركيز على الارتباط الإسلامي لمصر إضافة للارتباط العربي (٢٦١).

ب - الوحدة العربية :

اهتم حزب العمل الاشتراكي بقضية الوحدة العربية، ويرجع ذلك- ضمن ما يرجع- لساثيره بأيديولوجية حركة مصر الفتاة.

وقد قان «العمل» ببرنامج العام السبل الكفيلة بنشأة «الولايات العربية المتحدة»، التي يحتفظ فيها كل شعب عربي بحكم لامركزي في الأمور الداخلية، بينما تتولى ادارة مركزية الشئون القومية.. الدفاعية والخارجية والاقتصادية. وقد وضع الحزب سبع وسائل لتحقيق تلك الوحدة، كانت أربعة منها وسائل اقتصادية^(٢٦٢)... وعلى أية حال، فقد اتسمت دعوة حزب العمل بتحقيق الوحدة العربية بالرجبات والآمال، التي يمكن تحقيقها خلال فترة زمنية طويلة. لذلك استعاض اiban فترة الدراسة عن هذه الدعوة بالمطالبة بوحدة الصف العربي، والتشديد على أهمية العمل العربي المشترك وتوافر الحدود الدنيا للتقارب العربي^(٢٦٣). ولم تختلف رؤية الحزب في هذا الشأن، عما طرحه بعد التحالف مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٧. وإن كان البرنامج الانتخابي لهذا التحالف ذاته قد تجاهل المطالبة بوحدة الصف العربي، ويعتقد ان ذلك يرجع لرفض «الاخوان المسلمين» لفكرة «القومية العربية»، في مقابل رفع شعار «وحدة الامة الاسلامية».

ج - دعم القضية الفلسطينية :

تناولت وثائق حزب العمل الاشتراكي القضية الفلسطينية، كأحد المرتكزات الاساسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربي، وذلك بإعتبارها قضية العرب المركزية، حيث أكد الحزب على الدعم المطلق ماديا ومعنويا لهذه القضية، ولم تختلف مواقفه في هذا الشأن عن مواقف حزب التجمع^(٢٦٤)

وهكذا، يتبين ان حزب العمل اعتمد على بعض المرتكزات الاساسية، فما يتماق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى. والملاحظ ان هذه المرتكزات لم تستبدل على ثلاثة امور اساسية، هى السودان وجامعة الدول العربية ومنظمة الخليج ولعل ذلك يرجع الى ان موقف العمل تجاه السودان، كان يتسم بالفتور الشديد ابان حكم الرئيس نوري. أما بالنسبة لجامعة الدول العربية، فإن حزب العمل كان يرى ضرورة تعديل هياكلها، كما أن سياساته وتبركاته كانت موجهة الى الأنظمة العربية مباشرة، باستثناء بعض الحالات المحدودة التي كان يطالب فيها بعودة مصر للجامعة العربية، باعتبارها فقط اطار مرحلي للعمل العربى المشترك^(٢٦٥). أما بشأن موقف «العمل» من منطقة الخليج، فقد كان يتسم بالتذبذب والمطالبة ضحنا بعدم المخالفة فى اهتمام مصر بهذه المنطقة، كما مترد تفاهيله.

٢ - الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية :

أ - التسوية والقضية الفلسطينية :

(١) تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى :

ايد حزب العمل عام ١٩٧٩ اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية، وانتقد من خلال صعيافته الاقطار العربية التى رفضت معاهدة السلام دون اعطاء بديل، لكنه دافع بالمقابل عن منظمة التحرير الفلسطينية ابان الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة عليها وقتئذ فى لبنان. وقد تبدل موقف الحزب، منذ مطلع عام ١٩٨٠، حيث اعتبر ان هدف اسرائيل من السلام مع مصر هو عزلها عن الصراع العربى - الاسرائيلى، وطالب بربط التسليح مع اسرائيل بموافقتها على حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى، كما

قام برفع العلم الفلسطيني على مقر الحزب فى نفس اليوم الذى تم فيه تبادل السفراء بين البلدين فى فبراير ١٩٨٠. إضافة لذلك، اتخذ حزب العمل خطوات أكثر تقدماً على الصعيد العربى، من خلال اتصالاته بالدول العربية الراضة للسلام المصرى- الاسرائيلى، وذلك فى محاولة لتأكيد التفرقة بين المواقف الرسمية والشعبية فى مصر، الأمر الذى دل على وجود تفهم ملحوظ لوجهة النظر العربية لدى مقارنة بالموقف المصرى الرسمى (٢٦٦).

وهكذا، يلاحظ وجود تبدل فى موقف حزب العمل نحو تأييد الموقف العربى الرافض للسلام المصرى- الاسرائيلى، لكن دون وجود أى مسعى ملحوظ منه- قبل فترة الدراسة- لتقريب مصر من وجهة النظر العربية. وربما يرجع ذلك ليس فقط الى انحيازه لطرف على حساب طرف، بل وايضا لصعوبة توافر المناخ السياسى الملائم لذلك، لقيام كل طرف بقطع شوط بعيد فى الاصرار على مواقفه، ولانحسار نشاط المعارضة المصرية بسبب القيود التى يفرضها النظام السياسى.

ومع بداية فترة الدراسة. كان حزب العمل يشدد على أثر توقف محادثات الحكم الذاتى- بسبب الخلاف المصرى الاسرائيلى حول تفسيره- على عملية التسوية، وضرورة قيام مصر بلمب دور فى التوصل لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وتحرير الاراضى المحتلة، وانشاء دولة فلسطينية، والاتصال بممثلى الشعب الفلسطينى لاشراكهم فى مساعى التسوية. وقد كان الغزو الاسرائيلى للبنان، المرة الأولى التى يشارك فيها حزب العمل مشاركة ملموسة ماديا ومعنويا، فى مساعدة منظمة التحرير على التخلص من الضغوط التى نجمت عن الغزو الاسرائيلى. إذ تعامل الحزب مع هذا الحدث عربيا من زاويتين. الأولى، تقييم الموقف المصرى والعربى. والثانية، الدعوة لاتخاذ بعض

الاجراءات واعلان بعض المواقف لمواجهة الحدث. ففيما يتعلق بتقييم الموقف المصرى والعربى، انتقد الحزب هذين الموقفين، واعتبر ان سبب الغزو الاسرائيلى يرجع لخروج مصر من الصف العربى، وللفرقة والجهل العربيين، وانشغال الانظمة العربية عن مصالحها، وقيامها على اساس غير ديمقراطى، فهى إما انظمة عملية أو رجعية أو ليست مؤيدة شعبيا^(٢٦٧). وعلى أية حال، فإن رؤية «العمل» تجاه مواقف الدول العربية، كانت الأولى من نوعها من حيث درجة الهجوم وشموله. وقد كان ذلك يرجع لسلبية ردود الأفعال العربية تجاه الغزو الاسرائيلى.

اما بالنسبة للاجراءات والمواقف التى اعلن عنها الحزب، فقد طالب بأعمال معاهدة الدفاع العربى المشترك، وتقديم المساعدات المادية للمقاومة الفلسطينية واللبنانية، واتخاذ اجراءات سياسية مصرية بحق اسرائيل والولايات المتحدة كما سبق ذكره. إضافة لذلك دعا «العمل» الدول العربية- على لسان الأمين العام للحزب- لفتح جبهات اخرى مع اسرائيل، وفى هذا الشأن طلب من الأردن فتح الحدود امام المقاتلين الفلسطينيين، ومن العراق وسوريا تناسى خلافاتهما فى مواجهة المعركة، ومن مصر امداد المقاومة بالسلح، ومن الكويت والسعودية الدعم المادى للمقاومة^(٢٦٨). من ناحية أخرى دعا الحزب ضمن توصيات مؤتمره العام الأول (يونيو ١٩٨٢) لتوحيد الصف العربى، ورأى ان سبيل ذلك عقد مؤتمر شعبى ودعوة مصر لعقد قمة عربية. وعندما طالب الرئيس مبارك بعقد تلك القمة رحب بها، وناشد القادة العرب الاستجابة لها^(٢٦٩)، وقد اعتبر- على لسان امينه العام- انه فى حالة رفض بعض الدول حضور هذه القمة، فإنه يمكن عقدها بمن حضر^(٢٧٠). ويبدو ان ذلك الموقف كان نتيجة توقع ردود عربية سلبية، بسبب القطعية بين مصر

ومعظم الدول العربية، كما ان طرح موضوع القمة العربية في مجمله كان محاولة على ما يبدو لاستثمار الوضع القائم، لعودة مصر للصحن العربي، اما فيما يتعلق بالموقف من التسوية السلمية للأزمة، فقد رفض الحزب الخروج الفلسطيني من لبنان، إلا في شكل جيش وليس كلاجئين، واعتبر في منتصف اغسطس ١٩٨٢، أن اوراق عملية التسوية بيد الدول العربية. ويدل هذا الموقف على عدم الادراك السريع للحزب لاثار الغزو الاسرائيلي على الواقع العربي والفلسطيني.

وهكذا، يتبين ان حزب العمل كان يهدف من مواقفه تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان إلى تحقيق عدة اغراض هي، دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية، ومحاولة تصفية الخلافات العربية- العربية عامة، والمصرية- العربية خاصة، والتوصل لتسوية مشرفة للازمة. وقد حقق الحزب بعض النجاح في تحقيق الغرض الأول على الصعيد المصري كما سبق ذكره، وذلك بمساعدة بعض الاحزاب والقوى السياسية الأخرى في مصر، لكن ذلك لم يمنعه من مواصلة ابداء الرأي فيما يتعلق بالاطروحات الخاصة بالغرضين الآخرين، وهو ما اتضح عندما اعلنت مبادرة ريجان حيث طلب الحزب إعادة النظر في بعض بنودها، بحيث يتم مراعاة أمن الدول العربية بنفس القدر الذي حرصت عليه المبادرة لتحقيق أمن اسرائيل، رغم عدوانها المتكرر على الأراضي العربية. أما مشروع فاس الذي اعلنته الدول العربية ابان مؤتمر القمة العربي في سبتمبر ١٩٨٢، فقد أيده الحزب وان كان قد اعتبر ان عدم اتخاذ القمة العربية قرارا بعدم عودة مصر، كان مفاجأة لان القمة اتخذت قرارا بالتفاوض مع اسرائيل، والاعتراف المتبادل، وان موقف مصر ابان غزو لبنان- رغم التزاماتها مع اسرائيل- كان من ابرز المواقف العربية^(٢٧١). ويستنتج من ذلك ان الحزب كان

يتطلع لتسوية عربية مع اسرائيل، ليس فقط لتحقيق السلام المنشود، بل وايضا لكي تنتهى اسباب تدهور العلاقات المصرية- العربية. وقد حرص الحزب خلال فترة الدراسة على تحقيق هذين الغرضين والربط بينهما ضمنا، فمن ناحية كان يدعو لتوحيد الموقف العربى ازاء عملية التسوية واشعار الولايات المتحدة ان مصالحها لدى العرب مهددة، ويطالب بالاعتماد العربى على الذات، وتحسين العلاقات مع القوى العظمى الاخرى^(٢٧٢)، والاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير، وفتح حوار امريكى- فلسطينى، وتنفيذ مشروع فاس والمؤتمر الدولى. ومن ناحية اخرى، كان يشير إلى ان منطلق مصر لعودة العلاقات الطبيعية مع العرب هو تحقيق السلام الشامل والعادل، الذى نرتضيه كل الشعوب العربية والذى تقبله المنظمة^(٢٧٣). كما أن رئيس الحزب يلتقى بشكل شبه دائم برئيس منظمة التحرير الفلسطينية للتباحث حول الموقف من التسوية. وعندما اعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن، رحب الحزب بتلك الخطوة واعتبرها تجاوزا لكامب ديفيد ولس احياء لها أو لمبادره ريجان^(٢٧٤).

وبعد توصل الأردن ومنظمة التحرير عام ١٩٨٥ لاتفاق على التنسيق المشترك بينهما، كان متوقعا طبقا للرؤية السابقة ان يؤيد «العمل» هذا الاتفاق الذى شاركت مصر فى اعداده، ليس فقط انطلاقا من الحرص على الاهتمام بغضية التسوية، بل ولمحاولة الانغماس فى النظام الاقليمى العربى. وفى هذا الصدد، دافع الحزب عن مقترحات الرئيس مبارك- التى اعقبت الاتفاق- بشأن التسوية^(٢٧٥)، والتى رفضتها بعض الأطراف العربية المعنية، وطالب الجانب العربى بعدم تفسير المواقف المصرية بشكل يعيد الجفوة بين مصر والعرب^(٢٧٦). واتخذ موقفين متشدين ازاء المواقف الامريكية

(٢) العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية :

كان لحزب العمل الاشتراكي موقف محدد تجاه العلاقات الفلسطينية- الفلسطينية، وقد اتضح هذا الموقف منذ الانشقاق الفلسطيني عام ١٩٨٣، وما تبعه من خلافات فلسطينية- فلسطينية أخرى.

ففيما يتعلق بالموقف المبدئي لحزب العمل من الخلافات الفلسطينية- الفلسطينية يلاحظ انه اكد على ضرورة حسم الخلافات داخل منظمة التحرير بالحوار، وذلك من خلال المؤسسات الشرعية التابعة لها، وان استخدام السلاح لا يجب ان يكون إلا في مواجهة اسرائيل (٢٧٩).

اما بالنسبة لموقف «العمل» من اطراف الخلاف الفلسطيني الذي نشب منذ عام ١٩٨٣، فقد أيد الحزب الشرعية الفلسطينية، ورأى ان منظمة التحرير تحت قيادة ياسر عرفات بلورت جهاد شعب فلسطين من اجل نيل حريته، واعترف بها معظم دول العالم، واصبحت ممثلة في كل المنظمات الدولية (٢٨). من ناحية أخرى، اتخذ الحزب بعض المواقف المؤيدة، للشرعية الفلسطينية، مثل ايفاد وفد لتأييد موقف رئيس منظمة التحرير الى طرابلس في نوفمبر ١٩٨٣. وحضور اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بعمان في نوفمبر ١٩٨٤، وتأييد اتفاق عمان وعلان القاهرة.

وفيما يتعلق بسبل حل الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني، فلم يعط «العمل» تصورا محددا لذلك، حيث كانت كل افكاره تتسم بالعمومية من خلال الدعوة للحوار وتمثيل كافة الفصائل الفلسطينية داخل منظمة التحرير. وقد اعتبر الحزب ان حرب المخيمات بين الفلسطينيين وحركة أمل، أدت لوحدة الفصائل الفلسطينية المتنازعة (٢٨١).

على هذا الأساس، يلاحظ ان موقف «العمل» كان مؤيدا للشرعية الفلسطينية. ويبدو ان ذلك لم يرجع فقط لرؤية الحزب للأطر القانونية للعمل الفلسطيني، بل وايضا للصلات الوثيقة التي تمت بينه وبين قيادة منظمة التحرير وللدور المحوري الذي لعبته المنظمة تحت قيادة ياسر عرفات ابان غزو اسرائيل للبنان، وهو الدور الذي امتدحته وثائق الحزب لفترة طويلة. إضافة الى ذلك كانت الاقطار العربية- التي كان حزب العمل يهتم بشكل اساسي بعودة العلاقات بينها وبين مصر- يؤيد معظمها رئيس منظمة التحرير في النزاع الناشئ داخل المنظمة.

(٣) العلاقات الفلسطينية - العربية :

كانت رؤية حزب العمل فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- العربية، تتمثل في المطالبة باستقلال القرار الفلسطيني، وعدم الوصاية عليه، وكذلك الدفاع عن الموقف الفلسطيني في مواجهة اى خلاف ينشأ بين منظمة التحرير ودول الطوق. وقد تعرضت تلك الرؤية للاختبار خلال فترة الدراسة، فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- السورية. والفلسطينية- المصرية.

فبالنسبة للعلاقات الفلسطينية- السورية، أدان «العمل» الموقف السوري- وكذلك الليبي- من دعم التمرد الفلسطيني الذي حدث في لبنان عام ١٩٨٣، كما أدان الحرب اثنى شنتها حركة أمل الشيعية على المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ عام ١٩٨٥. وكان الحزب يرى أن اسرائيل هي المستفيد الاول من هذه المعارك

وعلى أية حال، فقد تبني الحزب بعض المواقف المميزة بشأن هذين النزاعين. فبالنسبة للموقف من التمرد الفلسطيني ابد حزب العمل التحرك الجزائري

لأنهاء الخلاف، كما طالب السعودية بالتدخل لوقف القتال^(٢٨٢)، ورغم نقده للموقف المصرى الذى اعتبره عجزاً وتأييداً متأخراً، للشرعية الفلسطينية بعد حصارها فى طرابلس^(٢٨٣)، إلا أنه امتدح- على لسان رئيس الحزب- بشكل عام الموقف المصرى من القيادة الفلسطينية، واستقبال ياسر عرفات والجرحى الفلسطينيين فى مصر، عقب الخروج من طرابلس عام ١٩٨٣^(٢٨٤). أما بالنسبة لحرب المخيمات، فكان التحرك الرئيسى الذى قام به حزب العمل هو مشاركة رئيسه فى الوفد الحزبى المصرى، للتباحث مع كافة أطراف النزاع فى دمشق. إضافة الى ذلك دافع الحزب عن حق الفلسطينيين فى حمل أسلحتهم داخل المفيمات الفلسطينية، وطالب بدور مصرى فاعل على الساحة اللبنانية لا يقتصر على مجرد التصريحات^(٢٨٥)، وانتقد موقف حركة أمل الشيعية من الوجود الفلسطينى فى لبنان^(٢٨٦).

وهكذا، يتبين ان حزب العمل كان مؤيداً لوجهة النظر الفلسطينية بشأن الخلاف مع سوريا. لكن الملاحظ أن ادانة الحزب للموقف السورى بشأن التمرد الفلسطينى كانت غير حادة، وأن موقفه من سوريا بشأن حرب المخيمات كان يحمل طابع الرفض العام وليس الأدانة. ويعتقد ان هذا الموقف يتماشى مع سياسة الحزب العربية التى تركز- وفقاً لوثائقه- على السعى لعودة مصر للصنف العربى، والحد من أى مواجهة مصرية- عربية بشكل مباشر.

اما فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- المصرية، فيلاحظ ان حزب العمل دافع عن وجهة النظر الفلسطينية ابان الخلاف الفلسطينى- المصرى، عقب دورتا المجلس الوطنى الفلسطينى عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٧. وقد كان موقف الحزب بالنسبة للخلاف الذى نشب عام ١٩٨٣، يتسم بتبرير وتفسير الموقف

الفلسطينى من خلال الإشارة لضرورة الحفاظ على وحدة الفصائل الفلسطينية^(٢٨٧)، أما بشأن موقف الحزب من الخلاف الثانى عام ١٩٨٧، فقد كان يتسم بالدفاع عن وجهة النظر الفلسطينية والهجوم على رد الفعل المصرى، ونقد ما ذكر من ان مصر حاربت فى الماضى من اجل القضية الفلسطينية. إضافة الى ذلك استشرף الحزب دور مصر فى عملية التسوية بعد القرارات المصرية بحق المنظمة، فوصفه بالعجز فى غيبة وجود ممثلين للشعب الفلسطينى^(٢٨٨).

اما بالنسبة لرد فعل «الأخوان المسلمين» المؤتلفين مع «العمل» عام ١٩٨٧ بشأن الخلاف الفلسطينى- المصرى، فيلاحظ انه لم يختلف عن موقف حزب العمل، وهو ما يتضح من نقد احد نواب «الاخوان» بالمجلس فى يونيو ١٩٨٧ بيان حكومة د. عاطف صدقى وتقرير لجنة الرد عليه، لخلوه من أى ذكر لمنظمة التحرير الفلسطينية، كرد فعل للخلاف بين الطرفين^(٢٨٩).

من ناحية أخرى، قام حزب العمل ببذل مساع بين مصر ومنظمة التحرير من أجل تسوية الخلاف بينهما^(٢٩٠). وقد دل ذلك على حرصه على تحسين العلاقات بين الطرفين، وتأكيد استراتيجيته التى تسعى لخصر أى تدهور فى العلاقات المصرية- العربية، وكذلك عدم عرقلة جهود التسوية السلمية التى كان يتم الاعداد لها وقتئذ على قاعدة المؤتمر الدولى للسلام.

ب - السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج :

اتسمت رؤية حزب العمل تجاه منطقة الخليج، بالتذبذب خلال فترة الدراسة ويعتقد ان ذلك كان يرجع لثلاثة عوامل اساسية كانت تحكم موقفه، وهى رغبة الحزب فى تحسين العلاقات المصرية- العربية، وتذبذب موقفه من الحرب

العراقية- الإيرانية كما سبق ذكره، ورغبته في عدم توريط مصر بشكل مباشر في الحرب بين العراق وإيران.

فبداية ايد حزب العمل الموقف العراقي في الحرب مع ايران، وكان هذا التأييد يرتبط على ما يبدو- ضمن ما يرتبط- بما كانت تؤكد عليه وثائق الحزب باستمرار، بالرغبة في عودة مصر للصف العربي، ومن ثم عدم اعتراض الدول العربية التي تساند العراق على تلك العودة. على أن هذا الموقف لم يكن يعني الموافقة على ارسال قوات مصرية للمشاركة للجانب العراق في الحرب ضد ايران، حتى بعد عبور ايران لاراضي العراق في منتصف عام ١٩٨٢، اذ ان حزب العمل رفض رفضا قاطعا ما كان يعتبره محاولات دولة الخليج لانغماس مصر في الصراع مع ايران، بدعوى تطبيق معاهدة الدفاع العربي المشترك. ولم يكن ذلك يعني موقفا مضادا للعراق أو لهذه الدول، بقدر ما كان يعني الخشية من تورط مصر في النزاع مباشرة.

ومنذ عام ١٩٨٦، شهد موقف «العمل» تغييرا تجاه تأييد العراق في حرب الخليج، وقد انعكس هذا التغيير على موقف الحزب من دول الخليج العربي، حيث اعتبر ان تلك الدول مدت يد العون للعراق خشية من القوة العراقية في بداية الحرب، وانها تحولت لمخاطبة ود ايران بعد صمودها^(٢٩١).... وعلى أية حال فإن التغيير الذي حدث في موقف الحزب كان- كما سبق ذكره- لا يرجع لاسباب خارجية. كما ان هذا التغيير لم يؤثر كثيرا على سياسة الحزب الداعية لتحسين العلاقات المصرية- العربية، كمقدمة لعودة مصر للصف العربي، لانه وجد على ما يبدو ان تلك العودة- على الصعيد الخليجي- قد حدثت بالفعل وان لم تأخذ الشكل الدبلوماسي، كما انه لم يفقد الاتصال بالدول الخليجية رغم هذا التغيير.

ج - السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان :

تناول حزب العمل السياسة الخارجية تجاه السودان باهتمام واضح، وقد تركّز ذلك في رؤية الحزب للنظام السياسى السودانى داخليا وخارجيا، وموقفه من السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان.

ففيما يتعلق برؤية «العمل» للنظام السياسى السودانى، اهتم الحزب بقضية الديمقراطية وحقوق الانسان، وذلك بتوضيح بعض مجالات انتهاك هذه الحقوق فى عهد الرئيس نميرى، وعلى رأس ذلك ملاحقة المعارضين والتستر بالدين واشغال الحرب الأهلية بالسودان^(٢٩٢).

إضافة لذلك، انتقد حزب العمل السياسة الخارجية السودانية تجاه كل من الولايات المتحدة واسرائيل، حيث اعتبر ان الولايات المتحدة كانت تؤيد نظام نميرى ويقامه فى السلطة، وانها انشأت اiban حكمه قواعد عسكرية وقامت بدفن النفايات السوية باراضى السودان^(٢٩٣). من ناحية أخرى، اتهم حزب العمل نظام حكم الرئيس المخلوع جعفر نميرى، بمساعدة اسرائيل على تهجير يهود الفلاشا اليها. وقد جاء هذا الاتهام بعد ما كان الحزب يتساءل، اiban وجود الرئيس نميرى فى السلطة، عن رأى القيادة السودانية فى عملية تهجير الفلاشا، التى تمت من اراضى السودان، خاصة فى ظل وجود ميثاق التكامل بين مصر والسودان^(٢٩٤).

وهكذا يتبين ان نظام حكم الرئيس نميرى قد تعرض لانتقادات عديدة، من جانب حزب العمل، لكن النقد الذى وجه اليه فى هذا الشأن، تركّز الاعلان عنه بعد سقوط هذا النظام. وبالمقابل، كان هناك نوع من القبول والتأييد من قبل «العمل» للخطوات الديمقراطية التى اتخذها الحكم العسكرى الانتقالى فى

السودان، ونجاح الانتقال للحكم المدني عام ١٩٨٦.

أما بالنسبة لموقف حزب العمل من السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان، فقد كان حزب العمل يؤيد الوحدة بين البلدين، وكافة الخطوات التي تعجل بها. وفي هذا الصدد، أيد ميشاق التكامل من حيث المبدأ، وإن كان قد انتقده بعد ذلك، لقصوره عن تجاوز البعد الرسمي إلى البعد الشعبي، وللمعوقات الإدارية والتشريعية التي تعترض من فاعليته. كما كان يحاول المساهمة في تخفيف ما يبرز من خلاف مصري- سوداني في شتى المجالات^(٢٩٥)... وبعد سقوط نظام حكم الرئيس نوري، ركز حزب العمل على البعد الشعبي، والدبلوماسية الشعبية في العلاقات بين مصر والسودان. وقد اتضح ذلك من خلال اللقاءات المستمرة، بين كوادر «العمل» والقيادات السياسية السودانية، خلال فترة الدراسة. وكان «العمل» يسعى من خلال هذه اللقاءات لشرح أبعاد الخلاف بين مصر والسودان، وتوطيد العلاقات بينه وبين القوى السياسية السودانية المختلفة، إضافة لمحاولة الانغماس في مشكلات السودان ولعب دور في إيجاد حل لها.

ففيما يتعلق بالعلاقات بين البلدين، حاول حزب العمل التخفيف من مشكلة توزيع مياه النيل، وذلك بإثارة موضوع الأضرار التي قد تؤثر على البلدين في حالة قيام بعض دول حوض النيل بإقامة منشآت هندسية تؤثر على كميات المياه^(٢٩٦). إضافة لذلك، دعا حزب العمل لترحيل الرئيس نميري من مصر، باعتباره عنصراً موتراً للعلاقات مع السودان، لكن الحزب لم يطرح قط إمكانية تسليمه للسلطات السودانية.

أما بالنسبة لمظاهر توطيد العلاقات بين «العمل» والقوى السياسية السودانية فيلاحظ أن «العمل» قام من خلال اتصالاته المتكررة بالقوى

السياسية فى السودان بالتوقيع على بعض المواثيق الهامة لتنظيم بعض القضايا المحورية. وقد كان اهم تلك المواثيق، المواثيق الثلاثة التى وقعها «العمل» وبعض القوى السياسية فى مصر والسودان فى يوليو ١٩٨٥، وهى ميثاق الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان فى وادى النيل، وميثاق العمل المشترك فى وادى النيل لارساء الديمقراطية والتنمية والعلاقات الخاصة، وتنظيم العمل المشترك للقوى الوطنية فى القطرين، تحت اسم التحالف الديمقراطى للقوى الشعبية بوادى النيل (٢٩٧).

وأخيرا، حاول حزب العمل المساهمة فى حل مشكلة جنوب السودان من خلال عرض التدخل بين الأطراف المعنية (٢٩٨). كما حاول المساهمة فى التخفيف من حدة الجفاف بالسودان، من خلال ارسال الأدوية والأغذية (٢٩٩).

على هذا الأساس، يلاحظ ان قدرة حزب العمل فى التعامل مع الواقع السودانى، سبقت لحد كبير قدرته على التنظيم الفكرى، وذلك من خلال زيارته المتكررة للسودان وعلاقاته الوثيقة بالاحزاب والقوى السياسية السودانية. وانه من خلال التعامل مع هذا الواقع، تبين انه يركز على قضية الديمقراطية بالنسبة للأوضاع الداخلية فى السودان، والبعد الشعبى فى العلاقات المصرية- السودانية. ولم تختلف رؤيته فى هذا الصدد عن رؤية التحالف الاسلامى.

د - السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا :

اهتم حزب العمل اهتماما غير محدود بالعلاقات المصرية- الليبية، حيث تركز مايريو من نصف جهده الخاص بالدبلوماسية الشعبية على تحسين العلاقات بين مصر وليبيا. وكانت رؤيته فى هذا الشأن تتمحور فى اعتبار

ليبيا، ليست فقط دولة عربية وإسلامية جارة، بل إنها تشكل عمقا استراتيجيا لمصر- مثلها مثل السودان- يرتبط أمنها بالأمن القومى المصرى^(٣٠). ولم تتأثر تلك الرؤية لدى حزب العمل بعد تحالفه مع جماعة الإخوان المسلمين.

وبشكل عام فقد دافع حزب العمل عن رؤيته تجاه ليبيا، خاصة ان تلك الرؤية كانت تسبب له كثيرا من الانتقاد، بسبب الخلاف مع سياسة مصر الخارجية وقتئذ. لا سيما وان هذه الرؤية كانت مصحوبة بزيارات عديدة، كان يقوم بها قادة الحزب للليبيا^(٣١). حيث كانت معظم مواقفه تتركز فى الدفاع عن السياسة الخارجية الليبية، ومعارضة سياسة مصر الخارجية تجاهها، ومحاولة رأب الصدع فى العلاقات المصرية- الليبية... وفى هذا الصدد، عارض «العمل» موقف مصر من العدوان الأمريكى على ليبيا عام ١٩٨٦، واتهام ليبيا ببت الالغام فى مياه البحر الأحمر^(٣٢)، وخطف طائرة مدنية مصرية إلى مالطا عام ١٩٨٥^(٣٣)، والاعلان عام ١٩٨٤ عن انسحاب مصر من اتحاد الجمهوريات العربية الذى يضم مصر وليبيا وسوريا^(٣٤).

اما فيما يتعلق بمحاولات رأب الصدع فى العلاقات المصرية- الليبية، فقد سعى الحزب للتخفيف من مسببات الخلاف بين البلدين. وفى هذا الصدد تدخل لدى القيادة السياسية الليبية للتأكيد على تغيير توجهات السياسة الخارجية المصرية تجاه الولايات المتحدة واسرائيل فى عهد الرئيس مبارك، مقارنة بما كنت عليه فى عهد الرئيس السادات^(٣٥)، وكانت تلك السياسة هى السبب الرئيسى فى تدهور العلاقات الليبية منذ عام ١٩٧٧. إضافة إلى ذلك تدخل حزب العمل لدى ليبيا محاولا ازالة بعض الخلافات التى اثيرت خلال فترة

الدراسة، حيث قام بالاتصال بها لحل مشكلة العاملين المصريين المطرودين منها (٣٠٦). وسعى بشكل عام للتركيز على عودة العلاقات المصرية- الليبية الى طبيعتها، رغم استمرار المسببات الأساسية للخلاف. وقد احرز بعض النجاح في هذا المجال، حسبما كان يشير من ان جهوده اذلت لفتح الحدود المصرية- الليبية من جانب ليبيا، واهرزت لمجاحا لا تقوى وزارة الخارجية المصرية على تحقيقه (٣٧).

وهكذا يتبين ان حزب العمل كان يسعى لتحسين العلاقات المصرية- الليبية، والتقليل من مصادر الخلاف بين الطرفين، ونقد الموقف المصري الذي كان يراه مبالغاً في التشدد ازاء ليبيا. على انه كان في ذات الوقت يتعرض للتقييم الموضوعي للسياسة الخارجية الليبية، وذلك خلال المواقف التي كانت تتضح منها النوايا الليبية غير الودية تجاه مصر وبعض الانظمة الأخرى. وهو ما حدث بشأن تورط ليبيا في محاولة اغتيال بعض عناصر المعارضة الليبية في مصر، والموقف الليبي من ازمة تشاد، واحداث الأمن المركزي التي وقعت في مصر في فبراير ١٩٨٦ والتي اعتبرتها ليبيا انتفاضة شعبية، والمشاركة في دعم بعض العناصر الفلسطينية المتمردة على القيادة الفلسطينية الشرعية عام ١٩٨٣ والتي ادانها حزب العمل بشكل واضح... وعلى أية حال، فإن موقف حزب العمل من هذه القضايا لم يكن يحمل نقداً إلى ليبيا فقط، بل كان ايضا يحمل نقداً للموقف المصري (٣٨).

هـ- قضايا عربية أخرى :

اهتم حزب العمل ببعض القضايا العربية الاخرى كالازمة اللبنانية، وقضية اريتريا، والصحراء الغربية، والوجود الليبي في تشاد، وحقوق الانسان

العرب، والوجود العسكري الأمريكى فى الوطن العربى.

ففيما يتعلق بالأزمة اللبنانية، لم تتطرق «المعمل» خلال فترة الدراسة لأسباب هذه الأزمة، لكنه ركز بشكل عام على البعد الخارجى فيها، حيث اعتبر ضمنا ان السياسة الأمريكية والإسرائيلية كانت سببا فى استمرارها، وذلك من خلال التواجد العسكرى والسياسى المباشر فى لبنان. وقد حمل الحزب رئيس لبنان بعض المسئولة بشأن هذا التواجد، وشكك فى شرعية حكمه للبنان^(٣٩). من ناحية أخرى رفض الحزب تعليق أى مسئولية بشأن الأزمة على الجانب السورى أو الفلسطينى، ومن ثم انتقد مقولة «ارفعوا أيديكم عن لبنان» التى كانت ترددها القيادة السياسية فى مصر^(٤٠)، والتى كانت تعنى نقدا ضمنا للموقف السورى، حيث اعتبر ان الوجود السورى فى لبنان يتمتع بشرعية قرارات الجامعة العربية، ومن ثم لا يمكن ربط انسحاب القوات السورية بانسحاب القوات الإسرائيلية. أما الفلسطينيون، فهم موحدون وفق الاتفاقية اللبنانية- الفلسطينية عام ١٩٦٩^(٤١)، ولهدم الحق فى تسليم مخيماتهم.

أما بالنسبة لقضية اريتريا، وقضية الصحراء الغربية، والوجود الليبى فى تشاد. فيلاحظ ان «المعمل» قد طالب بتحرير اقليم اريتريا، وكان موقفه فى هذا الصدد يتمثل فى رفض السلوك الاثيوبى تجاه هذه القضية بشكل فاطح. من ناحية أخرى طالب «المعمل» بإقرار مبدأ الاستفتاء حول مصير الصحراء الغربية، ووحدة تشاد ومغادرة كافة القوات الاجنبية لأراضيها رحل الصراع فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة.

وفىما يتعلق بقضية حقوق الإنسان العربى، فقد دافع حزب العمل عن هذه

القضية، وانتقد بشكل خاص خلال فترة الدراسة انتهاك حقوق الانسان في السودان ابان حكم الرئيس نميرى ومحاكمة اعضاء التيار الاسلامى فى تونس عام ١٩٨٧ وهى المحاكمات التى كانت محل نقد شديد من جماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع «العمل» عام ١٩٨٧.

اما بالنسبة للوجود العسكرى الأمريكى فى الوطن العربى، فقد طالب الحزب البلدان العربية بعدم منح الولايات المتحدة أية قواعد أو تسهيلات عسكرية، وتتماشى تلك السياسة مع ماسبق ذكره فى اطروحات الحزب فى هذا الشأن.

ثالثا : موقف حزب الوفد الجديد :

١ - المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية :

من الصعب تحديد المرتكزات الرئيسية التى اشتملت عليها رؤية حزب الوفد الجديد ازاء الوطن العربى. فحزب الوفد حزب برجماتى. لا يتمسك بأيديولوجية محددة يسعى الى تطبيقها على الصعيد العربى. كما انه ينظر للقضايا العربية القومية من منظور المصلحة الوطنية. اضافة لذلك، فإن حزب الوفد لا يتعجل تحقيق بعض الاهداف التى كانت ترغب فى تحقيقها العديد من التنظيمات والقوى السياسية المصرية والعربية، ومن هذه الاهداف الوحدة العربية وعودة مصر للعربى. صحيح انه كان يدعو لوحدة الصف العربى، وضودة العلاقات المصرية- العربية، سواء من خلال حسم قضية عروبة مصر، أو تأييد عدم الرد على الهجوم الاعلامى العربى، أو الطلب الى الدول العربية تقدير الاوضاع التى اسنجدت بعد تولى الرئيس مبارك السلطة (٣١٢)، إلا انه كان يعتبر فى نفس الوقت ان قضية الوحدة العربية هدف اسمى يقع

عبء تحقيقه على عاتق الاجيال القادمة^(٣١٣)، كما كان يعتبر ان عودة مصر للصف العربى تقع على عاتق الدول العربية التى بادرت بقطع علاقاتها مع مصر، وان عودتها الى جامعة الدول العربية سنتم إن أجلا أو عاجلا^(٣١٤).

على أنه رغم تلك المضاعف، إلا انه يمكن استنباط بعض المؤشرات الدالة على وجود اهتمامات لدى حزب الوفد الجديد ازاء الوطن العربى، وتتركز هذه الاهتمامات فى أمرين هما: أمن منطقة الخليج، ودعم القضية الفلسطينية.

ففيما يتعلق بأمن الخليج، يلاحظ ان «الوفد» اهتم بقضية الامن القومى العربى عامة والخليجى خاصة فى مواجهته الخطر الابراسى. وكان ذلك الاهتمام يرجع لرؤيته لمخاطر الحرب العراقية- الايرانية على الأمن القومى المصرى، إضافة على ما يبدو لطبعه النظم المتلجج باعتبارها نظما سياسة محافظة، وهو ما يتلاءم مع توجه حزب الوفد كحزب محافظ.

اما بالنسبة لدعم القضية الفلسطينية، فقد كرس «الوفد» اهتمامه فى هذا المجال على دعم النوجهات الفلسطينيه السلميه، وذلك من منطلق القبول بما يقبل به الفلسطينون. كما رفع شعار استقلالية القرار الفلسطينى، واسترداد الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة. وعلى الرغم من تأبده للموقف المصرى اهان خلاقات تنصل بالعلاقات المصريه- الفلسطينيه، إلا ان ذلك لم ينعكس على مواقفه المبدئيه.

٢ - الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية :

أ - التسوية والقضية الفلسطينيه :

(١) تسوية الصراع العربى- الاسرائيلى :

أهتم حزب الوفد الجديد منذ نشأته بتسوية الصراع العربى- الاسرائيلى. وعلى الرغم من ان البرنامج التأسيسى للحزب قد تجاهل بعض القضايا المعهورة كحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير الفلسطينية، إلا انه يعتقد ان ذلك يرجع من حيث الشكل للمجلة التى كتب بها البرنامج، لسرعة تقديمه للجنة الاحزاب السياسية. كما انه يرجع من حيث الموضوع، إلى أن رؤية الوفد فيما يتعلق بنمط العلاقات المصرية العربية فى مجال الصراع العربى- الاسرائيلى، لا تستند- كما تقول مقرررة لجنة الشئون الخارجية والعربية بالحزب- لرؤية استراتيجية متكاملة أو لبرنامج عمل عربى محدد ومفصل، من حيث مضمون الاجراءات الواجب اتخاذها، ومن حيث الالتزامات المتبادلة بين الدول العربية^(١٥).... وعلى أية حال، فقد طالب «الوفد» فى هذا البرنامج ان تتحمل الدول العربية حسب الامكانات مختلف التبعات التى تتحملها دول المواجهة خاصة مصر، على اعتبار ان هذه التبعات تشكل عبئا ثقيلا على اقتصاد وموارد هذه الدول. كما طالب الحزب ان يكون للفلسطينيين الرأى الأول والأخير فى حل قضيتهم.... وهكذا، يتبين ان «الوفد» كان يحاول على ما يبدو ان يفصل بين قومية الصراع العربى- الاسرائيلى فى مجمله وخصوصية القضية الفلسطينية.

وبعد عودة حزب الوفد للحياة السياسية عام ١٩٨٣، كان هناك مناخ عربى جديد يختلف عما كان عليه ابان قرار تجميد نشاطه عام ١٩٧٨، حيث كانت هناك قطيعة مصرية- عربية، وسراعات عربية- عربية عديدة، وبوادر مصالحة بين مصر وبعض الأنظمة العربية. وبدأت رؤية الحزب وقتئذ كما لو كانت ذات اتجاهين، الاتجاه الأول هو ما تناوله برنامج الحزب الانتخابى عام ١٩٨٤- وهو نفس برنامج الانتخابات عام ١٩٨٧- من اعتبار اتفاقية كامب

ديفيد غير ذات موضوع لانتهاكات اسرائيل لها، وان معاهدة السلام بين مصر واسرائيل لا تنتقص من التزامات مصر بموجب ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك، لان حق الدفاع الشرعى الفردى والجماعى حق غير قابل للتنازل وفق ميثاق الامم المتحدة^(٣١٦). أما الاتجاه الثانى فقد كان يتركز فى رؤية بعض نواب «الوفد» بمجلس الشعب، وبعض اعضاء لجنة الشئون الخارجية والعربية، وهو تأكيد اخلاص اسرائيل بالتزاماتها القانونية ازاء مصر بما يوجب اعادة النظر فى سياستها، وهو ما سيكون بادرة لعودة التضامن العربى^(٣١٧)، واعتبار معاهدة السلام المصرية- الاسرائيلية سببا للتمزق العربى، وانه لا عودة للتضامن دون الفاتحهما كانت العراق، وذلك كما ألغى رئيس الوزراء المصرى السابق مصطفى النحاس المعاهدة المصرية- البريطانية عام ١٩٥١، وكما ألغى الرئيس السادات، المعاهدة المصرية- السوفيتية عام ١٩٧٦^(٣١٨). ومهما يكن من خلاف نسبى فى الرأى داخل حزب الوفد فيما يتعلق بالرؤية التى يحملها انصار الاتجاه الثانى، خاصة بالنسبة لالغاء معاهدة السلام والنقد الذاتى الذى وجه لهذا الاقتراح^(٣١٩)، إلا انه لا يمكن انكار ان اتجاهى حزب الوفد كان يهدفان الى السعى لعودة مصر للصف العربى، وذلك دون اخلاص بموقف «الوفد» الرسمى الذى يرفض وضع شروط مسبقة لتلك العودة. وقد تزامن ذلك الموقف ليس فقط مع ترحيب الحزب بالتحسن الملحوظ فى العلاقات المصرية- العربية دون شروط منذئذ، والذى تمثل فى عودة العلاقات المصرية- الاردنية، وتحسن العلاقات المصرية- الفلسطينية، بل وفى المشاركة المباشرة فى دعم هذه العلاقات، كما حدث على سبيل المثال عندما وافقت منظمة التحرير على طلب ممثل حزب الوفد فى اجتماع دورة المجلس الوطنى الفلسطينى السابعة عشرة بعمان عام ١٩٨٤،

على عدم ربط عملية تطوير العلاقات المصرية- الفلسطينية بمواقف الدول العربية، وهو القرار الذي كان المجلس الوطني يستعد للموافقة عليه^(٣٢٠)... ومهما يكن من أمر، فقد كان التغيير الذي طرأ على العلاقات المصرية الأردنية الفلسطينية وليد تنسيق مصري- أردني فلسطيني مشترك بهدف التوصل إلى تسوية سلمية. وقد اسفر هذا التنسيق في فبراير ١٩٨٥، عن اتفاق أردني- فلسطيني يتعلق بالتسوية من خلال مؤتمر دولي. وقد أيد «الوفد» هذا الاتفاق، على عكس موقف الاخوان المسلمين المؤتلفين معه عام ١٩٨٤^(٣٢١). كما سعى لتلافي أية تداعيات تحول دون تنفيذه، وهو ما اتضح في مواجهته للموقف السوري وموقف الفصائل الفلسطينية المنشقة على قيادة منظمة التحرير من مجريات عملية التسوية كما حدث على سبيل المثال، إبان اختطاف السفينة الإيطالية اكيلى لاورو، وصدر اعلان القاهرة^(٣٢٢)، إلا أن اعلان عاهل الاردن وقف التنسيق الاردني- الفلسطيني ادى لتجميد عملية التسوية وفق هذا الاتفاق، وقد حدث خلاف في الرأي داخل حزب الوفد حول تقييم القرار الأردني^(٣٢٣)، لكن ما كان متفق عليه هو انه لايدل على التعامل مع قيادة المنظمة مهما سعى عاهل الأردن لخلق قيادة فلسطينية بديلة أو ضم سوريا لجهود التسوية، وان على مصر بذل مساع حميدة للتوسط بين الاردن والمنظمة. وعلى أية حال، فإن الاعلان عن موافقة اسرائيل على عقد مؤتمر دولي في سبتمبر ١٩٨٦ بشكل يختلف عما طرح باتفاق عمان، ادى للتركيز على تلك الفكرة. وقد كان «الوفد» يرى في هذا الشأن، ضرورة قيامه ببعض التحركات لتعبئة الرأي العام المصري والعربي خلف فكرة المؤتمر^(٣٢٤)، لكنه لم يتبين لدى الباحث- حتى انتهاء فترة الدراسة- وجود تحرك وفدي، يكرس الاقتراح السابق الذي طرحه.

وهكذا، يلاحظ ان موقف «الوفد» من عملية التسوية السلمية، اتسم بالبرجماتية. كما انه لم يستغل انغماس مصر فى مساعى التسوية فى تحسين العلاقات المصرية- العربية، وربما يرجع ذلك إلى انه عاد للحياة السياسية عام ١٩٨٣ وممارس نشاطه الفعلى عام ١٩٨٤ ، وقد بدأت بالفعل بوادر هذا التحسن ، ناهيك عن أنه كان لا يتعجل هذا الأمر مقارنة بالأحزاب الأخرى . اضافة إلى ذلك ، لوحظ أن بعض مواقف الحزب من عملية التسوية كانت تتماشى مع الموقف المصرى الرسمى ، كما أن هذه المواقف لم تتأثر بالانقلاب الانتخابى بين الحزب وجماعة الإخوان المسلمين .

(٢) العلاقات الفلسطينية -- العربية :

طالب حزب الوفد الجديد منذ نشأته باستقلالية القرار الفلسطينى ، واعتبر كغيره ، من الأحزاب السياسية المصرية أن هناك علاقات خاصة ومميزة بين مصر وفلسطين . وقد طبق «الوفد» تلك الرؤية خلال تعامله مع القضية الفلسطينية ، وذلك برفع شعار الموافقة على ماتوافق عليه منظمة التحرير ، والتذكير بشكل شبه دائم بالتضحيات التى بذلتها مصر خدمة للقضية الفلسطينية منذ الثلاثينات .

وقد تعرضت رؤية «الوفد» خلال فترة الدراسة للاختبار ، عندما وقع خلاف فلسطينى - سورى ، وحلاف فلسطينى - مصرى .

ففيما يعلق بالخلاف الفلسطينى - السورى ، فقد اذان «الوفد» الموقف السورى - وكذلك الليبى - الذى يدعم انشقات بعض العناصر والفصائل الفلسطينية على قيادة منظمة التحرير . ورأى الحزب أن الأزمة تكمن فى

وجود « فصائل وشمل » فلسطينية تدين بالولاء لأكثر من دولة ، ولأكثر من زعيم^(٣٢٥) من ناحية أخرى ، ادان « الوفد » المعارك التي تشنها حركة أمل الشيعية - بدعم سوريا - على المخيمات الفلسطينية فى لبنان .

وعلى أية حال ، فقد تبني الحزب بعض المواقف ازاء هذين النزاعين . فبالنسبة للموقف من الانشقاق داخل منظمة التحرير ، فقد طالب باستقلالية القرار الفلسطينى ، واعتبر أن الوحدة الفلسطينية من خلال المؤسسات الديمقراطية هى صمام أمن الثورة الفلسطينية^(٣٢٦) . أما فيما يتعلق بالموقف من حرب المخيمات ، فقد اشترك « الوفد » فى الوفد الحزبى المصرى الذى ذهب إلى دمشق ، حيث تباحث مع كافة اطراف النزاع ، ودافع عن حق الفلسطينيين فى حيازة الأسلحة داخل المخيمات . من ناحية أخرى ، طالب أحد نواب « الوفد » بمجلس الشعب بضرورة أخذ موقف جماعى تجاه هذا العدوان، واقترح أن يتوقف العمل فى كافة المؤسسات فى مصر لمدة ١٠ دقائق ، كمظهر احتجاج شعبى على مذابح المخيمات^(٣٢٧) .

وهكذا ، يتبين أن « الوفد » أيد الجانب الفلسطينى فى صراعه مع سوريا ، لكنه حمله بعض المسئولية أيضاً فيما يتعلق بتهنية الفصائل الفلسطينية لبعض الدول العربية . من ناحية أخرى ، تلمس من اذانة حزب الوفد للموقف السورى من منظمة التحرير ، أنه لم يفصل فصلاً واضحاً بين موقفه من نقد الدور السورى الذى يحاول الهيمنة على القرار الفلسطينى ، وبين رفضه المعروف للسياسة السورية بشكل عام .

أما بالنسبة للخلاف الفلسطينى - المصرى ، فقد أيد « الوفد » فى بيان أصدرته لجنة الشئون الخارجية والعربية ، الموقف المصرى فى مواجهة قرارات

المجلس الوطنى الفلسطينى ، التى صدرت فى أبريل ١٩٨٧ (٣٢٨) حيث اعتبر أن ذلك الموقف « العنيف » يأتى فى مواجهة عناصر فلسطينية استهدفت الإساءة لمصر ، وذلك دفاعاً عن كرامتها ورفضاً للتدخل فى شئونها الداخلية (٣٢٩) ، بعد أن قدمت آلاف الشهداء دفاعاً عن القضية الفلسطينية . وعلى أية حال ، فقد سعى الحزب بعد نشوب هذه الأزمة ، إلى إجراء مصالحة فلسطينية - مصرية .

وبشكل عام ، يمكن ابداء عدة ملاحظات أساسية على موقف « الوفد » من الخلاف الفلسطينى - المصرى : أولاً : أن « الوفد » حاول بشكل واضح أن يفصل بين مواقف العناصر الفلسطينية «الرادكالية» ، وبين مواقف القيادة الفلسطينية «المحافظة» وعلى رأسها موقف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (٣٣٠) . ثانياً ، انه كان يدعو الى تجاوز الخلاف وتهذئة التوتر بين مصر ومنظمة التحرير ، وذلك من خلال التذكير بضرورة الاستجابة لمبادرات حصر الخلاف (٣٣١) . ثالثاً ، ان «الوفد» كان يفرق بين الخلاف الفلسطينى - المصرى ، وبين استمرار دعم مصر لجهود التسوية السلمية . وفى هذا الصدد ، يلاحظ انتقاده الشديد للبيان حكومة د . عاطف صدقى فى يونيو ١٩٨٧ ، لاغفاله - انعكاساً لهذا الخلاف - ذكر المنظمة عند الحديث عن جهود التسوية السلمية (٣٣٢) .

ب - السياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج :

تركز التوجه الخارجى لحزب الوفد ازاء منطقة الخليج خلال فترة الدراسة ، على تأثير الحرب العراقية - الإيرانية على دول الخليج العربية . وكانت رؤيته فى هذا الصدد تشير الى أن تداعيات هذه الحرب ، تنقل مخاطر الحرب الى

دول الخليج الفنية بالنظر، ومنها إلى باقي اجزاء الوطن العربى، الأمر الذى تصبح معه القضية الفلسطينية- عندئذ- اقل اهمية من هذه القضية.

وقد كانت مواقف «الوفد» فى هذا الشأن تتمثل فى ضرورة الحفاظ على سلامة الجبهة العراقية، وحماية امن دول الخليج، وذلك من خلال قيام مصر بلعب دور محورى فى هذا الصدد. وقد كانت رؤيته تتجه ضمنا إلى لفت الانتباه إلى انه ليس من المبرر استمرار القطيعة بين مصر والدول العربية، فى وقت تستمر فيه العلاقات الطبيعية مع دول عربية تدعم ايران وتتنكر لالتزاماتها العربية، رغم انها ترفع لواء القومية، الأمر الذى يتوجب معه ابعادها عن الصف العربى^(٣٣٣).

اضافة إلى ذلك كان «الوفد» يشير الى أن العراق لم يجد العون من مجموعة دول الصمود والتصدى التى كان العراق احد اعضائها، وان مصر ارتفعت فوق ما حدث لها فى الماضى، وسارعت لتلبية مسئولياتها العربية^(٣٣٤).

وهكذا، كان «الوفد» يحاول ان يقرن الدور المصرى بمواقف محددة، تميز من فعالية هذا الدور. ولم يكتف بذلك، بل انه ايد ارسال قوات مصرية للخارج فى حالة تعرض المقدسات الاسلامية بالسعودية للخطر كما سبق ذكره. اما فيما يتعلق بموقف جماعة الأخوان المسلمين- المؤلفة مع حزب الوفد عام ١٩٨٤- فى السياسة الخارجية المصرية ازاء منطقة الخليج، فيلاحظ ان هذا الموقف برز من خلال رؤية الجماعة لاثار الحرب العراقية- الايرانية على دول الخليج. حيث رفضت الجماعة الانحياز لاي طرف من الاطراف المتحاربة، وانتقدت ضمنا- على لسان مرشدها العام- المساعدات الخليجية للعراق، على

اعتبار انه كان يمكن استخدامها فى تحقيق الصلح مع ايران (٣٣٥). ويعتبر هذا الموقف متباينا مع موقف حزب الوفد، كما انه متناقض مع ما يعتقد من وجود صلات تقليدية بين السعودية وجماعة الاخوان المسلمين.

جـ - السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان :

يؤمن حزب الوفد الجديد بالوحدة بين مصر والسودان. وقد تأثرت رؤيته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه السودان بشكل عام، بخبرته «التاريخية» فى التعامل معه قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد كان لحزب الوفد ابان تواجده فى الحكم منصب وزارى يعرف بوزير شئون السودان. كما انه خصص احدى لجانة الحزبية عقب عودته للساحة السياسية عام ١٩٨٣ لمتابعة شئون السودان، ومهما يكن من أمر، فإن هذه المؤشرات تدل على اهمية السودان بالنسبة لرؤية «الوفد» فى مجال السياسة الخارجية.... وعامة، فقد اثرت تلك الرؤية تأثيرا ملحوظا خلال فترة الدراسة، على توجهات الحزب ازاء النظام السياسى السودانى العسكرى والمدنى. اذ ندر انتقاد «الوفد» لسياسات النظام داخليا وخارجيا بشكل واضح، مقارنة بالانتقادات التى كانت توجه لهذا النظام من قبل اطراف أخرى.

فإبان حكم الرئيس جعفر نميرى، تجاهل الحزب تقييم نظام الحكم فى السودان على الصعيد الداخلى، رغم ان «الوفد» يعتبر من ابرز الاحزاب المصرية التى تعطى قضية الديمقراطية وحقوق الانسان اهتماما خاصا. اما جماعة الاخوان المسلمون المؤتلفة مع «الوفد» عام ١٩٨٤، فقد نوهت على لسان المرشد العام للجماعة لوجود خلاف بين الرئيس السودانى وجماعة الأخوان المسلمين فى السودان، وربطت بين ذلك الخلاف وبدء الحوار لحل

مشكلة جنوب السودان^(٣٣٦). أما على الصعيد الخارجى، فقد تجنب «الوفد» ايضا الحديث عن أى تجاوزات، ومن ذلك على سبيل المثال تكذيبه- على لسان نائب رئيس الحزب- ان يكون نظام الرئيس نميرى قد تورط فى نقل يهود الفلاشا لاسرائيل^(٣٣٧).

اما بالنسبة لنظام حكم ما بعد نميرى، فقد استهل «الوفد» العلاقات معه بالحديث عن التغيير الديمقراطى الذى حدث بالسودان^(٣٣٨)، بعد «الحكم الدكتاتورى»، وبامتداد الخطوات التى تعزز المسار الديمقراطى، والتى لا زالت مصر تفتقدها طبقا لما كان يشير اليه^(٣٣٩).

اما بالنسبة للسياسة الخارجية السودانية، فقد انتقد «الوفد» السياسة السودانية التى تحمل مصر مسئولية بقاء حكم الرئيس نميرى لعدة سنوات^(٣٤٠)، كما انتقد الاتصالات السودانية مع ليبيا... ومهما يكن من امر، فقد لوحظ ان النقد الذى وجهه «الوفد» للسياسة الخارجية السودانية كان نقدا يتسم بالمرونة وعدم الحدة.

اما فيما يتعلق برؤية الحزب للسياسة الخارجية المصرية ازاء السودان خلال فترة الدراسة، فيلاحظ وجود ثلاث قضايا محورية هى. قضية التكامل، وقضية امن الدولتين، وقضية وجود الرئيس نميرى فى مصر.

فبالنسبة لقضية التكامل، يلاحظ أن «الوفد» قد أيد. اهان حكم الرئيس نميرى- التكامل بين الشعبين المصرى والسودانى فى كافة المجالات، واعتبر ان ميثاق التكامل لا يشكل محورا^(٣٤١)، وذلك دون أى إشارة صريحة الى ان التكامل كان يفتقد الى البعد الشعبى. وبعد سقوط نظام حكم الرئيس نميرى

مباشرة، دافع حزب الوفد عن هدف ميثاق التكامل^(٣٤٢)، وقد جاء ذلك فى مواجهة حملة سودانية قوية، تدعى استفادة مصر من جانب واحد من هذا الميثاق... وعلى أية حال، فقد وافق «الوفد» على مفضض على قرار السودان بتجميد «وحدات التكامل، ويبدو ان ذلك كان محاولة لعدم تعميق الخلاف المصرى- السودانى فى هذا الشأن، إضافة لذلك، قام الحزب فى محاولة لانشاء تنظيم «سياسى شعبى مصرى- سودانى مشترك بالانضمام الى الميثاق الثلاثة السى انضم لها حزب العمل^(٣٤٣)، والتي سبقت الاشارة اليها^(٣٤٤)

أما فيما يتعلق بأمن مصر والسودان، فقد أيد «الوفد» منذ نشأته التنسق العسكرى بن البلدين، واتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بينهما عام ١٩٧٦، ورأى ان اى عدوان يقع على السودان يعد بمثابة عدوان على مصر^(٣٤٥). وقد تعرضت رؤية «الوفد» بشأن الدفاع عن السودان للاختبار خلال فترة الدراسة، وذلك عندما هاجمت طائرات مجهولة مدينة أو درمان عام ١٩٨٤، حيث اعلن الحزب أن الاعتداء على السودان هو اعتداء على مصر^(٣٤٦)، وأوصى من خلال احد نوابه بالبرلمان- النائب فكرى الجزار- بعدم الاندفاع لاتخاذ قرار الحرب ضد أى جهة إلا بعد توافر المعلومات^(٣٤٧)... وعامة، فقد تعرضت اتفاقية الدفاع المشترك بعد سقوط حكم الرئيس نميرى للنقد، من جانب السودان. وقد أكد الحزب فى مواجهة ذلك، ان الاتفاقية كانت حماية للسودان وليس لحاكمه^(٣٤٨). من ناحية أخرى، كان رد فعل «الوفد» على تحسین العلاقات السودانية- الليبية بعد سقوط نميرى يتسم بالحدس الشديد، كما كان رده على ماكان يعتبره محاولة ليبية فرض أمر واقع بالوجود فى اراضى السودان، هو التأكيد على أن أى محاولة تسلب ليبية لا

يحسمها السودان سيكون لها اوجم العواقب^(٣٤٩).

اما بالنسبة لقضية وجود الرئيس نميرى فى مصر، فقد رفض الحزب تسليمه للسودان، لكنه طالبه بمغادرة مصر للحفاظ على العلاقات المصرية-السودانية^(٣٥٠).

وهكذا، يتبين ان حزب الوفد كان يخشى من تدهور العلاقات المصرية-السودانية، واند- تمشيا مع ذلك- كان على استعداد ان يتعامل- قدر المستطاع- مع أى نظام يحكم السودان. ويرجع ذلك بطبيعة الحال لاهمية وضع السودان لديه، خاصة فيما يتعلق بأمن مصر القومى، الذى يوجب ضرورة حمايته والدفاع عنه من أى مخاطر يرتشيها نهده آمنه.

د - السياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا :

كان حزب الوفد يعتبر ليبيا دولة عربية جارة وشقيقة، وكان ينظر لنظام الحكم الليبى بنوع من الشك والريبة، بسبب ما كان يراه من سياسة ليبية معادية لأمن مصر. من ناحية أخرى، كان «الوفد» يفرق خلال فترة الدراسة بين نظام الحكم الليبى والشعب الليبى. وبشكل عام، فقد انعكست هذه الرؤية على توجهات «الوفد» الخارجية ازاء ليبيا، حيث اتسمت هذه التوجهات بشكل عام بتقييم سلبى واضح، يتخلله احيانا رغبة من قبل بعض العناصر داخل الحزب فى بهدئة بعض الخلافات المثارة. ففى الوقت الذى كان فيه الحزب، يرفض السياسة الليبية تجاه مصر خلال فترة الدراسة بشكل عام، كما حدث على سبيل المثال بإدانة قيام ليبيا بطرد العمالة المصرية من دون الحصول على مستحقاتها^(٣٥١)، والتخوف من محاولاتها تنفيذ مشروع النهر الصناعى العظيم سعيا للاستيلاء على المياه الجوفية المصرية^(٣٥٢)، والاتشكيك فى

نواياها ازاء السودان بعد عودة الحكم المدني، ومن منظمة التحرير لدعمها التردد الفلسطيني، كان الحزب يسمى للحد من الاندفاع المصري لتجاه اتخاذ سلوك عدائى مع ليبيا. ويمكن تلخيص ذلك من خلال رؤية «الوفد» تجاه قضية عضوية مصر فى الاتحاد الجمهوريات العربيه، واتهام ليبيا بخطف طائرة مدنية مصرية الى مالطا، وزرع الألغام بالبحر الاحمر. فقبما يتعلق بعضوية مصر فى الاتحادات الجمهوريات العربيه، كان الاتجاه العام لدى الحزب فى مجلس الشعب- حيث طرح اتخاذ القرار بشأن الانسحاب من الاتحاد هو ان ميثاق الاتحاد وقع بين شعوب وليس بين نظم، وان اجراء الانسحاب سيتعارض مع المناخ العام لترطيب الاجواء بين مصر والدول العربيه. وقد رفض بعض نواب الحزب الاجراء المصرى، واوصى البعض الآخر بالنزيت^(٣٥٣). أما بالنسبة لانهايم ليبيا بزرع الألغام فى البحر الاحمر وخطف الطائرة المصرية لمالطا، فقد كان الاتجاه العام لموقف الحزب بالنسبة للقضية الاولى هو انه لا انهام دون ادانة^(٣٥٤). أما بشأن القضية الثانية، فلم يتهم حزب الوفد فى بيانه الرسمى ليبيا بارتكاب هذا العمل^(٣٥٥)، وعلى الرغم من ان بعض الاصوات داخل الحزب عززت تورط ليبيا^(٣٥٦)، إلا انه كان هناك رفض كامل للقبام بأى عمل عسكري ضدها^(٣٥٧).

اضافة الى كل ذلك ، كان هناك موقف وفدى متميز عندما وقع العدوان الامريكى على ليبيا عام ١٩٨٦. حيث طالب رئيس الحزب ورئيس هيئته البرلمان بمجلس الشعب، الشعوب والحكومات العربيه بالتضامن وتصنيفية الخلافات فيما بينها، والتدخل لموقف العدوان ومنع تكراره، والزام الولايات المتحدة بتعويض ليبيا عن الخسائر^(٣٥٨).

على أن هذه المواقف لم تكن تعنى أن «الوفد» كان مدافعا عن السياسة

الليبية، إذ أنه كان دائم التركيز خلال أي محاولة تصعيد من قبل أي طرف دولي تجاه ليبيا أن المتضرر الوحيد هو الشعب الليبي. كما أنه يقيم علاقات وثيقة مع الجبهة الوطنية لانتفاضة ليبيا، وهي تنظيم ليبي معارض، يتخذ من القاهرة مقراً له، ويسعى للإطاحة بحكم القذافي. من ناحية أخرى، كان «الوفد» يؤكد بشكل مستمر على تسلط الحكم الليبي وانتهاكه لحقوق الإنسان (٣٥٩).

هـ - قضايا عربية أخرى :

اهتم حزب الوفد ببعض القضايا العربية الأخرى، ويمكن إجمال تلك القضايا في الموقف من نظام الحكم السوري وسياساته الداخلية والخارجية، والموقف من حركات الانفصال في الوطن العربي.

ففيما يتعلق بموقف «الوفد» من نظام الحكم السوري، يلاحظ أنه قيم هذا النظام تقييماً سلبياً، ويبدو أن ذلك كان يرجع بشكل أساسي للسياسة الخارجية السورية تجاه مصر.... وعلى أية حال، فإن نقد «الوفد» للنظام السوري، قد اشتمل على رفض السياسة الخارجية السورية خاصة إزاء طرفي الحرب العراقية- الإيرانية ولبنان والقضية الفلسطينية، إضافة إلى رفض سياستها الداخلية في مجال حقوق الإنسان.

أما بالنسبة لموقف «الوفد» من حركات الانفصال في الوطن العربي، فيلاحظ تأييده لتحرير إقليم أرتيريا (٣٦٠)، وقسكه بعروية لبنان ورفضه ورفض جماعة الإخوان المسلمين المؤلفة معه عام ١٩٨٤ محاولات تقسيمه. إضافة لذلك، رفض «الوفد» انفصال الأكراد عن العراق، وانفصال إقليم الصحراء الغربية عن المغرب استجابة لرغبة جبهة البوليساريو (٣٦١).

على هذا الأساس، يلاحظ ان «الوفد» كان يعارض كافة حركات الانفصال داخل الوطن العربى. لكنه كان يؤيد تحرير اقليم اريتريا، ويبدو ان تلك الرؤية كانت ترجع لمواقفه المعروفة من قضية الأمن القومى العربى، والتي ترفض المزيد من تجزئة الوطن العربى، وتهتم بحماية أمن البحر الأحمر بجعله اشبه مايكون ببحيرة عربية.

رابعاً : الخلاصة :

يتبين مما سبق ان هناك اتفاقاً كاملاً بين احزاب المعارضة الثلاثة، حول استراتيجية العلاقات بين مصر والدول العربية. على انه كان هناك تباين بين هذه الأحزاب حول ديناميكيات التفاعل بين مصر وهذه الدول، وقد ساهم توتر العلاقات بين مصر والعرب منذ نهاية عقد السبعينات، فى بروز هذا التباين، حيث كان هناك من يتعاطف مع وجهة النظر العربية، وآخر يتعاطف مع وجهة النظر المصرية الرسمية، لكن كافة انظار الأحزاب كانت تتجه رغم ذلك لعودة مصر للصف العربى. وقد استنبط الباحث من خلال قراءة وثائق الاحزاب، وجود مرتكزات اساسية، لتعامل الاحزاب مع الوطن العربى. وقد لوحظ فى هذا الشأن، ان الاحزاب الثلاثة اتفقت على اعتبار القضية الفلسطينية مرتكزا اساسيا لهذا التعامل- وهو ما يتماشى مع موقف مصر الرسمى- وقد كان ذلك الاتفاق بمثابة ادراك لغومية القضية الفلسطينية. وفيما عدا ذلك لم تتفق الاحزاب الثلاثة على مرتكزات اخرى للتعامل مع الوطن العربى، وكان ماطرحته فى هذا الصدد يتماشى مع توجهاتها الفكرية (مرتکز الوحدة العربية ووحدة الصف فى حالة حزبي التجمع والعمل)، أو مع اعتبارات المصلحة الوطنية (مرتکز منطقة الخليج فى حالة حزب الوفد). والملاحظ ان أيا من الأحزاب لم يرى جامعة الدول العربية أو السودان كمرتکز، ويرجع ذلك لعدم

رضاء الاحزاب الثلاثة عن وضع الجامعة العربية، ومطالبتهم جميعا بتعديل هياكلها، وهو ما كان يتفق مع موقف مصر الرسمى، إضافة الى رفض أو عدم تحمس الاحزاب الثلاثة لنظام حكم الرئيس نوري فى السودان.

وعلى أية حال، فقد انعكست رؤى احزاب المعارضة بالنسبة لقضية المرتكزات على الهيكل العام للسياسة الخارجية المصرية لديها. ف فيما يتعلق بالموقف من التسوية والقضية الفلسطينية، يلاحظ ان احزاب المعارضة الثلاثة تبنت موقف منظمة التحرير الفلسطينية بالنسبة لعملية التسوية، وهو مابرز- على سبيل المثال- ابان وعقب غزو اسرائيل للبنان (حالة حذى التجمع والعمل)، والموقف من مبادرات التسوية والضغوط التى تتعرض لها منظمة التحرير على الصعيد الدولى (حالة الاحزاب الثلاثة). وقد لوحظ أن موقف «العمل» كان يتسم بمحاولة استغلال تأييد الجانب الفلسطينى لزيادة انجذاب مصر داخل النظام الاقليمى العربى، وذلك على عكس «الوفد» الذى حسم موقفه- رغم تباين الآراء داخله- بعدم قبول أى شروط مسبقة لعودة مصر متبنيا بذلك نفس الموقف المصرى الرسمى.

اما فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- الفلسطينية والفلسطينية- السورية، فيلاحظ اجمالا ان الاحزاب الثلاثة اتفقت فيما بينها على تبنى موقف موحد، تشابه مع موقف مصر الرسمى، وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية- المصرية، فقد تباينت روى «التجمع» و«العمل» من جهة، مع رؤية «الوفد» من جهة أخرى.

ف فيما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية- الفلسطينية، أيدت كافة الاحزاب الوحدة الوطنية الفلسطينية، حيث رفضت محاولات التمرد والانشقاق عن قيادة منظمة التحرير، وبالنسبة للعلاقات الفلسطينية- السورية أكدت

الاحزاب الثلاثة على استقلالية القرار الفلسطيني، وأدانت الدور السوري- وكذلك الليبي- المساند للاتشقاك الفلسطيني، الذي بدأ منذ عام ١٩٨٣. وقد كان حزب التجمع يرى فى هذا الشأن ان السعودية تتحمل المسئولية، عن استمرار المذابح ضد القيادة الشرعية الفلسطينية. أما «العمل»، فكان يسعى لحثها على بذل الجهود لايكاف تلك المذابح. من ناحية أخرى، رفضت احزاب المعارضة الموقف السوري من حرب المخيمات الفلسطينية بين أمل والفلسطينيين، على انه يبدو ان هذا الرفض تم من منظور مختلف، وبدرجات مختلفة. «فالتجمع» ادان سوريا و«العمل» رفض سياستها بشأن هذه القضية تحديدا، أما «الوفد» فكان موقفه من ادائه سوريا انعكاسا لرفضه التام لسياستها فى المنطقة خاصة تجاه مصر، وهو ايضا ما يتشابه مع موقف مصر الرسمى. إضافة لذلك، كان هناك جهد حزبي مشترك لتسوية الخلاف الفلسطيني- الفلسطيني والفلسطيني- السوري، حيث برز دور «التجمع» و«العمل» خلال التمرد الفلسطيني عام ١٩٨٣، ودور الاحزاب الثلاثة ابان حرب المخيمات الفلسطينية على يد حركة أمل بدعم سوريا^(٣٦٢)، وكانت هذه الجهود مؤيدة بشكل ضمنى من قبل القيادة السياسية المصرية.

اما فيما يتعلق بالخلاف الفلسطيني- المصرى، فقد تشابه موقف «التجمع» و«العمل» ابان الخلاف الذى وقع عام ١٩٨٣. أما بالنسبة للخلاف الثانى الذى حدث عام ١٩٨٧، فقد اختلف موقف الحزبين عن موقف «الوفد»، الذى وان كان قد سعى لعدم تصعيد الخلاف، الا انه ايد الموقف المصرى الرسمى، وشدد مثله على التوضيحات المصرية من أجل القضية الفلسطينية خلال الحروب السابقة، وهو ما كان «التجمع» و«العمل» بنفيه ويرفض التطرق اليه.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه منطقة الخليج، يلاحظ تباين مواقف أحزاب المعارضة الثلاثة. حيث انتقد حزب التجمع حكومات دول الخليج، وذلك على عكس حزب الوفد الذي لم يتعرض لها بالنقد، أما حزب العمل فقد اتسم موقفه بالتهدل كما سبق ذكره.

وقد كان التقييم السلبي لحزب التجمع لانتظمة الحكم بالخليج، يرجع لاسباب ايدولوجية تتعلق بالطبيعة العشائرية لهذه النظم، وسياساتها الاقتصادية في مجال النفط، اضافة لعلاقاتها مع الولايات المتحدة. أما حزب الوفد، فكان اهتمامه بمنطقة الخليج يرجع لربطه بين امنها وامن مصر، اضافة على ما يبدو إلى أن نظم الحكم فى هذه المنطقة نظم محافظة. أما «العمل»، فكان اهتمامه الرئيسى يتركز على عودة مصر للصف العربى، ومن ثم الحرص تجاه هذه المنطقة على عدم تدهور العلاقات بينها وبين مصر. وقد تغيرت هذه السياسة بعد تزايد النفوذ الاسلامى فى الحزب، وذلك دون تأثير على اهتمام الحزب بتحسين العلاقات المصرية- الخليجية، التى كانت قد باتت فى تحسن حقيقى.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية تجاه السودان، فيلاحظ وجود تباين فى رؤية الاحزاب المصرية الثلاثة، حيث كان كل من «الوفد» و«العمل» يركزان على قضية الوحدة. ويعتقد ان احد اسباب ذلك يرجع الى الخبرة السابقة لكليهما، إبان وجود حزب الوفد وحركة مصر الفتاة فى صدارة الحياة السياسية المصرية، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. أما بالنسبة لموقف الاحزاب السياسية من نظام الحكم فى السودان خلال فترة الدراسة، فيلاحظ نقد الأحزاب السياسية لسياسة حكم الرئيس جعفر نميرى. وقد كان هذا النقد إبان وبعد حكم نميرى لدى «التجمع»، وقبل نهاية وبعد هذا الحكم لدى «العمل».

وبعد سقوط حكمه لدى «الوفد». إضافة إلى ذلك، سعت الأحزاب الثلاثة للحد من الخلافات بين مصر والسودان، ولعدم تأثيرها على العلاقات بين البلدين. وفى هذا الصدد، كانت الأحزاب تتبنى مواقف تحمل نوعاً من «الترضية» للسودان، وهو ما اتضح على وجه الخصوص فى مطالبات الأحزاب الثلاثة بترحيل الرئيس نميرى من مصر، أو تحمل نوع من الدفاع كدفاع «الوفد» عن سياسة مصر تجاه السودان إبان حكم نميرى. وفى الحالات القليلة التى كانت مواقف الأحزاب تحمل نوعاً من المواجهة والإثارة، فإن هذا الموقف كانت تتم فى صورة لوم ونأيب كما هو فى حالة رفض «الوفد» للعلاقات اللببية- السودانية، أو فى صورة محاولة إحراج الحكومة المصرية، كما حدث عندما اعتبر «التجمع» أن مصر كانت تدعم حكم الرئيس نميرى، فى مواجهة الشعب السودانى، وذلك إبان الخلاف بين «التجمع» والحزب الوطنى الديمقراطى، حول زيارة أحد الوفود الحزبية المصرية إلى السودان (٣٦٣).

أما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية المصرية تجاه ليبيا، فقد سعت الأحزاب الثلاثة لهذهئة الخلاف بين مصر وليبيا، على أنه يتضح أن رؤيتها قد تباينت فى الهدف النهائى من هذه التهدة فبينما كان «العمل» يعتبر ذلك مقدمة لمصالح مصرية- ليبية، كان «التجمع» ينظر لها فقط كتوطئة لتحسن العلاقات. أما «الوفد» فيبدو أنه كان براها مجرد محاولة لمنع التعبير عن الخلاف السياسى بوسائل عسكرية، وهو ما كان موقف مصر الرسمى يحرص على تحقيقه أيضاً. وقد قاشت رؤية «الوفد» مع موقفه تجاه ليبيا، حيث أنه كان من أكثر الأحزاب نقداً للسياسة الخارجية والداخلية الليبية، كما كان يحاول دوماً التفرقة بين الشعب الليبى والقيادة الليبية، ويبدو أنه كان يستند فى هذه الرؤية لمفهوم المصلحة الوطنية وذلك على عكس «العمل» و«التجمع» حيث كان الأول يسعى للربط بين الأمن القومى المصرى والأمن القومى الليبى، ويدعو لوحدة الصف العربى، بينما كان الثانى يدعو بشكل أساسى لتهدئة

التوتر العربي- العربي ووحدة الصف.

وأخيراً، أكدت كافة الأحزاب على عروية لبنان ورفض تقسيمها، وشجب النزاعات الطائفية فيه، وكان اهتمام «التجمع» ثم «العمل» في هذا الشأن أكبر بكثير من اهتمام «الوفد» إضافة إلى ذلك، طالبت كافة الأحزاب بتحرير اقليم اريتريا، مع وجود خلاف في بعض التفاصيل خاصة بين «التجمع» من جهة و«العمل» و«الوفد» من جهة أخرى. أما بشأن سوريا فقد انتهد حزب الوفد سياستها الداخلية والخارجية على عكس «التجمع» و«العمل»، اللذين كان ينتقدان سياستها الخارجية في أمور محددة. وبالنسبة لقضية الصحراء الغربية، أيد «العمل» مبدأ الاستفتاء حول حق تقرير المصير، بينما رفض «الوفد» انفصال الأقليم تحت أى ظروف.

وهكذا يتبين ان موقف حزب العمل أكثر ميلاً لموقف حزب التجمع، وأن موقف حزب «الوفد» أكثر تشابهاً مع وجهة النظر الرسمية، وهو ما يستدل عليه ليس فقط من خلال مطابقة رؤية «الوفد» بالموقف المصرى الرسمى، بل من خلال تصريحات قيادات الحزب التى تبرز التأييد الكامل لسياسة الرئيس مبارك العربية من حين لآخر^(٣٦٤).

اما بالنسبة لأثر ائتلاف حزب الوفد مع جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤، وأثر تحالف هذه الجماعة مع حزب العمل عام ١٩٨٧ على رؤية «الوفد» و«العمل» العربية، فيلاحظ انه لم يحدث أى تأثير في مواقف حزب الوفد من جراء هذا الائتلاف، أما حزب العمل، فيعتقد ان موقف جماعة الإخوان المسلمين والتيار الاسلامى الذى بدأ يتزايد داخل الحزب منذ عام ١٩٨٦، ساهم فقط فى التأثير على رؤية الحزب بالنسبة للموقف من منطقة الخليج.

هوامش الباب الرابع

- (١) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ. ، ص٦٣ ، وص٨٤.
- (٢) انظر فى هذا الشأن . المرجع السابق ، ص ص ٢٦٣-٢٦٤
- (٣) حول تأكيد عدم احتلاف جوهر سياسة مصر تجاه القوتين العظمتين قبل وحلال فترة الدراسة انظر .
- مطبوعات التقدم (٤) ، م.س. ذ. ، ص٦٥ و ص ص ٨٨-٨٩.
- بيان الأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية ، م.س.ذ. ، ص٧
- (٤) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ. ، ص١٠٣
- (٥) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ. ، ص٨١.
- (٦) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س. ذ. ، ص ص ١٠٢-١٩٣.
- (٧) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س. ذ. ، ص٨٤ وص٨٧.
- الأهالى ، مصر . والهند ومطلق عدم الاتحياز ، الأهالى ١/١٢/٨٢ ، ص١
- (٨) الأهالى ، الرئيس وأمريكا ، الأهالى ١/٢١/٨٧ ، ص١.
- (٩) انظر : حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ. ، ص٨٤.
- (١٠) انظر فى هذا الشأن : المرجع السابق ، ص ص ٨٧-٨٨

- (١١) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ. ، ص ٢٣٥.
- (١٢) المرع السابق ، ص ٣
- (١٣) المرع السابق ، ص ١٦٠.
- (١٤) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ. ، ص ٨٧
- (١٥) لمزيد من التفاصيل انظر : مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص ص ١٩٩٤-١٩٧٧
- (١٦) حسين عبد الرازق ، الرئيس مبارك والمعارضة والأخطار التى تهدد الديمقراطية ولقمة العيش ، م.س.ذ. ، ص ١.
- (١٧) ملامح التقرير السياسى للدورة الثانية عشر للجنة المركزية لحزب التجمع ٢١-٢٢/٢/٨٥ ، الأهالى ٢٢/٢/٨٥ ، ص ٧.
- (١٨) انظر : حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ. ، ص ٢٣٨ وص ٢٦٣ -٢٦٤
- (١٩) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ. ، ص ٨١.
- (٢) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ. ، ص ٢٥٣.
- (٢١) المرع السابق ، ص ص ٢٤٤-٢٤١١
- (٢٢) انظر فى هذا الشأن .
- الأهالى ٢٣/٦/٨٢ ، ص ١.
- الأهالى ، الخطر على مصر ، م.س.ذ. ، ص ١

- (٢٣) الأهالي ، حصاد الهيئته الأمريكية ، م.س.ذ. ، ص ١.
- (٢٤) المرجع السابق ، ص ١.
- (٢٥) الأهالي ٨٢/٦/٢٣ ، ص ١
- الأهالي ، الخطر على مصر ، م.س.ذ. ، ص ١
- (٢٦) الأهالي ٨٢/٦/٣ ، ص ١.
- (٢٧) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع (٨٢/٩/٦) حول مبادرة ريجان ، الأهالي ٨٢/٩/١٥ ، ص ٢.
- (٢٨) الأهالي ، أمريكا .. أم اصحاب القضية ، م.س.ذ. ، ص ١.
- (٢٩) بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول مبادرة ريجان ، م.س.ذ. ، ص ٢.
- (٣) انظر في هذا الشأن .
- الأهالي ٨٢/١١/١٧ ، ص ١.
- الأهالي ٨٣/٢/٢ ، ص ٨.
- (٣١) الأهالي ، بيد من ١٠٠ / من الأوراق ؟ م.س.ذ. ، ص ١.
- الأهالي ، من يملك مفاتيح الموقف ، م.س.ذ. ، ص ١.
- (٣٢) حوار مع خالد محي الدين ، الأهالي ٨٣/٩/١٤ ، ص ٥.
- (٣٣) انظر . الأهالي ، كارثة . فؤاد محي الدين ، الأهالي ٨٣/١٢/٧ ، ص ١.
- (٣٤) اعتبرت الحكومة المصرية في بيانها أمام مجلس الشعب (٨٣/١٢/٣) ، ان هذا الاتفاق يشكل عقبة أمام السلام . وأكدت انها تجري اتصالات مع الولايات المتحدة بشأنه
- (٣٥) بيان حزب التجمع حول اتفاق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات

- المتحدة ، الأهالي ٨٣/١٢/٢٨ ، ص ٦.
- (٣٦) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص ص ٧٣-٧٤.
- (٣٧) انظر على سبيل المثال : المرجع السابق ، ص ٧٣ و ص ٢٩.
- (٣٨) كلمة الأمين العام لحزب التجمع في ندوة الحزب (٨٤/١١/١٤) ، م.س.ذ. ، ص ٧.
- (٣٩) الأهالي ، أمريكا .. والتنازلات المصرية ، م.س.ذ. ، ص ١.
- (٤٠) كلمة الأمين العام لحزب التجمع في لقاء جماهيري بمقر الحزب (٨٥/٣/٦) ،
الأهالي ٨٥/٣/١٣ ، ص ٧
- (٤١) انظر ص ص ٨١ - ٨٢.
- (٤٢) موقف الامانة العامة لحزب التجمع من الاتفاق الأردني الفلسطيني ومبادرة
الرئيس مبارك بشأن التسوية ، م س ذ ، ص ٧.
- (٤٣) الأهالي ، لماذا العناد في التنازلات ؟ ، الأهالي ٨٥/٨/٧ ، ص ١.
- (٤٤) كلمة الأمين العام لحزب التجمع في لقاء جماهيري بمقر الحزب (٨٦/٢/٥) ،
م.س.ذ. ، ص ٧
- (٤٥) انظر على سبيل المثال :
- بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول الغاء قرارات يناير / ٨٥ الاقتصادية
(٨٥، ٤/٧) ، الأهالي (٨٥/٤/١) ، ص ٧.
- حوار مع خالد محي الدين ، الأهالي ٨٦/١/٢٩ ، ص ٦.
- (٤٦) بيان الامانة العامة لحزب التجمع حوار قرار الملك حسين بوقف التنسيق مع
منظمة التحرير الفلسطينية ، م س ذ ، ص ١.

(٤٧) حوار مع خالد محي الدين ، الأهالي ٨٦/١٢/١ ، ص ٣

(٤٨) الأهالي ٨٣/٦/١ ، ص ١.

(٤٩) الأهالي ٨٣/٩/٢٨ ، ص ٨.

(٥٠) بيان امانة اللجنة المركزية لحرب التجمع حول الوضع في لسان ، الأهالي

٨٣/٩/١٤ ، ص ٢

(٥١) بيان اللجنة المركزية لحرب التجمع الصادر عقب دورتها السادسة

٢٧-٢٨/١٠/٨٣ ، الأهالي ٨٣/١١/٢ ، ص ٨.

(٥٢) بيان حرب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧ مايو بين لبنان وإسرائيل ، م.س.ذ.

ص ٢

(٥٣) حوار مع خالد محي الدين ، الأهالي ٨٣/٧/٢ ، ص ٢.

(٥٤) انظر على سبيل المثال : حرب التجمع ، البرنامج الانتخابي لمجلس الشعب ابريل

١٩٨٧ ، م.س.ذ. ، ص ٣٤.

(٥٥) انظر على سبيل المثال : الأهالي ، رأس بيتاس . بين القواعد والتسهيلات ،

الأهالي ٨٣/٥/٢٥ ، ص ١.

(٥٦) حوار مع خالد محي الدين ، الأهالي ٨٣/٧/٢٠ ، ص ٢.

(٥٧) انظر على سبيل المثال : حوار مع خالد محي الدين ، الأهالي ٨٣/٩/١٤ ،

ص ٥.

(٥٨) انظر في هذا الشأن ما اشار إليه برنامج « التجمع » الانتخابي عام ٨٤ ، ص

٨٤ و ص ٨٧-٨٨ . وهو نفس ما اشار اليه برنامجه الانتخابي عام ٨٧ ، ص ٣٥ و ص

ص ٣٧ - ٣٨.

(٥٩) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص١٢.

(٦٠) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى ندوة الحزب (١٤/١١/٨٤) ، م.س.د. ، ص٧.

(٦١) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.د. ، ص٨٤.

(٦٢) الأهالى ، بيد من ١ / من الأوراق ؟ ، م.س.د. ، ص١.

(٦٣) انظر على سبيل المثال . الأهالى ، العدوان الأمريكى الإسرائيلى وموقف السلطة المصرية ، الأهالى ٨٣/١٢/٢١ ، ص١.

(٦٤) الأهالى ، بيد من ١٠٠ / من الأوراق ؟ ، م.س.ذ. ، ص١.

(٦٥) انظر على سبيل المثال : الأهالى ، مصر . وحركة عدم الانحياز ، الأهالى ٨٣/٣/٢ ، ص١.

(٦٦) انظر :

- حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ. ، ص٢٦٣-٢٦٤.

- مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص١٩٤-١٩٧.

(٦٧) حوار مع خالد محى الدين ، الأهالى ٨٣/٤/٦ ، ص٣.

- حوار مع خالد محى الدين خلال مجموعة لقاءات عامة بالمنايا ، الأهالى ٨٣/١ / ١٩ ، ص٩.

(٦٨) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .. السكرتارية العامة، بيان عن أحداث افغانستان (٨ / ١ / ٨٠) ، غ.م. ، ص١١-١٤.

(٦٩) انظر فى هذا الشأن ما اشار اليه برنامج « التجمع » الانتخابى عام ٨٤ ،

ص ٨٨. وهو نفس ما أشار اليه برنامجته الانتخابى عام ٨٧، ص ٣٨.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل انظر :

- الأهالى ، الارهاب .. وكيف يواجهه ، الأهالى ٨٥/٥/٢٩ ، ص ١.

- الأهالى ، تفش حوادث الارهاب ، الأهالى ٨٥/٧/١٧ ، ص ١.

(٧١) سان رؤساء احزاب المعارضة حول العارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير فى

تونس ، م س ذ ، ص ١١

(٧٢) بيان امامة للوحة المركزية لحزب التجمع (٨٥/١٠/١٢) حول القرصنة الأمريكية

على الطائرة المصرية ، الأهالى ٨٥/١ / ١٦ ، ص ٧

(٧٣) انظر فى هذا الشأن :

الأهالى ، اختطاف الطائرة المصرية والخلاص من العلاقات الخاصة مع أمريكا ، الأهالى

٨٥/١٠/١٦ ، ص ١

- كلمة الامين العام لحزب التجمع فى مؤتمر شمبى بالاسكندرية (٨٥/١٢/٢٦)

احتفالاً بيوم المعارضة ، الأهالى ٨٦/١/١ ، ص ٧.

(٧٤) بيان الامانة المركزية لحزب التجمع (٨٦/٤/١٦) حول العدوان الأمريكى على

ليبيا ، الأهالى ٨٦/٤/٢٣ ، ص ٧.

(٧٥) الأهالى ٨٦/٤/٢٣ ، ص ٧.

(٧٦) الأهالى ، الرد الوحيد على العدوان ، الأهالى ٨٦/٤/١٦ ، ص ١.

(٧٧) محاور السياسة الخارجية لحرب العمل . المؤتمر العام الأول للحزب ، م.س د.

ص ١١.

(٧٨) انظر على سبيل المثال : برنامج حرب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ،

م.س.ذ.، ص ٨.

(٧٩) انظر : بيان التحالف الاسلامي رداً على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ،
الشعب ٨٧/٦/٢٣ ، ص ٤.

(٨) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م س ذ. ، ص ٨.

(٨١) المستشار الدمرداش العقالي ، نحن وأمريكا واللفز ، الشعب ٨٥/٣/٥ ،
ص ٦.

(٨٢) عادل حسين ، لكل من يهمه الأمر . الموقف أخطر مما تتصورون ، الشعب
٨٥/١٢/١ ، ص ٢.

(٨٣) بيان التحالف الاسلامي رداً على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب ، م س د ،
ص ٤.

(٨٤) البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ.، ص ١٥.

(٨٥) توصيات المؤتمر العام الثامن لحزب العمل ، م س.ذ.، ص ٤

(٨٦) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م س.ذ.، ص ٨

(٨٧) انظر . البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ.، ص ١٥

(٨٨) م ٣٤ ، ٨٢/٣/٨ ، في م.ش.، ف ٣ ، د ٣ ، ص ٢٣٦٩

(٨٩) كلمة الأمين العام لحزب العمل في لجنة الحزب بالاسكندرية احتفالاً ببليلة القدر
(٨٢/٧/١٧) ، الشعب ٨٢/٧/٢٠ ، ص ١١

(٩) كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب حول الغزو الإسرائيلي للبنان
(٨٢/٦/٨) ، الشعب ٨٢/٦/١٥ ، ص ١٢

(٩١) م ٦٨ ، ٨٢/٦/٣ ، في م.ش.، ف ٣ ، د ٣ ، ص ٥٨٦٦

(٩٢) انظر في هذا الشأن : وقائع المؤتمر الذي نظمته اللجنة المصرية لمناصرة الشعبين الفلسطيني واللبناني بالاسكندرية (٨٢/٨/١١) ، الشعب ٨٢/٨/١٧ ، ص ٣.

(٩٣) بيان حزب العمل حول مبادرة ريجان ، م.س.ذ. ، ص ٣.

(٩٤) انظر على سبيل المثال :

- بيان حزب العمل حول اتفاق التعاون الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة ، م.س.ذ. ، ص ٢١.

- توصيات المؤتمر العام الثاني لحزب العمل ، م.س.ذ. ، ص ٤

- كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب حول حقوق الإنسان ، م.س.ذ. ، ص ٢.

(٩٥) حامد زيدان ، الحوار العربي . ضرورة مهما كانت التصحيحات ، م.س.ذ. ، ص ١.

(٩٦) حامد زيدان ، ريجان ٤ سنوات أخرى ، الشعب ٨٤/١١/١٣ ، ص ٣

(٩٧) انظر على سبيل المثال :

- بيان حزب العمل بشأن الاحداث العربية والاتفاق الأردني الفلسطيني ، م.س.ذ. ، ص ٣.

- د. محمد حلمي مراد ، مفارقات ومتناقضات مصرية وأمريكية وإسرائيلية ، م.س.ذ. ، ص ٥.

(٩٨) كلمة الأمين العام لحزب العمل في ندوة الحزب حول « مستقبل العلاقات المصرية الأمريكية » (٢٢ / ٨٥ / ١) ، الشعب ٨٥ / ١ / ٢٩ ، ص ٢

(٩٩) انظر : عادل حسين ، نؤيد الرئيس مبارك في تحذيره لأمريكا ، م.س.ذ. ، ص ١١.

(١) حامد ابر النصر ، م.س.ذ. ، ص ٦.

- (١٠١) الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص١
- (١٠٢) الشعب ٨٢/٩/٢٨ ، ص٣.
- (١٠٣) الشعب ٨٣/٩/٢٧ ، ص١.
- (١٠٤) كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب حول العدوان الإسرائيلي ، الشعب ٨٣/١١/٨ ، ص٢.
- (١٠٥) محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر العام الأول للحزب ، م.س.ذ، ص١١.
- (١٠٦) بيان من حزب العمل الاشتراكي إلى الأمة العربية ، الشعب ٨٥/٣/٢٦ ، ص٣.
- (١٠٧) حامد ابو النصر ، م.س.د، ص٦
- (١٠٨) كلمة رئيس حزب العمل في مؤتمر الحزب بمدينة القلج ، الشعب ٨٣/٩/٦ ، ص٣.
- (١٠٩) المرجع السابق ، ص٣.
- (١١٠) عادل حسين ، الجيش . سلاح الجهاد والاستشهاد ، الشعب ٨٦/٧/١٥ ، ص١١.
- (١١١) محاور السياسة الخارجية لحزب العمل .. المؤتمر العام الأول للحزب ، م.س.ذ، ص١١
- (١١٢) عادل حسين ، دور مصر في خفض سعر البترول ، الشعب ٨٦/٤/٨ ، ص١.
- (١١٣) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص٨.
- (١١٤) المرجع السابق ، ص٨.

- (١١٥) وقائع ندوة حزب العمل حول الفنزوة السوفيتية لاقفانستان (٨٥/١٢/٣١) ، الشعب ٨٦/١/٧ ، ص٢.
- (١١٦) حزب العمل الاشتراكي ، المؤتمر العام الرابع ٢٢-٢٣/١/٨٧ .. توصيات المؤتمر وقراراته ، غ م.
- (١١٧) عادل صدين ، حوارنا مع الأهالي ليس عيباً أن نختلف ولكن نطالبكم بالصدق والأدب ، الشعب ٨٦.٨/١٢ ، ص٣
- (١١٨) حامد ابو النصر ، م س ذ ، ص٦
- (١١٩) لزيد من التفاصيل انظر كلمة ابراهيم شكرى فى م٤٧ ، ٨٦/٤/١٩ ، م.ش. ف٤ ، د٢ ، ص ٢١٩ - ٢١١
- (١٢٠) انظر ص ص ٣٤٣ - ٣٤٤ .
- (١٢١) - الشعب ١٥ / ٨٥/١ ، ص١.
- كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب بحلول (٨٥/١ / ١٧) ، الشعب ٨٥/١٠/٢٢ ، ص٣.
- (١٢٢) وقائع مؤتمر القوى الوطنية حول القرصنة الأمريكية على الطائرة المصرية ، م.س.ذ. ص٢
- (١٢٣) حول موقف مصر الرسمى انظر ص ١١٦
- (١٢٤) الشعب ٨٦/٤/٨ ، ص١
- (١٢٥) م٤٧ ، ٨٦/٤/١٩ ، فى م.ش. ف٤ ، د٢ ، ص ٢١٩ - ٢١١ .
- (١٢٦) انظر على سبيل المثال : خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، م.س.ذ. ص٥.

- (١٢٧) برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤ ، م.س.ذ. ، ص ٣ .
- (١٢٨) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ.ص ١٢
- (١٢٩) انظر على سبيل المثال : برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤ ، م.س.ذ.ص ٣
- (١٣٠) المرجع السابق ، ص ٣
- (١٣١) م ٢١ ، ٨٦/١/٢٥ ، في م.ش.ف.د ، ص ٧٦٦ .
- (١٣٢) انظر على سبيل المثال :
- خطاب رئيس حزب الوفد في مؤتمر شعبي بالقراريق ، م.س.ذ.ص ٥ .
- م ٣٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، في م.ش.ف.د ، ص ٥٧٢
- (١٣٣) م ٥٧ ، ٨٥/٣/١٠ ، في م.ش.ف.د ، ص ٣٨٠ .
- (١٣٤) انظر رأي النائب عبد المعص حسين في م ٣٢ ، ٨٤/١٢/١٦ ، في م.ش.ف.د ، ص ٢٤٨٦ .
- (١٣٥) مصطفى شردى ، المسافر إلى أمريكا باسم جميع المصريين ، الوفد ٨٥/٢/٢١ ، ص ١ .
- (١٣٦) مصطفى شردى ، الأرض .. أو السلام أو الاختيار الثالث ، م.س.د. ، ص ١ .
- (١٣٧) المرجع السابق ، ص ١ .
- (١٣٨) انظر : مصطفى شردى ، الذى توقعه الجميع . لا أكثر .. ولا أقل ، الوفد ٨٥/٣/٢١ ، ص ١ .
- (١٣٩) انظر ص ص ٨١ - ٨٢ .
- (١٤) عمر التلمسانى ، شائك وحساس ، الوفد ٨٥/٥/٢ ، ص ٤ .

- (١٤١) ٢٢ ، ٨٤/١١/١٨ ، في م.ش.ف.د ، ١د ، ص١٨٨٨ .
- (١٤٢) المرجع السابق ، ص ١٨٨٨ .
- (١٤٣) حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ. ، ص ١٢ .
- (١٤٤) انظر : برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤ ، م س ذ ، ص ٣ .
- (١٤٥) - مصطفى شردى ، الأرض أو السلام أو الاختيار الثالث ، م.س.ذ. ، ص ١ .
- د وحيد رأفت ، (١) أحداث اليمن والتفلفل السوفيتي في شبه الجزيرة العربية ،
الوفد ٨٦/١/٢٣ ، ص ٨
- (١٤٦) مصطفى شردى ، الخروج من المأزق العربى والعودة إلى المأزق المصرى ، الوفد
٨٥/٦/٢٧ ، ص ١ .
- (١٤٧) د . وحيد رأفت ، (١) أحداث اليمن والتفلفل السوفيتي في شبه الجزيرة
العربية ، م.س.ذ. ، ص ٧
- (١٤٨) د وحيد رأفت ، (٢) أفغانستان .. المأساة الثانية بعد مأساة فلسطين ، الوفد
٨٥/١١/٧ ، ص ٧
- (١٤٩) انظر رأى النائب محمد محفوظ حلمي في : ٥٨م ، ٨٦/٥/٢ ، في م ش ،
٢٨٧٣ ، د ، ٢ ، ص
- (١٥٠) انظر ص ص ٣٤٣ - ٣٤٤
- (١٥١) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، م س د ،
ص ٥ .
- (١٥٢) انظر . المرجع السابق ، ص ٥
- (١٥٣) الوفد ٨٦/٤/٣ ، ص ٤

(١٥٤) ٤٧م ، ٨٦/٤/١٩ ، لم، م ث، ٤٤ ، ٢د ، ص ٢١٠-٢١١.

(١٥٥) المرجع السابق ، ص ٢١١٥ وص ٢١١٦.

(١٥٦) حول هذا الخلاف انظر على سبيل المثال :

- عادل حسين ، « الأهالي » وحكايتها مع السوفيت ، الشعب ٨٦/٧/٢٩ ، ص ٣.

- عادل حسين ، الجيش . وسلاح الجهاد والاستشهاد ، م.س.ذ. ، ص ١١.

(١٥٧) انظر من هذا الشأن عادل حسين ، حوارنا مع الأهالي ليس عيباً ان نخلف

ولكن نطالبكم بالصدق والأدب ، م.س.ذ. ، ص ٣.

(١٥٨) الشعب ٨٥/١٠/٢٢ ، ص ٢

(١٥٩) الاهالي ٨٥/١ / ١٦ ، ص ١.

(١٦) - الشعب ٨٦/٤/٢٢ ، ص ١

- الأهالي ٨٦/٤/٢ ، ص ٤

(١٦١) سنتجنب الحديث عن العلاقات الفلسطينية - الفلسطينية بالنسبة لحرب الوفد،

لان العلاقات الفلسطينية الداخلية - وهي محور هذا الحديث - نشبت قبل عودة « الوفد » للحياة السياسية ، كما ان موقف « الوفد » بشأن هذه القضية يتسم بالحدودية .

(١٦٢) حزب التجمع ، البرنامج السياسي العام ، م.س.ذ. ، ص ١١٢ وص ٢٣٨.

(١٦٣) المرجع السابق ، ص ٨٧.

(١٦٤) حوار مع خالد محي الدين ، الاهالي ٨٣/٤/٦ ، ص ٣.

(١٦٥) حرب التجمع ، البرنامج السياسي العام ، م.س.ذ. ، ص ٢٤٤.

(١٦٦) انظر على سبيل المثال :

- مطبوعات التقدم (٤) ، م س ذ ، ص ٧٤.
- حزب التجمع ، البرنامج الانتخابي لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧ ، م س ذ ، ص ٣٥
- (١٦٧) مطبوعات التقدم (٤) ، م س ذ ، ص ٧٥.
- (١٦٨) انظر على سبيل المثال :
- حزب التجمع ، البرنامج السياسي العام ، م س ذ ، ص ٢٣٦ وص ٢٥٩.
- حزب التجمع ، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ م س ذ ، ص ٨٢.
- (١٦٩) حزب التجمع ، البرنامج السياسي العام ، م س ذ ، ص ٢٤٣ - ٢٤٤.
- (١٧٠) كلمة الامين العام لحزب التجمع في مؤتمر شعبي بدمنهور (٨٤/٦/٢٧) ، الاهالي ٨٤/٧/٤ ، ص ٧.
- (١٧١) الاهالي ٨٢/٥/١٩ ، ص ٨
- (١٧٢) انظر في هذا الشأن ما اشار اليه برنامج « التجمع » الانتخابي عام ٨٤ ، ص ٨٥ . وهو نفس ما اشار اليه برنامجه الانتخابي عام ٨٧ ، ص ٣٥.
- (١٧٣) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م س ذ ، ص ٨٢.
- (١٧٤) مطبوعات التقدم (٤) ، م س ذ ، ص ٧٦.
- (١٧٥) حوار مع خالد محي الدين ، الاهالي ٨٣/٩/١٤ ، ص ٥.
- (١٧٦) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير في تونس ، م س ذ ، ص ٧.
- (١٧٧) حزب التجمع ، البرنامج السياسي العام ، م س ذ ، ص ٢٣٨

- (١٧٨) المرجع السابق ، ص ١٠٧ .
- (١٧٩) المرجع السابق ، ص ١١٢ .
- (١٨٠) المرجع السابق ، ص ص ٢٤ - ٢٤١ .
- (١٨١) انظر في هذا الشأن : مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص ١٦٥ .
- (١٨٢) المرجع السابق ، ص ٦٦ .
- (١٨٣) المرجع السابق ، ص ص ٦٤ - ٦٥ .
- (١٨٤) - بيان الأمانة العامة لحزب التجمع ، الأهالي ١٦/٦/٦٢ ، ص ١
- الأهالي ، الخطر على مصر ، م.س.د. ، ص ١ .
- (١٨٥) لمزيد من التفاصيل انظر : بيان الامانة العامة لحزب التجمع ، الأهالي ١٦/٦/٨٦ ، ص ١
- (١٨٦) الأهالي ٢١/٧/٨٢ ، ص ١ .
- (١٨٧) الأهالي ، اهداف إسرائيل وموقف الحزب الحاكم ، م.س.ذ. ، ص ١ .
- (١٨٨) بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول مبادرة ريجان ، م.س.ذ. ، ص ٢ .
- (١٨٩) الاهالي ٢٩/١٢/٨٢ ، ص ١
- (١٩٠) انظر هالة مصطفى ، الفلسطينيين .. أمام الحل الأردني ، م.س.ذ. ، ص ٢٩ .
- (١٩١) انظر على سبيل المثال : حوار مع خالد محي الدين خلال مجموعة لقاءات عامة بالمتنبا ، الأهالي ١٢/١٠/٨٣ ، ص ٨ .
- (١٩٢) الاهالي ٣/١/٨٤ ، ص ٢ .
- (١٩٣) كلمة الامين العام لحزب التجمع في ندوة الحزب (١٤/١١/٨٤) ،

م.س.ذ.ص.٧-

(١٩٤) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ.ص.٧٥ .

(١٩٥) المرجع السابق ، ص.٧٨.

(١٩٦) انظر في هذا الشأن : المرجع السابق ، ص.ص ٢٧٤ - ٢٧٩.

(١٩٧) حوار مع خالد محي الدين ، الاهالي ٢٩ / ٨٦/١ ، ص.٧.

(١٩٨) المرجع السابق ، ص.٧.

(١٩٩) انظر على سبيل المثال :

- الأهالي ، يوم الأرض . والتطبيع ، الأهالي ٢/٤/٨٦ ، ص.١.

- الاهالي ١٦/٧/٨٦ ، ص.١.

- الاهالي ٢٣/٧/٨٦ ، ص.١.

(٢) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ.ص.٢٨٩.

(٢ ١) « رسالة من خالد محي الدين إلى ياسر عرفات » ، الأهالي ٨٣/٦/١ ،

ص.٢.

(٢ ٢) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ.ص.ص ٢٩ - ٢٩١.

(٢ ٣) « بيان من الوفد الشعبي المصري في طرابلس » ، الشعب ٨٣/١١/٢٩ ،

ص.٣.

(٢ ٤) انظر في هذا الشأن : مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ.ص.ص ١٦٥ - ١٦٦

(٢ ٥) المرجع السابق ، ص.ص ٢٩١ - ٢٩٢

(٢٠٦) الاهالي ٢١/١١/٨٤، ص.٧.

- (٢٠٧) انظر على سبيل المثال : بيان اللجنة المركزية لحرب التجمع حول التحالف السوري الفلسطيني ، الاهالي ٨٣/١٠/١٢ ، ص ٨
- (٢٠٨) انظر على سبيل المثال : الاهالي ، الجريمة .. وسؤال لحكام دمشق ، الاهالي ٨٥/٦/٥ ، ص ١.
- (٢٠٩) بيان الامانة العامة للتجمع حول وضع المقاومة الفلسطينية في طرابلس ، الاهالي ٨٣/١١/٩ ، ص ١
- (٢١٠) الاهالي ٨٦/١٢/١ ، ص ١
- (٢١١) حوار مع خالد محي الدين ، الاهالي ٨٦/١٢/١ ، ص ٣.
- (٢١٢) انظر على سبيل المثال . الاهالي ، تورط القاهرة في التمهيد لعدوان على سوريا ، الاهالي ٨٦/٥/١٤ ، ص ١.
- (٢١٣) انظر ص ١٢٤ و ص ١٢٨ - ١٢٩
- (٢١٤) الاهالي ، مصر . وفلسطين حقائق أساسية ، الاهالي ٨٣/٣/٩ ، ص ١
- (٢١٥) الاهالي ٨٧/٤/٢٩ ، ص ١.
- (٢١٦) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص ٧٧-٧٨
- (٢١٧) حزب التجمع ، البرنامج السياسي العام ، م.س.ذ. ، ص ٢٣٦-٢٣٧ ، ص ٢٤٢
- (٢١٨) الاهالي ، من المستنزل عن الجريمة الكراء في مكة المكرمة ، م.س.ذ. ، ص ١
- (٢١٩) حوار مع خالد محي الدين ، الاهالي ٨٦/١٢/١ ، ص ٣.
- (٢٢٠) الاهالي ٨٧/١/٢٨ ، ص ٧.
- (٢٢١) بيان الامانة المركزية لحزب التجمع حول احداث السودان ، الاهالي

١٠/٤/٨٥، ص ٢.

(٢٢٢) التقرير السياسى لحزب التجمع المطروح امام اجتماع الدورة السابعة للجنة المركزية للحزب ١٨-١٩ / ١٠ / ٨٤ ، الاهاالى ١٧ / ١٠ / ٨٤ ، ص ٧.

(٢٢٣) بيان الامانة المؤكدة لحزب التجمع حول احداث السودان ، م.س.ذ.، ص ٢.

(٢٢٤) الاهاالى ٩ / ١ / ٨٥ ، ص ١.

(٢٢٥) الاهاالى ٣ / ٧ / ٨٥ ، ص ٧

(٢٢٦) الاهاالى ١٤ / ٥ / ٨٦ ، ص ٩.

(٢٢٧) الاهاالى ، امن السودان .. ومستولية مصر ، الاهاالى ٢١ / ٢ / ٨٤ ، ص ١.

(٢٢٨) انظر : حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ.، ص ٨٧.

(٢٢٩) مطبوعات التلقم (٤) ، م.س.ذ.، ص ٧٧-٧٨.

(٢٣٠) الاهاالى ٢ / ٧ / ٨٦ ، ص ١.

(٢٣١) الاهاالى ٢٨ / ١ / ٨٧ ، ص ٧.

(٢٣٢) مطبوعات التلقم (٤) ، م.س.ذ.، ص ٢٨٦.

(٢٣٣) الاهاالى ٢٧ / ١١ / ٨٥ ، ص ١.

(٢٣٤) الاهاالى ١٢ / ٢ / ٨٦ ، ص ٧.

(٢٣٥) الاهاالى ٢٦ / ٤ / ٨٦ ، ص ٩.

(٢٣٦) الاهاالى ، محاولة قتل البكوش ، الاهاالى ٢١ / ١١ / ٨٤ ، ص ١.

(٢٣٧) حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ.، ص ٣ ١.

- (٢٣٨) الاهالى ، رجل إسرائيل .. رئيسا للبنان ، الاهالى ٨٢/٨/٢٥ ، ص.١.
- (٢٣٩) بيان حزب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧ مايو بين لبنان وإسرائيل ، م.س.ذ. ، ص.٢.
- (٢٤٠) الاهالى ٨٣/٩/٢٨ ، ص.٨.
- (٢٤١) حوار مع خالد محي الدين ، الاهالى ٨٣/٩/١٤ ، ص.٥.
- (٢٤٢) الاهالى ٨٥/٥/٢٢ ، ص.١.
- (٢٤٣) حوار مع خالد محي الدين ، الاهالى ٨٦/١٢/١٠ ، ص.٣.
- (٢٤٤) الاهالى ٨٧/٥/٢٧ ، ص.٤.
- (٢٤٥) بيان حزب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧ مايو بين لبنان وإسرائيل ، م.س.ذ.، ص.٢.
- (٢٤٦) الاهالى ، درس الانتصار اللبناني ، الاهالى ٨٥/٢/٢٠ ، ص.١.
- (٢٤٧) خطاب الامين العام لحزب التجمع في مؤتمري شعبيين باسوان احتفالا بذكرى رحيل جمال عبد الناصر ، الاهالى ٨٣/١ / ٥ ، ص.١.
- (٢٤٨) بيان حزب التجمع حول الغاء اتفاق ١٧ مايو بين لبنان وإسرائيل ، م.س.ذ.، ص.٢.
- (٢٤٩) بيان امانة اللجنة المركزية لحزب التجمع حول الوضع في لبنان ، م.س.ذ. ، ص.٢.
- (٢٥٠) حوار مع خالد محي الدين ، الاهالى ٨٣/٩/١٤ ، ص.٥.
- (٢٥١) الاهالى ٨٦/٥/٢١ ، ص.١.
- (٢٥٢) انظر على سبيل المثال : مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص.٢٢٦.
- (٢٥٣) الاهالى ٨٧/١ / ١٤ ، ص.١.

(٢٥٤) انظر في هذا الشأن : الاهالي ٨٢/١٢/١ ، ص ٢.

(٢٥٥) انظر على سبيل المثال :

- كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب (٨٣/١/٤) ، الشعب ٨٣/١/١١ ، ص ٢.

- حامد زيدان ، ليكن القرار لنا جميعا . ، الشعب ٨٢/٩/٧ ، ص ١٩

- ابراهيم شكرى ، مبارك وحولته وحولته الافريقية والعربية الشمس تشرق من جديد ، الشعب ٨٤/٢/١٤ ، ص ١.

(٢٥٦) ندوة حزب العمل الاسوعية ، الشعب ٨٢/٨/٣١ ، ص ٢.

(٢٥٧) انظر على سبيل المثال . كلمة رئيس حزب العمل في افتتاح المؤتمر الأول لحزب العمل (١ - ٨٢/٦/١١) ، الشعب ٨٢/٦/١٥ ، ص ٢٣.

(٢٥٨) انظر على سبيل المثال : بيان من حزب العمل إلى الأمة العربية ، م.س.ذ.ص ٣.

(٢٥٩) توصيات المؤتمر العام الثاني لحزب العمل ، م.س.ذ.ص ٤.

(٢٦٠) برنامج العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م.س.ذ.ص ٨.

(٢٦١) انظر على سبيل المثال : البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ.ص ١٥.

(٢٦٢) انظر في هذا الشأن . برنامج حزب العمل ، م.س.ذ.ص ٣٥.

(٢٦٣) انظر على سبيل المثال : محاور السياسة الخارجية لحزب العمل المؤتمر العام الأول للحزب ، م.س.ذ.ص ٧.

(٢٦٤) انظر ص ٣٧٨ .

(٢٦٥) انظر على سبيل المثال . برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب

١٩٨٤ ، م.س.ذ. ، ص٢.

(٢٦٦) انظر في هذا الشأن : د. حسن ناقة ، م.س.ذ. ، ص ص ١٠٤ - ١٠٨

(٢٦٧) انظر على سبيل المثال ما اشار اليه الأمين العام للحزب في : الشعب
٨٢/٨/١٧ ، ص٢.

(٢٦٨) الشعب ٨٢/٦/١٥ ، ص ص ١٢-١٣.

(٢٦٩) الشعب ٨٢/٧/٢ ، ص٨.

(٢٧٠) كلمة الأمين العام لحزب العمل في مؤتمر الحرب بصهرجت الصغرى ، الشعب
٨٢/٧/٢ ، ص١٢.

(٢٧١) حامد زيدان ، قذر مصر وقذرنا ... ، م.س.ذ. ، ص١.

(٢٧٢) كلمة الأمين العام لحزب العمل في مؤتمر شعبى حول ذكرى وعد بلفور ، الشعب
٨٢/١١/٩ ، ص٨.

(٢٧٣) انظر على سبيل المثال : حامد زيدان ، السير في الاتجاه الصحيح رغم كل
الاتواء م.س.ذ. ، ص١.

(٢٧٤) انظر على سبيل المثال ما ذكره النائب ممدوح قناوى في : م١١ ، ٨٤/٩/٢٩ ،
في م.ش.ف.د. ، ص٦٤.

(٢٧٥) انظر ص ص ٨١-٨٢ .

(٢٧٦) بيان حزب العمل بشأن الاحداث العربية والاتفاق الأردنى الفلسطينى ،
م.س.ذ. ، ص٣.

(٢٧٧) الشعب ٨٥/٣/٢٦ ، ص٣.

(٢٧٨) كلمة نائب رئيس حزب العمل الدمرداش العقالى في ندوة الحزب حول الغارة

الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية (١/٨٥) ، الشعب ٨/١٠/٨٥، ص٢.

(٢٧٩) انظر على سبيل المثال : كلمة ورئيس حزب العمل أمام اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر (٨٤/١١/٢٤) ، الشعب ٨٤/١١/٢٧، ص٥

(٢٨) كلمة رئيس حزب العمل في احد ندوات الحرب ، الشعب ٨٣/٧/٥ ، ص٢

(٢٨١) حامد زيدان ، حتى لا يعيش الشعب الفلسطيني تحت الصخر ، الشعب ٨٥/٩/١٧، ص٩.

(٢٨٢) ابراهيم شكري ، واحبنا جميعا الحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية ، الشعب ٨٣/٦/٢٨ ، ص٣.

(٢٨٣) حامد زيدان ، حتى لا نضيع مع الاحداث ، الشعب ٨٣/١١/٨ ، ص١، ص١٩.

(٢٨٤) ١١، ١٩/٨٢/٨٣ ، في م.ش.ف.٣ ، د٥ ، ص٨٤

(٢٨٥) حوار مع ابراهيم شكري ، الشعب ٨٦/١٢/١٦ ، ص٣

(٢٨٦) حوار مع ابراهيم شكري ، الشعب ٨٦/١٢/٣ ، ص٢.

(٢٨٧) انظر على سبيل المثال : ابراهيم شكري ، نحن والفلسطينيون اصحاب قضية واحدة والذي يختاره الفلسطينيون تختاره مصر ، الشعب ٨٣/٣/١ ، ص٣.

(٢٨٨) - عادل حسين ، عن خطاب مبارك وكتابات الصحف الرسمية ، الشعب ٨٧/٤/٢٨ ، ص٢.

- مجدي احمد حسين ، مقاطعة فلسطين .. ليست موقفا قوميا ، الشعب ٨٧/٥/٥، ص٢.

- كلمة رئيس حزب العمل في مؤتمر الحزب بكفر الشيخ (٨٧/٥/٥) ، م.س.ذ.ص٢

- (٢٨٩) انظر فى هذا الشأن ما اشار اليه النائب عصام العريان فى : م.ش، ٥، د، ١٥٠ م، ١٧، ٨٧/٦/٢٣، ص١٩.
- (٢٩٠) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر بكفر الشيخ (٨٧/٥/٥) ، م س.ذ، ص٢
- (٢٩١) الدمرداش العقالى ، الحرب العراقية الايرانية أسبابها - احتمالاتها - واجب المسلمين حيالها ، م س ذ، ص٦.
- (٢٩٢) بيان حزب العمل الاشتراكى حول أحداث السودان ، الشعب ٨٥/٤/٩، ص٣.
- (٢٩٣) المرجع السابق ، ص٣.
- (٢٩٤) انظر ما ذكره النائب ممدوح قناوى بمجلس الشعب فى : م٥١، ٨٥/٢/١١، فى م ش، ٤، د، ٣٤٩٣
- (٢٩٥) انظر على سبيل المثال :
- ابراهيم شكرى ، اجتماع برلمان وادى النيل ، الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص٣.
 - حوار مع ابراهيم شكرى ، الشعب ٨٤/١٠/٢٣ ، ص٣.
 - حامد زيدان ، التكامل الحقيقى بين الشعبين وليس الحكومتين فقط ، الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص١.
- (٢٩٦) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول زيارة وفد الاحزاب المصرية المعارضة للسودان ، الشعب ٨٥/٧/٢٣ ، ص٢.
- (٢٩٧) حول نصوص هذه المواثيق انظر .. الشعب ٨٥/٧/١٦ ، ص ٣-٤.
- (٢٩٨) انظر على سبيل المثال . الشعب ٨٦/١/٢٨، ص١
- (٢٩٩) الشعب ٨٥/٧/٢٣ ، ص٣.

(٣٠٠) انظر على سبيل المثال :

- الشعب ٨٦/٤/٨ ، ص ١.

- حديث مع ابراهيم شكرى حول زيارته لليبيا ، الشعب ٨٦/٤/١٥ ، ص ٢.

- كلمة نائب رئيس حزب العمل احمد مجاهد فى ندوة الحزب ٨٧/٨/١٨ ، الشعب ٨٧/٨/٢٥ ، ص ٢.

(٣٠١) انظر على سبيل المثال زيارة وفد حزب العمل لليبيا فى ابريل ٨٦ ، للتضامن معها يمد الترحش الأمريكى بها ، والتي اثارث كثيراً من الجدل فى مجلس الشعب والصحافة الرسمية فى مصر ، بسبب ما سبب لرئيس حزب العمل من تصريحات خلالها ، ورد حزب العمل التبريرى والتوضيحى وبيانه بشأن هذه الزيارة فى :

- ٤٤م ، ٨٦/٤/٧ ، فى م.ش، ف، د، ٢ ، ص ص ١٩٠٤ - ١٩١١٦

- بيان صحفى عن زيارة وفد حزب العمل للجماهيرية الليبية ، الشعب ٨٦/٤/٨ ، ص ٢.

(٣٠٢) الشعب ٨٤/٨/٢١ ، ص ١.

(٣٠٣) كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب حول المولد النبوى (٨٥/١١/٢٦) ، الشعب ٨٥/١٢/٣ ، ص ٢.

(٣٠٤) ١٥م ، ٨٤/١/١ ، فى م.ش، ف، د، ١ ، ص ص ١٢٥٣ - ١٢٥٥ و ص ١٢٦٣.

(٣٠٥) الشعب ٨٧/٨/٤ ، ص ٣.

(٣٠٦) الشعب ٨٥/٩/٣ ، ص ١.

(٣٠٧) انظر فى هذا الشأن .

- الشعب ٨٧/٨/٤ ، ص ٣.

- كلمة نائب رئيس حزب العمل احمد مجاهد فى ندوة الحزب (٨٧/٨/١٨) ،
م.س.ذ.ص ٢.

(٨ ٣) انظر على سبيل المثال موقف حزب العمل من قضية تشاد فى كلمة رئيس
الحزب فى مؤتمر الحزب بمدينة القلج ، م.س.ذ.ص ٣ وموقفه من محاولة اغتيال بعض
عناصر المعارضة الليبية فى مصر فى كلمة رئيس الحزب فى احد الندوات ، الشعب
٨٤/١٢/٤ ، ص ٢. وموقفه من رد الفعل الليبى إزاء احداث الامن المركزى فى حديث مع
رئيس الحزب حول زيارته لليسا ، الشعب ٨٦/٤/١٥ ، ص ٢.

(٣٠٩) كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب فى منشأة بسنديلة ، الشعب
٨٣/٩/٢٧ ، ص ٢.

(٣١٠) حوار مع ابراهيم شكرى ، الشعب ٨٦/١٢/١٦ ، ص ٣.

(٣١١) الشعب ٨٣/٥/٢٤ ، ص ١

(٣١٢) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س.ذ.ص ٣

(٣١٣) حزب الوفد الجديد البرنامج ، م.س.ذ.ص ١٦.

(٣١٤) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س.ذ.ص ٣.

(٣١٥) منى مكرم عبيد ، م.س.ذ.ص ٣٤٨.

(٣١٦) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س.ذ.ص ٣.

(٣١٧) انظر على سبيل المثال ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية ممتاز بشار فى

- ٢٢ ، ٨٤/١١/١٨ ، فى م.ش.ف.د. ، ص ١٨٨٨

- ٣٥ ، ٨٤/١٢/١٨ ، فى م.ش.ف.د. ، ص ١٥٧٢ - ٢٥٧٣.

(٣١٨) حزب الوفد ، محضر اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والعربية (٨٥/٥/١٩) .
م.س.ذ.

(٣١٩) انظر ص ص ٢٥٦ - ٢٥٧ وص ٢٦٢.

(٣٢٠) الوفد ٨٤/١٢/١٣ ، ص ١.

(٣٢١) انظر ص ٢٥٧.

(٣٢٢) د. وحيد رأفت ، حول اعلان القاهرة ١، الوفد ٨٥/١١/١٤ ، ص ٧

(٣٢٣) انظر ص ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٣٢٤) حزب الوفد ، اجتماع لجنة الشؤون الخارجية والعربية (٨٧/٦/٢١). بيان
الحكومة ، م.س.ذ.

(٣٢٥) د. وحيد رأفت ، (٢) افغانستان .. المأساة الثانية بعد مأساة فلسطين ،
م.س.ذ. ص ٧

(٣٢٦) رسالة فؤاد سراج الدين إلى المجلس الوطني الفلسطيني السابع عشر ، الوفد
٨٤/١٢/١٣ ، ص ١.

(٣٢٧) الشعب ٨٦/١٢/٩ ، ص ٢.

(٣٢٨) انظر ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٣٢٩) الوفد ٨٧/٥/٢ ، ص ٤

(٣٣٠) مصطفى شردى ، مساندة ياسر عرفات هي الخطوة الصحيحة ، الوفد
٨٧/٥/٢ ، ص ١ وص ٤.

(٣٣١) انظر على سبيل المثال ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد في
م.ش.ف.د. ١٥، ١٢، ٨٧/٦/٢١ ، ص ص ٢٠ - ٢١

(٣٣٢) حزب الوفد ، اجتماع لجنة الشئون الخارجية والعربية (٨٧/٦/٢١) ، بيان الحكومة ، م.س.ذ.

(٣٣٣) مصطفى شردى ، ماذا يرمى . سقوط النصرة ؟ ، م س د ، ص ١٣.

(٣٣٤) مصطفى شردى ، السعودية اليوم .. وبقية العرب غدا ، م.س.ذ ، ص ١.

(٣٣٥) عمر التلمسانى ، قبل ان يحرقنا طوفان حرب الخليج ، م س.ذ ، ص ١

(٣٣٦) حوار مع عمر التلمسانى ، الوفد ٨٥/٣/٢٨ ، ص ١ .

(٣٣٧) د وحيد رافت ، حول تهجير يهود اثيوبيا إلى إسرائيل ، م.س.ذ ، ص ٧.

(٣٣٨) خطاب رئيس حزب الوفد بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد ، م.س.ذ ، ص ٣

(٣٣٩) الوفد ٨٦/٥/١ ، ص ١

(٣٤٠) د. وحيد رافت ، نحن والسودان ، الوفد ٨٥/٧/١٨ ، ص ٧.

(٣٤١) مصطفى شردى ، التكامل على طريق الوحدة والحرية ، الوفد ٨٤/١٠/١٨ ، ص ١

(٣٤٢) د وحيد رافت ، نحن والسودان ، م.س.ذ ، ص ٧.

(٣٤٣) الشعب ٨٥/٧/٢٣ ، ص ٣

(٣٤٤) انظر ص ص ٤١٣ - ٤١٤

(٣٤٥) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤ ، م.س.ذ ، ص ٣.

(٣٤٦) الوفد ٨٤/٣/٢٢ .

(٣٤٧) م ٤٣ ، ٨٤/٣/١٩ ، فى م ش ، ٣ ، د ٥ ، ص ص ٤٢٠٣ - ٤٢٠٤

(٣٤٨) د . وحيد رافت ، نحن والسودان ، م س ذ ، ص ٧

- (٣٤٩) د. وحيد رأفت ، نحن وإفريقيا والسودان (٢) ، الوفد ٨٦/٩/٤ ، ص٧.
- (٣٥٠) انظر على سبيل المثال : د. وحيد رأفت ، نحن والسودان : (٢) مشكلة تسليم جعفر نميري ، الوفد ٨٥/٨/١ ، ص٧.
- (٣٥١) مصطفى شردى ، هل يحقق الانفجار .. الصحوه التى ستظرفها ؟ ، الوفد ٨٧/٥/٢٥ ، ص١.
- (٣٥٢) انظر على سبيل المثال . مصطفى شردى ، الذين يسرقون مياه مصر عند الحدود الشرقية والغربية ، الوفد ٨٧/٩/٧ ، ص٦.
- (٣٥٣) انظر هذا الشأن رأى النواب ممتاز نصار واحمد طه وعلى سلامة ومحمد إسماعيل عيد فى : م١٥٠ / ١ / ٨٤ ، فى م.ش ، ف٤ ، ص١٢٥٦ وص ص ١٢٥٨ - ١٢٥٩ وص ١٢٦١ وص ١٢٦٤ وص ص ١٢٦٧ - ١٢٦٨
- (٣٥٤) انظر ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى : م٩٠ ، ٨٤/٩/١٧ ، فى م.ش ، ف٤ ، د١ ، ص ص ٩٨٩ - ٩٩٠ .
- (٣٥٥) انظر : بيان حزب الوفد (٨٥/١١/٣٠) بشأن اختطاف الطائرة المصرية للطا ، الوفد ٨٥/١٢/٥ ، ص٥.
- (٣٥٦) انظر على سبيل المثال : د. وحيد رأفت ، (٢) بعد العاصفة : والدروس المستفادة ، الوفد ٨٥/١٢/١٩ ، ص٧.
- (٣٥٧) انظر فى هذا الشأن ما ذكره رئيس تحرير صحيفة الوفد ، ونائب « الوفد » مجلس الشعب عبد المنعم حسين فى .
- مصطفى شردى ، لا وقت للبكاء على الدم المسكوب . ١١ ، الوفد ٨٥/١١/٢٨ ، ص١.
- م١٥٠ ، ٨٥/١٢/٣ ، م.ش ، ف٤ ، د٢ ، ص ص ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٣٥٨) - الوفد ٨٦/٤/١٧ ، ص ١.

- م ٤٧ ، ٨٦/٤/١٩ ، في م ش، ف، د، ٢ ، ص ٨ ٢١.

(٣٥٩) انظر على سبيل المثال :

- الوفد ٨٥/٢/٢١ ، ص ٢.

- الوفد ٨٧/٨/٨ ، ص ١ وص ٥

(٣٦) حرب الوفد الجديد . . البرنامج ، م.س.ذ. ، ص ١٤ وص ١٥

(٣٦١) مصطفى ثردى ، قصية الطعام محليا . وعربيا ، الوفد ٨٧/٥/٢٨ ، ص ١٥.

(٣٦٢) انظر على سبيل المثال :

- بيان رؤساء احزاب المعارضة بشأن حرب المخيمات فى الشعب ٨٦/١٢/٩ ، ص ٢

- بيان رؤساء احزاب المعارضة بعد زيارة الوفد الحزبي المشترك لسوريا فى الشعب

٨٦/١٢/١٦ ، ص ١ وص ٢.

(٣٦٣) انظر فى هذا الشأن : الاهالى ٨٦/٥/١٤ ، ص ٩

(٣٦٤) انظر على سبيل المثال خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال

بعيد الجهاد ، م.س.د ، ص ٥.

الباب الخامس
القضايا الاقتصادية لدى أحزاب
المعارضة المصرية

الفصل الثامن: نظرة عامة

كانت رؤية احزاب المعارضة المصرية تجاه القضايا الاقتصادية المرتبطة بالسياسة الخارجية تتمحور حول ضرورة تعزيز الاستقلال الاقتصادى، واتخاذ الاجراءات التى من شأنها اصلاح الاوضاع الاقتصادية. وقد اتفقت الاحزاب الثلاثة فى هذا الشأن، على ضرورة ان يركز تحرك مصر على الصعيد الخارجى، على دعم سياسة التنمية الاقتصادية. على انها لم تتفق حول تفاصيل تقييم الوضع الاقتصادى، وذلك من حيث مظاهر الخلل واسبابه ونتائجه وكيفية اصلاحه. كما انها خلطت احيانا بين المظاهر والاسباب والنتائج. على اننا سنأخذ بما ذكرته الوثائق فى هذا الشأن.... وبشكل عام، فقد تأثرت رؤى احزاب المعارضة فى تقييم الوضع الاقتصادى بأطرها الفكرية.

فحزب التجمع، تأثر بأيديولوجيته اليسارية «ذات الطابع الاصلاحى»، التى ترى أن مصر تتبع النموذج الرأسمالى فى التنمية، وأن الحل الامثل للمشكلات التى ترتبت على هذا الوضع هو العودة للتطبيق الاشتراكى، كما كان عليه الوضع خلال حقبة الستينات.

اما حزب الوفد الجديد، فقد تأثر بأيديولوجيته «الليبرالية» التى ترى ضرورة اتباع النموذج الرأسمالى فى التنمية والتخلص من كافة «الشوائب» المتبقية من النموذج الاشتراكى الذى اتبع ابان الحقبة الناصرية بشكل خاص.

اما بالنسبة لحزب العمل الاشتراكى، فلا يعرف تحديدا ايديولوجية أو فكر ثابت يمكن أن تستند عليها رؤيته للاوضاع الاقتصادية. ويرجع ذلك للتقلبات التنظيمية التى شهدتها خلال فترة الدراسة، حيث كان يرفع منذ نشأته، وعند بداية فترة الدراسة شعارات ذات «مسموحات اشتراكية» ان جاز التعبير، ثم تحول فيما بعد لرفع شعارات الاقتصاد الاسلامى، نتيجة تزايد نفوذ التيار الاسلامى داخله منذ عام ١٩٨٦، وتحالفه مع جماعة «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٧.

على هذا الأساس، انعكست رؤى الاحزاب الثلاثة بشأن تقييم الوضع الاقتصادى.

ففيما يتعلق بمظاهر الخلل فى الوضع الاقتصادى، رأى حزب التجمع أن الاقتصاد المصرى يبرز تحت وطأة التبعية الخارجية للرأسمالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية لهذه الرأسمالية. وقد عدد «التجمع» شواهد هذا الوضع فى عدم تنوع العلاقات الاقتصادية الخارجية، والتبادل اللامتكافئ، والاعتماد على المعونات والقروض الاجنبية واستيراد معظم الاحتياجات الغذائية والدفاعية من الخارج، والخضوع لشروط صندوق

النقد والرأسمالية العالمية^(١).

وعلى أية حال، فإنه رغم تأكيد «التجمع» ان معظم هذه الشواهد مورثة منذ عهد الرئيس السادات، وان هناك محاولات اصلاح قد جرت سعيا لتلاقي هذه السياسات، الا انه رأى أن كافة الاجراءات المتخذة حاولت علاج سلبيات الانفتاح بمزيد من الانفتاح^(٢). وأن الرئيس حسنى مبارك ادخل سياسات جزئية لتعديل ما خلفته السياسات الاقتصادية الموروثة، مما ضمن لهذه السياسات الاستمرار بعد ان كانت مهددة بالزوال فى ظل حكم الرئيس السادات^(٣).

اما بالنسبة لحزب العمل، فقد رأى خلال فترة الدراسة ان مظاهر الخلل فى الوضع الاقتصادى، تتمثل فى الاعتماد على القروض والمعونات وتحويلات العمالة فى الخارج، وعدم تنوع المعاملات الاقتصادية، واستيراد الغذاء^(٤).

على هذا الأساس، يلاحظ ان رؤية «العمل» اتسمت بالتركيز على الحالة المصرية، الأمر الذى يشير لعدم تأثرها برؤية جماعة الإخوان المسلمين المؤتلفة مع «العمل» عام ١٩٨٧، حيث اعتبرت الاخيرة على لسان المرشد العام ان مظاهر الخلل فى الوضع الاقتصادى تتمثل - إضافة لما ذكره حزب العمل - فى وجود ضغوط اقتصادية تفرضها الدول الكبرى وصندوق النقد الدولى على الدول العربية والاسلامية^(٥).

وفيما يتعلق برؤية حزب الوفد لمظاهر الأزمة الاقتصادية، فقد اشار لوجود عجز فى الموازنة العامة والميزان التجارى وميزان المدفوعات، وزيادة حدة الاقتراض، وتضخم حجم الدين^(٦).

وهكذا، يتبين أن أحزاب المعارضة الثلاثة وجماعة الأخوان المسلمين قد أعطت مؤشرات شبه متشابهة لمظاهر الأزمة الاقتصادية، وإن كانت قد تباينت فيما بينها فى درجة التعمق فى شرح ابعاد هذا الخلل.

اما فيما يتعلق بأسباب الأزمة الاقتصادية، فقد اوضح حزب التجمع انها ترجع لبعض السياسات الاقتصادية الداخلية والضغوط الخارجية. فعلى الصعيد الداخلى، اعتبر ان سبب الأزمة يكمن فى سياسة الانفتاح الاقتصادى، وما اكبتها من ركود فى الانتاج السلعى وفوق طيفلى فى قطاع الخدمات، واعتماد السياسات الاقتصادية الداخلية على المصادر الخارجية للنقد الأجنبى ذات الحساسية للعوامل الخارجية كالسياحة والنفط وقناة السويس وتحويلات العمالة المصرية فى الخارج^(٧). أما على الصعيد الخارجى، فقد اعتبر «التجمع» ان سبب الأزمة يرجع للشروط المجحفة التى تفرض على مصر والدول النامية من قبل «الاستعمار الجديد»، عبر الصناديق المالية والدولية والولايات المتحدة^(٨). وفى هذا الشأن، اشار إلى تضرر الدول النامية نتيجة هبوط اسعار المواد الأولية، وتزايد حجم المديونية، ونقل عبء البطالة من الدول الرأسمالية للدول النامية^(٩).

اما بالنسبة لاسباب الأزمة الاقتصادية وفق رؤية حزب العمل، فيلاحظ ان «العمل» رأى ان هناك بعض الأخطاء فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى، كما اعتبر أن تدهور المرافق والخدمات والانتاج الزراعى والصناعى والسياحى، وزيادة الاستيراد، وتراجع الموارد القومية، والاعتماد على مصادر النقد الأجنبى ذات الحساسية للعوامل الخارجية، أدى لحدوث اختلالات هيكلية مزمنة^(١٠). من ناحية أخرى، حذر «العمل» من التطبيع مع اسرائيل، حيث

رأى أنه يؤدي لمزيد من التدهور الاقتصادي^(١١). أما حزب «الوفد»، فقد علق سبب الأزمة الاقتصادية على الارتباط المصرى بالاتحاد السوفيتى إبان حقبة الستينات^(١٢)، والنتائج التى ترسبت عبر التجربة الاشتراكية، التى مرت بها مصر قبل الانفتاح الاقتصادى، كما كان يرى أن انخفاض عائدات مصر من موارد النقد الاجنبى، خاصة النفط وقناة السويس والسياحة وتحويلات العمالة المصرية بالخارج، ادى الى تفاقم الأزمة^(١٣).

على هذا الأساس، يلاحظ وجود تباين فى تقييم احزاب المعارضة لاسباب الأزمة، اذ بينما يرى «التجمع» ان هذه الاسباب تتركز فى سياسة الانفتاح الاقتصادى اضافة للعوامل الخارجية، رأى «العمل» انها ترجع لسوء تنفيذ هذه السياسة. أما «الوفد»، فيرى ان الأزمة تكمن فى أسباب أخرى غير تلك المتعلقة بسياسة الانفتاح الاقتصادى، ونقصد بها تحديد الارتباط بالاتحاد السوفيتى والارث البيروقراطى للتجربة الاشتراكية، والاعتماد على الموارد الاجنبية... وعامة، فإن التبريرات التى اعطتها الاحزاب للأزمة الاقتصادية تتماشى لحد كبير مع ايدولوجيتها واطرها الفكرية.

أما فيما يتعلق بنتائج الأزمة الاقتصادية، فقد رأى حزب التجمع ان السياسة الاقتصادية ادت الى عجز ميزان المدفوعات والاعتماد على الخارج فى مجال الغذاء وتزايد المديونية وتدهور سعر صرف الجنيه المصرى^(١٤)، وتبعية مصر للرأسمالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة، لدرجة العجز عن الوقوف فى مواجهتها ومواجهة اسرائيل لحل قضايا المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية^(١٥).

أما بالنسبة لرؤية حزب العمل، فيلاحظ أنه رأى أن الأزمة الاقتصادية

أدت الى تبعية مصر للعالم الخارجى، و ربط عجلة الاقتصاد المصرى بالمصادر المقرضة، مما أدى لتراكم القروض و اعباء الدين وتدخل المؤسسات الدولية فى شئون الاقتصاد المصرى. إضافة لذلك رأى «العمل» ان الاستعانة بالاطراف الخارجية لدعم الاقتصاد ادى للتأثير على مواقف مصر السياسية فى مواجهة اسرائيل والولايات المتحدة، وضرب مثلاً على ذلك بموقف مصر من القرصنة الامريكية على الطائرة المدنية المصرية^(١٦)

وعلى أية حال، فإن رؤية «العمل» لم تختلف خلال فترة الدراسة بعد تحالف الحزب مع جماعة الاخوان المسلمين، وذلك على الرغم من وجود بعض التباين فى رؤى الجانبين. ويتضح ذلك من ان برنامج تحالف العمل لم يختلف جوهرياً عن رؤية حزب العمل فى هذا الشأن^(١٧)، رغم ان موقف «الاخوان المسلمين» يشير لتوصيف اعمق واشمل لنتائج الازمة الاقتصادية، وهو ما يتبين مما ذكره المرشد العام للجماعة من أن الضغوط الاقتصادية التى تفرضها الدول الكبرى تقطع بخضوع المنطقة لمخطط استعمارى سياسى وعسكرى واقتصادى^(١٨).

وفيما يتعلق برؤية حزب الوفد لنتائج الأزمة الاقتصادية، يلاحظ تركيزه على زيادة الاقتراض، وتراكم الديون مما شكل عبئاً على الموارد، وتقلص النقد الأجنبى، والعجز عن سداد عبء الدين، واستيراد الغلاء^(١٩)... وهكذا يتبين أن «الوفد» تجنب الخوض فى الحديث مباشرة عن الآثار السياسية للأزمة الاقتصادية. ويعتقد ان ذلك كان يرتبط الى حد كبير بتوصية لسياسة مصر ابان فترة الدراسة بعدم الانحياز^(٢٠).

وهكذا، يلاحظ وجود بعض التشابه فى مواقف الاحزاب السياسية ازاء

النتائج الاقتصادية للأزمة الاقتصادية. وتشابه في موقفى «التجمع» و«العمل» فى إبراز التدايمات السياسية لهذه الازمة على الاستقلال الوطنى، وذلك على عكس «الوفد» كما سبق ذكره. وبشكل عام، فإن رؤية الاحزاب الثلاثة فى هذا الشأن تتشابه مع توجهاتها، التى برزت خلال تناول القضايا الأمنية والسياسية فى الباب الثالث والباب الرابع من هذا المؤلف.

أما بالنسبة للحلول المقترحة لمواجهة الأزمة الاقتصادية، فيلاحظ أن رؤية «التجمع» قد اتسمت بسمتين أساسيتين خلال فترة الدراسة.

السمة الأولى، طرح مقترحات لترشيد الاداء الاقتصادى فى إطار النموذج الرأسمالى القائم، وذلك دون التخلّى عن الهدف الاستراتيجى وهو التطبيق الاشتراكى^(٢١)، ويتضح هذا الأمر من خلال تبنى الحزب لمشروع انتقالى بين المرحلة الرأسمالية والمرحلة الاشتراكية، يقوم على أحداث تنمية سريعة فى قدرات مصر الانتاجية، وبذل الجهود لتعبئة الموارد والحد من القروض الاجنبية، والسعى لتضييق الفوارق الداخلية والوفاء بحاجات الجماهير، والحد من التضخم وارتفاع الاسعار، واعادة بناء جهاز التخطيط القومى^(٢٢).

اما السمة الثانية، فهى الربط الواضح بين الأزمة الاقتصادية وقضية الديمقراطية، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة تحسين المناخ الديمقراطى الداخلى كوسيلة للتخلص من قيود التبعية^(٢٣).

وعلى أية حال، فقد طرح «التجمع» بعض المقترحات لتحسين الأوضاع الاقتصادية. وكانت أهم هذه المقترحات السعى لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد، وتوحيد الجهود العربية والاسلامية، ودعم العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والنامية ودول المعسكر الاشتراكى لتقليل الاعتماد على الدول

الرأسمالية، ودعم مسعى التكامل الاقتصادى على الصعيد القومى، وتحرير ثروات النفط، والعدول عما ينصح به صندوق النقد الدولى ومؤسسات التمويل الدولية، وتقليل الاعتماد على المصادر ذات الحساسية للعوامل الخارجية فى عملية التنمية^(٢٤). إضافة إلى ذلك، طالب «التجمع» بالالتزام بإصلاح اقتصادى يحمل عبء الأزمة الاقتصادية للطبقات القادرة، ويلغى الإعفاءات الممنوحة لطبقة الانفتاح الاقتصادى، وقد ربط بين هذا المطلب- ضمن عدة مطالب- وبين موافقته على إعادة انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية^(٢٥).

أما فيما يتعلق بحزب العمل، فقد تناولت مقترحاته لحل الأزمة الاقتصادية بعض الأمور التقليدية الخاصة بالحد من الاقتراض وزيادة الاستيراد.. إلخ. إضافة لذلك، طرح «العمل» بعض الخطوات المتماشية مع ايدىولوجيته وتوجهاته فى مجال السياسة الخارجية قبل وبعد تنامى نفوذ التيار الإسلامى داخل الحزب عام ١٩٨٦.

فقد اهتم الحزب من خلال اهتمامه التقليدى بقضية الوحدة العربية ووحدة الصف العربى بضرورة التكامل الاقتصادى العربى كوسيلة للوحدة العربية والفكاك من التبعية^(٢٦)، ورأى انه فى حالة الحاجة للاستيراد فإنه من الضرورى الاعتماد اولا على ماتوفره السوق العربية^(٢٧)، وفى حالة الرغبة فى الاقتراض، يتم الاعتماد اولا على المصادر العربية والإسلامية^(٢٨)

من ناحية أخرى، طالب «العمل» تمشيا مع تمسكه بسياسة عدم الانحياز بضرورة التعاون مع دول عدم الانحياز لحل قضايا التنمية^(٢٩)، واستغلال التناقض فى علاقة القوتين العظميين لصالح مصر، وتنشيط العلاقات

المصرية- السوفيتية لتقليص التبعية للولايات المتحدة^(٣٠)

إضافة إلى ذلك، طالب «العصل» قبل نهاية فترة الدراسة بتبنى نموذج الاقتصاد الاسلامى كنموذج تنموى امثل. وقد ارتبط هذا التطور بتزايد نفوذ التيار الاسلامى بالحزب منذ عام ١٩٨٦^(٣١).

اما بالنسبة لرؤية «الوفد» لحل الأزمة الاقتصادية، فقد طالب الحزب بضرورة الحد من القروض وترشيد الاستيراد وزيادة الانتاج والحد من الانفاق واتباع سياسة تقشفية^(٣٢)، كما طالب فى برنامج التأسيس بإقامة نظام اقتصادى دولى جديد وتكامل اقتصادى عربى يكون توطئة لوحدة عربية شاملة^(٣٣).

والملاحظة الهامة فى هذا الشأن، هى أن «الوفد» لم يكرر خلال فترة الدراسة مطالبة بشأن النظام الدولى الجديد، أو التكامل الاقتصادى العربى. ويعتقد ان ذلك يرجع إلى أنه وان كان يؤيد اصلاح الاقتصادى على الصعيد الدولى لانه يضمن بعض الامتيازات للدول النامية فى مواجهة الدولة المتقدمة، إلا انه يؤيد اسس النظام الاقتصادى الدولى الراهن القائم على تحرير التجارة واسعار الصرف. اما بالنسبة للوحدة العربية، فإنه- كما سبق ذكره- لا يتعجل خطاها.

إضافة لهذه المقترحات، طالب «الوفد» بتعزيز الإيرادات، وتحديد واضح لاجراءات وقف التدهور الاقتصادى، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الديون، وقد ربط بين المطلب الأول وبين بعض اهدافه التقليدية فى مجال السياسة الداخلية كالغاء قانون الطوارئ والقوانين الاستثنائية^(٣٤)، كما ربط بين المطلب الثانى والموافقة على انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية^(٣٥).

وهكذا يتبين، أن الحلول المطروحة للأزمة الاقتصادية الراهنة، تنبع من اختلاف الايديولوجيات الحاكمة لأحزاب المعارضة، وذلك على الرغم من تأكيد حزب التجمع على الحاجة لمرحلة انتقالية بين النموذج الاشتراكي المرغوب فيه والأوضاع السائدة بالمجتمع. بينما ركز حزب الوفد على رغبته في المزيد من الحرية الاقتصادية والدفع الأكبر للقطاع الخاص، واعطاء قوانين وآليات السوق الفرصة الكاملة للتطبيق في المجتمع.

* * *

وهكذا يلاحظ أن أحزاب المعارضة الثلاثة تختلف أحيانا وتتفق أحيانا أخرى في توصيف أزمة مصر الاقتصادية من حيث مظاهر هذه الأزمة وأسبابها ونتائجها ووسائل معالجتها. وهو ما سيتضح بشكل أكثر تفصيلا خلال التطرق للقضايا الاقتصادية الخارجية خلال فترة الدراسة وهي قضية التجارة الخارجية، والاقتراض والمعونات الخارجية إضافة لبعض القضايا الأخرى المتعلقة بمصادر الحصول على النقد الأجنبي.

الفصل التاسع: مواقف احزاب

المعارضة من قضية

التجارة الخارجية

يتناول هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من قضية التجارة الخارجية، وذلك من خلال التطرق لمسئوليات قضائية فرعية هي التوزيع الجغرافي للتجارة، والموقف من سياسة التصدير وسياسة الاستيراد، ومعالجة الخلل في الميزان التجاري، ومشكلة الفجوة الغذائية خاصة الفجوة في انتاج الحبوب وعلى رأسها القمح. وذلك من حيث طبيعتها واسبابها وسبل معالجتها.

أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

١ - التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية :

تتمثل رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية، فى التأكيد على وجود اهتمام بالتعامل التجارى مع الدول الرأسمالية، خاصة الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية، واهمال التعامل التجارى مع دول المعسكر الشرقى والدول النامية والدول العربية^(٣٦)

وينظر «التجمع» لهذا الوضع المحتل نظرة تنقسم بالشمول، وذلك من خلال ربطه بالتغير الذى طرأ على النظام الاقتصادى المصرى فى حقبة السبعينات، وبالتوجهات السياسية والاقتصادية لسياسة مصر الخارجية تجاه دول العالم. ولم يختلف فى هذا الشأن تقييمه لسياسة مصر الخارجية بإعتبارها سياسة تابعة، عن تقييمه لسياساتها الاقتصادية فى مجال التعامل الخارجى بل إنه كان يربط بين الوضعين السياسى والاقتصادى، ويعتبر - خلال فترة الدراسة - السياسة الاقتصادية والمالية لادارة الرئيس حسنى مبارك تنقسم بالانحياز الاقتصادية للولايات المتحدة خاصة والدول الرأسمالية عامة، وان من مظاهر ذلك تركيز التجارة مع الدول الرأسمالية، الأمر الذى اضطر مصر سياسياً واقتصادياً، نتيجة شروط التبادل التجارى المفروضة على سياسة مصر التجارية، والنمو، تتم عن التدخل فى الشئون الداخلية لمصر، وخلق توازن للنرب، وذلك مقابل اسكان التعامل التجارى مع المعسكر الشرقى بسرعة كاملة، كما كان يحدث فى السابق، مما أدى لفقدان المنتجات المصرية لاهم الاسواق التى كانت متاحة أمامها عبر دول الاتفاقات التجارية، لعدم استطاعة هذه المنتجات المنافسة فى أسواق الغرب^(٣٧).

وعلى أية حال، فقد طالب «التجمع» - خلال فترة الدراسة- بالاهتمام بالتعامل مع دول العالم الثالث والدول الاشتراكية بنفس القدر الذى يهتم فيه بالتعامل مع الدول الرأسمالية، وذلك لانتهاء التبعة للولايات المتحدة (٣٨). كما طالب بالاستيراد قدر الامكان من الاسواق التى تشتمل على الصادرات المصرية، للحد من عجز ميزان المدفوعات الخارجية (٣٩).

٢ - الموقف من سياسة التصدير :

انسم اهتمام حزب التجمع بسياسة التصدير بالمحدودة بشكل عام، وذلك اذا ما قورن بالاهتمام بسياسة الاستيراد. ويبدو ان هذا الأمر نبع مما يلي.

أ - وجود قناعة تتمثل فى صعوبة حفز الصادرات من ظل ترايد عدد السكان ومن ثم تزايد الاستهلاك.

ب - التأكيد على ضرورة اتباع نموذج اقتصادى تنموى، عوضا عن النموذج الحالى الذى يحتاج برمته إلى تعديل، كى يؤثر على معظم ماسعى الاقتصاد تجاريا وائتمانيا ومصرفيا... إلخ.

ج - ارجاع «التجمع» الخلل فى الميزان التجارى إلى زيادة الاعتماد على الخارج، وسوء أنظمة الاستيراد المعمول بها فى مصر.

ومهما يكن من أمر، فإن محدودية اهتمام «التجمع» بقضية التصدير، لم تكن تعنى اهماله لهذه القضية، إذ انه كان يطالب خلال فترة الدراسة بدعم الصادرات، وكانت رؤيته تتمحور فى ضرورة التخطيط ورسم السياسات. وفى هذا الصدد، ركز على اهمية الحد من تصدير المواد الأولية، على اعتبار انها تتعرض لتقلبات شديدة فى الاسعار. وطالب بعدم اعتماد الهيكل السلعى

للمصادرات عليها، وانتقد اكتفاء قطاع التصدير بالاعتماد على النفط والقطن الخام فى جذب نحو ٧٥٪ من حصيللة الصادرات السلمية^(٤٠). كما طالب بتحويل مناطق التجارة الحرة لمناطق انتاجية لاعادة التصدير^(٤١)، وزيادة الانتاج والاستثمار وفتح اسواق التصدير التقليدية^(٤٢)، واشراف القطاع العام على قطاع الصادرات، وريد الاعفاء الجمركى على واردات مشروعات الاستثمار الاجنبى بإيجازها الفعلى فى مجال التصدير^(٤٣)، ويتمشى هذا القيد الأخير مع تشكك «التجمع» المعروف فى عدوى قوانين الافتتاح الاقتصادى التى اتاحت للقطاع الخاص دور هام فى التنمية الاقتصادية.

٣ - الموقف من سياسة الاستيراد :

تركزت معظم جهود حزب التجمع فيما يتعلق بالتجارة الخارجية على قضية الواردات. وكانت رؤيته فى هذا الشأن، قد اصبحت على تحديد اسباب زيادة الاستيراد ونائجها، والوسائل الكفيلة بعلاجها.

ففيما يتعلق بأسباب زيادة الاستيراد، اعتبر «التجمع» ان التشريعات والاوراع الخاصة بالانفتاح الاقتصادى، هى السبب الرئيسى لظهور هذه المشكلة. وقد ذكر ضمن هذه التشريعات والاوراع، اعتماد سياسة الاستيراد على النظام الذى أطلق عليه «الاستيراد دون تحويل عملة»، وانتشار الاعفاءات الجمركية، واطلاق حرية التعامل فى النقد الاجنبى، ووضع المنطقة الحرة ببؤرسعيد، وبطء النمو بالقطاعات السلعية الذى أدى لزيادة الاستهلاك والاعتماد على الخارج^(٤٤). وزيادة قوة «الفئات الطفيلية» التى أثرت نتيجة تحرير التجارة... وعامة، فقد اعتبر «التجمع» ان هذه المشكلة والاسباب المؤدية اليها قد تمخضت عن زيادة حدة التضخم بسبب الاضطراب الحادث فى

النقد الأجنبي^(٤٥)، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات الخارجية^(٤٦).

أما فيما يتعلق بالحلل المقترحة لعلاج مشكلة الاستيراد، فقد ركزت وثائق «التجمع» على معالجة أسباب المشكلة، إضافة لتبني عدة سياسات أخرى للحد من الاستيراد. وفي هذا الصدد طالبت الوثائق بإشراك الدولة على الاستيراد بإلغاء نظام «الاستيراد دون تحويل عملة»، وتسيط دور شركات القطاع العام في مجال التجارة الخارجية، وإعادة النظر بقوائم الواردات. وتحديد حصص السلع المسموح باستيرادها، ومراجعة الترخيص الجمركية وتنشيط الإنتاج لتوفير بدائل السلع المستوردة، وإعادة النظر في أوضاع المناطق الحرة، واتباع نظام حصص الاستيراد، وحظر استيراد بعض السلع الترفيحية وتنويع مصادر الاستيراد لاختيار الواردات الجيدة والأقل تكلفة، والحد من الاعتماد على المكون الأجنبي في مرحلتى الاستثمار والتشغيل^(٤٧). إضافة لذلك، طالب «التجمع» بالرقابة الشاملة على استخدامات وموارد النقد الأجنبي، شرط إلغاء «الاستيراد دون تحويل عملة»، على اعتبار أن الخطوة التى ستلى ذلك هى قيام البنوك بفتح الاعتمادات، الاستيرادية بالجنيد المصرى وتوفير النقد الأجنبي، كما طالب بضغط حجم الواردات، شرط ألا يتسبب ذلك على الواردات الاستهلاكية الأساسية للقاعدة الشعبية وعلى الواردات من السلع الوسطية والانتاجية^(٤٨).

وهكذا يتبين أن «التجمع» قد ركز في تقييمه لتضية الاستيراد على نقد سياسة الانفتاح الاقتصادى، بكافة التشريعات التى نجمت عن هذه السياسة، سواء فى مجال الاستثمار وبحرير التجارة أو فى مجال اسعار الصرف... إلخ، وهى المجالات التى أثرت بشكل مباشر على قضية الاستيراد. وقد كان حرصه على الحد من الاستيراد منصب بشكل أساسى فى تلافى آثار هذه التشريعات.

ومن هنا جاء موقفه من قرارات يناير ١٩٨٥^(٤٩)، إذ اعتبرها بمثابة «خطوة على الطريق الصحيح، من أجل اصلاح الاوضاع الاستيرادية القائمة. وكان من الطبيعى إزاء هذا الموقف ان يصاب خبراء «التجمع» بالاحباط، بعدما قامت الحكومة المصرية بالعدول عن هذه القرارات فى ابريل من نفس العام^(٥٠).

٤ - الميزان التجارى :

نبعت رؤية «التجمع» للميزان التجارى المصرى من حصيلته رؤيته لكل من سياساتى التصدير والاستيراد، بمعنى ان العجز فى الميزان التجارى يرجع للتوسع فى الاستيراد الاستهلاكى، وعدم الترشيد فى استيراد الآلات ومعدات الانتاج، إضافة الى اتباع اسلوب «الاستيراد دون تحليل عمله»، وجمود الصادرات^(٥١)، وقد رأى أن هذا العجز أثر تأثيرا سلبيا على المدان الجارى (الفرق بين الصادرات والواردات فى السلع والخدمات)، وهو ما أدى بدوره لارتفاع المديونية الخارجية^(٥٢).

على هذا الأساس، اقترح «التجمع» اجراء بعض الاصلاحات لعلاج الخلل التجارى. ورأى فى هذا الشأن، ضرورة الأخذ بأستراتيجية للتنمية تستهدف - ضمن ما تستهدف - تغيير التركيب السلعى للتجارة الخارجية، بتطوير صناعات جديدة فى مجال احلال الواردات وتنمية الصادرات^(٥٣). إضافة إلى ذلك، طالب «التجمع» بالتوازن بين واردات مصر وصادرتها من الولايات المتحدة^(٥٤)، ويبدو ان هذا المطلب الذى اتسم بعدم الوضوح نظرا إلى أن تصحيح هذا الوضع يحتاج لعدة سنوات، كان نتيجة لادراك الخلل الكبير فى الميزان التجارى لصالح الاخيرة، خاصة فى مجال استيراد الحبوب وعلى رأسها

القمي^(٥٥). من ناحية أخرى، اقترح «التجمع» العردة لنظام اتفاقات التعاون
الذنى والاقتصادى طويل الاجل واتفاقات الانتاج المشترك المتعدد الاطراف مع
اليانان الاشتراكية والعربة اثناميه، لضمان التدفق المستمر للموارد والتغلب
على صعوبات التصدير وأهمها قفل الاسواق امام منتجات الدول النامية
والنقليل من الاعتماد على الاقتراض من اسواق المال النولية^(٥٦). وقد رحب
الحزب خلال فترة الدراسة بعودة العلاقات المصرية- السوفيتية على المستوى
التحارى الى طبيعتها، على اعتبار ان هذه العلاقات تتسم بالتعامل التجارى
المتكافئ دون شرط^(٥٧).

وهكذا، يتبين ان رؤية «التجمع» فى معالجة الحلل فى الميزان التجارى،
تنجى الى تحميل التغير الذى طرأ على الأوضاع الاقتصادية والسياسية منذ
بدء سياسة الانتاح مسؤولية هذه الحلل. ومن ثم المطالبة بالعودة للأساليب
التي اتبعت قبل تغيير هذه الأوضاع، وهو ما يتطلب فى واقع الأمر تعديلات
بحرية اقتصادية وساسية واجتماعية فى بنية المجتمع وسياسته الخارجية.

٥ - الفجوة الغذائية :

أ - طبيعة المشكلة :

اهتم حزب التجمع اهتماماً خاصاً بمشكلة الغذاء، حيث اعتبرها مشكلة
سياسية واقتصادية. وقد صيغ رؤيته بصيغة ايديولوجية، اذ اعتبر ان تلك
المشكلة مرتبطة مباشرة بالاستقلال السياسى والقدرة على اتخاذ القرار، وان
تفاقمها يضع مصر والبلدان العربية تحت رحمة الدول الكبرى التى تستخدم
الغذاء كأحد اساليب الضغط السياسى.

وقد رأى «التجمع» خلال فترة الدراسة، ان الولايات المتحدة تستخدم فائض انتاجها من القمح كسلاح لتحقيق اغراض سياسة في مواجهة الدول النامية وذلك باعتباره سلعة استراتيجية وسياسة^(٥٨)، وخص الحرب بالذكر حالة مصر، حيث اعتبر ان الاعتماد على القمح الأمريكى عنصر من عناصر التبعية الفعلية للارادة المصرية، وعنصرا للضغط على استقلالية القرار المصرى^(٥٩)، ودلل على هذا الأمر برد الفعل المصرى المحدود تجاه الولايات المتحدة بعد القرصنة الأمريكية على الطائرة المدنية المصرية فى أكتوبر ١٩٨٥^(٦٠).. وعلى أية حال، فإنه على الرغم من انه جرت محاولات لاصلاح هذه الرضع، إلا ان الفشل استمر، وقد قلنا ذلك- كما يقرأ الحزب- الخطط الخمسة ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧، حيث فشلت نى السيطرة على النوكسب المحصولى، وتوجيه الانتاج الزراعى نحو الاهداف الاستراتيجية وعلى رأسها الأمن الغذائى للوطن، مقابل تفوقها على نفسها فى المنتجات الأقل أهمية من منظور الأمن الغذائى، الأمر الذى أدى إلى زيادة الاعتماد على الخارج نى سد حاجات المجتمع من المحاصيل الغذائية^(٦١).

ب - أسباب المشكلة :

تركزت رؤية حزب التجمع حول مشكلة الغذاء عامة وانهاج الحبوب والقمح خاصة، على تحديد بعض العوامل المسببة لهذه الأزمة.

وقد تطرق الحزب فى هذا الشأن، للسياسة الزراعية خاصة فيما يتصل منها بسياسة الرئيس السادات التى اعتمدت على الاكتفاء الذاتى فى كافة المحاصيل باستثناء القمح، على اعتبار ان القمح يمكن شراؤه من خلال العملات الصعبة من مصيلة صادرات المحاصيل الاخرى، متناسية بذلك

المخاطر السياسية من الاعتماد على استيراد القمح من الولايات المتحدة^(٦٢).

من ناحية أخرى، رأى النوب ان سبب الأزمة يرجع إلى أن الاعتماد على المعونات الأمريكية من القمح، قد أدى إلى ضعف انتاجية الفدان وجود المساحة المزروعة منه^(٦٣). وقد ارتبط ذلك بإهمال الاهتمام بمزارعى القمح بخفض سعر توريده، والقيام عوضا عن ذلك بدعم الفلاح الأمريكى بإستيراد القمح بأسعار أكثر ارتفاعا من اسعار توريد الفلاح المصرى للقمح^(٦٤). إضافة إلى ذلك اعتبر «التجمع» ان الولايات المتحدة وبعض الهيئات الدولة، تفرض شروطا على مصر منها: ضرورة تحريك الاسعار بالنسبة للسلع الزراعية فى اتجاه الاسعار الدولية، وإطلاق حرية الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى، وتمنيز الدول المانحة للمعونة فى توريد احتياجات مصر من بعض السلع الزراعية^(٦٥).

من ناحية أخرى، أرجع «التجمع» سبب أزمة القلاء لبعض الاجراءات التى تسبب زيادة التالف والفاقد، إضافة إلى سياسات الحكومة تجاه دعم وتسعير وانتاج الحنظل، وعدم انتاج بدائل للقمح بالاستعانة بحبوب أخرى كالذرة، وعزول الفلاحين عن زراعة القمح بزراعة المحاصيل المربحة محدودة الاهمية، وكذلك تجاهل القيادة السياسية والحكومة لمعالجة الأزمة بمرتها^(٦٦).

وهكذا يبين ان حزب التجمع قد اعتبر السياسة الزراعية خاصة من المنظور الخارجى مسئولة عن مشكلة القلاء، وانها مكنت الولايات المتحدة من جعل مصر دولة تابعة، اقتصاديا ومن ثم سياسيا.

جـ- الحلول المقترحة للمشكلة :

كان لحزب التجمع رؤية محددة تجاه حل المشكلة الغذائية وقد تضمنت هذه الرؤية في ضرورة الاعتماد على الذات، لمواجهة أزمة نقص الحبوب، خاصة القمح، ورفض الاستعانة بالدول والمؤسسات الأجنبية.

وقد وصفت رقائق «التجمع» بعض الخطوات المقترحة لحل المشكلة، وذلك من خلال تعديل التركيب المحصولي والزراعي، واتباع استراتيجيات محددة لمنع الفاقد والتالف، وتحسين السلالات، والارتفاع بعملية انتاج وتدمير الحبوب (٦٧).

إضافة لذلك، طالب «التجمع» بالتكامل الزراعي العربي (٦٨)، وفرض الحماية الجمركية في مواجهة استيراد القمح (٦٩)، وقد كان المطلب الأول يحمل في طياته الأمل بإمكان حدوث هذا التكامل، كما يحمل في ذات الوقت تجاهلا للوضع العربي الذي اتسم بالتشرذم خلال فترة الدراسة. أما المطلب الثاني، فيبدو انه يحمل بعض التناقض، إذ انه يطالب بفرض الحماية في وقت يقوم فيه جهاز الدولة ذاته بالاشراف على استيراد القمح، ومن ثم فإن ماكان يمكن المطالبة به هو فرض حظر وليس رسوما جمركية.

من ناحية أخرى، طالب «التجمع» برفع اسعار توريد القمح من الفلاح للحد من الفرق بين سعر الاستيراد من الخارج وسعر التوريد، وعدم الخضوع لسياسات صندوق النقد الدولي بمضاعفة انتاج القمح، ورفع انتاجية الفدان واسعار التوريد (٧٠) ... وعلى أية حال، فقد اعتبر حزب التجمع ان تنفيذ برنامج الاعتماد على الذات في مجال الغذاء سبب من استقلالية القرار المصري، وسيخفض الضغوط على الموارد المحدودة من النقد الأجنبي، ما يحول

دون تدهور ميزان المدفوعات، ويضع اعتمادات الدعم داخل حدود معقولة (٧١).

ثانيا : موقف حزب العمل الاشتراكي :

١ - التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :

كانت رؤية حزب العمل فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتجارة مصر الخارجية، تشير إلى وجود تركيز تجاري تجاه التعامل مع دول المعسكر الغربي. وكان «العمل» يرى أن هذا الوضع، من شأنه أن يؤثر سلبا على مصر لأن هناك كثير من المصانع المصرية مستوردة من الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية، مما يتطلب الحصول على قطع الغيار اللازمة لتسييرها (٧٢). إضافة إلى ذلك، فإن هناك خشية- كما يقول رئيس الحزب- من حدوث تبعية مصرية للغرب خاصة الولايات المتحدة، التي تستأثر بتصدير السلاح والحيز لمصر، الأمر الذي يؤثر على القرار السياسي، كما حدث أبان خطف الولايات المتحدة الطائرة المدنية المصرية (٧٣).

على هذا الأساس، طالب حزب العمل بضرورة تعديل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، بحيث يضمن ذلك تنوع المعاملات التجارية بين مصر ودول العالم. الأمر الذي يساهم في زيادة الانتاج، وعدم الخضوع لطرف دون الآخر (٧٤). وفتح الاسواق التقليدية أمام الصادرات المصرية (٧٥).

وبشكل عام، فإنه يلاحظ على رؤية «العمل» ملاحظتان اساسيتان: الملاحظة الأولى: إستناد الحزب لتبريرات غير واضحة لبنى هذه الرؤية، وهو ما يتضح على وجه الخصوص في تأكيده على أن تنوع المعاملات التجارية تمليه

سياسة الانفتاح الاقتصادى لانه انفتاح على الجمع وليس على الغرب فقط^(٧٦). ومن هنا يبرز التناقض بين النظرية والتطبيق، حيث أدى التطبيق ودل على وجود ضغوط من قبل هيئات التمويل الدولية تقصر التعامل التجارى عمليا على الدول الغربية، من ناحية أخرى، فإن تأكيد «العمل» على ان تركيز التجارة مع الولايات المتحدة يمنع استيراد قطع الغيار من دول الكتلة الشرقية، يفترض عدم وجود أية امكانية لمواكبة هذا التركيز مع الحصول على قطع الغيار من الطرف السوفيتى، اللهم بإستثناء قيام هذا الطرف بمنح تصدير معداته لمصر.

اما الملاحظة الثانية، فهى تأثر «العمل» بعد تحالفه مع «الأخوان المسلمين» عام ١٩٨٧، فيما يتعلق بمسألة تنويع المعاملات التجارية. وفى هذا الصدد يشار لتأكيد حزب العمل فى البرنامج الانتخابى لعام ١٩٨٤ ضمينا على ضرورة التعامل التجارى مع دول الكتلة الشرقية^(٧٧)، ثم مقابلته فى البرنامج الانتخابى لتحالف العمل عام ١٩٨٧، ان يكون الانفتاح الاقتصادى انفتاحا على الدول كافة^(٧٨)، وذلك دون تحديد. وهو ما قد يفسر بالتوجه السلبى لجماعة الأخوان المسلمين، تجاه دول الكتلة الشرقية خاصة فيما يتعلق بالقضايا الايديولوجية والعقائدية.

٢ - الموقف من سياسة التصدير :

اتسم اهتمام حزب العمل الاشتراكى بسياسة التصدير بالمحدودية بشكل عام، سواء من حيث الكم أو الكيف حيث طرحت هذه القضية فى مناسبات محدودة، سواء فى مجلس الشعب من خلال نواب الحزب، أو فى مقالات جريدة الشعب من خلال كوادره. ويبدو ان ذلك يرجع لادراكه بتزايد فرص الحد من

الواردات، مقارنة بقرص زيادة الصادرات^(٧٩).

وعامة، فقد تركزت رؤية «العمل» في هذا الشأن، في طرح بعض المطالب الهادفة لتنمية الصادرات. ومن ذلك تشجيع المصدرين، وإنشاء اتحاد يضمهم يتعاون مع الحكومة في توجيه سياستها التصديرية، ووضع سياسة تصديرية تهدف لمعرفة السلع غير التقليدية التي يقبل عليها المشترون، وتحسين جودة الانتاج، وتنفيذ سياسة مخططة للصادرات بدلا من القيام بتصدير الفائض ابا كان نوعه، وإحلال الواردات دون التأثير على الخطط الموضوعة للصادرات^(٨٠)، وفتح الأسواق الجديدة وتذليل العقبات امام شركات التصدير.

٢ - الموقف من سياسة الاستيراد :

تركزت رؤية حزب العمل في تقييم سياسة الاستيراد، على توضيح موقفه من أبعاد هذه السياسة في ظل النظام الاقتصادي القائم على الانفتاح الاقتصادي.

ففيما يتعلق بأسباب زيادة الاستيراد، يلاحظ انه رغم تفسيره هذه الزيادة بلذيق انماط الاستهلاك الترفي من السلع المستوردة نتيجة الانفتاح الاقتصادي^(٨١)، إلا انه ركز بشكل دائم على عدم كفاية السلع والخدمات المنتجة محليا^(٨٢)، إضافة للضغوط الخارجية التي تفرضها الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل لمحاولة فتح السوق المصرية امام التجارة الدولية ومن ذلك ما يسعى اليه رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز من تنفيذ مشروع للتطوير الاقتصادي لدول المنطقة^(٨٣)، وسوء التخطيط المتبع في المدينة الحرة ببورسعيد، الذي أسفر عن تهريب البضائع المستوردة دون دفع رسوم

جمركية^(٨٤).

أما بالنسبة لنتائج زيادة الاستيراد على الاقتصاد المصري، تسلا سبب أن «العمل» قد تناول بشكل خاص أثر «الاستيراد دون تحويل عملة» على الاقتصاد، وذلك بالإشارة لضخ القرء الثرائية للجمنيه فى مواجهه الدولار الأمريكى^(٨٥)، واستنزاف تحويلات العمالة المصرية بالخارج، وضخف الصناعات المحلية عن مواجهة مثيلاتها الاجنبية^(٨٦). من ناحية أخرى، رأى «العمل» أن زيادة الاستيراد أدت لزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات، وخلق انماط استهلاكية غير ملائمة ومشكلات اجتماعية^(٨٧)، والتأثير سلباً على الانتاج والادخار والنصدير^(٨٨).

أما فيما يتعلق بالمحاولات المقترحة لعلاج مشكلة الاستيراد، فقد أستاذ، وثائق الحزب بالعديد من الأفكار والمقترحات. وكانت رؤيتها تتمحور حول ضرورة الحد من «الاستيراد دون تحويل عملة»، ووقف الاستيراد المرفى والاستهلاكى، وتقيد الواردات، وزيادة التعريفات الجمركية، وإعادة النظر فى القوانين المنظمة للتوكيلات الاجنبية والامتيازات الممنوحة لها^(٨٩)، وتحديد حصص لما يسمح باستيراده^(٩٠).

على هذا الأساس، يلاحظ أن رؤية «العمل» فيما يتعلق بسياسه الاستيراد تتسم بغياب التوجه الفكرى الواضح، بين التأييد أو الممارص، لسياسة المطبقة فعلياً. إذ نجد تارة يؤيد قرارات بعينها، أو يرفضها بغض النظر عن مدى انسجامها وتوافقها مع سياسه الانفتاح الاقتصادى المنضبط التى يطالب بها. وخير دليل على ذلك الموقف من قرارات يناير ١٩٨٥^(٩١)، والس اعلن الحزب رفضه لها رفضاً تاماً لما تحتوى عليه من ثغرات تفرغها من

محتواها المسمى، وطالب بتعزيزها بقرارات أخرى^(٩٦)، ثم عاد وأيد قرارات أبريل ١٩٨٥ والتي تعود بالسياسة الاقتصادية الى ماكانت عليه من قبل.

من ناحية أخرى، لم متأثر رؤية «العمل» بشأن الموقف من سياسة الامتيراد بالتغييرات الايديولوجية داخل الحزب منذ عام ١٩٨٦، إذ انه رفض ايضا عقب هذه التغييرات قيام القطاع الخاص بدور فعال فى مجال الاستيراد، وطالب بقيام القطاع العام بدور ميموى فى الاستيراد^(٩٧).. جدير بالذكر ان التنازل الاسلامى بشكل عام يحرص على تأييد الجهود الفردية والمشاركة فى الأعمال الخاصة.

٤ - الميزان التجارى :

كان موقف كوادز وخبراء حزب العمل فيما يتعلق بالمعجز فى الميزان التجارى يشهد الى أن هذا المعجز يرجع لانخفاض حجم الصادرات، وزيادة حجم الواردات، خاصة فيما يتعلق بالسلع الكمالية والسلع التى لها بدائل محلية^(٩٨)، وكان الحزب يرى ان المعجز قد أدى الى الاستعانة بالقرض وتراكم الديون، بعد أن عجزت موارد النقد الاجنبى غير المنظورة عن سد الفجوة بين الصادرات والواردات^(٩٩)، كما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة المصرية لان محاولات تغطية الفجوة- كما يقول رئيس حزب العمل- لم يصاحبه زيادة فى الانتاج^(١٠٠)

وقد وضع حزب العمل سلسلة من الاجراءات لعلاج المعجز فى الميزان التجارى، كان على رأسها خفض قيمة العملة الوطنية، على اعتبار انه يؤدى لزيادة الصادرات وارتفاع اسعار الواردات^(١٠١)، والعودة لاسلوب الاتفاقات

التجارية^(٩٨)، وزيادة الانتاج وترشيد الاستيراد خاصة بالنسبة لاسلح
الكعالية^(٩٩).

وهكذا يتبين، أن رؤية «العمل» فى معالجة عجز الميزان التجارى توجه
بشكل عام إلى ضبط السياسات الاقتصادية المتبعة، وعدم احداث أى تشوير
فى هيكلها.

٥ - الفجوة الغذائية :

أ - طبيعة المشكلة :

كانت رؤية حزب العمل حول المشكلة الغذائية، تتمثل فى ضرورة انتاج
السلع الغذائية محليا، انطلاقا من المقولة السائدة «من لا يملك قوته لا يملك
حرية قراره»^(١٠٠)، وإن القمح وهو عماد السلع الغذائية، اصبح يستخدم فى
الدول المنتجة كوسيلة للضغط السياسى على الدول المستهلكة.

وبشكل عام، يمكن القول أن حزب العمل قد استشعر منذ نشأته مخاطر
مشكلة الغذاء، حيث أكد فى برنامج العام على ضرورة «توفير الغذاء
الشعبى وبصفة خاصة القمح حتى لا نعجز عن الحصول عليه ولو توفر النفذ
الأجنبى لقصور عالمى فى انتاجه»^(١٠١). وعلى الرغم من ان ذلك الاهتمام
الأولى ربما يرجع الى أن بعض كوادر الحزب من المهتمين بشئون الزراعة^(١٠٢)،
الا انه لا يمكن انكار ان الحزب قد اهتم بهذه القضية حرصا على الاستقلال
الاقتصادى والسياسى، وعدم التدخل الخارجى فى شئون مصر الداخلية، وهو
ما مارسه عمليا خلال فترة الدراسة من خلال وجوده بمجلس الشعب، حيث
اعترض على محاولات التدخل الأمريكى فى شئون مصر، عبر الاتفاقيات

الدولية منها بشأن الحصول على القمح وفق القانون الأمريكى PL 480 بشأن فائض الحاصلات الزراعية^(١٣)، وهى الاتفاقات التى كانت تشير لضرورة تحريك الدعم ورفع الاسعار. كما كان يؤكد بشكل شبه دائم على أن مصير مصر وارادتها نتيجة استيراد القمح من الخارج اصبح بيد القوى الخارجية خاصة الولايات المتحدة^(١٤)، وهو ما يقلل كثيرا من فرص الخلاف أو المساومة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ب - اسباب المشكلة :

اعطى حزب العمل اسباب رئيسيه لبروز مشكلة نقص الغذاء عامة والقمح خاصة. فمن ناحية، رأى «العمل» أن سبب مشكلة نقص القمح يرجع لسياسة الرئيس السادات، التى كانت تدعو للاكتفاء الذاتى من كافة السلع والمحاصيل عدا القمح، على اعتبار أن هذه السياسة ناست أنه لو توافرت الحاصلات لشراء القمح فقد يصعب الحصول عليه^(١٥) لانه سلامة سياءية.

من ناحية اخرى، رأى «العمل» أن سبب المشكلة الغذائية يرجع لطرق استهلاك القمح المستورد، اضافة الى سياسة تسعير الحاصلات الزراعية التى ادت نتيجة خفض اسعار التوريد وعدم كفاية دعم مستلزمات الانتاج الزراعى لهجرة الفلاح للعمل بالمدينة أو السفر للخارج ولجعل القرية مستهلكة بدلا من أن تكون منتجة، الأمر الذى افضى الى اللجوء لاستيراد القمح من الخارج ودعم منتجى القمح فى اوربا والولايات المتحدة^(١٦).

وهكذا يتبين، أن «العمل» قد علق مسؤولية نقص انتاج القمح على عاتق السياسة الزراعية، سواء فيما يتعلق بقضية التسعير أو تحديد المحاصيل التى يمكن زراعتها^(١٧).

ج - الحلول المقترحة للمشكلة :

طرح وتائق حزب العمل بعض المقترحات لحل مشكلة الفجوة الغذائية ، خاصة فيما يتعلق بنقص القمح . وكانت هذه المقترحات تتركز على مبدأ الاعتماد على الذات ، وذلك من خلال اتباع بعض السياسات الداخلية المتعلقة بالتركيب المحصولي والتوسع الرأسى .. الخ (١٠٨).

إضافة الى ذلك تركزت مقترحات «العمل» على ضرورة التهاون على المستوى العربى لسد الفجوة فى مجال انتاج الحبوب (١٠٩) ، واستغلال ثروات السودان الزراعية لتوفير الحبوب بشكل عام ، والقمح بشكل خاص ، وذلك عبر التكامل الاقتصادى بينه وبين مصر (١١٠) .. والملاحظ أن مقترحات «العمل» تماشى فى هذا الصدد مع توجيهاته السياسية التى تدفع السودان ضمن أولى دوائر اهتماماته الرئيسية.

من ناحية أخرى ، طالب الحزب بتعديل أسعار توريد القمح بحث يقترح من ثمن المستورد منه من الخارج ، لتشجيع الفلاحين على الزراعة (١١١) ، إضافة لاعادة ترتيب أولويات السلع التى يتم زراعتها حسب الحاجات الاساسية للمجتمع.

وبشكلنا يتبين ، أن المطالب الذى طرحها حزب العمل يتراوح زمن تنفيذها بين الأجل طويل المدى والأجل قصير المدى ، وأنها تهدف ، للحد من استيراد القمح ودعم الاستقلال السياسى .

ثالثا : موقف حزب الوفد الجديد :

٩ - التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية .

تتسم رؤية حزب الوفد فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافى للتجارة - كما تكشف وثائقه - بالمحدودية . ويتضمن ذلك مع كون الحزب يعتبر مبدأ حرية التعامل التجارى مع كافة الدول من الأمور البديهية، وفق توجهاته الاقتصادية القائمة على تحرير التجارة. على أن رؤيته لتطبيق هذا المبدأ- كروية الانظمة والقوى السياسية الاخرى التى ترعهه - كانت تفضى للتعامل بين الدول الرأسمالية وحدها دون الدول الاشتراكية . وقد عبر «الوفد» عن ذلك صراحة فى برنامجها التأسيسى، عندما أيد التحول الذى حدث فى العلاقات الاقتصادية بين مصر والقوتين العظميين منذ النصف الثانى من عقد السبعينات^(١١٢). وطالب بضرورة « التخلص تدريجيا من سياسة اتفاقيات الدفع والاتجاه نحو التعامل مع جميع بلدان العالم »^(١١٣) وبعد ذلك بمثابة اشارة صريحة لعدم حرصه على التعامل مع البلدان الاشتراكية ، والنسبة تنبع اسلوب اتفاقات التجارة والدفع فى علاقاتها التجارية خاصة مع البلدان النامية .

٢ - الموقف من سياسة التصدير :

تركز اهتمام حزب الوفد بشأن حفز الصادرات ، على تشجيع القطاع الخاص على زيادة الصادرات من خلال ازالة القيود القانونية والادارية أمامه، والسعى لتوسيع اسواق الصادرات^(١١٤)، وتشجيع التصدير بمختلف الوسائل، وبما لا يؤثر على السوق المحلية^(١١٥)، ونقد اجراءات الحكومة فى مجالى إدارة

وتشجيع الصادرات لبطنها وعدم فاعليتها^(١١٦).

وهكذا يتبين أن «الوفد» يؤكد على ضرورة المبادرة الفردية ، ويرفض أى محاولة لسيطرة القطاع الصادرات. على أنه يلاحظ وجود بعض الآراء التى تخالف هذه الرؤية العامة للحزب، ومنها على سبيل المثال موقف أحمد طه ، أحد أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب ابان فترة الدراسة ، والذي اشار الى ضرورة استمرار هيمنة شركات القطاع العام ، على قطاع الصادرات ، وذلك كنتيجة اساسية لمقدرته الفعلية وخبراته التى نراكمت خلال الحقبة الماضية ، على عكس القطاع الخاص ، الذى لم يولى هذه القضية الاهمية الواجبة^(١١٧)... على هذا الأساس، يلاحظ انخفاض درجه التجانس الحزبى داخل «الوفد» . وهو ما يعتبر سمة عامة من سمات الحزب الذى كان يضم عادة بعض النواب من ذوى النزعة اليسارية.

٣ - الموقف من سياسة الاستيراد :

حدد حزب الوفد موقفه ، من خلال تقييمه لابعاد هذه السياسة من حيث اسبابها وسبل معالجتها . وقد تجنبت وثائق الحزب الحديث عن نتائج هذه السياسة وتداعياتها، ويبدو أن ذلك يرجع للخشية من أن يؤثر ذلك على اعتماد سياسة حرية التجارة التى يتبناها الحزب ، والتى تتحمل بعض المسؤولية فى مجال زيادة الاستيراد.

ففيما يتعلق باسباب زيادة الاستيراد ، يلاحظ أن «الوفد» قد حمل مسئولية ذلك على عاتق الوضع القائم خلال التجربة الاشتراكية ، على اعتبار أنه اهتم بالقطاع الصناعى على حساب القطاع الزراعى ، الأمر الذى نسب فى زيادة واردات الغذاء وعلى رأسها القمح^(١١٨) والملاحظة الاساسية على

هذا التفسير ، انه يتجاهل المحاولات التى بذلت لزيادة الانتاج الزراعى خلال التجربة الناصرية ، خاصة اذا ما قورن ذلك بالسياسة المتبعة خلال الانفتاح الاقتصادى ، والتى اعتمدت على السعى للاكتفاء الذاتى من المنتجات الزراعية باستثناء القمح ، مما ادى لتنامى حجم وارداته .

من ناحية أخرى ، اعتبر «الوفد» أن زيادة حجم الواردات يرجع لسوء توزيع الموارد القومية على قطاعات الانتاج ، مما نتج عنه زيادة الانتاج عن الحاجة فى بعض القطاعات ، وعجزه فى قطاعات أخرى ، الأمر الذى ادى للمجوء الى الخارج (١١٩) . اضافة لذلك ، اعتبرت بعض كوادر الحزب أن نظام «الاستيراد دون تحويل عملة» هو سبب الازمة الاقتصادية برمتها (١٢٠) وقد جاء هذا الرأى مخالفا على ما يبدو لرأى «الوفد» الرسمى ، الذى يسعى لسيطرة القطاع الخاص على التجارة . وقد تبين ذلك بشكل واضح خلال فترة الدراسة ، ابان ردود افعاله تجاه قرارات يناير ١٩٨٥ ، التى اتسمت بالنقد الشديد ، اذ رأى نبيها العديد من الآثار «المدمرة» للاقتصاد المصرى (١٢١) .

اما بالنسبة للحلول المقترحة لعلاج مشكلة الاسنيراد ، فقد رأى «الوفد» انه لاغنى عن سياسة الانفتاح الاقتصادى كمبدأ عام . اما فيما يتعلق بتقيد الواردات كوسيلة للحد من الاسنيراد ، فقد اتسمت رؤية الحزب بشكل عام بالتحفظ على بقاء القيود الجمركية عليها (١٢٢) ، ولكن دون أن يعنى ذلك الموافقة على استيراد السلع الكمالية ، أو التى لها بديل محلى (١٢٣) ، بل أن الحزب كان يرى من خلال بعض نوابه ضرورة اعادة النظر فى الاعفاءات الجمركية (١٢٤) . من ناحية اخرى ، طالب حزب الوفد بتنوع مصادر الواردات (١٢٥) .

٤ - الميزان التجاري :

اتسمت رؤية حزب الوفد فيما يتعلق بالميزان التجاري بالمحدودية بشكل عام ، خاصة فيما يتعلق بسبب المعجز فيه . ويبدو أن هذا الأمر يرجع الى أن المعجز ، كان نتيجة مباشرة لسياسة مصر الاقتصادية، التي كان «الوفد» ينتقدها لعدم جدتها في تحرير الاقتصاد. على أن هذه المحدودية لم تكن تعنى تجاهلا تاما لتقييم وضع الميزان التجاري، خاصة من حيث أثر المعجز ووسائل علاجه .

ففيما يتعلق بأثر المعجز، رأى «الوفد» أنه أدى الى زيادة حجم الديون الخارجية، على نحو شكل عبئا على الموارد التي تتسم بالمحدودية (١٢٦). وقد نتج عن هذه الزيادة اضطراب الحكومة لتغطية عجز الموازنة العامة باصدار المزيد من العملة الورقية ، مما أدى لرفع الاسعار وانخفاض قيمة الجنيه المصري (١٢٧) .

اما بالنسبة لعلاج عجز الميزان التجاري ، فكانت رؤية «الوفد» تتمثل في المطالبة بتحقيق التوازن بين عنصرى الصادرات والواردات، وذلك بدعم الصادرات التقليدية، وتنمية انواع جديدة من الصادرات، وتشجيع الخدمات التي تدر النقد الاجنبى، وانشاء مناطق تجارة الترانزيت ومناطق التجارة الحرة (١٢٨)، وزيادة الانتاج الزراعى والصناعى (١٢٩)، والتخلص من اسلوب اتفاقات التجارة والدفع على اعتبار انه اسلوب يفرض على السوق المحلية سلعا غير مرغوبة، نوعا وسعرا (١٣٠).

وعامة، فإن نقد «الوفد» لاسلوب اتفاقات التجارة والدفع، جاء رغم ان

هذا الأسلوب قد يكون- رغم ما يؤخذ عليه من سلبيات- أفضل الأساليب فى التعامل مع الدول النامية.

وهكذا يتبين ان « الوفد » يدعو إلى علاج عجز الميزان التجارى بمزيد من الانفتاح على دول العالم الأخرى ، ويعدداً عن الارتباط بآثر التجربة الناصرية التى اتبعت اهان حقبة الستينات.

٥ - الفجوة الغذائية :

أ - طبخة المشكلة :

اتسمت رؤية حزب الوفد تجاه مشكلة الفجوة الغذائية ، بالتأكيد على مقولة ان من لا يملك غذاءه ، يفقد حريته واستقلاله (١٣١) . وقد اعتبر الحزب على لسان نوابه بمجلس الشعب ، ان نقص القمح على وجه الخصوص يعتبر مشكلة مصر الاساسية ، لأنه يهدد الأمن القومى المصرى ، إذ ان الدول التى تورد القمح لمصر يمكنها الامتناع عن البيع فى أى وقت ، الأمر الذى يسقط معه شعار الأمن الغذائى الذى ترفعه الحكومات المصرية المتعاقبة (١٣٢).

وهكذا يتبين ، ان « الوفد » قد ربط بين مشكلة الغذاء وبين حرية واستقلالية القرار والأمن القومى المصرى . على انه يلاحظ ان هذا الربط كان سطحيا وموجزا وغير مباشر ، لانه لم يوضح تفصيلا طبيعة المخاطر ومصدرها ، مكتفيا فى هذا الشأن بمجرد ابداء بعض الرفض تجاه ما كان يراه من فرض شروط أمريكية على مصر تتعاقد بتحريك الدعم ورفع الاسعار ابان الاتفاق على توريد القمح الأمريكى لها بموجب القانون الأمريكى PL480 (١٣٣). وعلى اية حال ، فان موقف « الوفد » من مشكلة الفجوة

الغذائية يرتبط دون شك بموقف الحزب من العلاقات المصرية - الأمريكية ، وهو موقف يتسم بشكل عام بالمرونة وعدم التشدد .

ب - اسباب المشكلة :

تركزت رؤية حزب الوفد حول اسباب الفجوة الغذائية عامة وانناج الحبوب وعلى رأسها القمح خاصة ، فى تحديد سببين اساسيين لهذه الأزمة، وهما خفض سعر نوريد القمح المصرى فى مقابل ارتفاع اسعار استيراده (١٣٤) وعدم الاهتمام بتحقيق اكتفاء ذاتى من القمح بشرائه من الخارج من حصة صادرات السلع الاخرى (١٣٥). والملاحظة الهامة على السبب الثانى، هى تباينها مع موقف سابق للحزب اقره البرنامج التأسيس عام ١٩٧٧ ، حيث قال «ومازال بإمكاننا رغم التقصير والأخطاء التى ارتكبت، تحقيق الاكتفاء الذاتى ولو جزئياً وبالنسبة (هكذا بالاصل) لمعظم المحاصيل الغذائية الضرورية فيما عدا القمح ، وذلك إذا ما حافظنا بحزم وعزم على المساحات الخضراء المتبقية ، ومضينا فى سياسة استصلاح الأراضى (١٣٦). وهكذا يتبين ان «الوفد» قد استثنى القمح من الاكتفاء الذاتى ، وانه انتقد فيما بعد هذه السياسة . ويبدو ان ذلك كان يرجع لعدم رغبة الحزب فى تبنى سياسات تختلف بصورة جذرية عن سياسات القيادة السياسية فى هذا المجال، ابان مرحلة النشأة . اضافة إلى رؤيته للعواقب التى افضت لهذه السياسة .

ج - الحلول المقترحة للمشكلة :

تبسبى « الوفد » بعض المقترحات لحل مشكلة الفجوة الغذائية ، وقد تمحور معظم هذه المقترحات حول ضرورة الاعتماد على الذات فى مجال الغذاء . حيث طالب بإنشاء «مجلس أعلى للأمن الغذائى»، يضم الوزراء السابقين والحاليين

والخبراء فى مجال الزراعة والتموين ، لمواجهة قضية استيراد المواد الغذائية ، ووضع سياسة شاملة للتنمية الزراعية (١٣٧) .

وقد تطرقت كوادر الحزب بشكل ضمنى للملامح هذه السياسة ، بالتأكيد على ضرورة رفع سعر توريد القمح من الفلاح المصرى ، والنوسع فى استصلاح الاراضى ، كما اقترح الحزب مشاركة الجهود العربية فى معالجة أزمة الغذاء . وقد ركز فى ذلك تحديدأ على امرين هما : الاستثمار العربى والاجنبى فى مجال الزراعة واستصلاح الأراضى (١٣٨) ، ودعم جهود الشكامل بين مصر والسودان .

وفيما يتعلق بالأمر الثانى ، فقد كانت رؤية الحزب ترى ضرورة الاستعانة بالمساحات الخصبة من اراضى السودان لغرض زراعة القمح ، وأهمية الحصول على الدعم المالى من دول النفط العربية لتعزيد هذه الجهود . وخلاصة القول ان « الوفد » قد ركز فى هذا الشأن ، على أهمية الاستفادة الجماعية من التجربة . التى يجمع بين تكامل القوى البشرية المصرية ، والأرض السودانية ، والثروة من دول النفط العربية . وقد ترافق خطابه فى هذا الصدد ، مع الاشارة الدائمة لأهمية الاكتفاء العربى الذاتى من القمح عن مجرد امتلاك الثروات (١٣٩) ... وعلى اية حال ، فقد اتفقت رؤية « الوفد » فى هذا الشأن مع توجهاته السياسية تجاه كل من السودان ، ومنطقة الخليج .

وهكذا يتبين ، ان « الوفد » قد اهتم بضرورة حل مشكلة الغذاء ، وذلك وفق مبدأ الاعتماد على الذات ، سواء من خلال دعم الجهد المصرى أو توافق الجهود المصرية والعربية معاً ، وهى جهود يمكن أن تحقق نتائج ايجابية على المدى البعيد . على انه يلاحظ ، انه كان أيضاً سعى لتبنى بعض المواقف

التي يمكن تحقيقها في الأجل القصير ، ومن ذلك المطالبة على لسان احد نوابه
بمجلس الشعب باستغلال التناقضات الكائنة في اسواق القمح الدولية ، وعدم
الاعتماد على السوق الأمريكية فقط من أجل الحصول على القمح من الخارج
بأفضل الشروط ، خدمة للمصلحة الوطنية (١٤) .

رابعاً : الخلاصة :

يتبين مما سبق وجود اتفاق في وجهات نظر احزاب المعارضه الثلاثة فيما
يتعلق بالقضايا التي تثيرها التجارة الخارجية، وهو ما اتضح في اتفاقهم على
ضرورة اصلاح عجز الميزان التجاري، عن طريق العمل على تعدد الشركاء
التجارين وزيادة الصادرات والحد من الواردات، وتضييق الفجوة الغذائية ،
وزيادة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية. على ان تفاصيل هذه الرؤى
تباينت إلى حد كبير ، وتماشت مع الاطر الفكرية للاحزاب الثلاثة .

ففيما يتعلق بقضية الشريك التجاري ، يلاحظ رغم اتفاق الاحزاب الثلاثة
على تنوع المعاملات التجارية، إلا انها اختلفت حول طريقة ذلك . فحزب
التجمع، يطالب بالتنوع بسبب ما يلاحظ من وجود تركيز في التعامل
التجاري مع الدول الغربية الرأسمالية عامة والولايات المتحدة خاصة ، الأمر
الذي يجعل معنى التنوع في هذه الحالة مزيداً من تنشيط العلاقات التجارية
مع الدول الاشتراكية والبلدان النامية . أما « الوفد » فهو على النقيض يطالب
 بالتنوع بسبب تركيز التعامل التجاري، في حقبة ما قبل الانفتاح الاقتصادي
على الاتحاد السوفيتي خاصة، والدول الاشتراكية بشكل عام، الأمر الذي
يجعل معنى التنوع لديه مزيداً من تنشيط العلاقات التجارية مع الدول
الرأسمالية، وهو ما كانت سياسة مصر الاقتصادية تتميز به بالفعل، وان

كانت تحاول ان تحدد منه ببطء وهكذا، يعتبر حزباً «التجمع» و «الوفد» التنوع انحيازاً فعلياً تجاه التعامل مع هذه القوى العظمى أو تلك ... أما موقف حزب العمل، فهو يقترب من موقف «التجمع» فيما يتعلق بأثر الوضع القائم - أي تركيز الشريك التجاري - على الاستقلال الوطني، وإن كان موقف الأخير قد اتسم بالتعمق الايديولوجي والفكر . إضافة لذلك اختلّف «التجمع» و «العمل» فيما يتعلق بمعنى التنوع ، إذ يفسره الأخير على انه تنوع يشمل التعامل مع كافة الاطراف

أما بالنسبة للموقف من سياسة الاستيراد والتصدير واصلاح الميزان التجاري، فيلاحظ اهتمام الاحزاب الثلاثة بشكل عام بسياسة الاستيراد مقارنة بسياسة التصدير . ويبدو ان ذلك يرجع بالنسبة لحزبي التجمع والعمل، لإدراك خطورة الوضع القائم المتمثل فى زيادة الواردات، وإمكانية اصلاح الخلل فى الميزان التجاري، عن طريق الحد منها أكثر منه تشجيع الصادرات ، إضافة لاختلافهما مع السياسة المطبقة بشأن الحد من الاستيراد .

وعلى اية حال ، فقد كانت مواقف «التجمع» تجاه هذه السياسات ترى ان الانفتاح الاقتصادى هو سبب الأزمة ، وإن المعالجة تكون فى اصلاح أكثر من التغيير الشامل ، وذلك فى محاولة على ما يبدو لانتقاذ الاوضاع ، ولتقبل القائمون على السياسة الاقتصادية لمقترحاته المحافظة . أما «العمل» ، فكان يرى الخطأ فى تنفيذ السياسات وليس فى السياسات بحد ذاتها ، ومن ثم فان المعالجة لديه يمكن ان تتم فى ظل استمرارية السياسات والتغيير فى وسائل تنفيذها . أما بالنسبة «للوقد» فرأى بشكل عام ان السياسات الاشتراكية المنصرمة كانت أحد اسباب الأزمة ، وطالب بالتخلص من بقاياها .

وهكذا يتبين ان موقف «التجمع» و «الوفد» على طرفى نقيض أما

موقف « العمل » فهو موقف وسط بين الحزبين . وعامة، فإن هذا الاختلاف في المواقف خلال فترة الدراسة، قد ظهر بصورة أوضح من خلال الصحف الحزبية . وهو ما برز على سبيل المثال إبان صدور والغاء قرارات يناير ١٩٨٥، خاصة بين « التجمع » و« الوفد » (١٤١).

أما فيما يتعلق بالفجوة الغذائية ، فيلاحظ أن مواقف الأحزاب الثلاثة لم تتباين بشكل كبير ، سواء بالنسبة لطبيعتها المشكلة وأسبابها والحلول المقترحة بشأنها.

الفصل العاشر :

مواقف احزاب المعارضة من قضية الاقتراض

والمعونات الخارجية

يعالج هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من قضية الاقتراض والمعونات الخارجية، وذلك من خلال التطرق لأربع قضايا فرعية هي الموقف المبدئي بشأن قبول القروض والمعونات الخارجية، واسباب هذه المشكلة، والتداعيات السياسية والاقتصادية المترتبة عليها، والحلول المقترحة لعلاجها.

أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

١ - الموقف المبدئى :

يرى حزب التجمع ضرورة الاعتماد على الذات فى تمويل الاحتياجات القومية ، عوضاً عن الاستعانة بالقروض الاجنبية ، وذلك على اعتبار أن القروض تلقى عبئاً كبيراً على الاجيال القادمة ، وانها عندما تصل لحد معين ، تصبح عاملاً مهدداً للاستقلال الاقتصادى والسياسى بدلاً من أن تكون عرناً للتنمية (١٤٢) .

ونظراً لصعوبة تنفيذ هذه السياسة ، وضع « التجمع » بعض الضوابط المحدودة للاستعانة بالقروض ، وتشتمل هذه الضوابط على ربط القروض بمشروعات انتاجية معينة ، وعدم الاقتراض لتمويل الاستهلاك أو إقامة مشروعات البنية الاساسية التى لا تولد عائداً يكفى للسداد (١٤٣) . وقد اوضح « التجمع » بعض الأمثلة لهذه المشروعات ، مشيراً إلى المشروعات الصناعية الجديدة التى تتطلب خبرة واموالاً ضخمة لا تتوافر محلياً ، ومشروعات تنمية الصادرات والحد من الواردات والمشروعات السياحية (١٤٤) ، والمشروعات التى تم البدء فيها ، أو المشروعات الحيوية التى ترمى لزيادة طاقة الاقتصاد القومى على انتاج منتجات تفى بالحاجات الاساسية للجماهير (١٤٥) ... وعلى اية حال ، فإن القيد الاخير الذى وضعه « التجمع » ، كان الغرض الاساسى منه ، عدم تراكم الديون نتيجة الاستعانة بقروض ، لا تستخدم فى إقامة مشروعات تسدد اقساط القروض وفوائدها من عائدها .

من ناحية أخرى ، طالب « التجمع » بربط الحصول على القروض بدراسة

يبدى تبيين عناصر التكلفة والعائد، كما رفض التعاقد على اية قروض خارجية مشروطة من قبل الهيئات الدولية والحكومات الاجنبية (١٤٦).

وعامة ، فقد كان هذا القيد من أهم القيود التى أهتم بها « التجمع » خلال فترة الدراسة ، وذلك بسبب حقيقته من فرض أى نوع من أنواع الهيمنة السياسية والاقتصادية على مصر، من قبل الاطراف المقرضة ، خاصة مؤسسات التمويل الدولية والدول الكبرى . وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، لرفض ممثل « التجمع » بمجلس الشعب ابان فترة الدراسة اتفاقات القروض الأمريكية المقدمة لمصر، بسبب الشروط المرفقة لهذه الاتفاقات (١٤٧)، والتى تتعلق باستعانة الممنوح بالخبراء والتجهيزات التكنولوجية من الدولة المانحة، اضافة إلى اشتراط تجريك الاسعار مقابل المرافقة على تقديم القروض.. الخ. وتبرير رفض الحزب لانتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثانية بمدة امور، منها الخضوع لرقابة صندوق النقد الدولى ومجموعة الدول الثمانية، فى نادى باريس (١٤٨) وبالمقابل يلاحظ قبوله لتلقى المساعدات الاقتصادية العربية ، وان كان يقر أنها ليست بديلاً عن الاعتماد على الذات (١٤٩). ويأتى ذلك بالاساس كنتيجة منطقية لرؤية الحزب لطبيعة العلاقات المصرية - العربية .

٢ - اسباب المشكلة :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق باسباب اللجوء للقروض والمعونات الخارجية تتركز، فى اعتبار سياسة الانفتاح الاقتصادى السبب الرئيسى لهذا الأمر ، كنتيجة لما ادت إليه من عجز الاقتصاد المصرى عن الانتاج بالصورة التى تشبع الطلب المحلى، وهو ما أدى إلى تناقص القدرة الماتة للمجتمع،

ومن ثم الاعتماد على العالم الخارجى فى تلبية احتياجاته الاساسيه ،
وبالتالى زيادة الاقتراض وتضخم حجم الدين (١٥) .

وعامة ، فقد فسر «التجمع» الاثر المباشر لسياسة الانفتاح على تزايد
القروض بالاشارة إلى حدوث اختلال بين الادخار والاستثمار ، انعكس فى
فجوة تمويلية يتم سددها بواسطة الاقتراض الخارجى، مما أدى لتضخم حجم
الدين والتزامات خدمته (١٥١) . اضافة لذلك رأى «التجمع» ان أزمة التجارة
الخارجية احد الاسباب الرئيسية لمشكلة الاقتراض ، لان وجود اختلال بين
عنصرى الصادرات والواردات، أدى لتدهور وضع ميزان المدفوعات والاضطرار
للاستدانة الخارجية لسد فجوة من الموارد الخارجية (١٥٢) .

وهكذا يتبين ان «التجمع» قد فسر مشكلة الاقتراض الخارجى باسباب
تتعلق بهيكل الاقتصاد المصرى ، وليس فقط بالسياسات الاجرائية لتنفيذ
سياسة الانفتاح الاقتصادى .

٣-التداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض والاستدانة:

اهتم حزب التجمع باثر المعونات الاجنبية على الاستقلال السياسى
والاقتصادى. وقد تجاوز اهتمامه فى هذا الشأن، الأهتمام بكافة الجوانب
الآخرى للمشكلة الاقتصادية . كما كانت رؤيته فى هذا الصدد، جزءاً من
نظرة شاملة على الوضع الاقتصادى الدولى الراهن ، الذى يتسم بالاختلال بين
الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية (١٥٣) .

وتتضمن رؤية «التجمع» فى هذا الشأن، التأكيد على وجود تبعية مصرية
للاطراف الخارجية بسبب الاعتماد على الخارج، خاصة فيما يتعلق بالاقتراض

وما نتج عنه من تفاقم لمشكلة الدين .

وقد أشار «التجمع» لمصدر هذه التبعة، وأهدافها، والنتائج السياسية والاقتصادية التي تمخضت عن مشكلة الافتراض والاستدانة . وانصب تركيزه الاساسى على الولايات المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية خاصة صندوق النقد الدولى، كجهات تمنح المعونات وتقوم بجدوله الديون المصرية، مقابل تحقيق أهداف النظام الرأسمالى، وخدمة المصالح الأمريكية باتباع سياسته الانفتاح الاقتصادى، وترويج البضائع الأمريكية وجذب فئات سياسية واجتماعية انتمط الحياة والقيم الأمريكية، وترويج سياسته الصلح وتطبيع العلاقات مع إسرائيل وحل القضية الفلسطينية والصراع العربى- الإسرائيلى تحت المظلة الأمريكية، وجعل مصر جزءاً من استراتيجيتها الكونية فى المنطقة العربية^(١٥٤).. وعلى اية حال ، فقد تمخضت عن هذه الاوضاع نتائج سياسية واقتصادية.

ففيما يتعلق بالنتائج السياسية، أشار «التجمع» للشروط والضغوط التي تفرضها الولايات المتحدة على مصر ، لدعم نفوذها وتنفيذ استراتيجيتها فى الهيمنة على المنطقة، سواء بشكل مباشراً أو عبر دعم إسرائيل ، اضافة إلى توضيح آثار هذه الشروط . وفى هذا الشأن يمكن العودة لبيانات ووثائق «التجمع» الصادرة خلال فترة الدراسة والتي ترى مايلى :

١ - وجود تنازلات وتفريط فى سيادة مصر فيما يتعلق بكافة مجالات التعاون العسكرى المصرى- الأمريكى. وفى هذا الصدد يشار لتطرق الوثائق لرغبة الولايات المتحدة فى الحصول على قاعدة رأس بيناس ، ومنح تسهيلات عسكرية لها فى مصر^(١٥٥)، والقيام بإجراء مناورات عسكرية معها^(١٥٦).

والسماح بعبور سفنها النووية في قناة السويس^(١٥٧) ، واتخاذ بعض المواقف التي تتواءم مع السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، والتعاون في مجال الانتاج الحربي مع الولايات المتحدة مقابل محاولة التخفيف من أثر الدين العسكري المستحق لها^(١٥٨) .

ب - وجود ضغوط من الحكومة المصرية على منظمة التحرير الفلسطينية لتوقيع اتفاق للتنسيق المشترك مع الأردن ، ومحاولة تحريك عملية التسمية بعد توقيع اتفاق عمان (فبراير ١٩٨٥) وبعد تجميده (فبراير ١٩٨٦) ، بابتداء المزيد من التنازلات وممارسة الضغوط على المنظمة.

ج - محدودية رد لفعل المصري إزاء بعض الممارسات الإسرائيلية والأمريكية تجاه مصر والدول العربية . وهو ما يتضح بلى سبيل المثال ، في الرد المصري على العدوان الإسرائيلي على مقر منظمة التحرير في تونس (أكتوبر ١٩٨٥) ، والقرصنة الأمريكية على الطائرة المدنية المصرية التي كانت تقل بعض الفلسطينيين (أكتوبر ١٩٨٥) ... الخ .

د - محاولات الولايات المتحدة الضغط على مصر لتحسين العلاقات مع إسرائيل ، وإحياء إجراءات التطبيع معها في كافة المجالات ، وفي هذا الشأن اشارت الوثائق إلى الضغط الأمريكي على مصر لقبول شروط إسرائيل للتحكيم بشأن طابا في يناير ١٩٨٦ ، والضغط الأمريكي لعودة السفير المصري إلى إسرائيل ولقاء الرئيس مبارك برئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز في سبتمبر ١٩٨٦ ، والمحاولات الإسرائيلية والأمريكية لتأمين تهميه الاقتصاد العربي والتطبيع الإسرائيلي مع العرب ، من خلال مشروع لتمويل التنمية في المنطقة على غرار مشروع مارشال^(١٥٩) .

أما فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية التي قمخضت عن سياسة الاقتراض والاستدانة، فقد ركز «التجميع» على بعض النتائج الاقتصادية وتدايها. وكانت رؤيته ان زيادة معدلات الاقتراض والاستدانة، ادى إلى تضخم حجم الدين الخارجى. وقد اعتمد فيما يتعلق بالبيانات حول هذا الموضع على تقارير البنك الدولى وتقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة ، وكان أحياناً يتشكك من خلالها فيما تعلنه المصادر الرسمية حول حجم الدين (١٦٠).

وعلى أية حال، فقد كان الحزب يرى ان تضخم الدين قد ادى إلى زيادة اعباء خدمته من خلال سداد الفوائد والأقساط ، لدرجة أصبحت معه هذه الأعباء تلتهم معظم القروض الجديد (١٦١). كما ان فترات السماح الخاصة بالسداد قد انتهت، ونازد حجم الأقساط المطلوب سدادها عاماً بعد عام ، وتوقفت القروض والمنع عن الزيادة، وتناقص ما تحصل عليه مصر الدول الرأسمالية، ولم تضاف الولايات المتحدة إلى ما تقدمه إلا ما يمكن مصر من سداد بعض المستحق من الفوائد حتى لا يعلن إفلاسها (١٦٢).

من ناحية أخرى ، تركزت رؤية « التجميع » خلال فترة الدراسة على الآثار التى خلفتها الأزمة على الوضع الاقتصادى ، خاصة انها ادت لتناقص حصيله مصر من العملات الاجنبية ، وهو مابرز- كما يرى- مع تضخم اثر خدمة الدين فى استنزاف الفائض الاقتصادى السنوى لمصلحة رأس المال العالمى الدائى، بما كان يعنى إعادة توزيع الدخل القومى لصالح الرأسمالية العالمية ، ووضع الاقتصاد المصرى تحت إدارة الدول الدائنة الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة (١٦٣). وقد اوضحت وثائق «التجميع» بعض مظاهر هذا المأزق ، فكانت ترى على سبيل المثال ، ان مجرد قيام الرئيس مبارك ابان

زيارته للولايات المتحدة في فبراير ١٩٨٥، بطلب زيادة المعونات وتقديم المساعدات الخاصة بالتسليح على شكل منح لا ترد، يدل على تردى الموقف المصري، حيث تصبح معالجة الوضع الاقتصادي الداخلي أو الحصول على السلاح الضروري للأمن الوطني، رهنا بتوافق السياسة المصرية مع مصالح الولايات المتحدة (١٩٦٤).

وعلى أية حال، فقد رأى «التجمع» ان الضغوط التي ولدتها الأزمة أدت بشكل مباشر لطلب إعادة جدولة الديون، لتحديد فترات السداد والاقتراض من المصادر الخارجية، ومن ثم ضرورة اللجوء لنادى باريس بعد موافقة صندوق النقد الدولي ومن خلفه الولايات المتحدة، على مجموعة من الشروط المتعلقة برفع الاسعار، والغاء الدعم، وتخفيض قسمة الجنيه، والتوقف عن تقايم الخدمات الاجتماعية وتعيين الخريجين (١٩٦٥). وكان يعتبر في هذا الشأن، ان الخضوع لمطالب صندوق النقد والولايات المتحدة، ينم عن توافق في المصالح بين الموافقين على التنازلات من الطبقات الحاكمة في مصر وكل من الصندوق والولايات المتحدة (١٩٦٦). وقد جاء هذا التطور ليبدل على تزايد حدة موقف «التجمع» تجاه هذه التنازلات، خاصة انه كان يرى في وقت سابق ان الحكومة المصرية تتنازل أمام هذه الجهات عندما تشعر بالاضطرار (١٩٦٧). وعلى أية حال، فان هذا الموقف المتشدد يتوافق مع ايدولوجية الحزب، التي ترى انه عبر فترة زمنية معينة تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بخلق أو تدعيم فئات اجتماعية معينة في «دول الأطراف»، تمثل حلقة الوصل بين الدولتين.

ومهما يكن من أمر، فقد قيم «التجمع» خطوات الاصلاح التي طرحها صندوق النقد، واستعان في هذا الشأن بالخطوات التي اقراها الصندوق في خطاب النوايا واتفاق نادى باريس، الذي اثار جدلاً واسع النطاق عام ١٩٨٧.

حيث رأى انه أدى لرفع الاسعار ونخفاض قيمة الجنيه ، ورفع اسعار الفائدة ، اضافة لاتخاذ اجراءات اخرى قاسية ، لانه تضمن انعام بعض الاصلاحات خلال فترة قصيرة لا تتناسب مع طبيعة المشكلة الاقتصادية التى تتمثل فى غلبة القطاعات الخدمية ، وتقلص نصيب القطاعات السليمة ، واثار الأزمة الاقتصادية العالمية على مصر فيما يتعلق بالتجارة واسعار المواد الاولية. ومن ثم فان المشكلة لا تكمن فى ان سعر صرف الجنيه مبالغ فيه ، بل فى عجز الجهاز الانتابى عن توليد سلخ للتصدير أو للاحلال محل الواردات. أما بالنسبة لرفع سعر الفائدة ، فان ذلك قد شجع على الادخار، ولكنه رهن بشروط معينة ، والأهم من ذلك ، فان هذه النظرة لا تأخذ بعين الاعتبار حقيقة الاوضاع بالجهاز المصرفى المصرى والمجالات التى يفضل اللجوء إليها دون غيرها من مجالات الاقتصاد فى المجتمع^(١٦٨).

٤ - الحلول المقترحة لمعالجة المشكلة :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بحل مشكلة الاقتراض والدين الخارجى تركز حول ضرورة الاعتماد على الذات . وقد تناول الحزب وسائل معالجة مشكلة الاقتراض والدين الخارجى ، وذلك من خلال تحديد الموقف من بعض وسائل الاصلاح ، اضافة إلى طرح بعض الحلول المقترحة لحل المشكلة .

ففيما يتعلق بالموقف من وسائل الاصلاح ، يلاحظ بداية رفض « التجمع » لبرنامج الاصلاح الذى يتبناه صندوق النقد الدولى ، لانه يؤدى إلى التأثير المباشر على متوسطى ومحدودى الدخل ، الأمر الذى يخشى معه من حدوث هبات شعبية كتلك التى حدثت فى مصر فى يناير ١٩٧٧ ، وتونس، والمغرب، والسودان، وشيلى^(١٦٩). وعلى اية حال، فقد دعا «التجمع» إلى تشكيل

جبهة انقاذ وطنى ، تضم الاحزاب والقوى السياسية والثفاهات، يهدف رفض
الخضوع للضغوط الأمريكية ، ولطالب صندوق النقد الدولي (١٧٠).

من ناحية اخرى، رفض حزب التجمع الاستماعة بمزيد من القروض الاجنبية،
ودعا لوقف أى توسع جديد فى الدينون الخارجية ، حتى يتم دراسة مركز
مديونية مصر دراسة متعمقة عن طريق إعادة النظر فى هيكل الدين، لوقف
الندهور فى شروط الاقتراض (١٧١). اضافة لذلك ، اشار الحزب إلى ان
الحكومة قد ركزت نشاطها - فيما يتعلق بهذا الموضوع - على تحويل بعض
انواع القروض الخارجية إلى منح ، بدلاً من السعى الجاد للحد من الاعتماد
على العالم الخارجى اصلا، وذلك لان هذه السياسة قد تخفض حجم الالتزامات
لسداد القروض الخارجية مستقبلا، ولكنها تخضع سياسات الدولة بدرجة أكبر
للفؤذ الخارجى (١٧٢). وفى هذا الاطار، انتقد الحزب بشدة الماطلات
الأمريكية لتسوية الدين العسكرى المصرى المستحق للولايات المتحدة ، وطالب
فى مواجهة ذلك بانهاء العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة ، وانهاء
الاعتماد الاقتصادى والعسكرى عليها ، واعمال الممارسة الديمقراطية وتحمل
التضحيات (١٧٣)... وقد جاء هذا المطلب، على الرغم من صعوبة تخلص
مصر من اسر هذه العلاقة بالصورة الدراماتيكية التى اشار اليها حزب
التجمع.

أما بالنسبة للحلول المقترحة للمشكلة ، فيلاحظ انه باستثناء دعوة
«التجمع» لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد تعالج فيه مديونية الدول
النامية (١٧٤)، والدعوة لعقد مؤتمر دولى لتسوية هذه المشكلة (١٧٥)، كانت
مقترحات «التجمع» اصلاحية ، الأمر الذى اتفق مع سياسة الحزب تجاه حل

كافة جوانب الأزمة الاقتصادية، في ظل استمرار النموذج الرأسمالي للتنمية، وقد اتضح ذلك من مقترحات الحزب في هذا الشأن . إذا اشتملت خطة التنمية الثلاثية التي طرحها أمام المؤتمر الاقتصادي عام ١٩٨٢ ، على بعض الاجراءات الهامة التي تدعو إلى تعبئة الموارد، وتجميع حبيم القروض عند مسنواها ، وخفض نسبتها من الدخل القومي . وقد اعتبرت الخطة ان ذلك يتطلب تخصيص نسبة من حصيلة الموارد التي تحصل عليها مصر من بيع مواردها الطبيعية لتمويل الاستثمارات وتنمية الانتاج ، وعدم استخدام هذه الحصيلة في الاستهلاك أو الاتفاق الجاري ، ورفع انتاجية وحدات القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الانتاجي ، وإعادة السيطرة على الواردات ، ورسم سياسة تهدف لزيادة الاستثمار لانتاج الغذاء والسلع الوسيطة ، ودعم الصادرات (١٧٦).

من ناحية أخرى ، طالب « التجمع » عقب استقالة حكومة كمال حسن على في سبتمبر ١٩٨٥ ، بوضع خطة لمواجهة المخاطر المحدقة بالاستقلال ومستوى المعيشة. وقد تضمنت هذه الخطة المقترحة ضرورة رفض مطالب صندوق النقد الدولي، وانعاش الاقتصاد من خلال وقف الغلاء المترتب على أسلوب تفضلية العجز في الموازنة، وتخفيض عجز ميزان المدفوعات عبر سياسة استيرادية تشفوية، وفرض الرقابة على البنوك العالمية بمصر، ومضاعفة انتاج القمح، وإعادة النظر في مديونية مصر، كما طالبت الخطة بعدم المساس بالشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية (١٧٧).

ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكي :

١ - الموقف المبدئي :

لا يملك حزب العمل الاشتراكي موقفاً مبدئياً واضحاً بشأن قبول المعونات

الاقتصادية من الخارج . فعلى الرغم من ان البرنامج العام للمعرب ، أكد على ضرورة الاعتماد على الذات، وضرورة إيقاف دوامة القروض الخارجية المتزايدة^(١٧٨)، إلا ان المعارضة - كما يتضح من هذا الموقف - تنسب على زيادة الاقتراض وليس الاقتراض فى حد ذاته. من ناحية ثانية، وضع «العمل» من خلال مواقفه التى عبرت عنها الوثائق خلال فترة الدراسة العديد من الاستثناءات على الموقف الذى اشار اليه البرنامج العام ، وهو ما يتضح فيما يلى .

- تأكيد حزب العمل على انه من غير الممكن الامتناع عن الاقتراض، بسبب عدم كفاية المدخرات الوطنية لتكوين رؤوس الأموال لزيادة معدلات النمو الاقتصادي^(١٧٩)

- الموافقة على قبول الاقتراض من الخارج ، لكن مع وضع بعض الضوابط التقليدية التى ندمثل فى توجيه القروض نحو المشروعات التى تعطى عائداً مرتفعاً عن طريق خلق طاقات إنتاجية جديدة ، وعدم نوبسها لمشروعات انتاج السلع الاستهلاكية ، وبدء دفع اقساط القروض وفوائدها مع بداية انتاج المشروعات التى تمولها، وان يمتد تاريخ السداد على فترة تسمح بالقيام بذلك^(١٨٠)، وعدم التوسع فى إقامة مشروعات ليست لها أهمية إذا كانت تحتاج لتحويل اجنبى^(١٨١).

- الاعتماد على المعونات من المصادر العربية والاسلامية أولاً فى حالة الحاجة للمعونات الخارجية^(١٨٢).

- بروز اتجاه داخل حزب العمل ، يرى ان الحصول على المعونات الخارجية يعتبر حقاً لمصر يجب ان يتمسك به. ويعتقد ان هذا رأى يدرك ان المعونات

التي تحصل عليها مصر ، ترجع لاسباب خارجة عن إرادتها ، بسبب بعض الظروف التي لعبت فيها القوى الخارجية دوراً حاسماً . وفى هذا الصدد ، يشار إلى ما أكده رئيس حزب العمل من ان مطالبة الرئيس مبارك للإدارة الأمريكية بتنفيذ وعودها للرئيس السادات ، بتساوى المعونات الممنوحة لمصر وإسرائيل حق يجب المطالبة به (١٨٣) ، وما ذكره نائب « العمل » عادل والى من ان المنح حتى مشروع بعد ان سلبت - وما زالت تسلب - القوى العظمى خيرات وممتلكات مصر (١٨٤) .

وعلى اية حال ، فإن هذه المواقف لم تمن أن رؤية « العمل » تتسم بالمرونة الشديدة فيما يتعلق بتلقى المعونات الخارجية ، إذ أنه كان يشير بشكل دائم من خلال وثائق لتداعيات المعونات على الاستقلال الوطنى (١٨٥) ، كما كان يؤكد على ضرورة رفض المعونات المشروطة (١٨٦) ... وقد مارس ذلك بالفعل من خلال نوابه بمجلس الشعب خلال فترة الدراسة ، وذلك بالاعتراض على اتفاقات القروض بسبب اسعار فائدتها المرتفعة أو الشروط الواردة بها خاصة فيما يتعلق بالمساس بالاسعار والدعم (١٨٧) . إضافة الى ذلك ، كان هناك اتجاه داخل الحزب يرفض اعتبار المعونات الخارجية حقاً ، كما يرفض الدعوة للتساوى مع اسرائيل فى تلقي المعونات الأمريكية ، على اعتبار أن ذلك يعنى تشبهاً بها ، وهى الحليفة للولايات المتحدة (١٨٨) . من ناحية اخرى ، رأى حزب العمل - تأثيراً على ما يبدو بتحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين - أن الاقتراض يضر بالنهضة الاسلامية والوطنية (١٨٩) . كما اعتبر أن القروض الاجنبية من قبيل الاعمال الربوية . صحيح انه ذكر - على لسان رئيسه - عام ١٩٨٥ ، أى قبل التحالف مع الاخوان المسلمين ، أن الفائدة على القروض عمل من الاعمال

الربا، الا أنه يلاحظ أن هذا الامر ارتبط بتقده لاحتوى الاتفاقيات الدولية بشكل محدد (١٩٠)، أما مرقفه ففى هذا الشأن بعد التحالف مع «الآخوان المسلمين» فقد اتسم بالعمومة من خلال الحدث عن مجمل سياسة الاقتراض (١٩١).

٢ - اسباب المشكلة :

يرى حزب العمل أن هناك اسبابا عديدة للجوء للقروض والمعونات الخارجية وقد حدد هذه الاسباب فى عدم كفاية الموارد القومية ، الأمر الذى ادى لتداعيات كثيرة، افضت الى زيادة الاقتراض وتضخم حجم الدين. وتنسحب هذه التداعيات حول عدم كفاية المدخرات الوطنية لتكوين رؤوس الاموال لزيادة معدل النمو الاقتصادى مما يؤدى للاستعانة برأس المال الاجنبى (١٩٢)، وعدم العناية بالتخطيط السليم لاولويات المشروعات، أو الحرص على ضبط الانفاق اضافة الى انتشار الفساد والانحراف (١٩٣). من ناحية اخرى، رأى «الصل» أن تضخم الدين وزيادة اللجوء للاقتراض يرجع للاستعانة بالقروض دون الحاجة اليها، بل ودون استخدامها احسانا (١٩٤)، وعدم وصول الدعم لمستحقه (١٩٥)، وزيادة عجز الميزان التجارى، لدرجة عجزت معها الموارد غير المنظورة «قناة السويس- السياحة- تحويلات العمالة عن سد الفجوة» (١٩٦)، وتغطية عجز الموازنة ، وسداد التزامات القروض القديمة (١٩٧).

وهكذا يتبين أن «العمل» يرجع مشكلة الاقتراض والاستدانة الى الاجراءات التى صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ولايرجعها الى هذه

السياسة بشكل مباشر. ويتمشى ذلك مع ايدولوجية الحزب، التى تنتقد اسلوب تطبيق سياسة الانفتاح دون انتقاد هذه السياسة .

٣- التذعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض والاستدانة:

كانت رؤية حزب العمل فيما يتعلق بأثر الديون والمعونات الخارجية على الاوضاع السياسيه والاقتصادية فى مصر، تتمحور حول ضرورة الحذر من جلب المعونات والمساعدات، الاجنبية، لما تتضمنه من شروط تخل بالاستقلال السياسى والاقتصادى وتؤدى للتبعية الخارجية^(١٩٨). وقد أشارت وثائق «العمل» لمصادر الضغوط الخارجية على مصر، وأهدافها، ونتائجها السياسية والاقتصادية.

ففيما يتعلق بمصادر الضغوط، ركزت الوثائق على الولايات المتحدة، وصندوق النقد الدولى، والصهيونية العالمية كحركة تقارس الضغط على الولايات المتحدة وصندوق النقد، لفرض الشروط على مصر ومحاولة ابتزازها^(١٩٩). وذلك بغرض تحقيق بعض الاهداف السياسية والاقتصادية، التى تتركز فى الهيمنة على الاقتصاد المصرى، من خلال محاولة ابعاد الدولة عن التدخل فى ادارة النشاط الاقتصادى^(٢٠٠)، والمساهمة فى مشروعات محدودة الاهمية لدعم الاقتصاد^(٢٠١)، والاستفادة من المساعدات التى تقرها الولايات المتحدة بترويج منتجاتها^(٢٠٢)، واحكام السيطرة الامريكية والصهيونية على إرادة مصر السياسة عبر المعونات المشروطة^(٢٠٣)، لضمان استمرار الحاجة للولايات المتحدة^(٢٠٤)، والالتزام بالاستراتيجية الامريكية خاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط والصراع العربى- الاسرائيلى وعملية

السلام، والحرص على أمن واستقرار النظام السياسى القائم فى مصر (٢٠٥).

وعلى أية حال، فقد كانت رؤية «العمل» فما يتعلق باهداف الاطراف الخارجية المانحة للمعونات الاقتصادية، متأثرة بشكوك سابقة فى نوايا هذه الاطراف. اذ أنه كان ينظر لها على أنها قاومت فى الماضى الوحدة العربية، وساندت قيام اسرائيل لتمزيق الوطن العربى، ونهبت الموارد واعاقت التنمية فى مصر والوطن العربى (٢٦).

ومهما يكن من أمر، فقد كان «العمل» يرى أن الديون والمعونات الخارجية تخضعت عن نتائج سياسية واقتصادية.

ففيما يتعلق بالنتائج السياسية، اكد «العمل» على ربط المعونات والقروض والتسهيلات الائتمانية الامريكية بشروط سياسية. وقد تمحورت الشروط التى اوردتها وثائقه فى هذا الشأن، خاصة خلال النصف الثانى من فترة الدراسة، حول العلاقات المصرية - الاسرائيلية، والعلاقات المصرية - الامريكية، حيث ابرزت الوثائق فى هذا الشأن ما يلى :

أ - محاولة الولايات المتحدة استغلال سعى مصر لتسوية الديون المصرية المستحقة على الولايات المتحدة وعلى الهيئات الدولية الاخرى، خاصة الديون العسكرية بالحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية امريكية فى مصر (٢٧).

ب - استغلال الوضع القائم فى العلاقات المصرية - الامريكية للقيام بممارسات تخل بسيادة مصر الوطنية وموقعها العربى، وتضعها فى موقف لا تحسد عليه ينم عن وجود تبعية للولايات المتحدة الامريكية. وقد اشار «العمل» فى هذا الشأن لقيام الولايات المتحدة بخطط الطائرة المدنية المصرية عام ١٩٨٥، والعدوان الامريكى على ليبيا عام ١٩٨٦... الخ، ورد الفعل

المصري المحدود ازاء هذه الاحداث (٢٠٨).

ج - وجود ضغوط امريكية على مصر لابتداء تنازلات تتعلق بالتسوية السلمية. وقد برز هذا الأمر ابان اعداد اتفاق عمان وبعد تجميد هذا الاتفاق (٢٠٩).

د - قيام الولايات المتحدة بالضغط على مصر بفرض تحسين العلاقات المصرية- الاسرائيلية، واحياء التطبيع المصري- الاسرائيلي (٢١٠). واحكام السيطرة الاسرائيلية على الاقتصاد المصري. وفي هذا الشأن، يشار على سبيل المثال للضغوط الامريكية لعودة السفير المصري الى تل ابيب دون تمسك مصر بالشروط الثلاثة التي وضعتها مقابل ذلك (٢١١). كما سبق ذكره (٢١٢)، ومحاولة اسرائيل الهيمنة على الاقتصاد المصري والعربي من خلال مشروع للتنمية علمي، غرار مشروع مارشال (٢١٣).

هـ - تأكيد حزب العمل على ضرورة نقد الدور الامريكي والاسرائيلي لمحاولة تقويض الاقتصاد المصري، بدلا من نقد الدور العربي والمساعدات العربية لمصر (٢١٤). صحيح أن «العمل» كان يرى أن الانظمة العربية النفطية قد المنظمات الدولية التي تقرر مصر كصندوق النقد الدولي بالسيولة المالية (٢١٥)، وأن الاموال التي تعطى لمصر واسرائيل كمعونات هي جزء من فوائد الارصدة العربية بالبنوك الامريكية (٢١٦)، الا أن هذا الأمر لم يرتبط بنقد صريح موجه من الحزب للانظمة العربية النفطية، وهو ما يتماشى مع سياسة الحزب العربية التي سعت خلال فترة الدراسة لتحقيق مصالحه مصرية- عربية. اما فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية التي تمخضت عن سياسة الاقتراض والاستدانة، فقد رأى «العمل» أن أهم النتائج تكمن في تضخم

حجم المديونية الخارجية وتجاوزها حد الامان وكان يعتمد فيما يتعلق بالبيانات حول هذا الموضوع على تقارير البنك الدولي، وتقارير السفارة الامريكية بالقاهرة، وكان دائم التشكيك فى البيانات التى تدرى بها الحكومة فى هذا الشأن^(٢١٧)... وعلى اية حال، فقد رأى «العمل» أن حجم الدين الخارجى لمصر تضخم لدرجة عدم استطاعة الوفاء بالتبائنه، خاصة مع تزايد الديون ذات الاجل القصير والفائدة المرتفعة^(٢١٨). وأشار فى منتصف فترة الدراسة الى أن هذه الاعباء تعادل نحو ربع الدخل القومى^(٢١٩). وأن إحدى وسائل سداد المستحق منها للولايات المتحدة هو الحصول على قروض امريكية أخرى^(٢٢٠). من ناحية أخرى، كان «العمل» يرى أن الاعتماد على الولايات المتحدة فى جلب المعونات الاقتصادية قد ادى لصعوبة الاستغناء عن هذا المصدر، وأن هذا الامر يندرج بعواقب وحيمة على الارادة المصرية^(٢٢١)

ومهما يكن من امر، فقد ادى تضخم الدين وصعوبة السداد لاحتمية الجدولة ليس فقط من أجل بيسير السداد، بل بغية الحصول على قروض جديدة من قبل الاطراف الخارجية. وكان «العمل» يعتبر أن مجرد لجوء مصر لصندوق النقد الدولى للتوسط لدى الدائنين، ولدى البنوك، يعنى الخضوع لشروط تفرضها هذه الجهات الخاضعة للتنفوذ الصهيونى^(٢٢٢). وقد كان هذا الرأى انعكاسا لرفض شروط صندوق النقد والبنك الدولى والولايات المتحدة، خاصة فى مجال الدعم والاسعار وقسمة الجنبه المصرى... الخ، وهى الاجراءات التى كان يعتبر أنها تؤدى الى هبنة امريكية وصهيونية كاملة على ادارة الاقتصاد المصرى^(٢٢٣).

وعامة، فقد قسم «العمل» اتفاق صندوق النقد الذي وقع قبل نهاية فترة الدراسة. وكانت رويته انه اتفاق اقتصادي وعسكري وسياسي، وأنه بمثابة وصاية على الاقتصاد المصري، خاصة في مجال الأسعار (١٩٧٤)، كما انه من الناحية العسكرية وسيلة لتقليص الدور الاقليمي لمصر، وتعضيد المخططات الاسرائيلية، ومنع تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة (١٩٧٥).

٤ - الحلول المقترحة لعلاج المشكلة :

كانت رؤية عزب العمل سببا بتعلق بحل مشكلة الاقتراض والدين الخارجي، تتمحور حول ضرورة الاعتماد على الذات، بدلا من الاستعانة بالمساعدات والمعونات الخارجية. وتمد قيم «العمل» خلال فترة الدراسة بعض السياسات المتبعة للحد من هذه المشكلة، واقترح بعض الحلول لمعالجتها.

ففيما يتعلق بوقف «العمل» من سياسة الاعتماد على القروض والاستدانة، يلاحظ رفضه لهذه السياسة، بسبب ما يراه من تداعيات اقتصادية وسياسية واجتماعية لها. وفي هذا الشأن، رفض خلال فترة الدراسة برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي وتوجيهات وكالة التنمية الأمريكية، لما لهما من آثار على تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية (١٩٧٦). وكان يؤكد بشكل خاص على مخاطر محاولات تخفيض الدعم على السلع والخدمات. ويحذر من تكرار تجربة تونس، وتجربة مصر عام ١٩٧٧، حيث اسفر الدعم عن بعض السلع عن وقوع اضطرابات جماهيرية (١٩٧٧)، وي طرح بدائل للحد من آثار الدعم وضمان وصوله لمستحقيه (١٩٧٨).. على أن هذا الرفض لمقترحات الاصلاح لم يكن يعنى مقاطعة صندوق النقد الدولي، إذ أن المطلوب لديه كان التعامل مع هذه

المؤسسة بشرط الوعي الكامل بأهدافها^(٢٢٩). ويدل ذلك على إمكان قبول «العمل» لبعض السياسات التي قد يقترحها صندوق النقد الدولي، حيث أنها تحقق بعض مطالبه.

من ناحية أخرى، وافق «العمل» على سياسة التبرع لسداد ديون مصر، وإن كان قد انتقد أي محاولة لحمل الطبقات العاملة ذات الدخل المحدود على التبرع، كما طالب بأن توجه التبرعات لتمويل مشروعات إنتاجية مضمومة الجدوى وسريعة العائد لاستخدامها في سداد أقساط القروض^(٢٣٠) إضافة لذلك، انتقد «العمل» سياسية المسايلة التي تتبعها الولايات المتحدة، لتسوية الديون العسكرية المستحقة على مصر^(٢٣١). وطالب باتخاذ بعض الاجراءات في مجال النقد الذاتي للحد من القروض، ومن ذلك ضرورة التأكد من توفر حالة الضرورة إبان عقد القروض السابقة، وتقييم طبيعة المشروعات التي مولتها، ومستوى اسعار التجهيزات ومستلزمات المشروع الذي شاركت فيه مقارنة بمستويات الاسعار العالمية، ودراسة شروط اجراء التعاقد حول القروض... الخ^(٢٣٢).

اما بالنسبة للحلول المقترحة للمشكلة، فقد كان الاهتمام الرئيسى لحزب العمل في هذا الشأن يتمحور حول ضرورة تصفية الديون بما لا يؤثر على التنمية^(٢٣٣). وهو ما يشير لقبول حلول «اصلاحية» وليست جذرية للمشكلة. وفي هذا الشأن طالب «العمل» بوضع بعض الضوابط على قبول القروض^(٢٣٤)، كما طالب بضغط الاتفاق^(٢٣٥)، والنهوض بالزراعة والصناعة باعتبارهما عماد الحياة الاقتصادية^(٢٣٦)، والعودة لنظام الاتفاقات الذي يتم بموجبه سداد القروض من انتاج المشروعات كما سبق ذكره. من ناحية أخرى،

طالب «العمل» على لسان رئيس الحزب بوضع برنامج للانتفاضة الوطنية لحل مشكلة الاعتماد على المعونات الخارجية^(٢٣٧)، وقد جاءت دعوته بعد قيام الولايات المتحدة بخطف طائرة مدنية مصرية. كما طالب بصدر تشريع في مواجهة السلطة التنفيذية والحكم المحلي والقطاع العام، يتضمن اغلاق باب الاستئانة من الخارج، إلا عند الضرورة القصوى^(٢٣٨)، وبحلوث ثورة تصحيحية لمسار الاقتصاد، والالتزام بالتخطيط العلمى لاستغلال الموارد واستغلال القروض المودعة، وإعادة النظر فى اسلوب الادارة والعمل بالمؤسسات الاقتصادية^(٢٣٩).

وعلى الصعيد الخارجى، طالب «العمل» بالتعاون مع دول العالم الثالث للدخول فى مفاوضات مشتركة لاعادة جدولة الديون، حتى تكون هناك قوة تفاوضية تمكن من الوصول للنتائج المنشودة^(٢٤٠). كما طالب- على لسان رئيس الحزب- بالاتصال المباشر بالدول الدائنة لجدولة الدين الخارجى^(٢٤١). ويعقد قمة عربية تكون احدى مهامها وضع البدائل الاقتصادية لتحرير الاقتصاد العربى من أسر المعونة الامريكية الموظفة لخدمة الاهداف الصهيونية^(٢٤٢)، وهى اشارة غير مباشرة على مايعتقد للارصدة العربية فى البنوك الامريكية التى توظف لخدمة المصالح الصهيونية.

وهكذا يتبين، أن جهود حزب العمل لحل مشكلة المديونية تجمع بين الاتصال المباشر بالدول الدائنة، والاتصال عبر التعاون مع الدول النامية المدبنة.

ثالثا : حزب الوفد الجديد :

١ - الموقف المبدئى :

ايد حزب الوفد مبدأ «الاعتماد على الذات»، عوضا عن الاستعانة بالقروض والمعونات الاجنبية. لكن رؤيته فى هذا الشأن كانت - رغم سعيه للحد من اثار مشكلة الاقتراض- بمثابة قسك بشعار اكثر منها موقفا مبدئيا. حيث وضع الحزب من خلال مواقفه استثناءات كثيرة على هذا المبدأ، مما افقده محتواه الحقيقى.

فبداية، كان الحزب يرى ضمنا انه لا مناص من الاعتماد على القروض والمعونات الخارجية، حتى يتم الوصول الى المرحلة التى يتم فيها تشييط الصادرات وخفض الواردات (٢٤٣). كما انه رحب بالمساعدات الامريكية لمصر عقب بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى (٢٤٤). واعتبر خلال فترة الدراسة، أن المعونات الامريكية لمصر حق، وذلك بالاشارة الى أن طلبات القمح والسلاح من الولايات المتحدة حق لأن الولايات المتحدة مسئولة عن «المأزق التاريخى» لمصر والوطن العربى بزور اسرائيل، الأمر الذى تطلب قيام مصر بشراء السلاح للدفاع عن نفسها امام العتاد الامريكى لها (٢٤٥)، ونقده للسياسة الامريكية التى تقضى بقيام مصر بدفع فوائد الدين العسكرى، فى وقت تحصل فيه اسرائيل على السلاح الامريكى كمنحة (٢٤٦).

وهكذا يتبين أن موقف «الوفد» من مسألة قبول القروض والمعونات الخارجية يتسم بالمرونة، حيث يرتبط الحد منها، بتشيط الصادرات والحد من الواردات، وهو أمر بالغ الصعوبة فى المستقبل المنظور. كما أنه رحب بالمساعدات الأمريكية عقب الانفتاح الاقتصادى، حيث اعتبرها- انعكاساً لمواقفه السياسية تجاه القوتين العظميين على قضية المساعدات الخارجية-

تصحيحاً لسياسة خارجية جانبها الصواب، بالانفتاح فقط على الدول الاشتراكية (٢٤٧). على ان هذا الترحيب سرعان ما تحول خلال فترة الدراسة لنقد للسياسة الأمريكية، بسبب موقفها من المعونات وفوائد الدين العسكرى. من ناحية ثانية ، لم تتأثر رؤية « الوفد » من قضية القروض والمعونات الخارجية بانتقاله مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٤. وفى هذا الصدد، يشار إلى ان موقف نائب الوفد محمد عبد الرحيم المراعى وهو احد اعضاء جماعة الاخوان ، من اعتبار القروض عملاً من اعمال الربا ، طالما انها مشروطة بدفع سعر فائدة ، ومن إمكان الاستعانة عوضاً عنها بتمويل خارجى للمشروعات مقابل الانتفاع المشترك من عائداتها (٢٤٨) ، كان موقفاً أحادياً لا علاقة له بموقف حزب الوفد ، هذا ناهيك عن انه لا يعارض قبول المساعدة الخارجية من حيث المبدأ.

على ان كافة هذه المواقف السابقة لم تعن ان رؤية « الوفد » تتسم بالمرونة الشديدة فى الموافقة على تلقى المعونات الاجنبية، إذ انه قد اكد من خلال برنامج الانتخابات لعام ١٩٨٤ على الحد من الاقتراض الخارجى (٢٤٩). كما انه كان يعترض من خلال نوابه بمجلس الشعب على العديد من اتفاقيات القروض بسبب الشروط المرفقة بها، وكانت هذه الشروط تتعلق بشكل اساسى، برفع الدعم كما كان يحدث على سبيل المثال ابان طرح اتفاقية بيع السلع الزراعية الموقعة بين مصر والولايات المتحدة وفق القانون الأمريكى PL 480 كما سبق ذكره، أو بالمغالاة فى اسعار الفائدة على القروض (٢٥٠)، أو استخدام القروض فى تمويل مشروعات مع شرط الاستعانة باحتياجات هذه المشروعات من الجهة المقرضة (٢٥١) .. الخ .

٢ - أسباب المشكلة :

كانت رؤية حزب الوفد فيما يتعلق بأسباب اللجوء للقروض والمعونات الخارجية، تتسم بالايجاز الشديد. وتتمحور تلك الرؤية فى التأكيد على أن سبب الاقتراض يرجع لسعى الحكومة لسداد العجز الثلاثى المستمر فى الموازنة العامة، والعجز التجارى، وعجز ميزان المدفوعات^(٢٥٢). من ناحية أخرى، رأى «الوفد» ان الاستعانة بالقروض الخارجية فى تغطية الاحتياجات الاستهلاكية، ادى الى حدوث زيادة كبيرة فى الاعتمادات المخصصة لخدمة الدين الخارجى من فوائد اقساط اسهلاكية، دون ان يقابل ذلك انتاج ملموس متولد عن حسن استخدام تلك القروض^(٢٥٣). إضافة لذلك ربط «الوفد» بين تضخم حجم المديونية الخارجية وغياب الديمقراطية^(٢٥٤).

على هذا الأساس، يلاحظ ان رؤية «الوفد» تجنبت الحديث عن سياسة الانفتاح الاقتصادى سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، كسبب لزيادة الاقتراض وزيادة حجم الدين الخارجى، وذلك باستثناء بعض الأصوات خاصة من نواب «الوفد» الراديكاليين بمجلس الشعب، الذين ربطوا ضمنا بين الانفتاح الاقتصادى وتضخم حجم الدين^(٢٥٥). إضافة إلى ذلك، ربطت هذه الرؤية بين مشكلة المديونية وغياب الديمقراطية، وهو ما يتماشى مع الاطار الفكرى للحزب الذى يدعو لدعم الممارسات الديمقراطية وحقوق الانسان.

٣- التداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض والاستدانة:

اهتم حزب الوفد بالتداعيات السياسية والاقتصادية للمعونات الاجنبية، وكان موقفه هو أن من لا يملك قوته لا يملك قراره، وان معظم القروض التى

تحصل عليها مصر مشروطة بشروط مজেفة^(٢٥٦). على انه لم يذكر ان هناك تبعية مصرية لأى طرف خارجى، بإستثناء ما ذكره بعض نوابه بمجلس الشعب بشكل ضمنى عن وجود تبعية للولايات المتحدة^(٢٥٧).

وعموما، فقد تضمنت رؤية «الوفد» فيما يتعلق بزيادة الاقتراض وتضخم حجم الدين، تحديد الموقف من الجهات التى ينظر لها على انها تمارس ضغوطا على مصر، والهدف من ممارسة هذه الضغوط، والتداعيات السياسية والاقتصادية التى تمخضت عن هذه المشكلة.

ففيما يتعلق بمصدر الضغوط الخارجية، لم يحدد حزب الوفد بشكل صريح خلال فترة الدراسة جهة محدده تفرض شروطا على مصر، دستقلة حاجتها للمعونات الاجنبية. وقد كان جل ما كشفت عنه وثائق الحزب تشير الى أن بعض نوابه بمجلس الشعب، كانوا ينظرون للولايات المتحدة على أنها تفرض الضغوط على مصر^(٢٥٨).... وعلى آية حال، فإن رؤية «الوفد» فى هذا الشأن قد تماشى الى حد كبير مع سياسته الخارجية، التى اتسمت بالمهادنة بشكل عام تجاه الولايات المتحدة مقارنة بموقفه من الاتحاد السوفيتى.

ومهما يكن من أمر، فقد انعكس هذا الموقف على رؤية «الوفد» للهدف من الضغوط السياسية والاقتصادية التى تمارس على مصر، اذ اتسم موقف الحزب فى هذا الشأن بالمحدودية الشديدة، حيث اقتصر على بعض التلميحات من قبل نوابه بمجلس الشعب. وقد كانت أهم هذه التلميحات ما أشار اليه رئيس الهيئة البرلمانية للحزب ممتاز نصار، عندما أكد على ان الولايات المتحدة تفكر فى إرغام مصر على عمل اصلاح اقتصادى يفقدها سيادتها^(٢٥٩).

وعموما فقد تمخضت عن زيادة اللجوء للاقتراض وتضخم حجم المديونية نتائج سياسية واقتصادية.

ففيما يتعلق بالنتائج السياسية، لم يوضح «الوفد» نتائج أو أثارا سياسية محددة، حيث اقتضت رؤيته - رغم تأكيده على وجود شروط مجحفة مرفقة بالقروض - على طرح بعض العموميات. وفي هذا الشأن، يشار لما تناولته وثائقه حيث ذكرت على سبيل المثال «ويرى الوفد أن القروض الخارجية يجب أن يقتصر استخدامها على القطاعات والمشروعات الانتاجية ولا توجه إلى نواحى الاستهلاك، وبذلك يمكن الاطمئنان إلى قدرتنا على تسديد تلك القروض وفوائدها، ولا تكون عبئا اقتصاديا ثقيلا على البلاد أو تعرضها لضغوط سياسية أجنبية»^(٢٦)، «أن الدولة التى لا تملك قونها لاتملك قراراتها»^(٢٦١)، «إن كثرة هذه القروض وبهذه الصورة لاشك أنها أمر يهدد أمننا القومى»^(٢٦٢)، وخلال بعض الحالات المحدودة التى حاول فيها الحزب الربط بين ممارسات الاطراف المانحة للمساعدات تجاه مصر والوطن العربى وبين منح هذه المساعدات، كان هذا الربط ضعيفا وغير مباشر. كما حدث على سبيل الحصر عندما رأى الحزب ان حادث القرصنة الأمريكية على الطائرة المصرية المدنية فى أكتوبر ١٩٨٥، يعد درسا فى الاعتماد على النفس، وليس على الصداقات الزائفة^(٢٦٣)، أو ربما كان يرجع لضغوط فرضتها احزاب المعارضة الأخرى على «الوفد» لاتخاذ موقف يربط بشكل صريح بين المعونة الامريكية لمصر وموقف مصر تجاه تصرف امريكى أو إسرائيلى ما، كما يتضح على سبيل الحصر خلال فترة الدراسة فى البيان المشترك لاحزاب المعارضة عقب الغارة الاسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس فى أكتوبر ١٩٨٥^(٢٦٤).

وعلى أية حال، فقد كان تجاهل «الوفد» للتداعيات السياسية للمساعدات الأجنبية لم يكن يعنى قصورا شاملا، إذ ان هناك بعض الأصوات التى ارتفعت داخل الحزب خلال فترة الدراسة، لتذكر بهذه التداعيات. صحيح أن هذه الأصوات كانت تمثل فكرا شاردا عن فكر الحزب المحافظ، إلا انها كانت اصواتا مسموعة من خلال وضعها التمثيلى. وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، لما ذكره النائب محمد اسماعيل عيد من ضرورة بذل الجهود لتحرير مصر من الديون للخلاص من التبعية ولرفع الهامة والتمسك بسياسة عدم الانحياز، بدلا من الدوران فى فلك الدول المانحة للمساعدات، خاصة وأن مصر تعتمد اعتمادا كليا على استيراد القمح من البلدان الأجنبية، وتقترض مليارات الجنيهات سنويا من الولايات المتحدة (٢٦٥).

أما فيما يتعلق بالنتائج الاقتصادية التى قمخضت عن سياسة الاقتراض والاستدانة، فقد أشار «الوفد» إلى تضخم الدين الخارجى، وكان مصدر معظم بياناته يرجع لمعلومات صندوق النقد الدولى وتقارير البنك الدولى، الأمر الذى جعله يتشكك فى البيانات المصرية الرسمية المخالفة لها (٢٦٦). إضافة إلى ذلك كان «الوفد» يقارن- كما كان يفعل فى مجمل مناحى السياسة العامة- بين اوضاع ما قبل وما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢. حيث ذكر فى هذا الشأن، أن الديون المصرية اقتضرت قبل الثورة على الدين الداخلى. كما كانت مصر دائنة لبريطانيا، بينما هى فى الوضع الراهن مدينة بدين خارجى وليس لديها شىء فى ذمة أحد (٢٦٧).

وعلى أية حال، فقد كان «الوفد» يرى أن بعض القروض استخدمت فى غير المشروعات الانتاجية التى اقترضت من اجلها، حيث انفق الكثير منها فى

سداد فوائد واقساط ديون حل اجل سدادها ولموضوعات أخرى (٢٦٨)، الأمر الذى أدى إلى زيادة عبء الدين.

اما فيما يتعلق بموقف «الوفد» من الاتفاق مع صندوق النقد الدولى الذى أثار الجدل عام ١٩٨٧، فيلاحظ انه لم يصدر عن الحزب اى موقف محدد تجاه هذا الاتفاق. وقد كان جل ما صدر عنه فى هذا الشأن لا يتعدى ردود افعال من قبل بعض نواب الحزب بمجلس الشعب، تراوحت بين الرفض بسبب الشروط المرفقة باتفاق النوايا حول الدعم ورفع الاسعار (٢٦٩)، وبين الترحيب الصريح بهذا الاتفاق وامكان الحصول على شروط افضل للجدولة من تلك التى تم الحصول عليها فى اتفاق نادى باريس (٢٧٠)، والترحيب المشوب بالخذر من مدى قدرة الحكومة المصرية على تنفيذ التزاماتها الخاصة بالسداد (٢٧١) ... جدير بالذكر ان «الوفد» يؤيد الحد من دعم اسعار السلع والخدمات، والحد من سلطة الدولة على ادارة الاقتصاد.. الخ من امور تتوافق الى حد كبير مع برنامج صندوق النقد الدولى.

٤ - الحلول المقترحة لعلاج المشكلة :

كان مبدأ «الاعتماد على الذات» هو محور الحلول التى اقترحها الوفد لعلاج مشكلة الاقتراض والاستدانة. وكانت رؤيته فى هذا الشأن قد تركزت حول تقييم بعض وسائل الاصلاح، واقتراح بعض الحلول لعلاج المشكلة.

ففيما يتعلق بالموقف من وسائل الاصلاح، يلاحظ قصور رد فعل «الوفد» على وسائل الاصلاح الرسمية لعلاج هذه المشكلة. وقد كان كل ما كشفت عنه وثائق الحزب لا يتعدى الترحيب بحملة التبرع التى اعلن عنها عام ١٩٨٥ لسداد الديون، كوسيلة لعلاج المشكلة شرط أن يواكب ذلك طمأنة الشعب

على اتفاق القروض فى وجهها الصحيح، والتخلى عن مظاهر البذخ والاسراف وسلب الأموال العامة^(٢٧٢). جدير بالذكر ان «الوفد» كان قد دعا على لسان احد نوابه بمجلس الشعب فى منتصف عام ١٩٨٤، لحملة قومية من الانتخابات الوطنية لمواجهة هذه المشكلة، ولتنازل اعضاء مجلس الشعب والوزراء ورؤساء مجالس الادارات عن مخصصاتهم وامتيازاتهم^(٢٧٣).

من ناحية أخرى، رفض نواب «الوفد» خلال فترة الدراسة المحاولات الامريكية لارغام مصر على اصلاح اقتصادى يفقدها سيادتها، كما طالب احد النواب بمراجعة الاتفاقيات الاقتصادية مع الولايات المتحدة التى يوجد بها نصوص يفهم منها شبهة تدخل فى السياسة الداخلية^(٢٧٤). على أنهم اختلفوا فيما بينهم- كما سبق ذكره- فى تقييم الاتفاق الذى تم بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى عام ١٩٨٧.

اما بالنسبة للحلول المقترحة لعلاج المشكلة، فقد طرح «الوفد» العديد من المقترحات التى انصبت جميعها حول تعظيم الموارد القومية. وذلك من خلال احلال الديون طويلة الأجل محل الديون قصيرة الأجل^(٢٧٥)، وجذب تحويلات العمالة المصرية فى الخارج، واستخدام القروض فى المشروعات الانتاجية^(٢٧٦)، واصلاح الخلل الاقتصادى والوصول الى التوازن بين الانتاج والاستهلاك^(٢٧٧)، وسداد الديون من حصيله بيع شركات القطاع العام الخاسرة^(٢٧٨).

من ناحية أخرى، طرح بعض نواب «الوفد» بمجلس الشعب العديد من المقترحات لحل مشكلة الاقتراض وأزمة المديونية الخارجية. وقد كان ابرز ما طرح فى هذا الشأن الدعوة الى اتباع سياسة التقشف وضغط الانفاق للحد من الاقتراض وسداد الديون، واستخدام الصادرات المصرية فى سداد

القروض^(٢٧٩). إضافة لذلك، حاول «الوفد» تعزيز مطالبه على الصعيد السياسى الداخلى بتوظيفها فى مجال الاصلاح الاقتصادى، حيث طالبت بإلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية، على اعتبار ان ذلك سيعترب عليه زيادة الموارد السياحية وتحويلات العمالة فى الخارج وتنظم العمالة المهاجرة للعمل بالخارج^(٢٨٠). كما طالب بتحرير اسعار صرف العملات الحرة لجذب تحويلات العمالة ودعم الاستثمار الاجنبى، والعودة للاستعانة بقروض البنك الدولى ذات الفائدة المنخفضة^(٢٨١)، وحظر استيراد آية سلع لها نظير محلى^(٢٨٢)، وطرح سندات بشروط ميسرة ورفع رسوم قناة السويس للمساعدة فى سداد الديون^(٢٨٣).

رابعاً : الخلاصة :

اتسمت مواقف احزاب المعارضة من قضية الاقتراض والمعونات الخارجية، بوجود بعض الاتفاق فى التوجهات العامة التى تحكم سياستها بشأن هذه القضية. وهذه التوجهات تتمثل فى ضرورة الاعتماد على الذات، وتضييق نطاق الاستعانة بالخارج، لما فى ذلك من تداعيات سياسية واقتصادية خطيرة على مصر، وإيجاد حلول لهذه القضية تعتمد بشكل اساسى على تعظيم الموارد القومية، ووضع ضوابط للاقتراض لضمان الاستفادة القصوى من القروض... على أن تفاصيل المواقف الحزبية بشأن هذه التوجهات، يؤكد وجود خلاقات فيما بينها.

فمن الناحية المبدئية ، يرفض حزب التجمع الاستعانة بالقروض الاجنبية كمبدأ ، وان كان يضع استثناءات تتعلق ببعض الضوابط للجوء لهذا المصدر. أما « العمل » و « الوفد » فلم يرفضوا الاستعانة بالقروض الاجنبية من حيث

المبدأ ، وإن كانا قد طالبا بضرورة الحد منها . وهو ما يتشابه مع موقف مصر الرسمي . وقد كانت الضوابط التي وضعها « العمل » فى هذا الشأن ، أكثر حدة من الضوابط التي وضعها « الوفد » .

وبشكل عام ، فقد حاولت الاحزاب الثلاثة ان تعكس رؤيتها فى مجال السياسة الخارجية ، على بعض الضوابط التي وضعتها فى هذا الشأن . فحزب التجمع ، ايد وفق توجيهاته القومية الحصول على مساعدات اقتصادية عربية . وحزب العمل ايد اللجوء للمعونات من المصادر العربية والاسلامية ، وذلك طبقاً لاهتماماته التاريخية ابان حركة مصر الفتاة بكل من الدائرتين العربية والاسلامية . أما حزب الوفد الذى يرفض سياسات الحقبة الناصرية داخلياً وخارجياً ، فقد رفض ضمنا الاستعانة بالمساعدات السوفيتية ، لكنه وافق على الاستعانة بمساعدات أمريكية .

أما فيما يتعلق بأسباب مشكلة الاقتراض وتضخم حجم الدين ، فيلاحظ ان الاحزاب الثلاثة عكست ايديولوجياتها فى تصور اسباب هذه المشكلة . فحزب التجمع علق كافة اسباب المشكلة على سياسة الانفتاح الاقتصادى . أما حزب العمل فحمل المسؤولية على عاتق الاجراءات التي صاحبت تلك السياسة . أما « الوفد » فلم يشر بشكل مباشراً أو غير مباشر لمسئولية هذه السياسة.

وبالنسبة للتداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض والاستدانة ، فقد تطرقت لها جميع الاحزاب بدرجات متفاوتة . فحزباً التجمع والعمل تحدثاً عن تبعية مصر للخارج ، وخصاً بالذكر الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى ، وعدداً اهداف هذه الاطراف من استغلال الوضع الاقتصادى لفرض شروط على مصر، وطرحا العديد من التداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض

والاستدانة خلال فترة الدراسة . على ان كافة الآراء التى حملها « التجمع » فى هذا الشأن ، انسمت بدرجة أكبر من العمق الفكرى ، بمعنى القدرة على شرح وتفسير المواقف المختلفة بالعودة إلى ابعادها وبيئتها . أما « الوفد » ، فلم يشر على عكس « التجمع » و « العمل » لوجود تبعية وهو ما يتشابه مع موقف مصر الرسمى ، وان كان قد اشار بشكل ضمنى - خاصة فيما يتعلق بالاثار السياسية - لوجود شروط واثار مجحفة بالقروض المقدمة لمصر . على ان هذا الأمر لم يكن يعنى ان رؤية « الوفد » كانت تتسم بالفصور فى هذا الشأن ، إذ انه كانت له مواقف أكثر وضوحاً من خلال نوابه بمجلس الشعب . صحيح ان هذه المواقف لم تكن دائماً انعكاساً لرؤية الحزب المحافظة ، إلا انها دلت دون شك على وجود جناح داخلى ، يرى ان هناك ضغطاً خارجية سياسة واقتصادية واضحة على مصر خاصة من قبل الولايات المتحدة ، نرجع لاستغلال أزمة مصر الاقتصادية .

وعلى اية حال ، فقد كانت مواقف احزاب المعارضة فيما يتعلق بالتداعيات السياسية والاقتصادية للاقتراض والاستدانة ، انعكاساً لأطرها الفكرية ، وهو ما يتضح بالعودة إلى رؤيتها لهذه التداعيات ، لمنظومة مفاهيمها الخاصة بالنظام الاقتصادى الدولى والاستعمار العالمى والعدل الاجتماعى والاقتصاد الحر.. الخ.

أما فيما يتعلق بوسائل علاج مشكلة القروض والديون الخارجية ، فقد رفض « العمل » و « التجمع » شروط الاصلاح الاقتصادى الذى تفرض على مصر من الخارج . وقد اشاراً فى هذا الشأن لرفض مقترحات صندوق النقد الدولى . أما « الوفد » ، فقد اتسم رد فعله تجاه خطى الاصلاح الاقتصادى بالمحدودية ، وكانت له ردود افعال متباعدة من قبل نوابه تجاه خطة اصلاح

صندوق النقد المشتملة على بعض الخطوات التى تتمشى مع سياسة الحزب. أما بالنسبة لمقترحات الحل ، فقد طرحت الاحزاب الثلاثة مقترحات عديدة ومتشابهة أحياناً لحل المشكلة. وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال ، لقبول «التجمع» و «العمل» لامكان التعاون الجماعى مع الدول النامية لحل مشكلة المديونية ، وربط « التجمع » و « الوفد » الحل المنشود للمشكلة بنوافر مناخ ديمقراطى سليم.

وهكذا يتبين، ان موقف حزب العمل اقرب لموقف حزب التجمع منه إلى موقف حزب الوفد، وان موقف «الوفد» رغم خلاقه مع موقف مصر الرسمى، إلا انه من اقرب المواقف إليه. من ناحية اخرى ، يلاحظ ان جماعة الاحوان المسلمين لم تؤثر تأثيراً جوهرياً على رؤية حزب العمل الذى تحالف معها عام ١٩٨٧. أما بالنسبة لموقف «الوفد» الذى اختلف مع «الاخوان المسلمين» ابان انتخابات عام ١٩٨٤، فلم يلاحظ وجود أى تأثير على رؤيته.

الفصل الحادى عشر:

مواقف احزاب المعارضة من بعض

القضايا الاقتصادية الاخرى

يتناول هذا الفصل مواقف احزاب المعارضة من بعض القضايا الاقتصادية الاخرى التى ترتبط بالاوضاع الاقتصادية الخارجية . وتتركز هذه القضايا فى المصادر الاساسية للنقد الاجنبى ، كتحويلات العمالة المصرية فى الخارج والسياحة والاستثمارات الاجنبية .. الخ. وذلك من حيث موقف الاحزاب من الاعتماد على هذه المصادر ، وتداعيات ذلك ، والحلول المقترحة لتجنب هذه التداعيات .

أولاً موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى :

كانت رؤية حزب التجمع فيما يتعلق بمصادر النقد الاجنبى ، تشير إلى اعتماد الاقتصاد المصرى على الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية والموارد الاجنبية فى عملية التنمية ، وان هذا الاعتماد يعد من أكبر المخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد القومى . فبالنسبة للموارد الطبيعية ، كتحويلات العاملين المصريين بالخارج والسياحة وقناة السويس والنفط .. الخ، رأى « التجمع » ان زيادة عائداتها تعتبر زيادة طارئة ، وانها استُخدمت لتمويل الاستهلاك والاستيراد بدلاً من الاستثمارات المنتجة ، كما انها موارد غير مؤكدة الاستمرار لفترة طويلة فى المستقبل، ومرهونة باوضاع سياسة خارجية، ولم تكن بلا تكلفة اقتصادية وسياسة واجتماعية باهظة (٢٨٤). أما بالنسبة بالنسبة للاعتماد على الموارد الاجنبية، فقد اوضحنا رؤية «التجمع» للتداعيات السياسية والاقتصادية للقروض والمعونات الاجنبية، أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، فان «التجمع» يرى ان الاعتماد عليها يشوبه العديد من المخاطر الاقتصادية والسياسية .

ويشكل عام ، فقد تطرقت وثائق « التجمع » لمخاطر الاعتماد على الموارد ذات الحساسية للعوامل الخارجية ومصادر التمويل الاجنبية ، فكانت ترى ان هذا الأمر أدى إلى تزايد التفاوت الطبقي ورفع الاسعار وسيادة القيم الاستهلاكية وزيادة الاستيراد (٢٨٥) كما أدى لزيادة الاعتماد على المساعدات الخارجية ، مما اسفر عن صعوبات فى تسديد الديون، ومن ثم الاضطرار للقبول الكامل بشروط صندوق النقد الدولى رغم تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية (٢٨٦).

وهكذا ، يتبين ان « التجمع » كان يرى ان هناك بعض المخاطر فى الاعتماد على موارد النقد الاجنبى ، ويبدو ان موقفه من ان هذه الموارد تركز التفاوت الطبقي داخل المجتمع ، يرجع إلى رؤيته إلى ان الاعتماد على مصادر الدخل الخارجى دون أى اضافة للطاقة الانتاجية الداخلة ، يؤدي لمزيد من الضغوط التضخمية فى المجتمع ، الأمر الذى يؤثر على توزيع الدخل لصالح الفئات الغنية . وقد جاء ذلك الميثاق ، على الرغم من ان تحريات العمالة المنسربة فى الخارج - على سبيل المثال - ساهمت بدرجة ما فى تلويب الفراق بين طبقات المجتمع

وعلى انه حال ، فقد اهتم « التجمع » بتغطية مصادر النقد الاجنبى ، وكان يرى ان معظم هذه المصادر رغم ما يبدو من أنها تحقق فوائد مالية ، إلا ان الاعتماد عليها وطريقة تغطيتها إدارتها يؤدي إلى مخاطر كثيرة.

فبالنسبة للنقد ، يرى « التجمع » ان السياسة الحكيمة تقتضى تقييده من رأس المال نافذ بولد ربحاً لفترة محدودة إلى رأس مال متجدد منتج دخلاً، أى استثمار عوائده وليس استخدامها لتمويل الاستهلاك، فضلاً عن ضرورة تشجيع الاستهلاك المحلى منه. ومن ثم فإن تصديره هو اسوأ استخدام له، واستخدامه فى الصناعات، وخاصة الصناعة البترولية، هو أفضل استخدام (٢٨٧)

وعامة ، فقد انتقد الحزب مواقف الحكومات المصرية المتعاقبة خلال فترة الدراسة بسبب اعتمادها على عائدات تصدير النفط كمصدر للنقد الاجنبى، خاصة مع بروز مخاطر هذه السياسة، عندما اسفقت الطلب على النفط وانخفضت اسعاره العالمية (٢٨٨). الأمر الذى اثر على عائدات قناة السويس

وتحويلات العمالة المصرية فى الخارج (٢٨٩)، مما أدى لتفاقم الأزمة الاقتصادية خاصة مع «استجداء» المعونة بالاعتماد على الولايات المتحدة وصندوق النقد والبنك الدولى والخضوع لشروطهم الثقيلة (٢٩٠).

أما فيما يتعلق بتحويلات العمالة المصرية فى الخارج ، فقد اعتبر «التجمع» ان ما يعادل نصف هذه التحويلات يستخدم لتمويل تجارة الاستيراد دون تحويل عمله، وأنها رغم مساهمتها فى تحسين الاوضاع الاجتماعية ، إلا انها كانت عاملاً منشطاً للتضخم ولاستيراد اغطا استهلاكية غير صحية. كما رأى ان العمل بالخارج ترتب عليه نقص ببعض المهارات الضرورية للتنمية (٢٩١)، وان عائدته من التحويلات اصبح يتباطأ لنشيع الاسواق ولانخفاض سعر النفط. (٢٩٢).

وعامه ، فقد طالب «التجمع» بتنظيم الهجرة والعمل فى الخارج بما لا يؤثر على نقص المهارات (٢٩٣)، وعقد اتفاقيات مع الحكومة والاتحادات العمالية فى الدول المضيفة لتنظيم رعاية العمال وضمان حقوقهم (٢٩٤).

وهكذا يتبين ان اهتمام «التجمع» بالعمالة المصرية فى الخارج ، لم يكن يرجع إلى ما يدره هذا المصدر من تحويلات نقدية، بقدر ما يرجع لاهتمامه انتقلىدى بحقوق العمال المالية والنقابية . يبدو ان ذلك الأمر لم يكن مرتبطاً فقط برؤيته التى لا تعول على تحويلات العمالة فى عملية التنمية ، بل وايضاً بموقفه الراض لظلام الاستيراد دون تحويل عمله، والذي تعتبر تحويلات العمالة مصدراً أساسياً له.

أما بالنسبة للاستثمارات الاجنبية، فيلاحظ أن «التجمع» يرفض

الاعتماد على هذا المصدر، بل انه يفضل الاستعانة بالقروض عن حذب الاستثمارات الاجنبية . وكان يرى ان محور المعارضة فى هذا الأمر ترجع للمتمسك بمبدأ حرية الدولة فى استخدام الأموال الأجنبية، وملكية المشروعات الجديدة (٢٩٥). على هذا الاساس، اعترض «التجمع» على السياسة الاقتصادية الرسمية ، التى تسعى لتشجيع الاستثمارات الاجنبية، كما اعترض على الاجراءات التى تتم بها هذه السياسة. وكان سبب هذا الاعتراض، وجود تداعيات اجتماعية واقتصادية وساسية تترتب على الاعتماد على الاستثمارات الاجنبية فى عملية التنمية (٢٩٦). وفى هذا الصدد اشار لوجود امتيازات عديدة ممنوحة للاستثمار الاجنبى، تخل بسيادة الدولة، وتتناقض مع الدستور والميثاق الوطنى (٢٩٧). وقد ابرز فى هذا الشأن، اعفاء الاستثمارات الاجنبية من الضرائب المباشرة (٢٩٨)، لدرجة ان البنك الدولى نفسه رفض هذه الاعفاءات (٢٩٩)، كما أكد رفضه للمعاهدة المصرية - الأمريكية لتبادل وتشجيع وحماية الاستثمارات بسبب الامتيازات التى اشتملت عليها (٣٠٠). اضافة لذلك رأى «التجمع» ان الاستثمار الاجنبى فى قطاع البترول- وهو من أضخم القطاعات التى تشارك فيها الاستثمارات الاجنبية- هو سبب اساسى للعجز فى تعامل مصر الخارجى (٣٠١) .

ومهما يكون من أمر ، فان رفض « التجمع » للاستثمارات الاجنبية لم يكن رفضاً مطلقاً ، إذ انه ترافق مع وضع بعض الاستثناءات الهامة، التى تتمثل فى قبول الاستثمار الاجنبى فى حالة المشاركة مع الدولة مع أعطاء أولوية لرأس المال العربى، وسيطرة القطاع العام على قطاع الاستثمارات الاجنبية ، وقبول التعاون المشترك مع الدول العربية فى مشروعات مشتركة،

بدلاً من جنوح المال العربي الخاص إلى الأرباح السريعة في أنشطة لا تخدم غير شرائح محدودة من العرب، أو جموحة للاستثمارات في السوق الرأسمالية العالمية (٢٠٢). وأن تكون المشروعات التي تقبل من خلال الاستثمارات الأجنبية محددة في خطة التنمية الاقتصادية (٣٣) .

على هذا الأساس ، طالب «التجمع» بإعادة النظر في التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي التي قننت إبان سياسة الانفتاح الاقتصادي (٣٤) ، وأكد على ضرورة الاعتماد على الذات في عملية التنمية (٢٠٥) كما طالب ممثلاً مع سياسة الإصلاح الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي القائم ، بقيام الشركات المستفيدة من قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بتانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ بتدبير احتياجاتها من العملات الأجنبية بالتحويل من بنك المصدر ، وتغطية مصروفاتها من حصيللة صادراتها (٣٦) ، وقصر الإعفاءات الضريبية لشركات الاستثمار الأجنبي على تلك الممولة في المشروعات الانتخابية ، التي يستغرق أنشائها وتشغيلها عدة سنوات ولا تحقق ربحاً ضخماً ، بشرط أن يكون الإعفاء جزئياً وليس شاملاً (٣٧) .

أما فيما يتعلق بقناة السويس والسياحة كمصدر من مصادر النقد الأجنبي، فقد كانت رؤية «التجمع» تنبئ بضرورة عدم المبالغة في الاعتماد على هذين المصدرين ، على اعتبار أن إيرادات المصدر الأول يجب أن تخصص ممثلاً نفقات التشغيل وأقساط ونوائد الديون ، كما أنها تشكل وثبة قد لا تتكرر حيث استوعبت القناة طاقته المعبور المتنامية (٣٨) . وعلى أية حال ، فقد أشار حزب إلى فترة الدراسة لتراجع عائدات قناة السويس ، بسبب انخفاض

حركة نقل النفط (٣٠٩).

أما بالنسبة للمصدر الثانى ، فقد رأى « التجمع » انه عند تحديد ارادته يجب ان يوضع فى الحسبان حركة السياحة المضادة ، والنفقات التى يتحملها الاقتصاد المصرى لاستيراد ما يستهلكه السائح من منتجات اجنبية ، وكذا الاستهلاك السنوى للمكونات الاجنبية فى الفنادق^(٣١) .

ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى :

اتسمت رؤية حزب العمل تجاه الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية التى تعتبر مصدراً عريضاً للنقد الاجنبى ، فى ضرورة عدم الاعتماد على هذه الموارد فى حماية التنمية الاقتصادية. وذلك على اعتبار انها تدمر بعدم الثبات. فمخزونات المادتين بالخارج. رهز بحاجة الدول المستقبلية للصالة المهربة، وموارد قناة السويس تتأثر بالتغيرات الاقليمية والعالمية ، اضافة الى نفقاتها الخاصة ، أما النفط فهو ثروة يمكن ان تتعرض للنزوب^(٣١١) . وعامة ، فقد انتقد « العمل » خلال فترة الدراسة السياسة الاقتصادية لاعتمادها على هذه الموارد ، وذلك خلافاً لما كانت عليه فى اوقات سابقة ، وقد جاء ذلك النقد كرد فعل لتأثر هذه الموارد بانخفاض اسعار النفط العالمية^(٣١٢) . أما فيما يتعلق برؤية « العمل » للاستثمار الاجنبى ، فيلاحظ موافقته وتشجيعه على انتعاش هذا المصدر

ومهما يكن من أمر ، فقد كان حزب العمل يرى ضرورة اتخاذ بعض المواقف لتصحح اوضاع الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية ، كما كان يرى خلال فترة الدراسة ان هناك تدهوراً فى هذه الموارد ، وان هذا التدهور - اضافة للتدهور فى قطاعات اخرى - يشكل ظروفاً ضاغطة على

جهود التنمية الذاتية ، مما يؤدي لمزيد من الاقتراض والمعونات الأجنبية التي تضغط على الإرادة الوطنية ، ومزيد من الاختلالات الهيكلية المزمنة^(٣١٣) . من ناحية أخرى ، طالب « العمل » بإدخال بعض الإصلاحات على اوضاع الاستثمار الاجنبي فى مصر.

ففيما يتعلق بالنفط، اعتبر « العمل » ان هناك خطورة فى الاعتماد على ايراداته فى تمويل الميزانية نظراً لطبيعته المتقلبة وخضوعه لظروف السوق العالمى . ورأى خلال فترة الدراسة ان انخفاض اسعاره العالمية ادى إلى التأثير فى عوائد صادراته ، وتحويلات العمالة المصرية ، ودخل قناة السويس والسياحة^(٣١٤) . وانتقد بشدة الموقف الرسمى الذى كان يصر على أن انخفاض اسعار النفط العالمية كان مفاجأة لمخططى السياسة الاقتصادية ، وذلك لان هذا الانخفاض كان أمراً متوقعاً^(٣١٥) .

أما فيما يتعلق بتحويلات العمالة المصرية فى الخارج ، فكانت رؤية الحزب تتمثل فى رفض الاعتماد على هذا المصدر، نظراً لما قد يتعرض له من طوارئ تؤدى إلى نضوبه أو انقطاعه^(٣١٦) . لكنه سعى فى الوقت ذاته لتنظيم العمالة المصرية فى الخارج وتوظيفها فى سياسة الحزب العربية ، وهو ما اشارت إليه وثائقه قبل وبعد القطيعة بين مصر ومعظم الدول العربية . حيث رأى فى برنامجه العام الذى وضع مشروعه قبل أيام من توقيع اتفاقيتى كامب ديفيد ، انه من الضرورة تخطيط القوى العاملة لسد احتياجات خطة التنمية، وتوفير التخصصات لتمكين مصر من القيام بواجبها تجاه متطلبات الوطن العربى^(٣١٧) ، كما اعتبر مع بداية فترة الدراسة - رداً على بعض ردود الافعال السلبية المصرية تجاه دول المقاطعة - انه يجب ان يؤخذ فى الاعتبار ان

الميزانية المصرية تعتمد على تحويلات العمالة بالخارج بصورة كبيرة ، إذا ان هناك ما يقرب من ثلاثة مليارات دولار سنوياً ندخل ضمن بنود هذه الميزانة (٣١٨).

وعلى أية حال ، فقد كان عزب العمل يعتبر ان استراتيجيات العمل في الخارج تحتاج للمراجعة . وقد تأثر ذلك برؤيته التي تضمنت ما يلي :

- تدهور الانتاج الزراعى والصناعى نتيجة هجرة العمالة إلى الخارج ، الأمر الذى أدى إلى اعتماد غذائى علي الخارج ، واختلال الميزان التجارى ، وتصخم المديونية .. الخ ، لدرجة لم تعد هذه التداعيات تتكافأ مع ما يحوله المصريون العاملون في الخارج من تحويلات (٣١٩).

- تجاوز تحويلات العمالة في الخارج للجهاز المصرفى الذى يتولى الرقابة على تداول النقد الاجنبى ، مما يؤدي لعدم الاستفادة منها، ومن ثم وقوعها في ايدي تجار العملات الاجنبية (٣٢٠).

- تقلص العمالة المصرية في البلدان العربية ، بسبب انخفاض اسعار النفط واستمرار الحرب العراقية - الايرانية (٣٢١).

- هجرة العمالة المصرية للخارج بدون خطة متكاملة ، سواء من حيث الاجور الزهيدة أو هجرة المهارات التي يتم الحاجة إليها (٣٢٢).

ومهما يكن من أمر ، فقد طالب « العمل » تلاقياً لتداعيات هجرة العمالة بضرورة جذب للتحويلات النقدية عبر البنوك، وتعظيم الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية (٣٢٣). ودراسة حجم الخطط العربية للعمالة طويلة

الاجل، وتحديد الشروط التي يتم بها العمل وجذب التحويلات، بما يحفظ كرامة العاملين بالخارج^(٣٢٤).

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، فيلاحظ ان « العمل » يعتبرها من حيث المبدأ مصدراً من مصادر التنمية الاقتصادية . على ان رؤيته لها قد تباينت من الناحية الاجرائية ، ابان نشأة الحزب عام ١٩٧٨ مقارنة بفترة الدراسة.

فإبان نشأة الحزب ، كانت رؤية البرنامج العام تتركز حول ضرورة ان يكون الانفتاح الاقتصادي انفتاحاً انتاجياً ، باعداد دراسات المشروعات الانتاجية وطرقها للتمويل المربى والاجنبى ، والتنسيق مع الدول العربية لرفع شأن «العربى للعربى» ، وامكان الاستمساة عن القروض الاجنبية بالاستثمارات العربية المشتركة^(٣٢٥). وحلال فترة الدراسة ، تمحور موقف الحزب فى نقد قانون الاستثمار العربى والاجنبى الصادر عام ١٩٧٤ والمعدل عام ١٩٧٧ ، خاصة فيما نص عليه من منح امتيازات كثيرة للاستثمار الاجنبى ، دون تحديد المشروعات التي تمنح لها هذه المزايا ، مما أدى لانشاء مشروعات ليست لها الاولوية بخطة التنمية^(٣٢٦)، وتمكين الكثيرين من تحقيق أرباح هائلة دون اضافة للنتاج من خلال استغلال ثغرات قانون الاستثمار^(٣٢٧). اضافة إلى ذلك رفض «العمل» خلال فترة الدراسة ، عمل رأس المال الاجنبى فى باطن الاراضى المصرية ، إلا فى حالة الضرورة القصوى^(٣٢٨)، الأمر الذى بشير لرغبته فى الحد من الاستثمارات الاجنبية بدرجة كبيرة ، خاصة وان معظم الاستثمارات الاجنبية بمصر تعمل فى مجال التقييب عن النفط.

وهكذا يتبين وجود بعض التغير فى موقف « العمل » من الاستثمار الاجنبى . ويبدو ان ذلك كان يرجع إلى رؤية الحزب خلال فترة الدراسة للأثار السلبية التى خلفتها هذه السياسة وفق التشريعات الموضوعة ، أو لرفض الحزب التركيز على السلبيات الاولية لهذه السياسة فى البرنامج العام خاصة فى ظل الظروف التى احاطت بنشأته وعلاقته بالقيادة السياسية وقتئذ.

وعلى اية حال . فقد طالب « العمل » بإعادة النظر فى قانون رأس المال الاجنبى والمناطق الحرة ، بتحديد أولويات عمل رأس المال الاجنبى ، وعدم السماح لابنة مشروعات مشتركة ان تقاتل فى نشاطها مشروعات وطنية قائمة وعدم ترك هذا الأمر لسلطة هيئة الاستثمار التقديرية ، وإعادة النظر فى الامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة للمشروعات الاجنبية والمشاركة ، ومساواة المشروعات الوطنية بالمستثمرين الاجانب فى كل المزايا الممنوحة لهم ، واستخدام نظام الاعفاءات لتوجيه رأس المال الاجنبى للمشروعات المرغوبة^(٣٢٩) ، والنوقف عن منح موافقات جديدة لانشاء بنوك اجنبية أو مشتركة فى مصر كأجراء لازالة المعوقات التى تعترض سبيل التنمية^(٣٣٠) .. وعامة ، فقد امتنع « العمل » من خلال نوابه فى مجلس الشعب عن ابداء رأى ابان طرح التقرير العام للخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧-٨٦ للتصويت ، بسبب عدة أمور منها استمرار العمل بقانون الاستثمار دون تنديله^(٣٣١) . كما طالب باحلال الاستثمارات من مصادر عربية واسلامية ، محل المصادر الدولية التى تفرض شروطاً على مصر^(٣٣٢) ، والاهتمام بالاستثمار فى نطاق التكامل المصرى- السودانى^(٣٣٣) ، وهو ما يتماشى مع اهتماماته تجاه الوطن العربى والسودان .. ولم تتغير رؤيته تغيراً

جوهرياً بشأن الاستثمار الاجنبى ، وكذلك وضع الاستثمار العربى فى مصر بعد تحالفه مع جماعة الاخوان المسلمين (٣٣٤).

أما فيما يتعلق بقناة السويس والسياحة كمصدر من مصادر النقد الاجنبى ، فيلاحظ ان حزب العمل كان يعتبر ان ايرادات قناة السويس حساسة لأى تغييرات، ومن ثم ضرورة عدم الاعتماد على مواردها فى النهوض بالاقتصاد. على انه رغم ذلك، إلا انه تخوف خلال فترة الدراسة تجاه أى محاولة للحد من عائدات هذا المورد. وفى هذا الشأن يشار لقلق الحزب من تلقيم مجرى البحر الاحمر عام ١٩٨٤، ومحاولة إسرائيل تنفيذ مشروع قناة تربط بين البحر الاحمر والبحر المتوسط، ورغبة الولايات المتحدة فى تخطيط مشروع خط انابيب نفط يربط بين السعودية وشرق المحيط الاطلنطى (٣٣٥).

أما بالنسبة للسياحة ، فقد كان « العمل » يعتبرها مصدراً هاماً للنقد الاجنبى ، وكان يرى ان هناك عوائق كثيرة تعوق تنمية هذا المصدر، وهذه العوائق تتمثل فى قلة الاستفادة من عائدات السياحة لعدم مرورها فى القنوات الشرعية (الجهاز المصرفى). والأخذ من مصادر الدخل وعدم الاضافة إليها، نتيجة تزايد خروج المصريين للسياحة خارج مصر (٣٣٦). وإقامة تجهيزات سياحية مستوردة ، بدلاً من الاعتماد على التجهيزات المستوحاة من البيئة المصرية (٣٣٧).

ومهما يكن من أمر، فقد طالب « العمل » فى مواجهة هذه التداعيات بأزالة العقبات التى تحول دون قدوم السائحين إلى مصر (٣٣٨). وفى هذا الشأن اقترح على سبيل المثال اصدار التعامل بالشيك السياحى (٣٣٩)، واتخاذ

اجراءات لجذب عائدات السياحة للمرور فى القنوات المصرفية الشرعية^(٣٤٠)، واستخدام اسلوب الدعاية وتحسين الخدمات السياحية^(٣٤١). ومن ناحية اخرى، طالب « العمل » بانعاش حركة السياحة بين مصر والسودان^(٣٤٢).

وهكذا يتبين ان « العمل » كان مهتما بقطاع السياحة كمصدر من مصادر النقد الاجنبى ، وهو ما اتضح من ابراز اهميتها والعوائق التى تعترض تنميتها ، وسبل النهوض بها . على انه يلاحظ ان هذا الاهتمام قد انخفض بعد تزايد نفوذ التيار الاسلامى بالحزب منذ عام ١٩٨٦ ، وتحالفه مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٧ . وفى هذا الصدد ، يشار لما ذكره رئيس تحرير صحيفة الشعب من ضرورة ان يمول المصريين قطاع السياحة بدلاً من انتظار السياحة الاجنبية ، على اعتبار ان ذلك افضل من حيث كمية الموارد التى تدخل الاقتصاد المصرى ، وأفضل من حيث ان السياحة الاجنبية تلوث البيئة الحضارية ، وانها صناعة تتحكم فيها شركات تسعى لاستخدام السياحة لتنشيط العلاقات مع إسرائيل^(٣٤٣). من ناحية اخرى، تجاهل برنامج تحالف العمل الحديث عن السياحة بشكل كامل ، وذلك باستثناء مطالبته بعدم الترخيص بوجود «دور اللهو والحرام باسم السياحة»^(٣٤٤).

ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد :

كانت رؤية حزب الوفد تجاه الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية تشير إلى اعتماد الاقتصاد المصرى على هذه الموارد كمصدر للنقد الاجنبى . وكان يعتبر ان هذا الأمر يشكل اعتماداً على مصادر غير مضمونة، تتزايد فيها عناصر المخاطرة . وقد ذكر فى هذا الشأن، ان نصف إيرادات

ميزان المدفوعات تأتى من عائد قناة السويس وتحويلات العمالة المصرية فى الخارج وعائدات النفط والسياحة (٣٤٥). أما فيما يتعلق برؤية « الوفد » للاستثمار الاجنبى ، فيلاحظ انه يحث دائماً على تشجيع هذا المصدر ، الأمر الذى يتوافق مع سياسته كحزب ليبرالى .

وقد طرح الحزب خلال فترة الدراسة رؤيته تجاه مصادر النقد الاجنبى ، من خلال طرح بعض الأفكار التى تسهم فى تنشيطها.

ففيما يتعلق بتحويلات العمالة المصرية فى الخارج ، كان « الوفد » يرى ان الحزب العراقيه - الارانيه تهدد سوق العمالة المصرية (٣٤٦) ، كما كان يعتبر ان بعض القرارات والتشريعات لمحمد من جذب تحويلات العمالة فى الخارج . وفى هذا الشأن ذكر مجدداً ان قرارات يناير ١٩٨٥ ساهمت فى احجام المصريين عن تحويل مدخراتهم لمصر (٣٤٧) ، كما ان بحث تشريع أذن العمل وتطبيقه بأثر رجعى على المغتربين أدى إلى امتناع المصريين فى الخارج عن ارسال مدخراتهم ، وايداعها عوضاً عن ذلك فى بنوك دول اخرى أكثر استقراراً (٣٤٨).

وعلى أية حال، فقد سعى « الوفد » خلال فترة الدراسة ، للعمل على الاستفادة من العمالة المصرية كمصدر للنقد الاجنبى . وفى هذا الصدد ، طالب من خلال نوابه بمجلس الشعب بجذب تحويلات العمالة بدلاً من ايداعها فى الخارج والمساهمة فى تنمية دول أجنبية ، وذلك من خلال رفع اسعار الفائدة إلى ١٢٪ ، وتخفيض سعر الصرف مما سيؤدى لعدم لجوء التحويلات لسوق الاتجار فى العملات الاجنبية (٣٤٩) ، ودعم الحقوق المالية والنقابية للعمالة بالخارج فى مواجهة الدول العربية التى تستفيد من وجودها استفادة

ضخمة (٣٥٠)، والاهتمام بالتعليم الفني كخبرة اضافية للمصالحة المصرية فى الخارج (٣٥١).

أما بالنسبة للاستثمارات الأجنبية ، فيلاحظ ان « الوفد » أيد فى برنامجه التأسيس استثمار رأس المال الأمري والاجنبى فى مصر ، وتذليل كل العقبات التى تحول دون ذلك ، وتوفير الضمانات التى تكفل الثقة ، شرط إلا يتعارض هذا الأمر مع سيادة مصر على مواردها الطبيعية ، وأن يكون ذلك مشروطاً بشروط مبادلة لضمان تحقيق النفع للاقتصاد المصرى ، وأن ينطوى بقدر الإمكان على نقل التكنولوجيا الحديثة وتدريب العمالة المصرية على استخدامها (٣٥٢).

وهكذا يتبين ان « الوفد » يؤيد سياسة الاستثمار الاجنبى ، وهو ما يتوافق مع ايدولوجية الحزب التى تشجع على المزيد من الانفتاح الاقتصادى . والملاحظ انه بالرغم من وضع البرنامج التاميس بعض الضوابط التى تحكم هذه السياسة ، إلا انه يتبين ان هذه الضوابط اتسمت بالصرمية قولاً من خلال البرنامج ، وفعلاً من خلال الممارسة . صحيح ان « الوفد » انتقد خلال فتره الدراسة مهادنة تبادل وتشجيع وحماية الاستثمارات الموقعة بين مصر والولايات المتحدة ، بسبب الامتيازات الكثيرة التى منحتها مصر للولايات المتحدة بموجبها (٣٥٣)، إلا ان هذا النقد جاء على لسان احد نواب الحزب الراديكاليين ، الأمر الذى شكل سلوكاً فردياً . اضافة إلى ذلك، كان «الوفد» خلال فترة الدراسة دائم الحديث عن ضرورة دعم الاستثمار العربى والاجنبى ، ورفع القيود التى تفرضه ، كما حدث على سبيل المثال عندما انتقد قرارات يناير ١٩٨٥ وطالب بالغائها ، وكانت احد مبرراته فى هذا الشأن انها تفرض

الاستثمارات العربية والاجنبية (٣٥٤).

أما فيما يتعلق بقناة السويس والسياحة كمصدر النقد الاجنبى ، ذهب كانت رؤية « الوفد » بالنسبة للمصدر الأول ، تتمثل فى اعتبار ان الحروب العراقية - الايرانية اثرت تأثيراً سلبياً على عائدات القناة ، بسبب انخفاض حركة النفط من خلالها (٣٥٥). وعامة ، فقد طالب « الوفد » خلال فترة الدراسة بزيادة ايرادات قناة السويس بتحريك رسومها ، على ان يتم ذلك بصفة شهرية وليست سنوية ، وذلك للمساهمة فى سداد جزء من الديون مما يخفف العبء عن الدولة (٣٥٦).

أما بالنسبة للمصدر الثانى ، فقد تركزت رؤية « الوفد » على طرح بعض المطالب التى تستهدف النهوض بقطاع السياحة ، كى يصبح مصدراً رئيساً لموارد الدولة ... وفى هذا الشأن يشار لمطالبته فى البرنامج التأسيسى ، بان تعطى السياحة أولوية خاصة فى خطط التنمية ، وأن تعدل اختصاصات وزارة السياحة وهياكلها التنظيمية كى تتمكن من النهوض بتبعاتها ، واستغلال إمكانيات مصر السياحية على أكمل وجه. كما يتطلب النهوض بالسياحة إلى جانب الدعاية الذكية مواصلة الكشف عن مناطق سياحية جديدة ، وتوفير وما تتطلبه السياحة من خدمات وتسهيلات ، ومعالجة مختلف المعوقات التى تؤثر فى عدد السياح الأجانب ومدة بقائهم ، والاستعانة برأس المال العربى والاجنبى ، وبالخبرة الاجنبية فى المراحل الأولى إلى حين اعداد الكوادر المتخصصة المؤهلة ، ووجوب تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام ، ووضع تخطيط للمناطق السياحية على سواحل البحر المتوسط والبحر الاحمر على أسس سياحية حديثة ، والعناية بالاثار والاهتمام بالسياحة العلاجية ، والتوسع فى إقامة المهرجانات وعقد الندوات العلمية والفنية الدولية ، وتوفير مجالات

النقل والاهتمام باستقبال السياح (٣٥٧).

وعامة ، فقد استمر الحزب خلال فترة الدراسة فى المطالبة بالنهوض بقطاع السياحة ، ولم تتعد مطالبه فى هذا الشأن تيسير الخطوات الاجرائية لتنفيذ ما جاء فى البرنامج التأسيسى (٣٥٨) ، وذلك باستثناء ما صدر عن نائب «الوفد» محمد المراغى ، وهو أحد المنتسبين لجماعة الاخوان المسلمين المتولفة مع «الوفد» عام ١٩٨٤ ، حيث طالب اضافة إلى دعم قطاع السياحة بضرورة اصدار قرار « بمنع الخمر ولعب القمار » فى جميع الانشطة السياحية حتى لا يدخل الاقتصاد « أموال رجس » (٣٥٩).

رابعاً : الخلاصة :

يتبين مما سبق ان احزاب المعارضة الثلاثة لها رؤية خاصة تجاه موارد النقد الاجنبى ، وان هذه الرؤية تتشابه احياناً وتتباين احياناً أخرى .

ففيما يتعلق بالاعتماد على هذه الموارد كمصدر للتنمية الاقتصادية ، يلاحظ وجود تباين فى رؤى احزاب المعارضة ، إذ على الرغم من ان الاحزاب الثلاثة ترفض الاعتماد على الموارد الطبيعية ذات الحساسية للعوامل الخارجية التى تعتبر مصدراً للنقد الاجنبى فى عملية التنمية ، إلا انه يلاحظ ان «التجمع» الذى يتسم بالحساسية الشديدة تجاه احتمالات التعرض لاي ضغوط خارجية ، كان من أكثر الاحزاب التى أكدت على هذا الأمر ، يليه فى ذلك «العمل» ثم «الوفد» .

أما فيما يتعلق بتحرير رفض الاحزاب الثلاثة للاعتماد على هذه الموارد ، فيلاحظ انه رغم تشابهها فى هذا الشأن من حيث الشكل ، إلا انها اختلفت

فى طرح هذه التبريرات من حيث الموضوع . حيث طرح « العمل » ببردار اقتصادية واضحة ، أما « الوفد » فقد بطرق لتبريرات اقتصادية اتسمت بالعمومية . وبالنسبة « للتجمع » فقد اتسمت رؤيته بالتحقق من خلال طرح تبريرات اقتصادية واجتماعية لهذا الرفض .

أما بالنسبة للاستثمار الاجنبى ، فقد تباينت رؤى الاحزاب الثلاثة حيث رفض « التجمع » الاعتماد على هذا المصدر فى عملية التنمية ، أما « العمل » و « الوفد » فقد طالبا بتشجيع الاستثمار الاجنبى ، وان ثابته رؤيته « الوفد » قد تأثرت بإبداء لوجية الحزب الليبرالية

وعلى اية حال ، فقد طرحت احزاب المعارضة رؤاها المختلفة بشأن موارد النقد الاجنبى ، وقد اتفقت جميعها فى التأكيد على ضرورة ادخال بعض الاصلاحات على هذه الموارد .

فما يتعلق بالنفط ، يلاحظ ان « العمل » قد انتقد الاعتماد على موارد النفط وتطرق لتداعيات ذلك ، لكنه لم يطرح بدائل فى هذا الشأن على عكس « التجمع » ، الذى اشار لضروره الاعتماد على تصنيع النفط وليس تصديره كمادة خام . أما « الوفد » فلم يشر لهذه القضية ككلية ، اللهم باستثناء بعض العموميات .

أما بالنسبة لتحويلات العمالة المصرية فى الخارج ، فقد ركز « التجمع » على مخاطرها المحتملة ، وطالب بالاهتمام بحقوق العمالة ، وذلك من منطلق اهتمامه التقليدى باوضاع القوى العاملة . أما « العمل » فلم يشر لمخاطر التحويلات ، بل انه قيم جنواها فى ضوء الوضع السائد انذاك من حيث الكم . وطرح فى هذا الشأن بعض المطالب لزيادتها ودعم اثرها على مصر . أما

«الوفد» فقد اعتبر التحويلات مصدر انعاش اقتصادى ، وطالب بتحسين فرص زيادتها وجلبها للأسواق الداخلية.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الاجنبى ، فيلاحظ رفض «التجمع» الاعتماد على هذا المصدر، بل انه فضل الاستعانة بالقروض الاجنبية عن الاستعانة به، وذلك على عكس «العمل» الذى فضل الحصول على الاستثمارات دون تلقى القروض . وقد اقترب موقف «العمل» من موقف «التجمع» بشأن تقييم النواحي الاجرائية للاستثمار الاجنبى فى مصر ، خاصة بعدما بدأ الأول فى متابعة سلبياته ، وعندما بدأ الثانى ينتقد هذه السياسة اجرائياً رغم رفضه لتلقى الاستثمارات الاجنبية . وفى هذا الشأن ، طالبا عامة بالفاء الامتيازات وتعديل قانون الاستثمار، ووضع قيود على الاستثمار الاجنبى وأعطاء الأولوية للاستثمارات العربية . أما «الوفد» فقد ايد بشكل دائم الاستثمار الاجنبى ، وسمى خلال فترة الدراسة لرفع القيود التى تعترضه.

أما بالنسبة لقناة السويس والسياحة ، فقد اتفقت مواقف الاحزاب الثلاثة فيما يتعلق بحساسية قناة السويس كمصدر للنقد الاجنبى للعوامل الخارجية . وفيما يتعلق بالسياحة ، فقد ركز «التجمع» على ضرورة عدم المبالغة فى اهميتها ، أما «العمل» و «الوفد» فقد طرحا مطالب عديدة للنهوض بها ، ولم تتأثر رؤية «الوفد» فى هذا الشأن بموقف جماعة الاخوان المسلمين المؤتلفة مع الحزب عام ١٩٨٤ ، وذلك على عكس «العمل» الذى لوحظ وجود بعض التأثير فى مواقفه نتيجة تحالفه مع «الاخوان المسلمين» عام ١٩٨٧ .

وهكذا يتبين ان مواقف احزاب المعارضة الثلاثة متميزة ، وان موقف «العمل» موقف وسط بين موقفى «التجمع» و «الوفد» . اضافة إلى

ذلك تختلف مواقف الأحزاب الثلاثة عن موقف مصر الرسمي ، وإن كان موقف « الوفد » هو الأكثر اقتراباً منه. من ناحية أخرى ، تأثير حزب العمل تأثيراً محدوداً بتحالف « الإخوان المسلمين » ، على عكس حزب الوفد الذي لم يتأثر بائتلافه مع هذه الجماعة.

هوامش الباب الخامس

(١) انظر على سبيل المثال :

- حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ. ، ص١٣٦.

- حزب التجمع ، البرنامج الانتخابى لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧ ، م س ذ. ، ص ص ٣٧-٣٨.

- خالد محى الدين ، لكل من يعنيههم الأمر الفرق بين الحوار والعمل الوطنى لمواجهة الأزمة ، الأعالى ٢٦/١١/٨٦ ، ص٧.

(٢) مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص ص ٩٣-٩٤ وص ٩٨

(٣) بيان الامانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية ، م س ذ. ، ص٧.

(٤) انظر على سبيل المثال : برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م.س.ذ. ، ص٣.

(٥) حامد ابر النصر ، م س.د. ، ص٦

(٦) انظر على سبيل المثال:

- حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م س ذ. ، ص ص ٢٣-٢٤

- د. وحيد رأفت ، برنامج عمل لحل أزممتنا الاقتصادية المرمنة ، الوفد ٢/٤/٨٧ ، ص٧.

(٧) لمزيد من التفاصيل انظر : حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، أزمة مصر

الاقتصادى الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، د ت ، ص ص ١١-١٨

(٨) انظر على سبيل المثال :

- حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ. ، ص ١٣٦
- مطبوعات التقدم (٤) ، م.س.ذ. ، ص ١٩٣ .
- (٩) ملامح التقرير السياسى للدورة الثانية عشر للجنة المركزية لحزب التجمع ، م.س.ذ. ، ص ٧ .
- (١٠) انظر فى هذا الشأن
- بيان حزب العمل حول الاوضاع المصرية الراهنة ، م.س.د. ، ص ٦ .
- البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ. ، ص ١٤ .
- (١١) بيان حزب العمل حول زيارة رئيس وزراء إسرائيل لمصر ، م.س.د. ، ص ١١ .
- (١٢) حزب الوفد الجديد . البرنامج ، م.س.د. ، ص ١٣
- (١٣) انظر على سبيل المثال ما اشار اليه الدكتور وحيد رأفت فى . ومادا بعد الزلزال؟، الوفد ٨٦/٣/٢٧ ، ص ٧
- (١٤) انظر على سبيل المثال . حرب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.د. ، ص ص ٢٧-٣٥ .
- (١٥) انظر على سبيل المثال
- حرب التجمع ، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.د. ، ص ٩ .
- الاهالى ، رحلة أمريكا والازمة الاقتصادية ، الاهالى ٨٥/٣/١٣ ، ص ١
- (١٦) انظر على سبيل المثال :
- التقرير السياسى لرئيس حزب العمل أمام المؤتمر الرابع للحزب ، م.س.ذ. ، ص ص ٣-٤
- كلمة رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحرب بحلول (١٧ / ٨٥ / ١) ، م.س.ذ. ، ص ٣

(١٧) انظر في هذا الشأن : البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧ ، م.س.ذ.، ص ٤ وص ١٤.

(١٨) حامد ابو النصر ، م.س.ذ.، ص ٦.

(١٩) أنظر على سبيل المثال - .

- حزب الوفد الجديد . البرنامج ، م.س.ذ.، ص ٢٤.

- د وحيد رزقت ، ومادا بعد الزلزال ٢ ، م.س.ذ.، ص ٧.

(٢٠) انظر ص ٣٦

(٢١) انظر . حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ.، ص ٦٦.

(٢٢) لمزيد من التفاصيل انظر : المرجع السابق ، ص ٦٧ - ٦٨

(٢٣) انظر على سبيل المثال : مشروع التقرير السياسى أمام الدورة الثامنة عشر للجنة المركزية لحزب التجمع ٢٣-٨٦/١/٢٤ ، غ م ، ص ١٢

(٢٤) - حزب التجمع ، البرنامج السياسى العام ، م.س.ذ.، ص ١١٧ وص ١٣٦ و ص ١٥٣.

- الاهالى ٨٢/٨/١٨ ، ص ٦

- الاهالى ، قبل ان يفوت الأوان ، الاهالى ٨٦/٢/١٩ ، ص ١

(٢٥) انظر . بيان الامانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية ، م.س.ذ.، ص ٧.

(٢٦) انظر على سبيل المثال : برنامج حزب العمل ، م.س.ذ.، ص ٣٥.

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٤٨.

(٢٨) انظر على سبيل المثال : برنامج حرب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص٨.

(٢٩) حزب العمل ، المؤتمر العام الرابع .. توصيات المؤتمر وقراراته ، م.س.ذ.

(٣) - عادل حسين ، دور مصر فى خفض سعر البترول ، م.س.ذ، ص١.

- عادل حسين ، ماذا جرى فى مناقشات الرئيس ، الشعب ١٦/١٢/٨٦ ، ص٣

(٣١) عادل حسين ، الاسلاميون والاتفاق مع صندوق النقد ، الشعب

١٢/٥/٨٧، ص٢

(٣٢) انظر على سبيل المثال .

- حزب الوفد الجديد .. البرنامج ، م.س.ذ، ص٢٤ وص٥٧.

- تقرير لجنى الشئون الاقتصادية والمالية بحزب الوفد حول قرارات مارس ٨٦

الاقتصادية ، الوفد ٨٦/٤/١ ، ص٥.

(٣٣) حزب الوفد الجديد . البرنامج ، م س ذ، ص ص ١٣-١٤ وص١٦.

(٣٤) لمزيد من التفاصيل انظر ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار

فى ٨٥م٠ ، ٨٥/٦/٩ ، فى م.ش، ف٤ ، د١ ، ص ص ٦٥٦٨ - ٦٥٦٩

(٣٥) مصطفى شردى ، مصر .. سيده هذا القرار ، الوفد ٨٧/٧/٦ ، ص١.

(٣٦) انظر على سبيل المثال . حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية والطريق نحو

الخروج منها ، م.س.ذ، ص ٣

(٣٧) انظر فى هذا الشأن ما اشارت اليه افتتاحية صحيفة الاهالى فى : الرؤية

الصحيحة والممارسات الخاطئة ، الاهالى ٨٧/٧/١٥ ، ص١ . وانظر ايضا ما ذكره النائب

ابو العز الحيرى فى : م٤٤ ، ٨٤/٣/١٩ ، فى م.ش ، ف٣ ، د٥ ، ص ص ٤٥٣٥-٤٥٣٦.

(٣٨) حرب التجمع ، البرنامج الانتخابى لمجلس الشعب ابريل ١٩٨٧ ، م س ذ، ص

ص ٣٧-٣٨.

(٣٩) حزب التجمع ، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص ١٧.

(٤٠) د. ابراهيم العيسوي (محرر) ، خطة التنمية الحكومية الأحلام والواقع والبدل الجاد ، كتاب الاهالي (٢١) ، يوليو ١٩٨٩ ، ص ص ٥٨-٥٩.

(٤١) حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ، ص ٩٦.

(٤٢) د. ابراهيم العيسوي (محرر) ، م.س.ذ، ص ١٢٨

(٤٣) حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ، ص ٧٤.

(٤٤) انظر على سبيل المثال : المرجع السابق ، ص ٢٤ وص ص ٢٩ - ٣ وص ٣٣ وص ٤١.

(٤٥) المرجع السابق ، ص ٣٣.

(٤٦) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع ، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤ ، م.س.ذ، ص ص ١٦-١٧.

(٤٧) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها ، م.س.ذ، ص ص ٩٥-٩٦ وص ص ١٠٥-١٠٦.

(٤٨) د. ابراهيم العيسوي (محرر) ، م.س.ذ، ص ص ١٢٦-١٢٨

(٤٩) حول هذه القرارات انظر ص ١٥١.

(٥٠) انظر على سبيل المثال . بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول الغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية ، م.س.ذ، ص ٧.

- (٥١) حزب التجمع ، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها
م.س.د، ص ص ٢٨-٢٩
- (٥٢) د. ابراهيم العيسوي (محرر)، م.س.ذ، ص ٥٩ وص ٦٢.
- (٥٣) المرجع السابق، ص ص ١٢-١٠٣.
- (٥٤) مشروع التقرير السياسى امام الدورة الثانية عشرة للجنة المركزية لحزب التجمع
م.س.ذ، ص ١٧.
- (٥٥) انظر تصريحات د. فؤاد مرسى فى الأقالى ٣٠/١٠/٨٥، ص ٣.
- (٥٦) ابراهيم العيسوي (محرر)، م.س.ذ، ص ١٢٩.
- (٥٧) انظر على سبيل المثال ما ذكره النائب أبو العر الحريرى فى معرض ابد
الملاحظات على بروتوكول تجارى مصرى- سوفيتى فى: م ٤٤، ١٩/٣/٨٤، م.ش، ف ٣
د، ص ص ٤٥٣٥-٤٥٣٦.
- (٥٨) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، دعم الأغنياء ودعم الفقراء، كتاب الأقالى
(٥)، ابريل ١٩٨٥، ص ٥٧.
- (٥٩) كلمة الأمين العام لحزب التجمع فى مؤتمر شعبى بالقيوم احتفالاً بعيد الفلاح،
س.ذ، ص ٥.
- (٦٠) الأقالى، اختطاف الطائرة المصرية والخلص من العلاقة الخاصة مع أمريكا،
س.ذ، ص ١
- (٦١) د. ابراهيم العيسوي (محرر)، م.س.ذ، ص ٤٣ وص ٤٥.
- (٦٢) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م.س.ذ، ص ص ٦٤-٦٥.
- (٦٣) المرجع السابق، ص ٦

(٦٤) المرجع السابق، ص ٦٢.

(٦٥) د. ابراهيم العيسوي (محرر)، م. س. ذ، ص ٤٧.

(٦٦) لمزيد من التفاصيل أنظر :

- د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص ٦٠ وص ٦٧-٦٧ و ص ٧٠.

- د. ابراهيم العيسوي (محرر)، م. س. ذ، ص ٤٥.

(٦٧) لمزيد من التفاصيل انظر د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص

ص ٧٣-٧٩

(٦٨) حزب التجمع، البرنامج السياسي العام، م. س. ذ، ص ١٤٥.

(٦٩) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص ٦١.

(٧٠) انظر على سبيل المثال. بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول اقالة حكومة على

لطفى، الأهالي ١٩/١١/٨٦، ص ٧

(٧١) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. ذ، ص ٧٩.

(٧٢) أنظر : حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الإصلاح الاقتصادي، م. س

ذ، ص ٢٢-٢٣.

(٧٣) م ١٥، ٨٥/١٢/٣٠، في م. ش، ق ٤، د، ص ٩٢.

(٧٤) د. محمد حلمي مراد، أحلوا مخاطر الاعتماد على المعونات، الشعب

٨٥/١/٢٩، ص ٥.

(٧٥) انظر رأي النائب ابراهيم شكرى في: م ١٤، ٨٤/١/١، في م. ش، ق ٣، د،

ص ٤١.

(٧٦) انظر على سبيل المثال. حزب العمل الاشتراكي، المؤتمر العام الأول -١

٨٢/٦/١١. دعائم الإصلاح الاقتصادي، ص ص ٢٢-٢٣.

(٧٧) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٣.

(٧٨) البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ١٤.

(٧٩) أنظر في هذا الشأن ما ذكره النائب ابراهيم شكرى في: م ٧٣، ٨٥/٤/٢٣، م

ش، ف، ٤، د، ص ٤٨١٩.

(٨) أنظر على سبيل المثال : د. محمد حلمى مراد، هل الحكومة حادة في تشجيع

التصدير؟، الشعب ٨٥/٢/٢٦، ص ٥.

(٨١) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الإصلاح الاقتصادي، م. س. ذ،

ص ٢٤.

(٨٢) المرجع السابق ، ص ٢.

(٨٣) انظر على سبيل المثال: عادل حسين، اضطرابات هذا العام حديث شعلان وضغط

الامريكان، الشعب ٨٦/٦/١٧، ص ١١.

(٨٤) د. محمد حلمى مراد، هل الحكومة جادة في تشجيع التصدير؟، م. س. ذ، ص

٢.

(٨٥) انظر على سبيل المثال: عادل حسين، بيان وزير المالية: الغلاء... ورمضان،

الشعب ٨٦/٥/٢٠، ص ١.

(٨٦) انظر مقاله النائب حمدى أحمد في: م ٤٤، ٨٣/٣/١٣، في م. ش. ف، ٣، ٤٤،

ص ٣٠٩٣.

(٨٧) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٣

(٨٨) بيان حزب العمل حول الأوضاع المصرية الراهنة، م. س. ذ، ص ٦.

(٨٩) انظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الأول دعائم الاصلاح الاقتصادي، م. س. ذ، ص ٢٩.

(٩٠) توصيات المؤتمر العام الاول لحزب العمل، م. س. ذ، ص ٢.

(٩١) حول مضمون هذه القرارات انظر ص ١٥١.

(٩٢) انظر على سبيل المثال ما ذكره النائب ابراهيم شكرى فى: م ٧٣، ٢٣/٤/٨٥، فى م. ش ف، د، ص ١، ص ٤٨١٨ - ٤٨٢٢.

(٩٣) انظر فى هذا الشأن: عادل حسين، الغلاء القادم، الشعب ١٨/٣/٨٦، ص ١
وص ١١

(٩٤) انظر على سبيل المثال مقالته النائب مجدى أحمد حسين فى م. ش، ف، د، ص ١، م ١٩، ٢٤/٦/٨٧، ص ٢٣.

(٩٥) ابراهيم شكرى، لاهد من تعديل حاد للسياسة الاقتصادية، الشعب ٩/٤/٨٥، ص ٨.

(٩٦) م ٧٣، ٢٣/٤/٨٥، فى م. ش، ف، د، ص ٤٨١٩.

(٩٧) د. محمد حلمى مراد، الجنيد المصرى فى محبة والعلاج بين ايدينا، م. س. ذ، ص ٥.

(٩٨) أنظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الرابع.. توصيات المؤتمر وقراراته، م. س. ذ.

(٩٩) انظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الاول. دعائم الاصلاح الاقتصادي، م. س. ذ، ص ٢٩.

(١٠٠) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٣.

(١٠١) برنامج حزب العمل، م. س. ذ، ص ١٧.

(١٠٢) من أبرز هؤلاء رئيس الحزب الأستاذ / ابراهيم شكرى وهو مهندس زراعى، وقد شغل خلال بعض سنوات السبعينات منصب وزير الزراعة والاصلاح الزراعى والتنمية الريفية.

(١٣) انظر على سبيل المثال رأى رئيس حزب العمل حول هذه الاتفاقية فى م. ٤، ٨٤/٧/٧، فى م. ش، ف٤، دا، ص ص ١٨٧ - ١٨٨.

(١٤) انظر فى هذا الشأن : كلمة رئيس حزب العمل فى اجتماع تنظيى بمقر الحرب ببنى سويف (٨٥/١١/٢٢)، الشعب ٨٥/١١/٢٦، ص ٢.

(١٥) حزب العمل، المؤتمر العام الأول. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ١١.

(١٠٦) انظر فى هذا الشأن :

- ورقة حزب العمل الاشتراكى حول قضية الدعم فى. الطليعة، ع ٢، ابريل- يونيو ٨٥، ص ٢٦.

- د محمد حلمى مراد، مدوا ايديكم الى الفلاح مصدر الخيرات، الشعب ٨٣/٩/١٣، ص ٧.

(١٧) يلاحظ على رغم تأكيد «العمل» أن هذه السياسة قد بدأت منذ عام ١٩٧٤، إلا أنه اشار- على لسان رئيس الحزب- انه قد جرت محاولات اصلاح هذه السياسة فى منتصف السبعينات. ويعتقد ان تلك الرؤية قد أخذت فى الاعتبار أن رئيس الحرب قد شغل منصب وزير الزراعة خلال تلك الفترة.. لمزيد من التفاصيل انظر. كلمة رئيس حزب العمل فى ندوة الحزب (٨٣/٩/٢٨) حول مشكلة الغلاء فى مصر، الشعب ٨٣/١٠/٢٥، ص ٢.

(١٠٨) انظر على سبيل المثال بعض مقترحات الحزب فى. حزب العمل.. المؤتمر العام الأول، دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ص ١١ - ١٣.

- (١٠٩) البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ. ص ١٣.
- (١١٠) انظر على سبيل المثال: د. محمد حلمي مراد، لمصر مصالح حيوية لا تتحقق الا بالتعاون مع السودان، الشعب ١٩٨٦/٦/٢٤، ص ٥.
- (١١١) د. محمد حلمي مراد، لماذا يبقى والى وزيراً للزراعة والأمن الغذائي رغم فشله، الشعب ٨٦/٩/٣٠، ص ٥.
- (١١٢) انظر في هذا الشأن: حزب الوفد الجديد. البرنامج، م. س. ذ. ص ١٢-١٣.
- (١١٣) المرجع السابق، ص ٢٤
- (١١٤) المرجع السابق، ص ٢٤
- (١١٥) تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بحزب الوفد حول قرارات مارس ٨٦ الاقتصادية، م. س. ذ. ص ٥.
- (١١٦) انظر على سبيل المثال :
- د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزمنا الاقتصادية المرمنة، م. س. ذ. ص ٧
- د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزمنا الاقتصادية (٢)، الوفد ٨٧/٤/٩، ص ٧
- (١١٧) انظر : م ٦٥، ٨٦/٦/١٦، في م. ش. ذ. ص ٤٥٠٦.
- (١١٨) د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزمنا الاقتصادية المرمنة، م. س. ذ. ص ٧
- (١١٩) برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤، م. س. ذ. ص ٤.
- (١٢٠) انظر رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار في. م ٨٥، ٨٥/٦/٩.
- في م. ش. ذ. ص ٦٥٦٩.

(١٢١) أنظر على سبيل المثال. خطاب رئيس حزب الوفد فى مؤتمر شعبى بالرقازيق، م.

س. ذ، ص ٥.

(١٢٢) أنظر:

- حزب الوفد الجديد . البرنامج ، م. س. ذ، ص ٥٧.

- بيان حزب الوفد عن قضية الدعم، الوفد ٢١/٢/٨٥، ص ١.

(١٢٣) أنظر على سبيل المثال.

- حزب الوفد الجديد . البرنامج، م س ذ، ص ٢٤

- د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزممتنا الاقتصادية المزممة (٢)، م س. ذ، ص ٧

(١٢٤) أنظر على سبيل المثال رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى.

م ١٤، ١٠/١/٨٤، فى م ش، ف، د، ١٥، ص ١٢٣٦.

(١٢٥) حزب الوفد الجديد . البرنامج، م س. ذ، ص ٢٤.

(١٢٦) المرحع السابق، ص ص ٢٣ - ٢٤

(١٢٧) د وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزممتنا الاقتصادية المزممة، م س. د، ص

٧.

(١٢٨) حزب الوفد الجديد... البرنامج، م. س ذ، ص ٢٤.

(١٢٩) تقرير لجنئى الشؤون الاقتصادية والمالية بحزب الوفد حول قرارات مارس

١٩٨٦، م س. د، ص ٥

(١٣) حزب الوفد الجديد . البرنامج، م. س. ذ، ص ٢٤.

(١٣١) ورقة حزب الوفد الجديد حول قضية الدعم فى الطليعة، ع ٢، ابريل- يونيو

٨٥ ص ٣٢

(١٣٢) انظر في هذا الشأن رأى النائب علوى حافظ في:

- م. ش، ف ٥، د ١، م ٧، ٨٧/٦/٧، ص ٩

- م. ش، ف ٥، د ١، م ٩، ٨٧/٦/٨، ص ٧.

(١٣٣) انظر على سبيل المثال ما أشار اليه رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية ممتاز نصار

في: ٨٤/٧/٧، م. ش، ف ٤، د ١، ص ١٩٠.

(١٣٤) أنظر رأى النائب محمد اسماعيل عيد في : م ٤٢، ٨٥/١/١٣، م. ش،

ف ٤، د ١، ص ٥ ٢٨ - ٢٨٠٦.

(١٣٥) لمزيد من التفاصيل انظر الاستجابات الموجهة لوزير الزراعة واستصلاح الأراضي

من النائب علوى حافظ حول فشل استراتيجية الأمن الغذائي في مصر في: م. ش، ف ٥،

د ١، م ٧، ٨٧/٦/٧، ص ٤-١٣ وص ١٨-٢٢

(١٣٦) حزب الوفد الجديد.. البرنامج ، م. س. ذ، ص ٢٨.

(١٣٧) برنامج الوفد الانتخابي ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٦.

(١٣٨) ورقة حزب الوفد الجديد حول قضية الدعم، الطليعة، م. س. ذ، ص ٣٢.

(١٣٩) انظر في هذا الشأن :

- مصطفى شردى، التكامل على طريق الوحدة والحرية، الوفد ١٨ / ٨٤/١، ص ١

وص ١٠.

- مصطفى شردى، قضية الطعام محليا . وعربيا، م. س. ذ، ص ١ وص ١٥.

(١٤٠) انظر ما ذكره النائب أحمد طه في: ش، ف ٥، د ١، م ٩، ٨٧/٦/٨، ص ٩.

(١٤١) انظر على سبيل المثال:

- بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول التطورات السياسية والاقتصادية الاخيرة

(٨٥/٩/٧)، الأهالي ٨٥/٩/١١، ص ٣.

- خطاب رئيس حزب الوفد في مؤتمر شعبي ببسيون (٨٥/٤/١١)، الوفد
٨٥/٤/١٨، ص ٥.

(١٤٢) حزب التجمع، البرنامج السياسي العام، م. س. ذ، ص ١٢٣-١٢٤.

(١٤٣) حزب التجمع، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س
ذ، ص ٦٢.

(١٤٤) حزب التجمع، البرنامج السياسي العام، م. س. ذ، ص ١٣١-١٣٢.

(١٤٥) د. ابراهيم العيسوي (محرر)، م س ذ، ص ١٢٩

(١٤٦) حزب التجمع، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س.
ذ، ص ٦٢ و ص ٦٣.

(١٤٧) انظر في هذا الشأن ما اشار اليه وزير النولة لشتون مجلس الشعب والشورى
مطلقا على موقف بمثل «التجمع» من الاتفاقات الامريكية في. م ٤، ١٧/٣/٨٤، م ش،
٣، ٥، ص ٣٦٢٩.

(١٤٨) بيان الأمانة العامة للتجمع حول ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثانية، م س. ذ،
ص ٧.

(١٤٩) انظر في هذا الشأن ما ذكره د فؤاد مرسى أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع
في الاهالي ٨٧/١/٢٨، ص ٧

(١٥٠) لمزيد من التفاصيل انظر : د. ابراهيم العيسوي (محرر)، م س. ذ، ص
١٢-١٩

(١٥١) انظر على سبيل المثال : المرجع السابق ، ص ٤١.

(١٥٢) انظر على سبيل المثال : حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق

نحو الخروج منها، م. س. ذ، ص ٣١.

(١٥٣) لمزيد من التفاصيل أنظر على سبيل المثال: حزب التجمع، البرنامج السياسى العام م. س. ذ، ص ٢٤٦ - ٢٥٨
(١٥٤) انظر فى هذا الشأن :

- تصريحات د. فؤاد مرسى أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع فى الأهالى
٨٥/٨٢/٢٨، ص ٧.

- نصريحات د. فؤاد مرسى فى الأهالى ٨٥/١ / ٣٠، ص ٣.
- الأهالى، نعم.. نخضع لضغوط أمريكا وصندوق النقد الدولى، الأهالى ٨٥/٩/٢٥، ص ١.

(١٥٥) - مطبوعات التقدم (٤)، م. س. ذ، ص ١٩٣ - ١٩٤.
- الأهالى، هل القاهرة بعهد منع قواعد عسكرية لأمريكا على أرض مصر؟ الأهالى ٨٦/٦/١١، ص ١.

(١٥٦) الأهالى، الحكومة.. والمأزق، الأهالى ٨٥/٨/٢١، ص ١
(١٥٧) الأهالى، نعم.. نخضع لضغوط أمريكا وصندوق النقد الدولى، م. س. ذ، ص ٦.

(١٥٨) انظر فى هذا الشأن : الأهالى، زيارة ابو غزالة لواشنطن ذات الأبعاد العسكرية . والسياسية، الأهالى ٨٦/٦//١٨، ص ١ و ص ٤.

(١٥٩) التقرير السياسى المقدم أمام اجتماعات الدورة الثالثة عشر للجنة المركزية لحزب التجمع ٣٠ - ٣١ / ١٠ / ١٩٨٦، غ. م. ص ٣١.

(١٦٠) أنظر على سبيل المثال تصريحات د. فؤاد مرسى أمين اللجنة السياسية بحزب التجمع فى الأهالى ٨٥/٨/٢٨، ص ٧.

(١٦١) الأهالي، الحكومة.. والمأزق، م. س. د. ص ١.

(١٦٢) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول إلغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية، م. س. د. ص ٧

(١٦٣) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول اقالة حكومة على لطفى. م. س. د. ص ٧

(١٦٤) وقائع مناقشات الامانة العامة لحزب التجمع حول الموقف العربى ونتائج زيارة مبارك لأمريكا، م. س. د. ص ٧.

(١٦٥) انظر على سبيل المثال التقرير السياسى المطروح امام الدورة الثالثة عشر للجنة المركزية لحزب التجمع، م. س. د. ص ٢٤.

(١٦٦) انظر على سبيل المثال :

- حسين عبدالرازق، الرئيس مبارك والمعارضة والأخطار التى تهدد الديمقراطية ولقمة العيش، م. س. د. ص ١٠

- الأهالي، حنون الاسعار والخل، الأهالي ١٠/٧، ٨٥، ص ١.

(١٦٧) الأهالي، الحكومة والمأزق، م. س. د. ص ١.

(١٦٨) لمزيد من التفاصيل أنظر: د. ابراهيم العيسوى (محرر)، م. س. د. ص ص ١١١-١١٤.

(١٦٩) لمزيد من التفاصيل أنظر :

- د ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. د. ص ص ١١٤ - ١٢٥.

- بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول إلغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية، م. س. د. ص ٧

(١٧٠) الأهالي، طفق الكيل.... الأهالي ٨٥/٩/١١، ص ١.

(١٧١) حزب التجمع، البرنامج الانتخابي العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٦٣.

(١٧٢) الأهالي ٨٥/٦/٢٦، ص ٦

(١٧٣) انظر في هذا الشأن :

- حوار مع خالد محيي الدين، الأهالي ٨٦/١٢/١، ص ٣

- الأهالي، الرئيس . وأمريكا، م. س. ذ، ص ١.

(١٧٤) مطبوعات التلم (٤)، م. س. ذ، ص ٢٢٧.

(١٧٥) بيان الأمانة العامة لحزب النجم حول اقالة حكومة على لطفى، م. س. ذ، ص ٧.

(١٧٦) لمزيد من التفاصيل أنظر . حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها. م. س. ذ، ص ٧١-٧٤.

(١٧٧) بيان الامانة العامة لحزب التجمع حول التطورات السياسية والاقتصادية الاخيرة، م. س. ذ، ص ٣ وص ١٠.

(١٧٨) برنامج حزب العمل، م. س. ذ، ص ١٤.

(١٧٩) حزب العمل، المؤتمر العام الأول دعائم الاصلاح الاقتصادي، م. س. ذ، ص

٥

(١٨٠) انظر على سبيل المثال: المرجع السابق، ص ٥ وص ٦-٧.

(١٨١) توصيات المؤتمر العام الثاني لحزب العمل ، م. س. ذ، ص ٤.

(١٨٢) انظر مذكره برنامج «العمل» الانتخابي عام ٨٤، ص ٨ وهو نفس مذكره

برنامج تحالف العمل الانتخابى عام ٨٧، ص ١٥.

(١٨٣) الشعب ٨٤/٢/٢١، ص ١

(١٨٤) م. ش، ف، ٥، ١، ١، ٨٧/٦/٩، ص ٢٦

(١٨٥) انظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الأول. دعائم الاصلاح
الاقتصادى، م. س. ذ، ص ٥

(١٨٦) انظر على سبيل المثال. برنامج العمل الاشتراكى لانتخابات مجلس الشعب
١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٨.

(١٨٧) انظر على سبيل المثال ما اشار اليه النائب ابراهيم شكرى فى. م، ٨٤/٧/٧،
فى م. ش، ف، ٤، ١، ص ص ١٨٧ - ١٨٨

(١٨٨) أنظر فى هذا الشأن: د. محمد حلمى مراد، أخطروا مخاطر الاعتماد على
المعونات، م. س. ذ، ص ٥

(١٨٩) البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ١٤.

(١٩٠) انظر فى هذا الشأن : م، ٨٥/٢/١١، ف، ٤، ١، ص ٣٥

(١٩١) أنظر ما ذكره رئيس حزب العمل فى مؤتمر الحزب فى قليوب، الشعب
٨٧/٦/٢٢، ص ٢.

(١٩٢) حزب العمل، المؤتمر العام الأول. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص
٥.

(١٩٣) د. محمد حلمى مراد، يتسبون فى خلق المآزق والمشكلات ثم يطالبون غيرهم
بالحلول، الشعب ٨٢/١ / ١٩، ص ٣

(١٩٤) كلمة نائب رئيس حزب العمل الدمرداش العقالى فى ندوة الحزب حول القروض
والديون الخارجية (٨٥/٣/١٩)، الشعب ٨٥/٣/٢٦، ص ٢.

- (١٩٥) محمد حسن درة، حول الخطة الخمسية للدولة.. وامتناعنا عن التصويت...، الشعب ٨٣/٢/١، ص ١٥.
- (١٩٦) ابراهيم شكري، لا بد من تعديل حاد للسياسة الاقتصادية، م. س. ذ. ص ٨.
- (١٩٧) عادل حسين، هذا حديث غير موثق لأستاذ اقتصاد وليس بيانا لحكومة، الشعب ٨٥/٢/٣، ص ١.
- (١٩٨) انظر على سبيل المثال د. محمد حلمي مراد، علينا أن نستيقظ لتعمير الديار ومحاربة الفساد قبل أن تدوسنا الأقدام، الشعب ٨٥/٣/١٩، ص ٥.
- (١٩٩) انظر على سبيل المثال. عادل حسين، في طريقنا نحو كامب ديفيد جديدة، الشعب ٨٦/٦/٣، ص ١١.
- (٢٠٠) المرجع السابق، ص ١١.
- (٢٠١) انظر على سبيل المثال: كلمة رئيس حزب العمل في مؤتمر انتخابي بفاقوس (٨٧/٣/١٦)، الشعب ٨٧/٣/٢١، ص ٦.
- (٢٠٢) انظر على سبيل المثال د. محمد حلمي مراد، أهدروا مخاطر الاعتماد على المعونات، م. س. ذ. ص ٥.
- (٢٠٣) بيان من حكومة حزب العمل إلى الأمة العربية، م. س. ذ. ص ٣.
- (٢٠٤) كلمة رئيس حزب العمل في مؤتمر الحزب في قوص، الشعب ٨٤/٤/١٠، ص ٢.
- (٢٠٥) عادل حسين، ماذا جرى في مباحثات الرئيس، م. س. ذ. ص ٣.
- (٢٠٦) - عادل حسين، أهم أحداث ١٩٨٦، الشعب ٨٦/١٢/٣، ص ٣
- د. محمد حلمي مراد، علينا أن نستيقظ لتعمير الديار ومحاربة الفساد قبل ان تدوسنا الأقدام، م. س. ذ. ص ٥.

(٢٧) انظر في هذا الشأن :

- عادل حسين، عن التطبيع وجريمة التعذيب، الشعب ٨٦/٨/١٩، ص ١١.

- عادل حسين، كيف يحكمونا وكيف تصدر القرارات، الشعب ٨٧/٣/١٧، ص ٤

(٢٨) انظر على سبيل المثال رد فعله حرب العمل على القرصنة الامريكية على الطائرة المصرية في كلمة رئيس الحزب في مؤتمر بحلول (١٧ / ١ / ٨٥)، م. س. د، ص ٣
(٢٩) انظر في هذا الشأن .

- د. محمد حلمي مراد، أهدروا مخاطر الاعتماد على المعونات، م. س. د، ص ٥

- عادل حسين، حول أحاديث الرئيس مبارك، الشعب ٨٦/٧/٨، ص ١

(٢١) انظر على سبيل المثال. عادل حسين، عن التطبيع وجريمة التعذيب، م س د، ص ١ و ص ١١.

(٢١١) د محمد حلمي مراد، علينا أن نستيقظ لتعمير الديار ومحاربة الفساد قبل أن تدوسنا الأقدام، م. س. د، ص ٥

(٢١٢) حول هذه الشروط انظر ص ٨٧ - ٨٨

(٢١٣) انظر على سبيل المثال. د. محمد حلمي مراد. من علامات الساعة، م س د، ص ٥.

(٢١٤) انظر . عادل حسين، العنوا الأمريكان بدلا من العرب، الشعب ٨٦/٥/٦، ص ١ و ص ٩

(٢١٥) توصيات المؤتمر العام الثاني لحزب العمل. م. س. د، ص ٤.

(٢١٦) كلمة رئيس حزب العمل في مؤتمر الحرب بكفر الشيخ (٢٨ / ٤ / ٨٥)، الشعب ٨٥/٥/٧، ص ٢

(٢١٧) انظر على سبيل المثال: د. محمد حلمي مراد، بيانات غير صحيحة لمجلس الشعب ورئيس الجمهورية ١، الشعب ٨٥/١/٢٢، ص ٥.

(٢١٨) ابراهيم شكرى، لاهد من تعديل حاد للسياسة الاقتصادية، م. س. ذ، ص ٨.

(٢١٩) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤. م. س. ذ، ص ٣.

(٢٢) أنظر: ماذكره رئيس حزب العمل في مؤتمر الحزب (٨٥/١٠/١)، الشعب ٨٥/١/١٥، ص ٢.

(٢٢١) انظر في هذا الشأن .

- كلمة رئيس حزب العمل في مؤتمر الحزب في مشاة سندنيلة، م. س. ذ، ص ٢.

- ابراهيم شكرى، لماذا ندعوك لانتخابات حزب العمل؟، الشعب ٨٤/٥/٢٢، ص ٣

(٢٢٢) عادل حسين، بيان وزير المالية. الغلاء ورمضان، م. س. ذ، ص ١١.

(٢٢٣) انظر على سبيل المثال.

- عادل حسين، أهم أحداث ١٩٨٦، م. س. ذ، ص ٣.

- عادل حسين، أين رئيس الحكومة؟، الشعب ٨٧/٢/١٠، ص ٣.

(٢٢٤) انظر على سبيل المثال : عادل حسين، ملاحظات قبل استفتاء الرئاسة، الشعب ٨٧/٦/٣، ص ٣.

(٢٢٥) عادل حسين، كارثة الاتفاق السرى مع امريكا وصندوق النقد وحديث عن قضية الجيش، الشعب ٨٧/٥/٢٦، ص ٢.

(٢٢٦) انظر على سبيل المثال :

- البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ١-١١.

- ورقة حزب العمل حول قضية الدعم، م. س. ذ، ص ٢٣

(٢٢٧) انظر على سبيل المثال : د. محمد حلمى مراد، المنطق الشعبى فى موضوع الدعم، الشعب ١٧/١/٨٤، ص ٧.

(٢٢٨) انظر فى هذا الشأن : دراسة حزب العمل حول قضية الدعم فى: م. س. ذ، ص ٢١ - ٣٠

(٢٢٩) انظر فى هذا الشأن . عادل حسين، فى طريقنا نحو كامب ديقيد جديدة، م. س. ذ، ص ١١

(٢٣) د محمد حلمى مراد، شروط نجاح الترع لسداد القروض مع التطبيق على حالة مصر للطيران، الشعب ١٧/١٢/٨٥، ص ٥.

(٢٣١) انظر على سبيل المثال: حزب العمل، المؤتمر العام الرابع توصيات المؤتمر وقراراته، م س ذ

(٢٣٢) لمزيد من التفاصيل أنظر

- د. محمد حلمى مراد، من هو «أبر لمعة» مقدم بيانات خطاب عيد الصال؟ وماذا يريد الشعب بالنسبة لتعضم القروض الاجنبية؟، الشعب ٨٧/٥/٥، ص ٥.

- بيان التحالف الاسلامى ردا على بيان الحكومة امام مجلس الشعب، م. س. ذ، ص ٤

(٢٣٣) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ٧

(٢٣٤) انظر ص ٥٢

(٢٣٥) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل، م. س. ذ، ص ٤.

(٢٣٦) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٣.

(٢٣٧) الشعب ٢٢ / ٨٥ / ١، ص ٢.

(٢٣٨) د. محمد حلمى مراد، شروط نجاح التبرع لسداد القروض مع التطبيق على حالة مصر للطيران، م. س. ذ، ص ٥.

(٢٣٩) محمد حسن درو، على طريق الصحة المرتفعة هموم مصر، الشعب ٨٦/١/١٤، ص ٦.

(٢٤٠) د. محمد حلمى مراد، شروط نجاح التبرع لسداد القروض مع التطبيق على حالة مصر للطيران، م. س. ذ، ص ٥.

(٢٤١) انظر فى هذا الشأن م ٢٨، ٨٣/١/١٢، فى م ش، ف ٣، د ٤، ص ١٤٩٨

(٢٤٢) بيان من حزب العمل إلى الأمة العربية، م س. ذ، ص ٣.

(٢٤٣) حزب الوفد الجديد... البرنامج، م س ذ، ص ٢٤

(٢٤٤) انظر فى هذا الشأن: المرجع السابق، ص ١٣

(٢٤٥) مصطفى شردى، المسافر إلى أمريكا باسم جميع المصريين، م س ذ، ص ١.

(٢٤٦) انظر ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى م ٥٧، ٨٥/٣/١، فى م. ش، ف ٤، د ١، ص ٢ ٣٨.

(٢٤٧) حزب الوفد الجديد... البرنامج، م. س. ذ، ص ١٣

(٢٤٨) م ١٢، ٨٦/١٢/٢٨، فى م. ش. ف ٤، د ٣، ص ١٢٥٧.

(٢٤٩) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٤.

(٢٥٠) انظر على سبيل المثال ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى: م ٢٢، ٨٤/١١/١٨، فى م. ش. ف ٤، د ١، ص ١٨٧٦ - ١٨٧٧.

(٢٥١) انظر على سبيل المثال ما ذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى: م ٣٣، ٨٦/٢/٢٣، فى م. ش. ف ٤، د ٢، ص ١٣٦٢ - ١٣٦٣.

- (٢٥٢) د. وحيد رأفت، برنامج عمل لحل أزمعتنا الاقتصادية المزمنة، م. س. د، ص٧.
- (٢٥٣) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٤.
- (٢٥٤) خطاب رئيس حزب الوفد بسمثود (٨٦/٨/٢١)، الوفد ٨٦/٨/٢٨، ص ٤.
- (٢٥٥) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب على حافظ فى: م١٤، ١ / ٨٤/١، فى م. ش. ٤، د١، ص ١٢٤٣
- (٢٥٦) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، م. س. ذ، ص٤.
- (٢٥٧) انظر على سبيل المثال ماقاله النائب محمد اسماعيل عيد فى م٩١، ٨٥/٦/١٢، فى م ش، ف٤، د١، ص٦٧٣٩
- (٢٥٨) انظر على سبيل المثال ماذكره نائب الوفد فكرى الجزار وممتاز نصار فى: - م٥٨، ٨٥/٦/٩، فى م ش، ف٤، د١، ص ص ٦٥٦٨ - ٦٥٦٩.
- م٢٩، ٨٤/٢/١٢، فى م ش، ف٣، د٥، ص ص ١٩٣٦ - ١٩٣٧.
- (٢٥٩) م٨٥، ٨٥/٦/٩، فى م ش، ف٤، د١، ص ص ٦٥٦٨ - ٦٥٦٩
- (٢٦٠) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤، م. س. ذ، ص٤.
- (٢٦١) خطاب رئيس الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، م. س. ذ، ص٤
- (٢٦٢) انظر ماذكره النائب عبدالمنعم حسين فى م٥، ٨٦/١١/٣٠، فى م. ش، ف٤، د٣، ص ٨
- (٢٦٣) انظر ص ص ٣٦٨ - ٣٦٩
- (٢٦٤) انظر ص ٣٤٣
- (٢٦٥) م٩١، ٨٥/٦/١٢، فى م. ش، ف٤، د١، ص ٦٧٣٩.

- (٢٦٦) انظر على سبيل المثال مذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار
فى: م ٢١، ٢٥/١/٨٦، فى م. ش، ف ٤، د ٢، ص ٧٦٧
- (٢٦٧) أنظر على سبيل المثال : خطاب رئيس حزب الوفد بسمندو، م. س. د، ص ٤.
- (٢٦٨) انظر ما أشار اليه النائب ياسين سراج الدين فى: م ١٤، ٢٩/١٢/٨٥، فى م.
ش، ف ٤، د ٢، ص ٤٨٦.
- (٢٦٩) انظر رأى النائب أحمد طه فى م ش، ف ٥، د ١، م ١٧، ٢٣/٦/٨٧، ص ٩.
- (٢٧٠) انظر رأى النائب أحمد عبدالرحيم حمادى فى: م. ش، ف ٥، د ١، م ٢٠،
٢٥/٦/٨٧، ص ٦.
- (٢٧١) أنظر رأى رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ياسين سراج الدين فى: م ش،
ف ٥، د ١، م ١٢، ٢١/٦/٨٧، ص ٢٠.
- (٢٧٢) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، م. س ذ،
ص ٤.
- (٢٧٣) أنظر فى هذا الشأن مذكره النائب محمد اسماعيل عيد فى: م ٥، ٨/٧/٨٤،
فى م. ش، ف ٤، د ١، ص ٣٣٦.
- (٢٧٤) انظر ماقاله النائب عبدالمنعم حسين فى: م ٣٢، ١٦/١٢/٨٤، فى م. ش،
ف ٤، د ١، ص ٢٤٨٦.
- (٢٧٥) حزب الوفد الجديد. البرنامج، م. س ذ، ص ٢٤
- (٢٧٦) برنامج الوفد الانتخابى ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٤.
- (٢٧٧) خطاب رئيس حزب الوفد بالقاهرة بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد، م س ذ، ص
٤.
- (٢٧٨) خطاب رئيس حزب الوفد فى مؤتمر شعبى ناذكو (٢٨/٨/٨٦)، الوفد

٨٦/٩/٤، ص ٤.

(٢٧٩) انظر على سبيل المثال مآذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار

فى:

- م١٤، ١٠/١/٨٤، فى م. ش، ف٤، د، ص ١٢٣٦.

- م٢٣، ١١/١٩/٨٤، فى م. ش، ف٤، د، ص ٧٦ ٢.

(٢٨٠) انظر مآذكره رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد ممتاز نصار فى م٨٥،

٨٥/٦/٩، فى م ش، ف٤، د، ص ص ٦٥٦٨-٦٥٦٩

(٢٨١) انظر مآذكره النائب احمد ابو اسماعيل فى:

- م١٣، ٩/٣/٨٤، فى م ش، ف٤، د، ص ١٢١٦.

- م١١، ١٢/٢٧/٨٦، م ش، ف٤، د، ص ٢ ٨.

(٢٨٢) أنظر مآذكره النائب محمد اسماعيل عيد فى م٤٦، ٨/٤/٨٦، فى م

ش، ف٤، د، ص ٤٥-٢٠.

(٢٨٣) أنظر مآذكره النائب ياسين سراج الدين فى م١٤، ١٢/٢٩/٨٥، فى م ش،

ف٤، د، ص ٤٨٦.

(٢٨٤) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م.

س. ذ، ص ١٥

(٢٨٥) الأهالى، الديمقراطية.. الأزمة الاقتصادية فى خطاب الرئيس، الأهالى

٨٦/٧/٢٣، ص ٥

(٢٨٦) د. ابراهيم العيسوى (محرر)، م. س. ذ، ص ٣٢

(٢٨٧) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م.

س. ذ، ص ص ١٦ - ١٧.

(٢٨٨) أنظر على سبيل المثال:

- الأهالي ٨٣/٣/١٦، ص ١.

- الأهالي، قبل أن يفوت الاوان، م س ذ، ص ١.

(٢٨٩) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول التطورات السياسية والاقتصادية

الآخيرة، م. س. ذ، ص ٣.

(٢٩٠) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول اقالة حكومه على لطفى، م. س. ذ،

ص ٧

(٢٩١) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م. س.

ذ، ص ١٨.

(٢٩٢) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول الغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية، م.

س. ذ، ص ٧

(٢٩٣) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م.

س. ذ، ص ٦٢.

(٢٩٤) حزب التجمع، البرنامج الانتخابى العام لمجلس الشعب مايو ١٩٨٤، م. س.

ذ، ص ٦٢.

(٢٩٥) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س. ذ، ص ص ١٣١ - ١٣٢

(٢٩٦) المرجع السابق، ص ص ١٣٣ - ١٣٤.

(٢٩٧) المرجع السابق، ص ١١٦.

(٢٩٨) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م.

س. ذ. ص ص ٤٤ - ٤٥

(٢٩٩) د. ابراهيم سعد الدين (وأخرون)، م. س. د، ص ٣٤.

(٣) الأهالي، ما المقصود بهذه المعاهدة؟ الأهالي ٨٣/١/٥، ص ١.

(٣ ١) حرب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م س. ذ. ص ص ٤٣.

(٣ ٢) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م س. ذ. ص ص ١٣٢ - ١٣٣.

(٣.٣) خطاب الأمين العام لحزب التجمع فى مؤقرين شعبيين بأسوان احتفالاً بذكرى رحيل جمال عبدالناصر، م س. ذ. ص ١.

(٣ ٤) حزب التجمع، البرنامج السياسى العام، م. س. د، ص ١٣٢.

(٣.٥) خطاب الأمين العام لحزب التجمع فى مؤقرين شعبيين بأسوان احتفالاً بذكرى رحيل جمال عبدالناصر، م س. ذ. ص ١.

(٣ ٦) تحليل خبراء الاقتصاد بحزب التجمع للأحراء الاقتصادية الأخيرة، الأهالي ٨٥/١/٩، ص ٥

(٣ ٧) الأهالي، قبل أن يعوت الاوان، م س. ذ. ص ١.

(٣ ٨) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م س. ذ. ص ١٧

(٣ ٩) بيان الأمانة العامة لحزب التجمع حول إلغاء قرارات يناير ٨٥ الاقتصادية، م س. ذ. ص ٧

(٣١٠) حزب التجمع، أزمة مصر الاقتصادية الراهنة والطريق نحو الخروج منها، م س. ذ. ص ص ١٧ - ١٨

(٣١١) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الإصلاح الاقتصادي، م. س. ذ، ص ١-٢.

(٣١٢) أنظر في هذا الشأن، د. محمد حلمي مراد، عن نتائج رحلة الرئيس إلى أوروبا لن تحل مشاكل مصر إلا من داخلها، الشعب ٨٦/٧/٢٢، ص ٥.

(٣١٣) بيان حزب العمل حول الأوضاع المصرية الراهنة، م. س. د، ص ٦.

(٣١٤) أنظر على سبيل المثال: التقرير السياسي لرئيس حزب العمل امام المؤتمر العام الرابع للحزب، م. س. د، ص ٣.

(٣١٥) انظر على سبيل المثال، ملامح تقرير المجموعة الاقتصادية لحزب العمل حول الموازنة لعام ١٩٨٧/٨٦، الشعب ٨٦/٦/٣، ص ٢.

(٣١٦) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م. س. ذ، ص ٣.

(٣١٧) برنامج حزب العمل، م. س. ذ، ص ٢٠.

(٣١٨) ابراهيم شكرى، مصر تعود للقيام بدورها.. عودة مصر العربية الأفريقية الاسلامية وغير المناحزة للقيام بدورها، الشعب ٨٢/٥/١١، ص ٣.

(٣١٩) د. محمد حلمي مراد، حكومة الجمع بين المتناقضات والمفارقات، الشعب ٨٣/٩/٦، ص ٧.

(٣٢٠) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب ابراهيم شكرى في: م ٢٤، ٨٤/١/١٦، في م. ش، ٣، د، ص ١٥٧٦-١٥٧٧.

(٣٢١) أنظر ماذكره النائب ابراهيم شكرى في: م ١٤، ٨٤/١/١، في م. ش، ٣، د، ص ١٠٤٣.

(٣٢٢) كلمة رئيس حزب العمل في احد ندوات الحزب، الشعب ٨٤/٨/٧، ص ٢.

(٣٢٣) انظر في هذا الشأن، د. محمد حلمي مراد، الجنيه المصري في مخنة.. والعلاج

بين ايدينا، الشعب ١٢/٢/٨٥، ص ٥.

(٣٢٤) انظر على سبيل المثال: كلمة نائب رئيس حزب العمل الدمرداش العقالي في ندوة الحروب (١٨٥/٩/١)، الشعب ١٧/٩/٨٥، ص ٢

(٣٢٥) برنامج حزب العمل، م. س. ذ، ص ١٤، وص ١٦.

(٣٢٦) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب ابراهيم شكرى في: م ٢٨، ١٢/١/٨٣، في م. ش، ف ٣، د ٤، ص ص ١٤٩٣-١٤٩٤

(٣٢٧) انظر على سبيل المثال ماذكره النائب ابراهيم شكرى في: م ٤٦، ١٤/٣/٨٣، في م. ش، ف ٣، د ٤، ص ٣٢١٩.

(٣٢٨) أنظر في هذا الشأن ماذكره النائب أحمد مجاهد في: م ٢٧، ٩/٢/٨٦، في م. ش، ف ٤، د ٢، ص ١٠٤٦.

(٣٢٩) حزب العمل، المؤتمر العام الأول.. دعائم الاصلاح الاقتصادى، م. س. ذ، ص ٢٨

(٣٣٠) المرجع السابق، ص ص ٢٨-٢٩.

(٣٣١) أنظر ماذكره النائب ابراهيم شكرى في: م ٣، ١٣/١/٨٣، في م. ش، ف ٣، د ٤، ص ١٥٦.

(٣٣٢) توصيات المؤتمر العام الثانى لحزب العمل، م. س. ذ، ص ٤.

(٣٣٣) انظر في هذا الشأن. حوار مع ابراهيم شكرى، الشعب ٢٣/ ١/٨٤، ص ٣

(٣٣٤) انظر في هذا الشأن .

- البرنامج الانتخابى على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م. س. ذ، ص ١٣.

- بيان التحالف الاسلامى ردا على بيان الحكومة أمام مجلس الشعب، م. س. ذ،

ص ٤.

- (٣٣٥) كلمة رئيس حزب العمل في أحد ندوات الحزب، الشعب ٨٤/٨/١٤، ص ٢.
- (٣٣٦) انظر مذكره النائب ابراهيم شكرى في: م ٣٩، ٨٤/١٢/٣، في م. ش، ف ٤، د ١٥، ص ٢٧٢٤.
- (٣٣٧) كلمة رئيس حزب العمل في ندوة الحزب حول القروض والديون الخارجية (٨٥/٣/١٩)، الشعب ٨٥/٣/٢٦، ص ٢.
- (٣٣٨) برنامج حزب العمل، م س د، ص ١٧.
- (٣٣٩) انظر مذكره النائب ابراهيم شكرى في م ١٤، ٨٤/١/١، في م ش، ف ٣، د ٥٥، ص ١٤٠٥.
- (٣٤٠) انظر مذكره النائب ابراهيم في: م ٢٤، ٨٤/١/١٦، في م. ش، ف ٣، د ٥٥، ص ١٥٧٧-١٥٧٩.
- (٣٤١) برنامج حزب العمل لانتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، م س د، ص ٣.
- (٣٤٢) محمد حسن دوه، على طريق تكامل حقيقي. الاسكان في الوداد، الشعب ٨٤/١٠/٣٠، ص ٩.
- (٣٤٣) عادل حسين، الغلاء القادم، م. س. د، ص ١١.
- (٣٤٤) البرنامج الانتخابي على قائمة حزب العمل ١٩٨٧، م س. د، ص ٩.
- (٣٤٥) حوار مع مقرر اللجنة المالية بحزب الوفد السيد/ مصطفى ياسين، الوفد ٨٧/٧/٩، ص ٥.
- (٣٤٦) مصطفى شردي، الحرب البعيدة.. تدق ابوابنا بشدة، م س د، ص ١٣.
- (٣٤٧) خطاب رئيس حزب الوفد في مؤتمر شعبي بالقازيق، م س. د، ص ٥.

- (٣٤٨) د. وحيد رأفت، مأساة وزير الاقتصاد السابق أم مأساة مصر؟، الوفد
٨٥/٦/٢٠، ص ٧.
- (٣٤٩) انظر في هذا الشأن مذكره النائب أحمد أبو اسماعيل في م ١٣، ٨٤/٩/٣٠،
في م. ش، ف، د، ١، ص ١٢١٥ وص ١٢١٦.
- (٣٥٠) انظر مذكره النائب أحمد طه في م ٥٦، ٨٥/٣/٩، في م. ش، ف، د، ١،
ص ص ٣٧٨ - ٣٧٨١
- (٣٥١) انظر مذكره النائب مصطفى الطويل في م ٢٢، ٨٦/١/٢٥، في م ش،
ف، د، ٢، ص ٨٦٢.
- (٣٥٢) حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س ذ، ص ٥٢
- (٣٥٣) انظر مذكره النائب أحمد طه في م ٦٥، ٨٦/٦/١٦، في م ش، ف، د، ٢،
ص ص ٤٤٩٣ - ٤٤٩٤.
- (٣٥٤) خطاب رئيس حزب الوفد في مؤتمر شعبي بالقزايق، م. س ذ، ص ٥.
- (٣٥٥) مصطفى شردى، الحرب المعينة.. تدق ابرابنا بشدة، م. س ذ، ص ١٣.
- (٣٥٦) انظر على سبيل المثال ما أشار اليه رئيس الهيئة البرلمانية الوفدية ياسين سراج
الدين م ش، ف، د، ١، م ١٢، ٨٧/٦/٢٩، ص ٢٠.
- (٣٥٧) لمزيد من التفاصيل انظر : حزب الوفد الجديد.. البرنامج، م. س ذ، ص ص
٧٠ - ٧٢.
- (٣٥٨) انظر على سبيل المثال مذكره نواب الوفد ممتاز نصاز واحمد حمادى ومصطفى
الطويل في
- م ٤٩، ٨٦/٤/٢، في م. ش، ف، د، ٢، ص ٢١٥٠
- م ٧٣، ٨٥/٤/٢٣، في م. ش، ف، د، ١، ص ٤٨٣٧.
- (٣٥٩) م ٤٩، ٨٦/٤/٢، في م. ش، ف، د، ٢، ص ص ٢١٤٧ - ٢١٤٨.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة، قضايا السياسة الخارجية لدى احزاب المعارضة فى فترة رئاسة مبارك الأولى اكتوبر (٨١-١٩٨٧). وذلك بغرض توضيح رؤية هذه الاحزاب، ومدى التشابه والاختلاف فيما بينها ، والاستمرار والتغير فى مواقفها، وعلاقة هذه المواقف بموقف مصر الرسمى. وقد افردنا فى نهاية كل فصل فى هذا الكتاب، خاتمة أو خلاصة تتعلق بالقضية المعنية، على اننا سنحاول الآن وضع النتائج العامة للدراسة . -

أولاً : ان هناك اهتمام حزبى بالعمل الخارجى ، وقد انصب هذا الاهتمام تحديداً على القضايا التى تمت دراستها .وهى القضايا الأمنية (القضية الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى - الحرب العراقية الايرانية) ، والقضايا السياسية (مواقف الاحزاب إزاء كل من القوتين العظميين والوطن العربى). والقضايا الاقتصادية (التجارة الخارجية - الديون والقروض موارد النقد الاجتبى ذات الحساسية للعوامل الخارجية) . وقد توافق توافر هذا الاهتمام مع بروز عدة أمور، يمكن اجمالها فيما يلى :

١ - ان الاحزاب العربية بشكل عام لها اهتمام تقليدى بالقضية القومية والمؤثرات المحورية المحيط بها . ونعنى بذلك امرين اساسين : أولهما الاهتمام بالقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى وكافة المؤثرات التى تؤثر فيها ، والمتشكلة بشكل رئيسى فى موقف القوتين العظميين منها ، وهو ما يعنى ليس فقط طرح الاحزاب لموقفها من رؤية القوتين العظميين تجاه هذه المشكلة تحديداً ، بل وأيضاً دراسة الموقف من هاتين القوتين بشكل عام . أما

الأمر الثاني ، فهو الاهتمام بالعلاقات العربية - العربية ، وكافة المشكلات المدققة بالوطن العربي ، والتي كان على رأسها خلال فترة الدراسة الحروب العراقية - الإيرانية . من ناحية أخرى ، اهتمت الأحزاب بالقضايا الاقتصادية الخارجية ، ولم يكن ذلك الاهتمام ينبع من رغبة هذا الحزب أو ذاك فى معالجة هذه القضايا أملاً فى تحسين الوضع الاقتصادى الداخلى وحسب ، بل كان هذا الهدف بمثابة وسيلة لهدف أوسع نطاقاً ، وهو التخلص من عبء الضغوط الخارجية التى تؤثر على السياسة الخارجية .

٢ - ان اهتمام احزاب المعارضة المصرية الثلاثة بالقضايا السابقة، كان وليد اهتمام تاريخى وتقليدى بهذه القضايا . فبالنسبة لحزب التجمع، فقد اهتمت القوى اليسارية المنضوية تحت لوائه (الناصريون- الماركسيون- القوميون ...)، بهذه المشكلات قبل التنام صيغة التجمع بين هذه القوى . كما ان حزب الوفد الجديد وحزب العمل الاشتراكى ، كان لكل منهما اهتمام تاريخى بالقضايا محل الدراسة ، قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ (حزب الوفد - حركة مصر الفتاة) . وهكذا ، كان اهتمام البرامج التأسيسية للاحزاب الممارضة بهذه القضايا اقراراً بحقيقة اهتمامات الحزب المسبقة ، وليس اكتشافاً لطبيعة هذه الاهتمامات .

٣ - ان وجود قدرأ من التوجه الخارجى للاحزاب المعارضة ، ربما يرجع لعجزها الداخلى بشكل عام . ويمكن ارجاع ذلك العجز لطبيعة سياسات هذه الاحزاب تجاه القضايا الداخلية، التى اتسمت عادة بالسطحية والارتجال، اضافة إلى القيود الصارمة التى يفرضها النظام السياسى على العمل الحزبى فى الداخل (وأحياناً فى الخارج)، والتى تصل أحياناً ليس فقط إلى حجب

دور الأحزاب عن المشاركة في صنع القرار السياسي، بل، وايضاً في منع التعبير السلمى عن آرائها من خلال عدة وسائل ، تصل أحياناً إلى فرض القيود على اجتماعاتها وعقد ندواتها العامة، من ناحية أخرى، رأت الأحزاب السياسية في مجال العمل الخارجى، وسيلة لاثبات وجودها على الساحة السياسية كأحزاب تتمتع بالاستقلال عن القيادة السياسية ، ولتحقيق نجاح على الصعيد الداخلى، عبر القيام بعمل خارجى من شأنه ان يكسبها بعض الجماهيرية لدى الرأى العام . وفى هذا الشأن يذكر على سبيل المثال ، ان خروج حزب العمل الاشتراكى من عباءة القيادة السياسية التى احتضنته لعدة شهور بعد نشأته ، قد ارتبط بمبادرة الحزب باحداث تغييرات دراماتيكية فى رؤيته للعلاقات المصرية - الاسرائيلية، والعلاقات المصرية - العربية . كما ان قيادة « العمل » و « التجمع » للعمل الجماهيرى فى مصر بعد غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ ، وقيام « العمل » و « التجمع » و « الوفد » ببذل مساع حميدة لايقاف الصراع بين الفلسطينيين وحركة أمل عام ١٩٨٦ ، وقيادة « العمل » للمظاهرات الجماهيرية عقب الغارة الإسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس عام ١٩٨٥ ... الخ ، ارتبط على ما يبدو بمحاولة استغلال التعاطف الجماهيرى لصالح طرف خارجى ، لكسب المزيد من الشعبية المقتدة فى الداخل .

ثانياً : بروز سمات محدودة لتقييم أداء احزاب المعارضة فى مجال السياسة الخارجية . وبشكل عام ، يمكن ايجاز هذه السمات من خلال التطرق لأمرين أساسيين . هما : فاعلية عمل احزاب المعارضة فى مقابل عدم فاعليتها ، وواقعية الأداء فى مقابل مثاليته.

ففيما يتعلق بتقييم الفاعلية ، لرحط ضعف دور احزاب المعارضة - اضافة

إلى الحزب الحاكم - فى التعبير عن مواقفها تجاه قضايا السياسة الخارجية .
 فإذا سلمنا بمقولة ان وظيفة الاحزاب السياسية فى النمط التقليدى هى نشر
 الوعى ، والتنشئة السياسية والتعبئة الجماهيرية ، والتجنيد السياسى ، ودعم
 الرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية ، وتقوية الاحساس بالمشاركة ، ودعم
 التكامل القومى .. الخ . فانا نلاحظ ان احزاب المعارضة المصرية ، قد فشلت
 بشكل عام فى القيام بهذه الوظائف من منظور العمل الخارجى . وقد وجدنا
 خلال فترة الدراسة ، كيف ان قدرة احزاب المعارضة على التحرك لتأكيد
 فاعليتها ووجودها على الساحة السياسية ، قد ارتبط ببعض المواقف ذات
 التأثير المحدود . ولا نبالغ إذا قلنا ان نشاط احزاب المعارضة الفاعل خلال
 فترة الدراسة ، قد اقترن على سبيل الحصر بنشاطها فى مجال تعبئة
 الجماهير- التى كانت هى ذاتها متأهبة لذلك - ابان غزو إسرائيل للبنان ،
 حيث وقعت بعض التظاهرات وقدمت تبرعات محدودة ، وابان الغارة على مقر
 منظمة التحرير الفلسطينية فى تونس عام ١٩٨٥ ، وعقد بعض الندوات .
 وفى مجال المشاركة عبر مجلس الشعب، حيث التمثيل الرمزى لاحزاب
 المعارضة ، وعبر القيام ببعض الزيارات الخارجية .. الخ . وهكذا ، يتبين
 ضعف أداء احزاب المعارضة المصرية فى مجال العمل الخارجى، صحيح ان هذا
 الضعف يرتبط إلى حد كبير بضعف الإمكانيات وكذلك باستمرار مناخ
 التعددية المقيدة، إلا انه يرتبط أيضاً بضمور شعبية هذه الاحزاب التى تدعم-
 فى حالة توفرها- من سرعة تغيير الوضع القادم كما حدث فى الجزائر عقب
 اكتوبر ١٩٨٨ . غاية القول ، ان احزاب المعارضة المصرية، لازالت غائبة بحكم
 الأمر الواقع عن ساحة العمل السياسى فى مصر، وربما بدرجة تفوق بكثير
 غيرها من التنظيمات غير الحزبية كالتيارات الاسلامية التى استطاعت اجتياز

العديد من مؤشرات الفاعلية . لدرجة أن قطاعات من الرأي العام ، لا يعلم شيئاً عن هذه الاحزاب ، إلا من خلال صحفها التى تعتبر المنصة الدعائية الوحيدة تقريباً لعملها الجماهيرى .

أما بالنسبة لواقعية أداء احزاب المعارضة فى مقابل مثالياتها، فيلاحظ ان هذه الاحزاب قد رفعت شعارات تتجاوز الواقع لتصل لدرجة المثل، التى تحمل عادة التسليم بأمر معين فى العمل الخارجى دون ابداء رؤية محددة تجاه هذه الأمور. وقد كان احد اهم الشعارات التى رفعتها احزاب المعارضة الثلاثة خلال فترة الدراسة ، هو التأكيد على قبول ما تقبله منظمة التحرير ورفض ما نرفضه فيما يتعلق بعملية التسوية، وذلك دون تقييم حقيقى لهذا الشعار، حتى انه لوحظ ان بعض القيود التى وضعها حزب التجمع عليه ، كانت قيود نظرية.

على ان تمسك احزاب المعارضة بشعارات مثالية ، لم يكن يعنى انها كانت لا تتخذ بعض المواقف التى كانت تتماشى مع الواقع . ومن ذلك على سبيل المثال، ما ابرزته وثائق « التجمع » و« العمل » من عدم تصعيد حدة النقد تجاه السياسة الإسرائيلية إزاء عملية التسوية ، والسياسة الخارجية المصرية إزاء إسرائيل، قبل اقام الانتعاب الإسرائيلى من سيناء فى ابريل ١٩٨٢. اضافة إلى ما اشار إليه « التجمع » من قبول حل اقتصادى مرحلى فى اطار النموذج الرأسمالى القائم . غاية ما هنالك ان واقعية احزاب المعارضة تجاه العمل الخارجى، كانت ترتبط عادة ببروز ملامح العشوائية واللاموضوعية فى التقييم، نتيجة صبغ هذه الرؤية بصبغة ايدولوجية، أو عدم استنادها على اسس واضحة . وهو ما برز على وجه الخصوص فى ارجاع «الرفد» العديد من المصاعب التى مرت بها منطقة الشرق الأوسط للسياسة السوفيتية تجاه هذه

المنطقة، وإرجاع «التجمع» معظم تداعيات الاوضاع فى ذات المنطقة للسياسة الأمريكية. وتحويله دائماً على «الحركة التحررية العربية المناهضة للامبريالية». وذلك فى تجاهل واضح لضعف هذه الحركة بعد مرور عدة عقود على جلاء الاستعمار عن دول المنطقة، وفى محاولة لرفع النقد نسبياً عن الانظمة العربية الحاكمة.. وعلى اية حال، فقد برزت ملامح العشوائية والاموضوعية على سبيل المثال فى موقف «التجمع» المتناقض من الغزو السوفيتى لافغانستان، وموقفه إزاء الغزو الأمريكى لجزيرة جرينادا والتدخل فى بنما، اضافة إلى نقده للوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط، مقابل تجاوزه عن نقد الوجود السوفيتى المائل فى ذات المنطقة. وموقف «الوفد» اللاموضوعى، الذى يشير دائماً لارث الحقبة الناصرية وتبسيطها للاتحاد السوفيتى. وموقف «العمل» ذو النزعة البراجماتية مقارنة «بالتجمع»- على سبيل المثال- من الوجود العسكرى الاجنبى فى منطقة الشرق الأوسط والذى اتسم بالمرونة الشديدة على عكس ما كان يتوقعه الكثيرين من مناهضة لهذا الوجود .

غاية القول، ان فاعلية احزاب المعارضة اتسمت بالضعف ، كما ان هذه الاحزاب غالت أحياناً فى رفع شعارات مثالية ، كما غالت بالمقابل فى رؤيتها الواقعية لقضايا السياسة الخارجية... ان التقييم الايجابى لعمل احزاب المعارضة يرتبط دون شك، بدعم إمكانيات تحقيق الفاعلية ، والتمسك بشواهد لا ترقى بالضرورة لشعارات ومثل غير واقعية، وواقعة فى معالجة الأحداث، لاتخل بالضرورة بالمثالية ولا تتجه بالضرورة للانتهازية ومبالأه السلطة.

ثالثاً : يترتب على ما سبق بروز اتجاهات متشابهة وأحياناً مشتركة لدى

احزاب المعارضة الثلاثة ، تجاه قضايا السياسة الخارجية محل الاهتمام . وقد اتضح ذلك عملياً ، من خلال دراسة مواقف هذه الاحزاب من تلك القضايا . وهو ما تمثل خلال فترة الدراسة في المواقف من الغزو الاسرائيلي للبنان ، ومحاولات الولايات المتحدة الضغط على الاطراف العربية للقبول بتسوية لا تحقق المطالب العربية . ورفض التطبيع مع إسرائيل ، والتنديد بالممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة . وشجب هجرة يهود الفلاشا لإسرائيل ، ورفض استمرار الحرب العراقية - الإيرانية والدعوة لا يقافها ، والتمسك بمبادئ عدم الانحياز . ورفض السياسات الأمريكية المعادية للحقوق والأمانى العربية على النحو الذى ظهر خلال فترة الدراسة في تعضيد مؤشرات التحالف الأمريكى - الإسرائيلى عبر اتفاق للتعاون الإستراتيجى بين الطرفين ، والقرصنة الأمريكية على الطائرة المصرية المدنية عام ١٩٨٥ ، والعدوان الأمريكى على ليبيا عام ١٩٨٦ . والمطالبة بعودة العلاقات المصرية - السوفيتية لطبيعتها . أما بالنسبة للتوجيهات العربية لاحزاب المعارضة ، فيلاحظ وجود اهتمام لديها بدعم العلاقات المصرية - العربية ، من خلال مرنكزات محددة . وقد ابرز الهيكل العام لسياسة هذه الاحزاب تجاه الوطن العربى . وجود اهتمام مشترك بالوحدة الوطنية الفلسطينية ، وأمن السودان ، وعروية لبنان وحل أزدهاته ، وتحرير اقليم ادنيريا .. الخ . أما فيما يتعلق برؤية الاحزاب الثلاثة للسياسة الاقتصادية فى المجال الخارجى ، فقد تشاهد موقفها فى العديد من موضوعات التجارة الخارجية ، خاصة فيما يتعلق بالموقف من ضرورة اصلاح عجز الميزان التجارى ، وتضييق الفجوة الغذائية . أما بالنسبة لقضية الاقتراض والمعونات الخارجية ، فقد تشابهت مواقف الاحزاب الثلاثة فيما يتعلق بضرورة الاعتماد

على الذات، والحد من الاستعانة بالخارج خشية التداعيات السياسية والاقتصادية لذلك، وإيجاد الحلول المناسبة لانتهاء مشكلة المديونية. إضافة لذلك، رفضت الأحزاب الثلاثة الاعتماد على موارد النقد الاجنبى ذات الحساسية للعوامل الخارجية فى عملية التنمية .. الخ.

على انه رغم مجالات التشابه العديدة بين احزاب المعارضة الثلاثة، إلا ان ذلك لم يحل دون وجود مناطق خلاف فيما بينها، سواء فيما يتعلق بتفاصيل القضايا السابقة محل الاتفاق العام، أو بالنسبة لبعض القضايا الأخرى. وفى هذا الصدد يشار على سبيل المثال، إلى الخلاف بين «التجمع» وكل من حزبى «العمل» و«الوفد» حول البعدين الاستراتيجى والتكتيكى لمسألة التسوية بين العرب وإسرائيل، إضافة إلى بعض التحركات التى اتخذت فى هذا الشأن قبل وأبان فترة لدراسة، كمقترحات الرئيس مبارك بشأن التسوية، وإعلان القاهرة عام ١٩٨٥. والخلاف بين الأحزاب الثلاثة حول سبل تسوية قضية طابا. والخلاف بين كل من «العمل» و«التجمع» من جهة و«الوفد» من جهة أخرى، حول طبيعة العلاقات الخاصة بين مصر والولايات المتحدة. والخلاف حول الموقف من طرفى حرب الخليج، بين حزبى التجمع والوفد من ناحية و«العمل» من ناحية أخرى. والخلاف بين «التجمع» وكل من «العمل» و«الوفد»، حول سياسات أنظمة الحكم بمنطقة الخليج وسوريا وليبيا. والخلاف بين كل من «التجمع» و«العمل» من ناحية، وبين «الوفد» من ناحية أخرى، حول تقييم الخلاف المصرى- الفلسطينى عام ١٩٨٧. والخلاف بين الأحزاب الثلاثة، حول اسباب الأزمة الاقتصادية. والخلاف بين «التجمع» وكل من «الوفد» و«العمل»، حول الموقف المبدئى من الاستعانة بالقروض الاجنبية والاستثمارات الاجنبية. والاتفاق النسبى بين موقفى «التجمع» و«العمل» من

جهة مقارنة بموقف «الوفد» من جهة أخرى، حول شروط الإصلاح الاقتصادي المفروضة على مصر من الخارج ... الخ.

وهكذا ، يتبين وجود بعض المواقف التي تتشابه أو تتباين خلالها رؤى احزاب المعارضة . على انه يجب ان يؤخذ مفهوماً التشابه والتباين بشكل نسبي ، بمعنى ان الاتفاق فى المواقف بين حزبين أو أكثر لا يعنى بالضرورة التطابق الكامل فى الرؤية، كما ان الخلاف بين موقفين حزبين أو أكثر لا يعنى ايضاً الخلاف المطلق بينهما. وفى هذا الشأن يشار على سبيل المثال ، إلى ان التشابه الذى حدث احيانا فى موقفى «التجمع» و«العمل»، لم يكن يعنى فى اغلب الاحيان التطابق فى وجهتى النظر بينهما، على الأقل بسبب الخلاف بين الطرفين حول تكييف تبنى موقف ما دون آخر، والذى يستند عادة لدى حزب التجمع للاعتبارات الايديولوجية، ولدى حزب العمل للاعتبارات العملية. وبالمقابل فان الخلاف الذى حدث احيانا بين موقفى «التجمع» و«الوفد»، لم يكن يعنى انفصاما كاملا بين رؤية الموقفين، على الأقل بسبب وجود بعض المبادئ العامة التى تحكم رؤى كل منهما كعدم الانحياز ودعم العلاقات المصرية- العربية .. الخ.

رابعا : ميل احزاب المعارضة فى ممارسة نشاطها على الصعيد الخارجى، لتبنى مواقف لا ترتبط عادة بصياغة سلوكيات محددة. ويرجع ذلك لطبيعة النظام السياسى والحزبى القائم. وفى هذا الصدد يمكن ابداء الملاحظات التالية:

١ - ان الاحزاب السياسية فى البلدان المتقدمة، تتأثر بشكل يفوق تأثر مثيلاتها فى الدول النامية ومنها مصر، بقائمة الاهتمامات الجديدة الداخلية والخارجية، والتى كان ينظر لها على انها مجال مستحدث لعمل الأحزاب

٢ - وجود قيود مادية ومعنوية يفرضها النظام السياسى، على التحركات الحزبية فى مجال السياسة الخارجية، وتبرز هذه القيود على وجه الخصوص فى الأمور التى لا تثير ارتياح القيادة السياسية، بسبب رؤية هذا الحزب أو ذلك تجاه القضية المطروحة. وفى هذا الشأن يمكن مقارنة مواقف مصر ازاء التحرك الحزبى المشترك ابان حرب المخيمات بين الفلسطينيين وحركة أمل، وتحرك حزب العمل تجاه اجراء مصالحة مصرية- ليبية خلال فترة الدراسة. حيث كان يتلمس وجود ارتياح عام للقيادة السياسية من المسلك الأول، مقارنة برفضها واستهجان وسائل الاعلام القومية للمسلك الثانى، وعلى أية حال، فإن القيود التى يرفضها النظام السياسى على التحرك فى مجال السياسة الخارجية هى قيود مقننة وغير مقننة. وفى هذا الشأن يشار لانتشار وسائل المنع غير القانونية لسفر أعضاء الوفود الحزبية للخارج، تحت دعاوى مختلفة. وهيمنة الأغلبية الاتوماتيكية للحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم بمجلس الشعب، على اتخاذ القرار بشأن الاتفاقات والمعاهدات الدولية المطروحة امام المجلس. ووضع العوائق الدستورية والقانونية أمام عمل الأحزاب السياسية، وذلك بإحتكار السلطة التنفيذية للعمل السياسى الخارجى. واشترط القانون قيام لجنة شئون الأحزاب السياسية- التى تهيمن السلطة التنفيذية على اتخاذ القرار فيها- بوضع القواعد المنظمة لاتصال الحزب السياسى بأى حزب أو تنظيم سياسى

اجنبى... إلخ.

٣ - وجود بعض القيود الحزبية التي تعوق فرص تبني الأحزاب سلوكيات محددة فى مجال السياسة الخارجية. ويكمن السبب الأساسى فى ذلك، فى هشاشة البنى والتكوينات الحزبية، مما أثر على وضع أطر وبرامج منظمة لسياسات الأحزاب فى مجال التعامل مع الخارج. ونقص الكفاءات والكوادر البشرية المدربة على القيام بأنشطة خارجية، باستثناء قلة من القيادات التى تتحرك بشكل شخصى وليس مؤسسيا، نتيجة عدم وجود صفوف ثابته أو تقاليد مؤسسية فى هذا المجال. وضعف الموارد المالية لأسباب عديدة خارجة عن نطاق دراستنا.

وعلى أية حال، فقد انعكست القيود السابقة على التحرك الحزبى فى مجال السياسة الخارجية، من خلال ارتباط هذا التحرك بالأحداث الهامة، وتحرك الأحزاب نحو العمل الخارجى استجابة لمبادرات خارجية وليس لمبادراتها الذاتية.

على أن لجوء أحزاب المعارضة الثلاثة لتبنى مواقف فى مجال السياسة الخارجية، مقارنة بإتباع سلوك محدد يتماشى مع تلك المواقف لم يكن يعنى تفوقها بشكل كامل، كأسرى لإعلان المواقف وإصدار البيانات. إذ انه برز خلال فترة الدراسة، العديد من الأمور التى اتضح من خلالها ترافق المواقف الحزبية لسلوك محدد يدعمها، وذلك على النحو التالى:

١ - قيام أحزاب المعارضة بنشاط ملحوظ فى مجال الدبلوماسية الشعبية، من خلال القيام بزيارات عديدة للخارج واستقبال وفود اجنبية زائرة. وقد قام حزب العمل والتجمع ثم حزب الوفد، بنشاط ملموس فى هذا المجال. وفى هذا الصدد يذكر على سبيل المثال زيارة مسؤولى «التجمع» فى مناسبات عديدة

للإتحاد السوفيتى السابق. وزيارة وفود من حزب العمل عدة مرات لليبيا، لمحاولة تزويد العلاقات المصرية- الليبية وبحث قضايا أخرى. وزيارة وفود من «التجمع» و«العمل» و«الوفد» للسودان، للتباحث بشأن العلاقات المصرية- السودانية بعد سقوط حكم نميرى، وللعراق للتباحث حول الحرب العراقية- الإيرانية والعلاقات المصرية- العراقية. وزيارة وفود من «التجمع» و«العمل» للبنان، لأظهار التأييد لمنظمة التحرير وقيادتها الشرعية، إبان حصار بيروت عام ١٩٨٢ وحصار طرابلس عام ١٩٨٣. وزيارة وفد حزبي مشترك ضم ممثلى الأحزاب الثلاثة لسوريا لهندل مساع لوقوف حرب المخيمات عام ١٩٨٦. وزيارة بعض مندوبى أحزاب المعارضة، للمشاركة فى دورات انعقاد المجلس الوطنى الفلسطينى التى عقدت خلال فترة الدراسة... ألخ. إضافة إلى ذلك، التقى خلال فترة الدراسة، العديد من المسؤولين الحزبيين فى القاهرة بوفود أجنبية زائرة، ودبلوماسيين أجانب من العراق والسودان وفلسطين والجزائر والكويت والإتحاد السوفيتى السابق والولايات المتحدة وفرنسا... ألخ.

٢ - أتحاذ ممثلى احزب المعارضة بمجلس الشعب العديد من المواقف البارزة، بشأن الاتفاقات الدولية المعروضة للتصويت على المجلس، والقيام بالاستفسار ومحاسبة السلطة التنفيذية بشأن قضايا السياسة الخارجية، من خلال استخدام وسائل الرقابة البرلمانية.

٣ - مشاركة أحزاب المعارضة فى بعض المنظمات الدولية والاقليمية غير الحكومية، ومن ذلك مشاركة حزبي التجمع والعمل فى المجلس العالمى للسلام، ومشاركة «التجمع» فى ملتقى الحوار العربى النقدى والأشتراكية الدولية (بصفة مراقب)، ومشاركة «العمل» فى رابطة الأحزاب الاشتراكية

والديمقراطية الالفريقية ومنظمة التضامن الأفرو آسيوى.

خامسا: تباين مواقف احزاب المعارضة من قضايا السياسة الخارجية من ناحية، مقارنة بموقف مصر الرسمى من ناحية أخرى. ويرتبط ذلك الأمر بما يلى:

١ - إهمال السلطة التنفيذية لمواقف احزاب المعارضة، من قضايا السياسة الخارجية والقضايا الاقتصادية ذات الابعاد الخارجية وفى هذا الشأن يشار إلى تجاهل القيادة السياسية للمواقف المرنة التى أصبحت تتخذها بعض احزاب المعارضة، كما حدث على سبيل المثال فى تجاهل التحول الاستراتيجى الذى طرأ على موقف حزب التجمع، بالقبول بالاصلاح الاقتصادى فى إطار النموذج الرأسمالى كإجراء وقتى. وتجاهل دور احزاب المعارضة فى صنع قرار السياسة الخارجية، خاصة ابان مراحل التفاوض مع الأطراف الخارجية حول القضايا الحلاقية (حالة التفاوض بين مصر وكل من اسرائيل والولايات المتحدة ومثلى صندوق النقد الدولى حول القضايا المختلفة على سبيل المثال). بل ومحاولة انهاء أى دور هامشى تساهم فيه الاحزاب بقدر ضئيل بالمشاركة فى صنع القرار، كما حدث- على سبيل المثال- عندما توقفت مصر عن اشراك مندوبى احزاب المعارضة المثلة فى مجلس الشعب ضمن وفد مصر، فى دورة الانعقاد السنوى للجمعية العامة للأمم المتحدة.

٢ - اختلاف التوجهات الايدولوجية لاحزاب المعارضة بصفة عامة مع توجهات القيادة السياسية، الأمر الذى ساعد على وجود تباين بين مواقف الأحزاب وموقف مصر الرسمى. على أن مقدار هذا التباين ينخفض، كلما كان الحزب المعارض يحمل ايدولوجية تتشابه نسبيا مع ايدولوجية القيادة السياسية. وفى هذا الصدد يلاحظ أن مواقف حزب الوفد ذى الايدولوجية

الليبرالية من قضايا السياسة الخارجية، كانت من أكثر المواقف اقترابا من موقف مصر الرسمي في هذا الشأن، وهو ما كان رئيس حزب الوفد نفسه يحرص على التذكير به، يلي ذلك حزب العمل ثم حزب التجمع.

٣ - محدودية العمل الحزبي الخارجى الجماعى، الأمر الذى يقلل إلى حد كبير من الضغط على سياسة مصر الخارجية. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ربما يرجع للفلاتات الايديولوجية بين الأحزاب الثلاثة، وتذبذب مواقفها أحيانا كما هو الحال بالنسبة لحزب العمل، ناهيك عن أن القيادة السباسبية لا نستجيب لأية مواقف مشتركة بين أحزاب المعارضة فى مجال السياسة الداخلية- خاصة فى مجال دعم الحريات والممارسات الديمقراطية- الأمر الذى يضع شكوكا حقيقية فى استجابتها للضغط فى مجال السياسة الخارجية، إلا أن بروز مواقف مشتركة بالنسبة للرؤى التى تحظى بإجماع حزبي (الوقوف فى وجه سياسة اسرائيل- مواجهة أزمة الديون...) ربما يهزز- مع تكرار هذه المواقف- استجابة صانع قرار السياسة الخارجية للضغط الحزبية. وقد رأينا خلال فترة الدراسة سبيل المثال أن حزبي التجمع والعمل، هما اللذان اثارا بشكل واضح على المستوى الجماهيرى مخاطر القيام بمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية فى منطقة رأس بيناس، وربما كان ذلك وراء احجام القيادة السياسية عن وضع منطقة رأس بيناس ضمن تنازلاتها للولايات المتحدة، ابان معالجة القضايا الاقتصادية والسياسية معها.

سادسا: ان هناك علاقة بين ايديولوجية الحزب وتاريخه السياسى، وتنظيمه وتحالفاته مع القوى السياسية الأخرى من ناحية، وبين توجهه فى مجال السياسة الخارجية من ناحية أخرى. وفى هذا الشأن يمكن ابراز الملاحظات التالية:

١- اثرت ايدولوجية احزاب المعارضة الثلاثة على توجهات الحزب فى مجال العمل الخارجى. وقد برز ذلك التأثير من خلال متابعة مواقف كلا من حزب التجمع كحزب اشتراكى، وحزب الوفد كحزب ليبرالى، وحزب العمل كحزب أصبح يتخذ منحى غير يمارى بعد سيطرة أصحاب ماسى بالاتجاه الإسلامى على ممثلى التيار الاشتراكى القديم فى الحزب، من قضايا السياسة الخارجية. وبشكل عام، يمكن القول ان حزب الوفد، كان موقفه- على عكس موقف حزب التجمع- أكثر عداء للاتحاد السوفيتى السابق والنظم العربية التى كانت أكثر ارتباطا به كسوريا وليبيا، وفؤج التنمية الاقتصادية الذى يتبعه. أما حزب التجمع، فكان موقفه- على عكس موقف حزب الوفد- أكثر عداء للولايات المتحدة واسرائيل، الأمر الذى انعكس على رؤيته تجاه عملية التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى. أما حزب العمل، فكان بمثابة حزب وسط، بين حزب التجمع الذى مثل أقصى اليسار، وحزب الوفد الذى مثل أقصى اليمين فى الحياة الحزبية المصرية، وهو ما انعكس على توجهاته السياسية والاقتصادية، من قضايا السياسة الخارجية خلال فترة الدراسة. على أنه رغم أن الدراسة قد اوضحت أن الثوابت ذات العلاقة بايدولوجية الاحزاب قد تبدو ثوابت راسخة، إلا أنها لم تقل بالمقابل انها غير قابلة للتحرك أو التفاعل مع احداث وقضايا محددة. وفى هذا الشأن يشار على سبيل المثال، إلى موافقة حزب التجمع على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية دون طرح إمكانية امتلاك مصر لقدرات نووية، مقابل رؤية «الوفد» لإمكانية امتلاك مصر لهذه القدرات فى مواجهة تنادى القدرات النووية الاسرائيلية. وتبنى «التجمع» بعض الرؤى الاصلاحية فى المجال الاقتصادى، وذلك بالموافقة على امكان تسوية مشكلات مصر الاقتصادية فى إطار النظام الرأسمالى القائم، فى مقابل رفض بعض كوادى «الوفد» سياسة

«الاستيراد دون تحويل عمل».

٢ - تأثرت مواقف احزاب المعارضة من قضايا السياسة الخارجية بتاريخها السياسى. فحزب العمل والوفد الجديد، كانت مواقفهما متأثرة إلى حد كبير بموقفى حركة مصر الفتاة وحزب الوفد قبل ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد كان الحزبان يؤكدان على ذلك أحيانا، خاصة عند تبني مواقف تنم عن مبادئ محددة. وعلى أية حال، فقد انعكست التوجه العام للوفد تجاه القضية الفلسطينية والوطن العربى وسياسته تجاه القوتين العظميين (بشكل عام) والتوجه العام لحركة مصر الفتاة تجاه القضية الفلسطينية والوطن العربى على وجه الخصوص على موقفى «الوفد الجديد» و«العمل»، من قضايا السياسة الخارجية خلال فترة الدراسة. إضافة إلى ذلك اتسمت مواقف حزب العمل خلال فترة الدراسة بالتذبذب، كما كان عليه الوضع إبان حركة مصر الفتاة. أما حزب التجمع، فقد انعكست توجهات أطرافه (الماركسيون- الناصريون- القوميون...)، على مواقف- بعد تشكيل صيغة التجمع- إزاء اسرائل والوطن العربى والقوتين العظميين والقضايا الاقتصادية ذات الأبعاد الخارجية.

٣- أثر البناء التنظيمى لأحزاب المعارضة والتحالف مع بعض القوى السياسية غير الحزبية على رؤية هذه الأحزاب تجاه قضايا السياسة الخارجية.

ففيما يتعلق بالنواحي التنظيمية، اتسم البناء التنظيمى للأحزاب الثلاثة بالضعف، وقد أثر ذلك على رؤية الأحزاب لقضايا السياسة الخارجية، وبشكل عام، فقد اتضحت مؤشرات ضعف البناء التنظيمى التى انعكست على مواقف الأحزاب من قضايا السياسة الخارجية- فى ضعف دورة المعلومات، وندوة الدراسات العلمية حول القضايا العربية والدولية. وإنخفاض كفاءة إدارات

العمل الخارجى المنظم، وارتباطها أحيانا بشخص محدد (حالة لجنة الشئون الخارجية والعربية بحزب الوفد إبان رئاسة د. وحيد رافت)، وافتقارها لمتابعة الأنشطة الخارجية. من ناحية أخرى اتسم اعلان احزاب المعارضة عن مواقفها فى مجال السياسة الخارجية بالارتجال والنمطية وقلة الاهتمام، وهو ما يمكن ملاحظته بوضوح فى النظر لقسم السياسة الخارجية فى البرامج التأسيسية والانتخابية للأحزاب، حيث يغلب عليه صفة التكرار، وصغر الحجم، ووضعه غالبا فى نهاية البرامج. وعلى الرغم من أن هذا الأمر ربما يجد تبريره فى طغيان القضايا الداخلية على القضايا الخارجية، إضافة إلى أن مجال المناورة فى القضايا الأخيرة إبان الانتخابات يتسم بالمحدودة، وإن هناك ضعفا فى اهتمام الرأى العام بهذه القضايا، إلا انه لا يمكن إنكار أن العديد من القضايا الداخلية يرتبط بالقضايا الخارجية، كما أن وظيفة الأحزاب السياسية غرس اهتمام الرأى العام بالقضايا محل عدم الاهتمام.

اما فيما يتعلق بالتحالفات الحزبية، فيلاحظ أن الائتلاف الانتخابي بين حزب الوفد وجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤، لم يؤثر على توجهات «الوفد» الخارجية. وربما يرجع ذلك لمحدودية نطاق هذا الائتلاف من حيث الهدف، الذي لم يتعد كونه مظلة قانونية لدخول «الإخوان المسلمين» مجلس الشعب. وبالمقابل كان تأثير الائتلاف الانتخابي بين حزب العمل وجماعة الإخوان المسلمين على حزب العمل كبيرا، وقد نبع ذلك من طبيعة الائتلاف الذي اتخذه شكل تحالف سمي بالتحالف الاسلامي إضافة إلى وضع الحزب التنظيمي قبل اعلان التحالف والذي تمثل في انضمام العديد من عناصر التيار الاسلامي إليه وتوليها مواقع قيادية به، فضلا عن «اسلمة» بعض قيادات الحزب منذ عام ١٩٨٦، أي قبل الاعلان عن تشكيل التحالف ذاته. وعلى أية

حال، فقد أثر التحالف بين حزب العمل وجماعة الأخوان المسلمين على توجهات الحزب الخارجية، وقد برز ذلك فيما يتعلق بالموقف من التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، علاوة على تقلص توجهات الحزب العربية بشكل نسبي، الأمر الذي برز بوضوح في تعديل موقف الحزب من طرفي الحرب العراقية- الإيرانية. أما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية ذات البعد الخارجي، فيلاحظ إنخفاض درجة تأثير تحالف «الأخوان المسلمين» مع «العمل» على توجهات «العمل»، ويبدو أن ذلك كان يرجع إلى أن هذه القضايا كانت محل ثوابت- أكثر رسوخا- خاصة بحزب العمل، إضافة إلى أنها بحكم علاقتها الوثيقة بالقضايا الاقتصادية الداخلية كان اهتمام «الأخوان المسلمين» بها محدودا، حيث تركز اهتمامهم الداخلي على قضية تطبيق الشريعة الإسلامية.

سابعاً : بروز تباين في مواقف أحزاب المعارضة، فيما يتعلق بدرجة الاتساق تجاه تحديد الموقف من قضايا السياسة الخارجية. وبشكل عام، فقد اتسم موقف حزب العمل بعدم الاتساق، مقارنة بموقف حزبي التجمع والوفد. ويرجع ذلك- ضمن ما يرجع- لانتقال «العمل» إلى مصاف المعارضة الصريحة للقيادة السياسية في مطلع الثمانينات، لأسباب سبق التطرق إليها، الأمر الذي أدى إلى تعديل شامل في مواقف الحزب تجاه بعض السياسات المحورية كالصراع العربي- الإسرائيلي. إضافة إلى التغيرات التي لحقت بهئائه التنظيمي منذ عام ١٩٨٦، عبر تزايد نفوذ التيار الإسلامي داخل الحزب.

* * *

الفهرس

٧	تقديم
	الباب الأول : الاحزاب السياسية والسياسة الخارجية فى
١٣	العالم الثالث مع التركيز على الوطن العربى
	الباب الثانى : السياسة الخارجية المصرية ابان فترة رئاسة
٧١	مبارك الأولى أكتوبر (١٩٨١ - ١٩٨٧)
٧٣	الفصل الأول : القضايا الأمنية
٧٤	أولاً : القضية الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى
٩٦	ثانياً : الحرب العراقية - الايرانية
١٠٣	الفصل الثانى : القضايا السياسية
١٠٣	أولاً : السياسة الخارجية المصرية تجاه القوتين العظميين
١١٨	ثانياً : السياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى
١٤٢	الفصل الثالث : القضايا الاقتصادية
١٤٥	أولاً : قضية التجارة الخارجية
١٥٦	ثانياً : الديون الخارجية والمعونات
١٦٩	ثانياً : قضايا اقتصادية أخرى

الباب الثالث: القضايا الأمنية لدى أحزاب المعارضة المصرية ٢٠١

الفصل الرابع : مواقف احزاب المعارضة من القضية

- ٢٠٣..... الفلسطينية والصراع العربى - الاسرائيلى
- ٢٠٤..... أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
- ٢٢٩..... ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى
- ٢٥٢..... ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد
- ٢٧١..... رابعاً : الخلاصة

الفصل الخامس : مواقف أحزاب المعارضة

- ٢٧٩..... من الحرب العراقية- الايرانية
- ٢٨٠..... أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
- ٢٨٦..... ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى
- ٢٩٢..... ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد
- ٢٩٨..... رابعاً : الخلاصة

الباب الرابع : القضايا السياسية لدى احزاب المعارضة المصرية ٣٢٣

الفصل السادس : مواقف أحزاب المعارضة تجاه القوتين العظميين ٣٢٥

- ٣٢٧..... أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
- ٣٤٥..... ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى
- ٣٥٩..... ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد
- ٣٧..... رابعاً : الخلاصة

٣٧٥.....	الفصل السابع : مواقف أحزاب المعارضة تجاه الوطن العربى
٣٧٦.....	أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
٣٩٨.....	ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى
٤١٨.....	ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد
٤٣٣.....	رابعاً : الخلاصة

الباب الخامس : القضايا الاقتصادية لدى أحزاب المعارضة المصرية ٤٦٩

٤٧١.....	الفصل الثامن : نظرة عامة
----------	--------------------------

٤٨١.....	الفصل التاسع : موقف أحزاب المعارضة من قضية التجارة الخارجية
٤٨٢.....	أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
٤٩١.....	ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى
٤٩٩.....	ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد
٥٠٦.....	رابعاً : الخلاصة

الفصل العاشر : مواقف أحزاب المعارضة من قضية

٥٠٩.....	الاقتراض والمعونات الخارجية
٥١٠.....	أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى
٥١٩.....	ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى
٥٣٠.....	ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد
٥٣٨.....	رابعاً : الخلاصة

الفصل الحادى عشر : مواقف احزاب المعارضة من بعض

القضايا الاقتصادية الأخرى ٥٤٣

أولاً : موقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدى ٥٤٤

ثانياً : موقف حزب العمل الاشتراكى ٥٤٩

ثالثاً : موقف حزب الوفد الجديد ٥٥٥

رابعاً : الخلاصة ٥٥٩

الخاتمة ٥٩٥

سلسلة كتاب الأهالي

- ١- مستقبل الديمقراطية في مصر
- ٢- الأسس القرآنية للتقدم
- ٣- في إصلاح ما أفسده الانفتاح
- ٤- محنة التعليم
- ٥- دعم الأغنياء ودعم الفقراء
- ٦- هل تهدم السد العالي
- ٧- بنوك وياشوات
- ٨- محاكمة ريجان
- ٩- إنهم يخربون التعليم
- ١٠- حدث في كامب ديفيد
- ١١- مدرسة السادات السياسية واليسار المصري
- ١٢- السلام الضائع في كامب ديفيد
- ١٣- حكومة وأهالي وحلاوة
- ١٤- لتطبيق الشريعة لا للحكم
- ١٥- الثورة المضادة في مصر
- ١٦- لهذا نعارض مبارك
- ١٧- النيل في خطر
- ١٨- السادات القناع والحقيقة
- ١٩- أزمة النظام الاشتراكي
- ٢٠- نظرة ثانية إلى القومية العربية
- ٢١- خطة التنمية الحكومية .
- الأحلام والواقع والبدليل الجاد
- ٢٢- نجيب محفوظ- الصورة والمثال
- ٢٣- يوميات دبلوماسي في بلاد العرب
- ١- خالد محيي الدين (نفد)
- د . محمد أحمد حلف الله
- د . ابراهيم العيسوي
- د . سعيد أسماعيل على
- حبراء الاقتصاد لحزب التجمع - (نفد)
- فيليب حلاب
- ديفيد لاندز - ترجمة وتقديم د . عهد
- العظيم أيس
- فريق من المتخصصين في السياسة الدولية
- ترجمة بيومي قنديل
- د . سعيد إسماعيل على
- ثلاثة مؤلفين إسرائيليين - ترجمة ابراهيم منصور - (نفد)
- لطفي الخولي - (نفد)
- د . محمد ابراهيم كامل
- الفنان بهجت - تقديم صلاح عيسى
- خليل عبد الكريم
- د . غالي شكرى
- كتاب وفناني الأهالي
- كامل رهيري
- محمد عبد السلام الزيات (نفد)
- د . ابراهيم سعد الدين
- د . فؤاد مرسى
- د . لطيفة الزيات
- ١٢ خبيراً - تحرير د . ابراهيم العيسوي
- د . لطيفة الزيات
- نوفيكوف/ فينوجرادوف - ترجمة جلال
- الماشطه وحمدي عبد الحافظ

- ٢٤- مقاومة التاريخ الكبير د. فؤاد زكريا
- ٢٥- البيروسترويكيا ومستقبل الاشتراكية ندوة الأهالي (١٧) مفكراً وسياسياً
- ٢٦- الإسلام والعرش أيمن الباسني - ترجمة سيد زهران - (نقد)
- ٢٧- الخطاب الساداتي د. عبد العليم محمد
- ٢٨- حسن البنا - كيف ومتى ولماذا د. رفعت السعيد
- ٢٩- الأقباط في وطن متغير د. غالى شكوى - (نقد)
- ٣- ثورة الضباط الأحرار في مصر مؤلفين سوفيت - ترجمة: عمر الخميس
- ٣١- معارك سياسية د. فؤاد مرسى
- ٣٢- لماذا نعارض بيان الحكومة خبراء حزب التجمع
- ٣٣- التعايش بين الرأسمالية والشيوعية ح. حليث / س. منشيكونف - ترجمة
- ٣٤- التطور الزراعي في مصر د. شهرت العالم - تقديم محمد سيد أحمد
- ٣٥- صناعة الفقر العالمي د. الان ريتشارد - ترجمة د. أحمد فؤاد
- ٣٦- ألف يوم من الثورة سيف النصر - تقديم د. محمود عبد الفضيل
- ٣٧- موسكو تعرف الدموع تيريرا هايتز - ترجمة مجدى بصيف
- ٣٨- نقد الحركة النسوانية مجموعة مؤلفين - ترجمة عمر عاشور -
- ٣٩- حكايات من دفتر الوطن تقديم عبد القادر ياسين
- ٤٠- مجتمع الانتفاضة الفلسطينية أحمد الخميس - تقديم حسين عبد الرارقي
- ٤١- نشر بلاش تونى كليف - ترجمة اروى صالح - تقديم
- ٤٢- الإرهاب فريده النقاش
- ٤٣- برنامجا للتغير صلاح عيسى
- ٤٤- ساعة العقل عبد القادر ياسين
- ٤٥- العمال والسياسة د أحمد الحصري تقديم د إسماعيل صرى عداقة
- ٤٦- القضايا الحارحية في عهد ~~مبارك~~ نعيم شومسكى وأخريى ترجمة د مصطفى صفوان
- الأمانة العامة لحزب التجمع
- د شل بدران - تقديم د حامد عمار
- هويدا عدلى
- عمرو هاشم

رقم الإيداع ٩٣/٨٢٣٧

طبعته بمطابع شركة الامل للطباعة والنشر
، احوال موريتيكي سابقا ،
بلفون ٣٩٠٤٠٩٦

لم يكن مصادفة أن ازدهرت في مصر الدراسات التي تناول النظام المصري منذ السبعينيات فاحدى الحقائق المرتبطة بتطور علم السياسة هي الارتباط بين الانفتاح السياسى ووجود حد أدنى من حريات التعبير فى المجتمع.. وبين امكانية البحث العلمى والموضوعى فى «السياسة» سواء نعلق ذلك بخصائص وأداء النظام السياسى، أو بعلاقاته السياسية الدولية، أو بالأفكار والايديولوجيات السائدة فى المجتمع. ولذلك فان البلاد التى يزدهر فيها علم السياسية إنما هى فقط تلك البلاد التى تعرف نوعاً من الديمقراطية أو الليبرالية فى حياتها السياسية والثقافية. ينطبق ذلك لدى مقارنة تطور علم السياسة فى غرب أوروبا بتطوره فى شرقها، أو الولايات المتحدة بالاتحاد السوفيتى (سابقاً).. كما ينطبق على بلاد العالم الثالث بحفظها المتفاوتة من الديمقراطية.

ولاشك أن المؤلف - عمره هاشم ربيع الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام وعضو وحدة النظم السياسية فيد قد أطلع مدأب ومثابرة متأصلتين فى شخصيته البحثية الواعدة- فى أن يسمع ويعمل ويدقق فى كل ماصدر عن الأحزاب الثلاثة فى القضاء موضع البحث، ولذلك كانت الاستنتاجات التى توصل اليها بالغة الدقة شديدة الوضوح وعميقة الدلالة.

فإذا كان ازدهار وتطور الأحزاب السياسية مطلباً أساسياً لأزدهار وتطور الديمقراطية فى مصر، فإن دراسة عمرو هاشم تكون جهداً متمتازاً ضمن جهود أخرى كثيرة تبذل وينبغي أن تبذل لدراسة وتحليل الأحزاب المصرية، ليس فقط للمزيد من فهمها، وإنما أيضاً للعمل على تطويرها ودفعها إلى الأمام، والاسهام فى تجاوز حالة الركود الراهنة التى تعاني منها.

«د. أسامة الغزالي حرب»